

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

أحمد الشاذلي
الحامى

الطبعة الأولى

الطبعة الأولى

أصدر

مركز عين للدراسات القانونية

100 شارع النسيم - الجيزة - ١٢١١١١١ - ٨٧١٠٩٦



Handwritten text in Urdu script, appearing to be a dense collection of lines, possibly a list or a continuous narrative. The text is written diagonally across the page, starting from the top left and moving towards the bottom right. The script is cursive and characteristic of Urdu calligraphy. The lines are closely packed, filling most of the page area.

[illegible]

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

تقنين موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري ،
الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونيه ١٩٨٦ ، معدلة وفقاً لآخر تعديل ومرتببة
موضوعاتها ترتيباً هجائياً ومعلّقة عليها بأهم المبادئ القانونية التي قررتها محاكمتي النقض
والإدارية العليا .

إعداد

عبد المنعم حسنى
المحامى

الجزء الأول

مقدمة - عرض موضوعى
لمبادئ القضاء في مادة التشريع -
الدستور - القانون المدنى .

الطبعة الأولى - ١٩٨٦

إصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٣٧٧ شارع الأهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠٣ - ٨٥٧٠٩٦
٤٤٦ شارع الأهرام - الجيزة - مجمع نصر الدين الإدارى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ لَيْسَ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ
عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا
مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْزِرْنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ
مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ .

« صدق الله العظيم »

الإهداء

إلى رفيقة الطريق ...

إلى شريكة العمر ...

إلى السيدة زوجتى ...

أهدى هذا المجهود ... تقديراً و عرفاناً

عبد المنعم حسنى

مقدمة

الإنسان المنفرد ليس إلا فرضاً فلسفياً لا وجود له . فالإنسان يولد في مجتمع ولا يعيش إلا في مجتمع ، ومن هنا كان لابد من وجود الروابط الاجتماعية ، وهذه متى وجدت وجب تنظيمها بقواعد ، وتلك هي ما يعبر عنه إصطلاحاً بلفظ «القانون» .

والقواعد القانونية لابد لها من مصدر تستمد منه وجودها . وإذا كانت العصور القديمة هي عصور العرف والدين ، فإن العصر الحديث هو عصر التشريع الذي بات أهم مصادر القاعدة القانونية .

وإذا كان المقرر هو عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون على سند من افتراض العلم به ، إلا أن الجهل بالقانون امر واقع ويشكل ظاهرة أهم أسبابها كثرة التشريعات وتلاحقها في صورة يعجز معها المتخصصون عن الإحاطة بها . هذا بالإضافة إلى أن الأفراد - في غالبيتهم - لم يتعودوا أن يذهبوا إلى القاعدة القانونية ، فبات لزاماً على القاعدة القانونية أن تذهب هي إليهم ، ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق العناية بتجميعها تجميعاً علمياً ونشرها على أوسع نطاق .

ولعلنا على حق فيما نلاحظه من توقف حركة تجميع ونشر التشريع في مصر منذ عشرات السنين بحيث بلغت المكتبات العامة والمكتبات القانونية على الأخص في أشد الحاجة إلى عمل جاد يعمل على سد هذا الفراغ الكبير . وإذا كنا نلمس في الماضي بعض الجهود المشكورة التي بذلت في سبيل تجميع بعض فروع التشريع المصري ، إلا أن هذه - مع تقديرنا - لم تق إلى المستوى الذي يحقق الآمال .

لهذا ، كانت محاولتنا هذه التي بدانها - مع ليف من الزملاء الباحثين - منذ أكثر من خمسة أعوام لتجميع كافة نصوص التشريع المصري بمختلف فروعه ودرجاته منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونيه عام ١٩٨٦ (والى المستقبل إن شاء الله) وإعدادها - بعد وضعها في

صورتها النهائية - إعداداً علمياً وترتيبها فيما بينها بحسب موضوعاتها ترتيباً هجائياً حتى بدت في الصورة التي تمنيناها لها .



وإذا كنا في عملنا هذا قد استهدفنا تجميع «التشريع» وهو المصدر الرسمي الأول للقانون في مصر ، فقد كان علينا أن نتخير أساساً علمياً واضحاً لمدلول «التشريع» حتى نستطيع في ضوء هذا الأساس الواضح أن نحدد ما نعني به في دراستنا هذه من التشريعات العديدة المعمول بها في جمهورية مصر العربية .

وكنا - في محاولتنا وضع هذا الأساس العلمي لمدلول التشريع - بين أن نعتد بالمعيار الشكلي الذي يقوم على أساس السلطة التي تختص وفقاً لأحكام الدستور بوظيفة التشريع ، أو بالمعيار الموضوعي الذي يعنى بالقاعدة القانونية ذاتها من حيث هي قاعدة سلوك عامة ومجردة ومقتربة بجزء .

ولم نستطع قبول نتائج الأخذ بالمعيار الشكلي لتحديد مدلول «التشريع» ذلك أنه إذا كان المجلس التشريعي المنتخب هو الشكل المألوف للسلطة المختصة بوظيفة التشريع ، إلا أنه مع ذلك ليس هو الشكل الوحيد لمثل هذه السلطة . فالتشريع قد يصدر عن طريق الاستفتاء الشعبي العام ، كما أنه قد يصدر عن السلطة التنفيذية التي لا تختص أصلاً بإصدار التشريع . بل أن من التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية المختصة ما يصدر دون مراعاة لخاصيتي العمومية والتجريد اللتين يجب أن تتميز بهما القاعدة القانونية ، ومن هذا القبيل أن تصدر السلطة التشريعية تشريعاً بمنح وسام تقديراً لشخص معين بالذات أو بمنح حق إمتياز لشركة من الشركات . وهذه التشريعات وامثالها إن اعتبرت تشريعاً بحسب المعيار الشكلي إلا أنها ليست كذلك وفقاً للمعيار الموضوعي . وإلى هذا المعنى تشير محكمة النقض بقولها «إن قانون ربط الميزانية لا يعتبر

قانوناً إلا من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى إدارى^(١) .

كما لم نستطع أيضاً أن نتقبل - فيما نحن بصدده - نتائج الأخذ بالمعيار الموضوعى ، ذلك أن خاصية اقتران القاعدة القانونية بجزء - وهى من أهم الخصائص الموضوعية للقاعدة القانونية - من المتصور ألا تكون متوافرة بشكل كامل فى القاعدة التشريعية ، كما هو حال قواعد القانون الدستورى وقواعد القانون الدولى العام التى يصدق عليها - بحق - وصف «القواعد القانونية الناقصة» .

وهكذا لم نجد فى المعايير العلمية البحتة ما نستطيع معه اتباع منهج واضح لتحديد مدلول «التشريع» الذى نعى بدراسته ومتابعته تمهيداً لأن تضمه صفحات عملنا هذا . وإزاء ذلك عمدنا إلى مسلك عملى لم نلتزم فيه بأى من المعيار الشكلى البحت أو المعيار الموضوعى البحت لتحديد مدلول «التشريع» ، وإنما توخينا فقط حاجة العمل ومدى إتصال التشريع المعين بتلبية هذه الحاجة ، على تقدير منا بأن العلم الذى لا يفيد العمل هو علم لا خير فيه .



وبدأنا - مستعينين بالمولى سبحانه وتعالى - الخطوات الأولى للعمل منذ أكثر من خمس سنوات ، فعمدنا إلى جمع مصادر المادة محل الدراسة ، سواء منها المصادر الرسمية أو المصادر غير الرسمية (الاجتهادات الشخصية) ، ورجعنا فى ذلك إلى منتصف القرن الماضى مروراً بدرجات التشريع المختلفة التى يقف التشريع الدستورى على قممتها ، يليه فى الدرجة التشريع العادى ، سواء صدر هذا عن السلطة التشريعية أو عن السلطة التنفيذية ، ثم يأتى بعد ذلك التشريع الفرعى الذى تصدره السلطة التنفيذية - بصفة دائمة وفى الظروف

العادية - بما لها من اختصاص أصيل في هذا الشأن تستمد من الدستور مباشرة ، هذا بالإضافة إلى المعاهدات واحكام وقرارات المحكمة الدستورية العليا التي لكل منها - وفقاً لاحكام الدستور - قوة القانون .

ولم نستبعد في دراستنا من التشريعات المتقدم ذكرها سوى تلك التي لا يصدق عليها - وفقاً للمعيار الموضوعي - وصف التشريع ، ومن ذلك التشريعات ذات الطابع الشخصي البحت التي تحدد المخاطبين باحكامها باشخاصهم لا بصفاتهم ، والتشريعات ذات الطابع الوقتي التي تفتقد خاصية الدوام ، وتلك التي تقرر نقل اعتمادات بعميرانية الدولة او ما شابه ذلك . اما ما عدا ذلك من تشريعات فقد بذلنا جهداً كبيراً في تجميعها وتقنينها موضوعياً^(١) والتنسيق بينها وفقاً لخطة علمية يتحقق عن طريقها الإنسجام بين الاصول والفروع ، ويزول معها التعارض بين التشريعات المختلفة .



ولم يقتصر جهدنا على مجرد التجميع والتقنين الموضوعي للتشريعات والتنسيق بينها حسبما كانت عليه نصوصها في صورتها الاولى ، وإنما عمدنا إلى المتابعة الدقيقة لحياة كل تشريع - أصلي أو فرعي - للوقوف على الصورة التي هو عليها الآن . ولعلنا لسنا في حاجة إلى حديث نعبّر به عن الجهد الذي بذل في سبيل متابعة التعديلات التي اصابت الاف التشريعات التي يتكوّن منها النظام القانوني المصري والتي تشكّل - بحق - ظاهرة عبّر عنها البعض بقوله : «إن مصر تعاني من تضخم تشريعي ليس له مثيل في أى دولة في العالم ، وإنه إزاء ذلك أصبح من المستحيل الإلمام باحكام هذه التشريعات ليس فقط بالنسبة للمواطنين ولكن أيضاً بالنسبة للمختصين» . وحسيناً في التدليل على صحة هذا الذي نقوله ما

نلاحظه من تخطيط المشرع المصرى نفسه فى متابعة ما يطرا على التشريعات التى يصدرها من تعديل أو إلغاء . ونذكر من ذلك - وعلى سبيل المثال - القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية الذى ألغى بمقتضى المادة ٣١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، ثم نص بعد إلغائه على تعديله بمقتضى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٠ . كما نشير أيضاً إلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن إنشاء نقابات وإتحاد نقابات المهن الطبية الذى ألغى فى يوم واحد ثلاث مرات بمقتضى القوانين أرقام ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٦٩ ثم نص فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٩ الصادر فى ذات اليوم على إلغائه فيما لا يتعارض مع أحكام القانون الجديد ، وتلك صياغة تفيد الإلغاء الجزئى (أى مجرد التعديل) على حين أن القانون محل هذا التعديل كان قد تم إلغاؤه ثلاث مرات . وبعد خمسة عشر عاماً يؤكد المشرع عدم إلغائه إلى إلغاء القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ ويعيد النص على تعديله بمقتضى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨٣ .

هذا عن تعديل التشريعات بعد إلغائها . أما عن تكرار النص على إلغاء التشريع الواحد ، فتلك ظاهرة مؤسفة أرجو أن يلتفت إليها المشرع المصرى فى المستقبل . ونشير فى الحاشية^(١) إلى بعض الأمثلة

١ - القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ألغى كل منهما ثلاث مرات بمقتضى القوانين أرقام ٢٦ لسنة ١٩٦٥ و ٤١ لسنة ١٩٧٢ و ٧٧ لسنة ١٩٧٥ على التوالى . القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ألغى مرتان بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ ورقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ ألغى مرتان بمقتضى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٩ ورقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ ألغى مرتان بمقتضى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ .

المكوّنة لتلك الظاهرة والتي كانت - ولا شك - وراء قول المحكمة الإدارية العليا «إن النص على إلغاء تشريع لا يفيد حتماً إفتراض صحة قيامه حتى وقت الإلغاء»^(١).

ولم يقتصر هذا العيب على عمل المشرع ، وإنما نصّادفه أيضاً في بعض الاجتهادات الشخصية المهتمة بتجميع التشريع . ومن ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ من القانون المدني ما زالت حتى الآن تظهر في العديد من طبعات هذا القانون على الرغم من أنها ملغاة منذ عام ١٩٦٤ بمقتضى المادة ٨٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . ومن ذلك أيضاً أن المادة ٧٦ من قانون التجارة ما زالت تظهر في بعض طبعات هذا القانون دون الإلتفات إلى التعديل الذى لحقها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ . ومع ذلك فإن مثل هذه العيوب وغيرها لا يجب أن تنال من الجهود التى بذلها اصحاب تلك الأعمال وهم بشر يرد على عملهم ما يرد على عمل البشر من قصور أو ما شابه ذلك .



القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الذى مرتان بمقتضى القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ .

القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذى مرتان بمقتضى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ ورقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩ .

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ الذى مرتان بمقتضى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٧ ورقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ .

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الذى مرتان بمقتضى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٠٧ لسنة ١٩٦١ .

القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦١ الذى مرتان بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٦٩ لسنة ١٩٦٩ .

القرارات الجمهورية أرقام ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ لسنة ١٩٦٦ الفيت مرتان بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٧١ .

١ - الإدارية العليا ١٢/٣٠ - ١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفنى ١٤ - ٢٤ - ١٩٠ .

وانقضت السنين ، وقارب عملنا صورته النهائية ، وبات التفكير في الوسيلة الى تضمن إستمرار الفائدة المرجوة من هذا العمل هو شغلنا الشاغل . وكان علينا من أجل ذلك ومن أجل الحرص على أن يكون العمل في كل وقت مرآة صادقة للتطور التشريعي في مصر أن نتخير لإصداره أحد سبيلين : إما أن يصدر في صورة تقبل الإضافات الجديدة ضمن ملاحق تضاف إلى الأصل دورياً ، وإما أن يصدر في شكل الكتب . وقد اهتمدنا - بعد الوقوف على العديد من الآراء - إلى سبيل وسط ندعو الله سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا في إختياره وهو إصدار العمل في شكل الكتب مع العناية في نهاية كل تقسيم موضوعي بنشر جداول أعدت خصيصاً للتأشير فيها بالتشريعات الجديدة الخاصة بكل موضوع وبمكان نشر هذه التشريعات في الملاحق التي سوف نحرص على إصدارها بصفة دورية متضمنة كل جديد إعتباراً من التاريخ الذي توقف عنده العمل وهو ١٩٨٦/٦/٣٠ وفي المستقبل بإذن الله .

وكان المقرر أن يصدر عملنا متضمناً فحسب ما قمنا به من جهد في مجال تجميع التشريع ، إلا أنه وقد أدرك الفكر القانوني من قديم الزمن أنه ما من تشريع يخلو من نقص ، وأنه إذا كان القضاء هو المسئول عن تطبيق القانون ولم يجد في نصوص التشريع حلاً للمسألة المعروضة ، كان عليه - حتى يحكم بالعدل بين الناس - أن يقوم ببحث علمي حر يستهدى فيه بنفس الموجهات التي يستهدى بها المشرع لو أنه أراد الفصل في النزاع . وهذه - على ما تقضى به المادة الأولى من القانون المدني المصري - هي المبادئ العامة للشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة . وإذا كان عمل القاضي في هذا المجال يخرج عن نطاق التفسير بمعناه الإصطلاحي ، ويدخل في ميدان خلق القانون بطريقة مباشرة ، إلا أن دوره هذا يكون دائماً مقصوراً على الحالة المعروضة أمامه وتتحدد قوته الملزمة قانوناً بحدود حجية الأمر المقضى فحسب .

وعلى أية حال ، ومهما كان نصيب الخلاف حول قيمة القضاء بين مصادر القانون في مصر ، فالواقع أن قضاء محكمة النقض المصرية وإيضاً قضاء المحكمة الإدارية العليا قد تبوأ كل منهما بين أحكام القضاء عموماً موقعاً ممتازاً يكاد يرتفع به إلى موقع التشريع ، وتعترف بذلك محكمة النقض ، فنراها لا تخفى أن ما جرى عليه قضاؤها هو حكم القانون الواجب التطبيق ، وذلك في عبارتها المشهورة «وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة» . بل أن من النصوص التشريعية ما يستفاد منه هذا المعنى صراحة ، ومن ذلك الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في قولها «أما الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري في الطعون المقدمة أمامها في أحكام المحاكم الإدارية فلا يجوز الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا إلا من رئيس هيئة مفوضي الدولة ... إذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا أو إذا كان الفصل في الطعن يقتضي تقرير مبدأ قانوني لم يسبق لهذه المحكمة تقريره» .

ومن هنا رأينا - إستكمالاً للفائدة وإتساقاً مع الدور الفعلي والواقعي للقضاء في النظام القانوني المصري - ضرورة أن يتضمن العمل أهم المبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمة النقض (بدايرتها المدنية والجنائية) والمحكمة الإدارية العليا حول نصوص التشريع المصري ، وبذلك نكون قد كفلنا لعملائنا الذي نقدمه اليوم تحت إسم : **موسوعة مصر للتشريع والقضاء**

أن يكون صورة متكاملة للنظام القانوني المصري بجناحيه التشريع والقضاء . والله سبحانه وتعالى نسال أن يوفقنا لما فيه الخير وأن ينفعنا بما علمنا إنه جلت قدرته نعم المولى ونعم المعين .

عبد المنعم حسنى
المحامى

الهرم في : اول يوليو سنة ١٩٨٦

خطة ترتيب موضوعات الموسوعة

تنقسم الموسوعة في ترتيب موضوعاتها إلى أربعة أقسام رئيسية

هي :

(أولاً) : عرض موضوعي لمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا حول مادة «التشريع» .

(ثانياً) : نصوص التشريعات الأساسية [المدني ، التجاري ، البحري ، الإثبات ، المرافعات ، العقوبات والأجراءات الجنائية] يتقدمها «دستور جمهورية مصر العربية» ومعلقاً عليها بأهم المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

(ثالثاً) : نصوص باقي التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري ، معقّلة وفقاً لآخر تعديل ومرتبّة موضوعاتها فيما بينها ترتيباً هجائياً ومعلقاً عليها - شأنها شأن نصوص تشريعات القسم الثاني - بأهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .

(رابعاً) : فهارس الموسوعة . وتضم فهرساً مجملاً لعناوين الموضوعات ، وفهرساً مفصلاً للتقسيمات الفرعية داخل كل موضوع ، وفهرساً تاريخياً للتشريعات بحسب درجاتها .

(أولا)

عرض موضوعي

لمجموعة المبادئ القانونية

التي قررتها كل من

محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا

في مادة « التشريع »

تقسيم

الفصل الأول - ماهية التشريع وسننه ونفاذه .

الفصل الثاني - دستورية التشريع .

الفصل الثالث - تطبيق التشريع .

أولاً - تطبيق التشريع من حيث الموضوع .

ثانياً - تطبيق التشريع من حيث الأشخاص .

(عدم جواز الاعتذار بالجهل بالتشريع) .

ثالثاً - تطبيق التشريع من حيث الزمان .

١ - الأثر المباشر للتشريع .

٢ - الأثر الرجعي للتشريع .

٣ - تشريعات التقادم .

٤ - تشريعات المرافعات .

٥ - التشريعات الجنائية .

رابعاً - تطبيق التشريع من حيث المكان .

الفصل الرابع - تفسير التشريع .

الفصل الخامس - إلغاء التشريع .

الفصل الأول

سامية التشريع وسنه ونفاذه

- اعتبار التمسك بتشريع اجنبي امام محكمة النقض مجرد واقعة يجب اقامة الدليل عليها وعدم كفاية تقديم صورة عرفية لاحكام هذا التشريع .

التمسك بتشريع اجنبي امام محكمة النقض لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب اقامة الدليل عليها ولا يغنى في اثباتها تقديم صورة عرفية تحوى احكام هذا التشريع (نقض مدنى ١٩٥٥/٧/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٧٧٨) .

- وفاق سنة ١٩٠٢ المعقود بين مصر والسودان هو قانون من قوانين الدولة .

لما كان الوفاق المعقود بين حكومتى مصر والسودان قد صدق عليه مجلس النظار في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ ونشر بالوقائع الرسمية كما نشر بجموعة القوانين والقرارات المصرية فانه يكون قانونا من قوانين الدولة . (نقض مدنى ١٩٥٦/٣/٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٤٦) .

- القرار التشريعى يستلزم بطبيعته النشر فى الجريدة الرسمية لتعلم به الكافة وليكون له حكم القانون الذى صدر تنفيذا له .

القرار التشريعى يستلزم بطبيعته النشر فى الجريدة الرسمية ليعلم به الكافة وليكون له حكم القانون الذى صدر تنفيذا له واعمالا لاحكامه ، ولا يمكن تسوية القرار فى هذا الخصوص بالتنظيمات الادارية التى يصدرها الوزراء ورؤساء المصالح للموظفين فى حدود سلطتهم التنفيذية وقد تكفى فيها الاوامر الشفوية والكتب الدورية . (نقض مدنى ١٩٥٦/٥/١٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٤٧) .

- لائحة التيارات الصادرة في ١٢/٧/١٩١١ - عدم صدورها تنفيذاً لأحكام أى قانون - هي لائحة قائمة بذاتها أصدرها وزير الداخلية في حدود سلطاته .

لائحة التيارات الصادرة في ١٢ يولية سنة ١٩١١ ليست لائحة تنفيذية لقانون المجالات العمومية رقم ١ لسنة ١٩٠٤ الذى ألغى بمقتضى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ ولا هى من قبيل اللوائح التى تصدر تنفيذاً لأحكام قانون آخر بل انها لائحة قائمة بذاتها مما اصطلح على تسمية « بلوائح اليوليس » ، التى يكون الغرض من إصدارها المحافظة على أمن وسلامة الجمهور والصحة العامة ، وقد كان للسلطة التنفيذية اذ ذاك الحق فى إصدار تلك اللوائح المستقلة بذاتها ، والديباجة التى صدرت بها اللائحة خلو من الاشارة الى أى قانون تستند اليه فى إصدارها بل يبين منها أن وزير الداخلية انما أصدرها فى حدود سلطاته . (نقض مدنى ١٩٥٦/٦/٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٤٨) .

- نشر القانون بالجريدة الرسمية كلف لنفاذه فى حق الكافة .

أن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٨ قد صدر من وزير التموين فى حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا فانه يكون نافذ المفعول فى حق الكافة ، ولا يسوغ للطاعن الدفع بالجهل به لعدم اعلانه للمشتغلين بشئون التموين (نقض جنائى ١٩٥٢/١٢/١ - موسوعته الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٥٦) .

- لا يعد قانون ربط الميزانية قانوناً الا من الناحية الشكلية - هو من الناحية الموضوعية عمل تنفيذى إدارى .

قانون ربط الميزانية لا يعتبر قانوناً الا من الناحية الشكلية فحسب اما من الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى إدارى (نقض مدنى ١٩٦٠/٤/٣٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٥١) .

- تصويب الخطأ المادى او المطبعي - اعتباره جزءا من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته - تجاوز الاستدراك هذا النطاق وانطاؤه على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى - لا حجية له ولا اثر له بالنسبة للنص الاصلى الذى يتعين اعمال احكامه .

الاستدراك الذى ينشر بالجريدة الرسمية لتصحيح نص بالقانون هو وسيلة تتخذ لتدارك ما عسى ان يكون قد اكتنف النص الاصلى من اخطاء مادية او مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ويعتبر التصويب عندئذ جزءا من النص التشريعى المصحح وله نفس قوته فاذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير فى النص المنشور لفظا ومعنى فهو تعديل له من جهة لا تملكه لا يجوز الا بصدر قانون آخر ولا ينال من النص الاصلى الذى يتعين اعمال احكامه . (نقض ١٩٦٦/١/١٨ - المرجع السابق - فقرة ١٢٦) .

- القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ فى شان تعديل قانون نظام القضاء ترتب عليه ان جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرون من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شاغلين الدرجتين الثامنة والسابعة فى الكادر الكتابى عند نفاذه ينقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الادارى - نفاذ هذا القانون اعتبارا من ٢٩ يوليو ١٩٦٠ بالتطبيق لحكم المادة ٦٧ من الدستور الصادر فى مارس سنة ١٩٥٨ .

ان جميع كتاب المحاكم والنيابة العامة والمحضرين من حملة اجازة الحقوق الذين كانوا شاغلين لوظائف الدرجتين الثامنة والسابعة فى الكادر الكتابى عند نفاذ القانون المشار اليه ينقلون الى الدرجات السادسة بالكادر الادارى كل بمرتبه الا اذا كان المرتب يقل عن البداية فى الدرجة الجديدة فيمنحون هذه البداية وذلك اعتبارا من نفاذ القانون المذكور فى ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٠ على اساس ان هذا القانون قد نشر فى ١٩ من يولية سنة ١٩٦٠ فيعمل به بعد عشرة

أيام من هذا التاريخ بالتطبيق للمادة ٦٧ من الدستور المؤقت الصادر في مارس سنة ١٩٥٨ (الإدارية العليا ٢٨/٤/١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني ١٤ - ٨٥ - ٦٣٤) .

- وجود نص تشريعي - اثره - عدم جواز التحدى بالعرف .

النص في المادة الأولى من القانون المدني على أن تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها . فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف مفاده أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يجوز التحدى بالعرف ، إلا إذا لم يوجد نص تشريعي (نقض مدني ٢٣/٢/١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٤٥) .

- قانون - قرارات وزارية - لوائح .

الاصل كي يحقق النص التشريعي العلة من وضعه أن يكون كاملاً مبيناً الفعل الاجرامي والعقوبة الواجبة التطبيق - الا انه لا حرج إن نص القانون على الفعل بصورة مجملة ثم حدد العقوبة تاركا للائحة أو لقرار البيان التفصيلي لذلك الفعل . (نقض جنائي ٩/١٠/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٨٤) .

- تفسير تشريعي - سريانه :

إنه وإن كان القرار التفسيري المشار اليه قد نشر بتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٦٧ ولم يتضمن نصاً يقضى بنفاذه في تاريخ سابق على تاريخ نشره ، غير انه ليس من شك في سريانه اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون الذي صدر القرار التفسيري استناداً الى أحكامه . ذلك لأن القرارات التفسيرية انما تصدر لتكشف عن غوامض القانون ، ولتزيل الابهام الذي قد يلابس بعض نصوصه ، فهي لا تخرج عن أحكام القانون أو تعدله أو تستحدث أحكاماً لم يتناولها . (الإدارية العليا ١٦/١١/١٩٦٨ - مجموعة المكتب الفني ١٤ - ٦ - ٤٠) .

- المادتان ١٠٨ ، ١٤٧ من دستور ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ -
للقرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ والصادر في غيبة مجلس
الشعب قوة القوانين العادية - المادة ١٨٨ من الدستور - وجوب
النشر بالجريدة الرسمية - أساس ذلك أن النشر إجراء ضروري
لكل التشريعات لا فرق في ذلك بين نوع وآخر منها - مثال .

أن الدستور تناول في المادة ١٠٨ منه بيان أحكام القرارات بقوانين الصادرة
من رئيس الجمهورية بتفويض من مجلس الشعب كما تناولت المادة ١٤٧ بيان
أحكام القرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية بتفويض من مجلس
الشعب . ونصت المادة ١٨٨ على أن تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال
أسبوعين من يوم إصدارها ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها.
إلا إذا حددت لذلك ميعدا آخر . ويبين من مطالعة القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٧١ أنه قد صدر - كما هو ثابت في ديباجته - استنادا الى نص المادة ١٤٧.
من الدستور التي تنص على أنه « إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب
الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في
شأنها قرارات تكون لها قوة القانون . ويجب عرض هذه القرارات على مجلس
الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما .
وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال
بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون دون الحاجة الى إصدار قرار بذلك ، وإذا
عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، إلا إذا
رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب على آثارها
بوجه آخر ، وإذ قضى هذا النص بأن للقرار بقانون الصادر في غيبة المجلس قوة
القانون . ومن ثم يسرى على القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ ما يسرى على
القانون من وجوب نشره في الجريدة الرسمية باعتبار أن النشر هو الوسيلة التي
يفترض معها علم الكافة بأحكامه . أما ما ذهب اليه الطاعنة من أن القانون
وحده هو الذي يتعين نشره في الجريدة الرسمية ، فهو قول مردود بأن النشر
ضروري لنفاذ كل التشريعات لا فرق في ذلك بين نوع وآخر منها . فالتشريع

الدستورى والتشريع العادى والتشريع الفرعى - ويشمل القرارات بقوانين والقرارات واللوائح فى هذا سواء (الادارية العليا ١٩٧٦/٣/٣٠ - مجموعة المكتب الفنى ٢١ - ٣٨ - ١١٤) .

- اللوائح الصادرة بتفويض من المشرع - قرارات ادارية تنظيمية - عدم جواز الاحتجاج بها فى مواجهة الافراد الا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية - نفاذها فى حق الادارة من تاريخ صدورها ولو لم تنشر - تطبيق قرار مدير عام الجمارك بتحديد نسبة التسامح عن النقص فى البضاعة على الرسالة التى وردت بعد صدوره وقبل نشره - لا خطأ .

اللوائح - المتممة للقوانين - التى تصدرها جهة الادارة بتفويض من المشرع تعتبر من قبيل القرارات الادارية ، واذا كان الاصل فى القرارات الادارية التنظيمية انه لا يحتج بها فى مواجهة الافراد الا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية وذلك حتى لا يلزموا بامور لم يكن لهم سبيل الى العلم بها الا ان هذه القرارات تعتبر موجودة قانونا بالنسبة لجهة الادارة ويفترض علمها بها من تاريخ صدورها فتسرى فى مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم تنشر فى الجريدة الرسمية ، ولا يقبل منها التحدى بعدم نفاذها فى حقها الا بعد نشرها . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ الذى أصدره مدير عام مصلحة الجمارك فى ١٨/٧/١٩٦٣ بناء على تفويض من المشرع بتحديد نسبة التسامح التى أوجبت المادة ٣٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على مصلحة الجمارك احتسابها فى حالات معينة ، نافذا فى حق مصلحة الجمارك من تاريخ صدوره وطبق احكامه على الرسالة موضوع النزاع التى وردت فى ١٧/٧/١٩٦٥ ، فانه لا يكون قد خالف القانون (نقض مدنى ١٠/٥/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٦٥٧) .

- الاستدراك بالجريدة الرسمية هو وسيلة تتخذ لتدارك ما عسى ان يكون قد اكتنف النص الاصلى من اخطاء ملادية او مطبعية عند نشره بقصد تصويبها . يعتبر التصويب عندئذ

جزءاً من النص التشريعي المصحح ، وله نفس قوته ، فإذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير في النص المنشور لفظاً ومعنى ، فهو تعديل له لا يجوز إلا بصور قانون آخر .

لما كان الاستدراك هو وسيلة تتخذ لتدارك ما يكون قد اكتنف النص الاصل من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ، ويعتبر التصويب عندئذ جزءاً من النص التشريعي المصحح وله نفس قوته ، فإذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير في النص المنشور لفظاً ومعنى فهو تعديل له لا يجوز إلا بصور قانون آخر ، وكان ذلك الذي نشر بالعدد رقم ٤١ من الجريدة الرسمية في ١٤/١٠/١٩٧١ قد جرى على النحو الآتي : « رئاسة الجمهورية - استدراك : صدر في العدد رقم ٣٩ من الجريدة الرسمية الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧١ القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام ، وقد ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ العبارة الآتية : « وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه - وقت صدور هذا النظام - بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من علاوات الترقية أو العلاوات الدورية . وصحتها : وفي جميع الأحوال يحتفظ العامل الذي جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه - وقت صدور هذا النظام - بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه في المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية أو العلاوات الدورية » .

ولما كان تقرير لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب عن مشروع قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد أوضح « أن المجلس أجاز في جلسته المعقودة بتاريخ ٢٠/١١/١٩٧١ إحالة هذا القرار بقانون الى لجنة القوى العاملة لبحثه وتقديم تقرير عنه وإن اللجنة انعقدت بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٧١ ، كما ورد به مابيلي : « تنقضى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بأن العامل الذي يتجاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذي ينقل اليه يحتفظ بهذه الزيادة بصفة شخصية على أن تستهلك مما يحصل عليه من بدلات وعلاوات الترقية أو العلاوات الدورية .

تضمن كل من النظامين أحكاما انتقالية للنقل الى الوظائف الجديدة وفي هذا الشأن تقضى المادة ٧٩ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ بأن ينقل .. وفي جميع الاحوال يحتفظ للعامل الذى جاوز مرتبه نهاية ربط المستوى الذى ينقل اليه - وقت صدور هذا النظام - بما كان يتقاضاه وذلك بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه فى المستقبل من البدلات وعلاوات الترقية أو العلاوات الدورية .. ولما كان هذا القرار بقانون المعروض قد صدر طبقا لاحكام المادة ١٤٧ من الدستور مستوفيا لشروطها ، ومن ثم فلا اعتراض للجنة عليه وترجو المجلس اقراره بالصيغة المرفقة . لما كان ذلك ، وكان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ إنما صدر ابتداء بقرار من رئيس الجمهورية ، وكان مجلس الشعب وهو الهيئة النيابية التى تمثل الشعب والتى ناط بها الدستور سلطة التشريع قد أقر نصوص قرار رئيس الجمهورية بالقانون المشار اليه شاملة نص الفقرة الاخيرة من المادة ٧٩ آنفة البيان وفقا لما جاء بالاستدراك المنوه عنه ، فإن اقرار المجلس لهذا النص على النهج الذى تم تصويبه يسقط أى مطعن يوجه الى هذا الاستدراك - ايا ما كان وجه الرأى فيه - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ اعتد بنصها الوارد بالاستدراك لا يكون قد خالف القانون ، ويضفى النعى عليه بسبب الطعن على غير اساس . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٣ - مدونتتا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠١٢) .

- شريعة اسلامية ، المصدر الرئيسى للتشريع . مادة ٢ من الدستور . استجابة الشارع لافراغ مبادئها السمحاء فى نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده السلطة التشريعية لسريانها .

لما كان ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، ليس واجب الأعمال بذاته انما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى فيما يشرعه من قوانين ومن ثم فإن المناط فى تطبيق احكام الشريعة الاسلامية استجابة الشارع لدعوته وافرغ مبادئها السمحاء فى نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذى تحدده السلطة التشريعية لسريانها ، والقول بغير ذلك

يؤدي الى الخلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعي وبين اشتراع القواعد القانونية التي تتأبى مع حدود ولايته فضلا عن أن تطبيق الشريعة الإسلامية يقتضى تحديد المعين الذى يستقى منه الحكم الشرعى من بين مذاهب الأئمة المتعددة والمتباينة في القضية الشرعية الواحدة ويؤكد هذا النظر انه لما كان الدستور المصرى قد حدد السلطات الدستورية وأوضح اختصاص كل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستورى بما لازمه انه لا يجوز لاحداها أن تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الاسمى وكان من المقرر وفقا لاحكامه أن وظيفة السلطة القضائية ان تطبق القانون وتختص محكمة النقض بالسهر على صحة تطبيقه فانه يتعين على السلطة القضائية وغيرها من السلطات النزول على احكامه . وفضلا عن ذلك فان المادة ١٩١ من الدستور تنص على أن « كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا . ومع ذلك يجوز الغائها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠١٤)

- التعليمات الوزارية أو الصادرة عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة - قرارات تنظيمية ليس لها صفة التشريعية :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التعليمات الوزارية أو الصادرة عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ما هي الا قرارات تنظيمية غير ملزمة وليس لها صفة التشريع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتد في شأن ترقية المطعون ضدهم بمدد خبرتهم المعول عليها عند تسكينهم - أخذا بتقرير الخبير - ملققتا عما نص عليه القانون رقم ١١ سنة ١٩٧٥ من قواعد وشروط في هذا الخصوص على ما سلف بيانه فانه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٢٠١٥) .

- لا عبرة بتعليمات ادارة الفتوى والتشريع للجهاز المركزى للمحاسبات والتنظيم والادارة في شأن تسوية حالة العاملين ، فهي لا تعدو ان تكون تعليمات ادارية ليس لها منزلة التشريع .

لما كان البين من الاوراق ان المطعون ضده عين لدى الطاعة بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢ نفاذا للقرار الجمهورى رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ في شأن تعيين العاملين بالحراسة العامة على اموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين - الذى نصت المادة الثانية منه على ان : « ... يوضع العاملون المشار اليهم بقرار من رئيس الجمهورية في الوظائف التى تتوافر اشتراطات شغلها فيهم بالفئات المقررة لها ي مراعاة مدد عملهم السابقة بالحراسة وكذلك التى يقضونها بالمؤسسة أو الشركة بعد تعيينهم بالمكافأة ... » وكان المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز تسوية حالة العاملين المشار اليهم في ذلك القرار على فئة وظيفية لم يستوفوا شروط شغلها المحددة بجدول وظائف الشركة المعتمدة ومنها شرط مدة الخبرة التى نص القرار الجمهورى السالف الذكر على أنها مدة عملهم بالحراسة وكذلك المدة التى يقضونها بالمؤسسة أو الشركة بعد تعيينهم بالمكافأة فلا يصح حساب مدة العمل السابقة على الحراسة ضمن مدة الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة عند تسوية اوضاع هؤلاء العاملين ، ولا مجال لتطبيق أحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لأنها انما تسرى بالنسبة للعاملين الموجودين بالعمل في ١٩٦٤/٦/٢٠ - وتنحصر عن العاملين المعينين بعد هذا التاريخ في ١٩٦٥/٦/١ وفقا للقرار الجمهورى رقم ٨٢٢ لسنة ١٩٦٥ الذى نظم أحكام تسوية حالتهم . كما أنه لا عبرة بتعليمات ادارة الفتوى والتشريع للجهاز المركزى للمحاسبات والتنظيم والادارة في هذا الخصوص فهي لا تعدو ان تكون تعليمات ادارية ليست لها منزلة التشريع ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان المطعون ضده لا يستحق الفئة الرابعة لعدم استيفائه شرط مدة الخبرة - على الاساس المتقدم - اللازمة لشغلها فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بأحقية لها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه بغير ما حاجة لبحث باقى اسباب الطعن (نقض مدنى ١٩٨٢/٦/٦ - المرجع السابق - فقرة ٢٠١٦) .

٢ - تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الخاصة بقواعد التسويات ، لا تعدو أن تكون تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ،

تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الخاصة بقواعد التسويات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعدو أن تكون تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ، وهي أمر جوازي لصاحب العمل غير ملزم له بقدرة طبقا لظروف العمل واحتياجاته وصلاحيه كل من العاملين (نقض مدني ١٩٨٢/٥ - المرجع السابق - فقرة ٢٠١٨) .

٣ - التمسك بقانون أجنبي - وجوب اقامة الدليل عليه - علة ذلك - حكم القانون الاجنبي الذي يفترض علم القاضي به :

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التمسك بقانون أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب اقامة الدليل عليها وكان مرد هذا القضاء هو الاستجابة للاعتبارات العملية التي لا يتيسر معها للقاضي الاثام بأحكام ذلك القانون فإن مناط تطبيق هذه القاعدة أن يكون القانون الاجنبي غريبا عن القاضي ، يصعب عليه الوقوف على احكامه والوصول الى مصادره أما اذا كان القاضي يعلم بمضمونه أو كان علمه به مفترضا فلا محل للتمسك بتطبيق القاعدة ، لما كان ذلك وكانت المعاهدات الدولية قد أصبحت مصدرا هاما من مصادر القانون البحري وطريقة لتوحيد احكامه على النطاق الدول وصارت قواعده بمقتضى هذه المعاهدات قواعد دولية معروفة لدى القضاء البحري في كثير من الدول ، وكانت مصر قد انضمت الى المعاهدة الدولية الخاصة بتوحيد بعض القواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن الموقعة ببروكسل في ١٩٢٤/٨/٢٥ والتي أصبحت تشريعا نافذا المفعول في مصر بموجب المرسوم بقانون الصادر في ١٩٤٤/١/٣١ ، وكان بروتوكول هذه المعاهدة قد خول الدول المتعاقدة الحق في تنفيذها اما باعطائها قوة القانون أو بإدخال احكامها في تشريعها الوطني ، وكان من المعلوم فقها وقضاء أن انجلترا قد ادخلت أحكام معاهدة سندات الشحن لسنة ١٩٢٤ في تشريعها الداخلي بحيث أصدرت قانون نقل البضائع بحرا لسنة

١٩٢٤ وجعلت احكامه مطابقة لاحكام المعامدة المذكورة التى اصبحت تشريعا نافذا فى مصر ، فان علم القاضى بضمون هذا القانون يكون مفترضا ولا يكون شمة محل لالقاء عبء اثبات مضمونه على عاتق من يتمسك به (نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٦ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٢٢) .

الفصل الثامن

حسبوية التشريع

- قرار من لجنة التسعيرة بفرض مبلغ معين على كل اقة من الزيت زيادة على التسعيرة تستولى عليه الحكومة اذا كان الزيت لاغراض صناعية ، صدوره مخالفة للدستور الملغى الذى صدر فى ظله - اعتبار ذلك نوعا من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستورى الصحيح .

متى كانت لجنة التسعيرة قد قررت فى ظل الدستور الملغى فرض مبلغ معين عن كل اقة من الزيت زيادة على التسعيرة الواردة فى جدول التسعيرة الجبرية تستولى عليه الحكومة اذا كان الزيت لاغراض صناعية فان هذا القرار يكون باطلا لمخالفته لذلك الدستور حتى لو صدر قرار اللجنة بتنفيذا لقرار مجلس الوزراء اذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة او رسم ، ولا يقدح فى ذلك أن يكون القرار الوزارى رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين بالاستيلاء على الزيت الموجود بالمعاصر فى جميع بلاد القطر المصرى اذ أن هذا الاستيلاء صدر عاما فهو استيلاء مجرد ولم يقترن بالتسليم الفعلى للزيت المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور ذوى الشأن فيه . أما دعوتهم بخطاب مسجل طبقا للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ١٩٤٥ فهو لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة فى التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة فى هذه السلعة ، وليس من شأنه نقل ملكية الزيت الى الحكومة فلا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه والا كان ذلك نوعا من الضريبة المرسومة بغير الطريق الدستورى الصحيح طبقا للمادة ١/١٢٤ من الدستور الملغى (نقض مدنى ١٩٥٨/١/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٦٦٠) .

- اقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد المستولى عليه
استنادا الى قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون صدور
قانون يحدد اسسها وطريقة تحصيلها - اعتبار هذه الحصيلة
نوعا من الضريبة او الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري
الصحيح طبقا للدستور الملغى .

متى تبين أن الحكومة قد فرضت في ظل الدستور الملغى اقتضاء جزء من ثمن
الحديد المستولى عليه لتغطية مصاريف توزيع تدعيها واستندت في اقتضاء هذه
الحصيلة على قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون أن يصدر بهذه
الحصيلة قانون يحدد أساسها ووعاها والمزمن بدفعها وطريقة تحصيلها فإن
ذلك يكون نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري
الصحيح وفقا للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملغى ويجوز لكل ذي مصلحة أن
يتمسك بأن فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير قائم على سند تشريعي سليم
لصلة ذلك بالنظام العام - ذلك لأن قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥
المعدل بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذا للرسم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبري
قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على كميات الحديد المخزونة بالمخازن أو
الموجودة بالدوائر الجمركية أو الكميات التي يتم استيرادها مستقبلا فهو
استيلاء مجرد ولم يقترن بالتسليم الفعلي للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه
جرد وصفي بحضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يعدو أن يكون
اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة
في هذه السلعة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها ، وليس من
شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد المستولى عليه أو حيازته الى الحكومة
ولا شأن لها به ولا باقتضاء حصيلة من ثمنه (نقض مدني ١/٢ - ١٩٥٨ -
الرجع السابق - فقرة ٦٦١) .

- اضافة زيادة على السعر الجبري لبذرة القطن لتقضيها
الحكومة عن كل طن من الزيت يسلم للمصاين في ظل الدستور
الملغى - هذه الزيادة ليست جزءا من الثمن - هي فرض ضريبة

على المشتري لا مصلحة للبائع فيها - ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها .

اختصاص وزارة التموين ولجانها قاصر على تنظيم تداول الزيت وتحديد اسعاره فلا يتعداه الى تحصيل فروق اسعار عن سلعة ليست مملوكة لها فاذا كانت وزارة التموين بواسطة لجان التسعيرة الجبرية قد حددت في ظل الدستور الملقى سعرا لبذرة القطن يلزم به البائع واضافت اليه زيادة تقتضيها عن كل طن من الزيت يسلم الى المصاين فإن هذه الزيادة لا تعد جزءا من الثمن وانما هي فرض ضريبية على المشتري لا مصلحة للبائع فيها ليس لوزارة التموين سند من القانون في تحصيلها لحساب الحكومة ولو استهدفت من ذلك تغطية ما تتحمله من بيع الزيوت المخصصة لشئون التموين بأقل مما تتصفه فعلا - ذلك انها لا تملك فرض رسوم او ضرائب على السلع عند تداولها ولو صدر بها قرار من مجلس الوزراء اذ أن المادة ١٢٤ من الدستور الملقى الذي كان ساريا وقت فرض هذه الزيادة لا يجيز انشاء ضريبة او تعديلها او إلغاؤها الا بقانون ولا تكليف الامالى بتأدية شيء من الاموال أو الرسوم الا في حدود القانون ولم يخلو القائمون على اجراء الاحكام العرفية وقتذاك سلطة فرض ضريبة أو رسم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ اعتبر هذه الزيادة فروق اسعار يجوز للحكومة تحصيلها قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٥٩/٥/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٤) .

- دستورية تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ باضافة مهن غير تجارية الى المهن الواردة في هذه المادة .

يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملقى أنه يخول السلطة التنفيذية حق اصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية اذا نص القانون على ذلك ، فاذا كان المشرع قد راعى عند تقنينه للمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير الميسور حصر

جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الارباح الواردة بالمادة المذكورة منها. اخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الراى في حقيقة هذه المهن. وما يتكشف عنه دواعى العمل فهو دعوة للجهة الادارية كى تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٢٧ سالفه الذكر أو. تهيئة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا افتيات على حقوق السلطة التشريعية . وعلى ذلك فلا يصح القول بأن تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ المشار اليها ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٢٧ من ذلك الدستور وانما هو تفويض تشريعى لا يملك الوزير مباشرته لمخالفاته لحكم المادة ١٢٤ من ذات الدستور التى لا تجيز انشاء ضريبة او تعديلها او الغائها الا بقانون (نقض مدنى ١٢/٦/١٩٥٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٣) .

- لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع الغاء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو إضافة أحكام جديدة اليها الا بتفويض خاص من السلطة العليا .

من المقرر انه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع ان تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف اليها احكاما جديدة الا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون . فاذا كان القرار الوزارى رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ الذى نص على قيام المصارف باجراء التحويلات دو الرجوع الى اللجنة العليا لمراقبة النقد قد خول للجنة العليا سلطة وضع واصدار التعليمات التى يقتضيها حسن سير الاعمال فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبى. وكان قرار اللجنة العليا بوجوب رجوع المصارف الى مراقبة النقد في حالة فتح اعتمادات أو اجراء مدفوعات بالدولارات الامريكية أو بالاسترليني ، ليس من قبيل القواعد اللازمة لضمان حسن سير الاعمال فان قرارى اللجنة العليا. ومراقبة النقد بايجاب رجوع المصارف الى مراقبة النقد في هذه الحالة يكونان مشوبين بعيب عدم الاختصاص (نقض مدنى ٢١/٥/١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٥) .

- تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة - مبرراته -
حق السلطة التشريعية - استقلالها بتقديرها بغير معقب -

اصدار قانون بتعديل تاريخ العمل بقانون سابق - لا مخالفة للقانون .

انه وإن كان من أسس النظام القانوني والمبادئ الدستورية العامة أن لا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها الا انه مع ذلك يجوز للسلطة التشريعية في غير المواد الجنائية ولا اعتبارات من العدالة والمصلحة العامة تستقل هي بتقدير مبرراتها ودوافعها ، ان تجرى تطبيق حكم قانون معين على الوقائع السابقة بنص صريح فيه - و ذلك كان الظاهر انه بعد صدور القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الايلولة على التركات ، قام خلاف بين مصلحة الضرائب وفريق من الممولين حول نشره وبالتالي حول تاريخ العمل به رأى المشرع ازاءه ملاءمة اصدار القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ والنص فيها على أن يعمل به من ١٩٥١/١١/٥ وهو ذات التاريخ الذى يحمله عدد الوقائع المصرية الذى أعد لنشره وذلك على ما اقصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول فئات رسم الايلولة على تركة مورث المطعون عليهم واستحقاق هذا الرسم على التصرفات الصادرة من المورث الى الورثة وهل يحكمها القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ام بعد تعديله . وجرى الحكم المطعون فيه على ان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديله بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ هو الواجب التطبيق على التركة مستندا في ذلك الى أن المشرع لم يلتزم المصلحة العامة فيما قرره بمقتضى القانون رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٥٣ من ترتيب اثر رجعى للقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه (نقض مدنى ١٩٦٥/٣/٣١ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٦) .

- الدفع بعدم دستورية القوانين - عدم تعلقه بالنظام العام -
عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .

أن رقابة القضاء على دستورية القوانين واللوائح فيما قبل انشاء المحكمة العليا ما كانت الا بدفع من صاحب الشأن تفصل فيه محكمة الموضوع قبل

الفصل في الدعوى وما كان يجوز للمحكمة أن تتعرض له من تلقاء نفسها ، وهذه قواعد قننها الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا التي اختصها دون غيرها بالفصل في عدم دستورية القوانين ، إذ يتخذ شكل دفع من صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع فإن هي قدرت جديته حددت لصاحبه اجلا لرفع الأمر بشأنه للمحكمة العليا وإذا انقضى الاجل دون رفع الامر اليها سقط الدفع ، ومقتضى ذلك كله ان الدفع بعدم الدستورية مازال غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة ان تعرض له من تلقاء نفسها ، ومن ثم لا تجوز اثارته لاول مرة امام محكمة النقض عند مباشرتها سلطتها في الفصل في الطعون على الاحكام (نقض مدني ١٣/٥/١٩٧٤ - المرجع السابق - فقرة ٧٨٢)

- صدور القانون من رئيس الجمهورية خارج النطاق المحدد بقانون التفويض ٢٥ لسنة ١٩٦٧ - اثره - اعتباره مجردا من قوة القانون عديم الاثر - وجوب الغائه واعتباره كان لم يكن .

يبين بالرجوع الى القرار بالقانون ٨٤ لسنة ٦٩ أنه صدر استنادا الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من مجلس الامة بتفويض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون وأن تنص المادة الاولى من هذا القانون على أن : « يفوض رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الاستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها » وتعبئة كل امكانياتها البشرية والمادية ، ودعم المجهود الحربي والاقتصادي الوطني . وبصفة عامة في كل ما يراه ضروريا لمواجهة هذه الظروف الاستثنائية » ومؤدى هذا النص ان التفويض يقتصر على المواضيع المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الاستثنائية القائمة وقتئذ التي أعقبتها عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وقد صدر هذا التفويض بناء على ما خول لمجلس الامة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ الذي كان معمولا به ، واذ كان القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من تشكيل مجلس ادارة لنادى القضاة من رئيس واعضاء بحكم وظائفهم قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فانه يكون مجردا من قوة القانون

ويجعله عديم الأثر ولا يصلح أداة لالغاء أو تعديل أحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين الغاء القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن نادى القضاة واعتباره كأن لم يكن (نقض مدنى ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٧) .

- النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها - عدم نفاذها الا من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية - القضاء بعدم دستورية النص المانع من التقاضى - بدء سريان تقادم الدعوى من تاريخ نشر الحكم لا من تاريخ صدوره .

النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أنه « ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعى من آثار ، وفي المادة ٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه « تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء » مفاده أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة بها وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ . ولما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا في الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٧٤ عليا دستورية بعدم دستورية نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - بشأن عدم جواز نظر كافة الجهات القضائية لدعاوى التعويض المشار إليها بالنص - قد نشر في ١٩ / ٥ / ١٩٧٤ بالعدد ١٩ من الجريدة الرسمية ١ لسنة ١٧ فإن دعوى المطعون ضدهما بالتعويض وقد رفعت في ١٧ / ٢ / ١٩٧٧ تكون قد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الثلاثي واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون او اخطأ في تطبيقه ويكون لمحكمة النقض - على ما جرت عليه أحكامها - أن تصحح

ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانوني خاطيء عندما قرر أن مدة انتقادم الثلاثي تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية هذا النص (نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٢٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٩٦٩) .

- الدفع بعدم دستورية القوانين - غير متعلق بالنظام العام - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كانت المادة ٧٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد اختصت هذه المحكمة دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين واللوائح ، وكان النص في المادة ٣٩ من هذا القانون على ان : تنوز المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالى : (١) ... (ب) اذا دفع أحد الخصوم اثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم ... بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة .. أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد ، اعتبر الدفع كأن لم يكن ، مفاده أن الدفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة غير متعلق بالنظام العام ومن ثم فلا يجوز لصاحب الشأن اثارته أمام محكمة النقض ما لم يكن قد أبداه أمام محكمة الموضوع ، وكان البين من الاوراق أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فيما تضمنه من قصر اللجوء الى التحكيم على حالة تكرار شكوى الزوجة وعجزها عن اثبات الضرر المبيع للتطبيق ، فإن النعى على الحكم تطبيقه على الدعوى نصا مخالفا للدستور - وأيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول . (نقض مدنى ١٣ / ٢ / ٢ - ١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٣٠٦٨) .

- تعارض التشريع مع أحكام الدستور .. وجوب التزام هذه الأحكام واهدافها - ورود نص بالدستور صالح بذاته للاعمال دون حاجة إلى سن تشريع أدنى - وجوب أعماله .

الدستور هو القانون الوضعى الرسمى صاحب الصدارة وعلى ما دونه من

التشريعات النازل عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، والتشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق ينص على الالفاء صراحة أو يدل عليه ضمنا والغاء التشريع لا يكون الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه (نقض مدني ١٣/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٦٩٩) .

الفصل الثالث

تطبيق التشريع

(أولا) تطبيق التشريع من حيث الموضوع

- قاعدة سريان أحكام الشريعة الاسلامية في مواريث المصريين غير المسلمين ما لم يتفق الورثة الذين تعترف الشريعة بوراثتهم على غير ذلك وعدم خروج القانون الصادر في ١٤/٥/١٨٨٣ بترتيب مجالس الاقباط الارثوذكس على هذه القاعدة . شرط الحكم في المواريث بحسب شريعة أخرى .

أن القاعدة الأساسية في مواريث المصريين غير المسلمين أنها تجرى وفق أحكام الشريعة الاسلامية ما لم يتفق الورثة الذين تعترف الشريعة بوراثتهم ويتراضوا على غير ذلك . والقانون الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب مجالس طائفة الاقباط الارثوذكس وبيان اختصاصاتها لا يشذ عن تلك القاعدة ، بل أن المادة ١٦ منه وهي التي أشارت لمسألة المواريث لم تنص على أن الحكم فيها يكون حسب الشريعة المسيحية ، بل كل ما في الامر انها نصت على ما يفيد اختصاص تلك المجالس بالحكم في الوراثة متى قبل كل الورثة اختصاصها أما أن يكون حكمها فيها بحسب شريعة أخرى غير الشريعة الاسلامية ، فإن عبارة المادة لا يفهم منها هذا ، بل لابد من أن يتفق كل الورثة

على ذلك فيعمل باتفاقهم الذى هم احرار فيه ماداموا يكونون أهلا للتصرف في حقوقهم (نقض مدنى ١٩٣٥/٥/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ٧٣٤) .

- شرط تغيير الدين أو المذهب هو افراغه في المظهر الرسمى وبعد اتخاذ هذا المظهر تسرى احكام الدين أو المذهب الجديد .

الاعتقاد الدينى مسألة نفسانية فلا يمكن لاية جهة قضائية البحث فيها الا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط ، فاذا ما غير شخص دينه أو مذهبه رسميا فانه من وقت هذا التغيير لا يعتبر خاضعا الا لاحكام الدين أو المذهب الجديد . ولا ينبغى للقضاء ايا كانت جهته أن ينظر الا في توافر تلك المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناق هذا الدين أو المذهب ، فاذا وجدها متوافرة وجب عليه قصر بحثه على النتائج المترتبة على هذا التغيير طبقا لاحكام الدين أو المذهب الجديد . واذن فلا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذى كان يحكم به قبل تغيير الزهج الآخر مذهبه (نقض مدنى ١٩٣٦/١٢/٣ - المرجع السابق - الجزء ٢ - فقرة ٣) .

- سريان الاحكام المتعلقة بالموارث عموما ومنها الوصية على جميع المصريين مسلمين كانوا أو غير مسلمين وفق احكام الشريعة الاسلامية .

ان الموارث عموما ، ومنها الوصية ، هى وحدة واحدة وتسرى الاحكام المتعلقة بها على جميع المصريين ، مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، وفق قواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها الشريعة القائمة (نقض مدنى ١٩٤٣/٤/١ - المرجع السابق - الجزء ٩ - فقرة ٧٣٦) .

- عدم جواز رجوع المحكمة الجنائية الى نصوص قانون المرافعات الا عند غياب النص على الاجراء في قانون الاجراءات الجنائية .

أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية . ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية الا لسد نقص (نقض مدنى ١٩٥٥/٥/٣٠ - المرجع السابق - الجزء ٨ - فقرة ٧٧٧) .

- دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين ، الاختصاص بها حتى صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ القانون الواجب .

دعاوى الارث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت - والى ما قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - من اختصاص القاضى الشرعى يجرى فيها وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية ، ما لم يتفق الورثة - في حكم الشريعة الاسلامية وقوانين الميراث والوصية - على أن يكون التوريث طبقا لشريعة المتوفى ، وما يجرى على دعوى الارث يجرى على دعوى النسب باعتباره سبها للتوريث ولا فرق . والنص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن ، تصدر الاحكام في المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية والوقف التي كانت اصلا من اختصاص المحاكم الشرعية طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، اما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الاحكام - في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم ، لم يغير من هذه القواعد (نقض مدنى ١٩٦٧/٢/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ٧٣٢) .

- **خلو لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من تنظيم للإجراءات في الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - وجوب الرجوع في شأنها الى قانون المرافعات وما ورد بالكتاب الرابع منه .**

النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية على أنه . يتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ، يدل على أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تظل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - خاضعة للائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المكمل لها ، وإن خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للإجراءات في الدعاوى المذكورة ، فعندئذ تتبع الإجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه وإذ كانت القواعد المقررة بالمواد ٨٢ الى ٩٧ من اللائحة المذكورة والمتعلقة بإجراءات سماع الدعوى ومنها ما تستوجب المادة ٨٤ من علنية المرافعة إلا في الأحوال التي تأمر المحكمة بإجرائها سرا ، قد ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة ، فإنه يتعين الرجوع بصدد هذه الإجراءات الى مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية (نقض مدنى ١٩٨٠/٥/٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٩٧٠) .

- **النص في المادة الثانية من الدستور على أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - مفاد ذلك :**

لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، ليس واجب الإعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى فيما يشرعه من قوانين ومن ثم فإن الناطق في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية استجابة للشارع لدعوته وأفراده

مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومنضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءاً من التاريخ الذي تحدده السلطة التشريعية لسريانها . والقول بغير ذلك يؤدي الى الخط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعي وبين اشتراع القواعد القانونية التي تتأبى مع حدود ولايته فضلاً عن أن تطبيق الشريعة الإسلامية يقتضى تحديد المعين الذي يستقى منه الحكم الشرعى من بين مذاهب الأئمة المتعددة والمتباينة في القضية الشرعية الواحدة (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠١٤) .

- الرجوع في المواد الجنائية لأحكام قانون المرافعات - محله :

تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبينة في قانون الاجراءات الجنائية مما لا محل معه للرجوع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون (نقض جنائى - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٧٠) .

- خضوع الدعوى المدنية للاجراءات المقررة في قانون الاجراءات الجنائية - الرجوع لقانون المرافعات - محله : اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات .

وفقاً للمادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة في القانون المذكور . فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائى للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والاحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، اما اذا لم يوجد نص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من أعمال نص قانون المرافعات (نقض جنائى ١٩٥٦/٤/١١ - المرجع السابق - فقرة ٥٧٢) .

- القانون الجنائي - طبيعته : قانون جزائي له نظام قانوني مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية - وجوب تقيد القاضى بأرادة الشارع فى القانون الداخلى ومراعاة أحكامه بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى .

القانون الجنائى قانون جزائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم القانونية الأخرى وله أهدافه الذاتية إذ يرمى من وراء العقاب الى الدفاع عن أمن الدولة وحماية المصالح الجوهرية فيها وعلى المحكمة عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه وتوافرت أركانها وشروطها أن تتقيد بأرادة الشارع فى هذا القانون الداخلى ومراعاة أحكامه التى خاطب بها المشرع القاضى الجنائى فهى الأولى فى الاعتبار بغض النظر عما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء فى الجماعة الدولية (نقض جنائى ١٣/٥/١٩٥٨ - المرجع السابق - فقرة ٥٧٥) .

- الاصل هو اتباع قانون الاجراءات الجنائية فيما ورد بشأنه نص خاص - الرجوع الى قانون آخر - محله سد نقص أو الاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه - ايجاب قانون الاجراءات مسئولية المدعى بالحقوق المدنية عن مصاريف الدعوى المدنية بصفة أصلية - المادة ٣١٩ من القانون المذكور - تنظيم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها - الرجوع فيه الى قانون الرسوم .

الأصل أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هى الواجبة التطبيق فى المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزما للحكومة بمصاريف الدعوى . ويتبع فى تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد فى لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الاجراءات الجنائية قد عالج بذلك أمر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق

بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء واجب الاتباع في هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع أعمال احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية فيما يخالفه ، ولم يبق لقوانين الرسوم في هذا الشأن الا أن تنظم تقدير المصاريف وكيفية تحصيلها كما جاء بعجز المادة ٢١٩ سائفة الذكر (نقض جنائى ١٩٥٨/١١/١٨ - المرجع السابق - فقرة ٥٧٦) .

- محاكمة جنائية - قانون المرافعات المدنية والتجارية - الرجوع اليه وأعمال احكامه - حالات ذلك .

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية الا عند احوالة صريحة على حكم من احكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على انه ، إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن ان يكلف خصمه الحضور امامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان الطريق التسوى أمام المدعية بالحقوق المدنية (مصلحة الجمارك) ان ترجع لذات المحكمة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها الفصل فيما أغفلته وليس لها أن تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص ، ذلك ان هذه المحكمة انما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما انها لم تفصل في جزء من الدعوى فان اختصاصها يكون لازال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية ان تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه بقضائه بعدم قبول استئناف مصلحة الجمارك يكون قد اصاب صحيح القانون (نقض جنائى ١٩٧٣/١٢/٣ - المرجع السابق - فقرة ٥٨٨) .

- الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني هي الواجبة التطبيق على ما أبرم في ظله من عقود ولا يستثنى من ذلك إلا الأحكام التي صدرت بها تشريعات خاصة فانها تسرى في نطاق الأغراض التي وضعت لها دون ما توسع في التفسير - لما كان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد جاء خلوا من تنظيم اثر وفاة المستأجر الذي امتد عقده امتدادا قانونيا فانه يتعين الرجوع لحكم المادة ٣٩١ من القانون المدني الملغى الذي تم التعاقد في ظله .

لما كان المشرع قد نظم الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني وهي واجبة التطبيق على ما أبرم في ظله من عقود ولا يستثنى من ذلك إلا الأحكام التي صدرت بها تشريعات خاصة فانها تسرى في نطاق الأغراض التي وضعت لها دون ما توسع في التفسير ، ولما كانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ابتداء بالأوامر العسكرية التي صدرت اعتبارا من سنة ١٩٤١ حتى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ثم القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على منع المؤجر من طلب اخلاء المكان المؤجر للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب المبينة بها فقد ترتب على ذلك امتداد عقود إيجار الأماكن بقوة القانون واستمرار العلاقة التأجيرية بين طرفيها بعد انقضاء مدة العقد الى أن يتقرر إنهاؤها وفقا للقانون في الحالات التي يجوز فيها ذلك أو بتشريع جديد يلغى ذلك الامتداد ، ولما كان الثابت من الحكم السابق الصادر في الدعوى رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٤٧ مدنى الاسكندرية أن عقد الإيجار المبرم بتاريخ ١٥/٣/١٩٤٠ الغرض منه الاستغلال التجارى وأنه يخضع للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وكان هذا القانون قد جاء خلوا من تنظيم اثر وفاة المستأجر الذي امتد عقده امتدادا قانونيا فقد تعين الرجوع الى حكم القانون المندى في هذا الخصوص . واذ نصت المادة ٣٩١ من القانون المدني الملغى الذي تم التعاقد في ظله على أنه « لا ينفسخ الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .. » وكان الغرض من الإيجار محل المنازعة هو الاستغلال التجارى ، فإن موت المستأجر بعد امتداد

العقد بقوة القانون لا ينهيه وينتقل الحق في الاجارة الى ورثة المستأجر من بعده
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد اصاب صحيح القانون
ويكون النعى عليه على غير اساس (نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٣ - مدونتنا
الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠٢٧) .

(ثانيا) تطبيق التشريع من حيث الاشخاص

(عدم جواز الاعتذار بالجهل بالتشريع)

- اعتبار التمسك بتطبيق حكم من أحكام القانون من الأسباب
القانونية الجائز ابدائها لأول مرة امام محكمة النقض .

ان التمسك بتطبيق حكم من أحكام القانون هو من الأسباب القانونية البحث
التي يجوز ابدائها لأول مرة لدى محكمة النقض اذ هو لا يعد من الأسباب
الجديدة ، لان الخصوم يعتبرون بطرح دعواهم امام القاضى انهم يطلبون اليه
ان يفصل فيها وفقا لأحكام القانون ، فمن الواجب عليه ان يبحث ولو من تلقاء
نفسه عن حكم القانون في واقعته ويفزل هذا الحكم عليها ، فمن انكر عليه
خصومه التوقيع على العقد الذى يتمسك به مع اعترافهم بصحة هذا التوقيع ،
وقبل ان يثبت صحته ، تم قضى ضده برد وبطلان العقد ، يجوز له ان يحتج
لدى محكمة النقض بأن الطريق الذى كان على خصومه ان يسلكوه في الدعوى
انما هو الطعن بالتزوير ولو لم يكن قد تمسك بذلك امام محكمة الموضوع
(نقض مدنى ١٩٢٨/٣/٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٢٩)

- الجهل بأحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه
يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - مثال في الخطأ في فهم أسس
القانون الإدارى .

من المقرر ان الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو

الخطأ فيه كحالة الخطأ في فهم أسس القانون الإداري يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم (نقض جنائي ١٩٥٦/١٢/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٩٩) .

- نشر القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا امام المحاكم الاستئنافية بالجريدة الرسمية - افتراض علم الكافة بالاجراءات التي أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام اسباب تحول حتما دون قيام هذا الافتراض .

انه وان كان القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا امام المحاكم الاستئنافية الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ والمدرج في الجريدة الرسمية في اليوم ذاته قد نظم اجراءات أوجب على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ونص في المادة الثالثة منه على العمل بالقانون المذكور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية الا ان افتراض علم الكافة بالاجراءات التي أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام اسباب تحول حتما دون قيام هذا الافتراض فاذا كان المستأنف قد دفع بأنه قد استحال عليه العلم بذلك القانون حتى تاريخ تقديمه لصحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب بمقولة ان الجريدة الرسمية التي نشر فيها ذلك القانون وان كانت قد طبعت في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ الا أنها لم توزع وتنشر فعلا الا بعد تاريخ تقديمه لصحيفة الاستئناف فالتفت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع فانه يكون مشوبا بالقصور (نقض مدني ١٩٥٨/٦/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٥٠) .

- عدم قبول الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل .

لا يسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ، اذ ان ذلك مما يعده القانون دافعا في علم كافة الناس (نقض جنائي ١٩٥٩/٣/٢٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ٧٠٠) .

- الجهل بالواقع المختلط بقاعدة مقررة في غير قانون العقوبات - اعتبار الجهل في جملته جهلا بالواقع ينتفى به القصد الجنائي - مثال في الجهل بأحكام قانون الأحوال الشخصية في شأن موانع الزواج .

متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين حين مباشرة عقد النكاح - وهو عمل مشروع في ذاته - قررا بسلامة نية أمام المأذون وهو يثبت لهما عدم وجود مانع من موانعه كانا في الواقع يجهلان وجوده ، وكانت المحكمة - بناء على وقائع الدعوى وأدلتها المعروضة عليها قد أطمأنت الى هذا الدفاع وعدتهما معذورين يجهلان وجود ذلك المانع ، وأن جهلهما في هذه الحالة لم يكن لعدم علمهما بحكم من أحكام قانون العقوبات ، وإنما هو جهل بقاعدة مقررة في قانون آخر هو قانون الأحوال الشخصية ، وهو جهل مركب من جهل بهذه القاعدة القانونية وبالواقع في وقت واحد مما يجب قانونا - في المسائل الجنائية - اعتباره في جملته جهلا بالواقع ، وكان الحكم قد اعتبر الظروف والملابسات التي أحاطت بهذا العذر دليلا قاطعا على صحة ما اعتقده المتهمان من أنهما كانا يباشران عملا مشروعا - للأسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد - مما ينتفى معه القصد الجنائي الواجب توافره في جريمة التزوير ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المتهمين يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما (نقض جنائي ١٩٥٩/١١/٢ - المرجع السابق - فقرة ٧٠١) .

- الجهل بقانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه يجعل الفعل غير مؤثم - مثال في جريمة اختلاس أشياء محجوزة .

من المقرر أن الجهل بأحكام أو قواعد قانون آخر غير قانون العقوبات أو الخطأ فيه - وهو في خصوص الدعوى خطأ في فهم قواعد التنفيذ المدنية - يجعل الفعل المرتكب غير مؤثم - فإذا كان الحكم قد التفت عن الرد على ما تمسك به المتهم من عدم توافر القصد الجنائي لديه لانه حين تصرف في المحجوزات كان يعتقد زوال الحجز بعد الغاء أمر الاداء الذي وقع الحجز نفاذا له - وهو دفاع جوهري - فانه يكون مشويا بالقصور بما يستوجب نقضه (نقض جنائي ١٩٦٠/٣/١٥ - المرجع السابق - فقرة ٧٠٢) .

- افتراض علم الكافة بالقانون - عدم الاعتذار بالجهل الا اذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا الى منطقة من مناطق الجمهورية .

مبنى كان قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤ وانه قد بدأ العمل بأحكامه اعتبارا من ١٤/٤/١٩٥٧ فانه يفترض علم الكافة بهذه الأحكام من هذا التاريخ ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله أو اثبات أن ظروفه الخاصة قد حالت دون علمه الفعل بها وانما يقبل فقط العذر بالجهل بالقانون اذا حالت قوة القاهرة دون وصول الجريدة الرسمية بتاتا الى منطقة من مناطق الجمهورية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قبول اعتذار المطعون ضده بجهله نص المادة ٢٥ من قانون المحاماة الى ما قرره الطاعنة في مذكرتها من أن المدة التي مضت ما بين تنفيذ القانون وبين اعلانها بصحيفة الدعوى لم تكن كافية ليعلم المطعون ضده رافع الدعوى بذلك النص المستحدث فان هذا الاستناد خطأ في القانون لان عدم كفاية هذه المدة لا يعتبر قوة القاهرة ولا يبرر قبول اعتذار المطعون ضده بالجهل بالنص المذكور (نقض مدنى ١٩٦٥/٤/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٧٩) .

- مبدأ عدم الاعتداد بالجهل بالقوانين يفترض علم الكافة بها - عدم قبول الاحتجاج بهذا الدفع من المستورد للبضاعة المدين بالرسم الجمركى في مواجهة مصلحة الجمارك .

مبدأ عدم الاعتداد بالجهل بالقوانين يفترض علم الكافة بها ومنهم - بالنسبة لقوانين الرسوم الجمركية - المستورد للبضاعة المدين بالرسم ، مما يحول دون قبول الاحتجاج منه بهذا الدفع في مواجهة مصلحة الجمارك (نقض مدنى ١٩٦٥/١٠/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٨٠) .

- قانون - الجهل بأحكام التشريعات المكملة لقانون العقوبات ليس بعذر .

الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع الرعايا البريطانيين

والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ، تشريع مكمل لأحكام قانون العقوبات بما ورد فيه من جرائم وعقوبات مقررة لها ، ولا يعتد بالاعتذار بالجهل بأحكامه (نقض جنائي ١٤/٢/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٧٠٣) .

- قانون - الجهل بالقانون - مسئولية جنائية .

الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكمل له ليس بعذر يسقط المسئولية (نقض جنائي ٩/١٠/١٩٦٧ - المرجع السابق - فقرة ٧٠٤) .

- عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون - مثال .

اذ كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٧/٤/١٩٥٩ وبدأ العمل بأحكامه اعتباراً من ١/٨/١٩٥٩ طبقاً للمادة السابعة من قانون اصداره ، فانه يفترض علم الكافة بهذا القانون من تاريخ نشره ، ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله لأحكامه (نقض مدني ٢٢/١٢/١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٨١) .

- قانون - نشره - تاريخ افتراض العلم به .

افتراض علم الطالب بالقرار المطعون فيه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية مرهون بعدم قيام أسباب تحول ضمناً دون قيام هذا الافتراض . واذ كان الطالب قد تمسك بأنه استحال عليه هذا العلم لأن العدد رقم ٣٦ من الجريدة الرسمية الصادر في ٥/٩/١٩٧٤ والذي نشر به القرار المذكور لم يرسل الى صالة بيع المطبوعات الحكومية لعرضه للبيع الا بعد يوم ١٠/٩/١٩٧٤ وأيد دفاعه بالخطاب المؤرخ ١٣/٣/١٩٧٥ والصادر من وكيل ادارة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، فان افتراض علم الطالب بالقرار المطعون فيه لا يبدأ الا من يوم ١٠/٩/١٩٧٤ . ولما كانت الاوراق قد خلت مما يفيد اعلان الطالب بالقرار المطعون فيه أو علمه علماً يقينياً قبل هذا التاريخ ، وكان الطلب قد قدم في ٩/١٠/١٩٧٤ فانه يكون مقدماً في الميعاد المنصوص عليه في القانون (نقض مدني ١٩/٦/١٩٧٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٥٦) .

- الدفع بالجهل بالقانون الجنائي أو الغلط فيه - عدم قبوله .

من المقرر أن العلم بالقانون الجنائي والقوانين العقابية الكاملة له يفترض في حق الكافة ومن ثم فإنه لا يقبل الدنع بالجهل بها أو الغلط فيها كذريعة لنفي القصد الجنائي . لما كان ما تقدم . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة (نقض جنائي ١٩٧٥/٦/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٧٠٥) .

- القانون الاجنبي ، واقعة مادية ، وجوب اقامة الدليل عليها .

المقرر في قضاء محكمة النقض أن القانون الاجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية يجب على الخصوم اقامة الدليل عليها (نقض مدني ١٩٨١/٤/٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٢١) .

- يتوافر العلم الذي يبدأ منه احتساب ميعاد السقوط بالتقادم بمجرد صدور قانون يتضمن الواقعة المنشئة للالتزام حيث يفترض علم الكافة به من تاريخ نشره ولا يجوز قبول الاعتذار بالجهل بأحكامه .

لما كان قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٢ وبدأ العمل بأحكامه اعتبارا من ١٩٦٤/٤/١ طبقا للمادة التاسعة من مواد اصداره فإنه يفترض علم الكافة بهذا القانون من تاريخ نشره ولا يقبل من أحد الاعتذار بجهله لاحكامه ، ولما كانت المادة الخامسة منه قد عهدت بمباشرة التأمينات الاجتماعية الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية واعتبرتها هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، ونصت المادة ٢/١١٤ على أن على الهيئة اعطاء صاحب العمل الشهادة الدالة على بسداد اشتراكه في الهيئة مقابل مائة مليم عن كل شهادة أو مستخرج منها ، ولما كان هذا القانون معمولا به قبل امتناع الهيئة عن اعطاء مورث المطعون عليهم الشهادة المطالب بالتعويض عنها فيفترض علم المدعى - مورث المطعون

عليهم - بمسئولية الهيئة عن هذه الواقعة من وقت حدوث الامتناع في ١٩٦٦/١٠/٢٨ واذا خالف الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٥/١٥ هذا النظر واعتبر أن المورث لم يعلم بمسئولية الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الا من تاريخ الحكم الصادر بعدم قبول دعواه السابقة ضد مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، ورتب على هذا النظر الذي التزم به قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم طبقا للمادة ١٧٢ من القانون المدني رغم اكتمال مدته طبقا لما أورده في مدوناته فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه (نقض مدني ١٩٨١/١١/٢٩ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٢٢) .

(ثالثا) تطبيق التشريع من حيث الزمان

١ - الإثر المباشر للتشريع

- كل اجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

ان كل اجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله . (نقض جنائي ١٩٥١/٣/٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٢٧) .

- عدم سريان احكام المادة ٥ بعقوبات الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

إذا عوقب المتهم من أجل تأخره في توريد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بعد أجل التوريد قبل صدور الحكم النهائي فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جريمته غير قائمة (نقض جنائي ١٩٥١/١١/١٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٢٩) .

١٥/١٠/١٩٥١ موعدا لتطبيق قانون الاجراءات الجنائية فيما هو اصلح للمتهم من نصوصه .

انه بالرجوع الى المادة الخامسة من قانون العقوبات يبين انها بينما تنص في فقرتها الاولى على انه « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » فانها تنص في فقرتها الثانية على انه « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائيا ، قانون اصلح للمتهم ، فهو الذى يتبع دون غيره » والفرق واضح بين عبارة « العمل بالقانون » وعبارة « صدور القانون » . اما الحكمة في التفرقة بين الحالتين فهي واضحة ايضا . ذلك بأن الأصل في القوانين - حسما نص عليه الدستور في المادة ٢٦ - أن تكون نافذة باصدارها من جانب الملك وأن الدستور اذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من جهات القطر يكون من تاريخ العلم باصدارها وأن هذا العلم يكون مفترضا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ نشرها - فان هذا انما املاه حرص واضع الدستور على عدم جواز أخذ الناس بالقوانين ما لم يكونوا قد علموا بصورها سواء اكان هذا العلم حقيقيا أم مفترضا واذا فانه بينما خول للسلطة التشريعية أن تعدل في القوانين مواعيد نفاذها أما بقصر ميعاد الثلاثين يوما أو مده أو باجازه سرّياتها على ما وقع قبلها من حوادث فانه قد حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب الا على الافعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليه واذن فمضى كان قانون الاجراءات الجنائية الذى نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على أن يعمل به - حسب نص المادة الثانية من قانون اصداره - بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره قد نص في المادة ١٥ منه على أن الدعوى الجنائية في مواد الجنح تنقضى بمضى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، ونص في المادة ١٧ على انه « لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها » - لما كان ذلك وكان قد انقضى أكثر من أربع سنوات ونصف منذ يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ فانها تكون قد سقطت بمضى المدة اعمالا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتبار أن المادة ١٧ المشار اليها قانون اصلح للمتهم صدر ونشر فيجب اتباعه دون غيره ، ولا يمكن أن يكون للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية

والذى يقضى بأن لا تبدأ مدة السقوط المشار إليها فيها بالنسبة للجرائم التى وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ - تأثير على الواقعة مادامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ (نقض جنائى ١٩٥٢/٢/٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٣٠) .

- كل اجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

إذا كانت الحادثة التى حكم على المتهم من أجلها قد وقعت فى ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، وكان المتهم لا ينازع فى أن اجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقا للقانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقبل الطعن عليها بمخالفتها لأحكام قانون الاجراءات الجنائية (نقض جنائى ١٩٥٢/٢/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٣١) .

- كل اجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

متى كانت اجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنايات الذى كان ساريا وقت حصولها فإنه يتعين اعتبارها كذلك بغض النظر عما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من نصوص فى شأنها (نقض جنائى ١٩٥٢/٤/٢٩ - المرجع السابق - فقرة ٦٣٢) .

- اعتبار يوم ١٥/١٠/١٩٥١ موعداً لتطبيق الاجراءات الجنائية فيما هو اصلح للمتهم من نصوصه .

استقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى نشر فيه قانون الاجراءات الجنائية موعداً لتطبيق هذا القانون فيما هو اصلح للمتهم من نصوصه . فإذا كانت واقعة الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها الى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ - فهذه الدعوى تكون قد انقضت بمضى المدة ويتعين براءة الطاعن منها (نقض جنائى ١٩٥٢/٦/٣ - المرجع السابق - فقرة ٦٣٤) .

٥ - عدم سريان أحكام المادة ٥ عقوبات الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

ان المقصود بالقانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا او وضعاً يكون أصلياً له من القانون القديم ، ولما كان قرار وزارة التموين رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يقضى بتخفيض وزن الرغيف والذي يستند اليه المتهم بصنع خبز اقل من الوزن القانوني في وجوب الحكم ببراءته تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وأن كان يختلف في أحكامه عن القرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٤٥ الذي كان معبولا به وقت ارتكاب الجريمة ومن ناحية تخفيض وزن الرغيف وتغيير مواصفاته عن الرغيف القديم ، الا أن الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التي أرسلتها وزارة التموين للمحامى العام لدى محكمة النقض أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رعاية جانب اصحاب المخازن ولا يترتب عليه التيسير عليه أو التخفيف من اعبائهم المادية أو زيادة ارباحهم . وإنما هدفت الوزارة بإصداره الى تحقيق اعتبارات اقتصادية بحتة تتصل بسياسة الحكومة ، قد تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لاصحاب المخازن بل يظل الوضع بالنسبة اليهم ثابتا لا يتغير سواء اكان هذا التعديل بالزيادة او النقصان ، لما كان ذلك فان القرار الجديد الذي قضى بتخفيض وزن الرغيف على هذه الصورة السالف ذكرها لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للطاعن ، ويكون القرار القديم هو الذي يسرى على واقعة الدعوى دون غيره تطبيقاً للفقرة الاولى من المادة الخامسة (نقض جنائي ١٩/١٠/١٩٥٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٢٩) .

٦ - كل اجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه او يعدله .

ليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى ببطلان اجراء تم وانتهى وقوعه صحيحا وفقا لأحكام التشريع الذي حصل في ظله ، والمشرع لم يقصد من اباحة سريان قانون الاجراءات الجنائية على القضايا التي لم يتم الفصل فيها الا ان يتبع في كل ما يستجد فيها من الاجراءات أحكام القانون الجديد ونوكان الحادث وقع قبل ابتداء سريانه . واذن فاذا كان اذن التقنين قد صدر من

النيابة على وفق أحكام قانون تحقيق الجنايات الذي كان قائما وقتئذ فإنه يكون اذنا صحيحا ولا يصح الطعن عليه بما جاء في قانون الاجراءات الذي صدر بعد ذلك (نقض جنائي ١١/١١/١٩٥٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٣٦) .

- عدم سريان أحكام المادة ٥ عقوبات الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى قد صدر خاليا من التوقيت ، وقد الحق به جدول بالمواد والسلع التى يجرى عليها حكم التسعير الجبرى وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الاضافة بقرار يصدر منه . فاذا كان قد صدر من الوزير قرار باضافة سلع الى هذا الجدول وخلا هذا القرار ايضا من تحديد وقت ينتهى فيه نفاذه . ثم صدر قرار آخر بعد ذلك بحذف هذه السلعة من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون سابق الذكر ، فان اجراء مقتضى هذا الالفاء فى حق متهم وتبرئته عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات - ذلك تطبيق صحيح للقانون - ولا يقدر فى ذلك أن يكون قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الاسعار اسبوعيا فيه معنى التوقيت لأن توقيت السعر لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استنادا الى نصوصه (نقض جنائي ٢٧/١/١٩٥٣ - المرجع السابق - فقرة ٦٣٨) .

- عدم سريان أحكام المادة ٥ عقوبات الا بالنسبة للمسائل الموضوعية دون الاجراءات « تطبيقات » .

جدول التسعيرة الذى يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا أصلا للمتهم لانه لم يلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيما للائمان التى تعرض بها السلع المسعرة ومن مقتضيات الاحوال وتغير ظروف العرض والطلب فى زمان ومكان محددين (نقض جنائي ٢٥/٤/١٩٥٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٤٦) .

- خضوع الوصية للقانون السارى وقت الوفاة - وفاة المورث
بعد سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ - خضوع
وصيته لحكم هذا القانون .

الوصية بطبيعتها تصرف مضاف الى ما بعد الموت فلا يكون لها وجود قانوني الا بعد حصول الوفاة وموت الموصى مصرا عليها ، وتكون محكمة بالقانون السارى وقت الوفاة لا وقت تحرير الوصية ، واذن فمتى كان المورث قد توفى في وقت سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تعين خضوع وصيته لحكم هذا القانون (نقض مدنى ١٩٥٦/٢/٢٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٦٧٠) .

- المادة ٢٠ من القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز
الادارى - نص اجرائي لا شأن له بقواعد التجريم - عدم سريانه
على اجراءات الحجز والبيع التى تمت قبل صدوره .

ان المادة ٢٠ من قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ والصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٥ والتي اعتبرت الحجز الادارى كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة اشهر من تاريخ توقيعه ، هو نص اجرائي لا شأن له بقواعد التجريم فلا يسرى حكمه الا بآثر مباشر على اجراءات الحجز والبيع التى تمت بعد صدوره (نقض جنائى ١٩٥٦/١٢/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٦٤٩) .

- سريان السعر المقرر للفائدة الاتفاقية بالمادة ٢٢٧ من القانون
المدنى الجديد من تاريخ العمل به على العقود المبرمة قبل ذلك
تعلق ذلك - بالنظام العام .

يسرى السعر المقرر بالمادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد من تاريخ العمل بهذا القانون على العقود المبرمة قبل هذا التاريخ لأن الحد الاقصى للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها قانونا هو من قواعد النظام العام (نقض مدنى ١٩٥٧/١١/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٧٤) .

- حكم المادة ٤٧/٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى تشريع مستحدث لايسوغ تطبيقه الا على الوقائع التى وقعت بعد نفاذه .

ان الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردى اذ نصت على جواز الجمع بين مكافأة الخدمة للعامل وما يستحقه في صندوق الادخار في حالة عدم النص في لائحة الصندوق على أن ما اداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا للالتزامه القانونى بالمكافأة - هى تشريع مستحدث دعا الى استصداره تطور الحالة الصناعية في البلاد وقد خصصت تلك الفقرة من المادة المذكورة حكما انشائيا جديدا لا يسوغ تطبيقه الا على الوقائع التى وقعت بعد نفاذه . (نقض مدنى ٢٨ / ١١ / ١٩٥٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٥) .

- وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ مادام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان التقدير مطعونا عليه من جانب الممول وحده .

المقصود بالربط النهائى المشار اليه في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك الربط الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح ما عده خاضعا لأحكام المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون ولو أدى ذلك الى مخالفة قاعدة عدم اضرار الطائى بطعنه . فاذا كان الممول قد رفع استئنافا عن الحكم الصادر ضده بشأن تقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٨ وفي مرحلة الاستئناف نشر المرسوم بقانون المشار اليه فإن الضريبة لا تكون قد ربطت ربطا نهائيا بالنسبة لأرباح تلك السنة ويتعين اعمال نص المادة الأولى منه واتخاذ أرباح الممول المتدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ اذ يكفى ان يكون التقدير في هذه السنة مطعونا فيه من جانب الممول وحده لكى يسرى عليه حكم المرسوم بقانون المذكور من تاريخ سريانه وتنتهى بصدوره ولاية المحكة

عن النزاع القائم بشأن أرباح سنة ١٩٤٨ (نقض مدنى ١٩٥٨/٤/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٨٠) .

- ليس للمحكوم له أن يتقاضى قوائد اتفاقية تزيد على ٧٪ من تاريخ سريان القانون المدنى الحالى ولا يمنع من ذلك صدور حكم بالدين وبالفوائد الاتفاقية بواقع ٩٪ حتى تمام الوفاء على أساس اتفاق سابق قبل العمل بأحكام القانون المدنى الجديد .

لا يجوز للمحكوم له أن يتقاضى فائدة اتفاقية تزيد على سبعة في المائة من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدنى التى استقر قضاء هذه المحكمة على سريانها من تاريخ صدور القانون على الاتفاقات السابقة على العمل به ولا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم بالدين مع فوائده الاتفاقية بواقع ٩٪ حتى تمام الوفاء - على أساس هذا الاتفاق - قبل العمل بأحكام القانون المدنى الجديد . (نقض مدنى ١٩٥٨/١٢/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٤) .

- القانون الذى يحكم الحق موضوع الحوالة هو القانون السارى وقت نشوئه .

الحق موضوع الحوالة يحكمه القانون السارى وقت نشوئه فاذا كانت وثيقة التأمين والاقرار الذى بمقتضاه أحل المؤمن له شركة التأمين فى حقوقه وتنازل لها عن التعويض المستحق له قبل الغير قد حبرا فى ظل القانون المدنى القديم فإن هذا القانون هو الذى يجب أعماله فى شأن الحوالة (نقض مدنى ١٩٥٩/١/١ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٥) .

- رسم المشرع قاعدة لتعديل وعاء الضريبة - وجوب اتباعها من تاريخ سريان القانون الذى نظمها وعلى مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا - المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تنص على

انه « استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة للممولين الخاضعين لربط الضريبة عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ » . وكانت المادة الثانية تنص على انه « لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة من تسنين من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ » . ولما كان المقصود بالربط النهائي المشار اليه هو الربط الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن او المحاكم على اختلاف درجاتها - سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول على الأرباح أو بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار نهائيا لعدم الطعن فيه - فانه لا اعتداد في هذا الخصوص بأن يكون الممول وحده - دون مصلحة الضرائب - هو الطاعن في قرار تحديد الأرباح ذلك أنه يكفي لاعتبار الربط غير نهائى أن يكون التقدير محل طعن - من أى من الطرفين - ولا محل في هذا الصدد لأعمال قاعدة أن الطاعن لا يضر بطعنه - ذلك لأنه مادام المشروع قد رسم قاعدة لتقدير وعاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذى نظمها وبتعيين على مصلحة الضرائب من تلقاء نفسها أعمال أحكامه من وقت العمل به على كافة الحالات التى لم يصبح فيها الربط نهائيا (نقض مدنى ١٩٥٩/٢/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٨٦) .

- القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - تعديل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث - اكمال التقادم قبل العمل به - لا تأثير للقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ عليه .

متى كانت مدة التقادم قد اكتملت قبل العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ الذى عدل مدة تقادم الضرائب والرسوم المستحقة للدولة وجعلها خمس سنوات بدلا من ثلاث فإن هذا القانون لا ينطبق ولا يؤثر في اكمال التقادم بمضى ثلاث سنوات (نقض مدنى ١٩٦٥/١٢/٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ١١٥٨) .

- المجال الزمني لتطبيق القانون على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها ومن حيث آثارها .

القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تتم تحت سلطانه أى في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغاءه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني فيسرى القانون الجديد بآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بآثر رجعى على الوقائع أو المراكز القانونية التي تقع أو تتم قبل نفاذه إلا بنص صريح يقرر الأثر الرجعى ومن ناحية أخرى لا يسرى القانون القديم على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد الغائه إلا إذا مد العمل به بالنص وهذا كله يصدق على الوقائع والمراكز القانونية من حيث تكوينها أما الآثار المستقبلية المترتبة عليه فتخضع للقانون الجديد بحكم أثره المباشر وبالنسبة لآثار التصرفات القانونية فتظل خاضعة للقانون القديم حتى ما تولد منها بعد العمل بالقانون الجديد (الإدارية العليا ١٩/١١/١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني ١٢ - ١١ - ٢٠٠) .

- قوانين الضرائب - أمرة - سريانها بآثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل الى تاريخ العمل بها .

قوانين الضرائب - وهي أمرة - تسرى بآثر فوري على كل مركز قانوني لم يكن قد تم أو اكتمل الى تاريخ العمل بها (نقض مدنى ٨/٢/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ١١٦١) .

- رفع الطعن بالنقض قبل العمل بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بقاؤه محكوما بالشكل الذى تم في ظل المادة ٤٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

الأصل ان الطعن بطريق النقض أن هو الا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرفعه سوى اقصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتاه القانون ، وقد أباح القانون هذا الاعتراض ورسم له التقرير به في قلم كتاب المحكمة التى اصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذى

حدده ، ويترتب على هذا الاجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، أما تقرير الأسباب التي يبنى عليها الطعن فما هو الا شرط لقبول الطعن ولتمكين محكمة النقض من النظر في موضوعه ، فالأسباب ليست الا تبعا لهذا التقرير لاصقة به فهما يكونان وحدة اجرائية تحكمها القواعد التي كانت سارية على اجراءات الطعن عند بدء التقرير به مادام هذا التقرير هو مناط اتصال المحكمة بالطعن واعتباره مرفوعا اليها - فاذا كان الطعن قد رفع الى محكمة النقض قبل العمل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - لحصول التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه - في ظل المادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وطبقا للاوضاع التي كانت سارية حينذاك ، فانه يظل - طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القرار الصادر بإصدار القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - محكوما بالشكل الذي تم في ظله دون اعمال الاثر الفوري للمادة ٣٤ من القانون المذكور التي تتطلب التوقيع على الأسباب الواجب تقديمها في الميعاد القانوني من محام مقبول امام محكمة النقض (نقض جنائي ١٠/٢٦/١٩٥٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٥٨) .

- الاصل في العقاب على الجرائم هو بالقانون المعمول به وقت ارتكابها .

مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب ان القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه ، وهذا ما قننته الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ان « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » - اما ما أورده الفقرة الثانية من المادة المشار اليها من أنه « ومع ذلك اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » فهو استثناء من الاصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التي دعت الى تقريره ، لأن المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرته فيه (نقض جنائي ١/٨/١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ٥٨٦) .

- قانون - سريانه من حيث الزمان - القانون الوقتي .

من المقرر أن التشريع الصادر لفترة محددة ينبغي ان يتضمن تحديدا صريحا لها ، فلا يكفي أن يكون التحديد ضمناً مستفاداً من ظروف وضع التشريع وملابساته ، وقد جرى قضاء النقض على هذا النظر وذلك بالنسبة الى الأوامر العسكرية التي تصدر لمناسبة الأحكام العرفية فعدها غير محددة المدة ولا جائزا ابطال العمل بها الا بناء على قانون يصدر بالغائها - وكذلك الشأن في قوانين التسعيرة والقوانين والقرارات التموينية فاعتبرها غير محددة المدة ما لم تتضمن تحديدا صريحا لها - وإذا ما كان الامر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد خلا مما يدل على انه محدد المدة فانه يندرج تحت هذا الحكم (نقض جنائي - المرجع السابق - فقرة ٦٦٣) .

- قانون - سريانه من حيث الزمان - الغلوة .

الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون ، يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، ومن ثم فاذا تعدت الدعوى الجنائية مرحلتى التحقيق والاحالة وتجاوزتهما الى مرحلة المحاكمة التى بلغتها فعلا امام محاكم الحدود وسعت اليها باجراءات صحيحة في ظل القانون المعمول به وقت ذاك ، فليس من شأن الغائه نقض هذه الاجراءات او اهدار ما تم منها عبر المرحلة السابقة على المحاكمة (نقض جنائي ١٩٦٧/١١/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٥) .

- ينفذ القانون من التاريخ المحدد فيه للعمل به ولو لم تصدر لألحته التنفيذية الا إذا نص صراحة على غير ذلك أو كان تنفيذ متعذرا بدون الأحكام التفصيلية التى يراد للالحة ان تتضمنها - مثال :

أن الرأى السائد فقها وقضاء أن القانون ينفذ من التاريخ المحدد فيه للعمل بأحكامه ، ولو تضمنت نصوصه دعوة الى السلطة التنفيذية لأصدار لائحة تنفيذية له ، الا اذا نص القانون صراحة على غير ذلك ، أو كان تنفيذ القانون متعذرا بدون الأحكام التفصيلية التى يراد للالحة التنفيذية . أن تتضمنها

وبين من مراجعة القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاحة الداخلية أنه نص في مادته ١٢ على ما يأتي : « مع مراعاة ما جاء في المادة الأولى لا يجوز استعمال مراكب للتعبية العامة أو الخاصة لنقل الركاب أو البضائع أو الحيوانات من شاطئ الى آخر أو استعمال مراكب لنقل الركاب في خطوط منتظمة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك وتحصل اتاوة عن الترخيص بالمعديات العامة أو مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة تحدد عن طريق مزايمة عامة وتضاف هذه الاتاوة .. وتختص ادارة الملاحظة الداخلية باجراء المزايدة وباعطاء الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى فيما عدا المعديات ومراكب نقل الركاب في الخطوط المنتظمة التي تعمل داخل حدود اختصاص مجلس بلدى القاهرة فيختص باجراء المزايدة وباعطاء الترخيص وتحصيل الاتاوة ويصدر بشروط هذا الترخيص وبتنظيم كيفية اعطائه وباجراءات المزايدة قرار من وزير الاشغال العمومية أو من وزير الشؤون البلدية والقروية حسب الاحوال » ولما كانت الأحكام المشار اليها في شأن التراخيص الخاصة بتسيير مراكب نقل الركاب في خطوط منتظمة قد اقتصر على النص على أن تحدد الاتاوة عن طريق مزايمة عامة ولم تتناول تحديد شروط التراخيص ، سواء كانت دائمة أو مؤقتة ، ومدتها ، وكيفية اعطائها ، واجراءات المزايدة بل ترك تنظيمها الى لائحة تصدر بقرار من وزير الاشغال أو من وزير الشؤون البلدية والقروية حسب الاحوال فمن ثم فإن الأحكام التى نص عليها القانون تكون متعذرة التنفيذ بذاتها ولا تكون قابلة للتطبيق الا بعد أن تصدر اللائحة التنفيذية التى تتضمن الأحكام التفصيلية والمكاملة للأحكام الواردة فى القانون ، وعلى ذلك فلا يعمل بأحكام القانون فى شأن استعمال مراكب لنقل الركاب فى خطوط منتظمة الا من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون ، ولا تكون هناك اتاوة مستحقة على هذا النوع من الاستغلال الا بالنسبة الى التراخيص التى تمنح فى ظل اللائحة المشار اليها وطبقا للأحكام الواردة بها ، وقد أصدر وزير الاشغال اللائحة التنفيذية للقانون بقراره رقم ٩١٠٠ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتاريخ ١٩ من اغسطس سنة ١٩٥٧ والذى عمل به اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . وأما بالنسبة الى ما ورد فى المادة السابعة والثلاثين من الأحكام الانتقالية الواردة فى ذلك القرار والتي يجرى نصها على الوجه الآتى : « تعتبر الخطوط المنتظمة لنقل الركاب الحالية مرخصا بها مؤقتا

من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه الى تاريخ العمل بهذا القرار . فلا يمكن أن تغير من وجهة النظر المتقدمة ، ذلك لأن المقصود منها هو اضفاء المشروعية على تصرف جهة الادارة بالسماح باستغلال مراكب في خطوط منتظمة في المدة من تاريخ العمل بالقانون حتى تاريخ نفاذ اللائحة التنفيذية دون أن يتعدى هذا الأثر الى فرض الاتاة المنصوص عليها في هذا القرار على المدة السابقة على تاريخ العمل به والا كان في ذلك اعمال لأحكام انحرار بأثر رجعي وهو ما لا يجوز الا بقانون . ويترتب على ذلك أنه عالم تتضمن التصاريح او الاتفاقات المبرمة بين مستقل الخطوط الملاحية وجبة الادارة في المدة السابقة على تاريخ العمل باللانحة التنفيذية . الاتفاق على اتاة او جعل او فريضة مقابل الاستغلال ، فإنه لا يحل لجهة الادارة اقتضاء مبالغ من هذا القبيل من مستقل الخطوط الملاحية (الادارية العليا ١٩٦٩/١/٤ - مجموعة المكتب الفني ١٤ - ٢٦ - ٢٠٣) .

- القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة البوليس - مؤدى الأثر المباشر له أن يسرى حكم الفقرة الثالثة عشر من المادة ١٤ منه بعد العمل بهذا القانون .

ان حكم الفقرة الثالثة عشرة من المادة ١٤ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ يتعلق بالوظائف التي يقرر وزير الداخلية ادخالها ضمن هيئة الشرطة بعد العمل بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ الخاص بنظام هيئة البوليس ، وهذا هو المفهوم السليم للأثر المباشر لهذا القانون الاخير فضلا عن أن المشرع قد استعمل لفظ « يقرر » أى اللفظ الذى يدل على المستقبل ، ولا ينصرف البتة الى الماضى (الادارية العليا ١٩٦٩/٣/٩ - المرجع السابق ١٤ - ٦٢ - ٤٨٥) .

- سريان القوانين الجنائية في الزمان .

من المقرر بنص الدستور والمادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لنفاذ القانون الذى ينص عليها والذى لا ينفذ بنص الدستور قبل نشره في الجريدة الرسمية حتى يتحقق علم الكافة بخطابه . وليس للقانون الجنائى أثر رجعى ينسحب على الوقائع السابقة على نفاذه . وهى قاعدة

اساسية اقتضتها شرعية الجريمة والعقاب . ولما كان قرار وزير التموين والتدانة الداخلية رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الزام التجار بعرض السلع المخزنة لديهم اولدى آخرين - الذى دين الطاعن بمقتضاه عن التهمة الاولى - وان صدر فى ٣١ من اغسطس سنة ١٩٦٦ الا انه لم ينشر فى الوقائع المصرية الا فى ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ أى بعد الواقعة المنسوبة الى الطاعن ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ دانه عن هذه التهمة يكون قد اخطأ (نقض جنائى - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٦٦) .

- الآثار القانونية المترتبة لصالح الموظفين ، بالتطبيق لاحكام القانون . تعتبر نافذة من تاريخ نفاذ القانون حتى ولو لم يتقرر الاعتماد المالى اللازم للتنفيذ طالما ان القانون صدر ناجز الاثر غير معلق على واقعة معينة او على اجل معين . اساس ذلك .

القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ اعتبر نافذا من ٢٩ من يولية سنة ١٩٦٠ طبقا للمادة ٦٧ من الدستور المذكور . ومن ثم فان اتاره القانونية المترتبة لصالح الموظفين تعتبر نافذة كذلك من تاريخ نفاذ القانون حتى ولو لم يتقرر الاعتماد المالى اللازم للتنفيذ الا بعد ذلك طالما ان القانون صدر ناجز الاثر غير معلق على واقعة معينة او على اجل معين . اذ ان السلطة "لتنفيذية" هى التى تقوم بالاجراءات اللازمة لتقرير الاعتماد المالى عن طريق ادراجه فى الميزانية او اتباع ما نصت عليه المادة ٢٣ من الدستور سالف الذكر فاذا تأخر تدبير ذلك الاعتماد والموافقة عليه فلا يؤثر هذا فى المراكز القانونية التى رتبها القانون لذوى الشأن منذ نفاذ احكامه (الادارية العليا ٢٨ ' ٤ ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى ١٤ - ٨٥ - ٦٣٤) .

- ضرائب - قانون جديد - سريانه باثر فوري - مثال .

استبدل المشرع - بمقتضى القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ المعمول به من تاريخ نشره فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ - بنص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - بفرض ضريبة عامة على الايراد - نصا آخر مؤداه هو ونص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ أن تحديد

المعدل المئوي للمصاريف الحكيمة بمقدار ٢٠٪ من إيرادات العقارات الزراعية ، انما يسرى على إيرادات سنة ١٩٥١ الميلادية والتي لا تتحدد الا في نهايتها ، وذلك أعمالا للأثر الفوري للقانون المذكور الذي نشر وجرى العمل به منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ وقبل أن تنتهى هذه السنة (نقض مدنى ١٩٧١/٣/١٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٠٢) .

- تحديد مصلحة الضرائب لأرباح الممول في سنة الأساس وأخطاره بها قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ - عدم صيرورة الربط في السنوات المقيسة نهائيا - اثره - وجوب تطبيق القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ .

النص في المادة ٥ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ على أن ، لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا عن أية سنة قبل العمل به ، ويستمر العمل بالقانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ بتعديل أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالنسبة الى الحالات التي حددت فيها مصلحة الضرائب أرباح سنة الأساس وأخطره بها الممول قبل العمل بهذا القانون . يدل على وجوب استمرار العمل بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ اذا كانت مصلحة الضرائب قد حددت أرباح سنة الأساس وأخطرت بها الممول قبل العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ ولم يصبح الربط في السنوات المقيسة نهائيا ، واذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب قدرت أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٦٢ بمبلغ ٢٥٠ جنيها واتخذتها سنة أساس لحاسبته عن سنة ١٩٦٣ وقدترت أرباحه عن سنة ١٩٦٤ بمبلغ ٧٠٠ ج وأخطرت بهذا التقدير في ١٩٦٥/١١/٢٨ أى قبل العمل بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٧ الذي نشر في ١٩٦٧/١٢/٧ وكان الربط عن سنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٤ لم يصبح نهائيا فإن القانون ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ يكون هو الواجب التطبيق على واقعة النزاع . (نقض مدنى ١٩٧٥/٤/٢٧ - المرجع السابق - الجزء ٧ - فقرة ١٢٤٩) .

١ - القانون التفسيري - سريانه منذ تاريخ صدور التشريع الأصل المفسر طالما لم يضيف جديدا ، لا حاجة للنص فيه على أنه حكم مكمل للتشريع الاصيل .

اذ كان نص المادة الثالثة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٢ بشأن عدم
جواز خصم ضريبيتي الدفاع والأمن القومي من وعاء ضريبة الأرباح التجارية
والصناعية مفسرا للمادة الرابعة لا منشئا لحكم جديد ، فإن الشارع لم يكن في
حاجة الى النص على أن الحكم التفسيري في شأن ضريبيتي الدفاع والأمن
القومي ، هو حكم مكمل لأحكام القانونين رقمي ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ ، ٢٣ لسنة
١٩٦٧ اللذين فرضهما وذلك منذ صدورهما ، لما هو مقرر من أن القانون
التفسيري مادام لا يضيف جديدا يعتبر في الوقت الذي صدر فيه مكبلا
للتشريع الاصيل ويسرى بالتالي على جميع الوقائع منذ نفاذ التشريع الاصيل .
(نقض مدني ١٩٧٦/١/٣٠ - المرجع السابق - الجزء ٨ - فقرة ٧١٧) .

٢ - اللوائح والقرارات المنفذة للقوانين - سريان أحكامها من تاريخ صدورهما ما لم تكن صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي .

اذا كان المقرر طبقا للمبادئ الدستورية المعمول بها أن من حق السلطة
التنفيذية اصدار اللوائح الواردة في الدساتير المتعاقبة والقاضية بأن أحكام
القوانين لا تجرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع
قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك ، هو القانون بمعناه الأعم فيدخل في هذا المجال
أي تشريع سواء كان صادرا من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ
القانون بالمعنى الضيق ، أم كان تشريعا صادرا من السلطة التنفيذية عملا
بالتفويض المقرر لها طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها لتقرير القواعد
التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من
تنفيذها أو استحداث ما من شأنه مخالفة غرض الشارع وهو ما يطلق عليه
لائحة أو قرار ، فإنه لا تسرى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك اللوائح
التنفيذية الا على ما يقع من تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها
الا اذا كانت صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي (نقض مدني
١٩٧٦/١/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٥٨) .

- الأصل سريان أحكام القوانين على ما يقع من تاريخ العمل بها - عدم جواز تطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذه .

أصل أنه لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . فليس للمحاكم أن ترجع إلى الماضي لتطبيق القانون الجديد على علاقات قانونية نشأت قبل نفاذه أو على الآثار التي ترتبت في الماضي على هذه العلاقات قبل العمل بالقانون الجديد بل يجب على القاضي عند بحثه في العلاقات القانونية وما يترتب عليها من آثار أن يرجع إلى القانون الساري عند نشوئها وعند انتاجها هذه الآثار . (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢٣ - المرجع السابق - فقرة ٧١٤) .

- القانون بمعناه العام - المقصود به - القرارات واللوائح - بدء سريانها - القرارات الوزارية بشأن الإباحة للمستأجر بتأجير وحدات مفروشة لأغراض السياحة وغيرها - سريانها على العقود التي تبرم في ظلها أو السارية وقت العمل بها .

إذا كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه طبقاً للمبادئ الدستورية المعمول بها من حق السلطة التنفيذية إصدار اللوائح التشريعية اللازمة لتنفيذ انقوانين ، وكان يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل في هذا المجال أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية أو من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها . وهو ما يطلق عليه اللائحة أو القرار ، فإنه لا تسرى أحكام هذه القرارات الوزارية وتلك النوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعى . لما كان ما تقدم وكان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به اعتباراً من ١٨/٨/١٩٦٩ نظم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٦ منه حالات تأجير الأماكن المفروشة بالنسبة للمالك والمستأجر ، وأجازت الفقرة الثالثة منها استثناء لوزير الإسكان بقرار يصدره

بعد أخذ رأى الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض . ثم صدر القرار الوزاري رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٠ في ٢١/٥/١٩٧٠ الذي لم ينفذ وحل محله القراران الوزاريان رقما ٤٨٦ و ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ في ١٧/٨/١٩٧٠ نفاذا لهذه الفقرة ، فان هذين القرارين لا يطبقان الا على العقود التي تبرم في ظلهاما بعد صدورهما أو على العقود التي تكون سارية فعلا عند العمل بهما طبقا للأثر المباشر للتشريع ، لما كان ما سلف وكان واقع الدعوى على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول أجر شقة النزاع مفروشة من باطنه بغير اذن من المالك الى المطعون عليهم الآخرين اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٠ قبل العمل بالقرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٨ اغسطس ١٩٧٠ واستمرت الاجارة بعد ذلك التاريخ وحتى آخر اغسطس ١٩٧٠ فان واقعة التأجير من الباطن تخضع لأحكام ذلك القرار عملا بالأثر المباشر له (نقض مدنى ١٩٧٧/١٢/٧ - المرجع السابق - فقرة ٧١٥) .

- سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع التي تقع بعد نفاذه - عدم سريانه بـ أثر رجعى على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر ذلك بنص خاص .

من المقرر أن القانون يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به والغائه ، فيسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر ذلك بنص خاص . (نقض مدنى ١٩٧٨/٥/٤ - المرجع السابق - فقرة ٧١٦) .

- دعوى المؤجر في ظل القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ باخلاء المستأجر لمتنازله للمغير عن جزء من العين المؤجرة التي يمارس فيها مهنة أو حرفة - صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يبيح

هذا التنازل بشروط معينة اثناء نظر الاستئناف ، وجوب تطبيق احكامه على واقعة الدعوى .

اجازت المادة ١/٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ للمؤجر ان يطلب اخلاء العين المؤجرة اذا اجر المستاجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه . أو تركه للغير بأى وجه من الوجوه . بغير إذن كتابى صريح من المالك . واستنادا لهذا النص رفعت المطعون ضدها الأولى - المؤجرة - الدعوى طالبة اخلاء المطعون عليه الثانى - المستاجر الأصل والطاعن - المستاجر من الباطن - من العين التى استأجرها اولهما لممارسة مهنته لتنازله عن جزء منها لثانيهما . فقضت محكمة اول درجة برفض الدعوى ، فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم . واثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومنع الاخلاء فى النزاع المائل بنصه فى المادة ٤٠ / ب منه على اجازة تأجير المستاجر المكان المؤجر له مفروشا أو خاليا اذا كان مزاولا لمهنة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وأجر جزءا من المكان المؤجر له لهذا الغرض الى من يمارس مهنة أو حرفة ، ولو كانت مغايرة لمهنته أو حرفته . واذ كان هذا النص أمرا ، وكانت آثار المركز القانونى الذى كانت تتمتع به المطعون عليها الأولى طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويحولها الحق فى الاخلاء قد أدركها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قبل أن تتحقق آثاره وتستقر فعلا بصدور حكم نهائى فيه - فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء . طالما كانت المهنة التى يزاولها المطعون عليه الثانى بالعين المؤجرة ، وهى التجارة ليست بطبيعتها مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة ، وقد تنازل عن جزء منها لصاحب مهنة أخرى هو الطاعن ليمارس فيها الطب (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٩٥٤) .

- المراكز القانونية الاتفاقية التى نشأت فى ظل القانون القديم - خصوصها له فى آثارها وانقضائها - القواعد الأمرة فى القانون الجديد - وجوب أعمالها بأثر فوري على هذه المراكز من

حيث أثارها وانقضائها وما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها .

الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في انتاجها أثارها ، أو في انقضائها ، وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله - باعتباره أنه تعبير عن ارادة زوى الشأن - في نشوئها أو في أثارها ، أو في انقضائها ، إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد أمرة ، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضائها (نقض مدني ١٩٨٠/٢/٦ - المرجع السابق - فقرة ٩٥٥) .

- دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر التاجر لتنازله عن جزء من العين المؤجرة للغير - قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يبيح هذا التنازل بشروط معينة أثناء نظر الاستئناف - وجوب تطبيق أحكامه على واقعة الدعوى لتعلقها بالنظام العام .

نص المادة ٤٠ (ب) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو نص أمر وإذا كانت آثار المركز القانوني الذي كان يتمتع به الماطعون عليهم الأربعة الأول - المؤجرون - طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يخولهم الحق في الإخلاء عملاً بالمادة ٢٣ (ب) منه قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قبل أن تتحقق آثاره وتستقر فعلاً بصدور حكم نهائي فيه - فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء طالما كانت الحرفة التي تزاولها الطاعة - المستأجرة

الأصلية - بالعين المنجزة وهي التجارة ليست بطبيعتها مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة وقد أجرت جزءا منها للمطعمون عليه الأخير ليمارس فيها ذات النشاط (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ٩٥٩) .

- اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن العاملين بشركات القطاع العام - نطاق سريانها من حيث الزمان .

لاحة نظام العاملين والشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما لها من أثر مباشر تبدأ ولايتها من يوم نفاذها فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فتسرى أحكامها على المراكز القانونية الناشئة فى ظلها وتلك التى بدأ تكوينها أو انقضاؤها قبل سريانها ولم يتم هذا التكوين أو الانقضاء الا فى ظلها وعلى الآثار المترتبة على مركز قانونى سابق ابتداء من تاريخ نفاذها (نقض مدنى ١٩٨٠/٣/١٥ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٠) .

- خضوع العقد كاصل للقانون الذى أبرم فى ظلله - الاستثناء - صدور قانون جديد يتضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام - وجوب أعمالها على العقود السارية وقت العمل به باثر فوري .

الأصل أن العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخضع للقانون الذى أبرمت فى ظلله ، الا أنه اذا صدر بعد ذلك قانون تضمن أحكاما متعلقة بالنظام العام فانها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك . مما مفاده أنه اذا استحدث القانون الجديد أحكاما من هذا القبيل فإنها تسرى باثر فوري على الآثار والنتائج التى ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع قانونية تمت قبل ذلك (نقض مدنى ١٩٨٠/٤/١٢ - المرجع السابق - فقرة ٩٦١) .

- احكام القانون المتعلق بالنظام العام تحكم الآثار التي تترتب من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه طبقا للأثر الفوري المباشر .

ان كل الأصل أن احكام القانون لا تجرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذه ولا يترتب عليه اثر بالنسبة لما تم قبله من مراكز قانونية ما لم ينص على خلاف ذلك . الا أنه متى كان القانون الجديد متعلقا بالنظام العام فإنه - دون حاجة الى نص خاص - يحكم الآثار التي تترتب من وقت نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز قانونية سابقة عليه وذلك طبقا للأثر الفوري المباشر لهذا التشريع . ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام المرسوم رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٢ متعلقا بالنظام العام فإنه يسرى على العقود السابقة بالنسبة لما يستجد من آثارها من وقت نفاذه . (نقض مدني ١٩٨٠/٥/٨ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٢) .

- القواعد الأمرة بالقانون الجديد - وجوب تطبيقها بأثر فوري على المراكز القانونية والآثار التي تحققت في ظلها طالما لم يكن قد صدر حكم نهائي في النزاع .

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في انتاجها آثارها ، أو في انقضائها وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظلها ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون الجديد يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظلها . ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي تم العقد في ظلها - باعتبار أنه تعبير عن ارادة ذوي الشأن في نشوتها أو في آثارها ، أو في انقضائها ، إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد اخضع المراكز القانونية سائلة البيان لقواعد أمرة ، حينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز (نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٤) .

- الأثر المباشر للقانون - ايجار الأماكن - اخلاء - القانون يسرى على الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه الا اذا كان قد استحدث أحكاما متعلقة بالنظام العام افرغها في نصوص أمرة فانها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله .

لما كان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ان القانون يسرى على الوقائع التي تنشأ بعد نفاذه الا اذا كان قد استحدث أحكاما متعلقة بالنظام العام افرغها في نصوص أمرة فانها تسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة قبله وكان ما تنظمه قوانين ايجار الأماكن من أحكام خاصة بالاخلاء هي مما يتعلق بالنظام العام ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢١ جـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢٢ جـ سالفه البيان - قد استحدثت حكما جديدا بما نصت عليه من جواز الاخلاء - اذا استعمل المستأجر المكان أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة أو المتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعماله في غير الأغراض المأجر من أجلها - فإن هذا النص يكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى الماثلة . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق المؤجر في طلب الاخلاء وفقا لحكم المادة ٢٢ جـ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يقوم بمجرد الاستعمال المحظور على المستأجر بل يشترط أن يقع عنه ضرر للمؤجر بحيث اذا انتفى الضرر امتنع الحكم بالاخلاء واذ نصت المادة ٢١ جـ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صراحة على هذا الحكم في حالة مخالفة المستأجر لطريقة استعمال العين المؤجرة مما قد يوحى في ظاهره بانتفاء هذا الشرط في حالة مخالفة الغرض من الاستعمال باعتبار أن شرط الضرر حسبا ورد في النص قد اقترن بمخالفة شروط الايجار المعقولة دون مخالفة الغرض من الاستعمال الا أن ذلك مردود بأن المستفاد من مناقشات مجلس الشعب في شأن هذه الفقرة أن واضعي النص اعتبروا ان توافر الضرر شرط للحكم بالاخلاء في الحالتين المنصوص عليهما لوحدة العلة بينهما وهي حماية المستأجر من غت المالك وباعتبار أن طلب الاخلاء مع عدم توافر الضرر ينطوي على تعسف في

استعمال الحق فضلاً عن أن النص في المادة ٥٨٠ من القانون المدني من أنه « لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييراً بدون إذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه ضرر للمؤجر » يدل على أن المحظور هو الاستعمال أو التغيير الذي ينشأ عنه ضرر للمؤجر لما كان ما تقدم وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء الضرر عن المؤجر من تغيير الاستعمال ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن مجرد تغيير استعمال العين المؤجرة يسوغ القضاء بالاخلاء وحجب نفسه بذلك عن الرد على دفاع الطاعن بأن ضرراً لم يلحق الشركة المطعون عليها من جراء ذلك التغيير ، وكان ما انتهى إليه الحكم يتجاف ومقصود الشارع من المادة ٣١ سالفه الذكر ، فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن (نقض مدني ١٣/١٢/١٩٨٠ - المرجع السابق - فقرة ١٦٥) .

- القوانين الأمرة ومنها قوانين ايجار الامكن تطبق بأثر فوري على المراكز القانونية التي تدركها قبل أن تستقر فعلاً بصدر حكم نهائي في هذه الأنزعة ويجوز الاستناد إليها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في انقائها ، أو في انقضائها وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون السى حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله - باعتبار أنه تعبير عن ارادة ذوى الشأن - في نشوئها أو في آثارها ، أو في انقضائها ، إلا أن هذا مشروط بالأى يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد أمرة فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه

المراكز ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضاءها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تجيز للمؤجر ان يطلب اخلاء العين المؤجرة مفروشة اذا انتهت مدة الايجار فقد رفع المطعون ضده الدعوى الابتدائية رقم ٢٨٥٧ سنة ١٩٧٥ الاسكندرية طالبا اخلاء الطاعن من العين التي يستأجرها مفروشة فنازعه الطاعن في انتهاء العقد ، فقضت محكمة الدرجة الاولى برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم . واثناء نظر الاستئناف صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومنع الاخلاء في النزاع الماثل بنصه في المادة ٤٦ منه على انه « يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالكةا لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها » ، واذا كان هذا النص أمرا . وكانت آثار المركز القانوني الذي يتمتع به المطعون ضده طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويخوله حق الاخلاء قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل ان تتحقق تلك الآثار وتستقر معلا بصدر حكم نهائي فيه ، فانه ينطبق عليها ، مما مؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء ، طالما ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطاعن قد استأجر عين النزاع مفروشة من مالكةا واستقر بها خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ولا يعترض على ذلك بأن عقد ايجار الطاعن قد انتهى قبل اقامة الدعوى الابتدائية مما لا يجوز بعثه من جديد ، ذلك ان نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ صريح - وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الشعب - في انه يعتبر امتدادا قانونيا لعقد ايجار الشقة المفروشة بالشروط التي حددتها المادة ولو انتهى العقد حتى لا يتعرض المستأجر للطرد - طالما انه لم يكن قد استقر المركز القانوني للخصوم بصدر حكم نهائي في النزاع - اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بالاخلاء ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه (نقض مدني ١٢/٢٠/١٩٨٠ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٦) .

ـ اذا كان القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية في عقد الايجار لقواعد أمره فانه يطبق فوراً على ما لم يكن قد اكتمل

نشوئه من عناصرها وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبله كما يحكم انقضاءها .

الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه سواء في نشأتها أو في انتاجها لآثارها أو في انقضاءها ، وهو لا يسرى على الماضي . فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي الشأن في نشوئها أو آثارها أو في انقضاءها ، إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد أمرة فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها (نقض مدني ١٩٨١/٢/٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٣٣) .

- تخضع العقود للقانون الذي أبرمت في ظله ، إلا أنه إذا صدر بعد ذلك قانون تضمن أحكاماً أمرة متعلقة بالنظام العام فإنها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك .

أنه ولئن كان الأصل أن العقود - وعمل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخضع للقانون الذي أبرمت في ظله ، إلا أنه إذا صدر بعد ذلك قانون تضمن أحكاماً أمرة متعلقة بالنظام العام ، فإنها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك ، مما مفاده أنه إذا استحدث القانون الجديد أحكاماً من هذا القبيل ، فإنها تسرى بأثر فوري على الآثار والنتائج التي تترتب بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع قانونية قبل ذلك ، وإذا كان عقد الإيجار موضوع النزاع مبرماً في ١٥/١/١٩٦٨ أي في ظل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن هذا القانون يكون بحسب الأصل هو الواجب التطبيق على

العقد من تاريخ إبرامه وطوال سريانه ، حتى اذا ما استجدت بعده احكاما متعلقة بالنظام العام فانها تسرى من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها ، ولئن كانت المادة ١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أن « تسرى احكام هذا القانون فيما عدا الاراضى الفضاء على الاماكن واجزاء الاماكن على اختلاف انواعها المؤجرة للسكنى أو لغير ذلك من الاغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة .. » ونصت فى المادة ٢ منه على أنه « لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان المؤجر ولو عند انتهاء المدة الا فى الحالات المبينة بها .. » مما مفاده امتداد عقود ايجار الاماكن المفروشة بقوة القانون ولو انتهت مدتها ، الا أنه وقد صدر القانون رقم ٥١ سنة ١٩٦٩ الذى عمل به منذ ١٨/٨/١٩٦٩ متضمنا المادة ٢٣ - التى حلت محل المادة ٢ سالفة الذكر - ونصت على أنه « فى غير الاماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها فى العقد الا لاحد الاسباب المبينة فى المدة ، فان مؤدى ذلك أن المشرع فى هذا الصدد قد قصر الامتداد بقوة القانون على عقود ايجار الاماكن المؤجرة غير مفروشة وجعل عقود ايجار الاماكن المفروشة لا يلحقها الامتداد القانونى ، وتخضع للقواعد العامة فى القانون المدنى المتعلقة بإنهاء مدة الايجار ، وكان هذا التعديل التشريعى مما اقتضته المصلحة العامة واستجابة لاعتبارات النظام العام ، فإنه لذلك يسرى بأثر فوري على المراكز والوقائع القانونية القائمة وقت نفاذه ، ولو كانت ناشئة قبله ، ويكون بالتالى هو الواجب التطبيق على العقد موضوع النزاع وإن كان تحريره قبل سريان ذلك التعديل ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس (نقض مدنى ٢٠/٦/١٩٨١ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٣٥) .

- استحدث المشرع بنص المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تعديلا مفاده أنه لم يجعل من أداء القوائد شرطا لتوقى الاخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها فى هذه الحالة سببا من اسباب الاخلاء - هذا النص المستحدث يتعلق بالنظام العام

ويسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بعد بصدور حكم نهائي فيها أساس ذلك .

يحق لمحكمة النقض أن تثير من تلقاء نفسها في الطعن مسألة متعلقة بالنظام العام تكون واردة على ما رفع عنه الطعن شريطة توافر جميع العناصر التي تتبع الاطّلاع بها لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في انتاجها أثرها أو في انقضاءها ، وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله في حين يحكم القانون العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في انقضاءها إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد أمرة فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز وعلى آثار هذه المراكز. الحاضرة والمستقبل كما يحكم انقضاءها ، ولما كان عقد الإيجار كموضوع التداعي مبرماً في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فإن هذا القانون يكون - بحسب الأصل - هو الواجب التطبيق على العقد من تاريخ إبرامه وطوال مدة سريانه حتى إذا ما استجدت بعده أحكام متعلقة بالنظام العام فإنها تسرى من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثها . ولئن كانت المادة ٢٢ من القانون المذكور قد نصت في الفقرة الثانية منها على أنه « .. ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بإداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى » إلا أنه وقد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ متضمناً في الفقرة الثانية من المادة ٢١ منه والتي حلت محل المادة ٢٢ / ٢ سالف الذكر النص على أنه « .. ولا يحكم بإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بإداء

الاجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية « فإن مؤدى ذلك أن المشرع قد استحدث بالنص الجديد تعديلا مفاده أن المشرع لم يجعل من أداء الفوائد شرطا لتوقى الاخلاء بحيث لم يعد التخلف عن سدادها في هذه الحالة سببا من أسباب الاخلاء . ولما كانت الغاية التي دعت الى هذا التعديل ليست مجرد التيسير على المستأجر الذي وضع حكم توقى الاخلاء في الاصل بقصد حمايته - بل اتجاها من المشرع الى مناهضة الفوائد والنزوع الى استنكار الربا أخذا بما تمليه مبادئ الشريعة الاسلامية في هذا الصدد واتساقا مع ما نصت عليه المادة الثانية من الدستور - المعدلة - الصادر في سنة ١٩٨١ من اعتبار هذه المبادئ المصدر الرئيس للتشريع . لما كان ذلك فإن هذا النص المستحدث يكون متعلقا بالنظام العام ويسرى بأثر فوري على المراكز القانونية القائمة وقت نفاذه ولو كانت ناشئة قبله طالما لم تستقر بعد بصور حكم نهائي فيها وان كانت آثار المركز القانوني الذي يتمتع به المطعون ضده الاول طبقا لنص المادة ٢٣/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ويخوله حق اخلاء الطاعن لعدم سداد الفوائد قد أدركها القانون الجديد ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل ان تتحقق تلك الآثار وتستقر فعلا بصور حكم نهائي في النزاع بما مؤداه عدم جواز الحكم بالاخلاء استنادا الى عدم سداد الفوائد . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه بالاخلاء على عدم سداد الطاعن الفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية ، فانه يكون في استناده الى عدم سداد الطاعن للفوائد قد غدا وبعد صدور القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولا سند له من القانون اما استناده الى عدم سداد الطاعن المصاريف الرسمية فانه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اقتصر على الإشارة اجمالا الى المستندات التي قدمها الطاعن وعلى مجرد القول أن المبالغ التي سدها الطاعن لمصلحة العوايد والمبالغ التي عرضها غير مبررة لذمته لأن العرض ناقص لعدم اشتماله على فوائد الاجرة المتأخرة في ذمته بواقع ٧٪ من تاريخ استحقاقها حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية دون أن يبين جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التي اوفهاها الطاعن بهذه المستندات وكيف افادت أنها توفى الاجرة فحسب دون المصاريف الرسمية فانه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤١) .

- الحد الأدنى لمعاش الوفاة الناتجة عن إصابة العمل وفقاً للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو مائتا قرش ، وإن رفع هذا الحد الأدنى الى ٣٦٠ قرشاً لا يسرى الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ اعمالاً للأثر المباشر للقانون .

النص في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمعمول به من أول أغسطس سنة ١٩٥٩ « اذا ادت الإصابة الى وفاة المصاب فعلى الهيئة أن ترتب معاشاً شهرياً قيمته ٥٠ من أجر المتوفى بحيث لا يقل عن مائتا قرش .. يوزع على المستحقين من بعده على النحو المبين في المادة ٨٩ . » والنص في الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعمول به من ١/٤/١٩٦٤ والتي وردت في الباب الثامن بالفصل الأول الخاص باستحقاق المعاشات بوجه عام بأنه « .. كما يكون الحد الأدنى لمعاش المزمّن عليه ٣٦٠ قرشاً شهرياً .. » والنص في المادة التاسعة من مواد اصدار هذا القانون بأنه « .. ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .. » مفاده أن الحد الأدنى لمعاش الوفاة الناتجة عن إصابة عمل وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ هو مبلغ ٢٠٠ قرشاً شهرياً وإن رفع هذا الحد الأدنى الى ٣٦٠ قرش لا يسرى الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في ١/٤/١٩٦٤ اعمالاً للأثر المباشر للقانون الذي لم يرد به نص صريح بسرئانه على الماضي . لما كان ذلك ، فإن المطعون عليهم لا يستحقون معاشاً عن مورثهم في الفترة من تاريخ وفاته في ١٤/٤/١٩٦٢ وحتى ٣١/٣/١٩٦٤ (اليوم السابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤) الا بواقع مائتا قرشاً في الشهر اعمالاً لنص المادة ٣٤/١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدني ١/٣/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤٢) .

- الأصل طبقاً للمبادئ الدستورية أن اللوائح والقرارات الإدارية مثلها مثل القوانين ، لا تسرى أحكامها الا على ما يقع من

تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي .

١- كان الأصل طبقا للمبادئ الدستورية المعمول بها ، أن اللوائح والقرارات الإدارية - مثلها مثل القوانين - لا تسرى أحكامها إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، إلا إذا كانت صادرة تنفيذا لقوانين ذات أثر رجعي ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٩٧ لسنة ١٩٧١ - المقدمة صورته الرسمية ومذكرته الإيضاحية من لياية العامة رفق مذكرتها - الذي حددت مادته الأولى أجر وبدل تمثيل رئيس مجلس إدارة شركة المدابغ النموذجية ، انما صدر بتاريخ ١٩٧١/١٠/٤ - يوم انتهاء خدمة الطاعن بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠٢ لسنة ١٩٧١ - وجاء خلوا من نص صريح على رجعية أثره الى الماضي ، فان احكامه تكون نافذة من تاريخ صدوره فقط مما لا يسوغ معه للطاعن التمسك بانسحابها الى وقت تعيينه في تاريخ سابق رئيسا لمجلس إدارة تلك الشركة بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٨ - الذي يسرى من تاريخ نشره في ١٩٦٨/٦/٢٧ ، يؤيد هذا النظر ما اقصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٧١ من أن تحديد مرتبات وبدلات تمثيل رؤساء مجالس إدارات الشركات الواردة به - ومن بينها شركة المدابغ النموذجية - لم يكن لا بمناسبة إعادة تشكيل هذه المجالس ، وإذا كان الثابت في الدعوى ان الضعن أنهيت خدمته بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠٢ لسنة ١٩٧١ في ١٩٧١/١٠/٤ ، فانه يكون بمعنى عن المرتب وبدل التمثيل المتوه عنهما المقررين لرئيس مجلس إدارة شركة المدابغ النموذجية ، ويضحي بالتالي فاقد الحق في اقتضاها . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعن بطلب الفرق بين ما كان يتقاضاه منذ تعيينه حتى انتهاء خدمته وبين الاجر وبدل التمثيل المحددين بالقرار الجمهوري المشار اليه ، فان النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس (نقض مدني ١٩٨٢/٤/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤٤) .

- لا يسرى القانون بوجه عام الا على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه أعمالا للأثر المباشر للقانون .

النص في المادة ١١٢ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ بأن « تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولم يرقم صاحب العمل بالاشتراك عنهم في الهيئة .. » ، وفي المادة الثالثة من مواد إصدار القانون المذكور بأن « تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين المعاملين بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .. » ، مفاده أن حق العامل في المعاش قبل نهية العامة للتأمينات الاجتماعية مصدره القانون لأنه وحده هو الذي ينظم المستحقين في المعاش وشروط استحقاقهم وأن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لا تجبر على الوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون إلا بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لا يسرى بوجه عام إلا على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه أعمالاً للأثر المباشر للقانون ، وكان الثابت بالأوراق أن مورث المطعون عليهم الأربعة الأول قد أحيل على التقاعد منذ سنة ١٩٥٤ - في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ - والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ - فإن أحكام هذين القانونين لا تمتد إليه ولا تظله من ثم مظلة التأمينات الاجتماعية ، مما تكون دعوى ورثته بطلب الزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء لهم بمعاش عنه فاقدة الأساس ، ولا يغير من ذلك صدور حكم على صاحب العمل بالزامه بتقرير معاش للعامل فهو لا ينشئ له حقاً قبل الهيئة لا تقرره له القوانين ، ومن ثم لا يكسب ورثته أى حق قبل الهيئة الطاعنة أيضاً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأيد الحكم المستأنف بالزام الطاعنة بمعاش لمورثة المطعون عليهم الثلاثة الأول وللمطعون عليها الرابعة باعتبارهما مستحقين معاش عن موروثهما قولاً بسبق الحكم بالزام المطعون عليها الخامسة بمعاش له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٨٢/٤/٢٦ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤٥) .

- إن قواعد لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ هي قواعد أمرة من

النظام العام فتسرى بأثر فوري منذ تاريخ نفاذها في ١٩٦٦/٢/٢٨ .

لئن كان وقف الطاعن عن عمله لحين صدور قرار من السلطة المختصة في شأن ما نسب اليه قد صدر أعمالاً للمادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تطبيقاً لأحكام المادة الأولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ - التي أحالت في هذا الشأن الى قانون العمل سالف الذكر - الا أنه لما كانت آثار هذا الوقف قد ظلت ممتدة حتى ادركتها لائحة العاملين بالقطاع العام الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكانت قواعد هذه اللائحة قواعد أمرة من النظام العام ، فانها تسرى على قرار وقف الطاعن بأثر فوري منذ تاريخ نفاذها في ١٩٦٦/٨/٢٨ . واذ نصت الفقرة الثالثة من المادة ٦٨ من هذه اللائحة بأنه « فإذا برىء العامل أو حفظ التحقيق أو عوقب بعقوبة الإنذار صرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه » ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد استبعد من الاتهام الذي كان منسوباً له وكان سبباً في وقفه واعيد الى العمل في ١٩٦٨/٦/٢٣ فإنه يستحق أعمالاً للمادة ٦٨ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ صرف ما أوقف صرفه من مرتبه في الفترة من ١٩٦٦/٢/٢٨ ، تاريخ نفاذ القرار الجمهوري سالف الذكر ، وحتى تاريخ اعادته الى العمل ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب (نقض مدني ١٩٨٢/٦/٧ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤٨) .

- الأصل أن التشريعات لا تسرى أحكامها الا من تاريخ صدورهما ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها .

الأصل أن التشريعات لا تسرى أحكامها الا من تاريخ صدورهما ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، وكان الثابت في الدعوى أن إصابة الطاعن بالذبحة الصدرية. مثل النزاع انما حدثت في ١٩٧٢/٤/٢١ قبل تاريخ العمل بقانون التأمين الاجتماعي الصادر به القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فلا وجه للنقض -

بأحكام قرار وزير التأمينات رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن شروط وقواعد اعتبار الإصابة الناتجة عن الاجهاد أو الارهاق من العمل اصابة عمل (نقض مدني ١٩٨٢/١٠/٣١ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤٩) .

- اخلاء المكان المؤجر بسبب الاستعمال الضار - شرطه - سريان القانون من حيث الزمان نظام عام :

وحيث ان النص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات على انه « لا يجوز التمسك بسبب من اسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالاسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أي وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها » - ينل عن ان لمحكمة النقض ان تثير من تلقاء نفسها الاسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم ترد في صحيفة الطعن . ولما كان الاصل ان القانون يسرى باثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في انتاجها اثارها أو في انقضائها وهو لا يسرى على الماضي فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون الذي نشأت في ظله أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فان القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تتحقق في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون الذي نشأت في ظله ، باعتبار انه تعبير عن ارادة ذوي الشأن في نشوئها أو في اثارها أو في انقضائها ، الا ان هذا مشروط بالا يكون القانون الجديد قد اخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد امرة فحينئذ يطبق القانون الجديد فورا على ما لم يكن قد اكتمل من هذه المراكز وعلى اثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبل كما يحكم انقضائها ، ولما كان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي كانت المادة ٢٢/ح منه تجيز اخلاء المكان المؤجر اذا استعمل المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر قد ألغى بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي عمل به اعتبارا من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ والذي اجازت المادة ٣١ منه اخلاء المكان المؤجر لاساءة استعماله في حالتين نصت عليهما الفقرتان ح ، د من المادة بقولها : « ح ، اذا استعمل

المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة والمتعارف عليها وتضر بمصلحة المؤجر أو استعماله في غير الأغراض المؤجر من أجلها ، وذلك بعد انذاره بأعادة الحالة الى ما كانت عليه . د . اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة ضارة بالصحة أو مقلقة للراحة أو منافية للأداب العامة متى ثبت ذلك بحكم قضائي نهائي . ثم صدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ والذي أصبح معمولا به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢١ ، فضيق من سبب الاخلاء المذكور وحصره فيما نصت عليه الفقرة « د » من المادة ١٨ منه بقولها « اذا ثبت بحكم قضائي نهائي ان المستأجر استعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في اغراض منافية للأداب العامة . واذا كان هذا النص أمرا لتعلقه بالنظام العام وهو تحقيق التوازن في العلاقات الإيجارية ، فانه يكون واجب التطبيق فورا على ما لم يستقر من المراكز القانونية بصدر حكم نهائي فيها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٦ أى تاليا لتنفاذ القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ وأقام قضاء على ما استظهره من تقرير الخبير المنتدب المرجح من أن الطاعن قد غير من استعمال العين المؤجرة بإحداث فتحات بها وغير النشاط وأدى ذلك الى خطورة على العقار ، فانه يكون قد خالف القانون لعدم اعماله ما نصت عليه الفقرة « د » من المادة ١٨ المشار اليها والتي تشترط سبق ثبوت المخالفة بحكم قضائي نهائي ، مما يتعين معه نقضه (نقض مدني ١٩٨٢/٨/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٢) .

- تعليق تطبيق القانون على صدور القرارات التنفيذية -
مؤدى ذلك - عدم سريان أحكام القانون لحين صدور تلك
القرارات - مثال بشأن قانون التأمين الاجتماعي .

لئن كانت المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن

عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين . قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية .. « الا أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون المشار اليه نصت على أن « يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ احكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية - ومنها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى - فيما لا يتعارض مع احكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه . » بما مؤداه عدم اعمال احكام المادة ١٥٧ المشار اليها الا بعد صدور قرار وزير التأمينات الاجتماعية بتشكيل واجراءات عمل لجان فحص المنازعات ومن تاريخ العمل به ، واذ صدر قرار وزير التأمينات رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ١٢/٢٨/١٩٧٦ وعمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٧ فإن الحظر على رفع الدعوى الى المحكمة قبل الالتجاء الى اللجنة المشكلة بموجبه لا يسرى الا من تاريخ العمل بالقرار المشار اليه في ١/٩/١٩٧٧ ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الدعوى اقيمت أمام محكمة الدرجة الاولى بصحيفتها المودعة قلم الكتاب في ١٦/٦/١٩٧٦ قبل صدور القرار الوزاري رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل واجراءات عمل تلك اللجان ، فان للطاعن أن يلجأ بدعواه الى المحكمة طالما أن قرار انشاء هذه اللجان وبيان اجراءات عملها قد تراخى الى ما بعد رفع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل تقديم طلب الى الهيئة المطعون ضدها لعرض النزاع على اللجان المشار اليها ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٨٣/٤/٤ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٥) .

- المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ تتعلق بالنظام العام والغرض منها هو تحقيق التوازن في العلاقات الاجبارية ومن ثم تكون واجبة التطبيق فورا على ما لم يستقر من المراكز القانونية بصدد حكم نهائي .

لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسرى ويطبق فورا على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصر المراكز

القانونية الاتفاقية وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضائها ، وكان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والذي اصبح معمولاً به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ قد ضيق من سبب الاخلاء لاساءة استعمال المستأجر للمكان المؤجر وحصره فيما نصت عليه الفقرة « د » من المادة ١٨ منه بقولها « .. اذا ثبت بحكم قضائي نهائي ان المستأجر استعمل المكان المؤجر او سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة او ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للآداب العامة » ، واذا كان هذا النص أمراً لتعلقه بالنظام العام وهو تحقيق التوازن في العلاقات الايجارية . ومن ثم يكون واجب التطبيق فوراً على ما لم يستقر من المراكز القانونية بصدد حكم نهائي ، فإنه لا جدوى من طلب الطاعة نقض الحكم للأسباب الاربعة التي اقامت عليها طعننا أياً كان وجه الرأي فيها ، لان محكمة الاستئناف ستلتزم عند نظر الدعوى بعد نقض الحكم بأعمال ما نصت عليه الفقرة « د » من المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والتي تشترط سبق ثبوت المخالفة بحكم قضائي نهائي ، وإزاء عدم توافر هذا الشرط فلا تملك الا القضاء برفض الدعوى فيكون الطعن بهذه المثابة لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحثة لان مال الدعوى حتماً - على فرض نقض الحكم المطعون فيه - هو النتيجة التي انتهى اليها هذا الحكم ومن ثم يكون النعى غير منتج وبالتالي غير مقبول (نقض مدني ١٩٨٣/٤/٨ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٦) .

- ان لائحة العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هي التي تحكم علاقة العاملين بالشركات التي يعملون بها اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى ١٩٦٦/٨/٢٧ وهو اليوم السابق على تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لما كانت احكام القوانين لا تسرى الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما قبلها الا اذا وجد نص فيها يقرر ذلك اعمالاً للمادة ١٨٧ من الدستور ، وكانت لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هي التي تحكم

علاقة هؤلاء العاملين بالشركات التي يعملون بها اعتباراً من ١٩٦٢/١٢/٢٩ وحتى ١٩٦٦/٨/٢٧ وهو اليوم السابق على تاريخ العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان هذا النظام قد خلا من وجود نص يقضى بالأثر الرجعي لأي من أحكامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على واقعة تعيين الطاعن الحاصلة في ١٩٦٥/٦/٩ ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٨٣/٥/٢٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٧)

- القانون القديم يحكم العناصر و الآثار التي تحققت في ظله .
في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه . شرط ذلك . الا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية لقواعد أمرة .

لما كان الاصل ان القانون يسرى بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه سواء في نشأتها أو في انتاجها أثارها أو في انقضاءها وهو لا يسرى على الماضي فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه . ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون الذي نشأت في ظله - باعتبار انه تعبير عن ارادة ذوى الشأن - في نشوئها أو أثارها أو في انقضائها ، الا ان هذا مشروط بالا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سائلة البيان لقواعد أمرة ، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل نشوءه من عناصرها على آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضائها (نقض مدني ١٩٨٣/٥/٢٣ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٨) .

- صدرت اللائحة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، استنادا الى الاعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧/٩/١٩٦٢ . تسرى احكام هذه اللائحة - بما لها من اثر مباشر - على المراكز القانونية الناشئة في ظلها ، وتلك التي بدأ تكوينها قبل سريانها ولم يتم هذا التكوين الا في ظلها ، وعلى الآثار المترتبة على أي مركز قانوني سابق ابتداء من تاريخ نفاذها .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد صدرت استنادا الى الاعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، وان القرارات التي يصدرها رئيس الجمهورية استنادا الى ذلك الاعلان الدستوري لها في موضوعها قوة القانون ، ومن ثم فان احكام تلك اللائحة تكون هي القانون الخاص الذي ينظم علاقة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ولا يجوز الخروج عليها . واذا كان المستقر في قضاء هذه المحكمة انه وان كانت اللائحة سالفة الذكر بما لها من اثر مباشر تبدأ ولايتها من يوم نفاذها في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فتسرى احكامها على المراكز القانونية الناشئة في ظلها وتلك التي بدأ تكوينها قبل سريانها ولم يتم هذا التكوين الا في ظلها وعلى الآثار المترتبة على أي مركز قانوني سابق ابتداء من تاريخ نفاذها ، فان الحكم المطعون فيه ان اعمال احكام تلك اللائحة على واقعات الدعوى في الاستئنافات ارقام ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥٢ سنة ٤٥ ق أسيوط المطعون في حكمها ولم يعمل حكم المادة ٥٢ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٨٢/٦/١٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٦٠) .

- قانون - سريانه في الزمان بالنسبة للعقود :

الاصل ان العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تخضع للقانون الذي أبرمت في ظلّه الا انه اذا صدر بعد ذلك قانون تضمن احكاما متعلقة

بالنظام العام فانها تطبق على العقود السارية وقت العمل به ولو كانت مبرمة قبل ذلك مما مفاده انه اذا استحدث القانون الجديد أحكاما من هذا القبيل فانها تسرى بأثر فوري على الآثار والنتائج التي ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع قانونية تمت قبل ذلك (نقض مدني ١٢/٣/١٩٨٤ - المرجع السابق - فترة ٢٠٦٣) .

- اتفاقية دولية - متى تعتبر قانونا - سريانها في الزمان - تفسير أحكامها - محل الاستهداء بحكمة النص :

لما كانت الاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية بشأن تنظيم وسائل تشجيع استثمارات رعايا الدولتين - أصبحت بصور القرار الجمهوري رقم ٢٣١ سنة ١٩٧٥ قانونا من قوانين الدولة وكان القانون يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع بعد تاريخ العمل به ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر ذلك بنص خاص واذا كان البين من الاتفاقية المشار اليها انها تنظم وسائل تشجيع وحماية الاستثمارات القائمة وقت نفاذها وتلك التي تتم أثناء العمل بها وخلصت بوصفها من حكم ينظم حالة الاستثمارات التي انقضت قبل تاريخ سريانها - ثم فلا وجه لاعمال أحكامها بأثر رجعي على الاستثمارات التي انقضت وزالت بالتأميم في تاريخ سابق ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الاولى من الاتفاقية من خضوع الاستثمارات لتشريعات الطرف المتعاقد الذي يقع الاستثمار على أرضه قبل أو بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ذلك أن مفادها خضوع الاستثمارات القائمة فعلا في إحدى الدولتين وقت نفاذ الاتفاقية لتشريعات هذه الدولة ولو كان الاستثمار قد بدأ قبل ذلك . واذا كانت نصوص الاتفاقية صريحة وقاطعة الدلالة على حماية الاستثمارات القائمة فعلا وقت إبرامها فلا يجوز الخروج عليها أو تأويلها بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملتها لأن البحث في حكمة التشريع ودوافعه انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضى مضطرا في سبيل تعرف الحكم السليم الى تقصي الغرض الذي رعى اليه . لما كان ما تقدم وكانت الاموال محل التداعي ليست استثمارا فرنسيا قائما بالفعل وقت العمل بأحكام الاتفاقية التي يستند اليها الطاعن فان الحكم

المطعون فيه اذ لم يعمل عليها احكام تلك الاتفاقية فانه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بذلك على غير اساس (نقض مدنى ٢٧/٣/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٢٠) .

- قانون الاجارات - سريانه في الزمان - مثال :

المقرر في قضاء هذه المحكمة ان العقود انما تخضع في بنائها واثارها للقانون النافذ وقت ابرامها ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد . اذ كان ذلك وكان البين من الاوراق ان واقعتي التعاقد عي اجار شقة النزاع وعودة الطاعن الى مصر بعد انتهاء اعارته للخارج صادفتا محلينا في غضون سنتي ١٩٧٣ ، ١٩٧٦ أى في ظل سريان احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى لم يكن يتضمن نصا مماثلا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٣٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى يجيز للمالك الذى اجر مسكنه لاقامته بالخارج بصفة مؤقتة ان يطلب من المستأجر اخلاءه بمناسبة عودته الى البلاد ، وكان الحكم الذى يقضى به هذا النص ليس له اثر رجعى فانه لا يسرى على واقعة النزاع ويكون الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر قد اصاب صحيح القانون ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير اساس (نقض مدنى ١٠/٥/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٦٤) .

- القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسرى ويطبق باثر مباشر على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة في تاريخ سابق على نفاذه .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القانون الجديد المتعلق بالنظام العام يسرى ويطبق باثر مباشر على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة في تاريخ سابق على نفاذه . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الثالث - الذى يقرر الطاعن بانه في حقيقة الامر متنازل اليه عن شقة النزاع - طبيباً يمارس مهنة الطب ، فانه عملاً بأحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ أنفة البيان يضحي بالتنازل اليه عن اجار هذه الشقة لاستمرار العيادة الطبية التى انشأها فيها المستأجر في

اداء خدماتها للمواطنين تنازلا مشروعا رغم عدم الاذن الكتابي به من المجر الطاعن : ايا ما كان بعد ذلك حقيقة وصف التصرف المعقود بين ورثة المستاجر والمطعون ضده الثالث ، ومن ثم لا يصلح هذا التنازل - ايا كان - سببا لاخلاء عين النزاع ، وهو ما سوف نلتزم به محكمة الاستئناف مكررة به من جديد قضاءها بالحكم المطعون فيه اذا ما نقض الاخير واحيلت اليها الدعوى ، ونهذا فان الطعن برمته لا يحقق للطاعن الا مصلحة نظرية صرف لا يقوم عليها ضعن ما (نقض مدني ١٦/٥/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٦٥) .

٢ - اثر الرجس التشريعي

- عدم سريان القيد الوارد في القانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ - بصدد رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين - على الدعاوى التي رفعت قبل صدوره .

متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الموظف قبل صدور القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ الذي منع رفع الدعوى الجنائية ضد الموظفين أو المستخدمين العموميين الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة ، فانه لا محل لما يتمسك به المتهم من وجوب اعمال مقتضى القيد الذي استحدثه القانون سالف الذكر والذي لم يعمل به الا بعد رفع الدعوى عليه ، ذلك ان الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا (نقض جنائي ٩/٤/١٩٥٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٥٢) .

- لا يجوز تأنيث الفعل بقانون لاحق .

من المقرر قانونا انه لا يجوز تأنيث الفعل بقانون لاحق لان القوانين الجنائية لا ينسحب اثرها الى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل اصدارها . فمتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما انشاء من مركز اصلح للمتهم - قد صدر في ٥/٦/١٩٦٠ ، غير انه لم يعمل به الا في ١٢/٧/١٩٦٠

أى بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، فانه يعتبر من تاريخ صدوره - لا من تاريخ العمل به - القانون الاصلح طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات . واذا كانت التهمة التى أسندت الى المتهم « المطعون ضده » هى أنه فى يوم ٢٣ / ٦ / ١٩٦٠ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين « الماكستون » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت النيابة عقابه وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٦٠ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدولته رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين كجوه مخدر ، وبتاريخ ١١ / ٧ / ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ باضافة هذه المادة الى الجدول على أن يعمل به اعتبارا من ١٣ / ٧ / ١٩٦٠ ، وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأنيث الفعل بقانون لاحق ، لان القوانين الجنائية لا ينسحب اثرها الى الأفعال التى لم تكن مؤثمة قبل اصدارها . فانه لا يمكن مساطة المتهم عن الفعل المسند اليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين فى ٢٣ / ٦ / ١٩٦٠ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - الذى الغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - كان فعلا غير مؤثم فى تاريخ الواقعة ، ولا يغير من هذا الوضع النص فى القانون الجديد على العمل به اعتبارا من ١٣ / ٧ / ١٩٦٠ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيرا الى العمل به فى ذات التاريخ اذ لا يسوغ القول باتصال التأنيث طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، ذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثما الى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع باصداره أنه أصبح فعلا مباحا وهى ذات الحكمة التى حدثت بالشارع الى اصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات (نقض جنائى ١٧ / ٤ / ١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٠) .

- القاعدة المقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى وهى عدم حوزاتك الفرد أكثر من مائتى فدان تتعلق بالنظام العام - سريان هذا القانون على الوقائع السابقة ما لم يصدر فيها حكم نهائى .

وضع المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن اصلاح الزراعى بما نص

عليه في المادة الأولى منه قاعدة هي من قواعد النظام العام وهي عدم جواز زيادة ملكية الفرد عن مائتي فدان ومن ثم فإن أحكام هذا المرسوم بقانون تسرى على الوقائع السابقة على صدوره مادام لم يصدر في خصوصها حكم نهائي (نقض مدني ١٩٥٧/١١/١٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٧٢) .

- الأصل في القوانين وما في حكمها الا تكون ذات اثر رجعي الا ما استثنى بنص خاص - خطأ القول بسريان قرار وزير التعمين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على الماضي بمقولة انه جاء تقريراً للواقع .

الأصل في القوانين وما في حكمها الا تكون ذات اثر رجعي الا ما استثنى بنص خاص . ومن ثم فلا محل للقول بسريان قرار وزير التعمين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على الماضي بمقولة انه جاء تقريراً للواقع (نقض مدني ١٩٥٨/١/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٨) .

- القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تشريع مستحدث لا يسرى على السنوات الضريبية السابقة .

ان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ هو تشريع مستحدث لا يسرى على السنوات الضريبية السابقة على ما جرى به قضاء محكمة النقض (نقض مدني ١٩٥٨/٥/١ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٢) .

- جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ المحكوم عليها بردها - عدم سريان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذي أعفى مصلحة الضرائب من هذه الفوائد على الماضي لأنه تشريع مستحدث .

استقر قضاء محكمة النقض على أنه ما لم يوجد نص صريح يعفى مصلحة الضرائب من الفوائد المطلوبة منها عن المبالغ التي يحكم عليها بردها لتحصيلها

من الممول بغير حق فلا يجوز رفض طلب هذه الفوائد بسعورها القانوني من تاريخ المطالبة الرسمية وفقا لنص المادتين ١٢٤ من القانون المدني القديم ٢٢٦ من القانون المدني الجديد حتى تاريخ انتهاء ترتب هذه الفوائد في ذمة مصلحة الضرائب ، وأن مركزها في هذا الشأن لا يختلف عن مركز أى مدين يحكم عليه برد مبلغ من النقود بغير حق فيلزم بفوائد التأخير القانونية . ولا عبرة في هذا الخصوص بحسن نية المصلحة عند جباية الضريبة متى كان الثابت أن المصلحة قد حصلت من الممول أكثر من استحقاقها ، ولا يجوز التحدى بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للمادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ تعديلا من مقتضاه عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التى يحكم بردها للممولين ذلك أن هذا تشريع مستحدث ليس له أثر رجعى (نقض مدنى ١٩٥٩/٦/٤ - المرجع السابق - جزء ٧ - فقرة ١٢٢٨) .

- نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بشأن رسوم الدمغة - تشريع مستحدث فلا يسرى على الوقائع السابقة .

ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون رسوم الدمغة رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ من جواز انقطاع التقادم بالمطالبة بأداء الرسم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، تشريع مستحدث لا حق لواقعة الدعوى فلا يسرى عليها (نقض ١٩٥٩/١٢/٢ - المرجع السابق - جزء ٨ - فقرة ٦٨٩) .

- اشارة الحكم الى أن الشارع فيما استحدثه من نصوص بالمادة ١٠١٨ مدنى جديد قد أقر اعتبار القيود التى تحد من حق المالك فى البناء حقوق ارتفاق - لايفيد أنه قد طبق القانون المدني الجديد على واقعة الدعوى التى يحكمها القانون القديم .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استعرض الشروط الواردة بعقد البيع الاصلى الصادر من الشركة المطعون عليها وما نص عليه فى قائمة الشروط الملحقه به من وجوب ترك منضه قضاء تغرس بالنباتات يعرض ستة أمتار ومن أن هذا القيد يعتبر حق ارتفاق مثقل بقطعة الارض المبيعة وأنه فى حالة مخالفة المشتري لهذا

القيد يكون للشركة الحق في هدم ما يجريه المشتري في هذه المنطقة الممنوع فيها البناء ، ثم أشار الحكم الى أن الشارع فيما تسحدثه من نصوص بالمادة ١٠١٨ من القانون المدني الجديد قد أقر اعتبار هذه القيود التي تحد من حق المالك في البناء حقوق ارتفاق ، فإن هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يفيد أنه قد طبق القانون الجديد على واقعة الدعوى - وإنما يدل على أن القانون الجديد قد تلاقى مع القانون القديم في تكييف هذه القيود والاشتراطات ، ومن ثم يكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون لأعماله احكام القانون المدني الجديد على نزاع نشأ عن تعاقد أبرم قبل العمل به - في غير محله (نقض مدني ١٩٦٠/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٣) .

- تقرير سريان القواعد القانونية على الماضي بما من شأنه المساس بالحقوق المكتسبة او بالمراكز القانونية - عدم جوازه الا اذا كانت القرارات صادرة تنفيذا لقانون ، نص فيه على ذلك او رخص للادارة به .

الأصل طبقا للقانون الطبيعي هو احترام الحقوق المكتسبة فهذا ما تقضي به العدالة ويستلزمه الصالح العام إذ ليس من العدل في شيء أن تهدر الحقوق كما لا يتفق والصالح العام أن يفقد الناس الثقة والأطمئنان على استقرار حقوقهم لذلك جاء الدستور مؤكدا هذا الأصل الطبيعي ، فحظر المساس بالحقوق المكتسبة او بالمراكز القانونية التي تمت الا بقانون بأن جعل تقرير الرجعية رهينا بنص خاص في قانون أي جعل هذه الرخصة التشريعية من اختصاص السلطة التشريعية وحدها لما يتوافر فيها من ضمانات . ومن ثم لزم بحكم هذا الأصل الا تسرى القرارات الادارية بأثر رجعي حتى ولو نص فيها على هذا الاثر . واذا كان ثمة استثناء لقاعدة عدم رجعية القرارات الادارية فانه استثناء لا يخل بحكمة هذا الأصل وعلته فاذا كانت من المستثنيات حالة ما اذا كان القرار الاداري صادرا تنفيذا لقانون فانه يشترط في هذه الحالة أن يكون هذا القانون قد نص فيه على الأثر الرجعي أو على الترخيص للادارة بتقرير الرجعية (الادارية العليا ١٩٦٥/١١/٢١ - مجموعة المكتب الفني ١١-٣-١٧) .

- النص القانوني الجديد - عدم انعطاف اثره على الماضي ما لم ينصر على سريانه استثناء باثر رجعي أو كان نصا مفسرا للنص القديم .

متى كان النص القانوني الجديد ليس مفسرا للنص القديم بل كان في حقيقته تعديلا له بحكم يخالفه ولم ينص في التشريع الجديد على سريانه استثناء باثر رجعي فانه لا ينعطف اثره على الماضي ولا ينطبق على الوقائع السابقة عليه (نقض مدني ١٨/١/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٨ - فقرة ٦٩٧) .

- القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن العاملين المدنيين بالدولة - نصه على أن يكون الفصل جوازيا للوزير في حالة الحكم مع وقف التنفيذ - عدم سريان أحكامه متى ثبت أن الحكم قد صدر قبل العمل به .

لئن كان قانون العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد جعل الفصل جوازيا للسيد الوزير في حالة الحكم بوقف التنفيذ - الا أن هذا القانون لا يسرى على الوقائع السابقة على تاريخ العمل به وقد صدر الحكم على الطاعن في تلك الجريمة المخلة بالشرف قبل العمل بالقانون المذكور ، وفضلا عن ذلك فإن هذا أمر مقصور على جهة الادارة أما القضاء فعليه أن ينزل حكم الفصل استنادا الى الاصل المنصوص عليه في حالة صدور حكم في جنائية أو جنحة مخلة بالشرف (الادارية العليا ١١/٥/١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفني ١٢-٥٦) .

- صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ونصه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة على أن لا تسرى على شركات القطاع العام احكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له - ليس لهذا القانون من اثر رجعي على المخالفة التي ارتكبها المطعون ضده وحوكم من اجلها قبل صدوره .

لا يغير من ذلك ما قد يقال - من أن الشركات المساهمة الثلاث المشار اليها

أصبحت من شركات القطاع العام وقد صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذي نص في الفقرة الثانية من المادة التاسعة منه على أن « لا تسرى على شركات القطاع العام أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له » ذلك أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وقد صدر وعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ ، فإنه ليس له من أثر رجعي على المخالفة التي ارتكبتها المطعون ضده وحوكم من أجلها بالحكم الصادر من المحكمة التاديبية بجلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٦٣ في ظل القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ فهو الذي كان معمولا به آنذاك ويتعين لذلك تطبيقه دون غيره (الادارية العليا ١/٤/١٩٦٧ - المرجع السابق ١٢-٨٩-٨٣) .

- تشريع « سريانه من حيث الزمان » أثر رجعي ..

الأصل أن أى تنظيم جديد لا يسرى بأثر رجعي من شأنه أن يمس المراكز القانونية الذاتية التي ترتبت قبل صدوره إلا بنص خاص في قانون وليس بأداة أدنى كلائحة ومتى وضع ذلك يكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون (الادارية العليا ٣٠/١٢/١٩٦٨ - المرجع السابق ١٤-٢٤-١٩٠) .

- ترتيب الفصل على الحكم الصادر على الموظف في جنائية ولو بعقوبة الجنحة طبقا لنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - صدور الحكم على الموظف في جنائية وكذلك قرار فصله في ظل هذا القانون - لا تسرى على الموظف بعد ذلك أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي ألغى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - المجال الزمني للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ لا يمتد الى ما سبق نفاذه من وقائع تمت وتحققت آثارها في ظل القانون الاول والاكن في ذلك تطبيق القانون بأثر رجعي بغير نص يجيز ذلك .

ان المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تنص على أن تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لأحد الاسباب

الآتية : (١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة . (٢) الحكم عليه في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف . (٣) ومؤدى ذلك أن الحكم الجنائي يفضى وفقا لأحكام هذا القانون الى عزل الموظف العام اذا كان الحكم صادرا في جناية ، فمتى قام هذا الوصف بالفعل المنسوب الى الموظف العام ، والذي جوزى من أجله فلا مفر من أن يؤدى الحكم الصادر بإدانته بسببه الى عزله سواء تضمن الحكم توقيع عقوبة جنائية أم تضمن توقيع عقوبة الجنحة في الحالات المعينة التى نص عليها القانون ، ذلك انه واضح أن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المشار اليه لم يفرق بين الأحكام الصادرة في جناية من حيث أثرها على مركز الموظف العام تبعا لنوع العقوبة التى تتضمنها كما أنه كذلك لم يفرق بين جنائية وجنائية أخرى تبعا لكونها مخلة بالشرف أو غير مخلة به ، فمتساوى في الأثر الأحكام الصادرة في جناية القتل العمد وجنائية هتك العرض وجنائية احراز سلاح ناري بغير ترخيص أو غيرها ، إذ جميعها أحكام صادرة في جنائيات وكلها تنهى حتما وبحكم القانون العلاقة بين الموظف والدولة . ولما كان الحكم الذى قضى بإدانة المطعون عليه في جناية احراز سلاح بغير ترخيص قد صدر في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة آنف الذكر وبذا لزم أن ترتب عليه الآثار القانونية التى استتبعها والتى نص عليها هذا القانون ، مادامت الواقعة التى اتبنت عليها هذه الآثار ، وهى صدور الحكم ، قد تحققت بالفعل قبل الغائه بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فليس من شأن صدور هذا القانون الأخير في أثناء نظر الدعوى أن ينقل الواقعة المذكورة من الماضى ليخضعها لسلطانته ، كما لا ينسحب حكمه عليها بأثر رجعى دون نص فيه على ذلك ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لأعمال القانون الجديد الذى اشترط لانتهاء الخدمة أن يكون الحكم على العامل بعقوبة جنائية ، لتعلق الأمر بواقعة لم تستجد من تاريخ نفاذه بل سابقة عليه وخاضعة لحكم القانون القديم وحده الذى يبقى بعد الغائه ساريا في شأن الآثار التى تحققت بالفعل أبان نفاذه ، ومتى استبعد تطبيق القانون الجديد سقط بالتالى الاستناد الذى قام عليه الحكم المطعون فيه لتطبيق أحكام هذا القانون (الادارية العليا ١٩٦٩/٤/٢٦ - المرجع السابق ١٤-٨٢-٦٢٢) .

- تنازع القوانين من حيث الزمان - مثال في ضم مدة اشتغال قاض بمهنة المحاماة الى مدة حساب معاشه .

مفاد نص المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أنه متى تقرر ضم مدة العمل السابقة طبقا للقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٩ وسويت الاقساط وبدىء في خصم قيمتها طبقا للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما هو الحال بالنسبة للطالب فإنه لا حق له في الافادة من قانون لاحق هو القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولو قل المبلغ الذي يستحق عليه - نظير ضم مدة اشتغاله بالمحاماة الى المعاش - عما هو مستحق عليه طبقا للقانون السابق رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذي قبل المعاملة بموجبه وبدىء في تنفيذه في مواجهته فعلا (نقض مدنى ١٩٧٠/١/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٠٠) .

- عدم رجعية القوانين .

الأصل في القوانين الا تكون ذات اثر رجعى الا ما استثنى بنص خاص ، واذ انتفى هذا الاستثناء ، والتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس (نقض مدنى ١٩٧٢/٣/٣٠ - المرجع السابق - فقرة ٧٠٥) .

- عدم جواز تطبيق القرينة المستحدثة في المادة ٩١٧ مدنى على الماضى .

اقامت المادة ٩١٧ من القانون المدنى قرينة قانونية من شأنها متى توافرت عناصرها اعفاء من يطعن في التصرف بأنه ينطوى على وصية من اثبات هذا الطعن ونقل عبء الاثبات الى عاتق المتصرف اليه ، واذ كانت هذه القرينة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين الملقى ، فلا يجوز اعمالها باثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم لاتصالها بموضوع الحق اتصالا وثيقا ، والعبرة في اعمال هذه القرينة هى بالتاريخ الذى انعقد فيه التصرف لا بتاريخ التسجيل لان القرينة القانونية تخضع للقانون السارى وقت نشوء التصرف الذى رتب عليه المشرع هذه القرينة (نقض مدنى ١٩٧٢/٦/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٧٠٦) .

- النصوص القانونية - سريانها في الزمان .

لا محل لتمسك الطالب بعدم دستورية النص المانع من التقاضي ، وطلب وقف الدعوى حتى يستصدر حكماً بذلك من المحكمة العليا لعدم جدية هذا الطلب ، لان النص في الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « يحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء » هو نص مستحدث لا ينسحب على المنع من الطعن الوارد في المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ الذي ألغى قبل العمل بهذا الدستور (نقض مدني ٢٧/٣/١٩٧٥ - المرجع السابق - فقرة ٧٠٩) .

- القاعدة في سريان القوانين في الزمان .

يطبق القانون بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة بين تاريخ العمل به والفائه فيسرى القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ، ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه الا اذا تقرر ذلك بنص خاص (نقض مدني ٢٦/٦/١٩٧٥ - المرجع السابق - فقرة ٧١٢) .

- النص في المادة ٤٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن قرار التحكيم الطبي نهائيا غير قابل للطعن - الغاء هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ بالغاء موانع التقاضي لا يمس القرارات الحصينة بمولدها التي صدرت من قبل . نتيجة ذلك ، عدم جواز نظر الدعوى ، اسس ذلك : ان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ليس له اثر رجعي ولا يعمل به الا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية - المراكز القانونية التي نشأت وترتبت في ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكومة بهذه

القاعدة رغم الغائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضي ما لم تقضى المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص .

ومن حيث أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي بعض القوانين والذي يقضى في مادته الأولى بإلغاء كافة صور موانع التقاضي الواردة في نصوص بعض القوانين - ومن بينها المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليها - ينص في مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، الذي تحقق في ٨ من يونيو سنة ١٩٧٢ ، وفي ذلك فقد نصت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون على أنه « اقتصر المشروع المقترح على هذه النصوص المانعة للتقاضي في القوانين القائمة . أى التي لا تزال قابلة للتطبيق على حالات مستقبلية فمن ثم فقد كان من المتعين إزالتها نفاذاً لحكم الدستور الجديد » . وقد أثر المشروع هذه المعالجة للنصوص المانعة للتقاضي تجنباً لأحداث قلقة في العلاقات القانونية من شأنها المساس باستقرار المعاملات والأوضاع الاجتماعية السابقة ، ومن حيث أن البادئ فيما تقدم أن المادة ٤٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أضفت حصانة خاصة على قرارات التحكيم الطبى ونأت بها عن التعقيب القضائى ، وأن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء هذه الحصانة غير ذى أثر رجعى ولا يعمل به بصريح نصه ومفاد مذكرته الإيضاحية إلا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فلا يمس القرارات الحصينة بمولدها التي صدرت من قبل - مثل القرار الطعين . ذلك أن الأصل في تطبيق القاعدة القانونية سريانها على ما يتم في ظلها من الوقائع فإذا ما ألغيت قاعدة ما وأخلت مكانها لقاعدة جديدة ، فإن القاعدة الجديدة تسرى من الوقت المحدد لنفاذها ويوقف سريان القاعدة القديمة من تاريخ الغائها ومن ثم فإن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت آثارها في ظل أى من القاعدتين القديمة والجديدة تخضع لحكمها ، فما نشأ وترتبت آثاره في ظل القانون القديم يظل خاضعاً له - كل ذلك ما لم يقضى نص صريح بخلافه - هذا وقد جرى قضاء المحكمة العليا على أن المراكز القانونية التي نشأت وترتبت في ظل قاعدة قانونية معينة تظل محكمة بهذه القاعدة رغم الغائها ولو كانت مشتملة على نص مانع من التقاضي ما لم تقضى المحكمة العليا بعدم دستورية هذا النص . وإذا كان من الثابت أن النص المانع من التقاضي بموجب المادة ٤٧ من قانون التأمينات

الاجتماعية المشار اليه لم تقض المحكمة العليا بعدم دستوريته وقد نكلت المدعية عن الدفع بعدم الدستورية بما لا مناص معه من أعمال هذا النص ونفاذ حكمه على المنازعة الماثلة والتي يتعين من ثم القضاء بعدم جواز نظرها ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ اخذ بغير هذا النظر وقضى بالغاء القرار المطعون فيه ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه القضاء بالغائه وبعدم جواز نظر الدعوى والزام المدعية المصروفات . (الادارية العليا ١٠/١٢/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني ٢٣ - ١٩) .

- متى كان النص عاما صريحا في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله . أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - الذي عدل من أحكام الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن حالات الخروج النهائي عن تطبيق هذا القانون - لا يسرى الا على الوقائع التي تقع بعد العمل به .

لما كانت الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - تقضى بأن يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقا للنسب الواردة بها ، في حالة خروجه عن نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهرا ، وكان المشتغلون لحسابهم طبقا لنص المادة الثانية من ذات القانون من الفئات التي تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر بانطباقه عليهم قرار من رئيس الجمهورية ، واذ وردت عبارة « الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون » بالمادة ٨١ المشار اليها بصيغة عامة مطلقة ، فإن استبعاد حالة عمل المؤمن عليه لحسابه من حالات الخروج النهائي يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، اذ انه متى كان النص عاما صريحا في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ انما عدل من أحكام الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية في شأن حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق هذا

القانون ، ومن ثم فلا يسرى هذا التعديل الا على الوقائع التي تقع بعد العمل به . وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد استقال من عمله لدى مصنع مينا في ١٩٦٧/١/٢٧ واشتغل بطلاء المعادن لحسابه الخاص قبل صدور قرار وزير العمل رقم ٢٣ سنة ١٩٦٩ الذي حدد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية استنادا للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وطبق القانون والقرار سالف الذكر في شأن حالة الطاعن ، فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدني ١٩٨٢/١/٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٢٨) .

- ان حكم المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هو حكم مستحدث ولا محل لاعمال الحظر الوارد به الا من تاريخ نفاذ القرار الصادر بتشكيل لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق ذلك القانون وهو ١٩٧٧/١/٩ .

المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قضت على أن « ينشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسوية النزاع بالطرق الودية .. » ، الا ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مواد اصدار القانون المشار اليه وهي تنص على أن « يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ احكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية - ومنها القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى - القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون فيما لا يتعارض مع احكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه » ، بما مؤداه عدم اعمال الحظر الوارد بالمادة ١٥٧ المشار اليها - وهو نص مستحدث - الا من تاريخ نفاذ القرار بتشكيل اللجان ، واذ صدر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ سنة ١٩٧٦ ونفذ من تاريخ نشره في ١٩٧٧/١/٩ ، فان التاريخ الاخير يضحى هو المعمول عليه في اعمال الحظر على رفع الدعوى أمام

المحكمة قبل اللجوء الى اللجنة المشكلة بموجبه . ولما كان البين من الاوراق ، أن الدعوى اقيمت امام محكمة الدرجة الاولى بصحيفته المودعة قلم الكتاب في ١٩٧٦/٢/٢٣ قبل صدور القرار الوزاري بتشكيل تلك اللجان ، فلا تثريب على المطعون ضده الاول - ولم يكن من قيد عليه قبل ذلك - أن يلجأ بدعواه الى المحكمة ، طالما أن العمل بقرار انشاء اللجان قد تراخى الى ما بعد رفع دعواه (نقض مدني ١٩٨٢/١/١٧ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٢٩) .

(عيسى ديسك ٣١٢ فايل ١١٣ عرض موضوعي ص ٤٩)

- تسري احكام المادة ١٧ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعي على الوقائع اللاحقة للعمل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك في شأن التزام صاحب العمل - اذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المبينة في القانون - باداء مبلغ اضافي الى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر بحد أقصى قدره ٣٠٪ .

النص في المادة الخامسة من مواد اصدار قانوت التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ (تسري احكام المادة ١٧ من القانون المرافق اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩) مفاده سريان احكام المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بأثر رجعي على الوقائع اللاحقة للعمل بالقانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، واذ تنص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى اعمالا للاثر الرجعي المقرر بنص المادة الخامسة من مواد اصدار القانون المذكور - على ما سلف بيانه - بأن يلتزم صاحب العمل اذا لم يؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة في المواعيد المبينة في هذا القانون باداء مبلغ اضافي الى الهيئة يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في ادائها عن كل شهر وذلك بحد أقصى قدره ٣٠٪ . وكان الواقع الذي سجله الحكم المطعون فيه وسلمت به الشركة المطعون عليها انها لم تؤد الاشتراكات الشهرية المستحقة للهيئة عن عمال الشركة المؤمن عليهم لدى

الهيئة في المواعيد المبينة في القانون فانها تكون ملزمة باداء مبلغ اضافى الى الهيئة وفقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ اعمالا للآثر الرجعى لهذه المادة بالتطبيق لاحكام المادة الخامسة من مواد اصدار القانون سالف الذكر وان خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤٦) .

- نص القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ على تعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع العام وذلك بعد ان تقرر حل ذلك الاتحاد . لا تسرى احكام هذا القانون الا على العاملين الموجودين في ١/١/١٩٧٨ وهو تاريخ صدور قرار حل هذا الاتحاد ، اما العاملون السابقون على تاريخ ١/١/١٩٧٨ فلا يستفيدون من تلك الاحكام .

لما كان حل الاتحاد التعاونى المركزى بالقرار الجمهورى رقم ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦ في تاريخ ٩/١٠/١٩٧٦ ونشره في الجريدة الرسمية في ٢١/١٠/١٩٧٦ تبعه صدور القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ بتعيين العاملين بالاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه والاتحادات الاقليمية بوزارة الزراعة ووحدات القطاع العام او أى جهة اخرى وتسوية اوضاعهم ، ونصت المادة الاولى منه على أن « يعين العاملون الموجودون في تاريخ نفاذ هذا القانون - بخدمة الاتحاد الزراعى المركزى وفروعه بالاقاليم والاتحادات الاقليمية في وزارة الزراعة والهيئات والوحدات التابعة لها او أى جهة اخرى وذلك من تاريخ التحاقهم بالاتحادات المذكورة » وجرى نص المادة الثانية على ان (تسوى اوضاع العاملين المشار اليهم في المادة السابقة وفقا للقواعد الآتية ..) ونصت المادة السادسة على ان يعمل بهذا القانون اعتبارا من ١/١/١٩٧٨ - وهو ما مؤداه ان الذين تسرى عليهما احكامه هم العاملون الموجودون في ١/١/١٩٧٨ - تاريخ نفاذ هذا القانون - بخدمة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه وبعد صدور قرار

هذا الاتحاد أما العاملون السابقون على تاريخ ١٩٧٨/١/١ فانهم لا يستفيدون من تلك الاحكام . لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده لم يكن من العاملين الموجودين بخدمة الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى وفروعه فى ١٩٧٨/١/١ اذ انه انما التحق بالعمل لدى البنك الطاعن فى ١٩٧٧/١٠/١ فتنحسر عنه احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر واجرى بشأن المطعون ضده احكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨ فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه (نقض مدنى ١٢/١٢/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥١) .

- قانون - سريانه فى الزمان - تقدير اتعاب المحامى .

الاصل الا تسرى احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أى اثر بالنسبة لما وقع قبلها ، وم ثم فليس للمحاكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان تعود الى الماضى لتطبيق القانون الجديد على ما نشأ من علاقات قانونية وما يترتب عليها من آثار قبل العمل باحكامه ، وانما يجب عليها وهى بصدد بحث هذه :علاقات وتلك الاثار ان ترجع الى القانون الذى نشأت فى ظله ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان عقد الوكالة الذى تلتزم المطعون عليها بموجبه باداء اتعاب الطاعن قد ابرم ونفذ فى ظل قانون المحاماة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ فان قواعد تقدير الاتعاب - عند عدم الاتفاق عليها كتابة - المنصوص عليها فى هذا القانون ، تكون هى الواجبة التطبيق ولو تم التقدير بعد العمل بقانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ ، ولا محل للتحدى بان المادة ١١٤ من هذا القانون تعتبر تشريعا مفسرا للمادة ٤٤ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ذلك ان المادة ١١٤ عندما نصت على حد أدنى واقصى لاتعاب المحامى انما أتت بحكم جديد لا نظير له فى المادة ٤٤ أنفة الذكر . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فانه يكون قد التزم صحيح القانون وقد بنى قضاءه على ما خلصت اليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية فى تقدير اتعاب الطاعن واقام قضاءه على ما يكفى لحمله ويواجه دفاع الطاعن ، والنعى لا يعدو أن يكون فى حقيقته

مجادلة فيما خلصت اليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ، ومن ثم يكون هذا النعى لا أساس له (نقض مدنى ١٢/٢٩/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٢) .

- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ عدل في أحكام المادة ٨١ فقرة (ب) من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن حالات الخروج النهائي من نطاق هذا القانون ، ومن ثم فلا يسرى هذا التعديل الا على الوقائع التى تقع بعد العمل به .

لما كانت الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تقضى بأن يصرف للمؤمن عليه تعويض الدفعة الواحدة طبقا للنسب الواردة بها في حالة خروجه عن نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهرا وكان المشتغلون لحسابهم طبقا لنص المادة الثانية من ذات القانون من الفئات التى تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية حتى يصدر بانطباقه عليهم قرار من رئيس الجمهورية ، واذا وردت عبارة (الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون) بالمادة ٨١ المشار اليها بصيغة عامة مطلقة فان استبعاد حالة عمل المؤمن عليه لحسابه من حالات الخروج النهائي يكون تقييدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ذلك انه متى كان النص عاما صريحا في الدلالة على المراد منه فلا محل لتقييده أو تأويله ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ أنما عدل من أحكام الفقرة (ب) من المادة ٨١ من قانون التأمينات الاجتماعية في شأن حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق هذا القانون ومن ثم فلا يسرى هذا التعديل الا على الوقائع التى تقع بعد العمل به ، وكان الثابت في الدعوى ان الطاعن قد أصبح منذ ١٢/١٢/١٩٦٦ شريكا في المصنع الذى كان عاملا به وتغيرت بذلك صفته الى صاحب عمل قبل صدور قرار وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٩ الذى حدد حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية استنادا الى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فان الحكم المطعون فيه ان خالف هذا النظر وطبق على حالة الطاعن القانون رقم ٤ لسنة

١٩٦٩ وقرار وزير العمل السالف ذكرهما يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه (نقض مدني ١٩٨٣/٢/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٤) .

- يجوز للمشرع في غير المواد الجنائية لاعتبارات تتعلق بالعدالة أو بالمصلحة العامة يستقل هو بتقدير مبرراتها ودواعيها أن يجرى تطبيق حكم قانوني معين على الوقائع السابقة عليه بنص صريح فيه .

إن النص في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على سريان القواعد والاجراءات المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف - وعلى ما أفصحت عنه مناقشات مجلس الشعب - الى الاحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور ، إذ كان ذلك وكان الاصل ان لا تسرى احكام القانون الا على ما يقع من تاريخ العمل به ، مما يعني ان القانون الجديد ليس له اثر رجعي ، فلا يجوز ان يمس ما تكون أو انقضى من مراكز قانونية في ظل القانون القديم ، الا انه يجوز للمشرع في غير المواد الجنائية لاعتبارات تتعلق بالعدالة أو بالمصلحة العامة يستقل هو بتقدير مبرراتها ودواعيها أن يجرى تطبيق حكم قانوني معين على الوقائع السابقة عليه بنص صريح فيه . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نصت على انه « يحق للمستأجر الذي يسكن في عين استأجرها مفروشة من مالها لمدة خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا اعانين البقاء في العين ولو انتهت المدة المتفق عليها » مما مفاده أعمال هذه المادة بأثر رجعي على العقود المنتهية قبل صدور هذا القانون ما لم يكن قد صدر حكم نهائي في النزاع ، وإذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان المطعون ضده استأجر عين النزاع مفروشة من مالها واستقر بها خمس سنوات متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون فلا يجوز الحكم باخلائه عملاً بالمادة ٤٦ سالفه الذكر ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي يكون على غير اساس (نقض مدني ١٩٨٣/٥/٢٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٩) .

٣ - تشييعات التقادم

- حساب التقادم فيما قبل القانون المدني الجديد بالتقويم الهجرى ما لم ينص على خلاف ذلك - سقوط حق الخزانة في المطالبة برسوم الدفعة والتعويض المدني بخمس سنوات هجرية لعدم ذكر المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ انها ميلادية .

القاعدة في حساب التقادم - فيما قبل القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ - انه ما لم ينص القانون على حساب التقادم بالتقويم الميلادى فان المدة تحسب بالتقويم الهجرى ، واذن فانه لا كانت المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ قد نصت على انه « يسقط حق الخزانة في المطالبة بدفع الرسوم المستحقة والتعويض المدني بمضى خمس سنوات من اليوم الذى استعملت فيه الورقة الخاضعة للرسوم ويسقط الحق في طلب رد الرسوم المحصلة بغير حق بمضى « اثنين » - ولم تذكر هذه المادة ان الخمس سنوات التى يسقط حق الخزانة في المطالبة بالرسوم بعد مضيها ميلادية ، وكانت الرسوم المطالب بها في واقعة الدعوى مستحقة عن « مدة سابقة » على العمل بالقانون المدني الجديد ، فان هذه الخمس سنوات يتعين ان تحسب بالتقويم الهجرى (نقض مدنى ١٩٥٩/١٢/٣ - موسوعتنا الذهبية الجزء ٨ - فقرة ٦٨٨) .

- النص في المادة ١٤١ مدنى على سقوط دعوى البطلان المطلق بمضى ١٥ سنة من وقت العقد - حكم مستحدث - سريانه من ١٥/١٠/١٩٤٩ على العقود الباطلة التى ابرمت في ظل القانون الملغى - بدء مدة التقادم بالنسبة لدعاوى بطلان هذه العقود من هذا التاريخ وليس من تاريخ ابرامها .

متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ان عقد البيع المتنازع فيه هو في

حقيقته عقد بيع وفائي يسترهننا فان هذا العقد يكون باطلا بطلانا مطلقا ولقد كان حكم القانون في ظل التشريع الملغى في شأن مثل هذا العقد - أنه لا ينقلب صحيحا مهما طال الزمن . ومن ثم لا يكون للتقادم أثر فيه ولصاحب الشأن دائما ابدا رفع الدعوى أو الدفع ببطلانه ، اما نص المادة ١٤١ من القانون المدني الذم الذي يقضى بسقوط دعوى البطلان المطلق يمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد فانه نص مستحدث منشاء لحكم جديد لم يكن مقررا في ظل القانون الملغى ، ومن ثم فان هذا التقادم لا يسرى الا من تاريخ العمل بالقانون المدني القائم وليس معنى هذا أن التقادم لا يسرى على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى وانما هو يسرى عليها ولكن تبدا مدة التقادم بالنسبة لدعوى البطلان الخاصة بهذه العقود من تاريخ العمل بالقانون أى من ١٥/١٠/١٩٤٩ وليس من تاريخ ابرامها (نقض مدنى ١٢/٢/١٩٦٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٧٣٢) .

- النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم - عدم سريانها على ما اكتمل في التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة - اكتمال مدة التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٧ مدنى بالنسبة للمبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ - عدم سريان القانون المذكور على هذا التقادم .

القاعدة بحسب مفهوم المادة ٧ من القانون المدني أن النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم لا تسرى على ما اكتمل من التقادم وفقا للنصوص القديمة قبل العمل بالنصوص الجديدة فاذا كانت مدة التقادم - وفقا للمادة ٢/٢٧٧ من القانون المدني قد اكتملت بالنسبة لجميع المبالغ المطالب بردها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ فلا يسرى القانون المذكور على هذا التقادم وبالتالي فلا محل للاستناد الى الحكم المستحدث الوارد في عجز المادة الثانية منه والذي يقضى ببدء التقادم من تاريخ اخطار الممول بحقه في الرد اذا ظهر الحق بعد اجراءات اتخذتها الجهة التى قامت بالتحصيل (نقض مدنى ١٩٦٦/٢/٢٤ - المرجع السابق - الجزء ٨ - فقرة ٦٩٨) .

- النص على التقادم الثلاثي في المادة ١٧٢ من القانون المدني يعد من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق - خضوعه فيما يتعلق بسرياته من حيث الزمان لحكم المادة الثامنة من القانون المدني دون الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون المرافعات السابق .

اذ استحدثت المادة ١/١٧٢ من القانون المدني مدة تقادم تسقط بمقتضاها دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، وكان النص على هذا التقادم يعد بهذه المثابة من القوانين الموضوعية المتصلة بأصل الحق ، فانه يحكمه فيما يتعلق بسرياته من حيث الزمان عند التنازع بينه وبين قانون سابق المادة الثامنة من القانون المدني التي تقضى بسرمان مدة التقادم الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد اذا كان قد قرر مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم ما لم يكن الباقي منها أقصر من المدة التي قررهما النص الجديد ، وذلك دون الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون المرافعات السابق التي تقضى بعدم سرمان القوانين المعدلة لمواعيد المرافعات متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها (نقض مدني - المرجع السابق - الجزء ٤ - فقرة ١٧٤٤) .

- عدم جواز تملك اعيان الاوقاف الخيرية بالتقادم .

ملكية الوقف قبل العمل بالقانون المدني الحالي في ١٥/١٠/١٩٤٩ لا تسقط الدعوى بها بمجرد الاعمال مدة ثلاث وثلاثين سنة ، بل انها تستمر لجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع يده مدة ثلاث وثلاثين سنة متسوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا لاكتساب الملكية أو الحق العيني بوضع اليد ، وذلك قبل الغاء الوقف بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وإلى ان حظر المشرع اطلاقا تملك اعيان الاوقاف الخيرية ، او ترتيب حقوق عينية عليها بالتقادم ، بعد تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني الحالي بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من ١٣/٧/١٩٥٧ (نقض مدني ١٩٧٠/٢/٣ - المرجع السابق - جزء ٨ - فقرة ٧٠١)

- السريان الزمني للتشريعات المنظمة للتقادم .

مفاد الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابعة من التقنين المدني أن القوانين المتعلقة بالتقادم تسرى من وقت العمل بها طبقاً للأثر المباشر للتشريع على كل تقادم لم يتم ، وأن يحكم القانون القديم المدة التي سرت من التقادم في ظله من حيث تعيين اللحظة التي بدأت فيها وكيفية حسابها وما طرأ عليها من أسباب قطعها أو توقفها ، على أن يحكم القانون الجديد المدة التي تسرى في ظله من هذه المناحي (نقض مدني ١٠/١١/١٩٧١ - المرجع السابق - جزء ٨ - لفقرة ٧٠٢) .

- حساب مدة التقادم - التنازع الزمني للقوانين .

استقر قضاء محكمة النقض على أن مضي المدة المكتسبة للملكية أو المسقطه للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تتم ، ثم جاء قانون جديد فعدل شروطها أو مدتها فالقانون الجديد هو الذي يسرى وتدخل المدة التي انقضت تحت سلطان القانون القديم في حساب المدة التي قررها القانون الجديد ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أن تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل (نقض مدني ٢٢/٣/١٩٧٢ - المرجع السابق - جزء ٤ - فقرة ١٧٤٥) .

- سريان مدة التقادم - تعاقب القوانين - أثره .

أنه وإن نصت المادة ٢/٢٨٢ من القانون المدني على أن التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات لا يسرى في حق من لا تتوافر فيه الإهلية إذا لم يكن له نائب يمثل ، مما مؤداه سريان التقادم في حقه إذا كان له نائب يمثل قانوناً ، إلا أن المادة ٨٤ من القانون المدني القديم كانت تقضي بأن هذا التقادم لا يسرى في حق عديم الأهلية أو ناقصها على وجه الإطلاق ، ولو كان له نائب يمثل قانوناً ، ومن ثم فإذا كانت مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون المدني القديم والقانون الحالي ، فانه يجب وفقاً للمادة ٢/٧ من القانون المدني الحالي أعمال حكم المادة ٨٤ من القانون المدني القديم بشأن وقف التقادم على المدة السابقة

على تاريخ العمل بالقانون المدني الحالي ، لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه . قد انتهى الى سريان التقادم في حق الطاعة خلال المدة من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٧ وهي المدة التي كانت فيها قاصرا على اساس انه كان لها نائب يمثلها . قانونا ، وذلك عملا بالمادة ٢/٣٨٢ من القانون المدني الحالي وكانت هذه المدة سابقة على العمل بأحكام هذا القانون . فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه (نقض مدني ١٩٧٥/٤/٢٣ - المرجع السابق - جزء ٨ - فقرة ٧١٠) .

- وقف التقادم المكسب للملكية في مواجهة القاصر - اختلاف حكمه في كل من القانون المدني السابق والقانون الحالي - التقادم يسرى في القانون الحالي متى كان للقاصر نائب يمثلته - حكم مستحدث ليس له اثر رجعي :

مفاد نص المادة ٨٤ من القانون المدني السابق - الذي بدأ التقادم في ظله - والمادة ٩٧٤ من القانون المدني القائم ، والفقرة الثانية من المادة ٣٨٢ من هذا القانون الواردة في شأن التقادم المسقط والتي تسرى على التقادم المكسب طبقا للمادة ٩٧٣ من القانون المذكور ، مفاد هذه النصوص ان القانون المدني السابق وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد وضع قاعدة عامة تقضي بأن التقادم المكسب للملكية بنوعيه لا يسرى في حق القاصر وتقف المدة بالنسبة اليه حتى يبلغ سن الرشد ولو كان له من يمثلته قانونا ، أما القانون المدني القائم فانه يقضي بأن التقادم المكسب ايا كانت مدته يسرى في حق القاصر اذا كان له نائب يمثلته وهو حكم استحدثه المشرع مراعيافيه أن وجود النائب ينتقي معه المانع الذي يدعو الى وقف التقادم ، فاذا لم يكن للقاصر نائب يمثلته فان التقادم لا يسرى في حقه لانه في هذه الحالة يقوم المانع الذي تتعذر معه المطالبة بالحق وهذا الحكم المستحدث ليس له اثر رجعي وانما يسرى من وقت العمل بالقانون المدني القائم في ١٥/١٠/١٩٤٩ وفقا لما تنص عليه المادة السابعة من هذا القانون . ولما كان الطاعن الاول قد تحدى بأنه كان قاصرا عند شراء الماكينة . م امكنة الطحين والرى . محل النزاع في سنة ١٩٣١ وانه لم يبلغ سن الرشد الا في سنة ١٩٤٤ ، وقضى الحكم المطعون فيه بأن المضمون عليه الاول قد تملك

نصيب الطاعن المذكور في الملكية بوضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة دون أن يعنى بمناقشة هذا الدفاع الجوهري وبيان أثره على اكتمال مدة التقادم ، لما كان ذلك فان الحكم يكون معيبا بالقصور في التسيب (نقض مدنى ١٩٧٧/١/٤ - المرجع السابق - جزء ٤ - فقرة ١٨٢٧) .

- اعتبارا من ١٣/٨/١٩٧٠ فان أموال شركات القطاع العام غير النابعة لمؤسسة عامة أو هيئة عامة أصبح محظورا تملكها بالتقادم الا اذا اكتمل التقادم قبل تاريخ نفاذ القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ .

النص بالفقرة الثانية من المادة ٩٧٠ من القانون المدنى - بعد تعديلها بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ - على أن « ولا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو الاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الاوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم » ، والنص بذات الفقرة - بعد استبدالها بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ - على أن « ولا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما والأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم » يدل على أن المشرع اراد بالتعديل الأول للفقرة الثانية من المادة ٩٧٠ من القانون المدنى ، حماية الاملاك الخاصة المملوكة للدولة أو للاشخاص العامة الأخرى ، اقليمية كانت أو مصلحية ، حتى تكون تلك الاموال في مأمن من تملكها بالتقادم . أما اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما فقد ظلت بمنأى عن هذا الحظر ، وظل من الجائز تملكها وكسب أى حق عيني عليها بالتقادم حتى أسبغ عليها المشرع تلك الحماية بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ وانعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٢/٨/١٩٧٠ ، واذ لم يكن لهذا القانون أثر رجعى فانه متى كسب الافراد ملكية تلك الاموال بالتقادم قبل نفاذه فانها تبقى مملوكة لهم (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٣١ - مدونتنا المذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠٣٧) .

٤ . تشريعات المرافعات

- سريان قواعد الاختصاص المنصوص عليها في قانون المرافعات الجديد متى كانت صحيفة الدعوى قد أعلنت بعد العمل به .

إذا كانت الدعوى قد رفعت بعد العمل بقانون المرافعات الجديد فيسرى عليها قواعد الاختصاص المنصوص عليها في هذا القانون ، ولا عبرة بتاريخ تقديم عريضتها الى قلم الكتاب لتقدير الرسوم المستحقة عليها في تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الجديد ، بل العبرة هي بتاريخ اعلان صحيفتها الى المدعى عليهما فيها (نقض مدنى ١٩٥٤/١/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٦٨) .

- صدور البيع في ظل القانون المدنى القديم - سكوت الشركاء في الملك عن رفع دعوى استرداد الحصة المباعة الا بعد نفاذ القانون المدنى الجديد - خضوع المدة الواجب رفع الدعوى فيها لاحكام القانون الجديد .

إذا كان عقد بيع الحصة الشائعة في عقارات التركة قد صدر في ظل القانون المدنى القديم وسكت الشركاء في الملك عن مباشرة الرخصة المخولة لهم في المادة ٤٦٢ من ذلك القانون حتى صدور القانون المدنى الجديد ولم يرفعوا دعواهم الا بعد نفاذه فان احكام هذا القانون الخاصة بالمدة التى يجب فيها رفع الدعوى تصبح هى الواجبة الاتباع دون القانون القديم (نقض مدنى ١٩٥٦/٢/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٩) .

- مجال احكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية .

تطبيق احكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال

الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية انما يكون فيما لم تشملها الاستثناءات المنصوص عليها في المواد ٥ و ٨ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية وفيما يستجد من اجراءات بعد احوالة الدعاوى الشرعية الى المحاكم المدنية (نقض مدنى ١٩٥٧/٢/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٢) .

- دعوى قيمتها تقل عن ٢٥٠ جنيها رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات القديم واصدرت فيها قبل الفصل في الموضوع احكاما غير منهيبة للخصومة كلها او بعضها وذلك قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد - وجوب احوالها الى المحكمة الجزئية بعد العمل بالقانون الجديد .

اذا كانت الدعوى التي رفعت أمام المحكمة الابتدائية في ظل قانون المرافعات الملغى لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ جنيها وكانت الاحكام التي اصدرتها تلك المحكمة فيها قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد سابقة على الفصل في الموضوع وغير منهيبة للخصومة كلها او بعضها فانه يتعين احوالة الدعوى الى محكمة المواد الجزئية طبقا للفقرة الاولى من المادة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات فاذا لم تقض المحكمة الابتدائية بذلك وقضت في موضوع الدعوى فان حكمها الضمنى باختصاصها في الدعوى خلاف القانون يكون جائز الاستئناف طبقا للمادة ٤٠١ من قانون المرافعات . (نقض مدنى ١٩٥٧/٢/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٧١) .

- رفع الطعن باعتراض الخارج على الخصومة على حكم صادر من المحكمة المختلطة - احوالة الطعن الى المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم المختلطة - خضوع الطعن لقانون المرافعات المختلط لا قانون المرافعات الجديد .

متى كان الطعن بطريق « اعتراض الخارج عن الخصومة » واردا على حكم صادر من المحكمة المختلطة ورفع اليها بوصف انها المحكمة التي اصدرت

الحكم واستؤنفنت الى محكمة الاستئناف المختلطة وذلك بالتطبيق لقانون المرافعات المختلط ثم احيل الى المحاكم الوطنية بعد الفاء المحاكم المختلطة فان هذا الطعن تحكمه نصوص قانون المرافعات المختلط طبقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد ولا محل لاعمال النصوص التي وردت بهذا القانون الاخير في خصوص اعتراض الخارج عن الخصومة (نقض مدنى ١٩٥٧/١٢/١٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٦) .

- اعلان صحيفة المعارضة في ظل قانون المرافعات القديم -
سريان هذا القانون على اجراءاتها واحكامها .

متى كانت صحيفة المعارضة في الحكم الغيابى قد اعلنت للمعارض ضده في ظل قانون المرافعات القديم فانها تخضع في اجراءاتها واحكامها لهذا القانون (نقض مدنى ١٩٥٨/١/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٧) .

- قيام الممول الخاضع للربط بطريق التقدير بالطعن في تقدير ارباحه في سنة ١٩٤٨ - سريان المرسوم رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ووجوب اتخاذ ارباح سنة ١٩٤٧ اساسا لتقدير ارباحه في سنة ١٩٤٨ - عدم الاعتداد بتنزله عن طعنه بعد صدور القانون المذكور .

متى كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وطعن في تقدير ارباحه في سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن طعنه بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فان ربط الضريبة عن ارباح تلك السنة لا يكون قد اصبحت نهائيا وقت صدور هذا المرسوم بقانون ويتمتع بتطبيقه على الممول المذكور واتخاذ ارباح سنة ١٩٤٧ اساسا لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨ ، لا يفرض من ذلك تنازل الممول عن طعنه لان هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون سالف الذكر فلم يصادف محلا له بعد ان اسقط هذا القانون الطاعن بالنسبة لارباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب اثره الى ذلك الطعن (نقض مدنى ١٩٥٨/٥/١ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٢) .

- سرعان قانون المرافعات الجديد بشأن مدة سقوط الخصومة متى بدأت تلك المدة في السريان بعد العمل به ولو كانت الخصومة مرفوعة قبل ذلك .

يؤخذ من نص المادة الاولى من قانون المرافعات الحالى والفقرة الثانية منها أن المدة المسقط للخصومة تتحدد بسنة واحدة وفقا لنص المادة ٢٠١ اذا بدأت مدة السقوط في السريان بعد العمل بهذا القانون ولو كانت هذه الخصومة مرفوعة قبل ذلك مادام انه لم يكن قد فصل في موضوعها الى وقت العمل بالقانون المذكور (نقض مدنى ١٩٥٨/٥/١ - المرجع السابق - فقرة ٦٨١) .

- نص المادة ٢/٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات على عدم جواز الاحالة بالنسبة للدعاوى المحكوم فيها حضوريا او غيابيا انما يقصد الاحكام المنهية للخصومة كلها او بعضها بحيث لا يشمل الاحكام التمهيدية .

ان المشرع اذ نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات على عدم جواز الاحالة بالنسبة للدعاوى المحكوم فيها حضوريا او غيابيا انما عنى بذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الدعاوى التى تكون قد صدرت فيها احكام منبهة للخصومة كلها او بعضها فلا يندرج فيها الدعاوى التى يكون قد صدرت فيها مجرد احكام تمهيدية (نقض مدنى ١٩٥٩/٣/٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٧) .

- صدور قرار بشطب دعوى - فى ظل قانون المرافعات القديم لا يخضع لحكم المادة ٩١ من قانون المرافعات الجديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقائها مشطوبة ستة شهور دون أن يطلب المدعى السير فيها - بقاء الدعوى منتجة لكافة اثارها المتعلقة بقطع التقادم ما لم يتخذ بشأنها اجراءات سقوط الخصومة التى كان معمولا بها فى ذلك القانون .

اذا كان قد قضى بشطب دعوى فى ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ فان هذا القرار

لا يترتب عليه اعمال الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون المرافعات الجديد باعتبار الدعوى كأن لم تكن لبقيانها مشطوبة ستة أشهر دون أن يطلب المدعى السير فيها ، وذلك لصدر هذا القرار في ظل قانون المرافعات القديم المعمول به في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ مما يترتب عليه ان تظل الدعوى منتجة لكافة اثارها المتعلقة بقطع التقادم بالرغم من شطبها مادام انه لم تتخذ بشأنها اجراءات سقوط الخصومة التي كان معمولاً بها في ذلك القانون (نقض مدنى ١٩٥٩/١٢/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٠)

- وجوب سريان احكام قانون المرافعات الجديد على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به الا ما استثنى بنص خاص - المادة الاولى من قانون المرافعات .

الاصل وفقاً لنص المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ هو وجوب سريان احكام هذا القانون على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به الا ما استثنى بنص خاص ، فاذا كانت الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لا تدخل في نطاق الاستثناءات المنصوص عليها في هذه المادة ، وكان الاستئناف قد نظر بعد الغاء قانون المرافعات المختلط أمام محكمة استئناف وتداول في جلسات تحضير امامها ، فانه يخضع والحالة هذه في الاجراءات لنصوص قانون المرافعات الجديد (نقض مدنى ١٩٥٩/١٢/١٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٩١) .

- الاصل هو سريان قانون المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل العمل بالقوانين الجديدة ويستثنى من ذلك الاحكام الصادرة في دعاوى نزاع الملكية قبل صدور القانون الجديد - استمرار السير فيها طبقاً لنصوص قانون المرافعات القديم - المادة ٢/٤ من قانون الاصدار - لا يدخل في هذا الاستثناء طلب وقف الاجراءات لسقوط الحكم المنفذ به لمضى المدة المقدم في ظل قانون المرافعات

الجديد - اعتباره طلباً له كيان خاص ووجوب التقيد بأحكام القانون الجديد .

إذا أُلغى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات في مادته الأولى قانون المرافعات القديم واستعاض عنه بقانون المرافعات المرافق لهذا القانون ، وإذ نص بالمادة الأولى من القانون المرافق على سريان قوانين المرافعات على كل ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - فقد استثنى من ذلك بعض الحالات أورد لها أحكاماً خاصة ومنها الحكم الوقتي الوارد بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون الإصدار في خصوص دعاوى نزاع الملكية التي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية قبل صدور القانون الجديد ، فنص على أن « إجراءات نزاع الملكية المنظورة الآن أمام المحاكم والتي يكون قد صدر فيها حكم بنزع الملكية يستمر السير فيها طبقاً لأحكام النصوص القديمة » وهذا الحكم الوقتي يعد استثناء من القاعدة الأصلية التي تجرى سريان قوانين المرافعات بأثر فوري منذ صدورهما ، فإذا كان الثابت أن المطعون عليهم دفعوا في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ بسقوط الحكمين المنفذ بهما بمضى المدة الطويلة وطلبوا وقف الإجراءات وإحالة القضية إلى الدائرة المختصة للفصل في الدفع ، وكان لهذا الطلب كيان خاص يستقل به عن إجراءات نزاع الملكية ، فإنه لا يعد إجراء من إجراءات التنفيذ بنزع الملكية التي حتم المشرع استمرار السير فيها طبقاً لأحكام قانون المرافعات القديم تبعاً لحكم نزاع الملكية الذي صدر في ظله ، وإنما تسرى عليه القاعدة العامة من حيث وجوب التقيد بأحكام القانون الجديد الذي أبدى الطلب في ظلها . (نقض مدني ١٩٥٩/١٢/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٢) .

- طريقة الطعن في الحكم تحدد بالقانون الساري المفعول وقت صدوره - إلغاء القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لبعض أحكام اللائحة الشرعية ومنها باب التماس إعادة النظر وتقريره اتباع أحكام قانون المرافعات ابتداء من ١/١/١٩٥٦ - مؤدى ذلك جواز

الطعن بالالتماس في حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية .

تحدد طريقة الطعن في الحكم بالقانون الساري المفعول وقت صدوره عملا بالمادة الاولى من قانون المرافعات اذ ورد على القاعدة المقررة بها والتي تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - ورد على هذه القاعدة ضمن الاستثناءات المقررة بالمادة « القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية او منشئة لطريق من تلك الطرق » ولما كان القانون رقم ٤٦٢ الصادر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ والخاص بإلغاء المحاكم الشرعية قد نص بمادته الاولى على أن هذا الالفاء لا يعمل به الا ابتداء من اول يناير سنة ١٩٥٦ - فان مؤدى ذلك هو عدم الاعتداد بما نصت عليه المادة ١٣ من هذا القانون من إلغاء بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ومنها المواد ٢٢٩ الى ٢٣٥ الخاصة بالتماس اعادة النظر ، وعدم الالتفات الى ما تقرره المادة السادسة من هذا القانون من اتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية او المجالس المالية - الا منذ الوقت الذي تقرر بالمادة الاولى من القانون المذكور إلغاء المحاكم الشرعية وهو اول يناير سنة ١٩٥٦ ، واذن فمتى كان حكم المحكمة العليا الشرعية قد صدر في ١٩٥٥/١٢/٢٨ فان الطعن فيه بالالتماس يكون مقبولا ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون في هذا الخصوص على غير أساس (نقض مدنى ١٩٦٠/٣/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٤) .

- لا يسرى ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات من احكام خاصة بالاستئناف الا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل بالقانون الجديد - الاستئناف الذى يكون قد رفع من قبل تتبع بشأنه النصوص العمالية وقت رفعه .

لا يسرى ما استحدثه القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعدل لقانون المرافعات من احكام خاصة بإلغاء نظام التحضير وإلغاء المادة ١١٦ من قانون

المرافعات التي أحالت المادة ٤١٦ من قانون المرافعات على احكامها ، الا على الاستئناف الذي يرفع بعد العمل بالقانون الجديد أما الاستئناف الذي يكون قد رفع قبل ذلك فتتبع في شأنه النصوص السارية وقت رفعه . (نقض مدنى ١٨/١٠/١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٥) .

- لا تلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالاجراءات وتلك المتعلقة بالمواعيد - سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - عدم سريان القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

لا تلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالاجراءات وبين ما هو متعلق منها بالمواعيد ، ذلك ان المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد بعد ان نصت على قاعدة سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، اخرجت من هذه القاعدة العامة بعض مستثنيات من بينها عدم سريان القانون الجديد بالنسبة للمواعيد المعدلة متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها (نقض مدنى ٢٣/٥/١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٦) .

- سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - يكفى في مجال تطبيقه صدور حكم في موضوع الدعوى ولو لم يكن نهائيا .

النص في المادة الاولى من قانون المرافعات على انه « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها » يكفى في مجال تطبيقه ان يكون قد صدر حكم في موضوع الدعوى دون ما شرط الحكم فيها نهائيا ، واذ كان الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على عدم سريان المادة ٢٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة

١٩٦٢ على واقعة الدعوى لسبق صدور الحكم فيها ابتدائيا - ببطان صحيفة الدعوى لعدم توقيع محام عليها - قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٦٧/١٠/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٩) .

- الاصل أن قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها - تخرج على هذا الاصل الاستثناءات التي نصت عليها المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد في فقراتها الثلاث - مفاد الفقرة الاولى منها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى - مثال :

ان المادة الاولى من قانون المرافعات قد انصت على أن قوانين المرافعات الجديدة تسرى بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها . ثم اخرجت تلك المادة من هذا النطاق الاستثناءات التي نصت عليها في فقراتها الثلاث ومفاد اولها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى ، فمن ثم تسرى احكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على الدعاوى الحالية التي لم ترفع بايداع صحتها سكرتيرية محكمة القضاء الادارى الا بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٦٥ أى بعد تاريخ العمل بالقانون المشار اليه . (الادارية العليا ١٩٦٩/١١/٨ - مجموعة المكتب الفني - ١٤-٢-١٥) .

- السريان الزمنى للقوانين المنظمة لطرق الطعن .

اذ صدر الحكم الابتدائى - في منازعة ايجارية - في ١٩٦٧/١١/٢٠ قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات الحالى ، فتسرى عليه من حيث جواز الاستئناف المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المعمول بها وقت صدور الحكم وهو ما تقضى به الفقرة الثالثة من المادة الاولى من قانون المرافعات الحالى من عدم

سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين ملغية او منشئة لطريق من تلك الطرق .
(نقض مدنى ١٥/١٠/١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٠٧) .

- قانون - سريانه فى الزمان - اجراءات تنفيذ عقارى .

اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان قائمة شروط البيع - اعلنت فى ١٩٤٩/٩/١٠ واودعت فى ١٩٤٩/١٠/١٠ اى قبل تاريخ العمل بقانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ فلا اثر لاحكامه على اجراء تم قبل العمل به (نقض مدنى ١٢/٥/١٩٧٥ - المرجع السابق - فقرة ٧١١) .

- الدعاوى التى فصل فيها والاجراءات التى تمت قبل العمل بقانون المرافعات الحالى - عدم خضوعها لاحكامه ولو لم يكن الحكم فيها نهائيا - وطعن فيه بالاستئناف فى ظله - مثال فى منازعة تنفيذ عقارى .

تنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون المرافعات القائم على ان « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى او ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها .. » وتنص الفقرة الاولى من المادة الثانية على ان « كل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحا فى ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك » . ومؤدى ذلك ان الدعاوى التى تم الفصل فيها والاجراءات التى تمت قبل العمل بالقانون الجديد لا تخضع لاحكامه وانما تسرى عليها احكام القانون القديم حتى ولو لم يكن الحكم فيها نهائيا وطعن فيه بالاستئناف فى ظل القانون الجديد ، واذا كان الحكم الابتدائى قد صدر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٨ فى ظل احكام المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات السابق بالاستمرار فى اجراءات التنفيذ ، وتخلت المحكمة عن الفصل فى موضوع الاعتراض على وجود الدين وحقيقة مقداره عملا برخصة التتحى المخولة لها فى المادة المشار اليها وبما لها من سلطة تقديرية فى هذا الاختيار ، فتركت للمحكمة المختصة بدعوى الحساب الفصل فى هذا النزاع ، وكان ايداع

قائمة شروط البيع مشتملة على الثمن الاساسى قد تم في ظل القانون السابق الذى لم يكن يحكم تقدير الثمن باعتبارات محددة ، فان الحكم المطعون فيه اذ التزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف في هذا الخصوص ، يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض مدنى ١٩٧٧/١/٥ - المرجع السابق - فقرة ٧١٣) .

- وجوب نظر الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه - م ٨٥ منه - عدم سريان هذه القاعدة على الاحكام الموضوعية الواردة بالقانون المذكور .

تنص المادة ٨٥ ، من القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ان ، تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التى اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه ، وهذا يفيد استمرار القانون السابق في التطبيق بالنسبة للمنازعات التى رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالى ، لان النص في هذه المادة على سريان القواعد والاجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف الى الاحكام الموضوعية التى احتواها القانون المذكور ، وهو ما افصحت عنه المناقشات البرلمانية في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون . (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٩٥٣) .

- القانون الجديد المعدل للمواعيد - عدم سريانه على المواعيد التى بدأت قبل العمل به - م ١ مرافعات - قصر ذلك على القانون المعدل للميعاد فقط - القوانين التى تستحدث اجراءات او آثار جديدة عند فوات الميعاد او عند احترامه - وجوب اعمالها باثر فوري .

نص قانون المرافعات المدنية والتجارية في مادته الاولى على أن « تسرى

قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، ويستثنى من ذلك ١ ٢ - القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

٣ - وكان المقصود بالقوانين المعدلة للمواعيد ، التي نص على استثنائها من أثر سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، تلك التي تعدل الميعاد فقط دون القوانين التي تستحدث اجراءات أو آثارا جديدة عند فوات الميعاد او عند احترامه (نقض مدنى ١٠/٢/١٩٨٠ - المرجع السابق - الفقرة ٩٥٦) .

- اخطار هيئة التأمينات لرب العمل بحساب الاشتراكات في ظل القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - اعترضه عليه خلال الميعاد المحدد بالقانون - صدور القانون الجديد ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - وجوب أعمال ما استحدثته من اجراءات ومواعيد بأثر فوري على ما لم يتم من اجراءات .

قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الذى بدأ العمل به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٥ استحدث اجراءات نصت عليها المادة ١٢٨ منه بان « يلتزم صاحب العمل فى القطاع الخاص بأن يقدم للهيئة المختصة بيانات العاملين وأجورهم واشتراكاتهم وذلك وفق النماذج التى تعدها الهيئة .. وعلى الهيئة المختصة اخطار صاحب العمل بقيمة الاشتراكات المحسوبة وفقا لما تقدم وكذلك بالمبالغ الاخرى المستحقة عليه للهيئة بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . ويجوز لصاحب العمل الاعتراض على هذه المطالبة . بخطاب موصى عليه مع علم الوصول خلال ثلاثين يوما من تاريخ استلامه الاخطار . وعلى الهيئة المختصة ان ترد على هذا الاعتراض خلال ثلاثين يوما من تاريخ وروده اليها ولصاحب العمل فى حالة رفض الهيئة اعترضه ان يطلب منها عرض النزاع على اللجان المشار اليها فى المادة ١٥٧ .. » وكانت المادة ١٥٧ من ذات القانون تنص على ان « ينشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون يصدر بتشكيلها واجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرارا من الوزير المختص ، وعلى اصحاب الاعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من

المستفيدين ، قبل اللجوء الى القضاء تقديم طلب الى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار اليها لتسويته بالطرق الودية ... ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب المشار اليه ، فان هذه الاجراءات الجديدة التي استحدثها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه - والتي لم تبدأ مواعيدها الا في ظله - هي التي تسرى على واقعة النزاع بالخضوع لاحكام هذا القانون (نقض مدني ١٠/٢/١٩٨٠ - المرجع السابق - فقرة ٩٥٧) .

- الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وجوب نظرها طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه - م ٨٥ منه - عدم سريان هذه القاعدة على الاحكام الموضوعية .

نصت المادة ٨٥ من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن « تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي اقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه » وهذا يفيد استمرار القانون السابق في التطبيق بالنسبة للمنازعات التي رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالي ، لان النص في هذه المادة على سريان القواعد والاجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك لا ينصرف الى الاحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور وهو ما اقصحت عنه المناقشات البرلمانية في هذا الشأن . (نقض مدني ٢٧/٢/١٩٨٠ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٧) .

- في خصوص سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان يسرى القانون الجديد باثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من اجراءات وان كل اجراء تم صحيحا في ظل القانون القديم يبقى صحيحا في ظل القانون الجديد حتى ولو كان هذا القانون الاخير يعتبره باطلا .

ان النص في المادة الاولى من قانون المرافعات على انه « تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من

الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، وفي الثانية من القانون المذكور على لئه ، كل اجراء من اجراءات المرافعات تم صحيحا في ظل قانون معمول به يبقى صحيحا ما لم ينص على غير ذلك ، مفاده في خصوص سريان قوانين المرافعات من حيث الزمان - أن القانون الجديد يسرى بأثر فوري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن قد تم من اجراءات ، وان كل اجراء تم صحيحا في ظل القانون القديم يبقى صحيحا في ظل القانون الجديد حتى ولو كان هذا القانون الاخير يعتبره باطلا ، لما كان ذلك ، وكان مقتضى عدم رجعية القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ المعمول به من تاريخ نشره في ٢٦/٨/١٩٧٦ انه لا يسرى الا على الوقائع التالية له ، ومن ثم فانه اذا تحقق موجب أعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها به فلا يسرى التعديل الجديد على أحكام الجزاء المقرر بالنص المذكور . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان صحيفة الاستئناف قد اودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٥/٧/٧ فانها تكون خاضعة لاحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها ، وهي لا تحفل في صدد توقيع الجزاء المنصوص عليها فيها بالاسباب التي ادت عدم تمام الاعلان في الميعاد المقرر ، وتوجب على المحكمة أن تقضى بالجزاء متى تمسك به صاحب الشأن . واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فان النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس (نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢٢ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٣) .

- وفقا للمادة الاولى من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من حيث جواز الطعن فيه للقانون الساري وقت صدوره .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف القاضي بتثبيت ملكية المطعون عليها للارض موضوع النزاع وندب خبير لمعاينة المباني القائمة على هذه الارض وتقدير قيمتها مستحقة الازالة وتقدير ما زاد في ثمن الارض وما تتكلفه ازالة هذه المباني فان هذا الحكم لا تنتهي به الخصومة كلها ولا يعتبر من الاحكام المستثناة بنص المادة ٢١٢ سالفه الذكر التي اجاز المشرع الضعن فيها على استقلال ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز . ولا يتغير من هذا النظر ان الحكم انطعون فيه صدر في استئناف حكم محكمة اول درجة الصادر

في ظل سريان حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق التي كانت تجيز الطعن في الاحكام التي تنهى الخصومة في شق منها ذلك انه وفقا للمادة الاولى من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من حيث جواز الطعن فيه الى القانون الساري وقت صدوره . واذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨ بعد العمل بقانون المرافعات الحالي فانه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون (نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٦ - المرجع السابق - العدد الثانى - فقرة ٢٠٣٤) .

- صحيفة الاستئناف - عدم اعلانها خلال ثلاثة اشهر قبل العمل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ . أثره . اعتبار الاستئناف كان لم يكن . سريان القانون في الزمان .

اذا نص قانون المرافعات على ميعاد حتمى لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله ، ويخضع التراخى في اتخاذ الاجراء خلال الميعاد المحدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للآثار والجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانقضى في ظله ، ولو كان ميعاد الثلاثة اشهر الذى استلزمته المادة ٧٠ من قانون المرافعات ان يتم اعلان صحيفة افتتاح الدعوى خلاله قد بدأ وانقضى دون اعلان الصحيفة قبل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، فان نص المادة ٧٠ قبل تعديله يكون هو الواجب التطبيق ويجب على المحكمة ان توقع الجزاء الذى رتبته تلك المادة على التراخى في اعلان الصحيفة خلال الميعاد المحدد متى طالب بتوقيع الجزاء صاحب المصلحة فيه دون ان تملك المحكمة خيارا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وبيين من مدوناته ان صحيفة الاستئناف قدمت الى قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٣ وانها لم تعلن الى المطعون عليهم السادس عشر والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين خلال الثلاثة اشهر التالية لتقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب قبل صدور القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير اساس . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٤٠) .

- يخضع التراخي في اتخاذ الاجراء خلال الميعاد المحدد للاثار والمواد المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانتهى في ظله . ولو صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل هذه الآثار . اذا كان ميعاد الثلاثة أشهر الذي استلزمت المادة ٧٠ من قانون المرافعات ان يتم اعلان صحيفة الدعوى خلاله قد بدأ وانتهى دون اعلان الصحيفة قبل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، فان حكم المادة ٧٠ قبل تعديلها هو الواجب التطبيق .

وفقا لنص المادة الخامسة من قانون المرافعات اذا نص القانون على ميعاد حتمي لاتخاذ اجراء يحصل بالاعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا الا اذا تم اعلان الخصم خلاله ويخضع التراخي في اتخاذ الاجراء خلال الميعاد المحدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - للآثار والمواد المنصوص عليها في هذا القانون متى كان الميعاد قد بدأ وانتهى في ظله ولو صدر بعد انقضاء هذا الميعاد قانون آخر يلغى أو يعدل هذه الآثار ، فاذا كان ميعاد الثلاثة أشهر الذي استلزمت المادة ٧٠ من قانون المرافعات ان يتم اعلان صحيفة الدعوى خلاله قد بدأ وانتهى دون اعلان الصحيفة قبل تعديل تلك المادة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - فان نص المادة ٧٠ قبل تعديلها يكون هو الواجب التطبيق . واذا كان الثابت في الأوراق ان صحيفة الاستئناف قدمت لقلم الكتاب في ١٩٧٦/٤/٢٠ ولم يتم اعلانها للطاعن الا في ١٩٧٦/١١/٢٥ فان ميعاد الثلاثة أشهر الذي كان يجب تكليف الطاعن بالحضور خلاله يكون قد بدأ وانتهى قبل العمل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ من تاريخ نشره في ١٩٧٦/٨/٢٦ ويكون نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديله هو الواجب التطبيق ، لما كان ذلك وكان مؤدى هذا النص والمادة ٢٤٠ من القانون المشار اليه انه اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف الى قلم الكتاب فان الاستئناف يعتبر كأن لم يكن بقوة القانون وهذا الجزاء يقع فور انقضاء هذه المدة ويتحتم على المحكمة توقيعه حال طلبه من صاحب المصلحة فيه طالما لم يسقط حقه في ابدائه ودون أن يلزم باثبات أن التراخي في اتمام

الاعلان يرجع لعمل المستأنف باعتبار ان الاخير هو المطالب بموالة استئنافه واتخاذ اجراءاته في مواعيدها وكانت المطعون ضدها قدمت صحيفة استئنافها الى قلم الكتاب في ١٩٧٦/٤/٢٠ وعلن الطاعن بها في ١٩٧٦/١١/٢٥ بعد فوات ميعاد الثلاثة أشهر ودفع الطاعن باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بما يجب معه القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات . واذا خالف الحكم المطعون المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن تطبيقا لحكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ تأسيسا على أن التراخي في اعلان صحيفة الاستئناف انما يرجع الى فعل المستأنف وان القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بعد انقضاء ثلاثة أشهر دون اعلان صحيفته امر جوازي للمحكمة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين نقضه . (نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٦ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٥٠) .

٥ - التشريعات الجنائية

- مخالفة المتهم لاحكام القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بعدم ارساله البيانات المطلوبة منه - صدور القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بعد أجل ارسال البيانات - استفادة المتهم من ذلك باعتباره قانونا اصلح - ما دام قرار المد قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى .

ان القرار رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ قد اتى بوجه لابطاح الفعل المنصوص على تجريمه في المادة الاولى من هذا القرار المقابلة للمادة الاولى من القرار رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ اذ اطل أجل ارسال البيانات المطلوبة الى ٢٩ يونيه سنة ١٩٥٧ ومن ثم فان المتهم يستفيد من ذلك باعتباره قانونا اصلح طبقا للمادة الخامسة من قانون العقوبات مادام قرار مد أجل

ارسال البيانات قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى (نقض جنائي ١٩٥٨/٢/١٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٧٢) .

- القانون الاصلح - المقصود به - الذي ينشئ للمتهم مركزا او وضعا يكون اصلح له من القانون القديم - قرار تخفيض وزن الرغيف لا يعتبر قانونا اصلح .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للمتهم مركزا او وضعا يكون اصلح له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية بحتة (نقض جنائي ١٩٥٦/٢/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٦٦٨) .

- صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحلات العمومية قبل الحكم على المتهم نهائيا في جريمة ارتكبتها في ظل القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ - وجوب تطبيق احكام القانون الاول باعتباره الاصلح للمتهم .

متى كان المتهم قد ارتكب جريمة سماحه للغير بلعب القمار في مقهاه في ظل القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٨ سنة ١٩٥٥ وقبل الحكم عليه نهائيا صدر القانون رقم ٣٧١ سنة ١٩٥٦ الذي ألغى القانون السابق وقضى بخلق المحل مدة لا تتجاوز شهرين على واقعة الدعوى بدلا من الفلق نهائيا فان القانون الاخير يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الاصلح للمتهم . (نقض جنائي ١٩٥٨/٣/١٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٣) .

- صدور القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ بمد أجل الاخطار عن البيانات

المطلوبة - وجوب استفادة المتهم منه .

متى كان القرار الوزاري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٦ والمعمول به في ٢٩/٥/١٩٥٧ قد مد أجل الاخطار عن البيانات المطلوبة حتى ٢٩/٦/١٩٥٧ فانه يكون قد رفع التأثيم عن الفعل في تلك الفترة واذ كان المتهم قد حوكم خلال تلك الفترة فانه يجب أن يستفيد من ذلك . (نقض جنائي ١٨/٣/١٩٥٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٤) .

- الامر الصادر من المحافظ بالترخيص لحل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد استثناء من القانون لا يعتبر قانونا اصلح المقصود بالقانون الاصلح ؟ الذي يلغى بعض الجرائم او يلغى بعض العقوبات او يخففها او الذي يقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها .

الامر الذي يصدره المحافظ بالترخيص لحل معين ببيع مشروبات روحية بعد الميعاد المحدد في القانون استثناء من القانون تحقيقا لصولح مختلفة لا يعتبر قانونا اصلح في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات - ذلك أن قصد الشارع من عبارة « القانون الاصلح للمتهم » المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة المذكورة - القوانين التي تلغى بعض الجرائم او تلغى بعض العقوبات او تخففها - أو تلك التي تقرر وجها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن تلغى الجريمة ذاتها (نقض جنائي ١٤/١٠/١٩٥٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٠) .

- صدور قانون اصلح للمتهم اثناء محاكمته - أعماله وادانته بمقتضاه - ليس في ذلك تغيير للتهمة - لغت نظر الدفاع - لا يلزم .

متى كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف انه احرز جوهرًا مخدرًا في غير الاحوال المصرح بها

قانوننا ، وفي اثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وهو الاصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته المحكمة وقضت بادانة المتهم بوصف انه احرز تلك المخدرات « بقصد الاتجار » - فان استظهار الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الاصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم فان ما ينعاه المتهم على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا ، (نقض جنائي ١٩٦٢/٤/٩ - المرجع السابق - فقرة ٦٨١) .

- القانون الاصلح - ماهيته - هو الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون اصلح له من القانون القديم .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالقانون الاصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون اصلح له من القانون القديم . واذن فمتى كان قانون المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذى وقعت الجريمة في ظله - قد حظر الحكم في جميع الاحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل في الدعوى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع القيد الذى كان مفروضاً على القاضى وخوله وقف تنفيذ عقوبة الجناة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فان القانون الجديد يكون هو الاصلح لهذه الفئة ، (نقض جنائي ١٩٦٢/٤/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٢) .

- صدور قانون اصلح للمتهم - قبل صدور حكم بات - ينفي عن الفعل صفة الجريمة - مقتضاه - اعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم .

متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد اصلح للمتهم ، فانه يكون هو الواجب التطبيق ، ولحكمة النقض ان تنتقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . فاذا كانت المحكمة

الاستثنائية - المطعون في حكمها - قد دانت المتهم في التهمة المسندة اليه وهي أنه اقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، قطعت النيابة في الحكم ، غير أنه - وقبل الفصل في الطعن - صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت بموجبه تلك الجريمة فعلا غير مؤثم ، فانه يتعين الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم (نقض جنائي ١٧/٤/١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٣) .

- المعارضة التي ترفع في ظل احكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به - غير جائزة - التمسك بقاعدة سريان القانون الاصلح - لا تجدى - مجال اعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الاجرائية .

المعارضة التي ترفع في ظل احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الاصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال اعمال تلك القاعدة تمس في الاصل القواعد الموضوعية أما القواعد الاجرائية فانها تسرى من يوم نفاذها باثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك - ولما كان من المقرر ان طرق الطعن في الاحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الاحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فانه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة (نقض جنائي ٢/١٠/١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٤) .

- الطعن بالنقض في حكم قضى باعدام المتهم - صدور تعديل المادة ٣٨١/٢ ج . اثناء نظر الطعن - القول بأن التعديل قد استحدث قاعدة اصلح يستفيد منها المتهم « الطاعن » اعمالا لنص المادة ٥ عقوبات والمادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ -

لا يقبل - علة ذلك - الحكم المطعون فيه صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره .

إذا كان الطاعن قد أثار أمام محكمة النقض وجها جديدا من أوجه الطعن استنادا الى أن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الذي صدر بعد الحكم المطعون عليه - قد استحدث قاعدة مؤداها عدم جواز الحكم بالاعدام الا باجماع الآراء وهي قاعدة اصلح يستفيد منها الطاعن اعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فان ما يتحدى به الطاعن من ذلك مردود بان النعى على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذي استحدثه الشارع بالتعديل سالف البيان قد ورد في الفصل الخاص بالاجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين اخذ رأى المفتي ، فأصبح الحكم بالاعدام وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء هذين الاجرامين على حد سواء بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالاجماع في منطق التعديل المستحدث لا يعدو ان يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح النص عليه في الحكم شرطا لصحته ، ولما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات لا تسرى الا بالنسبة الى المسائل الموضوعية دون الاجراءات فهي لا تمس الا النصوص التي تتصل بالتجريم وتقرير العقاب أو تعديله بالتخفيف أو بالتشديد ، وكان خروج الشارع عن الاصل العام في اصدار الاحكام من وجوب صدورها بأغلبية الآراء وفقا لنص المادة ٣٤١ مرافعات السارى على الدعاوى الجنائية ، واشترطه بالنص المستحدث للفقرة الثانية من المادة ٣٨١ اجراءات توفر الاجماع عند الحكم بالاعدام لاعتبارات قدرها لحسن سير العدالة - لا تمس أساس الحق في توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التي يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة . بالانلغاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقارفيها اعدارا وظروفا تفر من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، بل اقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة فهو تعديل يندرج تحت مدلول القوانين الاجرائية لا الموضوعية . ذلك بأنه من المقرر ان القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الاجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وان كانت عن افعال وقعت قبل صدورها . دون أن ترد الى

الاحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . اذ الاصل ان كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون . لما كان ذلك ، فان التعديل المدخل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٠ على المادة ٢/٢٨١ اجراءات لايسرى على واقعة الدعوى التي انتهت بالحكم المطعون فيه والذي صدر مستوفيا شروط صحته في ظل القانون المعمول به وقت صدوره . (نقض جنائي ١٩٦٢/١١/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٥) .

- صدور قانون باعفاء المتخلفين عن التجنيد من العقوبة اذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون - هو قانون اصلح - يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون .

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على انه يعفى من تطبيق احكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٨ الذين يتقدمون الى مناطق التجنيد خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . فاذا كان الثابت من الاوراق ان المتهم « المطعون ضده » من مواليد ١٩٣٧ وانه تقدم لمنطقة التجنيد في ١٩٥٩/١٢/٨ فهو عندما جلت فترة الاعفاء التي بدأت في ١٩٦٠/٢/٨ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ غير مؤثم عملا بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الامر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه - الذي قضى بالادانة - وبراءة المطعون ضده مما اسند اليه (نقض جنائي ١٩٦٢/١٢/١١ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٦) .

- قانون اصلح - قرارات وزارية .

ان مقتضى قاعدة شرعية الجريمة والعقاب ان القانون الجنائي يحكم ما يقع في ظله من جرائم الى ان تزول عنه القوة الملزمة بقانون لاحق ينسخ احكامه . وهذا وهو ما تقتضيه الفقرة الاولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنصها على ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها .

وما أوردته المادة المشار إليها في فقرتها الثانية من أنه : « ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » ، انما هو استثناء من الاصل العام يؤخذ في تفسيره بالتضييق ويدور وجودا وعدما مع العلة التى دعت الى تقريره . لان المرجع في فض التنازع بين القوانين من حيث الزمان هو قصد الشارع الذى لا تجوز مصادرتة فيه . ولما كان التأثيم في جريمة انتاج خبز ناقص الوزن يكمن اساسا في مخالفة أمر الشارع بالقيام اوزان معينة في انتاج الرغيف ، وكانت القرارات التموينية التى تحدد تلك الاوزان انما تخضع لاعتبارات اقتصادية بحث لا تتصل بمصلحة منتجى الخبز في شيء ولا تعدو ان تكون من قبيل التنظيمات التى تملئها تلك الظروف في غير مساس بقاعدة التجريم أو العناصر القانونية للجريمة . ومن ثم فان تغاير اوزان الخبز على توالى القرارات الوزارية الصادرة بتحديد لا يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم ما دامت جميعها متفقة على تحديد وزن للرغيف وتأثيم انقصه عن الوزن المقرر ، ويكون المرجع في تحديد وزن الرغيف الى القرار السارى وقت انتاجه ناقصا دون أن يدفع عنه صفة الجريمة ما يصدر بعده من قرارات بانقاص وزنه . (نقض جنائى ١٩٦٧/٣/٧ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٨) .

- قانون اصلح - عقوبة - ظروف مخففة .

كانت العقوبة السالبة للحرية المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قبل أن يجرى تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فرفعها المشرع بالقانون الاخير الى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة . وكانت المادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنص اصلا على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات على أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة فاصبحت تنص بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٩ على أنه استثناء من احكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، ولما كانت واقعة الدعوى قد

جرت قبل سريان القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فانها تظل محكمة بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤ قبل تعديلها باعتبارها الاصلح للمتهم ، كما ان المَطعون ضده يفيد مما أجازته النص الجديد للمادة ٣٦ انذى سرى مفعوله قبل صدور الحكم المطعون فيه من استعمال الرافعة ولكن في الحدود التي قررها هذا النص ، وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٥ من قانون العقوبات ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه حين عامل المَطعون ضده بالرافعة طبقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بالحبس دون ان يراعى الاستثناء الذى أدخله المشرع على احكامها بالتعديل الذى جرى به نص المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والذى أصبح لا يجوز ان ينزل الحكم بالعقوبة في الجريمة المنسوبة الى المَطعون ضده عن عقوبة السجن ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (نقض جنائى ١٩٦٧/١١/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٩) .

- عدم جدوى التمسك بتطبيق القانون الاصلح للمتهم - مادام ان العقوبة المقررة بها تدخل في الحدود المقررة في القانون المذكور .

اذا كانت الغرامة التي قضى بها الحكم المطعون فيه وهى خمسون جنيها داخلية في الحدود المقررة للغرامة كما نص عليها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والذى صدر قبل الحكم نهائيا في الدعوى والمعتبر القانون الاصلح للمتهم وفق المادة الخامسة من قانون العقوبات والواجب التطبيق على واقعة الدعوى فان ذلك لا يقتضى تصحيحا للحكم في هذا الخصوص . (نقض جنائى ١٩٦٨/١/١٥ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٠) .

- القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - الغاؤه العقوبة بالنسبة الى شيخ البلد او العمدة عن اهمال التبليغ عن زراعة التبغ - صدور هذا القانون بعد رفع دغوى الغاء قرار التغريم وقبل الفصل فيها - لا محل لاعمال قاعدة القانون

الإصلاح للمتهم في مجال إلغاء القرار الإداري - العبرة في مشروعية القرار بالقانون الساري وقت صدوره .

إذا كان تفريم المدعى قد تم بقرار إداري نهائي صدر وفقا لاحكام القانون الساري وقت صدوره - فانه لا محل اصلا لاعمال قاعدة القانون الاصلح للمتهم المنصوص عليها في المادة الخامسة من قانون العقوبات في مجال إلغاء القرار المذكور الذي ينظر في شرعيته الى الاوضاع التي كانت قائمة وقت صدوره - واذ كان هذا القرار النهائي قد صدر صحيحا قبل العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فان الحكم المطعون فيه يكون قد جانب الصواب اذ قضى بتطبيق هذا القانون الاخير على واقعة الدعوى (الادارية العليا ١٩٦٩/١/٤ - مجموعة المكتب الفني ١٤-٢٨-٢٢٠) .

- مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية - النصوص المقررة لاجراء اداري يتحدد على مقتضاه المركز القانوني للموظف العام في مجالات العلاقة الوظيفية لا تعد من هذا القبيل .

ان مبدأ القانون الاصلح للمتهم لا يكون الا بصدد النصوص الجنائية التي تتصل بالتجريم والعقاب ، ولا تعد من هذا القبيل النصوص المقررة لاجراء اداري يتحدد على مقتضاه المركز القانوني للموظف العام في مجالات العلاقة الوظيفية ، وهو اجراء لا ينطوي على أى جزاء جنائي . (الادارية العليا ١٩٦٩/٤/٢٦ - المرجع السابق - ١٤-٨٣-١٩٢٢) .

- القانون الاصلح - ماهيته - نقد .

* من المقرر طبقا للفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات انه « اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانونا اصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره » واذ كان قد صدر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٧٦ القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى على أن يعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره وينص في مادته الاولى على انه « لكل شخص

طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلعي والسياحة - وللاشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الاجنبى طبقا للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الاجنبى والجهات الاخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لاحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية - ويحدد الوزير المختص شروط اخراج النقد الاجنبى صحبة المغادرين مع مراعاة عدم وضع قيود على اخراج النقد الاجنبى الثابت ادخاله للبلاد ، كما نص في مادته الرابعة عشرة على أن « كل من خالف احكام هذا القانون أو شرع في مخالفتها أو خالف القواعد المنفذة لها يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد عن الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة وفي حالة العود تتضاعف العقوبة وفي جميع الاحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها فان لم تضبط حكم بغرامة اضافية تعادل قيمتها .. كما نصت المادة التاسعة عشرة على أن يلغى القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون » . لما كان ذلك . وكان هذا القانون باسقاطه الالتزام الذى كان منصوصا عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الملغى التى كانت توجب على كل شخص طبيعى أو معنوى أن يعرض للبيع على وزارة المالية بسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية جميع الارصدة المصرفية من العملة الاجنبية المملوكة له وكذلك كل دخل مقرر بعملة اجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لائ سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة في مصر وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الاجنبى ، فان هذا القانون يجعل الاتهام الثانى الذى نسبته النيابة العامة الى كل من المتهمين الاول والثانى بمنأى عن التأثيم كما انه مما جاء في نصوصه من عقوبات أخف بالنسبة لتهمة التعامل في النقد الاجنبى المنسوبة الى المتهمين الثلاثة يكون هو الواجب الاتباع دون غيره عملا بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره

قانونا أصلح للمتهمين (نقض جنائي ١٨/١٢/١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٩٤) .

- قانون اصلح - وجوب تطبيقه - مثال :

* تقضى المادة ٢/٥ من قانون العقوبات بأنه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلح للمتهم فهو الذى يطبق دون غيره ، واذا كان للفعل المسند الى المظعون ضده عند ارتكابه وصفان ، الاول وصف جنحة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات والاخر وصف جنابة سرقة مال لمرفق عام في زمن الحرب المنصوص عليها في المواد ١ و٢ و٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ ، وكان القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الاصلح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، اذ انه ينشئ للمظعون ضده وضعا اصلح له من القانون الملغى فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك انه بصدوره اصبح الفعل المسند للمظعون ضده مجرد جنحة وزال عنه وصف الجنابة الذى يسبقه عليه القانون الملغى . (نقض جنائي ١٥/٥/١٩٧٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٥) .

- بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر - صدور قانون اصلح للمتهم (ق ١٢٨ لسنة ١٩٨٢) وجوب تطبيقه ، حكمة ذلك .

لما كان الاصل ان يعاقب على الجريمة بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الارباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ ، والذى وقع الفعل في ظله ، ينص في مادته التاسعة على ان . يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبريا أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو يربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح المحدد .. الا انه بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ الذى استبدل بنص المادة التالية من المرسوم بقانون رقم

١٦٢ لسنة ١٩٥٠ سالف البيان النص الاتي : « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبرية أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح المحدد » لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر يعتبر قانونا أصلا ، إذ ترك للقاضي الخيار بين توقيع عقوبتي الحبس والغرامة معا أو توقيع أيهما ، بعد أن كان القانون القديم يقرر للجريمة عقوبتي الحبس والغرامة معا على سبيل الوجوب . فان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ يكون هو الواجب التطبيق على الطاعن مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ، لم يفصل فيها بحكم بات ، أعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ (نقض جنائي ١٩٨٥/٥/٢٢ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٢٣٥) .

(ب) تطبيق التشريع من حيث المكان

- القانون الذي يحكم اجراءات دعوى التطليق والانفصال الجسماني بين زوجين فرنسيين التي ترفع بعد تاريخ الغاء المحاكم القنصلية هو القانون المصري .

لما كان يبين من الحكم المطعون فيه ان الطاعن عليها اقامت دعواها بصحيفتها المعلقة في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ امام المحكمة الابتدائية بطلب تطليقها من زوجها الطاعن وتصفية الشركة الزوجية وتأييد قرار قنصل فرنسا بحضانتها لولدها والزام الطاعن بأن يدفع اليها نفقة شهرية . وقررت المحكمة

ضم ملف القضية القنصلية المرفوعة من المطعون عليها على الطاعن بطلب تطليقها منه كما قررت ضم القضية المرفوعة من الطاعن على المطعون عليها الى قضية هذه الاخيرة ثم قلم رئيس المحكمة الابتدائية بمحاولة التوفيق بين الزوجين الا انه لم يوفق في مسعاه مما يفيد ان المحكمة - وان لم تصرح بذلك في حكمها - اعتبرت دعوى المطعون عليها دعوى جديدة منقطعة الصلة بما سبقها من دعاوى واجراءات اتخذت قبل الطاعن أمام المحكمة القنصلية ، وكان قرار المحكمة بضم ملف القضية القنصلية ليس من شأنه ان ينفي عن دعوى المطعون عليها التي رفعتها بعريضة جديدة أمام المحكمة الابتدائية كيانه المستقل عن الدعاوى التي ضمت اليها ، فلا يسوغ القول بانها ليست الا تنمة واستمرارا للاجراءات القضائية التي نشأت في المحكمة القنصلية ، لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعن هي دعوى مبتدأة اعلنت صحيفتها في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد الغاء المحاكم القنصلية ، فانه وفقا لاحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء الواجب العمل به ابتداء من ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٩ والمواد ٨٢٧ وما بعدها من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٢٧ الخاص بالاجراءات في مواد الاحوال الشخصية وهو الواجب العمل به عملا بنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ابتداء من ١٥ اكتوبر ١٩٤٩ تكون جميع المسائل الخاصة باجراءات التطلاق والانفصال خاضعة للقانون المصري وحده اذ هو قانون البلد الذي اقيمت فيه الدعوى وبوشرت فيه الاجراءات وذلك وفقا لنص المادة ٢٢ من القانون المدني (نقض مدنى ١٩٥٣/٦/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ٦) .

٦ - خضوع البريطاني المتوطن في بلد اجنبي لقانون ذلك البلد في مسائل الاحوال الشخصية .

الموطن في انجلترا هو الذى يبين الاختصاص في مسائل الاحوال الشخصية فالبريطاني المتوطن في بلد اجنبي وان كان يتمتع بجنسيته البريطانية الا انه خاضع في احواله الشخصية الى اختصاص البلد الذى توطن فيه (نقض مدنى ١٩٥٤/١٢/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٧) .

- صدور امر استيلاء على بضاعة مسعرة تسعيرة جبرية -
تصرف وقع فى الاراضى المصرية يحكمه القانون المصرى دون
ما نظر الى اى اعتبار آخر كاحتمال بيع البضاعة خارج الاراضى
المصرية .

اذا صدر امر استيلاء على بضاعة مسعرة تسعيرة جبرية وجب تقدير قيمتها على حسب التسعير الجبرى حتى لو كان من حصل الاستيلاء على بضائعه يمتن مهنة التوريد للسفن ذلك لان الواقعة لا تقوم على تقدير ثمن بيع تم على ظهر سفينة راسية فى المياه الاقليمية مما لا محل معه للخوض فى بحث ما اذا كان عقد البيع فى هذه الحالة يخضع لقانون المحل او لقانون علم السفينة . وانما تقوم على تصرف لا جدال فى انه وقع فى الاراضى المصرية وهو الاستيلاء . وهذا التصرف يحكمه القانون المصرى الذى حدد سعرا جبريا لنوع البضاعة المذكورة دون ما نظر لاي اعتبار آخر مثل ثمن الشراء او احتمال بيع البضاعة خارج الاراضى المصرية (نقض مدنى ١٠/٢٤ / ١٩٥٧ - المرجع السابق - الجزء ٨ - فقرة ٧١٨) .

- طلب التطلق من زوج مالطى بريطانى الجنسية لا يقيم فى
مالطة ولا فى غيرها من المستعمرات وانما يقيم بمصر - وجوب
تطبيق القانون الانجليزى باعتباره قانون جنسية الزوج وقت
رفع الدعوى .

يبين من نصوص المواد ١٢ و ٢٦ و ٢٧ من القانون المدنى ان طلب التطلق يطبق عليه قانون الدولة التى ينتمى اليها الزوج بجنسيته وانه اذا كان الزوج ينتمى وقت رفع الدعوى بالتطلق الى جنسية دولة اجنبية تتعدد فيها الشرائع تعين ان تكون الشريعة التى تطبق احكامها هى احدى الشرائع المشار اليها دون القانون المصرى الذى يمتنع تطبيقه فى هذه الحالة . فاذا كان الثابت ان الزوج مالطى الاصل بريطانى الجنسية ولم يكن له موطن فى مالطة او فى غيرها من بلاد المملكة المتحدة او المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصرى فان

القانون الواجب التطبيق في طلب التطلاق يكون هو القانون الانجليزى باعتبار انه قانون عاصمة الدولة التى ينتمى اليها الزوج بجنسيته . (نقض مدنى ١٩٥٨/٥/١ - المرجع السابق - فقرة ٧١٩) .

- متى كان النزاع دائرا بين زوج ايطالى يهودى الديانة وزوجة مصرية مسيحية كاثوليكية فالقانون الواجب التطبيق هو القانون المصرى وهو ما بينته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على ارجح الاقوال فى الفقه الحنفى وذلك لاختلاف الملة - عدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر اذا كان ايها لا يدين بوقوعه .

اذا كان النزاع المطروح دائرا بين زوج ايطالى وزوجة مصرية فتحكمه المادة ١٤ من القانون المدنى ويكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق فإذا كان الزوج يهودى الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية فإن القانون المصرى الواجب التطبيق هو القانون الذى كانت تطبقة المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مسائل الاحوال الشخصية وهذا القانون هو ما بينته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى نصت على انه تصدر الاحكام طبقا للمدنى فى هذه اللائحة ولارجح الاقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الاحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها ان تصدر الاحكام طبقا لتلك القواعد ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد نصت فى فقرتها الاخيرة على حكم من الاحكام الواجبة التطبيق يقضى بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق وكان الثابت فى الدعوى ان الزوجة مسيحية كاثوليكية لا تدين بوقوع الطلاق فان دعوى طلاق زوجها أياها تكون غير مستوعبة ولا يترتب على الطلاق نثاره ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى على خلاف ذلك وذهب الى ان المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير منطبقة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٥٨/٥/١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ١٠) .

- انتهاء الحكم الى أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيداً على حق الملكية اعمالاً لنصوص القانون اليوناني في حين أن القانون الواجب التطبيق هو قانون موقع المال وهو القانون المدني المصري - خطأ في تطبيق القانون .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر المبدأ الصحيح في خصوص مجال اعمال قانون موقع المال وذلك بقوله ان هذا المجال لا يتعدى بيان كل ما يعتبر من نظام الاموال وتحديد الحقوق العينية وما يعتبر منها اصلياً وما يعتبر تبعياً وحدود كل منها وأثاره وبيان طرق كسب هذه الحقوق وانقضائها وانتقالها ، الا انه عند تطبيقه هذا المبدأ على واقعة الدعوى التي يتناول النزاع فيها تكييف حق الانتفاع في العقار وتقويمه وهل تعتبر قيداً على حق الملكية أم حقاً مالياً قائماً بذاته يجوز تقويمه والايصاء به - قرر ان حق الانتفاع الموصى به يعتبر قيداً على حق الملكية اعمالاً لنصوص القانون اليوناني في حين انه كان يتعين الرجوع الى قانون موقع المال وهو القانون المدني المصري ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٦٠/٥/٢٦ - المرجع السابق - جزء ٨ - فقرة ٧٢١) .

- التوكيل في الطعن بالنقض يعتبر من الاجراءات المتعلقة به - يسرى عليه قانون البلد الذي يباشر فيه .

نصت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات على ان الطعن بطريق النقض يحصل بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامي المقبول امامها الموكل عن الطالب ومؤدى ذلك ان التوكيل بالطعن يعتبر من الاجراءات المتعلقة بالطعن - كما نصت المادة ٢٢ من القانون المدني على ان يسرى على جميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذي تباشر فيه تلك الاجراءات فاذا كان يبين من الاطلاع على التوكيل الصادر الى المحامي المقرر بالطعن انه حرر في مصر وصدر من الموكل لاتخاذ اجراءات الطعن الحالي بموجبه فان هذا التوكيل يتعين ان يتم وفقاً لما يتطلبه القانون المصري ولما كانت المادة ٢٧ من قانون الحمامة رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ اوجبت ان يتم التوكيل اما بورقة رسمية او بورقة

عرفية بشرط أن يصدق فيها على الامضاء وكانت المادة ٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن تتولى المكاتب توثيق جميع المحررات عدا ما كان منها متعلقا بالحقوق الشخصية مما يفيد انه متى كان التوكيل محررا في مصر فانه يتعين ان يكون موثقا من أحد هذه المكاتب ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل انه لم يصدق عليه من أى مكتب من مكاتب التوثيق في مصر ، فانه لا يعتبر توكيلا موثقا وفقا لاحكام القانون المصرى - وعلى ذلك فلا محل للاعتداد في هذا الخصوص بما ذيل به هذا التوكيل من اعتماد القائم بأعمال السفارة لامضاء الموكل عليه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن (نقض مدنى ١٩٦٠/٥٢٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٢٠) .

- نص المادة ١٤ مدنى نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى
بأثر فوري .

نص المادة ١٤ من القانون المدنى نص أمر متعلق بالنظام العام يسرى بأثر فوري (نقض مدنى ١٩٦٠/١١/١٧ - المرجع السابق - فقرة ٧٢٤) .

- عقد الزواج لا يكسب أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق
أو التطلق حقا مستقرا بما قد يطرأ بعد ابرامه مما يكون من
شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص .

عقد الزواج لا يكسب أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقا مستقرا بما قد يطرأ بعد ابرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص . (نقض مدنى ١٩٦٠/١١/١٧ - المرجع السابق - فقرة ٧٢٢) .

- صراحة نص المادة ١٤ مدنى انه يكفى ان يكون احد
الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصرى وحده هو
الواجب التطبيق .

نص المادة ١٤ مدنى صريح في انه يكفى ان يكون احد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصرى وحده هو الواجب التطبيق . (نقض مدنى ١٩٦٠/١١/١٧ - المرجع السابق - فقرة ٧٢٣) .

- طلب التطلاق من زوج مالطي الاصل بريطاني الجنسية لا يقيم في مالطة ولا في غيرها من المستعمرات وانما يقيم بمصر - وجوب تطبيق القانون الانجليزي - المواد ١٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، مدني .

يبين من نصوص المواد ١٣ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون المدني أن طلب التطلاق يطبق عليه قانون الدولة التي ينتمي اليها الزوج بجنسيته وانه اذا كان الزوج ينتمي وقت رفع الدعوى بالتطلاق الى جنسية دولة اجنبية تتعدد فيها الشرائع تعين أن تكون الشريعة التي تطبق احكامها هي احدى الشرائع المشار اليها دون القانون المصري الذي يتمتع تطبيقه في هذه الحالة فاذا كان الثابت ان الزوج مالطي الاصل بريطاني الجنسية ولم يكن له موطن في مالطة او في غيرها من بلاد المملكة المتحدة او المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصري فان القانون الواجب التطبيق في طلب التطلاق يكون هو القانون الانجليزي باعتبار انه قانون عاصمة الدولة التي ينتمي اليها الزوج بجنسيته (نقض مدني ١١/١٧/١٩٦٠ - المرجع السابق - جزء ٢ - فقرة ١١) .

- اذا كان النزاع بين زوج ايطالي يهودي الديانة والزوجة مصرية مسيحية كاثوليكية فالقانون المصري الواجب التطبيق هو القانون الذي كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العلم في مسائل الاحوال الشخصية وذلك وفقا للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - حكم المادة ٩٩ فقرة اخيرة من اللائحة بعدم سماع دعوى الطلاق من احد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق من الاحكام الواجبة التطبيق .

اذا كان النزاع المطروح دائرا بين زوج ايطالي وزوجة مصرية فتحكمه المادة ١٤ من القانون المدني ويكون القانون المصري هو الواجب التطبيق ، فاذا كان الزوج يهودي الديانة وكانت الزوجة مسيحية كاثوليكية فان القانون المصري الواجب التطبيق هو القانون الذي كانت تطبقه المحاكم الشرعية صاحبة

الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية . وهذا القانون هو ما بيته المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي نصت على انه « تصدر الاحكام طبقا للمدّون في هذه اللائحة ولارجح الاقوال من مذهب ابي حنيفة ما عدا الاحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها ان تصدر الاحكام طبقا لتلك القواعد ، ولما كانت المادة ٩٩ من اللائحة قد نصت في فقرتها الاخيرة على حكم من الاحكام الواجبة التطبيق يقضى بأن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا دينان بوقوع الطلاق ، وكان الثابت في الدعوى ان الزوجة مسيحية كاثوليكية لا تدين بوقوع الطلاق فان دعوى طلاق زوجها اياها تكون غير مسموعة ولا يترتب على الطلاق آثاره ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضي على خلاف ذلك وذهب الى ان المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية غير منطبقة قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٧/١١/١٩٦٠ - المرجع السابق - جزء ٨ فقرة ٧٢٥) .

- سريان قانون العقوبات المصرى على واقعة تمت بالخارج -
ذلك يستوجب ان يتحقق قاضى الموضوع من ان هذا الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

الاصل ان التمسك بتشريع اجنبى لا يعدو ان يكون مجرد واقعة تستدعى التدليل عليها ، الا انه في خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الاقليم المصرى عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فانه يتعين على قاضى الموضوع - وهو يصدد ائزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - ان يتحقق من ان الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه (نقض جنائى ١٧/١٢/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٦١) .

- اعطاء شيك في بلد اجنبى - مسحوبا على بنك في مصر -
ثبوت ان الشيك لا يقابله رصيد - سريان احكام القانون المصرى على الساحب المصرى ومعاقبته عن هذه الجريمة اذا علم الى

مصر - شرط ذلك : ان يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه .

لما كان مؤدى نص المادة ٢ من قانون العقوبات ان شرط عقاب الطاعن لدى عودته الى مصر هو ان تكون جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي اقيمت عليه الدعوى الجنائية من اجلها والتي وقعت بالخارج « بجدة » معاقبا عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية ، واذ ما كان الطاعن يجحد العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة ، فانه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد انزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - ان يتحقق من ان الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه (نقض جنائى ١٧/١٢/١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ٥٧٧) .

- تخضع اشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذى أبرمت فيه .

تخضع اشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذى أبرمت فيه . فاذا كان التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة قد وثق بمعرفة السلطات الرسمية بيوغسلافيا وصدقت عليه وزارة الخارجية بها والقنصلية المصرية ببلفراد عملا بالمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ - واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة ترجمة التوكيل الى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الاجنبيتين اللتين حرر بهما ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على امضاء سكرتير السفارة المذكورة ، وكانت المطعون عليها لم تبد أى اعتراض على اجراءات توثيق التوكيل في الخارج او على ما يتضمنه هذا التوكيل او على الترجمة الرسمية المدونة به فان هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون مقبولا في اسباب صفة الوكالة للمحامى الذى قرر بالطنج (نقض مدنى ٧/٢/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٢٦) .

« الامفتيوز » عقد يقرر للمنتفع حقا عينيا - خضوع الحقوق العينية لقانون موقع العقار - لا يعرف القانون المصري عقد « الامفتيوز » .

« الامفتيوز » عقد يقرر للمنتفع بالاطيان حقا عينيا . واذا كانت الحقوق العينية تخضع لقانون موقع المال فان الحكم وقد اقام قضاءه بالنسبة للعقار الكائن بالقطر المصري على أن القانون المصري لا يعرف هذا العقد لا يكون قد خالف القانون (نقض مدني ١٩٦٣/٢/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٧٢٧) .

- تطبيق القانون الاجنبي - شرطه - عدم مخالفته للنظام العام او للآداب في مصر - احكام المواريث المستندة الى نصوص قاطعة في الشريعة الاسلامية - اعتبارها من النظام العام في حق المسلمين في مصر .

وفقا للمادة ٢٨ من القانون المدني لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبي عينته نصوص القانون اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام اوللآداب في مصر ، واذا كان تطبيق القانون الفرنسي على واقعة الدعوى من شأنه حرمان كل من الزوج والاخ من الارث بينما تعتبرهما الشريعة الاسلامية واحكام قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ من اصحاب الغروض والعصبات ، وكانت احكام المواريث الاساسية التي تستند الى نصوص قاطعة في الشريعة تعتبر في حق المسلمين من النظام العام في مصر اذ هي وثيقة الصلة بالنظام القانوني والاجتماعي الذي استقر في ضمير الجماعة بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الاعتداد بها وتغليب قانون اجنبي عليها بما لا يسع القاضي الوطني معه إلا أن يتخلى عنها ويطبق غيرها في الخصومات التي ترفع اليه متى كان المورث والورثة فيها من المسلمين - اذ كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى ان المتوفاة مسلمة وان الخصوم الذين يتنازعون تركتها مسلمون ، فان الحكم المطعون فيه اذ امتنع عن تطبيق احكام القانون الاجنبي على واقعة الدعوى لا يكون قد خالف القانون (نقض مدني ١٩٦٤/٥/٢٧ - المرجع السابق - الجزء ٢ فقرة ١٣) .

- عدم جواز تطبيق احكام قانون اجنبى اذا كانت مخالفة للنظام العام أو الاداب في مصر - مسالة الاشخاص الاعتبارية مدنيا عما يسند اليها من اعمال غير مشروعة - اتصاله بالنظام العام .

تنص المادة ٢٨ من القانون المدنى على انه « لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبى عينته النصوص السابقة اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام أو الاداب في مصر » ومؤدى ذلك نهى القاضى عن تطبيق القانون الاجنبى كلما كانت احكامه متعارضة مع الاسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع ، وإذا كان الاعتراف بالاشخاص الاعتبارية وتقرير مسالتها مدنيا عما يسند اليها من اعمال غير مشروعة يعتبر من الاصول العامة التى يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى في مصر وتعتبر بالتالى من المسائل المتعلقة بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ المشار اليها فان الحكم المطعون فيه اذ استبعد القانون الايرانى وطبق احكام القانون المصرى لما تبينه من ان القانون الاول لا يجيز مسالة الشخص الاعتبارى عن الفعل الضار فانه لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يقدح في صحته ما جاء بالمذكرة الايضاحية تعليقا عن قاعدة الاسناد المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون المدنى من أن القانون الاجنبى يختص بالفصل في اهلية المسالة عن الفعل الضار ذلك ان القانون الاجنبى يمتنع تطبيقه عملا بالمادة ٢٨ مدنى كلما كان حكمه في شأن المسؤولية أو في شأن شرط من شروطها مخالفا للنظام العام (نقض مدنى ١٩٦٤/٦/٢٥ - المرجع السابق - الجزء ٨ فقرة ٧٢٨) .

- مسائل الاحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين - تحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق - اتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما - مناطه .

مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بان انه « لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة السادسة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج احد الخصوم عن وحدة طائفية الى اخرى اثناء سير الدعوى الا اذا

كان التغيير الى الاسلام « ان الشارع اراد ان يتخذ من سير الدعوى وانعقاد الخصومة فيها - وهو وصف ظاهر منضبط - لا من مجرد قيام النزاع ، مناطا يتحدد به الاختصاص والقانون الواجب التطبيق على أطرافها ، واذ كان الثابت في الدعوى ان الطاعن انضم الى طائفة السريان الارثوذكس من قبل رفع الدعوى وبذلك أصبح طرفاها مختلفي الطائفة والملة ، وتطبق في شأن واقعة الطلاق المتنازع عليها بينهما أحكام الشريعة الاسلامية ، ولم يعول الحكم المطعون فيه على هذا التغيير الحاصل قبل رفع الدعوى فانه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه (نقض مدنى ١٩٦٦/٤/٢٠ - المرجع السابق - الجزء ٢ فقرة ١٤) .

- قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع - نطقها - الاحكام المتعلقة بحيازة العقار وما يمكن ان يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضائها - لا شأن لها بمسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة في التركة .

قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع وفقا للمادة ١٨ من القانون المدنى انما تنصرف الى الاحكام المتعلقة بحيازته وما يمكن ان يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضائها وغيرها من الاحكام الخاصة بنظام الاموال في الدولة ولا شأن لها بمسائل الاحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الورثة في التركة (نقض مدنى ١٩٦٧/٧/٢٦ - المرجع السابق - الجزء ٨ - فقرة ٧٢٩) .

- عدم جواز تطبيق احكام القانون الاجنبى في مصر اذا كانت مخالفة للنظام العام او الآداب فيها - م ٢٨ مدنى .

تنص المادة ٢٨ من القانون المدنى على انه « لا يجوز تطبيق احكام قانون اجنبى عينته النصوص السابقة اذا كانت هذه الاحكام مخالفة للنظام العام او للآداب في مصر » . ومؤدى هذا النص - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - هو نهى القاضى عن تطبيق القانون الاجنبى كلما كانت احكامه متعارضة مع

الاسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصالح الجوهرية للمجتمع (نقض مدنى ١٩٦٧/١١/٧ - المرجع السابق - فقرة ٧٣٠) .

- خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى - قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الاسباب التى بنيت عليه هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى - الحكم الذى لا يشتمل على اسبابه قابل للتنفيذ وفقا لقانون جمهورية السودان - جواز الحكم بتنفيذه فى مصر متى توافرت الشروط الاخرى المقررة فى هذا الخصوص - لا يمنع من ذلك حكم المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات المصرى السابق الذى يتعلق بالاحكام الصادرة فى مصر طالما لم يثبت ان تبادل الاحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة .

اذ نصت المادة ٢٢ من القانون المدنى على أن « يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالاجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات » ، فقد افادت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى وذلك باعتبار ان القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤديها وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى اى دولة اخرى وباعتبار ان ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لباشرته هى الاخرى اقليمية . واذ كانت قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الاسباب التى بنيت عليها هى من قواعد المرافعات التى تخضع لقانون القاضى وهو - بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه فى مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا - قانون جمهورية السودان وكان يبين من ذلك الحكم انه وان لم يشتمل على اسباب الا انه قابل للتنفيذ فى جمهورية السودان ومن ثم يمكن اصدار الامر بتنفيذه فى مصر اذا استوفيت باقى الشرائط الاخرى المقررة فى هذا الخصوص ولا يقدح فى ذلك ما قصت به المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق من وجوب اشتمال الاحكام على الاسباب التى بنيت عليها والا كانت باطلة ذلك ان الخطاب بهذا النص

متعلق بالاحكام التى تصدر فى مصر طالما انه لم يثبت أن تبادل الاحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة (نقض مدنى - ١٩٦٩/٥/٦ - المرجع السابق - فقرة ١٣١) .

- تنازع القوانين من حيث المكان - حكم قوانين المرافعات .

مفاد نص المادة ٢٢ من القانون المدنى انه يسرى على قواعد المرافعات سواء ما تعلق منها بالاختصاص أو بإجراءات التقاضى ، قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الاجراءات ، والاساس الذى تقوم عليه هذه القاعدة هو أن القضاء وظيفة تباشرها الدولة وفقا لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها ، وأن هذه القواعد تعد من قواعد القانون العام اللازم لتشغيل هذه الوظيفة ، شأنها فى ذلك شأن القواعد اللازمة لتشغيل وظائف الدولة الاخرى حتى وإن كانت الغاية منها هى حماية الحقوق الخاصة (نقض مدنى ١٩٧٠/٥/١٩ - المرجع السابق - فقرة ٧٣٢) .

- القانون الواجب التطبيق بالنسبة للميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت - احكام الدوطة طبقا للقانون اليونانى .

اذ كانت المادة ١٧/١ من القانون المدنى تنص على انه « يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته » وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المورث يونانى الجنسية ، وكانت المادة ١٤٢٦ من القانون المدنى اليونانى تنص على انه « فى حال انحلال الزواج ترد الدوطة الى الزوجة أو الى ورثتها كل ادارة لها وانتفاع من الزوج على اموال الدوطة » فان مفاد ذلك ان الدوطة طبقا للقانون المدنى اليونانى تظل على ملك الزوجة ولا يكون للزوج عليها سوى حق الانتفاع مادامت الحياة الزوجية قائمة ، فإذا انحلت عقدة الزواج بالوفاة تعين رد الدوطة الى الزوجة ، مما مؤداه ان الدوطة عند وفاة الزوج لا تعتبر من تركته بل ترد الى الزوجة التى عاد اليها حق الانتفاع (نقض مدنى ١٩٧١/١١/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٧٣٣) .

- وجوب تطبيق القانون الاجنبى الذى تشير اليه قواعد الاسناد - سواء اكان تشريعا ام غيره من المصادر .

على القاضى أن يطبق القانون الاجنبى الذى تشير بتطبيقه قواعد الاسناد ، سواء كان مصدره التشريع ام غيره من المصادر (نقض مدنى ١٩٧٢/٤/١٢ - المرجع السابق - الجزء ٢ - فقرة ١٨) .

- تطبيق القانون الاجنبى - شرطه الا تتعارض احكامه مع الاسس الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او الخلقية فى الدولة .

مفاد نص المادة ٢٨ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى نهى القاضى عن تطبيق القانون الاجنبى متى كانت احكامه متعارضة مع الاسس الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية او الخلقية فى الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع ، ومن ثم فان زواج مورث الطاعنين من المطعون عليها وهى ابنة خالته واحقيتها فى ان ترث فى تركته ليس فيه مخالفة للنظام العام او الاداب فى مصر ، بل تجيزه القوانين السارية بالبلاد (نقض مدنى ١٩٧٢/٤/١٢ - المرجع السابق - فقرة ١٧) .

- الوكالة فى البيع - خضوعها لقانون محل ابرامها - الاساس فى ذلك .

متى كان عقد البيع فى القانون المدنى المصرى - على ما افصحت عنه المادة ٤١٨ منه - عقدا رضائيا ، اذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلا خاصا بل ينعقد بمجرد تراضى المتبايعين ، وسواء كان فى حقيقته بيعا او يسترهبه ، فان الوكالة فى البيع تكون بدورها رضائية ولا تستوجب شكلا خاصا لانعقادها عملا بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالتالي فان الوكالة فى البيع تخضع فى شكلها الخارجى لقانون محل ابرامها (نقض مدنى ١٩٧٣/٥/١٧ - المرجع السابق - الجزء ٨ - فقرة ٧٣٥) .

- خضوع شكل التصرف لقانون محل ابرامه - الاوضاع الجهورية في الشكل - خضوعها لاحترام القانون الذى يحكم موضوع التصرف .

مؤدى نص المادة ٢٠ من القانون المدنى أن المشرع أخذ بقاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل ابرامه وجعلها القاعدة العامة ، على أن للمتعاقدین اختيار أى قانون من القوانين الاخرى الواردة بها ، واختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لا يتناول - على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية - إلا عناصر الشكل الخارجية ، أما الاوضاع الجهورية في الشكل وهى التى تعتبر ركنا في انعقاد التصرف كالرسمية في الرهن التأمينى ، فتخضع للقانون الذى يحكم موضوع التصرف وليس لقانون محل ابرامه ، ومن ثم فإن الشكلية التى تفضى لاثبات التصرف تخضع لقانون محل ابرامه ، وعلى هذا فإذا استلزم القانون الذى يحكم موضوع التصرف الكتابة لاثباته ولم يستلزمها قانون محل ابرامه تعين الاخذ بهذا القانون الاخير (نقض مدنى ١٧/٥/١٩٧٢ - المرجع السابق - فقرة ٧٢٤) .

- العقد المتعلق بعقار - خضوعه لقانون الموقع من كافة الوجوه فيما عدا ، الاهلية ، و ، الشكل الخارجى .

مفاد نص المادة ١٨ من القانون المدنى انه يدخل في مجال اعمال قانون موقع العقار بيان طرق كسب الحقوق العينية وانتقالها وانقضائها ، سواء كانت خاصة بهذه الحقوق كالاستيلاء والتقادم المكسب او غير خاصة بها كالعقد وسواء ترتب على العقد نقل الملكية في الحال أم ترتب عليه الالتزام بنقل الملكية . واذ اغفل المشرع النص في المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون المدنى على خضوع التصرف المترتب عليه كسب الحق العينى او تغييره او زواله من حيث الشكل وشروط الصحة لقانون موقع العقار على غرار ما فعل القانون البولونى الذى استقى منه المشرع نص المادتين المذكورتين فإن العقد المتعلق بعقار يخضع لقانون موقعه من كافة الوجوه فيما عدا الاهلية التى تظل خاضعة لسلطان القانون الشخصى ، والشكل الخارجى للتصرف الذى يظل خاضعا لقانون محل ابرامه (نقض مدنى ١٧/٥/١٩٧٢ - المرجع السابق - فقرة ٧٢٦) .

- سريان احكام قانون العقوبات على كل شخص وطنيا كان او اجنبيا ارتكب خارج القطر فعلا يجعله فاعلا اصليا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها داخل اقليم الدولة ولا اهمية لكون الجاني اجنبيا مقيما في الخارج ولم يسبق له الحضور الى البلاد وذلك عملا بحكم المادة ١/٢ عقوبات - مثال في جريمة تحريض على الدعاية .

لما كانت الفقرة (اولا) من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت - استثناء من قاعدة اقليمية القوانين الجنائية - على أن تسرى احكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلا يجعله فاعلا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها في القطر المصري ، فان مفاد ذلك ان حكم هذه الفقرة ينصرف الى كل شخص سواء اكان وطنيا ام اجنبيا ارتكب في الخارج فعلا يجعله فاعلا اصليا او شريكا في جريمة وقعت كلها او بعضها داخل اقليم الدولة ، ويتم الاشتراك بطريقة او أكثر من طرق الاشتراك المنصوص عليها في القانون ويتحقق ولو كان الجاني اجنبيا مقيما في الخارج ولم يسبق له الحضور الى البلاد . لما كان ذلك فانه لا محل لما تحتاج به الطائفة من انها سورية الجنسية وانه لم يسبق لها دخول البلاد قبل يوم ضبطها (نقض جنائي ١٩٧٤/٢/٢٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٨٩) .

- قيام القناصل ببعض اعمال التوثيق بالنسبة لمواطني دولته - وجوب لا يتعارض مع قوانين الدولة الموقد اليها .

القواعد المنظمة للتمثيل القنصلي بصفة عامة مرجعها الى قواعد القانون الدولي العام وضمن الاختصاصات المتعارف عليها للبعثات القنصلية ، قيام القناصل بعمل موثق العقود ومسجل الاحوال المدنية فضلا عن ممارسة بعض الاختصاصات ذات الطبيعة الادارية بالنسبة لمواطنيه وفقا لاحكام قوانين الدولة التي ينتمي لها ما لم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة الموقد اليها (نقض مدني ١٩٧٤/١٢/٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٨٣) .

- وجود عقارات للتركة التي خلفته الموصية في مصر - لا علاقة له بتوثيق الوصية .

أدخل المشرع المصرى الوصية ضمن نطاق مسائل الاحوال الشخصية ولما كانت قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع انما تنصرف الى الاحكام المتعلقة بحياته وما يمكن ان يكتسب فيه من الحقوق العينية وطبيعة هذه الحقوق ونطاق كل منها وطرق اكتسابها وانقضائها وغيرها من الاحكام الخاصة بنظام الاموال في الدولة ، ولا شأن لها بمسائل الاحوال الشخصية فإن وجود عقارات التركة التى خلفتها الموصية في مصر لا علاقة له بتوثيق الوصية في حد ذاتها (نقض مدنى ١٢/٤ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٨٤) .

- آثار العقد - خضوعها كأصل لاحكام القانون الذى أبرم في ظله - الاستثناء - سريان أحكام القانون الجديد عليها متى كان متعلقا بالنظام العام - قوانين إيجار الاماكن وقراراته التنفيذية - سريانها باثر مباشر على عقود الايجار السارية ولو كانت مبرمة قبل العمل به .

من المقرر طبقا للمبادئ الدستورية المتواضع عليها ان احكام القوانين لا تجرى الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا تنعطف آثارها على ما وقع قبلها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، والاصل أن للقانون الجديد اثرا مباشرا تخضع لسلطانه الآثار المستقبلية للمراكز القانونية الخاصة ، الا في العقود فتخضع للقانون القديم الذى أبرمت في ظله ما لم يكن القانون الجديد من النظام العام فيسترد سلطانه المباشر على الآثار المترتبة على هذه العقود ، طالما بقيت سارية عند العمل بالقانون الجديد دون أن يكون ثمت تعارض بين هذا المبدأ وبين قاعدة عدم رجعية القوانين ، والمراد بالقانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو القانون بمعناه الاعم ، فتدخل كافة التشريعات سواء كانت صادرة من السلطة التشريعية أم من السلطة التنفيذية عملا بالتفويض الصادر اليها واذ كانت أحكام قوانين ايجار الاماكن الاستثنائية المتتابة أمرة ومتعلقة

بالنظام العام فانها تسرى بأثر مباشر فوري من تاريخ العمل بها على جميع الآثار المترتبة على عقود الايجار حتى ولو كانت مبرمة قبل العمل بها (نقض مدنى ١٩٧٨/١/١١ - المرجع السابق - فقرة ٧٣٧) .

- ابرام عقد العمل بين طرفين مقيمين في مصر ، مؤداه خضوع العقد لاحكام القانون المصرى . تحديد اجر العامل بالعملة الاجنبية ، لا يعنى الاتفاق على تطبيق القانون الاجنبى .

لما كان البين من الاوراق ان الطاعنين أسسا الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى على عدم اختصاصها بتطبيق القانون السعودى ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع على اساس ان المحاكم المصرية تختص بتطبيق القانون الاجنبى في بعض الحالات ، وكان لهذا القضاء سند في المواد من العاشرة الى الثامنة والعشرين من القانون المدنى . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الصادر في ١٩٦٩/١٠/٢٥ ، ان عقد العمل قد تم الاتفاق عليه بين الطاعن الثانى والمطعون عليه المقيمين في مصر ، بما مؤداه خضوع العقد لاحكام القانون المصرى طبقا للفقرة الاولى من المادة التاسعة عشر من القانون المدنى التى تنص بأنه « يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التى يوجد بها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطناً .. » ، وكان من سلطة محكمة الموضوع تفسير المحررات دون رقابة من محكمة النقض متى كان تفسيراً سائفاً وتحتمله عباراتها ، وكان ما أوردته محكمة الموضوع من ان تحديد أجر المطعون عليه بالعملة السعودية لا يعنى اتفاق الطرفين على تطبيق القانون السعودى ، فان النعى على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله (نقض مدنى - ١٩٨٢/٢/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠٦٦) .

- المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق على النزاع ذو العنصر الاجنبى - اعتماد مستقضى - البنك المصرى المنفذ - اعتباره موطناً مختاراً لتنفيذ الاعتماد - مفاد ذلك .

لما كانت المادة ٢/٣ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧

لسنة ١٩٤٩ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - تنص على اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الاجنبى الذى ليس له موطن او مسكن فى مصر ، اذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول او بعقار موجود فى مصر او كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطا تنفيذه فى مصر أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيه ، وكان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندى الذى فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الاولى واطورها بذلك عن طريق مراسله المحدد فى خطاب الاعتماد والذى فوضه دون غيره فى القيام بكل ما يتعلق بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد (المطعون ضده الثالث) ، فان هذا البنك الاخير يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد وكل ما يتعلق به بما فى ذلك اجراءات التنفيذ الجبرى وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هى المختصة بنظر أى نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق على النزاع المعروض باعتباره قانون محل التنفيذ الذى يحكم العقد كله ويكون صحيحا اعلان الطاعن بالحجز فى موطن هذا المراسل باعتباره موطنًا مختارًا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فان النعى عليه بهذه الاسباب الثلاثة يكون على غير اساس (نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٦٧) .

الفصل الرابع

تفسير التشريع

- وجوب التعويل على نصوص القوانين ذاتها وعدم جواز التحدى بعنواناتها .

لا يجوز التحدى بعنوانات القوانين فان هذه العنوانات يضعها فى العادة العمال المكلفون بطبع القوانين ونشرها وليس لها أقل قيمة ، بل المعول عليه هو نصوص القوانين ذاتها (نقض مدنى ١٩٣٥/٥/١٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٢٨) .

- المسائل التي تطبق فيها الشريعة الإسلامية باعتبارها من القانون الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقه .

إن الشريعة الإسلامية لا تعتبر من القانون الواجب على المحاكم الأهلية تطبيقه إلا في خاصة العلاقات المدنية التي نشأت في ظلها قبل ترتيب هذه المحاكم وفي المسائل التي أحالها القانون إليها كالميراث والحكر . أما ما أخذه الشارع عنها وادمج في القوانين كأحكام الشفعة وحقوق زوجات التجار فإنه من القوانين التي تطبقها المحاكم وتفسرها غير متقيدة برأي الأئمة ، ولحكمة النقض الرقابة عليها في ذلك (نقض مدني ١٩٢٩/٦/٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٢١) .

- محل البحث عن حكمة التشريع ودواعيه .

متى كانت نصوص القانون واضحة جلية المعنى فالبحث عن حكمة التشريع ودواعيه لا يكون له محل . وإنما يكون ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطرا ، في سبيل تعرف الحكم الصحيح ، إلى تقصي الغرض الذي رعى إليه والقصد الذي أملاه (نقض مدني ١٩٤١/٥/١ - المرجع السابق - فقرة ٧٣٩) .

- قاعدة عدم جواز التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي والقياس عليها لا يمنع القاضي من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد قصد الشارع .

إنه وإن كان من المقرر أنه لا عقوبة إلا بنص يعرف الفعل المعاقب عليه ويبين العقوبة الموضوعة له مما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق القياس إلا أن ذلك ليس بمعناه أن القاضي ممنوع من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح للألفاظ التي ورد بها النص حسيما قصده واضع القانون والمفروض في هذا المقام هو اللام الكفاية بالقانون بمعناه الذي قصده الشارع مادامت عبارة النص تتحمل هذا المعنى ولا تتعارض معه (نقض جنائي ١٩٤١/٥/١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٩٤) .

- عدم الرجوع الى احكام القانون العام عند قيام قانون خاص الا فيما فات القانون الخاص من الاحكام .

من المقرر قانونا انه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى احكام القانون العام الا فيما فات القانون الخاص من الاحكام ، ولا يجوز اهدار القانون الخاص لاعمال القانون العام فان ذلك فيه منافاة صريحة للغرض الذي من اجله وضع القانون الخاص (نقض مدنى ١١/٦/١٩٤٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٧٥) .

- المسائل التى تطبق فيها الشريعة الاسلامية باعتبارها من القانون الواجب على المحاكم النظامية تطبيقه واعتبار هذه الشريعة مصدر تشريع الشفعة لا يوجب التقيد بأراء ائمتها عند البحث فى انتقال حق الشفعة بالارث ام لا .

ان الشريعة الاسلامية لا تعتبر من القانون الواجب على المحاكم النظامية تطبيقه الا فى خاصة العلاقات المدنية التى نشأت قبل انشاء المحاكم الاملية وفيما أحال القانون عليها كالميراث والحكرو فى مسائل الاحوال الشخصية التى تعرض لها ولا تجد فيها ما يستدعى التقرير بوقف الدعوى حتى تفصل فى هذه المسائل المحاكم الشرعية المختصة بصفة اصلية ، اما ما اخذه الشارع من احكام الشريعة وطبعه بطابعه وأدمجه فى القوانين كاحكام المريض مرض الموت واحكام الشفعة وحقوق الزوجات فى القانون التجارى . فانه يكون قانونا بذاته تطبيقه المحاكم النظامية وتفسره غير متقيدة فيه بأراء ائمة الفقه الاسلامى . وعلى ذلك فكأن الشريعة الاسلامية هى مصدر تشريع الشفعة لا يوجب التقيد بأراء ائمتها عند البحث فى هل ينتقل حق الشفعة بالاث ام لا ينتقل (نقض مدنى ٢١/١/١٩٤٦ - المرجع السابق - فقرة ٦٣٢) .

- متى يجوز المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام .

ان المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام انما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه فى كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل واركانه اما اذا

كان الفعل المنصوص عليه في احدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الاخر فان المزاحمة بينهما تمتنع ويمتنع بالتبع الاشكال في تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه .. ولما كان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الاخرى ، اذ الاول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان في حيازة مالكه او كان لم يصدر بشأنه أية معاملة ، او كان قد حصل الخلط قبل ان يباع او يعرض للبيع ، اى انه يعاقب على عمل تحضيرى بالنسبة لجريمة الخديعة او بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما في المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع في حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى في البلاد ، وتوخيا منه لمنع الغش في ذلك المحصول قبل وقوعه ، والثانى (القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) كما يبين من نصوصه - يعاقب على خدع المشتري او الشروع في خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وحدة في الواقعة التى يعالجها كل منهما ، وذلك لا يمنع بالدهاء ان يكون الفعل الواحد مكونا احيانا للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كان تتم جريمة الخديعة او غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن وفي هذه الحالة يوجد التعدد المعنوى المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون العقوبات ، وعندئذ يجب توقيع العقوبة الاشد وهى المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . واذن فاذا كانت الواقعة - كما اثبتتها الحكم - تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما في المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فانه لا يكون قد اخطأ في تطبيق هذا القانون عليها (نقض جنائى ١٤/٦/١٩٥٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٩٥) .

- لا محل للاستعانة الى قانون المرافعات الا لسد نقص او الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الاجراءات الجنائية .

لا يصح الاستناد في طلب نقض حكم جنائى الى ما ورد في قانون المرافعات في صدد ختم الحكم وايداع مسودته فان قانون المرافعات لا يلجأ اليه في خصوص الاحكام الجنائية الا لسد نقص او الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون

تحقيق الجنايات . ولا محل لذلك في صدد أمور استقر قضاء محكمة النقض على تفسير احكام قانون تحقيق الجنايات في شأنها (نقض جنائي ١٩٥٢/٢/٢٦ - المرجع السابق - فقرة ٥٩٦) .

- **عدم جواز الرجوع الى القانون العام « قانون الاجراءات »**
مادامت هناك نصوص خاصة لتنظيم الاجراءات في القانون الخاص « في ٤٨ سنة ١٩٤١ » .

من المقرر في تفسير القانون انه لا يرجع الى القانون العام (قانون الاجراءات الجنائية) مادام انه توجد نصوص خاصة لتنظم الاجراءات في القانون الخاص (وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الاجراءات الجنائية بشأن ضبط الاشياء ووضعها في احرار في صدد قانون الفش (نقض جنائي ١٩٥٢/١٠/١١ - المرجع السابق - فقرة ٥٩٧) .

- **لا محل للالتجاء الى قانون المرافعات الا لسد نقص او الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الاجراءات الجنائية .**
 ان الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها محل الا عند خلو قانون الاجراءات ذاته من القواعد التنظيمية (نقض جنائي ١٩٥٤/١١/١ - المرجع السابق - فقرة ٥٩٨) .

- **لا محل للالتجاء الى قانون المرافعات الا لسد نقص او الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الاجراءات الجنائية .**
 ان نصوص قانون الاجراءات هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية امام المحاكم الجنائية . ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية الا لسد نقص (نقض جنائي ١٩٥٥/٥/٣٠ - المرجع السابق - فقرة ٥٩٩) .

- عدم جواز القياس في قانون العقوبات .

لا يصح القياس في قانون العقوبات (نقض جنائي ١٩٥٦/٢/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٠٠) .

- النص على تعريف مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية - اعتباره نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق او اللاحق .

عنى الشارع بتعريف ماهية مصلحة الضرائب في اللائحة التنفيذية ، ومن ثم فإن النص على المقصود « بمصلحة الضرائب » يعتبر نصا تفسيريا يلحق بالتشريع السابق من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخلو الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة او حقا (نقض جنائي - المرجع السابق - فقرة ٦٠١) .

- التفسير التشريعي - سريانه على الوقائع التى تمت قبل صدوره ما دامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر - مثال من القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام قانون الصيدلة .

صدر القانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ وكان من بين ما تضمنه التعديل نص مقدمة الجدول الخامس فاستبدل بها النص الاتي - « ويشترط ان تكون هذه الاصناف داخل عبوات محكمة الغلق ... ومحظور تجزئتها في مخازن الادوية البسيطة » ويتضح من عبارة المذكورة الايضاحية تعليلا لهذا التعديل ان المشرع عمد الى اصدار القانون الجديد ليفسر به القانون القديم ويفصح عن قصده الحقيقي منه ، فهو بذلك قانون تفسيري لا يتضمن حكما مستحدثا ، بل اقتصر على ايضاح وجلاء غموض القانون القديم ويبيان قصد المشرع منه ومن ثم كان ساريا على الوقائع التى تمت قبل صدوره مادامت لا تتجاوز تاريخ نفاذ القانون المفسر . ويكون الحكم المطعون فيه اذ دان المتهم بجريمة مزاوله مهنة الصيدلة لتجزئته مواد

صيدلية بمخزنه البسيط استنادا الى المادتين ١ ، ٩٢ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والجدول الخامس المرفق به صحيحا في القانون . (نقض جنائي ١٩٥٩/٢/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٠٣) .

- استناد المحكمة الى فتوى كعنصر من عناصر البحث للاستئناس بها لتعرف الراى السديد في تفسير نصوص قانون - ليس تخليا منها عن وظيفتها .

استناد المحكمة الى فتوى صادرة من المعهد اليوناني للقانون الدولي كعنصر من عناصر البحث التي استأنست بها لتعرف الراى السديد في تأويل نصوص القانون اليوناني لا يعتبر تخليا منها عن وظيفتها (نقض مدني ١٩٥٩/٤/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٤٠) .

- لا يؤثر في حق المشرع في اصدار تشريع تفسيري استتالة الزمن ولا استقرار الاحكام على وجهة نظر واحدة غير متعارضة بل يكفي ان يرى المشرع ان المحاكم لم تستتب قصده الحقيقي من التشريع المفسر .

القانون رقم ٧٠٥ لسنة ١٩٥٥ قانون تفسيري كشف به المشرع عن حقيقة المراد بنص م ٣٧ من اللائحة الجمركية فأوضح ان الاعفاء المقرر بالفقرة الاخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون تلك التي تشحن في طرود ، وقد اصدره المشرع بمقتضى ما له من الحق الدستوري في اصدار تشريع تفسيري - هذا الحق الذي لا يؤثر فيه استتالة الزمن بين القانونين - ولا استقرار احكام القضاء الابتدائي والاستئنافي فيما فصلت فيه من قضايا معاملة على وجهة نظر واحدة غير متعارضة - ذلك ان قيام التعارض في الاحكام ليس بشرط يلزم توفره قبل ان يعمد المشرع الى اصدار التشريع التفسيري - بل يكفي في هذا الخصوص ان يرى المشرع ان المحاكم لم تستتب قصده الحقيقي من التشريع المفسر (نقض مدني ١٩٥٩/٥/٧ - المرجع السابق - فقرة ٧٤١) .

- لا على محكمة الموضوع ان هي اخذت في تفسير النص بما تدل عليه عبارته الواضحة والتفتت عن طلب الاحاطة الى التحقيق لاثبات قيام عرف تجارى يتحدد به مراد الشارع من النص .

لا تثريب على محكمة الموضوع اذا هي رفضت الاستجابة الى ما يطلبه الطاعن من احوالة الدعوى الى التحقيق ليثبت ما ادعاه من قيام عرف تجارى مبناه ان التعامل في سوق البصل بالاسكندرية يجرى على اساس معاينة المبيع وان البيع لا يتم على مقتضى عينة خاصة - ذلك ان دفاع الطاعن في هذا الخصوص لم يكن مبناه ان ثبت عرفا تجاريا يناهض نصا مفسرا وانما كان مبناه ان هذا العرف هو الذى يتحدد به مراد الشارع من نص المادة ٣٤ من القرار رقم ٨١ لسنة ١٩٤٢ واذ كان هذا هو ما استهدفه الطاعن بطلب الاحالة الى التحقيق فانه لا حرج على محكمة الموضوع اذا هي التفتت عنه واخذت في تفسير ذلك بما تدل عليه عبارته الواضحة (نقض مدنى ١٥/١٠/١٩٥٩ - المرجع السابق - فقرة ٧٤٢) .

- لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون .

لا محل للاجتهاد عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه (نقض جنائى - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٠٥) .

- القاعدة العامة انه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب ان تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتاويل ايا كان الباعث على ذلك - مثال في تفسير كلمة « الارتباط » الواردة بالمادة ٣/٢١٤ من ق ١٠ ج المضافة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

القاعدة العامة انه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها - فانه يجب ان تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن

طريق التفسير والتأويل أيا كان الباعث على ذلك ولما كان التعبير بكلمة « الارتباط » وإيراد هذه الكلمة بذاتها مطلقة من كل قيد في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - والمقام مقام تطبيق القانون الجنائي - لا يمكن ان ينصرف الى غير المعنى الذي قصده الشارع وأرشد عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات - ولم تشير مذكرة القانون الايضاحية بكلمة ما يمكن أن تجعل لها معنى جديدا يخالف المعنى الذي يتلأم مع هذه القاعدة العامة ، مما مفاده انه اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، أو وقعت عدة جرائم مرتبطة ببعضها لغرض واحد وكانت احدى تلك الجرائم جنائية داخلية في الجنائيات المنصوص عليها في المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الثالثة أيا كانت العقوبة المقررة لها بالقياس الى الجرائم الاخرى - جاز للنياية العامة تقديم الدعوى برمتها الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم الحضور امامها مباشرة - هذا هو المعنى الذي قصدت اليه المادة ٢١٤ وهو المستفاد من سياق النص وعبارته وهو هو الذي كان قائما في ذهن الشارع حين أجرى هذا التعديل وما يجب أن يجرى عليه العمل باعتباره التفسير الصحيح للقانون ، ويكون ما خاض فيه المتهم وما سماه بالجريمة التابعة والجريمة المتبوعة - واعتبار الجريمة الخادمة تابعة اذا كانت عقوبتها اخف من عقوبة الجريمة الاصلية أو مساوية لها - واعتبارها متبوعة اذا كانت عقوبتها اشد (نقض جنائي ١٥/٣/١٩٦٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٠٦)

- القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ صدر مفسرا للمفكرة الاخيرة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية عن حقيقة مراد الشارع لا منشئا لحكم جديد .

نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - مقطوع الصلة بنص الفقرتين الاولى والثانية اللتين تتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود وقد أراد المشرع بالفقرة الرابعة المذكورة ان يقصر الاعفاء الوارد بها على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها في الفقرة السابقة عليها وهي الفقرة الثالثة - دون البضائع المشحونة في طرود

المنصوص عنها في الفقرتين الاولى والثانية . وقد كشف المشرع عن غرضه هذا بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر مفسرا للفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية كاشفا عن حقيقة مراد الشارع من هذه الفقرة منذ تقنينها لامنشأ لحكم جديد (نقض مدني ١٢/٢٩ / ١٩٦٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٤٣) .

- قانون - تفسيره - التعارض بين نص القانون ونص لائحته التنفيذية - وجوب تطبيق نص القانون .

من المقرر انه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والاخر في لائحته التنفيذية فان النص الاول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره اصلا لائحة (نقض جنائي - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٠٧) .

- نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي - وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع - عدم تطبيقه بالنسبة الى الحقوق الناشئة عن مصادر اخرى للالتزام .

نص المادة ١٧٢ من القانون المدني الذي استحدث تقادم الثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، هو نص استثنائي على خلاف الاصل العام في التقادم وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة الى الحقوق الناشئة عن مصادر اخرى للالتزام ما لم يوجد نص خاص يقضي بذلك (نقض مدني - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٧٢٦) .

- وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل .

يجب التحرز في تفسير القوانين الجزائية والالتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل (نقض جنائي ١٨/٥ / ١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٠٨) .

- دوران حكم القانون مع علته لا مع حكمته - لا محل للاستهداء بحكمة التشريع الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

متى كان النص واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه فانه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطرا في سبيل تعرف الحكم الصحيح الى تقصى الغرض الذي رمى اليه والقصد الذي أملاه ذلك ان الاحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها ومن ثم لا يجوز امداد العلة والاخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم (نقض مدني - ١٩٦٥/١٢/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٤٤) .

- ايراد الشارح مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين - وجوب صرفه الى معناه في كل نص آخر يرد فيه .

الاصل في قواعد التفسير ان الشارح اذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه الى معناه في كل نص آخر يرد فيه . وذلك توحيدا للغة ومنعا للبس في فهمه ، والابهام في حكمه وتحريا لوضوح خطابه الى الكافة (نقض جنائي ١٧/٥/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٠٩) .

- استثناء حكم من اصل عام لا قوام له بغير نص - ذكر هدف الاستثناء في المذكرة الايضاحية رغم حذف النص الذي كان يقرره - سهو لا يؤبه له .

اذا كان قد نص في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٩ بتعديل جدول مرتبات أعضاء مجلس الدولة على أن الضرورة اقتضت ادراج نص في القواعد الملحقه بجدول الوظائف يقضى بمنح الاعضاء الذين مضى على تاريخ آخر علاوة منحوها مدة سنة على الاقل من تاريخ نفاذ هذا القانون علاوة من علاوات درجتهم بالفئة الجديدة في أول يولية سنة ١٩٦٩ على الا تقل هذه

العلاوة بموعد علاواتهم الدورية - فإن هذا يعد استثناء من الاصل فلا قوام له بغير نص . وبالتالي فإن حذف المشرع النص على ذلك من المشروع بعد ادراجه فيه يدل على أن المشرع قصد أن يقيم تجانسا في الحكم بشأن هذه العلاوة لدى كافة الهيئات التي تنظمها تشريعات خاصة ، أما بقاء عبارة المذكرة الايضاحية على حالها رغم حذف النص فهو سهو لا يؤبه له ولا يعتد به (نقض مدنى ١٩٦٦/١١/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٢٧) .

- التفسير التشريعي كاشف عن حقيقة مراد الشارع - ليس منشأ لحكم جديد - سريانه منذ تاريخ العمل بالقانون محل التفسير .

التفسير التشريعي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - يعتبر كاشفا عن حقيقة مراد الشارع بالقانون محل التفسير منذ تقنيه لا منشأ لحكم جديد ومن ثم يعتبر نافذا منذ تاريخ العمل بهذا القانون (نقض مدنى ١٩٦٧/٥/٢٣ - المرجع السابق - فقرة ٧٤٥) .

- قانون - تفسيره .

الاصل في قواعد التفسير أن الشارع اذا اورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه (نقض جنائى ١٩٦٧/٦/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦١٢) .

- قانون - تفسيره - قياس .

لا يجوز أن يؤخذ في تفسير قانون العقوبات بطريق القياس ضد مصلحة المتهم لانه من المقرر انه لا جريمة ولا عقوبة بغير نص (نقض جنائى ١٩٦٧/١٢/٤ - المرجع السابق - فقرة ٦١٠) .

- قانون - تفسيره - تطبيقه .

القاعدة العامة انه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق

التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك . وانه لا محل للاجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه (نقض جنائي ١٩/١٢/١٩٦٧ - المرجع السابق - فقرة ٦١١) .

- أن الاصل في تفسير النصوص القانونية وتفهم مدلولها ان تحمل الفاظها على ما يقضى به الاصطلاح والعرف القانونيان لا ما تقضى به الاوضاع اللغوية ، لان الاصل ايضا أن المشرع يستعمل في صياغته للنصوص القانونية ، الالفاظ في معانيها القانونية الخاصة لا بمعانيها اللغوية العامة وذلك كله ما لم يتم دليل من النص على أن المشرع استهدف بلفظ معين معناه اللغوي لا معناه القانوني (الادارية العليا ١١/٤/١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني ١٥-٤٤-٢٧٦) .

- الاستناد الى حكم التشريع - محله - غموض النص .

الاستناد الى حكمة التشريع ، لا يكون الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما اذا كان النص واضحاً جلي المعنى ، فانه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي املته (نقض مدني ١٥/٣/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٤٦) .

- تأويل النصوص - محله - غموض النص .

اذا كان النص واضحاً جلي المعنى قاطع الدلالة على المراد منه ، فانه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، لان البحث في حكمة التشريع ، واستخلاص قصد الشارع لا يكون له محل الا عند غموض النص أو وجود لبس فيه (نقض مدني ٣٠/٢/١٩٧٢ - المرجع السابق - فقرة ٧٤٧) .

- الاستهداء بالمصادر التاريخية أو البحث عن قصد المشرع - محل ذلك - غموض النص .

متى كان النص صريحا جليا فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بمصدره التاريخي أو البحث عن قصد الشارع منه لأن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه (نقض مدني ١٠/٢٩/١٩٧٤ - المرجع السابق - فقرة ٧٤٨) .

- تفسير القوانين الجنائية .

الاصل انه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل ، وانه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فانه يجب ان تعد تعبيراً صادقا عن ارادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحا جلي المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي املته لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما تكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، إذ تدور الاحكام القانونية مع علتها لا مع حكمتها ، وانه لا محل للاجتهاد أزاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه ، فإن القول بأن خروج نظام الاستيراد بدون تحويل عمله الى حيز الوجود بمقتضى القرارات الصادرة في هذا الشأن يترتب عليه بالضرورة وبطريق اللزوم العقلي التعارض مع حكم المادة الاولى من قانون النقد وإن التعارض يتركز على محل واحد هو التعامل في النقد الاجنبي للاحتياج اليه في التحويل وإن السماح باستيراد السلع بدون ترخيص وفقا لنظام السوق الموازية قد ألغى تراخيص الاستيراد بصورة مطلقة شاملة يكون فضلا عن مخالفته لصحيح القانون اجتهاد غير جائز ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه وتوسعا في تفسير القوانين الجنائية واخذاً بحكمتها لا بعلتها وهو ما لا يجوز قانونا (نقض جنائي ١٩٧٥/٦/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦١٢) .

- القانون ٤ لسنة ١٩٦٩ - قانون تفسيري - استمرار المؤمن عليه في العمل بعد سن الستين لاستكمال المدة الموجبة لاستحقاق المعاش - شمول هذه المدة للمدة السابقة على الاشتراك في التأمين التي يستحق عنها مكافأة - لا يغير من ذلك ان تكون مدد الخدمة لدى ارباب عمل متعددين .

ما أجازته المادة ١/٦ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية من استمرار المؤمن عليه في العمل أو التحاقه بعمل جديد بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه ، مشروط وكما هو باد من نصها - قبل تعديله بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ - بأن يكون من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش وقدرها ١٨٠ شهرا . وإذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ قد صدر مفسرا لتلك المادة كاشفا عن حقيقة مراد الشارع منها منذ تقيينها فأوضح ان هذه المدد لا تنصرف الى مدة الاشتراك في التأمين وحدها بل يدخل في حسابها مدة الخدمة السابقة على اشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لاحكام قانون العمل ، يستوى في ذلك ان يكون المؤمن عليه قد امضى تلك المدد في خدمة رب عمل واحد أو ارباب عمل متعددين (نقض مدني ١٧/٤/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية الجزء ٨ - فقرة ٧٤٩) .

- النص القانوني الواضح لا محل لتأويله بدعوى الاستهزاء
بمراحله التشريعية أو بالحكمة التي أملتة .

متى كان النص واضحا صريحا جليا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بالمراحل التشريعية التي سبقته أو بالحكمة التي أملتة وقصد الشارع منه ، لان محل هذا البحث انما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه (نقض مدني ١٢/٥/١٩٧٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٥٠) .

- سقوط الرسوم القضائية بالتقادم بمضى خمس سنوات - المادة الاولى من القانون ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ .

الرسوم القضائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي نوع من الرسوم المستحقة للدولة ، فتدخل في مدلولها وعمومها ، واذا تنص المادة الاولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على انه « تتقادم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لاي شخص اعتباري عام ما لم ينض القانون على مدة أطول » ، فانه يتعين القول بأنه من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣ وبحكم عموميه واطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقادم بخمس سنوات بعد ان كانت تتقادم بثلاث سنوات طبقا لنص المادة ٣٧٧ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٧/٣/١ - المرجع السابق - جزء ٤ - فقرة ٧٥٣) .

- اختصاص اللجنة العليا للإصلاح الزراعي بتفسير احكام القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور .

النص في المادة ١٢/ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على ان اللجنة العليا للإصلاح الزراعي تختص بتفسير احكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيرا تشريعيا ملزما وتنشر في الجريدة الرسمية . هذا النص لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور . وكل ما عناه المشرع من النص المذكور هو أن ما تصدره اللجنة المشار اليها من تفسيرات لاحكام هذا القانون تعتبر تفسيرا تشريعيا يتعين عل المحاكم أن تلتزمه فيما تصدره من احكام (نقض مدني ١٩٧٧/٤/٥ - المرجع السابق - فقرة ٧٥١) .

- حكمة التشريع - عدم جواز اللجوء اليها مع صراحة النص .

اذ كان نص المادة ٢١٢ مرافعات واضحا فلا يسوغ اللجوء في تفسيره لحكمة التشريع ، لان هذه الحكمة لا يمكن تطبيقها باعتبارها ليست نصا يطبق ، وانما هي مجرد وسيلة يستهدى بها في تفسير النص حال غموضه (نقض مدني ١٩٧٧/٤/٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٥٢) .

- تفسير النصوص الجنائية - ما يجب فيه .

الاصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تتحمل ، وانه في حالة غموض النص فان الغموض لا يحول دون تفسير النص على مدى ما يستخلص من قصد المشرع مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم (نقض جنائي ١٩٧٩/١٢/٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦١٤) .

- اختص المشرع المحكمة العليا بتفسير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التفسير التي تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء وهي في ذلك لا تنشئ حكما جديدا بل تكشف عن حكم القانون بتفسير نصوصه وتبين قصد المشرع منه وبذلك يكون لقرارها قوة النص الذي انصب عليه التفسير .



المشرع اختص المحكمة العليا بتفسير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التفسير التي تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء وهي في ذلك لا تنشئ حكما جديدا بل تكشف عن حكم القانون بتفسير نصوصه وتبين قصد المشرع منه ، وبذلك يكون لقرارها ذات قوة النص الذي انصب عليه التفسير ، ولا يغير من ذلك أن المشرع نص بالمادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا ، على أن تكون الاحكام الصادرة من المحكمة العليا في دستورية القوانين ملزمة لجميع جهات القضاء ولم يشر الى قرارات التفسير رغم انه أوجب نشر منطوق تلك الاحكام وقرارات تفسير النصوص القانونية بالجريدة الرسمية ذلك ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا ، قد نصت على أن لقرارات التفسير ذات القوة الملزمة ، وهو ما اشارت اليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الاجراءات والرسوم امام المحكمة العليا تعليقا على المادة ٣١ منه ، وكان من مقتضى اختصاص المحكمة العليا بالتفسير الملزم للنصوص التشريعية ان يكون لها وحدها تقرير توافر شروط قبول طلب التفسير ، بحيث

لا يقبل من أية جهة قضائية ان تبحث تلك الشروط أو تناقشها توصلنا الى التحلل من القوة الملزمة لقرار التفسير (نقض مدنى ١٩٨١/٣/٢٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠٢٤) .

- من المقرر قانونا انه مع قيام نص خاص لا يرجع الى احكام نص عام الا فيما فات النص الخاص من الاحكام لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من اجله وضع النص الخاص .

من المقرر قانونا انه مع قيام نص خاص لا يرجع الى احكام نص عام الا فيما فات النص الخاص من الاحكام ، ولا يجوز اهدار النص الخاص لاعمال النص العام لما فى ذلك من منافاة صريحة للغرض الذى من اجله وضع النص الخاص ، وكان النص فى المادة الرابعة من قرار وزير المالية رقم ٢٦٥ الصادر بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٧٥ على حلول وزارة المالية محل المؤسسات الملقاة مفاده ايلولة حقوق والتزامات المؤسسات الملقاه ككل لوزارة المالية على حين ان قرار وزير الزراعة السالف الاشارة اليه هو قرار خاص متعلق بشركة مريوط الزراعية بالذات ، ومن ثم فان قرار وزير الزراعة يكون هو الواجب التطبيق . (نقض مدنى ١٩٨١/٤/٣٩ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٢٥) .

- من حق المشرع أن يصدر قانونا تفسيريا يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق ، ولا يؤثر فى هذا الحق استتالة الزمن بين القانونين . يعتبر القانون التفسيري كاشفا عن حقيقة مراد الشارع من تاريخ سريان القانون السابق الذى فسرته لا منشئا لحكم جديد .

ان المشرع قد اصدر بتاريخ ٣/٥/١٩٨٠ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ - ونص فى مادته العاشرة على انه يقصد بالعاملين فى الزراعة المستثنين من احكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بانشاء صندوق للتأمين واخر للاذخار  الخاضعين لاحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ باصدار  التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التأمينات الاجتماعية - العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة - ووضح من

عبارة هذه المادة انها تضمنت تفسيراً كشف به المشرع عن المقصود بعمل الزراعة المستثنى من تطبيق أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بأنهم العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، ومن المقرر أن من حق المشرع أن يصدر قانوناً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق وأن هذا الحق لا يؤثر فيه استتالة الزمن بين القانونين ، وأن القانون التفسيري يعتبر كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع من تاريخ سريان القانون السابق الذي فسره لا منشئاً لحكم جديد . لما كان ذلك فإن العاملين في الزراعة المستثنى من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية هم فقط العاملون الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، مما مؤداه أن غير هؤلاء من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة ، كمن يؤدون الأعمال الإدارية شأن ناظر الزراعة أو عمال الحراسة أو المشتغلين على آلات ميكانيكية نانهم يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التي نظمها القانون سالف الذكر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق عبارة عمال الزراعة المستثنى من أحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة سواء منهم القائمين بأعمال الزراعة البحتة أو الذين يؤدون الأعمال الإدارية أو أعمال الحراسة وسوى بينهم في عدم خضوعهم جميعاً لكافة أنواع التأمينات الاجتماعية عدا المشتغلين منهم على آلات ميكانيكية الذين يخضعون لتأمين إصابة العمل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره بما يستوجب نقضه (نقض مدني ١٩٨١/١٢/٢٦ - المرجع السابق - فقرة ٢٠١١) .

- القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ليس تشريعاً تفسيرياً للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - مؤدى ذلك :

القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا يعتبر تشريعاً تفسيرياً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إذ لم يرد به أو بالذكرة الإيضاحية ما يفيد هذا المعنى بل انه أورد أحكاماً مستحدثة تباير تماماً تلك المنصوص عليها في هذا القانون الأخير ، وإذ أراد الشارع اعتبار التأخر في وفاء الاجرة أمام قاضي الأمور المستعجلة ضمن

حالات التكرار التي تبرر الاخلاء على خلاف ما استقر عليه قضاء النقض فقد اجرى تعديلا في صياغة المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المضافة للمادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ثم اُضيف فقرتين للنص وهو التعديل الذي أقره عنه تقرير لجنة مجلس الشعب من أنها رأت نقل عبارة « فإذا تكرر امتناع المستأجر أو تأخره عن سداد الاجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم باخلائه أو بطرده بحسب الاحوال » الى نهاية الفقرة ، حتى ينصرف اثرها سواء على القضايا التي يختص بها القضاء العادي أو القضاء المستعجل على حد سواء ، كما حرص المشرع في عجز تلك المادة وبنص خاص - على الغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون مما يقطع بأنه ليس تشريعا تفسيريا (نقض مدني ١٢/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠١٣) .

- ان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ الذي قرر منح بدل تفرغ للاخصائيين التجاريين أعضاء نقابة التجاريين قد أشار في ديباجته الى نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ . ان ذلك يكشف عن مراد الشارع من انه رعى الى منح هذا البدل للاخصائيين التجاريين أعضاء نقابة التجاريين العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام .

نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٧١ المنطبق على واقعة الدعوى - ان المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ومن ثم فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا الطريق الذي رسمه القانون . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى انه لم يصدر قرار من مجلس الوزراء بمنح بدل تفرغ للاخصائيين التجاريين العاملين بالشركة الطاعنة وكان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ الذي قرر منح بدل تفرغ للاخصائيين التجاريين أعضاء نقابة التجاريين قد أشار في ديباجته الى نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مما يكشف عن

مراده من أنه رمى الى منح هذا البديل للاخصائيين التجاريين اعضاء نقابة التجاريين العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام ، فان القرار المطعون فيه اذ خالف هذا النظر واقام قضائه باستحقاق الاخصائيين التجاريين اعضاء نقابة التجاريين العاملين بقطاع التدريب التابع للشركة الطاعة لذلك البديل على ان قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ينطبق على كافة الاخصائيين التجاريين التجاريين اعضاء نقابة التجاريين سواء منهم العاملون بالحكومة او بالقطاع العام فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة ليحث باقى اسباب الطعن (نقض مدنى ١٥/٢/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٢٦) .

- الطعن في قرارات تقدير الايجار - المنازعات المرددة بين شركات القطاع العام والحكومة - اختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بنظرها :

مؤدى نص المادتين ١٢/٢ ، ٤٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن المقابلتين للمادتين ٥ ، ١٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - اختصاص المحاكم الابتدائية دون غيرها بنظر الطعون في قرارات لجان تحديد الاجرة ، وهي قرارات ادارية - خروجاً على القواعد العامة ، في حين نصت المادة ٦٠ من القانون ٦٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمؤسسات العامة وشركات القطاع العام - المقابلة للمادة ٦٦ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - على اختصاص هيئات التحكيم المتصوص عليها في هذا القانون دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام او بين احداها وبين جهة حكومية ، واذ كان تحديد الاختصاص الولائى جاء في قانون الايجارات بالنظر لنوع المنازعة في حين ورد في قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام بالنظر لصفات الخصوم ، فانه يتعين تطبيق القانون الاخير باعتباره الاخص في هذا الصدد ، بما يترتب عليه خروج الطعون في قرارات لجان تقدير الاجرة المرددة بين شركات القطاع العام او بين احداها وبين جهة حكومية - كغيرها من المنازعات الاخرى - من ولاية القضاء العادى واختصاص هيئات التحكيم دون غيرها بنظرها . (نقض مدنى ٢٥/٢/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٢٩) .

- النص على اختصاص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية ، لم يقصد به سلب اختصاص المحاكم الاخرى بتفسير النصوص القانونية التي تعرض لها بصدد الفصل في المنازعات المطروحة عليها .

لما كان تفسير النصوص القانونية المراد تطبيقها على واقعة الدعوى المطروحة على المحكمة هو من صميم عملها وأولى واجباتها للوصول الى معرفة حكم القانون فيما هو معروض عليها ، وكان النص في المادة الرابعة فقرة ثانية من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ سنة ١٩٦٩ على اختصاص هذه المحكمة بتفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها او اهميتها ضمنا لوحدة التطبيق القانوني وذلك بناء على طلب وزير العدل ويكون قرارها بالتفسير ملزما ، لم يقصد به سلب اختصاص المحاكم الاخرى بتفسير النصوص القانونية التي تعرض لها بصدد الفصل في المنازعات المطروحة عليها . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المطعون في حكمها انما رفعت بطلب تقرير حق الطاعة الثانية - عند ترملها - في المعاش المقرر لارملة المحامي في قانون الحماية ، فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على انها دعوى تفسير مما تختص به المحكمة العليا ، يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . (نقض مدني ١٤/١١/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٣٠) .

- يقصد بعمال الزراعة المستثنيين من تطبيق احكام القوانين ارقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أولئك الذين يقومون باعمال الفلاحة البحتة . مؤدى ذلك بطريق اللزوم والاقتضاء ان من عدا هؤلاء من العاملين في الزراعة يخضعون لاحكام جميع انواع التامينات الاجتماعية التي نظمها تلك التشريعات .

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المشرع عندما اصدر بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٨٠ القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ ونص في المادة العاشرة منه على أن

« يقصد بالعاملين في الزراعة المستثنين من أحكام القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وأخر للدخار للعمال الخاضعين لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية العاملين الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة » وأقصد في المذكرة الإيضاحية لهذا النص عن أنه إنما تغيا بيان قصد الشارع من عبارة عمال الزراعة الواردة في القوانين المشار إليها بما ينبىء عن أنهم أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة فقط خشية تواتر الأحكام على القضاء بأنهم كل من يعمل في الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة الأمر الذى يهدد فئة من يعملون في غير أعمال الفلاحة البحتة بخروجهم من نطاق التغطية التى كفلتها لهم قوانين التأمينات الاجتماعية ويزعزع المراكز القانونية المستقرة فان مفاد ذلك أن عبارة المادة العاشرة المشار إليها ليست الا تفسيرا كشف به المشرع عن أنه يقصد بعمال الزراعة المستثنين من تطبيق أحكام القوانين أرقام ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ و ٩٢ لسنة ١٩٥٩ و ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المنوه عنها بنص المادة أولئك الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة ، لانه يحق للمشرع ان يصدر قانونا تفسيريا يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق ولا يؤثر في هذا الحق استتالة الزمن بين القانونين ، ويعتبر القانون التفسيري كاشفا عن هذه الحقيقة منذ تاريخ سريان القانون السابق الذى فسرته وليس منشئا لحكم جديد . لما كان ذلك ، فان اعتبار العاملين الذين يقومون بأعمال الفلاحة البحتة هم وحدهم الذين استثنيتهم تشريعات التأمينات الاجتماعية انفة البيان من أحكامها مؤداة بطريق اللزوم والاقتضاء ان من عداهم من العاملين في الزراعة بصفة غير مباشرة وهم الذين يؤدون الاعمال الادارية وأعمال الحراسة كناظر الزراعة والخولى والخفير وكاتب الزراعة والمحصل والعمال المشتغلين على الآلات الميكانيكية وغيرهم ممن يؤدون أعمالا مماثلة يخضعون لأحكام جميع أنواع التأمينات الاجتماعية التى نظمته تلك التشريعات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عدم اخضاع عمال المطعون ضدهما الذين يعملون في الزراعة بصفة غير مباشرة لأحكام قوانين التأمينات الاجتماعية تأسيسا على ان الاستثناء الورد في المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والمادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤

المشار اليهما انما يمتد اليهم مساويا في ذلك بينهم وبين من يقومون بأعمال الفلاحة البحتة في عدم خضوعهم جميعا لكافة انواع التأمينات الاجتماعية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٨٣/١/٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٠١٧) .

الفصل الخامس

النسأ التشريع

- المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات من سنة ١٩٥٢ الى سنة ١٩٥٥ الزراعية هو قانون مؤقت .

المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التى تزرع قطناً فى السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الزراعية ، اذ نص فى الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أن لا يجوز لاي شخص ان يزرع القطن فى السنوات الثلاث المذكورة فى أرض زرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم « القلب » فى السنة الزراعية نفسها ، فقد أفاد بذلك انه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لان احكامه تنهى عن ارتكاب فعل فى مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بانقضاء هذه المدة بغير حاجة الى صدور قانون بالفائها ، وقد صدر بعدئذ القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل باحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار اليها آنفاً فى السنتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعيتين . وهذا الوقف لا ينسحب اثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق احكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التى وقعت فى ظله (نقض جنائى ١٩٥٤/١٢/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٦٩٨) .

١٤٨ رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التموين هو قرار مؤقت .

القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التموين في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي يقضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الارز الشعير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخرديسمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر قرار لاحق بالغائه ، وهو بطبيعته موقت بمدة معينة هي سنة ١٩٥٣ ولذلك فانه وفقا للفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر بانقضاء هذه المدة ، كما لا يتأثر من باب أولى بصدر أو عدم صدور قرار عن السنوات التالية أو بصدر قرار من نوعه بالنسبة لمحصول سنة ١٩٥٤ ثم الغائه (نقض جنائي ١٠/١٠/١٩٥٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٩٧) .

١٩٠٤ لسنة ١٩٠٤ بما نصت عليه المادة ٤٧ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية لا اثر له على لائحة التياترات لصدورها مستقلة عن القانون الملغى .

ما نصت عليه المادة ٤٧ من قانون المحال العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من الغاء احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات العمومية وجميع القوانين المعدلة والمكملة له لا اثر على لائحة التياترات اذ انها صدرت مستقلة عنه (نقض مدنى ٧/٦/١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٥٣) .

٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ خاص تعيينه الحكومة - الغاؤها بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ .

متى كانت العقوبة التى قضت بها المحكمة بحكمها القيايى - هى اعتبار المتهم مجرما اعتاد الاجرام وارساله الى محل خاص تعيينه الحكومة يسجن فيه الى ان يأمروزير العدل بالافراج عنه - قد الغيت بالقانون رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٦ المعمول به من تاريخ نشره في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ ، فان الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ اذ أوقع تلك العقوبة يكون قد خالف القانون بما

يتعين نقضه وتصحيحه بتطبيق المادة ٥١ من قانون العقوبات (نقض جنائي ١٩٥٧/١٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٧٠٦)

- منشور النائب العام بارجاء تقديم قضايا معينة او طلب تأجيلها لا يرقى لمرتبة القانون او يلغيه .

ان الكتاب الدوري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ الصادر من السيد النائب العام في ١٢ مارس سنة ١٩٥٧ قاصر على ارجاء تقديم قضايا الجنع التي يتهم فيها اصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم احكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات انتاج الدقيق وصناعة الخبز الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا امام المحاكم الى اجل غير مسمى ، ولا يرقى الى مرتبة القانون او يلغيه (نقض جنائي ١٩٥٧/١٢/٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٧١) .

- اعتبار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ بتنظيم زراعة الارز المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ملغيا ضمنا بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٢ في الحدود التي غاير فيها القانون الجديد الذي اعاد تنظيم نفس الوضع تنظيميا كاملا .

ان ما فعله المشرع باصداره القانون رقم ٧١ سنة ١٩٥٢ الذي لم يأت بجديد لم ينص عليه في القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ سوى تخفيف العقوبات الاصلية والتبعية - هو الالفاء الضمني للقانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ الذي كان ينظم زراعة الارز في البلاد وأن لم ينص على ذلك صراحة في بيابجته مادام التشريع الجديد قد اعاد تنظيم نفس الوضع تنظيميا كاملا (نقض جنائي ١٩٥٨/٢/١٨ - المرجع السابق - فقرة ٧٠٧) .

- عدم جواز الغاء نص تشريعي الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء او يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر

قواعده ذلك التشريع - مجال تطبيق الامر العسكري ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ - لا محل للقول بالغاء الامر بالقانون المذكور .

مجال تطبيق الامر العسكري رقم ٤٦٩ يختلف عن مجال تطبيق القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، ذلك أن هذا الامر تنطبق احكامه في الحدود الميمنة به على جميع العمال في مديرتي قنا واسوان دون التقيد بما اذا كانت مناطق العمل بعيدة عن العمران أو غير بعيدة عنه ، في حين أن الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا تنطبق الا حيث يكون العمال في المناطق البعيدة عن العمران والتي حددها وزير الشؤون الاجتماعية ومن ثم فلا محل للقول بأن القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد نظم من جديد ما سبق أن نظمه الامر العسكري ٤٦٩ ولا يكون بالتالي ثمة محل للتحدي بنص المادة الثانية من القانون المدني فيما نصت عليه من انه يلغى التشريع السابق اذا صدر تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع (نقض مدني ١٧/١٢/١٩٥٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٥٤) .

- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية لم يشر في ديباجته الى الغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من ق . ١ . ج .

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية وإن نص في المادة الاولى من قرار اصداره على أن « ... يلغى من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون السلطة القضائية الصادر به المرسوم التشريعي رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٢ ما يخالف احكام نصوص القانون المرافق ويستعاض عنها بالنصوص المرافقة ويلغى كل نص آخر يخالف احكامه » لم يشر في ديباجته الى الغاء المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولم يرد بنصوصه ما يغير احكامهما ، مما مؤداه انه قد اكتفى بتنظيم ما أشار اليه في المادة السادسة منه مما لا يتعارض مع احكام المادتين ٣٦٧ ، ٣٧٢ سالفتي الذكر - فبقيت المادتان معمولاً بهما تكمل احكامهما لحكام القانون الجديد - وهذا هو المعنى الذي ذهب اليه المذكرة الايضاحية للقانون الاخير وما أورده المذكرة

الايضاحية لقانون السلطة القضائية في هذا الشأن انما هو ايضاح يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم النصوص وليس تداركا لما فات . (نقض جنائى ١٧/٥/١٩٦٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء ٨ - فقرة ٧٠٨) .

- لا اثر لمعاهدة سندات الشحن على التشريع الخاص بشرط الذهب باعتباره تشريعا خاصا - انضمام مصر الى معاهدة بروكسل ليس من شأنه الغاء هذا التشريع الخاص او الاستثناء منه - رغبة المشرع فى الإبقاء على هذا التشريع بما تضمنه من احكام خاصة ببطلان شرط الذهب .

انه وان كان قد ورد فى نص المادة ٥/٤ من معاهدة سندات الشحن التى اصبحت نافذة المفعول فى مصر اعتبارا من ٢٩ مايو سنة ١٩٤٤ - تحديد لالتزام الناقل او السفينة بتعويض مقداره مائة جنيه استرلينى ، كما نص فى المادة التاسعة منها على أنه « يراد بالوحدات النقدية الواردة بها القيمة الذهبية » الا انه ليس لما ورد بهذين البندين اثر ما على التشريع الخاص بشرط الذهب فى مصر . وهو ما صدر به مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، ثم المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وقد نص فى هذا الأخير على بطلان شرط الذهب « فى العقود التى يمكن الالتزام بالوفاء فيها ذا صبغة دولية » ، ولما كان هذا القانون معتبرا تشريعا خاصا متعلقا بالنظم النقدية والعملية وهى من النظام العام ، ومقررا بطلان شرط الذهب فى المعاملات الداخلية والخارجية على حد سواء وهو امر راعى الشارع فيه المصلحة العامة المصرية ، فانه لا يمكن القول بأن انضمام مصر الى معاهدة بروكسل وانفاذها فيها بمرسوم سنة ١٩٤٤ من شأنه التأثير فى هذا التشريع انخاص بما يعد الغاء له او استثناء من بطلان شرط الذهب يضاف الى الاستثناءات الواردة فى ذلك التشريع على سبيل الحصر ، وقد بدت رغبة المشرع المصرى جلية فى الإبقاء على هذا التشريع الخاص بما تضمنه من احكام خاصة ببطلان شرط الذهب وما ورد فيه من استثناءات . فلم يضمن التقنين المدنى الجديد نصوصا فى هذا المعنى . بل ان لجنة المراجعة قد حذفت من المشروع التمهيدى نص المادة ١٨٧ التى كانت تتناول بالتنظيم ما تضمنه هذا التشريع الخاص ، وذلك اعتبارا بأن ذلك النص يقرر حكما فى

مسائل اقتصادية متغيرة يحسن تركها لقانون خاص ، هو ذلك المرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ ، وفي ذلك تأييد لما سبق بيانه من أن هذا التشريع الخاص يحكم المعاملات الداخلية والخارجية ، ويقضى ببطالان شرط الذهب في كليهما وسواء في ذلك أكان المشروط هو وجوب الوفاء بالذهب ، أو كان المشروط الوفاء بما يعادل قيمة الذهب ذلك أن اشتراط الوفاء في هذه الحالة الأخيرة بعملة ورقية على أساس قيمتها ذهباً ليس الا تحايلاً على القانون الذى فرض للعملة الورقية سعراً الزامياً ، ولا جدوى من ابطال شرط الدفع بالذهب اذا لم يتناول البطلان هذه الصورة (نقض مدنى ١١/١٢/١٩٦٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٥٥) .

- الغاء النص التشريعى لا يجوز الا بتشريع لاحق ينص على الالغاء صراحة أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد موضوع ذلك التشريع .

من المقرر انه لا يجوز الغاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع واذا كان البين مما جاء ببديهة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات الموقعة في نيويورك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٦١ والتي صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٦٤ سنة ١٩٦٦ في ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بالموافقة عليها ان غايتها قصر استعمال المخدرات على الاغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق تلك الغاية وكان البين من استقراء نصوص الاتفاقية وأخصها المادتان الثانية - في دعوتها الدول لبذل غاية جهدها لتطبيق اجراءات الاشراف الممكنة على المواد التى لا تتناولها الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات غير المشروع - والفقرة الأخيرة من المادة السادسة والثلاثين فيما نصت عليه من أن « لا تتضمن هذه المادة أى حكم يخل بمبدأ تعريف الجرائم التى تنص عليها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم وفقاً للقوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية » . فان هذه الاتفاقية لا تعدو مجرد دعوة الى الدول بصفتها أشخاص القانون الدولى العام الى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد اساءة

استعمال المخدرات لان الاتفاقية لم تلغ أو تعدل - صراحة أو ضمنا - أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم إليها . بل لقد حرصت على الإفصاح عن عدم اخلال احكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الاطراف المعنية . واذ كانت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ قد خولت الوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقه به بال حذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها فإن عدم صدور قرار بشء من ذلك من بعد العمل بتلك الاتفاقية يعني ان الشارع المصرى لم يرد الخروح عن تعريف المواد المخدرة الواردة بتلك الجداول (نقض جنائى ١٩٦٢/٣/٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ٧٠٩) .

- اللائحة في مرتبة ادنى من التشريع فلا تعدل منه - المادة ٥٠
من اللائحة المالية للميزانية والحسابات تنص على أن المرتبات التى لا يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة - هذه المادة لا تعدل احكام القانون المدنى فى التقادم ولا تجعله متعلقا بالنظام العام .

- نص المادة الخمسين من القسم الثانى من اللائحة المالية للخزانة والحسابات - الذى يقضى بأن الماهيات التى لم يطالب بها في مدة خمس سنوات تصبح حقا مكتسبا للحكومة ليس الا ترديدا لما نصت عليه المادة ٢١١ من القانون المدنى القديم و٢٧٥ من القانون المدنى القائم من أن المرتبات والأجور والمهايا تتقادم بخمس سنوات - وما كان لهذه اللائحة وهى في مرتبة ادنى من التشريع أن تعدل من أحكام التقادم الواردة في القانون المدنى في التقادم المسقط أو تجعله متعلقا بالنظام العام ، فضلا عن أن تلك اللائحة لا تعدو ان تكون مجموعة مواد اشير في بعضها الى مصدرها من قانون أو قرار وزارى بينما جاء البعض الآخر - ومنها المادة ٥٠ - عاطلة عن هذا المصدر وبالتالي فإن المادة ٥٠ سالفه الذكر تفتقد عناصر قوتها الملزمة ولا تنزل منزلة التشريع . فاذا كان المطعون ضده لم يطالب بمرتب تأخرت الدولة في ادائه وإنما بتعويض مقابل الضرر الذى لحقه بسبب قرار ادارى مدعى بمخالفته للقانون وكان هذا التعويض يختلف عن المرتب في طبيعته وسبب استحقاقه فالمرتب دورى متجدد

وهاتان الصفتان هما الضابط للحقوق التي نص القانون المدني قديمه وجديده على تقادمها بالتقادم الخمسى ذلك القانون الذى نقلت عنه اللائحة المالية حكمها في خصوص مهايا الموظفين - والمرتب ايضا هو مقابل عمل يؤديه الموظف للدولة ، هذا بينما التعويض لا يدور ولا يتجدد وهوليس مقابل عمل وانما جبر لضرر - لما كان ذلك ، فان هذا التعويض لا يجرى عليه ما يجرى على المرتب من تقادم بخمس سنوات وانما يخضع في تقادمه للقاعدة العامة الواردة في المادة ٢٠٨ من القانون المدني القديم والمادة ٣٧٤ من القانون القائم فلا يتقادم الا بانقضاء خمس عشرة سنة مادام انه لم يرد في شأنه نص خاص يقضى بتقادمه بمدة اقصر (نقض مدنى ١٩٦٢/١١/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٧٢٤) .

- قوة اللائحة التنفيذية بالنسبة للقانون .

من المقرر أن اللائحة التنفيذية لا يصبح ان تلغى او تنسخ نصا امرا في القانون ، وانه عند التعارض بين نصين أحدهما وارد في القانون والاخر وارد في لائحته التنفيذية فان النص الاول يكون هو الواجب التطبيق . ولما كان نفاذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية والمعدلة بعض مواده بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ فيما تضمنه من نصوص امره بوجوب حتما العمل بها ابتداء من التاريخ المحدد لنفاذه ، ولم يمس قرار وزير الداخلية رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ الصادر في ٦ ديسمبر سنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية تاريخ نفاذ القانون الذى صدر بالاستناد اليه وبتفويض منه ، اما ما نصت عليه المادة ٥٢ من القرار من تحديد مدة اقصاها عامان من تاريخ العمل به لقيد احوال المواطنين بالسجل المدني ، فهو حكم انتقالي قصد به تنظيم تقدم المواطنين للقيد بالسجل في خلال الاجل المضروب ، ولا تعارض بين اعمال اللائحة فيما افسحت فيه من مهلة وبين نفاذ القانون فيما قضى به من وجوب العمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره . ذلك بأنه متى أجرى القيد في السجل في أى وقت خلال العامين المحددين في القرار وحصل صاحب الشأن على بطاقة عائلية ، تعين عليه اتباع الاحكام المترتبة على هذا الاجراء ومنها الابلاغ عن كل تغيير في بيانات البطاقة في خلال الاجل المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون . يدل على ما تقدم أن قرار وزير الداخلية نفسه قد افترض هذا الفرض ورتب عليه حكمه

اذ نص في المادة ٥٤ منه على أنه « لا تسجل في السجل المدني الواقعات التي تطرأ خلال تلك المدة - مدة العامين - ما لم تكن الاسرة قد سجلت بالسجل فيتعين بعد ذلك الاخطار بها في الميعاد القانوني » . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده يكون قد جانب التأويل الصحيح للقانون وقد حجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن أن تبدى رأيها في موضوع الدعوى . فانه يتعين نقضه وان يكون مع النقض الاحالة (نقض جنائي ١٩٦٥/١١/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٨٢) .

- الغاء التشريع لا يكون الا بتشريع لاحق ينص على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ويكون ناسخا له - مثال في علاوات الترقية والعلاوات الدورية .

الغاء التشريع لا يكون الا بتشريع لاحق ينص على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الوضع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع . واذا كان القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ لم ينص على الغاء القاعدة الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٢/٢٥ بأن يخصم من اعانة الغلاء بما يعادل نصف علاوة الترقية أو العلاوة الدورية عند استحقاق ايهما ولم يشتمل القانون سالف الذكر على نص يتعارض مع احكام القرار المذكور وانما قصد به تنظيم جديد من حيث كيفية الخصم لا من حيث مبدئه فجعل هذا الخصم يلحق العلاوة ذاتها راسا بمقدار النصف بدلا من أن يلحق الخصم اعانة الغلاء بمقدار نصف العلاوة وذلك بالنسبة للعلاوات انتى استحققت منذ نفاذه فان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر يبقى مطبقا من حيث طريقته في الخصم بالنسبة للعلاوات التي استحققت في مدة سريانه (نقض مدني ١٩٦٤/٧/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٥٦) .

- الغاء القانون لا يبرر الخروج عن احكامه بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الالغاء .

اذ رأى الشارع الغاء القاعدة المقررة بقانون (مرسوم التعريفية الجمركية) فان ذلك لا يبرر الخروج عنها بالنسبة للوقائع السابقة على هذا الالغاء بل هو

تأكيد بالتزام العمل بها في النطاق المنصوص عليه بالتشريع السابق (نقض مدني ١٠/٢٦/١٩٦٥ - المرجع السابق - فقرة ٧٥٧) .

- التعارض الذي يستتبع الغاء نص تشريعي بنص تشريعي لاحق - شرطه - ان يرد النصان على محل واحد يستحيل أعمالهما فيه معا - مثال .

إذا كانت معاهدة بروكسل لا تنطبق في صدد النقل البحري الدولي الا في نطاق محدود . فانه لا يكون من شأن هذه المعاهدة ان تؤثر خارج هذا النطاق في احكام قانون انتجارة البحري السابقة عليها بما يعد نسخا لها لان التعارض الذي يستتبع الغاء نص تشريعي بنص في تشريع لاحق لا يكون ، في حكم المادة الثانية من القانون المدني ، الا اذا ورد النصان على محل واحد يكون من المحال اعمالهما فيه معا . اما اذا اختلف المحل فانه يتعين العمل بكل قانون في محله بصرف النظر عما بينهما من مغايرة طالما ان لكل منهما مجاله الخاص في التطبيق . ولا يمنع من ذلك ازدواج التشريع في قانون البلد الواحد ، لان الشارع هو الذي يقدر الحكمة من هذا الازدواج وليس للقاضي الا ان يطبق التشريع على ما هو عليه (نقض مدني ١٠/٥/١٩٦٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٥٨) .

- عدم الغاء قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - وهو قانون خاص - المواد من ١١٠ - ١١٧ في قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - المادة ١١٦ مرافعات أوجبت اعداد تقرير يلخص فيه القاضي موضوع الدعوى وطلبات الخصوم واسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم كما أوجبت تلاوة هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة - بقاء هذه النصوص حتى الغيت بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

وان كانت المادة ٢/٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على ان تصدر احكام المحاكم الابتدائية من قاض فرد الا ان هذا

القانون - وهو قانون خاص - لم ينص على الغاء المواد من ١١٠ الى ١١٧ من قانون المرافعات - قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - وهى النصوص الخاصة بنظام قاضى التحضير والتي أوجبت المادة ١١٦ منها على هذا القاضى عند احالة الدعوى الى المرافعة اعداد تقرير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم واسانيد كل منهم ودفعوهم ودفاعهم وما أصدره فى القضية من قرارات او أحكام كما أوجبت تلاوة هذا التقرير حتى صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المعمول به من ١٤ يوليه سنة ١٩٦٢ ونص على الغائها (نقض مدنى ١٩٦٦/٥/٢٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٥٩) .

- الغاء قاعدة قانونية وحلول قاعدة أخرى محلها - تعلق القاعدتين بأوضاع قانونية تكونت فى لحظة واحدة - سريان القاعدة الجديدة بأثر رجعى منذ نفاذها مع وقف سريان القاعدة القديمة - تكون الأوضاع القانونية خلال فترة زمنية متداخلة بين قاعدتين قانونيتين - فض التنازع بينهما - عدم تطبيق القاعدة الجديدة بأثر رجعى يمس الوضع المتكون فى الماضى وعدم الاستمرار فى تطبيق القاعدة بأثر ممتد على الوضع الذى يكون قد تكون بعد الغائها - يستثنى من ذلك - النص على رجعية القاعدة الجديدة او امتداد القاعدة القديمة - أو بتنظيم المشرع لقواعد التنازع الزمنى -

الاصل فى صدد سريان القانون من حيث الزمان ان الغاء قاعدة قانونية وحلول قاعدة قانونية أخرى محلها يترتب عليه - اذا تعلقتا بقاعدتان بأوضاع قانونية تكونت فى لحظة واحدة - ان تسرى القاعدة الجديدة بأثر فوري منذ نفاذها ويقف فى ذات الوقت سريان القاعدة القانونية بغير تنازع بين القاعدتين . اما اذا كانت الأوضاع القانونية لا تتكون الا خلال فترة زمنية متداخلة بين قاعدتين قانونيتين فانه يتعين فى سبيل فض التنازع بينهما أن يمتنع تطبيق القاعدة القانونية الجديدة بأثر رجعى يمس الوضع المتكون فى الماضى طبقا للقاعدة القانونية كما يمتنع استمرار تطبيق القاعدة القانونية القديمة بأثر ممتد

على الوضع الذى يكون قد تكوّن بعد الغائها وذلك كله ما لم يورد المشرع احكاما تقرر رجعية القاعدة القانونية الجديدة أو امتداد القاعدة القانونية القديمة أو ان تكون المسألة التى مسها التشريع تدخل في عموم احدى مسائل القانون الخاص التى عنى المشرع بتنظيم التنازع الزمنى في القوانين بشأنها في المجموعة المدنية أو مجموعة المرافعات (نقض مدنى ١١/٢٢ / ١٩٦٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٦٠) .

- الغاء النص التشريعى لا يتم الا بتشريع لاحق ينص صراحة على الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

الغاء نص تشريعى لا يتم حسبما تقضى المادة الثانية من القانون المدنى الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع (نقض مدنى ١٥/١٢ / ١٩٦٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٦١) .

- الغاء القانون وعدم النص في القانون اللاحق على بقاء اللوائح التنفيذية الصادرة تنفيذا للقانون السابق - اعتبار اللوائح السابقة ملغاة دون أن يحل محلها شيء .

ان اللوائح التنفيذية انما تستمد وجودها وقوتها من القانون الذى تصدر تنفيذا لآكامه فاذا ما ألغى هذا القانون ، ولم ينص القانون اللاحق على بقاء اللوائح التنفيذية الصادرة تنفيذا للقانون السابق قائمة ومعمولا بها الى أن تعدل طبقا للقانون الجديد ، فان ذلك يستتبع حتما وبالضرورة اعتبار اللوائح السابقة ملغاة دون أن يحل محلها شيء لانها انما تنبثق عن القانون ويتوقف مصيرها عليه وجودا وعدما (الادارية العليا ١٧/١٢ / ١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى ١٢-٤٠٤٠٣٩٥) .

- الغاء التشريع بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه - ليس
لسلطة ادنى في مدارج التشريع ان تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية
وضعتها سلطة أعلى أو تضيف أحكاما جديدة الا بتفويض من
هذه السلطة العليا ، أو من القانون .

ان التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز
لسلطة ادنى في مدارج التشريع ان تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة
أعلى أو أن تضيف اليها أحكاما جديدة الا بتفويض خاص من هذه السلطة
العليا أو من القانون (نقض مدنى ١٩٦٧/٥/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء
٨ - فقرة ٧٦٢) .

- النص على الغاء تشريع لا يفيد حتما افتراض صحة قيامه
حتى وقت الالغاء .

النص على الغاء تشريع لا يفيد حتما افتراض صحة قيامه حتى وقت الالغاء
لا سيما اذا لم يكن لهذا التشريع وجود قانونى بعد أن صدر قانون استلزم بعد
تعديله بقرار رئيس الجمهورية صدور هذا التشريع بقرار من رئيس الجمهورية
وليس بقرار من مجلس الوزراء كما كان الحال في القانون الملغى (الادارية
العليا ١٩٦٨/١٢/٣٠ - مجموعة المكتب الفنى ١٤-٢٤-١٩٠) .

- الغاء القانون - بقاء اللوائح القديمة نافذة المفعول - مناط
ذلك .

الغاء نظام قانونى معين ليستبدل به نظام قانونى جديد ، وان ترتب عليه
نسخ القواعد القديمة حتى تلك التى لا تتعارض مع النظام القانونى الجديد الا
ان ما صدر من لوائح الادارة العامة تنفيذا للقانون القديم ، وبالنسبة للنصوص
الواردة فيها التى تتوافق مع القانون الجديد ، فانها تبقى نافذة المفعول الى
ما بعد صدور القانون الجديد ما لم ينص صراحة على الغاء مثل هذه اللوائح
(نقض مدنى ١٩٧٠/٦/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٥٣) .

- جواز الاستثناء للاحكام الصادرة بصفة نهائية من المحاكم الابتدائية - لا يغير من حكم انتهائية الاحكام الاجبارية .

جرى قضاء محكمة النقض على ان ما اجازته المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٦ من استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم او بطلان في الاجراءات اثر في الحكم ، لا يعتبر استثناء من حكم المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الاحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لاي طعن ، لان القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من احكام قانون المرافعات ولا سبيل الى الغاء احكامه الا بتشريع خاص ينص على هذا الالغاء ولا يستفاد هذا الالغاء من نص المادة ٢٩٦ مرافعات بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . (نقض مدني ١١/٢٦ / ١٩٧٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٥٤) .

- النسخ الضمني - الخاص يقيد العام - النسخ الضمني للقاعدة القانونية لا يكون الا حيث يصدر تشريع لاحق على ذات المستوى حاسما في اسقاطه للحكم السابق وذلك لتعارضه معه على نحو يجعل من غير الممكن التوفيق بينهما واعمالهما معا - حيث يكون لكل من التشريعين مجال لاعماله يختلف عن الآخر فلا يكون هناك نسخ - عندما يورد المشرع تنظيما خاصا بمسألة قانونية محددة وردت الاشارة اليها بصفة عامة في قانون آخر فانه يتعين اخراج الاشارة العامة وتطبيق التنظيم الخاص - اساس ذلك .

من الامور المسلمة ان النسخ الضمني للقاعدة القانونية لا يكون الا حيث يصدر تشريع لاحق على ذات المستوى في مجال المداير التشريعية ، وان يكون التشريع اللاحق الذي توافر له الشرط المتقدم حاسما في اسقاطه للحكم السابق وذلك لتعارضه معه بصورة تجعل من غير الممكن التوفيق بينهما واعمالهما معا ، اما حيث يكون لكل من التشريعين مجال لاعماله يختلف عن الآخر فلا يكون

هناك نسمح ، وإذا أورد المشرع تنظيما خاصا بمسألة قانونية محددة وردت الإشارة إليها بصفة عامة في قانون آخر فإنه يتعين اطراح الإشارة العامة وتطبيق التنظيم الخاص وذلك تطبيقا لقاعدة أن الخاص يقيد العام (الادارية العليا ١٢/١٣/١٩٧١ - مجموعة المكتب الفني ١٦-٤٩-٢٢٣) .

- الغاء القانون ضمنا - شرطه - توارد المحل .

لا محل للاحتجاج بأن النص الاول - الوارد في القانون القديم - قد ألغى ضمنا بالنص الثاني - الوارد في القانون الجديد لان هذا الالغاء لا يكون الا اذا توارد النصان في القانون الجديد وفي القانون القديم على محل واحد يستحيل معه اعمالهما فيه (نقض مدني ٢٩/٣/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٦٣) .

- الغاء التشريع - تدرج التشريعات .

التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ، فلا يجوز لسلطة أدنى من مدارج التشريع أن تلغى أو أن تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى ، أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة الا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون (نقض مدني ١٨/٥/١٩٧٢ - المرجع السابق - فقرة ٧٦٤) .

- سريان النصوص التشريعية - محله .

الاصل ان النصوص التشريعية تسرى على جميع المسائل التي تتناولها في لفظها أو في حواها ، وإن التشريع لا يجوز الغاؤه الا بتشريع لاحق ينص على الالغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا (نقض مدني ١/٦/١٩٧٢ - المرجع السابق - فقرة ٧٦٥) .

- القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية - للقضاء الإداري ان يحكم بالغائها - الاساس في ذلك .

انه وان كانت المحاكم لاتملك الغاء او تعديل القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية الا ان القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية بتفويض من السلطة التشريعية وان كان لها في موضوعها قوة القانون التي تمكنها من الغاء وتعديل القوانين القائمة ، الا انها تعتبر قرارات ادارية لا تبلغ مرتبة القوانين في حجية التشريع ، فيكون القضاء الإداري بما له من ولاية الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ان يحكم بالغائها اذا جاوزت الموضوعات المحددة بقانون التفويض أو الاسس التي يقوم عليها ، ولا تحوز هذه القرارات حجية التشريع الا اذا أقرها المجلس النيابي شأنها في ذلك شأن أي قانون آخر (نقض مدني ١٩٧٣/١٢/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٧٦٦) .

- الغاء القانون - النص العام والنص الخاص .

ان ما اجازته المادة ٢٢١ من قانون المرافعات من استئناف الاحكام الصادرة بصفة انتهائية من محاكم الدرجة الاولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم ، لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - استثناء من حكم المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضي بأن الاحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون لا تكون قابلة لاي طعن ، ذلك أن القانون سالف الذكر ، هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من احكام قانون المرافعات ولا سبيل الى الغاء احكامه الا بتشريع ينص على هذا الالفاء ، ولا يستفاد هذا الالفاء من نص المادة ٢٢١ من قانون المرافعات ، ذلك ان النص العام لا يلغى ضمنا النص الوارد في قانون اصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ من الغاء كل نص آخر يخالف احكامه ذلك ان هذا النص هو نص عام لا يقر سوى مبدأ الالفاء الضمني ولا ينصرف الى الغاء النص الوارد في قانون خاص ، واز قضى الحكم المطعون فيه بعدم جواز

الاستئناف رغم ما تمسك به الطاعن من بطلان الحكم الابتدائي فإنه يكون قد التزم صحيح القانون (نقض مدني ١٩٧٥/٥/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٧٦٧) .

- التعارض بين القانون ولائحته التنفيذية - حكمه .

من المقرر أنه يشترط لصدور القرار في حدود التفويض التشريعي ألا يوجد أدنى تعارض بين الحظر الوارد في نص القانون وبين الشروط والأوضاع المحددة في القرار ، وأنه عند التعارض بين نصين : أحدهما وارد في القانون والآخر وارد في لائحته التنفيذية ، فإن النص الأول يكون هو الواجب التطبيق باعتباره أصلاً للائحة (نقض جنائي ٢٢ ١٩٧٥/٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ٥٩٠) .

- الغاء التشريع - طريقه .

من المقرر أن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق له أعلى منه أو مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . وإذا كان الثابت أن قانوناً لاحقاً لم يصدر زالت به القوة التنفيذية لأي من القوانين أرقام ٨٠ لسنة ١٩٤٧ و ٩ لسنة ١٩٥٩ و ٩٥ لسنة ١٩٦٧ أو أباح التعامل في النقد الأجنبي وأفعال المقاصة بما تنطوي عليه من تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي أو أجاز للأفراد والقطاع الخاص استيراد السلع من الخارج بغير ترخيص من وزارة الاقتصاد وبقصد الاتجار ، فإن القول بغير ذلك اجتهد غير جائز (نقض جنائي ٢٢/٦/١٩٧٥ - المرجع السابق - فقرة ٧١٠) .

- لائحة - لا يصح أن تلغى نصاً أمراً في قانون .

أن من حق السلطة التنفيذية - طبقاً للمبادئ الدستورية المتواضع عليها - أن تتولى أعمالاً تشريعية عن طريق إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما

ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وليس معنى هذا الحق نزول السلطة التشريعية عن سلطتها في سن القوانين الى السلطة التنفيذية ، بل هو دعوة لهذه السلطة لاستعمال حقها في وضع القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين دون أن تزيد عليها شيئاً جديداً أو تعدل فيها أو تعطل تنفيذها أو أن تعفى من هذا التنفيذ ، ومن ثم فإن اللائحة التنفيذية لا يصح أن تلغى أو تنسخ نصاً أمراً في القانون (نقض جنائي ١٩٧٥/٦/٢٢ - المرجع السابق - فقرة ٧١١) .

- قانون تطبيقه - عدم الاعتماد بالتعليمات .

لا يصح الاعتماد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون (نقض جنائي ١٩٧٧/٥/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٥٩٣) .

- **أحوالة القانون الى بيان محدد في قانون آخر - أثره - اعتباره جزءاً من القانون الاول - الاحالة المطلقة - أثرها - وجوب التقيد بما يطرأ على القانون المحال اليه في هذه الحالة من تعديل أو تغيير .**

القانون حينما يحدد نطاق أحكامه بالاحالة الى بيان محدد يعينه في قانون آخر ، فإنه بذلك يكون قد الحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي جزءاً منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذي ورد به ذلك البيان أصلاً ، أما اذا كانت الاحالة مطلقة الى ما يبينه أو يقرره قانون آخر ، فإن مؤدى ذلك ان القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه أمراً محدداً في خصوص ما أحال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال اليه بما في ذلك ما قد يطرأ عليه من تعديل أو تغيير (نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٣٩٨) .

- تعارض التشريع مع أحكام الدستور - وجوب التزام هذه الأحكام وأهدار ما عداها - ورود نص بالدستور صالح بذاته للأعمال دون حاجة الى سن تشريع أدنى - وجوب أعماله .

الدستور هو القانون الوضعي الرسمي صاحب الصدارة . وعلى ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه . فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وأهدار ما سواها ، والتشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق ينص على اللغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا والغاء التشريع لا يكون الا بتشريع لاحق مماثل له . وأقوى منه ، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سبق تشريع أدنى لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحالة قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه (نقض ١٩٨٠/٣/١٢ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٨) .

- الاستدراك بالجريدة الرسمية - ماهيته - نطاقه :

الاستدراك هو وسيلة تتخذ لتدارك ما يكون قد اكتنف النص الاصل من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ، ويعتبر التصويب عندئذ جزءا من النص التشريعي المصحح وله نفس قوته ، فإذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير في النص المنشور لفظا ومعنى فهو تعديل له لا يجوز الا بصور قانون آخر (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠١٢) .

- الاحالة في تنظيم بعض المسائل التى ينظمها التشريع الى تشريعات أخرى - تعديل أو إلغاء التشريعات المحال اليها - أثر ذلك :

ان القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالاحالة الى بيان محدد يعينه في قانون آخر فإنه بذلك يكون قد الحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الآخر الذى ورد به

ذلك البيان اصلا . اما إذا كانت الاحالة مطلقة الى ما يبينه او يقرره قانون قانون آخر فإن مؤدى ذلك ان القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه امرا محددا في خصوص ما احال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال اليه بما في ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير (نقض مدنى ١٨/٢/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٢٨) .

- تحديد نطاق بعض أحكام القانون بالاحالة الى بيان مسد يعينه في قانون آخر - مفاد ذلك :

لما كان ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن القانون حينما يحدد نطاق بعض أحكامه بالاحالة الى بيان محدد يعينه في قانون اخر فانه بذلك يكون قد الحق هذا البيان بذاته ضمن أحكامه هو فيضحي جزءا منه يسرى بسريانه دون توقف على سريان القانون الاخر الذى ورد به البيان اصلا اما اذا كانت الاحالة مطلقة الى ما يبينه او يقرره قانون آخر فإن مؤدى ذلك أن القانون المحيل لم يعن بتضمين أحكامه امرا محددا في خصوص ما احال به وإنما ترك ذلك للقانون المحال اليه بما في ذلك ما قد يطرا عليه من تعديل أو تغيير وكانت المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى على السيارات تنص على ان « يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو اية اصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة اذا وقعت في جمهورية مصر وذلك في الاحوال المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ » فمن ثم يكون قانون التأمين الاجبارى على السيارات المذكورة قد الحق بحكم المادة الخامسة منه ذات البيان الورد بالمادة ٦ من قانون المرور رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بصدد تحديد المستفيدين من التأمين فلا يتأثر بقاء هذا البيان بالغاء قانون المرور المذكور وبالتالي يظل الوضع على ما كان عليه من ان التأمين الاجبارى على السيارة الخاصة « الملاكى » لا يشعل الاضرار التى حدثت لركابها ولا ينفى المسؤولية المدنية عن الاصابات التى تقع لهؤلاء الركاب . واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه بالزام شركة التأمين الطاعة بالتعويض المستحق عن وفاة احد ركاب السيارة الخاصة المؤمن عليها فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب (نقض مدنى ٢/٢/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٣١) .

(ثانيا)

نصوص التشريعات الأساسية
(المدنى ، التجارى ، البحرى ، اثبات
المرافعات ، العقوبات والإجراءات الجنائية)

يتقدمها

« دستور جمهورية مصر العربية »

ومعلقا عليهما بأهم

المبادئ، القانونية التى قررتها

المحكمة الدستورية العليا

ومحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا

الدستور

دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية ، الذي أجرى في اليوم الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩١١ ، وعلى إجماع كلمة الشعب على الموافقة على هذا الدستور :

وبعد الاطلاع على المادة ١٩٢ من دستور جمهورية مصر العربية :
يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق .
القاهرة في ٢١ رجب ١٣٩١ (١١ سبتمبر ١٩٧١)

دستور جمهورية مصر العربية

الباب الأول

الدولة

مادة (١) جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكى ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

مادة ٢ (٢) الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع^(١) .

(١) و (٢) معدلة بقرار رئيس الدولة في ١٩٨٠/٥/٢٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٦/٢٦ - العدد ٢٦) .

(٢) قضت محكمة النقض بأنه لما كان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ، ليس واجب الاعمال بذاته إنما هو دعوة للشارع بأن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى فيما يشرعه من قوانين ومن ثم فإن

مادة ٢ السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويجمعها ، ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين في الدستور^(٤) .

مادة ٤^(٥) الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال ، ويؤدي الى تقريب الفوارق بين الدخول ، ويحمي الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الاعباء والتكاليف العامة .

مادة ٥^(٦) يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري

المناط في تطبيق احكام الشريعة الاسلامية استجابة الشارع لدعوته وافراغ مبادئها السمحاء في نصوص محددة ومضبطة يلتزم القضاء بالحكم بمقتضاها بدءا من التاريخ الذي تحدده السلطة التشريعية لسريانها ، والقول بغير ذلك يؤدي الى الخلط بين التزام القضاء بتطبيق القانون الوضعي وبين اشتراغ القواعد القانونية التي تتأبى مع حدود ولايته فضلا عن ان تطبيق الشريعة الاسلامية يقتضى تحديد المعين الذي يستقى منه الحكم الشرعي من بين مذاهب الائمة المتعددة والمتباينة في القضية الشرعية الواحدة ويؤكد هذا النظر انه لما كان الدستور المصري قد حدد السلطات الدستورية وأوضح اختصاص كل منها وكان الفصل بين السلطات هو قوام النظام الدستوري بما لازمه انه لا يجوز لاحداها ان تجاوز ما قرره الدستور باعتباره القانون الاسمي وكان من المقرر وفقا لاحكامه ان وظيفة السلطة القضائية ان تطبق القانون وتختص محكمة النقض بالسهر على صحة تطبيقه فانه يتعين على السلطة القضائية وغيرها من السلطات النزول على احكامه ، فضلا عن ذلك فان المادة ١٩١ من الدستور تنص على ان « كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا . ومع ذلك يجوز الغائها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة في هذا الدستور » (نقض مدني ١٩٨٢/١/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠١٤) .

٤ - صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٨ في ١٩٧٢/٩/٢١ ونصت المادة العاشرة منه على ان يعمل به من تاريخ نشره .

(٥) و (٦) معدلة بقرار رئيس الدولة في ١٩٨٠/٥/٢٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٦/٢٦ العدد ٢٦) .

المنصوص عليها في الدستور . وينظم القانون الأحزاب السياسية^(٧) .

مادة ٦ الجنسية المصرية ينظمها القانون^(٨) .

الباب الثاني

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الأول :

المقومات الاجتماعية والخلقية

مادة ٧ يقوم المجتمع على التضامن الإجتماعى .

مادة ٨ تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

مادة ٩ الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية . وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل المجتمع المصرى .

مادة ١٠ تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

مادة ١١ تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

٧ - صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٧ بتاريخ ١٩٧٧/٧/٧ . ونصت المادة ٢٢ منه على أن يعمل به من تاريخ نشره .

٨ - صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية - ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٢ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٩ .

مادة ١٢ يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقاليد المصرية الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية والوطنية ، والتراث التاريخي للشعب ، والحقائق العلمية ، والسلوك الاشتراكي ، والآداب العامة ، وذلك في حدود القانون .

مادة ١٣ العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ، ويكون العاملون المتنازون محل تقدير الدولة والمجتمع .

ولا يجوز فرض أى عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة^(١) وبمقابل عادل .

مادة ١٤ الوظائف العامة حق للمواطنين ، وتكليف للقائمين بها للخدمة الشعب ، وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي يحددها القانون^(٢) .

١ - صدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن الخدمة العامة للشباب الذى انتهى المراحل التعليمية ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٤ بتاريخ ٢٣/٨/١٩٧٢ ، ونصت المادة السابعة منه على أن يعمل به من تاريخ نشره .

٢ - صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن الفصل بغير الطريق التأديبي ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٣ بتاريخ ٦/٨/١٩٧٢ ، ونصت المادة الخامسة منه على أن يعمل به من تاريخ نشره .

وجاء في حكم للمحكمة الدستورية العليا أنه متى كان العاملون بهيئة قناة السويس المعنيين قبل ٢٦ يوليو ١٩٥٢ - تاريخ تأميم شركة قناة السويس - في مركز لائسى - فإن لهيئة أن تتمسك بانتهاء علاقتهم بها في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ - التاريخ الذى كان مقرراً لانقضاء الامتياز الممنوح للشركة - وذلك استناداً الى توقيت هذه العلاقة بطبيعتها وهو ما أكدت الفقرة التاسعة من المادة ٦٦ من لائحة موظفى الهيئة المشار إليها . كما أن لهيئة إذا استبقت هذه العلاقة بعد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ أن تقيمها على قواعد لائحية جديدة ، ومن ثم فإن ما نصت عليه المادتان الأولى والرابعة من القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ - في هذا الصدد - لا يكون منطوقاً على ترخيص لهيئة بفصل بعض العاملين لديها بغير الطريق التأديبي على خلاف حكم المادة ١٤ من الدستور (الدستورية العليا ١٩/٢/١٩٨٣ - القضية رقم ٢ لسنة ١ - الجريدة الرسمية - العدد ١٠ بتاريخ ٢/٢/١٩٨٣) .

مادة ١٥ للمحاربين القدامى والمصابين في الحرب أو بسببها وإزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية في فرص العمل وفقاً للقانون .

مادة ٢٦ تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفحاً لمستواها .

مادة ١٧ تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون^(٣) .

مادة ١٨ التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى . وتشرف على التعليم كله ، وتكفل إستقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج^(٤) .

٣ - صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٥ ، تابع ، بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٨ ونصت المادة السابعة من مواد إصداره على أن يعمل به إعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

٤ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأن كفاية الدستور لحق التعليم إنما جاء إنطلاقاً من حقيقة أن التعليم يعد من أهم وظائف الدولة وأكثرها خطراً ، وأنه أداة الرئيسية التي تنمي في النشء القيم الخلقية والتربوية والثقافية ، وتعد لحياة أفضل يتوافق فيها مع بيئته ومقتضيات انتمائه الى وطنه ، ويتمكن في كتفها من إقتحام الطريق إلى آفاق المعرفة والوانها المختلفة . والحق في التعليم - الذي أرسى الدستور أصله - فحواه أن يكون لكل مواطن الحق في أن يتلقى قدرأ من التعليم يتناسب مع مواهبه وقدراته ، وأن يختار نوع التعليم الذي يراه أكثر إتفاقاً وميوله وملكانه ، وذلك كله وفق القواعد التي يتولى المشرع وضعها وتنظيها لهذا الحق بما لا يؤدي إلى مصادرته أو الانتقاص منه ، وعلى ألا تخل القيود التي يفرضها المشرع في مجال هذا التنظيم بمبدأ أى تكافؤ الفرص والمساواة لدى القانون اللذين تضمنهما الدستور بما نص عليه في المادة ٨ من أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين. وفي المادة ٤٠ من أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

وحيث أن التعليم العالي - بجميع كلياته ومعاهده - يشكل الركيزة الرئيسية لتزويد المجتمع بالمختصين والفنيين والخبراء الذين تقع على عواتقهم مسؤولية العمل في مختلف مجالاته ، فيتعين أن يرتبط في أهدافه وأسس تنظيمه بحاجات هذا المجتمع وإنتاجه ، وهو ما

- مادة ١٩** التربية الدينية مادة أساسية في مناهج التعليم العام .
- مادة ٢٠** التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة .
- مادة ٢١** نحو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه^(٥) .
- مادة ٢٢** إنشاء الرتب المدنية محظور .

تطلبت صراحة المادة ١٨ من الدستور المشار إليها ، وردته المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ عند تحديدها لرسالة الجامعات بأن يكون التعليم فيها موجهاً لخدمة المجتمع والإرتقاء به حضارياً ، والإسهام في رفى الفكر وتقدم العلم وتنمية العلوم الإنسانية ، وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة لضمان تقدم الوطن وتنمية ثروته البشرية والعمل على بعث الحضارة العربية والتراث التاريخي للشعب المصري وتقاليدته الأصيلة وذلك كله بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج . لما كان ذلك وكانت الدولة مسؤولة عن كفاية هذا التعليم الذي يخضع لأشرافها حسبما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور ، وكانت الفرص التي تلتزم بأن تتيحها للأغبيى في الإلتحاق بالتعليم العالى مقيدة بمكانياتها الفعلية التي قد تقصر عن استيعابهم جميعاً في كلياته ومعاهده المختلفة ، فإن السبيل إلى فض تراحهم ويتفاسهم على هذه الفرص المحدودة لا يتأتى إلا بتحديد مستحقها وترتيبهم فيما بينهم وفق شروط موضوعية ترتد في أساسها إلى طبيعة هذا التعليم وأهدافه ومطلوبات الدراسة فيه ، ويتحقق بها ومن خلالها التكافؤ في الفرص ، والمساواة لدى القانون ، بما يتولد عن تلك الشروط في ذاتها من مراكز قانونية متعائلة تكشف عن وجه الأحقية والتفضيل بين المتراحمين في الانتفاع بهذه الفرص بحيث إذا استقر لآى منهم الحق في الإلتحاق بإحدى الكليات أو المعاهد العالية وفق هذه الشروط فلا يحل من بعد أن يفضل عليه من لم تتوافر فيه تلك الشروط ، وإلا كان ذلك مساساً بحق قرره الدستور . (الدستورية العليا ١٩٨٥/٦/٢٩ - القضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ ق - الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١١) .

٥ - صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار محور الأمية ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٥ بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢٧ ونصت المادة ١٥ منه على أن يعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

الفصل الثاني

المقومات الاقتصادية

مادة ٣٢ ينظم الإقتصاد القومى وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى ، وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ، وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالإنتاج ، وضمان حد أدنى للأجور ، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخل .

مادة ٣٤ يسيطر الشعب على كل أدوات الإنتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقاً لخطة التنمية التى تضعها الدولة .

مادة ٣٥ لكل مواطن نصيب فى الناتج القومى يحدده القانون بمراعاة عمله أو ملكيته غير المستقلة .

مادة ٣٦ للعاملين نصيب فى إدارة المشروعات وفى أرباحها ، ويلتزمون بتنمية الإنتاج وتنفيذ الخطة فى وحداتهم الإنتاجية وفقاً للقانون . والمحافظة على أدوات الإنتاج واجب وطنى .

ويكون تمثيل العمال فى مجالس إدارة وحدات القطاع العام فى حدود خمسين فى المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على أن يكفل القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين فى المائة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

مادة ٣٧ يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً للقانون .

مادة ٣٨ ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتشجع الصناعات الحرفية بما يكفل تطوير الإنتاج وزيادة الدخل .

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس العلمية الحديثة .

مادة ٣٩ تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهى ثلاثة أنواع : الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة .

مادة ٢٠ الملكية العامة هي ملكية الشعب ، ويتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام .

ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

مادة ٢١ الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الإدارة الذاتية .

مادة ٢٢ الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية ، دون إنحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

مادة ٢٣ للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون ، باعتبارها سنداً لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرعاية الشعب .

مادة ٢٤ الملكية الخاصة مصونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون^(١) . وحق الإرث فيها مكفول .

مادة ٢٥ لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ، ومقابل تعويض .

مادة ٢٦ المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي^(٢) .

٦ - صدر القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ، ونشر بالوقائع المصرية - العدد ٨٨ مكرر بتاريخ ١١/٤/١٩٥٤ ، ونصت المادة ٢٤ منه على أن يعمل به بعد مضي شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٧ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأنه وحيث أن المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب - قبل إلغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي - بعد أن تناولت في فقراتها الخمس الأولى العقوبات

مادة ٣٧ يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

مادة ٣٨ يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

مادة ٣٩ الادخار واجب وطنى تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .

المقررة على مخالفة أحكامه نصت في فقرتها الأخيرة على أنه «ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة إلى الجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ أى إجراء فيها إلا بعد الحصول على إذن من وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه . وفي حالة عدم الإذن يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه أن يأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة إدارياً» .

وحيث أن المشروع الدستوري أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن «المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي» فمنهى بذلك نهياً مطلقاً عن المصادرة العامة ، وحدد الآداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكماً قضائياً وليس قراراً إدارياً . حرصاً منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر إلا بحكم قضائي ، حتى تكفل إجراءات التقاضي وضمانات لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتفي بها مظنة العسف أو الانتكاس عليه ، وتأكيداً خيذاً الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط بها الدستور إقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة ، لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار إليها إذ حظر تلك المصادرة إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقاً غير مقيد ، بعد أن عمد المشروع الدستوري سنة ١٩٧١ إلى حذف كلمة «عقوبة» التي كانت تسبق عبارة «المصادرة الخاصة» .

وحيث أن المدعى ينص على الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب أنها إذا أجازت المصادرة الإدارية للأشياء موضوع المخالفة بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو من ينيبه تكون غير دستورية لمخالفتها ما تقضي به المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من حظر المصادرة الخاصة إلى بحكم قضائي (الدستورية العليا ١٩٨١/٣ - الجريدة الرسمية - ١٩٨١/١/٢٢ - العدد ٤) .

الباب الثالث

الحريات والحقوق والواجبات العامة

مادة ٤٠ المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة^(١) .

مادة ٤١ الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون^(٢) .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى .

١ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأن مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم إختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك إن المشرع يملك لمتعضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد امام القانون ، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها لهم المشرع ، ويتفق مناط انساواة بينهم وبين من تخلفت بالنسبة إليهم هذه الشروط . ولما كان ما تضمنه البند رقم (٢) من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ موجبا الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية من أطراف النزاع . بعدم صدور قرار نهائى من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى في شأن القرار الذى أصدرته اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ، وتوافر بذلك لهذا النص شرطا العموم والتجريد ، فإن النعى عليه بالإخلال بمبدأ المساواة يكون غير سديد (الدستورية العليا ١٩٨١/٤/٧ - الجريدة الرسمية ١٩٨١/٣/٥ - العدد ١٠٠٠) .

٢ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن نص المادة ٤١ من الدستور المعمول به في ١٩٧١/٩/١١ على أن ه الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لايجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو

مادة ٤٢ كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايدأؤه بدنأا أو معنويا ، كما لايجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شأ مما تقدم أو التهديد بشأ منه بهدر ولا يعول عليه .

مادة ٤٣ لا يجوز إجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى إنسان بغير رضائه الحر .

مادة ٤٤ للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون^(٣) .

منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة .. والنصر فى المادة ٥٧ منه على أن « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » مفاده أن الاعتداء الذى منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل ما من شأنه تقييدها فى غير الحالات التى يقرها القانون كالتقبض على الشخص أو حبسه أو منعه من التنقل فى غير الحالات التى يقرها القانون وهو ما يقضى به نص المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات القاضية بأن « كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر من أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح بها القوانين واللوائح بالتقبض على ذوى الشبهات يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنهيا مصريا » (نقض مدنى ١٥/٥/١٩٨٢ - مدونتتا الذهبية - العدد الثانأ - فقرة ١١٢٦) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن المشرع بما نص عليه فى المادة ٤٤ من الدستور من أن « للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون » . وما أورده فى المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن « تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الاستجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاض التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم فى المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية أو جنحة أو باشتراك فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .. وفى كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا » لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على إنسكن وهو فيما استحدثه

مادة ٤٥ لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .

والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل

في هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلا خاصا للتسبب . والحال في الدعوى الماثلة أن امر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه فلا موجب لتسبيبه . ومع هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت هذا الأمر بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - ضالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئة وتسويغا لأصداره وهذا حسب كى يكون محمولا على هذه الأسباب بمقابقتها جزءا منه . (نقض جنائي ١٩٨٠/٢/٢٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٤٤٨) .

وقضت أيضا بأنه لما كان الدستور هو لقانون الوضعي الاسمي . صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وأهدار ما سواها . ويستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به . ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان ما قضى به الدستور في المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون ، إنما هو حكمة قابل للأعمال بذاته فيما أوجبه في هذا الشأن من أمر قضائي مسبب ، ذلك بأنه ليس يجوز البيئة للمشرع من بعد أن يهدر أيا من هذين الضمانين - الأمر القضائي والمسبب - اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ، فيسن قانونا يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما ، وإلا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية - أما عبارة - وفقا لأحكام القانون - الواردة في عجز هذا النص فإنما تعني أن دخول المسكن ، أو تفتيشها لايجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون من ذلك ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية سائلة البيان من حظر دخول المسكن إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا . ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للبراع والإجراءات المقررة في هذا الدستور فإن حكمها لا ينصرف بداهة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع ومن ثم يكون تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه ، إجراء لا مندوحة عنه . منذ العمل بأحكام الدستور دون تريض صدور قانون أدنى ، ويكون ما ذهبت إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد (نقض جنائي ١٩٧٥/٢/٢٤ - موسرعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٢٩) .

الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولادة محددة ووفقا لأحكام القانون .

مادة ٤٦ تكفل الدولة حرية العقيدة^(٤٦) وحرية ممارسة الشعائر الدينية .

مادة ٤٧ حرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ، والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني^(٤٧) .

مادة ٤٨ حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور . ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي ، وذلك كله وفقا للقانون .

مادة ٤٩ تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي ، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

مادة ٥٠ لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٥١ لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها .

مادة ٥٢ للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة إلى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد^(٥١) .

٤ - قضت محكمة النقض بأن النقد المباح هو ابداء الرأي في امر أو عمل دون المساس بشخص صاحب الامر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته (نقض جنائي ١١/١١/١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٦ - فقرة ٥٩٢) .

٥ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كانت حرية الاعتقاد مكفولة بمقتضى الدستور إلا أن هذا لا يبيح لمن يجادل في اصول دين من الأديان أن يمتن حرمة أو يحط من قدره أو يزدرجه عن عمد منه . فإذا ما تبين إنه إنما كان يبتغى بالجدل الذى أثاره المساس بحرمة الدين والسخرية منه فليس له أن يحتج من ذلك بحرية الاعتقاد (نقض جنائي ١/٢٧/١٩٤١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ - فقرة ١٤٢) .

٦ - صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٢ بشأن الهجرة ورعاية المصريين في الخارج ، ونشر

مادة ٥٣ تمنح الدولة حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة .
وتسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة ٥٤ للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى إخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة .
والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون^(٧) .

مادة ٥٥ للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ،
ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكري .

مادة ٥٦ إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .
وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات في تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفي رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكي بين أعضائها وحماية أموالها .

وهي ملزمة بمساهمة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها^(٨) .

بالجريدة الرسمية - العدد ٢٢ بتاريخ ١١/٨/١٩٨٢ ونصت المادة الثالثة من مواد إصداره بأن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

٧ - صدر القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية ، ونصت المادة ١٢ منه على أن يعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

٨ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأن مؤدى نص المادة ٥٦ من الدستور الذى أورده الدستور في باب « الحريات والحقوق والواجبات العامة » أن المشرع الدستوري لم يقف عند حد ما كان مقروا في الدساتير السابقة من كفالة حق تكوين النقابات وتمتعها بالشخصية الاعتبارية (المادة ٥٥ من دستور سنة ١٩٥٦ والمادة ٤١ من دستور ١٩٦٤) بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ الديمقراطية النقابية فانوجب أن يقوم تكوين النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي وذلك تعميقا للنظام الديمقراطي الذى اعتنقه الدستور واقام عليه البنيان الأساسى للدولة بما نص عليه في مادته الأولى من أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي

مادة ٥٧ كل اعتداء^(٩) على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون

ديمقراطى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة ... وماردده في كثير من مواده من احكام ومبادئه تحدد مفهوم الديمقراطية التي ارساها وتشكل معالم المجتمع الذي ينشده ، سواء ما اتصل منها بتوكيد السيادة الشعبية - وهي جوهر الديمقراطية ، او بكفالة الحريات والحقوق العامة - وهي هدفها ، او بالمشاركة في ممارسة السلطة - وهي وسيلتها . واذا كانت حرية الرأى والاختيار هما من الحريات والحقوق العامة التي تعد ركيزة لكل صرح ديمقراطى سليم ، فقد حرص الدستور على النص في بابه الثالث الذى خصصه لبيان الحريات والحقوق والواجبات العامة ، على ان • حرية الرأى مكفولة ولكل انسان التعبير عن رايه ونشره بالقول او بالكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون .. (المادة ٤٧) وان • إنشاء النقابات والاتحادات على اساس ديمقراطى حق يكفله القانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية .. (المادة ٥٦) وان • للمواطن حق الانتخاب والترشيح وايداء الرأى في الاستفتاء وفقا لاحكام القانون ، ومساهمة في الحياة العامة واجب وطنى .. (المادة ٦٢) كما عني الدستور بتكئين المواطنين من ممارسة حقوقهم العامة ومن بينها اسهامهم انفسهم في اختيار قياداتهم ومن ينوب عنهم في إدارة دفة الحكم ورعاية مصالح الجماعة وذلك بطريق الانتخاب سواء على النطاق القومى في مجلسى الشعب والشورى او على النطاق المحلى في المجالس الشعبية حسبما جرت به نصوص المواد ٨٧ و ١٦٢ و ١٩٦ من الدستور ، وحيث إنه على مقتضى ما تقدم • فإن المشرع الدستورى إذ نص في المادة ٥٦ من الدستور على ان • إنشاء النقابات والاتحادات على اسس ديمقراطى حق يكفله القانون • إنما عني بهذا الاساس توكيد مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذى يقضى - من بين ما يقضى به - ان يكون لأعضاء النقابة الحق في ان يختاروا بانفسهم وفي حرية قياداتهم النقابية التى تعبر عن إرادتهم وتنوب عنهم - الامر الذى يستتبع عدم جواز اهدار هذا الحق بحظوه او تعطيله . وقد أفصحت اللجنة المشتركة من لجنة القوى العاملة وهيئة مكتب اللجنة التشريعية بمجلس الشعب - عن هذا المفهوم لحكم المادة ٥٦ وذلك في التقرير المقدم منها عن مشروع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية . وهو حكم مطلق يسرى على النقابات برجة عام سواء كانت عمالية أو مهنية . ومن ثم تكون هذه المادة قد وصحت قيادا يتعين على المشرع العادى أن يلتزم به مؤداه الا يتعارض ما يسنه من نصوص تشريعية في شأن النقابات مع مبدأ الحرية النقابية بمفهومها الديمقراطي الذى سلف بيانه (الدستورية العليا ١١/٦/١٩٨٣ - القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ ق - الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٣) .

٩ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٤١ من الدستور المعمول به في ١١/٩/١٩٧١ على ان • الحرية الشخصية حق طبيعى وهي مصونة لآتمس وفيما عدا حالة

جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم^(١٠) . وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء .

مادة ٥٨ الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد إجباري وفقاً للقانون^(١١) .

مادة ٥٩ حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطني

التبليس لايجوز القبض على احد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريته بأى قيد او منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص او النيابة العامة .. وفى المادة ٥٧ منه على أن كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء . مفاده أن الاعتداء الذى منع الدستور وقوعه على الحرية الشخصية هو كل مامن شأنه تقييدها فى غير الحالات التى يقرها القانون . كالقبض على الشخص او حبسه او منعه من التنقل فى غير الحالات التى يقرها القانون وهو ما يعتبر جريمة بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات التى نصت على أن . كل من قبض على أى شخص او حبسه او حجزه بدون أمر احد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيهاً = (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٢٢)

١٠ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٥٧ من الدستور من أن الاعتداء على الحرية الشخصية يعتبر جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الناشئة عنها بالتقادم واجب الاعمال إعتباراً من تاريخ العمل بالدستور دون حاجة لسن تشريع آخر فى هذا الخصوص .. وانه اذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص بأسباب سليمة الى أن مدة التقادم الثلاثى المنصوص عليه بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى تبدأ من تاريخ الافراج عن المطعون عليه فى ١٩/١٠/١٩٦٨ وانها لم تكن قد اكتملت فى تاريخ نفاذ الدستور فى ١٩/٩/١٩٧١ - ورتب على ذلك عدم سقوط الدعوى بالتقادم اعمالاً لنص المادة ٥٧ منه فإن النعى برمته يكون فى غير محله (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٢٢) .

١١ - صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٨ - تابع - بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٠ ، ونصت المادة الأولى منه على أن يعمل به اعتباراً من أول ديسمبر عام ١٩٨٠ .

الدستور ٢٢٩

مادة ٦٠ الحفاظ على الوحدة الوطنية^(١١) وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

مادة ٦١ أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون^(١٢) .

مادة ٦٢ للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

مادة ٦٣ لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه^(١٣) . ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات إلا للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية .

الباب الرابع

سيادة القانون

مادة ٦٤ سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .

مادة ٦٥ تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات .

مادة ٦٦ العقوبة شخصية .

١٢ - صدر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية . ونشر في الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢١ - ونصت مادته العاشرة على العمل به من تاريخ نشره .

١٣ - صدر القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل . ونشر في الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ - تابع - بتاريخ ١٩٨١/٩/١٠ - ونصت المادة الخامسة من مواد إصداره على تواريخ العمل به .

١٤ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن مجرد تقديم شكوى في حق شخص إلى جهات الاختصاص واستاد وقائع معينة إليه لا يعد قذفا معاقبا عليه مادام القصد منه لم يكن إلا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه (نقض جنائي ٥ ١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٦ - فقرة ٥٧٩) .

ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون^(١) ، ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائي^(٢) ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .

١ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأن المادة ٦٦ من الدستور الحالي تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وهي قاعدة دستورية وردت بذات العبارة في جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٢ الذي نص عليها في المادة السادسة منه .

وبحسب إنه يبين من الأعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٢ أن صياغة هذه المادة في المشروع الذي أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون » فعدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية التي نظحت المشروع إلى « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وذلك - وعلى ما جاء بتقريرها - « لأنه لا يصح وضع مبدأ يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون لأن العمل جرى في التشريع على أن يتضمن القانون نفسه تفويضا إلى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات . فالأصوب إذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المشرع إذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » . ويجب صرفه إلى هذا المعنى في كل نص آخر يرد ذات المصطلح وكان الدستور الحالي قد ردد في المادة ٦٦ منه عبارة « بناء على قانون » - الواردة في المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٢ والتي أفصحت أعماله التحضيرية عن المدلول المقصود بها - في حين أنه استعمل عبارة مغايرة في بنصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة « بقانون » مثل التأميم في المادة ٣٥ وإنشاء الضرائب وتعديلها في المادة ١١٩ ، فإن مؤدى ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تجيز أن يعهد القانون إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية يحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود والشروط التي يعينها القانون الصادر منها .

لما كان ما تقدم وكان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل هذه الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف والإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها ، وذلك تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار ، يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسياتها وعناصرها تحقيقا لصالح المجتمع ، وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في هذا الشأن لا تستند في سلطة إصدارها إلى المادة ١٠٨ أو المادة ١٤٤ من الدستور بشأن اللوائح التنفيذية وإنما إلى المادة ٦٦ من الدستور على ما سلف بيانه ، فإن النعي على المادة ٣٢ المشار إليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس (الدستورية العليا ١٩٨١/٥/٩ - الجريدة الرسمية - ١٩٨١/٥/٢٨) .

٢ - قررت المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ١٥ لسنة ٨ القضائية ، أن الأمر الجنائي

مادة ٦٧ المتهم ببراءة حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه .
وكل متهم في جنائية يجب أن يكون له محام يدافع عنه^(٢) .

مادة ٦٨ التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة^(٣) ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

الذي يصدر بتوقيع العقوبة من وكيل النائب العام في الأحوال التي ينص عليها القانون يدخل في مفهوم عبارة (حكم قضائي) الواردة في نص الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من الدستور .
الجريدة الرسمية في ١٩٧٨/٥/٤ - العدد ١٨ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المراد بما اقتضاه القانون من أن كل متهم بجنائية يجب أن يكون له من يدافع عنه ، يتحقق بحضور محام موكلا كان أو مندوبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع (نقض جنائي ١٩٧٠/٥/٣١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ١١٣١) .

٣ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأنه وحيث ان المادة ٦٨ من الدستور تنص على أن : التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي .. ويحظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء ، وظاهر من هذا النص أن الدستور لم يقف عند حد تقرير حق التقاضي للناس كافة كمبدأ دستوري أصيل ، بل جاوز ذلك الى تقرير مبدأ حظر النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء ، وقد خص الدستور هذا المبدأ بالذكر رغم أنه يدخل في عموم المبدأ الأول الذي يقرر حق التقاضي للناس كافة ، وذلك رغبة من المشرع الدستوري في توكيد الرقابة القضائية على القرارات الادارية وحسما لما ثار من خلاف في شأن عدم دستورية التشريعات التي تحظر حق الطعن في هذه القرارات ، وقد ردد النص المشار إليه ما اقتره الدساتير السابقة ضمنا من كفالة حق التقاضي للأفراد ، وذلك حين خولتهم حقوقا لا تقوم ولا تنوى تمارها إلا بقيام هذا الحق باعتباره الوسيلة التي تكفل حمايتها والتمتع بها ورد العدوان عليها .

وحيث أنه من ناحية أخرى فإن الدساتير سالفة الذكر قد تضمن كل منها نصا على أن المواطنين لدى القانون سواء ، وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، كما ورد في الدستور القائم هذا النص في المادة ٤٠ منه . ولما كان حق التقاضي من الحقوق العامة التي كفلت الدساتير المساواة بين المواطنين فيها ، فإن حرمان طائفة معينة من هذا الحق مع تحقق

ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء^(٤) ، ^(٥) .

مادة ٦٩ حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول .

ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

مناطه - وهو قيام المنازعة في حق من حقوق أفرادها - ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق (الدستورية العليا ١٩٨٢/٤/٢٠ - القضية رقم ٦ لسنة ٢ لسنة ٣ - الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٢) . كما قضت المحكمة الادارية العليا بأن الدستور وإن كان قد كفل في المادة ٦٨ منه حق التقاضى إلا أنه لم يتطلب أن يكون التقاضى على أكثر من درجة وإنما ترك تنظيم التقاضى ودرجاته للقانون (الادارية العليا ١٩٧٤/٢/١٦ - مجموعة المكتب الفنى ١٩/٦٥/١٤٣) . وقضت أيضا بأنه ليس من شأن النص على نهائية القرارات الصادرة باليت في التظلم من قبل السلطة مصدرة القرار أو رئاستها حجب الرقابة القضائية عن قرار الجزاء وغلط طريق الطعن فيه بالإلغاء أمام المحاكم التأديبية أو القول بخلاف ذلك - الى جانب مخالفته للمتنقذ عليه في فهم نهائية القرارات - يتعارض مع حكم المادة ٦٨ من الدستور (الادارية العليا ١٩٧٩/٢/٢٤ - مجموعة المكتب الفنى ٢٤ - ٧٢) .

٤ - أنظر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن الغاء موانع التقاضى في بعض القوانين (الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ في ١٩٧٢/٦/٨) .

٥ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأنه وحيث أن المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى المعدلة بالقرار بقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ - وقبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - كانت تنص في فقرتها الثانية على أن تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة ، ومندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعى ، ومندوب عن الشهر العقارى وأخر عن مصلحة المساحة ، وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها وذلك لتعين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها ، كما نصت الفقرة الرابعة منها على أن « تبين اللانحة التنفيذية الإجراءات التى تتبع في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها ... » ونصت المادة ٢٧ من هذه اللانحة التنفيذية - يعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٥٧ - على أن « تقوم اللجنة القضائية - في حالة المنازعة - بتحقيق الإقرارات

وفحص الملكية والحقوق العينية وإجراءات التوزيع ولها في سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم وتكليف المستولى لديهم أو من وزعت الأرض عليهم وغيرهم من ذوي الشأن الحضور أمامها لإبداء ملاحظاتهم وتقديم ما تطلبه منهم من بيانات أو مستندات ويكون التكليف بكتاب موص عليه يعلم الوصول قبل الجلسة بأسبوع على الأقل . ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو ينيبوا عنهم محاميا في الحضور . وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين الفنيين أو الإداريين أو غيرهم من ذوي الخبرة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسببة . وجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه - في شأن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - أنه .. نظرا لأهميتها خلع عليها صفة قضائية وحددت طريقة تشكيلها ليكفل لذوى الشأن من الضمانات ما يكفل لهم القضاء العادي في هذا النوع من المسائل فيتم بذلك التوفيق بين مصالح الأفراد من جهة ومصصلحة الدولة في سرعة البت في مسائل ملكية الأراضي المستولى عليها .. وهو ما أشارت إليه أيضا المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١٣ مكررا سائلة الذكر فيما أوردته من أنه .. ولذلك أنشئت لجنة قضائية روعي في تشكيلها أن تكفل لذوى الشأن من الضمانات ما تكفله لهم جهات القضاء .. كما أوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بإلغاء موانع التقاضي في بعض القوانين ، أنه بما تضمنه هذا القانون من إلغاء للنصوص الواردة في قوانين الإصلاح الزراعي التي كانت تحصن الأعمال والقرارات الإدارية من رقابة القضاء ، لم يعد هناك أى مانع من موانع التقاضي في هذه الحالات ، فضلا عما كان قد استقر عليه قضاء محكمة النقض من اعتراض اللجنة القضائية المشكلة طبقا لقانون الإصلاح الزراعي جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات (نقض مدني جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ١٣ القضائية) .

وحيث إن مؤدى ما تقدم أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي هي جهة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء العادي والإداري أنشأها المشرع وخصها بالفصل دون سواها فيما ينشأ عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعي من منازعات متعلقة بملكية الأراضي المستولى عليها ، وقرارات الاستيلاء الصادرة بشأنها ، وما يتصل بتوزيعها على المتنفعين بأحكامه ، وذلك باتباع إجراءات قضائية لها كلفة سمات إجراءات التقاضي وضماناته وتؤدي إلى سرعة البت في هذه المنازعات حتى يحسم أمرها ويتحقق بذلك الأهداف التي صدر من أجلها قانون الإصلاح الزراعي ، وهو ما أفصح عنه المشرع في المذكرات الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٢ وللقرار بقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضي على ما سلف بيانه ،

مادة ٧٠ لا تقام الدعوى الجنائية إلا بأمر من جهة قضائية ، فيما عدا الأحوال التي يحددها القانون .

مادة ٧١ يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه ، وله وبغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، وإلا وجب الإفراج حتماً .

مادة ٧٢ تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون^(١) ، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

وبالتالى فإن القرارات التى تصدرها هذه اللجنة وهى تمارس عملاً قضائياً اسنده إليها المشرع ، تعتبر بحسب طبيعتها احكاماً قضائية وليست قرارات إدارية . كما ان مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى إذ يباشر - فى صدد اعتماده ، قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى - ما اختص به بنص صريح فى القانون ، فإن ما يتولاه فى هذا الشأن يتداخل مع عمل اللجنة ، وهو عمل قضائى على ما سلف بيانه . فتلحق لزوماً الصفة القضائية ما يصدره من قرارات . لما كان ذلك ، وكان إسناد ولاية الفصل فى المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الى هيئة قضائية مستقلة عن جهتى القضاء العادى والإدارى لما سلف بيانه من اعتبارات . مما يدخل فى سلطة المشرع إعمالاً للتفويض المخوّل له بالمادة ١٦٧ من الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها . فإن ما ينشأ عن على نصوص الفقرات الخامسة والسادسة والسابعة من المادة ١٣ مكرراً المشار إليها من أنها تتضمن مصادرة لحق التقاضى وتحصينا لقرارات إدارية من رقابة القضاء بالمخالفة لما تقتضى به المادة ٦٨ من الدستور ، يكون على غير أساس ، الأمر الذى يمتنع معه رفض الدعوى (الدستورية العليا ١٩٨١/٢/٧ - الجريدة الرسمية فى ١٩٨١/٣/٥ - العدد ١٠) .

٦ - انظر المادة ١٢٣ من قانون العقوبات (معدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٧) .

الباب الخامس

نظام الحكم

الفصل الأول :

رئيس الدولة

مادة ٧٣ رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تادية دورها في العمل الوطني .

مادة ٧٤ لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها^(١) .

مادة ٧٥ يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، والا تقل سنه عن اربعين سنة ميلادية .

مادة ٧٦ يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل . ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها

١ - تنص الفقرة الخامسة من المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ (مضافة بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١) على أن - تختص محكمة القيم دون غيرها بالفصل في التظلمات من الإجراءات التي تتخذ وفقا للمادة ٧٤ من الدستور .

أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يوقين من تاريخ نتيجة التصويت الأول . ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره . وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الاجراءات ذاتها .

مادة ٧٧^(٢) مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدد أخرى .

مادة ٧٨ تبدأ الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة رئيس الجمهورية بستين يوماً ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس الجديد لأى سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرئاسة حتى يتم اختيار خلفه .

مادة ٧٩ يؤدي الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه .

مادة ٨٠ يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية .

ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التى تقرر فيها التعديل ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى .

مادة ٨١ لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ٨٢ إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية .

٢ - معلقة بقرار رئيس الدولة في ١٩٨٠/٥/٢٢ (الجريدة الرسمية في ١٩٨٠/٦/٢٦ - العدد ٢٦) .

مادة ٨٢ إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الشعب .

مادة ٨٤ في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحلًا حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة .
ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .
ويتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

مادة ٨٥ يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .
ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ، ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل في الاتهام .

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب^(٣) ، وإذا حكم بإدائته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى .

الفصل الثاني :

السلطة التشريعية مجلس الشعب^(٤) .

مادة ٨٦ يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقرر السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة . كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه المبين في الدستور .

٢ - صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، ونشر بالوقائع المصرية - العدد ٤٧ (تابع) بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٦ ونصت المادة الثالثة من مواد إصداره على أن يعمل به من تاريخ العمل بالدستور (الصادر عام ١٩٥٦) .
٤ - صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٩ بتاريخ ٢٨/٩/١٩٧٢ ، ونصت المادة ٤٢ منه على أن يعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٨٧ يحدد القانون الدوائر الانتخابية^(٢) التي تقسم إليها الدولة ، وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ، على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام .

ويبين القانون تعريف العامل والفلاح .
ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء لا يزيد على عشرة .

مادة ٨٨ يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب .
ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء ، على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .

مادة ٨٩ يجوز للعاملين في الحكومة وفي القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجلس الشعب . وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون يتفرغ عضو مجلس الشعب لعضوية المجلس ، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله وفقا لأحكام القانون .

مادة ٩٠ يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام الجمهوري ، وأن أرعى مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون » .

مادة ٩١ يتقاضى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون .

مادة ٩٢ مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له . ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

٥ - صدر القانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن تحديد الدوائر الانتخابية لانتخاب أعضاء مجلس الشعب ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٠٠ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ ونص في المادة الثالثة من مواد إصداره على أن يعمل به من تاريخ نشره .

مادة ٩٣ يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه^(١) . وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد إحالتها إليها من رئيسه . ويجب إحالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ إحالتها الى محكمة النقض .

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس . ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

مادة ٩٤ إذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته انتخب أو عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان .

وتكون مدة العضو الجديد هي المدة المكتملة لمدة عضوية سلفه .

مادة ٩٥ لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه ، أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا .

مادة ٩٦ لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إلا إذا فقد الثقة والاعتبار ، أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة العامل أو الفلاح التى انتخب على أساسها ، أو أخل بواجبات عضويته . ويجب أن يصدر قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه^(٢) .

مادة ٩٧ مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة أعضائه .

٦ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٩٣ من الدستور أن اختصاص مجلس الشعب بالفصل في صحة عضوية أعضائه اختصاص استثنائي فلا يتوسع فيه ولا يقاس عليه فيقتصر على الطعن في صحة العضوية به ويكون لقراره في شأنها حجية الأمر المقضى به طبقا لشروط الحجية المنصوص عليها في المادة ١٠١ من قانون الإثبات (تقضى مدنى ١٩٨٣/٢/٢٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٤٠) .

١ - قررت المحكمة العليا في طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٨ القضائية . ، أن إسقاط العضوية عن عضو مجلس الشعب لفقد الثقة والاعتبار أو للاخلال بواجبات العضوية تطبيقا

مادة ٩٨ لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه .

مادة ٩٩ لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس .

وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس .
ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء .

مادة ١٠٠ مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب ، ويجوز في الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته في مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس .

واجتماع مجلس الشعب في غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التي تصدر فيه باطلة .

مادة ١٠١ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوى العادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر . فإذا لم يدع يجتمع بحكم الدستور في اليوم المذكور ، ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة اشهر على الأقل .
ويفض رئيس الجمهورية دورته العادية . ولا يجوز فضاها قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة .

مادة ١٠٢ يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى ، وذلك في حالة الضرورة ، او بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية مجلس الشعب .
ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى .

مادة ١٠٣ ينتخب مجلس الشعب رئيسا له ووكيلين في اول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور ، وإذا خلا مكان احدهم انتخب المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

للمادة ٩٦ من الدستور يترتب عليه حرمانه من الترشيح لعضوية المجلس خلال الفصل التشريعى الذى سقطت عضويته فيه اما إسقاط العضوية المبني على فقد شروط العضوية او فقد صفة العامل أو الفلاح التى انتخب العضو على أساسها فلا تحول دون ترشيحه مرة أخرى ولو في الفصل التشريعى ذاته متى توافرت فيه هذه الصفة أو تلك الشروط . .
الجريدة الرسمية في ١٧/٣/١٩٧٧ - العدد ١١ .

مادة ١٠٤ يضع مجلس الشعب لائحة لتنظيم اسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه .

مادة ١٠٥ لمجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله ، ويتولى ذلك رئيس المجلس .

مادة ١٠٦ جلسات مجلس الشعب علنية .

ويجوز انعقاده في جلسة سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه على الأقل . ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة علنية أو سرية .

مادة ١٠٧ لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه . ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة . ويجرى التصويت على مشروعات القوانين مادة مادة .

وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذى جرت المناقشة في شأنه مرفوضا .

مادة ١٠٨ لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه موضوعات هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها^(٧) ، ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ، فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون .

٧ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن تفويض مجلس الشعب رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون يقتصر على المواضيع المحددة به والضرورية لمواجهة الأحوال الاستثنائية التي صدر من أجلها ، وأنه تطبيقا لذلك فإن القرار بقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ الذى صدر استنادا الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون بناء على ما خول مجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ الذى كان معمولا به ، هذا القرار بقانون فيما تضمنه من تشكيل مجلس إدارة لنادى القضاة من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه وأنه لهذا يكون مجردا من قوة القانون ويكون

مادة ١٠٩ لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح القوانين .

مادة ١١٠ يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ، على أنه بالنسبة إلى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال إلى تلك اللجنة إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لأبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها ، وبعد أن يقرر المجلس ذلك .

مادة ١١١ كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد .

مادة ١١٢ لرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عنها .

مادة ١١٣ إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده إليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ المجلس بإياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر .

عديم الأثر ولا يصلح أداة للإلغاء أو تعديل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ (إدارية العليا ١٢/٢٩/١٩٧٧ - الطليان رقم ١٦ لسنة ٤٣ ق . ٤٢ لسنة ٤٥ ق) وقضت أيضاً بأن الولاية التشريعية وظيفة عهد بها الدستور إلى مجلس الأمة (الشعب) وفقاً لما تلتزم به المادة ٤٧ منه (المقابلة للمادة ٨٦ من الدستور الحالي) . والأصل أن يمارسها هذا المجلس ولا يتخلى عنها . وتفويض رئيس الجمهورية في مباشرة الاختصاص بالتشريع هو بمثابة تفويض من السلطة التشريعية عن بضعة من اختصاصها للسلطة التنفيذية كي تمارسه بقرارات منها لها قوة القانون . وهذه القرارات لا تصدر فقط في غيبة مجلس الأمة (الشعب) كما هي الحال في لوائح الضرورة بل يجوز صدورها أثناء انعقاده وليس في نصوص الدستور ما يوجب عرضها عليه . فهي إذن تتمتع عن اشتراك السلطة التنفيذية في الوظيفة التشريعية وإحلالها محل السلطة التشريعية فيما هو داخل في اختصاصها وقد يكون ذلك في الوقت الذي تكون فيه السلطة الأصلية قائمة بوظيفتها ومن هنا كان وجه الدقة في هذا الأمر . ولذلك حرص الدستور على تقييد التفويض بالقيود التي نصت عليها المادة ١٢٠ منه (المقابلة للمادة ١٠٨ من الدستور الحالي) وعلى مقتضاها يتعين أن يتضمن القانون الصادر بالتفويض تحديد مدة له تعود بعدها السلطة كاملة إلى مجلس الأمة (الشعب) وتعيين موضوعات اللوائح التفويضية وأساسها ، كما يجب ألا يلجأ مجلس الأمة (الشعب) إلى التفويض إلا إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية مبررة (الإدارية العليا ٦/٢٩/١٩٦٨ . مجموعة المكتب الفني ١٣ - ١٤٨ - ١١٢٦) .

وإذا رد في الميعاد المتقدم الى المجلس واقرده ثانية بأغلبية ثلثى أعضائه أستر قانونا وأصدر .

مادة ١١٤ يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحدد القانون طريقة إعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب^(٨) .

مادة ١١٥ يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب في شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة إلا بموافقة عليها . ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون^(٩) ، ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة ، وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة القديمة إلى حين اعتمادها .

ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنة . كما يحدد السنة المالية^(١٠) .

مادة ١١٦ تجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة ، وكذلك على كل محسوف غير وارد بها ، أو زائد في تقديراتها ، وتصدر بـقانون .

مادة ١١٧ يحدد القانون أحكام موازنات المؤسسات والهيئات العامة وحساباتها .

مادة ١١٨ يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم التصويت

٨ - صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٢ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة ومطبعة تنفيذها . ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٤ بتاريخ ٨/٢٢ ١٩٧٢ ونصت المادة ٢٤ منه على أن يعمل به من تاريخ نشره .

٩ - قضت محكمة النقض بأن قانون ربط الميزانية ٧ يعتبر قانونا إلا من الناحية الشكلية فحسب . اما من الناحية الموضوعية فهو عمل تنفيذى ادارى . (نقصر مصر ١٩٦٠/٤ - موسوعتنا الفهية - الجزء ٨ - فقرة ٦٥٩) .

١٠ - صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن الموازنة العامة للدولة ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣١ بتاريخ ٨/٢ ١٩٧٢ - ونصت المادة ٣٧ منه على أن يعمل به من تاريخ نشره .

عليه بابا بلبا . ويصدر بقانون .

كما يجب عرض التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب .

وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات أو تقارير أخرى .

مادة ١١٩ إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون .

ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم إلا في حدود

القانون^(١١) .

١١ - قضت المحكمة الدستورية العليا بأن الضريبة هي فريضة مالية يلتزم الشخص بإدائها للدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء والخدمات العامة . وكان الدستور قد نظم أحكامها العامة وأهدافها وحدد السلطة التي تملك تقريرها . فنص في المادة ٣٨ منه على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية وفي المادة ٦١ على أن أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون ، وفي المادة ١١٩ على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون . فإن المشرع إذ فرض الضريبة العامة على الإيراد ونظم قواعدها بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مستهدفا تحقيق العدالة الضريبية التي تقصر عنها الضرائب التنوعية وحدها ، واختار النهج الذي راه مناسبا لتحديد وعائها وبيان التكاليف واجبة الخصم من المجموع الكلى للإيراد يكون قد أعمل سلطته التقديرية التي لم يقيد بها الدستور في هذا الشأن بأى قيد ، وبالتالي فإن النعى على البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه بمخالفة أحكام الدستور يكون على غير أساس .

وحيث إنه لا وجه للقول بأن المشرع قد انحرف في استعمال سلطته التقديرية إذ غال في زيادة سعر الضريبة على شرائح الإيراد العام إلى حد يقرب من مصادره برفعه إلى ٩٥ على الشريحة الأخيرة طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ . ذلك أنه وقد ثبت عر ما تقدم أن النهج الذى اختاره المشرع في تحديد سعر ضريبة الإيراد العام لا يؤدي إلى انصاردة ولا يخالف أحكام الدستور ، فإن ما ينهأ المدعى في هذا الصدد ينحل في واقعه إلى خوض في سياسة المشرع الضريبية الأمر الذى تستقل به السلطة التشريعية التي عهد إليها الدستور رسم هذه السياسة وتعديل مسارها طبقا لما يتطلبه الصالح العام بحكم وظيفتها التمثيلية للشعب ، وبالتالي فإن ما ينهأ المدعى على النص المظهر عليه في هذا الشأن يكون بدوره غير سليم (القضية رقم ٦ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٩ - الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٥/٢٨ - العدد ٢٢) .

مادة ١٣٠ ينظم القانون القواعد الأساسية لجباية الأموال العام وإجراءات صرفها .

مادة ١٣١ لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه اتفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب .

مادة ١٣٢ يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تتقرر على خزانة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء منها والجهات التي تتولى تطبيقها .

مادة ١٣٣ يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة^(١٣) ، كما يبين أحول التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة والقواعد والإجراءات المنظمة لذلك^(١٤) .

مادة ١٣٤ لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه الى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أى موضوع يدخل في اختصاصاتهم .

وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الإجابة عن أسئلة الأعضاء .

ويجوز للعضو سحب السؤال في أى وقت ولا يجوز تحويله في نفس الجلسة إلى استجواب .

١٢ - صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ في شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ١٥ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨ - ونصت المادة الثالثة منه على العس به اعتبارا من تاريخ نشره .

١٣ - صدر القرار الجمهورى بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجر العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٦٨ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٤ ، ونصت المادة ٨٩ منه على أن يعمل به بعد انقضاء ثلاثة اشهر على نشره .

مادة ١٢٥ لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات أو رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لحاجبتهم في الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم .
وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه . إلا أن حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة .

مادة ١٢٦ الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة . وكل وزير مسئول عن أعماله وزارته .

ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم . ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد 'استجواب' وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس .

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه .

ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

مادة ١٢٧ لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء . ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس .

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام . فإذا عاد المجلس إلى إقراره من جديد^١ جاز لرئيس الجمهورية أن يعرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي .

ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإقرار الأخير للمجلس ، وتوقف جلسات المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا . وإلا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

مادة ١٢٨ إذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء و الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه .
ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته الى رئيس الجمهورية إذا تقررت مسؤوليته أمام مجلس الشعب .

مادة ١٢٩ يجوز لعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأته .

مادة ١٣٠ لأعضاء مجلس الشعب إبداء رغبات في موضوعات عامة الى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء .

مادة ١٣١ لمجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانته بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة ، أو أى جهاز تنفيذى أو إدارى ، أو أى مشروع من المشروعات العامة ، وذلك من أجل تقصى الحقائق . وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية أو الإدارية أو الاقتصادية أو إجراء تحقيقات فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة .

وللجنة فى سبيل القيام بمهمتها أن تجمع ما تراه من أدلة ، وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والإدارية أن تستجيب لطلبها . وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك .

مادة ١٣٢ يلقي رئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة . وله الحق فى إلقاء أى بيانات أخرى أمام المجلس .

وللمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية .

مادة ١٣٣ يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب ، برنامج الوزارة .
ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج .

مادة ١٣٤ - يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء فى مجلس الشعب ، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانته .

مادة ١٣٥ - يسمع رئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام ، ولهم ان يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ، ولا يكون للوزير صوت معدود عند اخذ الراى ، إلا إذا كان من الاعضاء .

مادة ١٣٦ - لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب إلا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس وإجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فإذا اقرت الاغلبية المطلقة لعدد من اعطوا أصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء . ويجتمع المجلس الجديـد خلال الأيام العشرة التالية لاتمام الانتخاب .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

الفرع الاول

رئيس الجمهورية

مادة ١٣٧ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ، ويمارسها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ١٣٨ - يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور .

مادة ١٣٩ - لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ، ويعفيهم من مناصبهم .

وتسرى القواعد المنظمة لمساعدة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية .

المادة ١٤٠ يؤدى نائب رئيس الجمهورية ، امام رئيس الجمهورية ، قـبـر مباشرة مهام منصبه اليمين الآتية :
 « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ عـر استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

المادة ١٤١ يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ، ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم .

المادة ١٤٢ لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها ، كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء .

مادة ١٤٣ يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين والمعتلين السياسيين ، ويعزلهم على الوجه المبين فى القانون .
 كما يعتمد ممثلى الدول الاجنبية السياسيين .

المادة ١٤٤ يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو اعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره فى اصدارها . ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه^(١)

مادة ١٤٥ يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط .

مادة ١٤٦ يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة .

١ - قضت محكمة النقض بأن اللوائح - الممنعة للقوانين - التى تصدرها جهة الادارة بتفويض المشرع تعتبر من قبيل القرارات الادارية . وإذا كان الاصل فى القرارات الادارية التنظيمية انه لا يحتج بها فى مواجهة الافراد إلا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية وذلك حتى لا يلزموا بأمر لم يكن لهم سبيل الى العلم بها ، إلا أن هذه القرارات تعتبر موجودة قانونا بالنسبة لجهة الادارة ويفترض علمها بها من تاريخ صدورها ففسرى فى مواجهتها منذ هذا التاريخ ولو لم تنشر فى الجريدة الرسمية ولا يقبل منها التحدى بعدم نفاذها فى حقها إلا بنشرها (نقض مدنى ١٩٧٨/١/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٥٩ ومع ذلك انظر : التطبيق على المادة ١٨٨ من الدستور) .

مادة ١٤٧ إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون .
ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً ، وتعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون دون حاجة الى إصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها المجلس زال باثر رجعى ما كان لها من قوة القانون ، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية^٢ ما ترتب على آثارها بوجه آخر .

مادة ١٤٨ يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ، ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً التالية ليقرر ما يراه بشأنه .

وإذا كان مجلس الشعب منحلًا يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ، ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب .

مادة ١٤٩ لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها . أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون .

مادة ١٥٠ رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب .

مادة ١٥١ رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة ، أو التي تتعلق بحقوق السيادة ، أو التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الموازنة ، تجب موافقة مجلس الشعب عليها .

مادة ١٥٢ لرئيس الجمهورية أن يستقضى الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

الفرع الثانى الحكومة

مادة ١٥٣ الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم . ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .

مادة ١٥٤ يشترط فيمن يعين وزيراً أو نائب وزير أن يكون مصرياً ، بلغاً من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

مادة ١٥٥ يؤدى أعضاء الوزارة ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية^(٢) .
« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون . وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

مادة ١٥٦ يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :
(١) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية .

٢ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن رئاسة وزير الخارجية لمجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار نظام السلكين الديبلوماسى والقنصرى قبل حلفه اليمين القانونية طبقاً لحكم المادة ١٥٥ من الدستور التى أوجت أن يؤدى الوزراء أمام رئيس الجمهورية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين المنصوص عليها في هذه المادة ليس من شأنه بطلان تشكيل مجلس التأديب حيث لا يوجد ثمة نص يقضى ببطلان أحكام مجلس التأديب لهذا السبب (الإدارية العليا ٩/١٢/١٩٧٨ - مجموعة المكتب لىفى ٢٤ - ١٢) .

(ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .

(ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقا للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

(د) إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

(هـ) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

(و) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

(ز) عقد القروض ومنحها وفقا لأحكام الدستور .

(ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

مادة ١٥٧ الوزير هو الرئيس الإدارى الأعلى لوزارته ، ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها .

مادة ١٥٨ لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

مادة ١٥٩ لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق إحالة الوزير إلى المحاكمة^(٣) عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها .

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

مادة ١٦٠ يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله إلى أن يفصل فى أمره ، ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها . وتكون محاكمة الوزير وإجراءات المحاكمة وضمائماتها والعقاب على الوجه المبين بالقانون^(٤) .

وتسرى هذه الأحكام على نواب الوزراء .

٤ - صدر القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ، ونشر بالوقائع المصرية - العدد ٤٧ (تابع) بتاريخ ١٤/٦/١٩٥٦ ونصت المادة الثالثة من

الفرع الثالث الإدارة المحلية

مادة ١٦١ تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات والمدن والقرى^(٢) ، ويجوز إنشاء وحدات إدارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

مادة ١٦٢ تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الإدارية عن طريق الانتخاب المباشر ، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا .

ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء .

مادة ١٦٣ يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، واختصاصاتها ومواردها المالية ، وضمانات أعضائها ، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ، ودورها في إعداد وتنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة^(٣) .

مواد اصداره على أن يعمل به من تاريخ العمل بالدستور (الصادر عام ١٩٥٦) .
٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند احكامه فلذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام احكام الدستور واعداد ما سواها ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد نسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من انه : اذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت ، يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من انه : « لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق اعادة الوزير الى المحاكمة » .. الامر الذي يقطع بأن من يحال الى المحاكمة أمام المحكمة المبينة في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذي يشغل منصبه لا الوزير السابق فانه يتعين الالتفات عن المادة ٢٠ سالف الذكر (نقض جنائى ١٩٧٩/٦/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ١٨٤) .

٥ - صدر القرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن تقسيم الجمهورية الى محافظات ومدن وقرى وتحديد نطاق المحافظات .

٦ - انظر المادة ١٠ ومايعدها من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون نظام الحكم المحلى .

الفرع الرابع المجالس القومية المتخصصة

مادة ١٦٤ تنشأ مجالس متخصصة علي المستوى القومي تعاون في رسم السياسة العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي . وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية . ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

الفصل الرابع السلطة القضائية^(١)

مادة ١٦٥ السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون .

مادة ١٦٦ القضاة مستقلون ، لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولايجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

مادة ١٦٧ يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ، ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم .

مادة ١٦٨ القضاة غير قابلين للعزل ، وينظم القانون مساعلتهم تأديبيا .

٧ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بشأن انشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها . ونشر بالجريدة الرسمية العدد ١٧ (تابع) بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٥ - ونصت المادة ١٨ منه على أن يعمل به من تاريخ نشره .

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٤٠ في ١٩٧٢/١٠/٥ ونصت المادة التاسعة من مواد اصداره على أن يعمل به من تاريخ نشره .

مادة ١٦٩ جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب . وفي جميع الأحوال يكون النطق بتحكيم في جلسة علنية^(١٢) .

مادة ١٧٠ يسهم الشعب في إقامة العدالة على الوجه وفي الحدود المبينة في القانون .

مادة ١٧١ ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها^(١٣) .

مادة ١٧٢ مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل في المنازعات الإدارية^(١٤) وفي الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

مادة ١٧٣ يقوم على شئون الهيئات القضائية ، مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه . ويؤخذ رايه في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية^(١٥) .

٢ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن الحكم الذي ينطق به و جلسة سرية يكون باطلا ومخالفا لنص المادة ١٦٩ من الدستور وأن البطلان في هذه الحالة من النظام العام لتعلقه بدات الوظيفة القضائية لموفق القضاء وما تقتضيه لحسن إدارتها (الادارية العليا ١٩٧٥/٥/٢٤ - مجموعة المكتب الفني ٢٠ - ١٩٢٠ - ٤٢٥) .

٣ - صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٢ مكرر بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١ - ونصت المادة الثالثة من مواد اصداره على العمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

٣ - قضت المحكمة الادارية العليا بأنه ولئن كانت المنازعة تتعلق بنذب أحد العاملين بشركات القطاع العام مما يختص القضاء العادى - كاتصل عام - بالفصل فيها . إلا انه طالما ان قوام هذه المنازعة قراران توفر لهما كل مقومات القرارات الادارية . وصدر في حق المدعى بوصفه أحد العاملين بشركات القطاع العام وليس بوصفه فردا من الافراد . فانها تستحيل منازعة ادارية يختص قضاء مجلس الدولة بالفصل فيها وفقا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور (الادارية العليا ١٩٧٩/٢/١٧ - مجموعة المكتب الفني ٢٤ - ٦٧) .

الفصل الخامس

المحكمة الدستورية العليا

مادة ١٧٤ المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، في جمهورية مصر العربية ، مقرها مدينة القاهرة .

مادة ١٧٥ تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون^(١) .

١ - صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٦ بتاريخ ١٩٧٩/٩/٦ ، ونص في المادة ١٠ منه على أن يعمل به بعد اسبوعين من تاريخ نشره .

وقضت المحكمة الدستورية العليا بأن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ كانت تنص على اختصاص المحكمة العليا دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين ، ثم نصت المادة ١٧٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... وذلك على الوجه المبين في القانون » وتطبيقاً لذلك نصت المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن « تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي : أولاً - الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ... ومؤدى هذه النصوص أن المشروع أخذ بقاعدة مركزية الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، واختص بها هيئة قضائية مستقلة هي المحكمة العليا - ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا - دون غيرها من الجهات القضائية ، وهو اختصاص علم يشمل كافة الطعون الدستورية على القوانين واللوائح ، سواء تلك التي تقوم على مخالفات شكلية للاوضاع والإجراءات المقررة في الدستور بشأن اقتراح التشريع وإقراره وإصداره ، أو التي تنصب على مخالفة أحكام الدستور الموضوعية ، وذلك لورود النصوص المشار إليها في صيغة عامة مطلقة ، ولأن قصر هذا الاختصاص على الطعون الموضوعية ينتكس بالرقابة القضائية بالنسبة للعيب الشكلية إلى ما كان عليه الأمر قبل إنشاء القضاء الدستوري المتخصص من صدور أحكام متعارضة يناقض بعضها بعضاً ، مما يهدر الحكمة التي تفيهاها الدستور من تركيز هذه الرقابة في محكمة عليا تتولى دون غيرها الفصل في دستورية القوانين واللوائح وحماية أحكام الدستور وصونها (الدستورية العليا ١٩٨٢/٢/٦ - القضية رقم ٢٩ لسنة ١ ق - الجريدة الرسمية - العدد ٧ بتاريخ ١٩٨٢/٢/٦) .

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها .

مادة ١٧٦ ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، ويبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم .

مادة ١٧٧ أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل ، وتتولى المحكمة مساهمة أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

مادة ١٧٨ تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية^(٢) ، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار^(٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن التفسير التشريعي يعتبر كاشفاً عن حقيقة مراد الشارع بالقانون محل التفسير منذ تقنينه لامتثالاً لحكم جديد ومن ثم يعتبر نافذاً من تاريخ العمل بهذا القانون (نقض مدني ١٩٦٧/٥/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٧٤٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أنه « ينشر بالجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار » وفي المادة ٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أما المحكمة العليا على أنه تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء مفاده أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من المحكمة العليا في الدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٧٤ علياً دستورية بعدم دستورية نص المادة ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ - بشأن عدم جواز نظر كافة الجهات القضائية لدعاوى التعويض المشار إليها بالنص - قد نشر في ١٩/٥/١٩٧٤ بالعدد ١٩ من الجريدة الرسمية فإن دعوى المطعون ضدهما بالتعويض وقد رفعت في ١٧/٢/١٩٧٧ تكون قد رفعت قبل اكتمال مدة التقادم الثلاثي وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون لمحكمة النقض - على ما جرت عليه أحكامها - أن

الفصل السادس

المدعى العام الاشتراكي

مادة ١٧٩ يكون المدعى العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسى ، والحفاظ على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكى ، ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ، ويكون خاضعاً لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين فى القانون^(١) .

الفصل السابع

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى

مادة ١٨٠ - الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات المسلحة وهى ملك للشعب ، مهمتها حماية البلاد وسلامة اراضيها وامنها وحماية مكاسب النضال الشعبى الاشتراكية ، ولا يجوز لاية هيئة او جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية .
ويبين القانون شروط الخدمة والترقية فى القوات المسلحة^(٢) .

تصحح ما أورده الحكم المطعون فيه من تقرير قانونى خاطيء عندما قرر أن مدة التقادم الثلاثى تبدأ من تاريخ صدور الحكم بعدم دستورية هذا النص (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢٧ - مونتتا الذهبية - العدد الاول - فقره ٧٠٢) .

١ - صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العبث ونظم الاحكام المتعلقة بالمدعى العام الاشتراكى فى الباب الثانى منه . ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٠ (تابع) بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٥ .

٢ - صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢١٧ مكرر بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٥٩ ، ونصل المدة الثالثة من مواد اصدازه على أن يعمل به اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٩ .

مادة ١٨١ - تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون^(١).

مادة ١٨٢ - ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطنى » ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ، ويختص بالنظر فى الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى^(٢).

مادة ١٨٣ - ينظم القانون القضاء العسكرى ، ويبين اختصاصاته فى حدود المبادئ الواردة فى الدستور .

الفصل الثامن

الشرطة

مادة ١٨٤ - الشرطة هيئة مدنية نظامية ، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية . وتتولى الشرطة واجبا فى خدمة الشعب ، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن ، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب ، وتتولى تنفيذ ما تفرضها القوانين واللوائح من واجبات ، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٧١ بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٦٠ .
٢ - انظر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٧ فى شأن مجلس الدفاع الأعلى - الوقائع المصرية - العدد ٥٣ مكر (ز) فى ١٣ / ٧ / ١٩٥٧ .

٣ - صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة - ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٤٥ تابع (ب) بتاريخ ١١ / ١١ / ١٩٧١ . ونصف المادة الأولى منه على أن يعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره . (صدر فى ١٠ / ١١ / ١٩٧١) .

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٨٥ مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية .

مادة ١٨٦ يبين القانون^(١) العلم المصرى والأحكام الخاصة به ، كما يبين شعار الدولة والأحكام الخاصة به^(٢) .

مادة ١٧٨ لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها^(٣) . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب .

١ - صدر القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٤ بشأن العلم المصرى ، ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٠ (تابع) بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٨٤ ونص فيه المادة ٦ منه على أن يعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

٢ - صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٤ بشأن شعار الدولة وخاتمتها ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٤٠ (تابع) بتاريخ ٤ / ١٠ / ١٩٨٤ ونص في المادة ٨ منه على أن يعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

٣ - قضت محكمة النقض بأن المراد بالقانون في القاعدة الدستورية التى تقضى بأن أحكام القوانين لا تجرى إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص فيها على خلاف ذلك هو القانون بمعناه الأعم فيدخل في هذا المجال أى تشريع سواء كان صادراً من السلطة التشريعية وهو ما يطلق عليه لفظ القانون بالمعنى الضيق أو كان صادراً من السلطة التنفيذية عملاً بالتفويض المقرر لها طبقاً للمبادئ الدستورية المتعارف عليها ، وهو ما يطلق عليه اللائحة أو القرار ، ومن ثم فإنه لا تسرى أحكام هذه القرارات أو تلك اللوائح إلا على ما يقع من تاريخ صدورها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها إلا إذا كانت صادرة تنفيذاً لقوانين ذات أثر رجعى (نقض مدنى ١١ / ٣ / ١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠٦٢) . وقضت أيضاً بأن الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون يسرى بأثر فوري على المراكز القانونية التى تتكون بعد نفاذه ، سواء فى نشأتها أو فى انتاجها آثارها أو فى انقضاءها ، وهو لا يسرى على الماضى . فالمراكز

مادة ١٨٨ تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها^(١)، ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها ، إلا إذا حددت لذلك ميعادا آخر^(٢) .

القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة من الزمان فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في انقضاءها ، إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سلافة البيان لقواعد أمرة ، فحينئذ يطبق القانون الجديد على ما لم يكن قد إكتمل نشوءه من عناصرها وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضاءها (نقض ١٩٨٤/١/١٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٦١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الاستدراك الذي ينشر بالجريدة الرسمية لتصحيح نص بالقانون هو وسيلة تتخذ لتدارك ما عسى أن يكون قد اكتنف النص الأصلي من أخطاء مادية أو مطبعية عند نشره بقصد تصويبها ، ويعتبر التصويب عندئذ جزء من النص التشريعي المصحح وله نفس قوته ، فإذا جاوز الاستدراك هذا النطاق وانطوى على تغيير في النص المنشور لفظاً ومعنى فهو تعديل له من جهة لا تملكه ولا يجوز إلا بصدر قانون آخر ، ولا ينال من النص الأصلي الذي يتعين أعمال أحكامه (نقض مدني ١٩٦٦/١/١٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٦٣٦) .

٢ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن نص المادة ١٨٨ من الدستور صريح في أن العبرة في نفاذ القوانين وسريان أحكامها بتاريخ نشرها لا بتاريخ إصدارها ، ويختلف الإصدار عن النشر في ماهيته ، ذلك أن الإصدار عمل قانوني متمم للقانون ذاته ويتضمن أمرين : أولهما شهادة رئيس الدولة بأن مجلس الشعب قد أقر القانون وفق أحكام الدستور ، والثاني أمر إلى جميع الهيئات والسلطات بتنفيذ القانون كل فيما يخصه ، أما النشر فهو عمل مادي يتلو الإصدار ويتم بظهور القانون في الجريدة الرسمية للدولة والغرض منه إبلاغ الجمهور بالقانون ليكون على علم به قبل تطبيقه . فهو شرط لازم لا مكان تنفيذ القانون ، ولا تفرقة هنا بين علم افتراضي بالقوانين وهو علم الجمهور بها بمجرد نشرها وعلم يقيني وهو علم الوزراء بالقوانين بمجرد إصدارها ، إذ لا يعرف الدستور هذه التفرقة بل ينكرها نص المادة (١٨٨) . المشار إليها إذ جعل نفاذ القوانين رهن نشرها وذلك للناس كافة دون تفرقة بين حكام ومحكومين (الإدارية العليا ١٩٧٦/٤/١٣ - الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٨ ق) . وقضت أيضاً

مادة ١٨٩ لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والأسباب الداعية الى هذا التعديل .
فإذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره في شأنه بأغلبية أعضائه ، فإذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

وإذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش ، بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديلها ، فإذا وافق على التعديل ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شأنه .

فإذا وافق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

مادة ١٩٠ تنتهي مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ إعلان انتخابه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

مادة ١٩١ كل ما قرره القوانين واللوائح من احكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور^(١) .

بأن النضر ضروري لنفاذ كل التشريعات لا فرق في ذلك بين نوع وآخر منها . فالتشريع الدستوري والتشريع العادي والتشريع الفرعي - ويشمل القرارات بقوانين والقرارات واللوائح - في هذا سواء (الادارية العليا ١٩٧٦/٣/٢٠ - الطعن رقم ١٦٩ لسنة ١٨ ق عكس ذلك : نقض مدني ٢٠ / ١ / ١٩٧٨ - مشار إليه في التطبيق على المادة ١٤٤ من الدستور) .

١ - قضت محكمة النقض بأن حكم المادة ١٩١ من الدستور لا ينصرف بداهة إلا الى التشريع الذي لم يعتبر ملغيا او معدلا بقوة نفاذ الدستور ذات بغير حاجة الى تدخل من المشرع ، وأنه اذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بعد ان استخلص ان التقدم بالنسبة لدعوى الطعن عليه قد وقف سريانه حتى تاريخ ثورة التصحيح في ١٥/٥/١٩٧٧ واذا لم تكن مدة التقدم قد اكتملت في تاريخ نفاذ الدستور في ١١/٩/١٩٧١ فلا تسقط الدعوى

مادة ١٩٢ تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها ، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا^(١) .

مادة ١٩٣ يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء .

الباب السابع

أحكام جديدة^(٢)

الفصل الأول

مجلس الشورى^(٣)

مادة ١٩٤ يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعي ، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة وبالكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعميق النظم الاشتراكي الديمقراطي وتوسيع مجالاته .

بالتقديم إعمالا لنص المادة ٥٧ منه (نقض مدني ١/٢٧/١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - ١٣٦٩) .

١ - صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٣٦ بتاريخ ١/٩/١٩٧٩ ونص في المادة العاشرة منه على أن يعمل به بعد أسبوعين من تاريخ نشره .

١ - هذا الباب مضاف بقرار رئيس الدولة في ٢٢/٥/١٩٨٠ (الجريدة الرسمية في ٢٦/٦/١٩٨٠ - العدد ٢٦) .

٢ - صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٧ بتاريخ ٣/٧/١٩٨٠ ونص في المادة ٢٥ منه على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

مادة ١٩٥ يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلي :

- ١ - الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
- ٢ - مشروعات القوانين المكملة للدستور .
- ٣ - مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- ٤ - معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى اراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة .
- ٥ - مشروعات القوانين التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية .
- ٦ - ما يحيله رئيس الجمهورية الى المجلس من موضوعات تنصل بالسياسة انعامة للدولة أو بسياستها فى الشئون العربية أو الخارجية .

وبلغ المجلس رايه فى هذه الأمور الى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب .
مادة ١٩٦ يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على
 ألا يقل عن (١٢٢) عضوا .

وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام على أن يكون
 نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين .
 ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي .

مادة ١٩٧ يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى وعدد
 الأعضاء بكل دائرة ، والشروط الواجب توافرها فى المنتخبين أو المعينين منهم .

مادة ١٩٨ مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ، ويتجدد انتخاب
 واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقا للقانون .
 ويجوز دائما إعادة انتخاب أو تعيين من انتهت مدة عضويته .

مادة ١٩٩ ينتخب مجلس الشورى رئيسا له ووكيلين فى أول اجتماع لدور
 الانقضاء السنوى العادى لمدة ثلاث سنوات ، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب
 المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

مادة ٢٠٠ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب .

مادة ٢٠١ رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة
 غير مسئولين أمام مجلس الشورى .

مادة ٢٠٢ لرئيس الجمهورية إلقاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى في اجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب

ولرئيس الجمهورية إلقاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى .

مادة ٢٠٣ يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة إلقاء بيان أمام مجلس الشورى أو إحدى لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه .

ويسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام في مجلس الشورى ولجانه ، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار المومنين . ولا يكون للوزير أو لغيره من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرئى ، إلا إذا كان من الأعضاء .

مادة ٢٠٤ لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى إلا عند الضرورة ، ويجب أن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل .

ويجتمع المجلس خلال الأيام العشرة التالية لإجراء الانتخابات .

مادة ٢٠٥ تسرى في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور في

المواد :

(٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣٤) ، وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة في هذا الفصل ، على أن يباشر الاختصاصات المقررة في المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه .

الفصل الثاني

سلطة الصحافة

مادة ٢٠٦ الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين في الدستور والقانون^(١).

مادة ٢٠٧ تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفي استقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام وإسهاما في تكوينه وتوجيهه، في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقا للدستور والقانون.

١ - صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، ونشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكره ب - بتاريخ ١٤ يولييه سنة ١٩٨٠ - ونصت المادة ٥٦ منه على ان يعمل به بعد مضي ثلاثة اشهر من تاريخ نشره.

مادة ٢٠٨ حرية الصحافة مكفولة والرقابة محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقا للدستور والقانون.

مادة ٢٠٩ حرية إصدار الصحف وملكيته للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون.

وتخضع الصحف في ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون.

مادة ٢١٠ للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع التي يحددها القانون^(٢). ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون.

مادة ٢١١ يقوم على شئون الصحافة مجلس اعلى يحدد القانون^(٣) طريقة تشكيله واختصاصاته وعلاقته بسلطات الدولة.

٢ - انظر المواد ٥ وما بعدها من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

٣ - انظر مواد الباب الرابع من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة.

ويمارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها .
ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع . ويضمن سلامة الوحدة
الوطنية والسلام الاجتماعي ، وذلك على النحو المبين في الدستور والقانون .

تعديلات المنشور

الطور	نوع التعديل	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				الملحق	الصفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					

تعديلات المستور

السطور	النصر المعدل	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				الملحق	الصفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					

تعديلات النمطور

السطور	النص للمُعدِّل	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				الملحق	الصفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					

القانونى المدنى

قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨

بإصدار القانون المحنى (١)

مادة ١ - يلغى القانون المدنى المعمول به أمام المحاكم الوطنية والصادر فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٢ والقانون المدنى المعمول به أمام المحاكم المختلطة والصادر فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ويستعاض عنهما بالقانون المدنى المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بقصر القبة فى ٩ رمضان سنة ١٣٦٧ (١٦ يوليو سنة ١٩٤٨)

باب تمهيدى

احكام عامة

الفصل الاول

القانون وتطبيقه

١ - القانون والحق

مادة ١ = (١) تسرى النصوص التشريعية على جميع المسا. متى تتناولها هذه النصوص في لفظها أو في فحواها .

(٢) فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه ، حكم القاضى بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد ، فيمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية ، فإذا لم توجد ، فيمقتضى مبادئ القانون الطبيعى وقواعد العدالة .

مادة ٢ = لايجوز الفاء نص تشريعى الا بتشريع لاحق^(١) ينص صراحة على هذا الالفاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

مادة ٣ = تحسب المواعيد بالتقويم الميلادى ، ما لم ينص القانون على غير ذلك .

مادة ٤ = من استعمل حقه استعمالا مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ، فلا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو أن تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها احكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون (نقض مدنى ١٩٧٢/٥/١٨ - مجموعة المكتب الفنى ٢٢ ص ٩٧١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن حق الشكوى يعتبر من الحقوق المباحة للأفراد ، ولا يترتب على استعماله ادنى مسئولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها ، وأن التبليغ قد صدر عن سوء قصد (نقض مدنى ١٩٨١/٢/١٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢١٨) ، وقضت أيضاً بأن حق التقاضى والدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو ذوداً عن حق يدعيه لنفسه الا اذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللد في الخصومة والعنف مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم (نقض مدنى ١٩٨٢/٤/١٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٢١٥) .

مادة ٥ = يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية :

- (١) إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير .
- (ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية ، بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بعينها .
- (جـ) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة^(١) .

٢ - تطبيق القانون

تنازع القوانين من حيث الزمان :

مادة ٦ = (١) النصوص المتعلقة بالأهلية تسرى على جميع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة في هذه النصوص .

(٢) وإذا عاد شخص توافرت فيه الأهلية ، بحسب نصوص قديمة ، ناقض الأهلية بحسب نصوص جديدة ، فإن ذلك لا يؤثر في تصرفاته السابقة .

مادة ٧ = تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل .

على أن النصوص القديمة هي التي تسرى على المسائل الخاصة ببدة التقادم ووقفه وانقطاعه ، وذلك عن المدة السابقة على العمل بالنصوص الجديدة^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يبين من استقراء الصور المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون المدني أنه يجمع بينها ضابط مشترك هو نية الأضرار سواء على نحو إيجابي يتعمد السعي إلى مضارة الغير دون نفع يجنيه صاحب الحق من ذلك ، أو على نحو سلبي بالاستهانة المقصودة بما يصيب الغير من ضرر فادح من استعمال صاحب الحق لحقه استعمالاً هو إلى الترف أقرب عما سواء مما يكاد يبلغ قصد الأضرار العمدى ، وكان من المقرر أن معيار الموازنة بين المصلحة المتبغاة في هذه الصورة الأخيرة وبين الضرر الواقع هو معيار مادي قوامه الموازنة المجردة بين النفع والضرر دون نظر إلى الظروف الشخصية للمتلفع أو المضرور يسراً أو عسراً إذ لا تنبع فكرة إساءة استعمال الحق من دواعي الشفقة وإنما من اعتبارات العدالة القائمة على إقرار التوازن بين الحق والواجب (نقض مدنى ١٩٨٠/١/٢٦ - موديتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٦٢٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت مدة وضع اليد متداخلة بين ولاية القانون للمدنى القديم والقانون الجالى فإنه يجب طبقاً للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون المدني أعمال نص القانون المدني القديم على وقف التقادم عن المدة السابقة على العمل بتصوص

مادة ٨ = (١) اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد ، ولو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك .

(٢) أما اذا كان الباقي من المدة التي نص عليها القانون القديم أقصر من المدة التي قررها النص الجديد ، فإن التقادم يتم بانقضاء هذا الباقي .

مادة ٩ = تسرى في شأن الأدلة التي تعد مقدما النصوص المعمول بها في الوقت الذي أعد فيه الدليل ، أو في الوقت الذي كان ينبغي فيه اعداده .

تنازع القوانين من حيث المكان :

مادة ١٠ = القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين ، لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها .

مادة ١١ = (١) الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون اليها بجنسيتهم . ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في مصر وتترتب آثارها فيها ، اذا كان أحد الطرفين أجنبيا ناقص الأهلية يرجع الى سبب فيه خفاء لايسهل على الطرف الآخر تبينه ، فان هذا السبب لا يؤثر في أهليته .

(٢) أما النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية الأجنبية ، من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها ، فيسرى عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها الرئيسي الفعلي . ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في مصر ، فإن القانون المصري هو الذي يسرى (١)

القانون المدني الحالي (نقض مدني ١٧ / ١٠ / ١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الرابع -
فقرة ١٨٢٩) .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن نص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون المدني لايعني الا تحديد القانون الواجب التطبيق على الشخص الاعتباري الأجنبي طبقا لقاعدة الاسناد المصرية ، دون وضع معيار الصفة المصرية أو الأجنبية للشخص الاعتباري من حيث مدى تمتعه بالحقوق في مصر . أما هذه الصفة فانها تحدد وفقا للقواعد القانونية التي تحكم الأشخاص الاعتبارية ، وأن مؤدى أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية أن المندوبية العامة للصليب الأحمر الفرنسي في مصر المسجلة طبقا لأحكام القانون المذكور تعتبر شخصا اعتباريا مصرية (الإدارية العليا

مادة ١٢ = يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون كل من الزوجين .

مادة ١٣ = (١) يسرى قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التي يربتها عقد الزواج ، بما في ذلك من أثر بالنسبة الى المال^(١)

(٢) أما الطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت الطلاق ، ويسرى على التطليق والانفصال قانون الدولة التي ينتمى اليها الزوج وقت رفع الدعوى .

مادة ١٤ = في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين اذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج ، يسرى القانون المصري وحده^(٢) فيما عدا شرط الأهلية للزواج .

مادة ١٥ = يسرى على الالتزام بالنفقة فيما بين الأقارب ، قانون المدين بها .

مادة ٢٦ = يسرى على المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية المحجورين والغائبين ، قانون الشخص التي تجب حمايته .

١٩٧٢/٦/٣ - مجموعة المكتب الفني ١٧ - ٧٥ - ٥٠٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين الزوجين هي من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم فكل ما اتصل بهذا النظام من قواعد خاصة بتقرير حقوق للزوجين ومدى هذه الحقوق وماهيتها والمواعيد الخاصة ببقيائها أو سقوطها يخضع لقواعد الاستناد الواردة في المادة ١٢ من القانون المدني وما تنبئه الزوجة من نزاع حول العقد الذي اختار بموجبه الزوجان نظام فصل الأموال من حيث وجود الرضا أو انعاده وتقدم دعوى الانبطل أو عدم تقدمهما لا يخرج المنازعة عن نطاق النظام المالي الذي يخضع له الزوجان باعتبارهما من صميم مسائل الأحوال الشخصية (نقض مدني ١٩٦٣/٦/٢٦ - مجموعة المكتب الفني ١٤ ص ٩١٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ١٤ من القانون المدني نص أمر يتعلق بالنظام العام ويسرى باثر فوري فيمكن أن يكون أحد الزوجين مصرياً وقت الزواج ليكون القانون المصري وحده هو الواجب التطبيق (نقض مدني ١٩٦٠/١١/١٧ - مجموعة المكتب الفني ١١ ص ٥٨٢) .

مادة ١٧ = ١ | يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت ، قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته .
(٢) ومع ذلك يسرى على شكل الوصية ، قانون الموصى وقت الإيصاء أو قانون البلد الذى تمت فيه الوصية ، وكذلك الحكم فى شكل سائر التصرفات المضافة الى ما بعد الموت .

مادة ١٨ = ١ يسرى على الحيابة والملكية والحقوق العينية الأخرى ، قانون الموقع فيما يختص بالعقار (١) ، ويسرى بالنسبة الى المنقول ، قانون الجهة التى يوجد فيها هذا المنقول وقت تحقق السبب الذى ترتب عليه كسب الحيابة أو الملكية أو الحقوق العينية الأخرى أو فقدها .

مادة ١٩ = (١) يسرى على الالتزامات التعاقدية ، قانون الدولة التى يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطناً ، فان اختلفا موطناً سرى قانون الدولة التى تم فيها العقد . هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذى يراد تطبيقه .

(٢) على أن قانون موقع العقار هو الذى يسرى على العقود التى أبرمت فى شأن هذا العقار .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٢٠ من القانون المدنى أن المشرع أخذ بقاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه . وجعلها القاعدة العامة ، على أن للمتعاقدين اختيار أى قانون من القوانين الأخرى الواردة بها ، واختصاص القانون الذى يسرى على الشكل لايتناول - على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إلا عناصر الشكل الخارجية ، أما الإيضاع الجوهرية فى الشكل وهى التى تعتبر ركناً فى انعقاد التصرف كالرسمية فى الرهن التامينى ، فتخضع للقانون الذى يحكم موضوع التصرف وليس لقانون محل إبرامه ، ومن ثم فإن الشكلية التى تقضى لأثبات التصرف تخضع لقانون محل إبرامه ، وعلى هذا فإذا استلزم القانون الذى يحكم موضوع التصرف الكتابة لأثباته ولم يستلزمها قانون محل إبرامه يعمى الأخذ بهذا القانون الأخير (نقض مدنى ١٧/٥/١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ١٤١٩) . وقضت أيضاً بأنه متى كان عقد البيع فى القانون المدنى المصرى - على ما أفصحت عنه المادة ٤١٨ منه - عقداً رضائياً ، إذ لم يشترط القانون لانعقاده شكلاً خاصاً بل يعقد بمجرد تراضى المتبايعين ، وسواء كان فى حقيقته بيعاً أو يستره ، فإن الوكالة فى البيع تكون بدورها رضائية ، ولاستتوجب شكلاً خاصاً لانعقادها عملاً بالمادة ٧٠٠ منه ، وبالمقابل فإن الوكالة فى البيع تخضع فى شكلها الخارجى لقانون محل إبرامها (نقض مدنى ١٧/٥/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ فقرة ١٨٠٢) .

مادة ٢٠ = العقود ما بين الأحياء تخضع في شكلها لقانون البلد الذي تمت فيه ، ويجوز أيضاً أن تخضع للقانون الذي يسرى على أحكامها الموضوعية ، كما يجوز أن تخضع لقانون موطن المتعاقدين أو قانونهما الوطنى المشترك^(١)

مادة ٢١ = (١) يسرى على الالتزامات غير التعاقدية قانون البلد الذي وقع فيه الفعل المنشئ للالتزام .

(٢) على أنه فيما يتعلق بالالتزامات الناشئة عن الفعل الضار ، لا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الوقائع التي تحدث في الخارج وتكون مشروعة في مصر وإن كانت تعد غير مشروعة في البلد الذي وقعت فيه .

مادة ٢٢ = يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات (٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر المبدأ الصحيح في خصوص مجال أعمال قانون موقع المال وذلك بقوله ان هذا المجال لا يتعدى بيان كل ما يعتبر من نظام الأموال وتحديد الحقوق وما يعتبر منها أصلياً وما يعتبر تبعياً وحدود كل منها وأثاره وبيان طرق كسب هذه الحقوق وانقضاءها وانتقالها إلا إنه عند تطبيق هذا المبدأ على واقعة الدعوى التي يتناول النزاع فيها تكيف حق الانتفاع في العقار وتقويمه وهل يعتبر قبداً على حق الملكية أم حقاً مالياً قائماً بذاته يجوز تقويمه والإيصاء به . قرر أن حق الانتفاع الموصى به يعتبر قبداً على حق الملكية أعمالاً لنصوص القانون اليونانى في حين أنه كان يتعين الرجوع إلى قانون موقع المال وهو القانون المدنى المصرى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدنى ١٩٦٠/٥/٢٦ - مجموعة المكتب الفنى ١١ ص ٤٢١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن تقوم مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أساس الخطأ المفترض من جانب المتبوع كتقليصه في مراقبة من عهد اليهم بالعمل لديه وتوجيههم مما مؤداه اعتبار مسؤولية المتبوع قائمة بناء على عمل غير مشروع . ومقتضى المادة ٢١٧/٣ من القانون المدنى هو عدم جواز الاتفاق سلفاً على الإعفاء من المسؤولية عن العمل غير المشروع . فإذا كان هدف المشرع في تقرير مسؤولية المتبوع عن أعمال التابع الغير مشروعة هو سلامة العلاقات في المجتمع مما يعد من الأصول العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعى والاقتصادى في مصر . فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون إذا اعتبر القاعدة المقررة لمسئولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة من المسائل المتعلقة بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ من القانون المدنى ورتب على ذلك استبعاد تطبيق القانون الفلسطينى الذى لاتعرف نصوصه هذه المسؤولية وطبق أحكام القانون المصرى في هذا الخصوص (نقض مدنى ١٩٦٧/١١/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١٦٦) .

مادة ٢٢ = لا تسرى أحكام المواد السابقة الا حيث لا يوجد نص على خلاف ذلك في قانون خاص او في معاهدة دولية نافذة في مصر .

مادة ٢٤ = تتبع فيما لم يرد في شأنه نص في المواد السابقة من أحوال تتنازع القوانين مبادئ القانون الدولي الخاص .

مادة ٢٥ = (١) يعين القاضى القانون الذى يجب تطبيقه في حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية ، او الذين تثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد .

(٢) على أن الأشخاص الذين تثبت لهم في وقت واحد بالنسبة الى مصر الجنسية المصرية ، وبالنسبة الى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول ، فالقانون المصرى هو الذى يجب تطبيقه .

مادة ٢٦ = متى ظهر من الأحكام الواردة في المواد المتقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع ، فإن القانون الداخلى لتلك الدولة هو الذى يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها .

مادة ٢٧ - إذا تقرر أن قاتونا أجنبيا هو الواجب التطبيق ، فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية ، دون التى تتعلق بالقانون الدولي الخاص .

مادة ٢٨ = لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى عينته النصوص السابقة ، إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب في مصر (١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه وفقا للمادة ٢٢ من القانون المدنى يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات ولا يفرقن ذلك ما نصت عليه المادة ٩٠٥ من قانون المرافعات من أن الدعوى يثبت النسب ترفع وفقا للأحكام والشروط ولأمواعيد التى ينص عليها قانون بلد من يطلب الانتساب إليه من الوالدين وتتبع في إثباتها القواعد التى يقرها القانون المذكور إذ لم يقصد بها وعلى ما لخصت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ألا تعين الأحوال التى تقبل فيها الدعوى والمواعيد التى يجب أن ترفع فيها والقواعد التى تتبع في إثباتها وهى مسائل تتصل بلحق موضوع النزاع اتصال لا يقبل الانفصام . (نقض مدنى ١٩٦٧/٣/١٥ - مجموعة المكتب الفنى ١٨ ص ٦٥٥) .

الفصل الثاني

الأشخاص

١ - الشخص الطبيعي

- مادة ٢٩ = (١)** تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حيا ، وتنتهى بموته .
 (٢) ومع ذلك فحقوق الحمل المستكن يعينها القانون .
مادة ٣٠ = (١) تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .
 (٢) فإذا لم يوجد هذا الدليل ، أو تبين عدم صحة ما أدرج بالسجلات ، جاز الاثبات بأية طريقة أخرى^(١) .
مادة ٣١ = دفاتر المواليد والوفيات والتبليغات المتعلقة بها ، ينظمها قانون خاص .

مادة ٣٢ = يسرى في شأن المفقود والغائب الأحكام المقررة في قوانين خاصة ، فإن لم توجد فأحكام الشريعة الاسلامية .

مادة ٣٣ = الجنسية المصرية ينظمها قانون خاص .

مادة ٣٤ = (١) تتكون أسرة الشخص من ذوى قرياه .

(٢) ويعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك .

مادة ٣٥ = (١) القرابة المباشرة هي الصلة ما بين الاصول والفروع

(٢) وقرابة الحواشي هي الرابطة ما بين أشخاص يجمعهم أصل

مشترك ، دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر .

مادة ٣٦ = يراعى في حساب درجة القرابة المباشرة ، اعتبار كل فرع درجة

عند الصعود للأصل بخروج هذا الأصل ، وعند حساب درجة الحواشي تعد

الدرجات صعوداً من الفرع للأصل المشترك ، ثم نزولاً منه إلى الفرع الآخر ،

وكل فرع فيما عدا الأصل المشترك يعتبر درجة .

مادة ٣٧ = أقارب أحد الزوجين يعتبرون في نفس القرابة والدرجة بالنسبة

إلى الزوج الآخر .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا استلزم الحكم اثبات الوفاة بالسجلات الرسمية فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون خطأ جسيم عن بحث قيمة المستندات العرفية المقدمة من الطاعنة كدليل على اثبات وفاة البائع (نقض مدني ١٩٨١/١١/٢٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٨) .

مادة ٢٨ = يكون لكل شخص اسم ولقب^(١)، ولقب الشخص يلحق أولاده .

مادة ٢٩ = ينظم بتشريع خاص كيفية اكتساب الألقاب وتغييرها^(٢) .

مادة ٤٠ = (١) الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة^(٣) .

(٢) ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن ، كما يجوز ألا يكون له موطن ما .

مادة ٤١ = يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطناً بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة .

مادة ٤٢ = (١) موطن القاصر والمحجور عليه والمفقود والغائب هو موطن من ينوب عن هؤلاء قانوناً .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن نص المادة ٣٨ من القانون المدني ليس فيه ما يفيد حظر إضافة إسم الوالد بين اسم الولد ولقب الأسرة (الإدارية العليا ١٢/٢/١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفني ١٨ - ٩ - ١٤) .

٢ - صدر أمر مجلس الوزراء رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء الرتب المدنية .

٣ - قضت محكمة النقض بأن المقصود بتعريف الموطن في المادة ٤٠/١ من القانون المدني إنما هو الموطن في القانون الداخلي إلا أنه في تحديد الاختصاص الخارجي يطبق قاضي الموضوع قانونه الداخلي بشأن الموطن (نقض مدني ١٢/١/١٩٥٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١١٨٥) . وقضت أيضاً بأن النص في المادة ٤٠ من القانون المدني ... يدل على أن المشرع اعتد بالتصوير الواقعي للموطن - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية - استجابة للحاجات العملية واتساقاً مع المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية التي أقصحت عنها المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فلم يفرق بين الموطن وبين محل الإقامة العادي ، وجعل المولع عليه في تعيينه الإقامة المستقرة بمعنى أنه يشترط في الموطن أن يقيم فيه الشخص وإن تكون إقامته بصفة مستقرة وعلى وجه يتحقق فيه شرط الاعتقاد ، ولو لم تكن مستمرة تخللها فترات غيبة متقاربة أو متباعدة (نقض ١/٦/١٩٧٧ - المرجع السابق - فقرة ١١٩٦) . ومن قضائها فيما نحن بصدده أن المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله لا يعتبر موطناً له (نقض مدني ٧/٢/١٩٥٢ - المرجع السابق - فقرة ١١٩٨) ، وأن مكتب المحامي لا يعتبر كذلك أيضاً (نقض مدني ٣١/٣/١٩٥٥ - المرجع السابق - فقرة ١١٩٩) ، وأن المكان الذي يتلقى فيه الطالب العلم - دون أن يقيم فيه - لا يعد موطناً له (نقض مدني ٢٧/٥/١٩٦٩ - المرجع السابق - فقرة ١١٩٠) ، وأن منزل العائلة لا يعتبر موطناً للشخص إلا إذا ثبتت إقامته فيه على وجه الاعتقاد والاستقرار (نقض مدني ١٠/٢/١٩٦٦ - المرجع السابق - فقرة ١١٨٦) .

(٢) ومع ذلك يكون للقاصر الذى بلغ ثمانى عشرة سنة ومن فى حكمه موطن خاص بالنسبة الى الاعمال والتصرفات التى يعتبره القانون أهلا لمباشرتها .

مادة ٤٣ = (١) يجوز اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين .
(٢) ولايجوز اثبات وجود الموطن المختار الا بالكتابة^(١) .
(٣) والموطن المختار لتنفيذ عمل قانونى يكون هو الموطن بالنسبة الى كل مايتعلق بهذا العمل ، بما فى ذلك اجراءات التنفيذ الجبرى ، الا اذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على أعمال دون أخرى .

مادة ٤٤ = (١) كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ، ولم يحجر عليه ، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية .

(٢) وسن الرشد هى احدى وعشرون سنة ميلادية كاملة .
مادة ٤٥ = (١) لايكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر فى السن أو عته أو جنون .

(٢) وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقدا للتمييز .
مادة ٤٦ = كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد ، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذا غفلة ، يكون ناقص الأهلية وفقا لما يقرره القانون .

مادة ٤٧ = يخضع فاقد الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقا للقواعد المقررة فى القانون .

مادة ٤٨ = ليس لأحد النزول عن أهليته ولا التعديل فى أحكامها .

مادة ٤٩ = ليس لأحد النزول عن حرية الشخصية .

مادة ٥٠ = لكل من وقع عليه اعتداء غير مشروع فى حق من الحقوق الملازمة لشخصيته ، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت المادة ٤٣ من القانون المدنى تشترط الكتابة لاثبات الموطن المختار ، فإن أى تغيير لهذا الموطن ينبغى الانصاح عنه بالكتابة والاصح الاعلان فى ذلك الموطن ولو ثبت تغييره فعلا وعلم طالب الاعلان بذلك (نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٢٩ - مودوتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٢٤٢) .

مادة ٥١ - لكل من نازعه الغير في استعمال اسمه بلا مبرر ، ومن انتحل الغير اسمه دون حق ، أن يطلب وقف هذا الاعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقه من ضرر^(١) .

٢ - الشخص الاعتباري

مادة ٥٢ - الأشخاص الاعتبارية هي :

١ - الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية^(٢) .

٢ - الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية .

٣ - الأوقاف .

٤ - الشركات التجارية والمدنية .

٥ - الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقا للأحكام التي ستأتي فيما بعد .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٥٢ من القانون المدني على أن « الأشخاص الاعتبارية هي الدولة وكذلك المديرية والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والادارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية » وكذا نص المادة ٥٢ من ذات القانون على أن الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان ملازما منها لصفة الانسان الطبيعية وذلك في الحدود التي يقرها القانون فيكون له حق التقاضي ويكون له نائب يعبر عن ارادته ، ولما كان القانون لم يمنح مصلحة الاملاك شخصية اعتبارية ولم يخول مديرها حق تمثيلها امام القضاء وانما جعلها تابعة لوزارة الاسكان والمرافق وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته وعلى ذلك فان وزارة الاسكان التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة في الدعاوى التي ترفع من وعلى المصالح التابعة لها ومن بينها مصلحة الاملاك الاميرية (نقض مدني ١٧/١٢/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٤٨٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الاصل أن لكل تجلر أن يتخذ من اسمه الشخصي اسما تجاريا لتحيز محله التجاري عن تظاهره ، ومن ثم يتأدى تجريد شخصي من اسمه التجاري من إسمه المدني لجرد التشابه بينه وبين أسماء الآخرين (نقض مدني ١٠/١٢/١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفني ١٠ ص ٧٦٣) .

٦ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية بمقتضى نص في القانون .

مادة ٥٣ = (١) الشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق الا ما كان منها ملازما لصفة الانسان الطبيعية ، وذلك في الحدود التي قررها القانون .

(٢) فيكون له :

(١) ذمة مالية مستقلة .

(ب) اهلية في الحدود التي يعينها سند انشائه ، أو التي يقررها القانون .

(ج) حق التقاضي .

(د) موطن مستقل . ويعتبر موطنه المكان الذي يوجد فيه مركز ادارته . والشركات التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز ادارتها ، بالنسبة الى القانون الداخلي ، المكان الذي توجد فيه الادارة المحلية^(١) .

(٢) ويكون له نائب يعبر عن ارادته .

الجمعيات :

المواد من ٥٤ الى ٨٠ (٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٤١ من القانون المدني على أن المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة يعتبر موطنه بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة ، والنص في المادة ٥٣/٢ د من ذلك القانون ، على أن الشركات التي يكون مركز ادارتها الرئيسي في الخارج ولها نشاط في مصر يعتبر مركز ادارتها بالنسبة إلى القانون الداخلي (أي موطنها) هو المكان الذي توجد فيه الادارة المحلية ، والنص في المادة ٥/١٢ من قانون المرافعات على أنه فيما يتعلق بالشركات الأجنبية التي لها فرع أو وكيل في جمهورية مصر العربية تسلم لها الاعلانات الخاصة بها إلى هذا الفرع أو الوكيل ، فقد بلت هذه النصوص مجمعة على أنه إذا كان الموطن الأصلي لشخص - طبيعياً أو اعتبارياً - موجوداً في الخارج ولكنه يباشر نشاطاً تجارياً أو حرفة في مصر ، اعتبر المكان الذي يزاول فيه هذا النشاط موطناً له في مصر ، في كل ما يتعلق بهذا النشاط (نقض مدني ١٩٨٠/٢/٤ - مدونتاً الذهبية - - العدد الأول - فقرة ١٠٩٩)

٢ - أقيمت المواد من ٥٤ إلى ٨٠ بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ - الوقائع المصرية عدد ٨٨ مكرر (ج) الصادر في ١٩٥٦/١١/٣ ..

الفصل الثالث

تقسيم الأشياء والأموال

مادة ٨١ = (١) كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصبح أن يكون محلاً للحقوق المالية .

(٢) والأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع أحد أن يستأثر بحياتها ، وأما الخارجة بحكم القانون فهي التي لا يجوز القانون أن تكون محلاً للحقوق المالية .

مادة ٨٢ = (١) كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف ، فهو عقار ، وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول .

(٢) ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص ، المنقول الذي يضعه صاحبه في عقار يملكه ، رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله^(١) .

مادة ٨٣ = (١) يعتبر مالا عقاريا كل حق عيني يقع على عقار ، بما في ذلك حق الملكية ، وكذلك كل دعوى تتعلق بحق عيني على عقار .

(٢) ويعتبر مالا منقولا ما عدا ذلك من الحقوق المالية .

مادة ٨٤ = (١) الأشياء القابلة للاستهلاك هي التي ينحصر استعمالها ، بحسب ما أعدت له ، في استهلاكها أو انفاقها .

(٢) فيعتبر قابلا للاستهلاك كل ما أعد في المتاجر للبيع .

مادة ٨٥ = الأشياء المثلية هي التي يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء ، والتي تقدر عادة في التعامل بين الناس بالعدد أو المقياس أو الكيل أو الوزن^(٢) .

مادة ٨٦ = الحقوق التي ترد على شيء غير مادي تنظمها قوانين خاصة .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن مناط اعتبار المنقول عقارا بالتخصيص أن يكون مالك المنقول هو نفس مالك العقار الأصل ، فلا يعتبر عقارا بالتخصيص المنقول الذي يضعه المستأجر رسدا لخدمة العقار المؤجر ، وإن مرد ذلك هو إلى أن أضفاء صفة العقار بالتخصيص على المنقول المالحق بالعقار أساسه مصلحة هذا العقار والمالك هو الذي يمثل هذه المصلحة (الإدارية العليا ١٩٧٥/٥/٢٤ - مجموعة المكتب الفني ٢٠ - ١١٨ - ٤١٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الأشياء المثلية هي التي يعتبر المتعاقدان أن الوفاء بها يتم بتقديم ما يماثلها بدلا منها والأشياء القسمية هي التي يعتبر المتعاقدان الوفاء بها لا يتم إلا بتقديمها هي عينها وقد يكون الشيء بعينه مثليا في أحوال وقيميا في أحوال أخرى والفصل في كونه هذا أو ذلك يرجع إلى طبيعة هذا الشيء ونية ذوي الشأن وظروف الأحوال فعل أي وجه

مادة ٨٧^(١) - (١) تعتبر أموالاً عامة ، العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص^(٢) .

(٢) وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم .

مادة ٨٨^(٣) - تفقد الأموال العامة صفتها العامة بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة . وينتهي التخصيص بمقتضى قانون أو مرسوم أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل ، أو بانتهاء الغرض الذي من أجله خصصت تلك الأموال للمنفعة العامة^(٤) .

اعتبره قاضى الموضوع وبني اعتباره على أسباب نتيجة لوجهة رايه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه (نقض مدنى ١٩٢٢/١١/٢٢ - مجموعة الربع قرن ١ ص ٣٠٠) .

(١ و ٢) عدلت المادتان ٨٧/١ و ٨٨ بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٤ - الوقائع المصرية عدد ٤٧ مكر - الصادر فى ١٧/٦/١٩٥٤ .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الأموال التي تصبح من الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل لمنفعة عامة هي الأموال التي تكون مملوكة أصلاً للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة ، وذلك عملاً بالمادة ٩ من القانون المدنى القديم والمادة ٨٧ من القانون المدنى الحالى ومن ثم لاكتسب الأموال الأخرى المملوكة للأفراد أو الأوقاف صفة الأموال العامة بمجرد تخصيصها بالفعل للمنفعة العامة إلا إذا كانت قد انتقلت إلى ملكية الدولة بأحدى طرق كسب الملكية المنصوص عليها فى القانون المدنى ثم خصصت بعد ذلك للمنفعة العامة أو كانت من الحالات المخصصة للعبادة أو البر أو الإحسان بشرط قيام الحكومة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لصيانتها (نقض مدنى ١٩٨١/١١/١٩ - الطعن ١٢٧٧ لسنة ٤٧ ق - مدونتتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٢٨) . كما قضت محكمة النقض بأن العقارات التي تنزع للمنفعة العامة تكتسب صفة المال العام ولا يريد عليها أى سبب من أسباب كسب الملكية عملاً بما تقضى به المادة ٨٧ من القانون المدنى ولا يكون لملك هذه العقارات إلا الحق فى الترميم وفقاً للأجراءات المقررة فى القانون (نقض ١٩٧٧/١/١٨ - الطعن ٢٨٤ لسنة ٤٣ ق - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ٧٠٠) .

٤ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز - سواء فى ظل القانون المدنى الملى أو طبقاً للمادة ٨٨ من القانون المدنى القائم - أن يفقد المال العام صفته هذه بإنهاء تخصيصه للمنفعة العامة بالفعل ، إلا أنه يتعين أن يكون التجريد الفعلى من جانب الحكومة واضحاً كل الوضوح حتى لا يمتثل المال العام عن أداء الخدمة التي رصد لها ، فلا ترفع الحصانة التي أسبغها القانون

القسم الأول

الالتزامات أو الحقوق الشخصية

الكتاب الأول

الالتزامات بوجه عام

الباب الأول

مصادر الالتزام

الفصل الأول

العقد

١ - أركان العقد

الرضا :

مادة ٨٩ - يتم للعقد بمجرد أن يتبادل طرفان التعبير عن ارادتين متطابقتين ، مع مراعاة ما يقرره القانون فوق ذلك من اوضاع معينة لانعقاد العقد .

مادة ٩٠ - (١) التعبير عن الإرادة يكون باللفظ وبالكتابة وبالإشارة المتداولة عرفا ، كما يكون باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على حقيقة المقصود .

(٢) ويجوز أن يكون التعبير عن الإرادة ضمنيا ، إذا لم ينص القانون أو يتفق الطرفان على أن يكون صريحا .

على الاموال العامة الا بالنسبة لما يصبح منها فاقدًا بالفعل لهذه الصفة فقداناً تاماً بطريقة مستمرة لا لبس فيها ولا انقطاع فما يحمل على محمل التسامح أو الإهمال من جانب جهة الإدارة لا يصلح سنداً للقول بإنهاء تخصيص المال العام للمنفعة العامة التي رصد لها وزوال صفة العمومية على هذا الأساس (نقض مدني ١٩٦٧/٣/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢
فقرة ٨٤٥)

مادة ٩١ - ينتج التعبير عن الإرادة اثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه إليه ، ويعتبر وصول التعبير قرينة على العلم به ، ما لم يقد الدليل على عكس ذلك^(١) .

مادة ٩٢ - اذا مات من صدر منه التعبير عن الإرادة أو فقد أهليته قبل أن ينتج التعبير اثره ، فإن ذلك لا يمنع من ترقب هذا الأثر عند اتصال التعبير بعلم من وجه إليه ، هذا ما لم يتبين العكس من التعبير أو من طبيعة التعامل .

مادة ٩٣ - (١) اذا عين ميعاد للقبول التزم الموجب بالبقاء على ايجابه الى أن ينقضى هذا الميعاد^(٢) .

(٢) وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة .

مادة ٩٤ - (١) اذا صدر الايجاب في مجلس العقد ، دون أن يعين ميعاد القبول ، فإن الموجب يتحمل من ايجابه اذا لم يصدر القبول فوراً ، وكذلك الحال اذا صدر الايجاب من شخص الى آخر بطريق التليفون أو بأي طريق مماثل .

(٢) ومع ذلك يتم العقد ، ولو لم يصدر القبول فوراً ، اذا لم يوجد ما يدل على أن الموجب قد عدل عن ايجابه في الفترة ما بين الايجاب والقبول ، وكان القبول قد صدر قبل أن ينقضى مجلس العقد .

مادة ٩٥ - اذا اتفق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في العقد ، واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، اعتبر العقد قد تم . واذا قام خلاف على المسائل التي

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٩١ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج اثره اذا اثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله ، وكان عدم العلم لا يرجع الى خطأ منه (نقض مدنى ١٩٧٢/١ - الطعن ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٦٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى المادتين ٩١ ، ٩٢ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج اثره الا من وقت اتصاله بعلم من وجه إليه . فلذا كان الموجب قد التزم في ايجابه بالبقاء على هذا الايجاب مدة معينة فلن هذا الايجاب لا يلزم الموجب الا من وقت اتصال علم من وجه إليه به وإلى هذا الوقت يعتز أن الايجاب لا يزال في حوزة الموجب فله أن يعدل عنه أو أن يعدل فيه لأن التعديل ما هو الا صورة من صور التعديل لا يملك الا في الفترة السابقة على وصول الايجاب الى علم من وجه إليه (نقض مدنى ١٩٥٨/٤/١٠ - الطعن ٩٧ لسنة ٢٤ ق - المخرج السابق - الجزء ٧ فقرة ١٤٠٢) .

لم يتم الاتفاق عليها ، فإن المحكمة تقضى فيها طبقا لطبيعة المعاملة ولأحكام القانون والعرف والعدالة (١) ؛

مادة ٩٦ - إذا اقترن القبول بما يزيد في الإيجاب أو يقيد منه أو يعدل فيه ، اعتبر رفضا يتضمن إيجابا جديدا (٢)

مادة ٩٧ - (١) يعتبر التعاقد ما بين الفائتين قد تم في المكان وفي الزمان اللذين يعلم فيهما الموجب بالقبول ، ما لم يوجد اتفاق أو نص قانوني يقضى بغير ذلك .

(٢) ويفترض أن الموجب قد علم بالقبول في المكان وفي الزمان اللذين وصل اليه فيهما هذا القبول .

مادة ٩٨ - (١) إذا كانت طبيعة المعاملة أو العرف أو غير ذلك من الظروف تدل على أن الموجب لم يكن لينتظر تصريحا بالقبول ، فإن العقد يعتبر قد تم ، إذا لم يرفض الإيجاب في وقت مناسب .

(٢) ويعتبر السكوت عن الرد قبولا ، إذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الإيجاب بهذا التعامل ، أو أن تمخض الإيجاب لمنفعة من وجه اليه .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ٩٥ ، ١٠١/١ من القانون المدني أنه متى اتفق الواعد والموعود على جميع المسائل الجوهرية للبيع الموعود به وعلى المدة التي يجب فيها على الموعود اظهار رغبته في الشراء ، ينعقد العقد بمجرد اعلان هذه الرغبة خلال مدة الوعد ، ولايؤثر في صحة انعقاده وتفاذه قيام خلاف بين الطرفين حول تنفيذ أى منهما لالتزاماته المترتبة عليه لأنهما في النهاية يخضعان فيما اختلفا فيه لأحكام القانون الواردة في هذا الخصوص (نقض مدني ٢٧/٢/١٩٨٠ - الطعن ٩٧٠ لسنة ٤٩ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٨٧٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا عرض المشتري في انذاره للبائعين تنقيص الثمن فرفض البائعون في انذارهم الذي ردوا به - على انذار المشتري - وأعلنوا عدم قبولهم هذا العرض وضمنوا هذا الانذار أنهم يعتبرون ماتضمنته عرضا من جانب المشتري للفسخ وأنهم يقبلون فانه طالما أن قبولهم هذا يعارض الإيجاب الصادر اليهم من المشتري فإن هذا القبول يعتبر رفضا يتضمن إيجابا جديدا بالفسخ وذلك بالتطبيق لنص المادة ٩٦ من القانون المدني (نقض مدني ١٦/٢/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٧٣) .

مادة ٩٩ - لا يتم العقد في المزايدات الا بفسو المزايد^(١) ، ويسقط العطاء بعطاء يزيد عليه ولو كان باطلا .

مادة ١٠٠ - القبول في عقود الاذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها^(٢) .

مادة ١٠١ - (١) الاتفاق الذي يعد بموجبه كلا المتعاقدين أو أحدهما بإبرام عقد معين في المستقبل لا يتعقد ، الا اذا عينت جميع المسائل الجوهرية للعقد المراد إبرامه^(٣) ، والمدة التي يجب إبرامه فيها .

(٢) واذا اشترط القانون لتمام العقد استيفاء شكل معين ، فهذا الشكل تجب مراعاته أيضا في الاتفاق الذي يتضمن الوعد بإبرام هذا العقد .

مادة ١٠٢ - اذا وعد شخص بإبرام عقد ثم نكل وقاضاه المتعاقد الآخر طالبا تنفيذ الوعد ، وكانت الشروط اللازمة لتمام العقد وبخاصة ما يتعلق منها بالشكل متوافرة ، قام الحكم متى حاز قوة الشيء المقضي به مقام العقد .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ٩٩ هو أن إفتتاح المزايدة ولو على أساس سعر معين لا يعتبر ايجابا وانما الإيجاب يكون من جانب المزايد بالتقدم بالعطاء ، اما القبول فلا يتم الا بإرساء المزايد (نقض مدني ١٩٦٤/١/٩ - الطعن ١١٢ لسنة ٢٩ ق - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ١٧١٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن من خصائص عقود الاذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة إلى المستهلكين أو المنتجين ويكون فيها احتكارا لمنتج هذه السلع أو المرافق احتكارا قانونيا أو فعليا أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وأن يكون صدور الإيجاب إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولادة غير محددة ، وأن فمعي كانت الحكومة قد أشهرت شروط مناقصة في عملية إنشاء طريق وكان من مقتضى هذه الشروط أن يتقدم كل ذي عطاء بشروط العمل وتحديد زمنه وتكاليفه ولم يكن الإيجاب فيه مستمرا لزم غير محدد وكان لكل انسلن حرية القبول أو الرفض بعد تقديم عطائه أصلا أو بتضمينه الشروط التي يرتضيها وتلك التي لايقبلها فإن التعاقد عن هذه العملية لايتبر عقدا من عقود الاذعان (نقض مدني ١٩٥٤/٤/٢٢ ج - ١ في ٢٥ سنة ص ١٦١)

٣ - قضت محكمة النقض بأن المقصود بالمسائل الجوهرية أركان هذا العقد وشروطه الأساسية التي يرى العاقدان الاتفاق عليها ، والتي ملكان يتم العقد بدونها (نقض مدني ١٩٧٣/٤/٢١ - الطعن ١١ لسنة ٢٧ ق - المرجع السابق - الجزء ٧ - فقرة ١٤١٨) .

مادة ١٠٣ - (١) دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول عنه ، إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك .
 (٢) فإذا عدل من دفع العربون ، فقدّه . وإذا عدل من قبضه ، رد ضعفه .
 هذا ولو لم يترتب على العدول أى ضرر^(١) .

مادة ١٠٤ - (١) إذا تم العقد بطريق النيابة ، كان شخص النائب لشخص الأصل هو محل الاعتبار عند النظر في عيوب الإرادة أو في أثر العلم ببعض الظروف الخاصة ، أو افتراض العلم بها حتماً .
 (٢) ومع ذلك إذا كان النائب وكيلاً ويتصرف وفقاً لتعليمات معينة صدرت له من موكله ، فليس للموكل أن يتمسك بجهل النائب لظروف كان يعلمها هو ، أو كان من المفروض حتماً أن يعلمها .

مادة ١٠٥ - إذا أبرم النائب في حدود نيابته عقداً باسم الأصل فإن ما ينشأ عن هذا العقد من حقوق والتزامات يضاف إلى الأصل^(٢) .

مادة ١٠٦ - إذا لم يعلن العاقد وقت إبرام العقد أنه يتعاقد بصفته نائباً ، فإن أثر العقد لا يضاف إلى الأصل دائماً أو مديناً ، إلا إذا كان من المفروض حتماً أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة ، أو كان يستوى عنده أن يتعامل مع الأصل أو النائب^(٣) .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن النص في الفقرة الثانية من المادة ١٠٣ من القانون المدني يدل على أنه وإن كان لدفع العربون دلالة العدول إلا أن شروط التعاقد قد تقضى بغير ذلك والمرجع في بيان هذه الدلالة هو بما تستقر عليه نية المتعاقدين وأعطاء العربون حكمه القانوني ، وإن لمحكم الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها فتستبين ما إذا كان المبلغ المدفوع هو بعض الثمن الذي انعقد به البيع باتاً أو أنه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول إذ أن ذلك يدخل في سلطاتها التقديرية التي لا تخضع فيها لرقابة محكمة النقض طالما أن قضاها يقوم على أسباب سائفة (نقض مدنى ١١/٢٦ / ١٩٨١ - الطعن ١٣٩٢ لسنة ٤٨ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٦٦٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لئن كان الأصل وفقاً للمادة ١٠٥ من القانون المدني أن ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته ينصرف إلى الأصل إلا أن نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد الغش ، فلذا تراعى الوكيل مع الغير للاضطرار بحقوق موكله ، فإن التصرف على هذا النحو لا ينصرف أثره إلى الموكل (نقض مدنى ١٩٧٦/٤/٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٥٥٦) .

٣ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن نص المادة ١٠٦ من القانون المدني ينصرف إلى حالة

مادة ١٠٧ - إذا كان النائب ومن تعاقد معه يجهلان معا وقت العقد انقضاء النيابة ، فان أثر العقد الذى يبرمه ، حقا كان أو التزاما ، يضاف الى الاصيل أو خلفائه (١)

مادة ١٠٨ - لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه ، سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر ، دون ترخيص من الاصيل . على أنه يجوز للاصيل فى هذه الحالة أن يجيز التعاقد . كل هذا مع مراعاة ما يخالفه ، مما يقضى به القانون أو قواعد التجارة (٢)

مادة ١٠٩ - كل شخص أهل للتعاقد ما لم تسلب أهليته أو يحد منها بحكم القانون .

مادة ١١٠ - ليس للصغير غير المميز حق التصرف فى ماله ، وتكون جميع تصرفاته باطلة .

الوكيل المسخر وهو من يتعاقد لحساب الموكل ولكنه لا يعلن - وقت إبرام العقد - أنه يتعاقد بصفته نائباً ، ولذلك فإن لثـر العقد لا يضاف الى الموكل دائناً أو مديناً ، ويستثنى من ذلك حالتان ، وهما ما إذا كان الغير يعلم أو من المفروض حتماً أن يعلم بأن الوكيل انما يتعاقد لحساب الموكل ، وحالة ما إذا كان يستوى عند الغير أن يتعامل مع الوكيل أو مع الموكل وفى هاتين الحالتين إذا كشف الموكل عن صفته كان له الرجوع مباشرة على الغير ، كما يكون للغير أن يرجع عليه (نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٥ - الطعن ١٢٧١ لسنة ٤٨ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٢٢٦) .

١- قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٠٧ من القانون المدنى أن القانون لا يجمى الغير الذى تعامل مع النائب الظاهر بعد انقضاء النيابة الا اذا كان النائب والغير كلاهما معا يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد (نقض مدنى ١٩٦٣/٥/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ١٦١٩) .

٢- قضت محكمة النقض - تطبيقاً لحكم المادة ١٠٨ من القانون المدنى - بأنه اذا كان الموقع على الايصال سند الدعوى هو مدير الشركة الطاعة بوصفه ممثلاً لها وقد تضمن هذا الايصال - على ما أنتهى اليه الحكم المطعون فيه - اقراره بهذه الصفة باستلام الشركة منه بصفته الشخصية المبلغ المثبت به بصفة وديعة لدى الشركة ، فإن هذا الاقرار يكون متضمناً انعقاد عقد وديعة بين نفسه وبين الشخص الاعتبارى الذى ينوب عنه (الشركة) وهو ما لا يجوز عملاً بالمادة ١٠٨ سالفة الذكر الا بترخيص من الشركة أو باجازتها لهذا التعاقد وبالتالي لا يجوز للمدين أن يرجع على الشركة على أساس عقد الوديعة (نقض مدنى ١٩٦٣/١٢/١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ فقرة ١٩٤٦) .

مادة ١١١ - (١) إذا كان الصبي مميزا كانت تصرفاته المالية صحيحة متى كانت نافعة نفعا محضاً ، وباطلة متى كانت ضارة ضرراً محضاً .
(٢) أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر ، فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر ، ويؤول حق التمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ، أو إذا صدرت الإجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقاً للقانون^(١).

مادة ١١٢ - إذا بلغ الصبي المميز الثامنة عشرة من عمره واذن له في تسلم أمواله لإدارتها ، أو تسلمها بحكم القانون ، كانت أعمال الإدارة الصادرة منه صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

مادة ١١٣ - المجنون والمعتوه وذو الغفلة والسفيه تجبر عليهم المحكمة ، وترفع الحجر عنهم ، وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة في القانون .

مادة ١١٤ - (١) يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه ، إذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجر .

(٢) أما إذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً إلا إذا كانت حالة الجنون أو العته شائعة وقت التعاقد ، أو كان الطرف الآخر على بينة منها .

مادة ١١٥ - (١) إذا صدر تصرف من ذي الغفلة أو من السفيه بعد تسجيل قرار الحجر ، سرى على هذا التصرف ما يسرى على تصرفات الصبي المميز من أحكام .

(٢) أما التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً أو قابلاً للإبطال ، إلا إذا كان نتيجة استغلال أو تواطؤ^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادتين ٦٢ ، ٦٤ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وفي الفقرة الثانية من المادة ١١١ من القانون المدني يدل على أن القاصر الماذون يعتبر كامل الأهلية فيما اذن فيه ، وأما التصرفات التي لم يؤذن فيها فإنها تكون قابلة للإبطال لمصلحته . متى كانت دائرة بين النفع والضرر (نقض مدني ١٩٨٠ / ٣ / ٤ - الطعن ٢٦٠ لسنة ٤٢ ق - مدونتنا الهببة - العدد الأول - فقرة ٢٦٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المقصود بالاستغلال في حكم المادة ٢ / ١١٥ من القانون المدني أن يعلم الغير بسفه شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة ، فلا يكفي لإبطال التصرف أن يعلم المنصرف اليه بما

مادة ١١٦ - (١) يكون تصرف المحجور عليه لسفه أو غفلة بالوقف أو بالوصية صحيحا ، متى أذنته المحكمة في ذلك .

(٢) وتكون أعمال الإدارة الصادرة من المحجور عليه لسفه ، الماذون له بتسلم أمواله ، صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

مادة ١١٧ - (١) إذا كان الشخص أصم أبكم ، أو أعمى أصم أو أعمى أبكم ، وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته ، جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات التي تقتضي مصلحته فيها ذلك .

(٢) ويكون قابلا للإبطال كل تصرف من التصرفات التي تقررت المساعدة القضائية فيها ، متى صدر من الشخص الذي تقررت مساعدته قضائيا بغير معاونة المساعد ، إذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار المساعدة .

مادة ١١٨ - التصرفات الصادرة من الأوصياء والقوام ، تكون صحيحة في الحدود التي رسمها القانون .

مادة ١١٩ - يجوز لناقص الأهلية أن يطلب إبطال العقد ، وهذا مع عدم الإخلال بالزامه بالتعويض ، إذا لجأ الى طرق احتيالية ليخفى نقص أهليته^(١).

مادة ١٢٠ - إذا وقع المتعاقد في غلط جوهري جاز له أن يطلب إبطال العقد ، ان كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هذا الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السهل عليه أن يتبينه .

مادة ١٢١ - (١) يكون الغلط جوهريا إذا بلغ حدا من الجسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد عن إبرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط .

كان يتردى فيه المتصرف من سفه بل جب ان يثبت الى جانب هذا العلم قيام الاستغلال او التواطؤ (نقض مدني ١٩٧١/٤/٢٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ١٦٧٤) ، وانه لايشترط اجتماع الاستغلال والتواطؤ بل يكفي توافر احدهما (نقض مدني ١٩٧٢/٢/١٥ - المرجع السابق - الجزء ٤ فقرة ٤٦٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١١٩ من القانون المدني انه اذا لجأ ناقص الأهلية الى طرق احتيالية لاختفاء نقص أهليته ، فانه وإن كان يجوز له طلب إبطال العقد لنقص الأهلية ، الا انه يكون مسئولاً عن التعويض للضرر الذي صدر منه عملا بقواعد المسؤولية التمييزية ، ولايكفى في هذا الخصوص أن يقتصر ناقص الأهلية على القول بأنه كاملها ، بل يجب أن يستعين بطرق احتيالية لتأكيد كمال أهليته . (نقض مدني ١٩٧٠/٣/٢٩ - الطعن ٢٩ لسنة ٣٦ ق - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - الفقرة ٥٢) .

(٢) ويعتبر الغلط جوهرياً على الأخص :

(١) إذا وقع في صفة للشئ تكون جوهرية في اعتبار المتعاقدين ، أو يجب اعتبارها كذلك لما يلايس العقد من ظروف ولما ينبغي في التعامل من حسن النية .
(ب) إذا وقع في ذات المتعاقد أو في صفة من صفاته ، وكانت تلك الذات أو هذه الصفة السبب الرئيس في التعاقد^(١).

مادة ١٣٢ - يكون العقد قابلاً للإبطال لغلط في القانون ، إذا توافرت فيه شروط الغلط في الواقع طبقاً للمادتين السابقتين ، هذا ما لم يقض القانون بغيره .
مادة ١٣٣ - لا يؤثر في صحة العقد مجرد الغلط في الحساب ولا غلطات القلم ، ولكن يجب تصحيح الغلط^(٢)

مادة ١٣٤ - (١) ليس لمن وقع في غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضى به حسن النية .

(٢) ويبيى بالأخص ملزماً بالعقد الذي قصد إبرامه ، إذا أظهر الطرف الآخر استعداده لتنفيذ هذا العقد .

مادة ١٣٥ - (١) يجوز إبطال العقد للتدليس إذا كانت الحيلة التي لجأ إليها أحد المتعاقدين ، أو نائب عنه ، من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم الطرف الثاني العقد^(٣).

(٢) ويعتبر تدليساً المكوث عمداً عن واقعة أو ملايسة ، إذا ثبت أن المدلس عليه ما كان ليبرم العقد لو علم بتلك الواقعة أو هذه الملايسة .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن أحكام الغلط التي أوردها القانون المدني لاتعارض مع الأسس العامة للعقد الإدارية ومن ثم يتعين الأخذ بها (الإدارية العليا ١٩٦٨/٣/٢ - مجموعة المكتب الفني ١٣ - ٨٣ - ٦٢٥) .

٢ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن سلطة القاضي في تبيان الغلط المادي الذي يقع في العقود لاقتل عن سلطته في فسخها وتعديلها ، فله أن يتحرى الإرادة الظاهرة للمتعاقد . للوقوف على الغلط الذي شاب هذه الإرادة من واقع الظروف والملايسات التي صاحبت عملية التعاقد ، فإذا استبين له وجود غلط قام بتصحيحه على وجه يتحقق معه التعبير الصحيح للإرادة بحيث لا يستغل أحد طرفي العقد ما وقع فيه الطرف الآخر من غلط في الحساب أو في الكتابة (الإدارية العليا ١٩٧٣/١١/٢٤ - مجموعة المكتب الفني ١٩ - ٧ - ١٧) .
٣ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط في الغش والتدليس على ما عرفت المادة ١٣٥ من القانون المدني أن يكون ما استعمل في خدع المتعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً (نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٤ فقرة ٥٤٨) .

مادة ١٦٦ - إذا صدر التدليس من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المدلس عليه أن يطلب ابطال العقد ، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا التدليس .

مادة ١٦٧ - (١) يجوز ابطال العقد للاكراه اذا تعاقد شخص تحت سلطان رهبة بعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون حق ، وكانت قائمة على أساس^(١) .
(٢) وتكون الرهبة قائمة على أساس اذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذى يدعيها أن خطرا جسيما محققا يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال .

(٣) ويراعى في تقدير الاكراه جنس من وقع عليه الاكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامه الاكراه .

مادة ١٦٨ - اذا صدر الاكراه من غير المتعاقدين ، فليس للمتعاقد المكره أن يطلب ابطال العقد ، ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم أو كان من المفروض حتما أن يعلم بهذا الاكراه .

مادة ١٦٩ - (١) اذا كانت التزامات أحد المتعاقدين لا تتعادل البتة مع ما حصل عليه هذا المتعاقد من فائدة بموجب العقد (أو مع التزامات المتعاقد الآخر ، وتبين أن المتعاقد المفيون لم يبرم العقد إلا لأن المتعاقد الآخر قد استقل فيه طيشا بيئا أو هوى جامحا ، جاز للقاضى بناء على طلب المتعاقد المفيون أن يبطل العقد أو أن ينقص التزامات هذا المتعاقد^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الدائن الذى يهود مدينه بالتفويض عليه انما يستعمل وسيلة قانونية للوصول الى غرض مشروع ، فلا يعتبر الاكراه قد وقع منه بغير حق - الا أنه اذا أساء الدائن استعمال الوسيلة المقررة قانونا بأن استخدمها للوصول الى غرض غير مشروع كما اذا استغل المكره ضيق المكره لبيئته مايزيد عن حقه ، فإن الاكراه في هذه الحالة يكون واقعا بغير حق ولو أن الدائن قد اتخذ وسيلة قانونية لبلوغ غرضه غير المشروع (نقض مدنى ١٩٧٤/١/٢ - موسوعةنا الذهبية - جزء ٤ فقرة ٤٦)

٢ - المقرر في قضاء محكمة النقض أنه يشترط لتطبيق المادة ١٦٩ من القانون المدنى أن يكون المتعاقد لم يبرم العقد الا لأن المتعاقد الآخر قد استقل فيه طيشا بيئا أو هوى جامحا بمعنى أن يكون هذا الاستغلال هو الذى دفع المتعاقد المفيون الى التعاقد واذ كان الحكم المطعون فيه:

(٢) ويجب أن ترفع الدعوى بذلك خلال سنة من تاريخ العقد ، والا كانت غير مقبولة .

(٣) ويجوز في عقود المعاوضة أن يتوقى الطرف الآخر دعوى الإبطال ، إذا عرض ما يراه القاضى كافيا لرفع الغبن .

مادة ١٣٠ - يراعى في تطبيق المادة السابقة عدم الاخلال بالأحكام الخاصة بالغبن في بعض العقود أو بسعر الفائدة .

المحل :

مادة ١٣١ - (١) يجوز أن يكون محل الالتزام شيئا مستقبلا .

(٢) غير أن التعامل في تركة انسان على قيد الحياة باطل ، ولو كان برضاه ، الا في الأحوال التى نص عليها في القانون .

مادة ١٣٢ - إذا كان محل الالتزام مستحيلا في ذاته كان العقد باطلا .

مادة ١٣٣ - إذا لم يكن محل الالتزام معينا بذاته ، وجب أن يكون معينا بنوعه ومقداره والا كان العقد باطلا .^(١)

قد أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعن المبنية على الغبن على أنه لم يدع أن المَطْعون ضده قد استغل فيه طيشا بينا أو هوى جامحا وأن ملاذبه اليه الطاعن من أن الأخير استغل فقط حاجته وعدم خبرته - بفرض صحته - لا يعتبر غبنا في مفهوم المادة ١٢٩ من القانون المدنى فإنه يكون قد التزم صحيح القانون (نقض مدنى ١٢/٣١ / ١٩٨١ - الطعن ٧١٣ لسنة ٤٨ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٦٦٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يكفى لتحقيق ملتضى به المادة ١٣٣ من نفاذ المدنى من تعيين محل الالتزام أن تحدد في العقد المعين محل التعاقد تحديدا نافيا للجهالة (نقض مدنى ٢/٢١ / ١٩٨١ - الطعن ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٦٦٢) . وقضت المحكمة الادارية العليا بأنه يكفى في تعيين المبيع - اذا ماوقع البيع على شيء معين بالذات - أن تبين اوصافه الأساسية بيانا يمكن من تعرفه سواء كان ذلك في صلب العقد ذاته أو في أية ورقة أخرى حكمة أو متممة لاتفاق المتعاقدين (الادارية العليا ١٩٧٧/٣/٢٢ - مجموعة الكتب الفنى ٢٢ - ٥٠) .

(٢) ويكفى أن يكون المحل معيناً بنوعه فقط إذا تضمن العقد ما يستطيع به تعيين مقداره . وإذا لم يتفق المتعاقدان على درجة الشيء ، من حيث جودته ولم يمكن استخلاص ذلك من العرف أو من أى ظرف آخر ، التزم المدين بأن يسلم شيئاً من صنف متوسط .

مادة ١٣٤ - إذا كان محل الالتزام نقوداً ، التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أى اثر .

مادة ١٣٥ - إذا كان محل الالتزام مخالفاً للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً .^(١)

السبب :

مادة ١٣٦ - إذا لم يكن للالتزام سبب ، أو كان سببه مخالفاً للنظام العام أو الآداب ، كان العقد باطلاً .

مادة ١٣٧ - (١) كل التزام لم يذكر له سبب في العقد يفترض أن له سبباً مشروعاً ، ما لم يحم الدليل على غير ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ١٣٥ من القانون المدني انه لايجوز أن يعارض محل الالتزام مع نص ناه في القانون لان مخالفة النهى المقرر ينص في القانون تندرج تحت مخالفة النظام العام أو الآداب بحسب الاحوال ، ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ تنص على ان « يحظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه » ولئن كانت لم تنص صراحة على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها الا ان مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وتحريم مخالفته - بحكم المادة ٤٤ من هذا القانون - يرتب هذا الجزاء وهو بطلان العقود اللاحقة للعقد الاول وإن لم يصرح به (نقض مدنى ١٩٨٢/١١/٢٩ الطعن ٣١٩ لسنة ٤٨ ق - المرجع السابق - فقرة ٥٩١) .

(٢) ويعتبر السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي حتى يقوم الدليل على ما يخالف ذلك ، فإذا قام الدليل على صورية السبب فعلى من يدعى أن للالتزام سببا آخر مشروعا أن يثبت ما يدعيه ^(١)

البطلان :

مادة ١٢٨ - إذا جعل القانون لأحد المتعاقدين حقا في إبطال العقد فليس للمتعاقد الآخر أن يتمسك بهذا الحق .

مادة ١٢٩ - (١) ينزل حق إبطال العقد بالاجازة الصريحة أو الضمنية ^(٢).

(٢) وتستند الاجازة الى التاريخ الذي تم فيه العقد ، دون اخلال بحقوق الغير .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٢٧ من القانون المدني ان ثمة فرضين الاول ان يكون السبب غير مذكور في العقد وفي هذا الفرض وضع المشرع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها ان للعقد سببا مشروعا ولو لم يذكر هذا السبب ، على ان القرينة قابلة لاثبات العكس ، فإذا ادعى المدعي ان للعقد سببا غير مشروع يقع على عاتقه عبء اثبات ذلك فان اثبت ذلك فعليه ايضا ان يثبت علم الدائن بهذا السبب . والفرض الثاني ان يذكر السبب في العقد وفي هذا الفرض أيضا ثمة قرينة قانونية على ان السبب المذكور في العقد هو السبب الحقيقي وهذه القرينة أيضا قابلة لاثبات العكس . ويكون على المدعي اما ان يقتصر على اثبات الصورية وفي هذه الحالة ينتقل عبء اثبات السبب الحقيقي ومشروعيته الى الدائن واما ان يثبت راسا ان السبب الحقيقي للعقد غير مشروع فثمة فارقا بين الفرضين المذكورين (نقض مدني ١٩٨٢/١١/١٤ - الطعن ٥٠٤ لسنة ٤٦ ق - المرجع السابق - فقرة ١٦٧٤)

٤ - قضت محكمة النقض بأنه وان كانت المادة ١/١٢٩ من القانون المدني تقضي بأن ينزل حق إبطال العقد بالاجازة الصريحة أو الضمنية ، الا انه لما كان من المقرر في قضاء محكمة النقض ، أن عبء اثبات اجازة عقد قابل للإبطال ، انما يقع على عاتق مدعي الاجازة ، واذ لم يقدم الطاعنون ما يثبت على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وأغفلوا تحقيقه ، فإنه لا يقبل منهم اثره لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني ١٩٧٢/٢/١٥ - الطعن ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ - فقرة ١٧٦٥) .

مادة ١٤٠ - (١) يسقط الحق في ابطال العقد اذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات (١).

(٢) ويبدأ سريان هذه المدة ، في حال نقص الاهلية ، من اليوم الذي يزول فيه هذا السبب ، وفي حالة الغلط أو التدليس ، من اليوم الذي ينكشف فيه ، وفي حالة الاكراه ، من يوم انقطاعه ، وفي كل حال لا يجوز التمسك بحق الابطال لغلط أو تدليس أو اكراه اذا انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .

مادة ١٤١ - (١) اذا كان العقد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولا يزول البطلان بالاجازة .

(٢) وتسقط دعوى البطلان بمضى خمس عشرة سنة من وقت العقد . (٢)

مادة ١٤٢ - (١) في حالتي ابطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ، فإذا كان هذا مستحيلاً جاز الحكم بتعويض معادل .

(٢) ومع ذلك لا يلزم ناقص الاهلية ، اذا ابطال العقد لنقص اهميته ، أن يرد غير ما عاد من منفعة بسبب تنفيذ العقد . (٣)

١ - قضت محكمة النقض بأن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع وأنه من ثم لا يقبل التمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني ١٩٧٢/٢/١٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٢٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن التقادم المنصوص عليه في المادة ١٤١ من القانون المدني القائم مستحدث ولا يسرى الا من تاريخ العمل بهذا القانون ، وليس معنى هذا أن التقادم لا يسرى على العقود الباطلة التي أبرمت في ظل القانون الملغى وانما هو يسرى عليها ولكن تبدأ مدة التقادم بالنسبة لدعوى البطلان الخاصة بهذه العقود من تاريخ العمل بالقانون أي من ١٥/١٠/١٩٤٩ وأيس من تاريخ ابرامها (نقض مدني ١٩٦٤/١٢/٣ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٤ فقرة ١٧٣٢) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن المادة ١٤٢/٢ من القانون المدني تنص على أن ناقص الاهلية

مادة ١٤٣ - إذا كان العقد في شق منه باطلا أو قابلا للإبطال فهذا الشق وحده هو الذي يبطل ، إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلا أو قابلا للإبطال فيبطل العقد كله .^(١)

مادة ١٤٤ - إذا كان العقد باطلا أو قابلا للإبطال وتوافرت فيه أركان عقد آخر ، فإن العقد يكون صحيحا باعتباره العقد الذي توافرت أركانه ، إذا تبين أن نية المتعاقدين كانت تنصرف إلى إبرام هذا العقد .^(٢)

لا يلزم - إذا أبطل العقد لنقص أهليته - أن يرد غير ما عاد عليه من منفعة بسبب تنفيذ العقد ، بما يعني أن الرد في هذه الحالة لا يكون واجبا إلا وفقا لقواعد الإثراء بلا سبب وهو ما نصت عليه المادة ١٨٦ من ذات القانون بقولها أنه إذا لم تتوافر أهلية التعاقد فيمن تسلم غير المستحق فلا يكون ملتزما إلا بالقدر الذي أثرى به ، بما يفصح عن أن المشرع قرر قصر التزام المشتري ناقص الأهلية بالرد على قدر النفع الحقيقي الذي عاد عليه فلا يلزم برد ما ضاعه أو أنفقه في غير مصلحته (نقض مدني ١٩٧٩/٣/١٥ - الطعن ٤٥٠ لسنة ٤٦ ق - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١ - الفقرة ١٢٨٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لأبطال العقد في شق منه التطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقائه قائما في باقي أجزائه إلا يتعارض هذا الانتقاص مع قصد المتعاقدين بحث إذا تبين أن أي منها مآكان ليرضى إبرام العقد بغير الشق المعيب فإن البطلان أو الإبطال لابد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده (نقض مدني ١٩٧٣/٤/٢١ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٧ فقرة ١٧٦٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان عقد التحكيم لاتتوافر فيه أركان عقد آخر يمكن أن تكون نية الطرفين قد انصرفت إلى الارتباط به فإن عقد التحكيم متى قام به سبب من أسباب البطلان لا يمكن أن يتحول إلى عقد آخر ملزم للمتعاقدين لأن المحتكمين لم يقبلا بموجب عقد التحكيم إلا الالتزام بالحكم الذي يصدره المحكم فإذا لم يصدر هذا الحكم تحللا من مشاركة التحكيم (نقض مدني ١٩٦٨/١١/٢٨ - الطعن ٤٠٧ لسنة ٣٤ ق - المرجع السابق - الجزء ٧ - الفقرة ١٤١٤) .

٢ - آثار العقد

مادة ١٤٥ - ينصرف أثر العقد^(١) الى المتعاقدين والخلف العام . دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالميراث ، ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة التعامل أو من نص القانون أو هذا الأثر لا ينصرف الى الخلف العام .

مادة ١٤٦ - اذا أنشأ العقد التزامات وحقوقا شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك الى خلف خاص ، فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل الى هذا الخلف في الوقت الذي ينتقل فيه الشيء ، اذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال الشيء إليه^(٢)

مادة ١٤٧ - (١) العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقررها القانون .

١ - يستوى في العقد أن يكون عرفيا أو رسميا أو مسجلا (نقض مدني ١٩٧٧/٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٧ فقرة ١٦٣٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المتصرف اليه بالبيع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون خلفا خاصا في خصوص انصراف أثر الإيجار اليه وفقا للمواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدني الا اذا انتقلت اليه الملكية فعلا بتسجيل عقد شرائه أو اذا قام البائع بتحويل عقد الإيجار اليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها لانها بهذا القبول أو الاعلان تكون نافذة في حقه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٨١/١١/٥ - الطعن ٦٩٠ لسنة ٤٨ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٨٦٥) . كما قضت بأن ما يتعاقد عليه السلف محمدا انطلق انتفاعه بالشيء يلتزم به الخلف متى كان علما به وقت التعاقد باعتبار المنفعة من مستلزمات الشيء الذي انتقل اليه كآثر من آثار عقد البيع . لما كان ذلك وكان التزام مالك دار السينما قبل الطاعنتين بنسبة معينة من غلة هذه الدار قيذا وأيدا على متفعتها بها سابقا على انتقال ملكية هذه الدار الى المشتري فإن هذا الالتزام ينتقل الى هذا الخلف الخاص باعتباره من مستلزمات هذا الشيء (نقض مدني ١٩٨٢/١٢/٢١ - الطعن ١٦٦ لسنة ٤٢ ق - المرجع السابق - فقرة ٨١٨) .

(٢) ومع ذلك اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسم توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الالتزام التعاقدى ، وإن لم يصبح مستحيلا ، صار مرهقا للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة ، جاز للقاضى تبعا للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الالتزام المرهق الى الحد المعقول . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك (١)

مادة ١٤٨ - (١) يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية .

(٢) ولا يقتصر العقد على الزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول ايضا ما هو من مستلزماته ، وفقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام (٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن تقدير عمومية الحادث وتقدير توقعه وقت التعاقد ومدى ارهاق الالتزام للمدين نتيجة لذلك مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع مادام قد اقام قضاؤه على أسباب سائفة تكفى لحمله ، فانه لا على المحكمة أن هي لم تستجب الى طلب الخصم احالة الدعوى الى خبير ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى مايكفى لتكوين عقيدتها ، وأنه ولئن كان لايجوز للقاضى أن يحكم بطله الخاص ، الا انه غير ممنوع من الحكم بالعلم العام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه في هذا الصدد على ماتوفر من علم عام بتخديد أسلوب الدولة وظهور بوادر الانفتاح الاقتصادى وقت التعاقد مما يجعل غلاء الاسعار أمرا متوقعا وليس حادثا مفاجئا فضلا عن أن تنفيذ البائعين لالتزامهم بتسليم الأرض المبيعة المدفوع جزء من ثمنها وقت التعاقد ليس مرهقا لهم ، وكان هذا الذى اقام عليه قضاؤه سائفا ويكفى لحمله فإن النعى عليه بهذا الوجه لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الدليل لاتمتد اليه رقابة محكمة النقض (نقض مدنى ١٩٨٣/٥/٢١ - الطعن ١٣٥٧ لسنة ٤٩ ق - مدونتتنا الذهبية - العدد الثلثي - فقرة ٢١٩٢) . كما قضت بأنه اذا لم يطالب الطاعن أمام محكمة الموضوع بتطبيق نظرية الظروف الطارئة التى نصت عليها المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى فلا يجوز له ابداء هذا الطلب لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢١ - الطعن ٢٤٨ لسنة ٤٦ ق - المرجع السابق - فقرة ٢٤٤٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الالتزام التعاقدى قد يتسع ليشمل مالم يتفق عليه صراحة مما تقتضيه طبيعته ، فاذا اتفق على تزويل مسافر في فندق فإن المقد لا يقتصر على الزام صاحب الفندق بتقديم مكان التزويل وانما يلزمه ايضا بما تقتضيه طبيعة الالتزام بالاىواء . ومن هذا القبيل وفق ماجرى به العرف بين الناس اتخاذ الحيلة واسطناع الحذر مما يتهدد النزول

مادة ١٤٩ - اذا تم العقد بطريق الاذعان ، وكان قد تضمن شروطا تعسفية جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها ، وذلك وفقا لما تقتضيه العدالة . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك .

مادة ١٥٠ - (١) اذا كانت عبارة العقد واضحة ، فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين ^(١).

(٢) أما اذا كان هناك محل لتفسير العقد ، فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل ، وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعادل للعرف الجاري في المعاملات .

مادة ١٥١ - (١) يفسر الشك في مصلحة المدين .

وعائلته من مخاطر ويحفظ عليه أمنه وراحته فيعصمه من الضرر على نحو ما يعصمه ابيواؤه الى مسكنه (نقض مدني ١٩٨٠/١/٢٢ - الطعن ١٤٦٦ لسنة ٤٨ ق - مدونتتنا الذهبية - العدد الأول - الفقرة ٨٧٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه ولئن كانت قواعد التفسير تقضي بعدم جواز الانحراف عن عبارة العقد الواضحة للتعرف على ارادة المتعاقدين ، الا أن المقصود بالوضوح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو وضوح الارادة وليس وضوح اللفظ ، فقد تنسم كل عبارة من عبارات العقد بالوضوح في ذاتها ولكنها تتعارض فيما بينها بحيث يغم المعنى المستخلص منها ، فلا يجوز للمحكمة وهي تعالج تفسير المحررات أن تعتد بما تعنيه عبارة دون غيرها ، بل يجب عليها أن تأخذ بما تفيد العبارات بأكملها وفي مجموعها باعتباره وحدة متصلة متماسكة (نقض مدني ١٩٨٣/١/٢٠ - الطعن ١٥٩٢ لسنة ٥٢ ق - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٦٨٦) . كما قضت بأن القاضي ملازم بأن يأخذ بعبارة المتعاقدين الواضحة كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح الى معنى آخر ، ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الارادة لا اللفظ الا أن المفروض في الاصل ان اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الارادة ، وعلى القاضي اذا ما اراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الاسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك (نقض مدني ١٩٨٣/١١/١٤ - الطعن ١٤٧٦ لسنة ٤٨ ق - المرجع السابق - فقرة ١٦٩١) .

(٢) ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الاعان ضارا بمصلحة الطرف المذعن (١).

مادة ١٥٢ - لا يرتب العقد التزاما في ذمة الغير ، ولكن يجوز أن يكسبه حقا (٢).

مادة ١٥٣ - (١) اذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فلا يلزم الغير بتعده ، فإذا رفض الغير أن يلتزم ، وجب على المتعهد أن يعرض من تعاقد

١ - قضت محكمة النقض بأن التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بعدم جواز تفسير التأمين بما يضر بمصلحة الطرف المذعن طبقا للمادة ١٥١ من القانون المدني غير مقبول ، ذلك أنه يتضمن دفاعا جديدا لم يسبق طرحه أو التمسك به أمام محكمة الموضوع (نقض مدني ١٢/٢١ - ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٤ فقرة ٧١٤)

٢ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ١٥٢ مدني يدل على أن مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضي أن أثر العقد انما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه الا إلى علقديه ولئن كان لعقد إيجار الاماكن طابع عائلي وجماعي لايتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه افراد أسرته ولئن يتراعى له ابرائهم الذين لا يترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ، ويبقى هذا الأخير هو الطرف الاصيل والوحيد في التعامل مع المؤجر ، ولايسوغ للقول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذا بأحكام النيابة الضمنية انحرافا عن المبادئ العامة في نسبية اثر العقد ، لأن هؤلاء ليسوا طبقا للقانون أطرافا في عقد الإيجار وتربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت اقامتهم في بداية الإيجار أو بعده وانما تمتعهم بالإقامة في العين كان قياما من المستأجر بالتزامات وواجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتغير والتبديل متعلقة به هو ولا شأن لها بالمؤجر ، وكيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرز فكرة المجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية ، هذا إلى أن المسلكة التي تنشئ حقا للبقاء في العين للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار اليهم بالمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولئن كانت تستلزم أن تبدأ اقامتهم بالعين مع المستأجر منذ بدء الإيجار الا أن كل اقامة بالعين منذ بدء الإيجار لاتعتبر بالضرورة مشاركة سكتية (نقض مدني ١٩٨١/٢ - الطعن ١٠٨٨ لسنة ٥٠ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٥٦٦) .

معه ، ويجوز له مع ذلك أن يتخلص من التعويض بأن يقوم هو بنفسه بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به .^(١)

(٢) أما إذا قبل الغير هذا التعهد ، فإن قبوله لا ينتج أثرا الا من وقت صدوره ، ما لم يبين أنه قصد صراحة أو ضمنا أن يستند أثر هذا القبول الى الوقت الذي صدر فيه التعهد .

مادة ١٥٤ - (١) يجوز للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها مصلحة الغير ، اذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية كانت يو أدبية .^(٢)

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا استأجر شخص مكانا لشغله شركة فانه طبقا للمادة ١٥٣ من القانون المدني يعتبر متعهدا بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصا معنويا أن تستأجر المكان ، فاذا قبلت يعتبر المستأجر قد اولى بالتزامه وينشأ عقد ايجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوي ولا يعود له بصفته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر وأخذاً بهذا فان حيازة المعلن عليه - مستأجر المكان للشركة - للعين تنتفي ولا يملك الادعاء باستنجاهه للمكان لرفع دعاوى اليد ضد الاجنبي عن عقد الايجار طبقا للمادة ٥٧٥ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٨٠/١/٩ - المرجع السابق - العدد الاول - فقرة ٣٧٦)

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ١٥٤ ، ١٥٥ من القانون المدني ، وكما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون المدني ومذكرة المشروع التمهيدي - أن الاشتراط لمصلحة الغير أصبح قاعدة عامة ، بعد أن كان استثناء لا يعمل به الا في حالات بخصوصها ، وهو ينطوي على خروج طبيعي على قاعدة اقتصار منافع العقود على المتعاقدين دون غيرهم فالمتعهد يلتزم قبل المشترط لمصلحة المنتفع ، فيكسب الاخير بذلك حقا مباشرا ولو انه ليس طرفا في التعاقد ، وبهذه المثابة يكون التعاقد بذاته مصدرا لهذا الحق . ولهذا اوجبت أن يكون للمشرط مصلحة شخصية ، مادية أو أدبية في تنفيذ الالتزام المشترط لمصلحة الغير . وأباحته له أن ينقض الاشتراط مادام الغير لم يعن رغبته في الاستفادة منه الا أن يكون ذلك منافيا لروح التعاقد . فاذا قبل المنتفع الاشتراط او كان الشرط التزاما على المشترط أصبح حقه لازما أو غير قابل للنقض ، وهو حق مباشر مصدره العقد ، فيجوز له أن يطالب بتنفيذ الاشتراط ، كما يجوز للمتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنقزع عن العقد (نقض مدني ١٩٨٠/١/٢٩ - الطعن ٦٠٤ لسنة ٤٤ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٨٧٩) .

(٢) ويترتب على هذا الاشتراط أن يكسب الغير حقا مباشرا قبل المتعهد بتنفيذ الاشتراط يستطيع أن يطالبه بوفائه ، ما لم تتفق على خلاف ذلك . ويكون لهذا المتعهد أن يتمسك قبل المنتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد .
(٣) ويجوز كذلك للمشتراط أن يطالب بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع ، إلا إذا تبين من العقد أن المنتفع وحده هو الذي يجوز له ذلك .

مادة ١٥٥ - (١) يجوز للمشتراط دون دائنيه أو ورثته أن ينقض المشاركة قبل أن يعلن المنتفع الى المتعهد أو الى المشتراط رغبته في الاستفادة منها ، ما لم يكن مخالفا لما يقتضيه العقد .

(٢) ولا يترتب على نقض المشاركة أن تبرأ ذمة المتعهد قبل المشتراط ، إلا إذا اتفق صراحة أو ضمنا على خلاف ذلك . وللمشتراط إحلال منتفع آخر محل المنتفع الأول ، كما له أن يستأثر لنفسه بالانتفاع من المشاركة .

مادة ١٥٦ - يجوز في الاشتراط لمصلحة الغير أن يكون المنتفع شخصا مستقبلا أو جهة مستقبلية ، كما يجوز أن يكون شخصا أو جهة لم يعين وقت العقد ، متى كان تعيينهما مستطاعا وقت أن ينتج العقد أثره طبقا للمشاركة .

٣ - انحلال العقد

مادة ١٥٧ - (١) في العقود الملزمة للجانبين ، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد اذاره المدين أن يطالب بتنفيذ العقد أو بفسخه ، مع التعويض في الحالتين أن كان له مقتضى ^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا فسخ عقد البيع لاخلال البائع بأحد التزاماته جاز الزامه برد الثمن مع التضمينات التي منها ما يكون المشتري قد انفق على البيع من مصروفات ضرورية . (نقض مدني ١٥ / ٤ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٨٥٤) .
وقضت أيضا بأن الأصل في العقود أن تكون ملزمة لطرفيها بمعنى عدم إمكان انفرد احد المتعاقدين بفسخ العقد دون رضا المتعاقد الآخر إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما

(٢) ويجوز للقاضي أن يمنع المدين أجلا إذا اقتضت الظروف ذلك ، كما يجوز له أن يرفض الفسخ إذا كان ما لم يوف به المدين قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام في جملة .

مادة ١٥٨ - يجوز الاتفاق على أن يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه ، وهذا الاتفاق لا يعفى من الإعذار ، إلا إذا اتفق المتعاقدان صراحة على الإعفاء منه ^(١).

مادة ١٥٩ - في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه ^(٢).

على فسخ العقد والتقابل منه ، وأيا كان الرأي في طبيعة هذا الاتفاق - وهل يعد تفاسخا أو أبراما لعقد جديد - فإنه كما يكون بإيجاب وقبول صريحين يصح بإيجاب وقبول ضمنيين ، ويحسب محكمة الموضوع أن هي قالت بأيهما أن تورد من القرائن والأدلة أو من الوقائع والظروف ما اعتبرته كاشفا عن إرادتي طرفي العقد وكيف تلاقت هاتان الإرادتان على حله (نقض مدني ٢٠/٢/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ١٧٠٧) ، كما قضت بأنه لا مجال لإجراء الإعذار المنصوص عليه في المادة ١٥٧ من القانون المدني في حالة الاتفاق على الفسخ اللاحق على التعاقد (الحكم السابق) . ومن قضاء محكمة النقض أيضا في صدد تطبيق حكم المادة ١٥٧ من القانون المدني أن حل الرابطة العقدية جزاء إخلال أحد طرفي العقد الملزم للجانبين بأحد التزاماته الناشئة عن العقد هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق يكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقه إلا باتفاق صريح (نقض مدني ٢٢/١٢/١٩٨٠ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ٨٨٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الطرفان قد اتفقا في عقد البيع على أن يكون مفسوخا في حالة تأخر المشتري عن دفع باقي الثمن في الميعاد المتفق عليه من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو حكم من القضاء فإن العقد ينفسخ بمجرد التأخير عملا بنص المادة ١٥٨ من القانون المدني ولا يلزم أن يصدر حكم بالفسخ . كما لا يثقل من أعمال انتره أن يكون لصاحبه الخيار بينه وبين التنفيذ إذ يبقى له دائما الخيار بين أعمال انتره وبين المطالبة بالتنفيذ العيني (نقض مدني ٢٠/٢/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ١٧٠٨)

٢ - قضت محكمة النقض بأن المقصود بالاستحالة التي ينقضي بها الالتزام هو الاستحالة

ملحق ١٦٠ - إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل العقد ، فإذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض ^(١)

الملتزمة بطرء حالة قاهرة او حادث جبرى لا قبل للملتزم بدفعه او التحرز منه ،
وأن صدور التشريعات الاستثنائية في نطاق فعل الحاكم اذا منعت تنفيذ التزام العامل تعتبر قوة قاهرة وسببا اجنبيا مؤديا لانقضاء عقد العمل . (نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٧ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ١٧٠٠) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى يدل على أن فسخ العقد اتفاقا أو قضاء يترتب عليه انحلال العقد واعتباره كأن لم يكن وتعود الحال الى ماكانت عليه قبل العقد وإذا كان العقد بيعا وفسخ رد المشتري المبيع الى البائع ورد البائع الثمن الى المشتري ، فإذا كان المشتري قد أقام بناء على العين المباعة اعتبر بانها بسوء نية ما دام الفسخ قد ترتب بسبب ات من جهته ، وفى هذه الحالة تنطبق القاعدة المقررة فى المادة ٩٢٤ من القانون المدنى التى تنص على انه ، اذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم انها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان لهذا أن يطلب ازالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض ان كان له وجه وذلك فى ميعاد سنة من اليوم الذى يطلع فيه باقامة المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة ازالة أو دفع مبلغ يساوى ما زاد فى ثمن الأرض بسبب هذه المنشآت ويجوز لمن أقام المنشآت أن يطلب نزاعها ان كان ذلك لايحقيق بالأرض ضررا ، اذا اختار صاحب الأرض أن يستبقى المنشآت طبقا لاحكام الفقرة السابقة ، . وذلك بالنسبة لحق البائع فى طلب ازالة مايكون المشتري قد أقامه من مبان على الأرض المباعة او استبقاؤه مع دفع المقابل ، وكذلك حق المشتري الذى أقام البناء على الأرض التى عادت ملكيتها الى البائع بفسخ العقد وبيان قدر المقابل الذى يستحقه عند ازالة البناء ولايتصور فى هذه الحالة اعمال القاعدة الواردة فى تلك المادة والتى تقيد حق صاحب الأرض فى طلب ازالة البناء بأن يكون طلبة خلال سنة من يوم علمه باقامة البناء ، ذلك انه طالما أن العقد ما زال قائما لم يفسخ فلا يتصور الزام البائع بذلك القيد الزمنى عند طلبة ازالة لأن ذلك لن يكون الا بعد انحلال العقد ، ومن ثم فان ذلك القيد الزمنى فى طلب ازالة لا يسرى فى حق البائع إلا من تاريخ الحكم النهائى بفسخ العقد اذا كان البائع عالما باقامة المنشآت قبل ذلك أو من تاريخ علمه باقامتها اذا كان العلم بعد الفسخ وفى جميع الاحوال فان حق البائع فى طلب ازالة يسقط بمضى خمسة عشر عاما من تاريخ الحكم (نقض مدنى ١٩٧٧/١٢/١٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٤٨٥) . وقضت المحكمة الادارية العليا بأن نص المادة ١٦٠ من القانون المدنى نص عام يبين مايترتب على الفسخ من اثر سواء كان الفسخ بحكم القضى او بحكم الاتفاق او بحكم القانون وأن للفسخ اثر رجعى ويعتبر العقد المفسوخ كأن لم يكن ويسقط اثره حتى فى الماضى وينحل العقد فيما بين المتعاقدين وتجب اعادة كل شئ الى

مادة ١٦١ - في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء ، جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به .

الفصل الثاني

الارادة المنفردة

مادة ١٦٢ - (١) من وجه للجمهور وعدا بجائزة يعطيها عن عمل معين التزم باعطاء الجائزة لمن قام بهذا العمل ، ولو قام به دون نظر الى الوعد بالجائزة أو دون علم بها .^(١)

(٢) وإذا لم يعين الواعد أجلا للقيام بالعمل جاز له الرجوع في وعده باعلان للجمهور ، على ألا يؤثر ذلك في حق من أتم العمل قبل الرجوع في الوعد . وتسقط دعوى المطالبة بالجائزة إذا لم ترفع خلال ستة أشهر من تاريخ اعلانه العدول للجمهور .

ما كان عليه قبل العقد (الادارية العليا ١٩٧٥/٢/٢٥ - مجموعة الكتب الفني - ٢٠ - ٧٤ - ٢٤٣) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الوعد بالجائزة على ماشرطه المادة ١٦٢ من القانون المدني ، يقوم اساسا على توافر اركان معينة منها أن توجه الارادة الى الجمهور أى الى اشخاص غير معينين فإذا ماوجهت الى شخص معين خرجت عن أن تكون وعدا بجائزة وسرت عليها قواعد الإيجاب فلا بد أن يقتضى بها القبول وتصبح عقدا لا ارادة منفردة ، واذ كان الاقرار موضوع النزاع لا يعدو أن يكون اتفاقا بين الطاعن وموكليه على قدر الاعتاب المستحقة له فإن شروط المادة ١٦٢ سالفة الذكر تكون قد تخلفت (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ١٧٨٣) .

الفصل الثالث

العمل غير المشروع

١ - المسؤولية عن الأعمال الشخصية

مادة ١٦٣ - كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ^(١).

مادة ١٦٤ - (١) يكون الشخص مسئولاً عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز .

(٢) ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل مراعيًا في ذلك مركز الخصوم .

مادة ١٦٥ - إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، كحادث مفاجيء أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك .

مادة ١٦٦ - من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله أو عن نفس الغير أو ماله ، كان غير مسئول ، على ألا يجاوز في دفاعه الضروري ، ولا أصبح ملزماً بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة .

١ - قضت محكمة النقض بأن المنافسة التجارية غير المشروعة تعد فعلاً تقصيرياً يستوجب مسؤولية فاعله عن تعويض الضرر المترتب عليه عملاً بالمادة ١٦٣ من القانون المدني - ويعد تجاوزاً لحده المنافسة المشروعة ارتكاب أعمال مخالفة للقانون أو العادات أو استخدام وسائل منافية لمبادئ الشرف والأمانة في المعاملات إذا قصد به إحداث لبس بين منشأتين تجاريتين أو إيجاد اضطراب بإحداهما متى كان من شأنه اجتذاب عملاء إحدى المنشأتين للآخرى أو صرف عملاء المنشأة عنها (نقض مدنى ١٩٥٩/٦/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٨٧) .

مادة ١٦٧ - لا يكون الموظف العام مسؤولاً عن عمله الذي اضر بالغير اذا قام به تنفيذاً لأمر صدر اليه من رئيس ، متى كان اطاعة هذا الأمر واجبة عليه ، أو كان يعتقد أنها واجبة ، وأثبت أنه كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه ، وكان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة ، وأنه راعى في عمله جانب الحيطة .

مادة ١٦٨ - من سبب ضرراً للغير ليتفادى ضرراً أكبر ، محدقاً به أو بغيره ، لا يكون ملزماً الا بالتعويض الذي يراه القاضي مناسباً .

مادة ١٦٩ - اذا تعدد المسؤولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسؤولية فيما بينهم بالتساوى الا اذا عين القاضي نصيب كل منهم في التعويض .^(١)

مادة ١٧٠ - يقدر القاضي مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المضرور طبقاً لأحكام المادتين ٢٢١ ، ٢٢٢ مراعيًا في ذلك الظروف الملائسة ، فان لم يتيسر له وقت الحكم أن يعين مدى التعويض تعييناً نهائياً ، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بإعادة النظر في التقدير .^(٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن الحكم الذي تقرره المادة ١٦٩ من القانون المدني لا يريد الا عند تحديد مسؤولية كل شخص من محدثي الضرر المتضامنين وذلك فيما بين مرتكبي الفعل الضار أنفسهم ، وبإدام المتبوع لم يرتكب خطأ فان مسؤوليته بالنسبة لما اقترعه تابعة هي مسؤولية المتبوع عن عمل تابعة ولايعتبر بالنسبة لهذا التابع مدنيا متضامنا أصلا . (نقض مدني ١٦٢/١١/١٩٨١ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٠٨) . كما قضت بأنه اذا كان النصب في ذاته فعلاً ضاراً ، وكان الربيع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار ، وكان من المقرر طبقاً لنص المادة ١٦٩ من القانون المدني انه اذا تعدد المسؤولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، فان الحكم اذا أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من الزام الطاعنين متضامنين بالربيع يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض مدني ١٩٨٠/٣/٤ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ٧٧٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه يبين من نصوص المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون

مادة ١٧١ - (١) يعين القاضي طريقة التعويض تبعا للظروف ويصح أن يكون التعويض مقسطا كما يصح أن يكون ايرادا مرتبا ويجوز في هاتين الحالتين الزام المدين بأن يقدم تأمينا .

(٢) ويقدر التعويض بالنقد على أنه يجوز للقاضي ، تبعا للظروف وبناء على طلب المضرور ، أن يأمر بإعادة الحالة الى ما كانت عليه ، أو أن يحكم بإداء امر معين متصل بالعمل غير المشروع ، وذلك على سبيل التعويض .

مادة ١٧٢ - (١) تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى في كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ^(١).

المدني أن الأصل في المسائلة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ ويستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي على أن يراعى القاضي في تقدير التعويض الظروف الملائمة للمضرور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض على الضرر الأدبي (نقض مدني ١٩٧٢/٤/٨ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٩ فقرة ٢٥٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم ، وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني وهو العمل غير المشروع بحيث لايجوز تطبيقه بالنسبة للحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضي بذلك . لما كان ذلك ، وكانت علاقة رجل القضاء أو النيابة بوزارة العدل هي علاقة تنظيمية مصدرها القانون ، وكانت مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن لا تنسب الى العمل غير المشروع وإنما تنسب الى المصدر الخامس وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالا مادية ولا تسقط مسائلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم العادي ، ويكون الدفع بتقادم الحق في المطالبة بثلاث سنوات في غير محله (نقض مدني ١٩٨٠/٤/١٥ - مدونتنا الذهبية - المجلد الأول - فقرة ١٠٦٧) . وقضت أيضا بأن المراد بإلزام لبدء سريان التقادم الثلاثي لتقدير نص المادة ١٧٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وشخص المسئول عنه باعتبار أن انقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض

(٢) على أنه اذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة ، فإن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

٢ - المسؤولية عن عمل الغير

مادة ١٧٣ - (١) كل من يجب عليه قانونا أو اتفاقا رقابة شخص في حاجة الى الرقابة ، بسبب قصره أو بسبب حالته العقلية أو الجسمية يكون ملزما بتعويض الضرر الذي يحدثه ذلك الشخص للغير بعمله غير المشروع . ويترتب هذا الالتزام ولو كان من وقع منه العمل الضار غير مميز .

(٢) ويعتبر القاصر في حاجة الى الرقابة اذا لم يبلغ خمسة عشرة سنة ، أو بلغها وكان في كنف القائم على تربيته . وتنقل الرقابة على القاصر الى معلمه في المدرسة أو المشرف على الحرفة ، ما دام القاصر تحت اشراف المعلم أو المشرف . وتنقل الرقابة على الزوجة القاصر الى زوجها أو الى من يتولى الرقابة على الزوج .

بعض مدة التقادم ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول (نقض مدني ١٢/١١/١٩٨١ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ١٠٩٠) . ومن قضاء محكمة النقض أيضا أن نشر التشريعات وبدء العمل بأحكامها يفترض معه علم الكافة بتلك التشريعات من تاريخ النشر ويتحقق به العلم المقصود بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني (نقض مدني ٢٩/١١/١٩٨١ - المرجع السابق - فقرة ١١٢٠) . كما أن هذا العلم يتحقق بثبوت قوة الأمر المقتضى للأحكام النهائية التي لا يمنع من ثبوتها أن يكون الحكم مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض أو أنه طعن فيه بالفعل وأن لازم ذلك أن يكون بدء احتساب مدة التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني من تاريخ صدور الحكم النهائي (نقض مدني ٩/٦/١٩٨٣ - المرجع السابق - فقرة ١٠٩٨) . وأن حكم المادة ١٧٢ من القانون المدني لا يسرى على التزام الحائز شيء النية برد الثمار (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٦ - المرجع السابق - فقرة ١٠٩٤) .

(٣) ويستطيع المكلف بالرقابة أن يخلص من المسؤولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة ، أو أثبت أن الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية .^(١)

مادة ١٧٤ - (١) يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع ، متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان مؤدى نص المادة ١٧٣/٣ من القانون المدني أن مسؤولية متولى الرقابة عن الاعمال غير المشروعة التي تقع ممن تجب عليه رقابتهم هي مسؤولية ، منهاها خطأ مقترض افتراضا قابلا لاثبات العكس ومن ثم يستطيع متولى الرقابة ، أن ينفي هذا الخطأ عن نفسه بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة بما ينبغي من العناية وأنه اتخذ الاحتياطات المعقولة ليمنع من نيلت به وقايتها من الاضرار بالغير وأنه بوجه عام لم يسء تربيته فإن فعل انتهى الخطأ المفترض في جانبه وارتفعت عنه المسؤولية كما يستطيع ايضا أن ينفي مسؤوليته بنفي علاقة السببية بإثبات أن الضرر كان لا محال واقعا ولو قام بما يفرضه عليه القانون من واجب الرقابة بما ينبغي من العناية ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك امام محكمة الاستئناف بنفي مسؤوليته عن الفعل الصادر الذي وقع من ابنه القاصر مؤسسا ذلك على أنه لم يقصر في واجب الرقابة المفروض عليه بما ينبغي من العناية وأنه لم يسء تربيته ، فضلا عن تمسكه بنفي علاقة السببية بين الخطأ المفترض في جانبه وبين الضرر الذي أحدثه الفعل على أساس أن الفعل الذي سبب الضرر كان مفاجأة من شأنها أن تجعل وقوع الضرر مؤكدا حتى ولو لم يهمل في واجب الرقابة بما ينبغي من حرص وعناية وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات دفاعه ، وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به أن صرح وجه الرأي في الدعوى بأن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالرد عليه يكون معيبا بالقصور (نقض مدني ١٥/١٢/١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٩ فقرة ١٧٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ١٧٤/١ من القانون المدني قد نصت على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بفعله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته وبسببها وكانت مسؤولية المتبوع عن تابعه ليست مسؤولية ذاتية وإنما هي في حكم مسؤولية الكليل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون فإنه لا جدوى من التحدي في هذه الحالة بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه التي لاتجيز للمصاحب فيما يتعلق باصايات العمل التمسك ضد الهيئة بأحكام أى قانون آخر ولا تميز له ذلك ايضا بالنسبة لمصاحب العمل إلا إذا كانت الاصلية قد نشأت عن خطأ جسيم في جانبه ، فله أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسؤولية صاحب العمل الذاتية . ولما كان العامل يقتضى حقه في التعويض عن

(٢) وتقوم رابطة التبعية ، ولولم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه ، متى كانت له عليه سلطة في رقابته وفي توجيهه^(١).
مادة ١٧٥ - للمسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر^(٢).

٣ - المسئولية الناشئة عن الأشياء

مادة ١٧٦ - حارس الحيوان ، ولو لم يكن مالكا له ، مسئول عما يحدثه الحيوان من ضرر ، ولو ضل الحيوان أو تسرب ، مالم يثبت الحارس أن وقوع الحادث كان بسبب اجنبى لايد له فيه^(٣).

اصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو وصاحب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن العمل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول فليس مایمنع من الجمع بين الحقين (نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٩١٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن علاقة التبعية لا تقوم الا بتوافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية - طالبت مدتها أو قصرت - في اصدار الاوامر الى التابع في طريقة اداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذه هذه الاوامر ومحاسبتها على الخروج عليها - (نقض مدنى ١٩٨٢/٦/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٢٢١٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادتين ١٧٤ ، ١٧٥ من القانون المدني يدل على أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مقررمة بحكم القانون لمصلحة المضرور تقوم على فكرة الضمان القانونى فالمتبوع يعتبر في حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فان للمتبوع الحق في الرجوع على تابعه محدث الضرر بما يلى به من التعويض للمضرور لا على أساس أنه مسئول معه بل لانه مسئول عنه (نقض مدنى ١٩٧٦/٥/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١٧٠)

٣ - قضت محكمة النقض بأن حارس الحيوان بالمعنى المقصود في المادة ١٧٦ من القانون المدني هو من تكون له السيطرة الفعلية عليه ويمك التصرف في أمره ولانتقل الحراسة من مالك الحيوان الى التابع المنوط به تربيته وذلك أنه وإن كان للتابع السيطرة المادية على الحيوان وقت تدريبه الا أنه إذ يعمل لحساب متبوعه وإصلحته ويتلقى تعليماته في كل مايتعلق بهذا الحيوان فإنه يكون خاضعا للمتبوع مما تظل معه الحراسة لهذا الآخر إذ أن العبرة في قيام الحراسة الموجبة للمسئولية على أساس الخطأ المفترض هي بسيطرة الشخص على الحيوان سيطرة فعلية لحساب نفسه (نقض مدنى ١٩٦٧/٢/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٢١٨) .

مادة ١٧٧ - (١) حارس البناء ، ولو لم يكن مالكا له ، مسئول عما يحدث انهدام البناء من ضرر ، ولو كان انهداما جزئيا ، ما لم يثبت أن الحادث لا يرجع سببه الى أعمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه^(١).

(٢) ويجوز لمن كان مهدها بضرر يصيبه من البناء أن يطالب المالك باتخاذ ما يلزم من التدابير الضرورية لدرء الخطر ، فإن لم يقم المالك بذلك جاز الحصول على إذن من المحكمة في اتخاذ هذه التدابير على حسابه .

مادة ١٧٨ - كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسئولا عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر ، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يد له فيه ، هذا مع عدم الإخلال بما يرد في ذلك من أحكام خاصة^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ١٧٧ من القانون المدني مفاده أن حارس البناء الذي يفترض الخطأ في جانبه على مقتضى نص هذه المادة هو ذلك الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي تكون له السيطرة الفعلية على البناء بأن يكون ملتزما بصيانتة وترميمه وتلأل أسباب أضراره بالناس فالمسئولية المنصوص عليها في تلك المادة تتعلق بهدم البناء كليا أو جزئيا بغير تدخل انسان . والأصل أن تكون الحراسة للمالك مالم يثبت انتقالها الى الغير بتصرف قانوني كالبيع أو المقايضة وكان من المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا مدنيا عما يصيب الناس من الأضرار عن هدم البناء بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة إلا اذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . فاذا عهد به كله أو بعضه الى مقاول مختص يقوم بعمل هذا العمل عادة تحت مسئوليته فإن الأخير هو الذي يسأل عن نتائج خطئه .

(نقض مدني ١٩٨٤/٤/٢٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢١٥) . وقضت أيضا بأن مسئولية حارس البناء تستند إلى خطأ مفترض في جانب الحارس بأعمال صيانة البناء أو التجديد أو الإصلاح ، وهو خطأ لا يقبل إثبات العكس باقائمة الدليل على قيامه بالصيانة أو التجديد أو الإصلاح وإن كانت المسئولية تنتفي بنفي علاقة السببية بين هذا الخطأ المفترض وبين الضرر بالثبات أن وقوع التدهم لو كان جزئيا لا يرجع الى أعمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه وإنما يرجع الى القوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المضرور نفسه (نقض مدني ١٩٨٠/١٠/٢ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ١٠٥٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مسئولية حارس الأشياء المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون المدني هي مسئولية تقصيرية قوامها خطأ يتمثل في تقصير حارس الشيء في بذل

الفصل الرابع

الاثراء بلا سبب

مادة ١٧٩ - كل شخص ، ولو غير مميز ، يثرى دون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلتزم في حدود ما اثرى به بتعويض هذا الشخص عما لحقه من خسارة ، ويبقى هذا الالتزام قائماً ولو زال الاثراء فيما بعد^(١).

مانتفضية الحراسة عليه من عناية خاصة تحول دون أن يفلت زمامه من يده فيحدث الضرر ، وهو خطأ يمكن أن يكون محلاً للمساواة الجنائية متى تحدد نوعه وقام الدليل على نسبته الى الحارس ، أما افتراض مسؤولية الحارس على الشيء فإنه قاصر على المسؤولية المدنية وحدها ينصرف الغرض فيها الى علاقة السببية دون الخطأ ، يؤكد ذلك مانصت عليه المادة المشار اليها من قابلية افتراضها لاثبات العكس متى أثبت الحارس وجود السبب الأجنبي الذي تنتفي به السببية (نقض مدني ١٩٨٠/٤/٢٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٠٥٥) . وقضت أيضاً بأن مسؤولية حارس الشيء تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه منه افتراضاً لايقبل اثبات العكس ، ومن ثم فإن هذه المسؤولية لاتندرج عن هذا الحارس بأثبات انه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحيطه حتى لايقع الضرر من الشيء الذي في حراسته ، وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لايد له فيه بأن يكون الفعل خارجاً عن الشيء فلا يكون متصلاً بداخليته أو تكوينه فإذا كان الضرر راجعاً الى عيب في الشيء فإنه لايعتبر ناشئاً عن سبب أجنبي ولو كان هذا العيب خفياً ، وهذا السبب لا يكون الا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير . (نقض مدني ١٩٨٢/٢/١١ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ٢٢١٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ١٧٩ من القانون المدني أنه اذا تولى شخص عملاً لاآخر وأدى هذا العمل الى افتقار في جانب ذلك الشخص والى اثراء بالنسبة الى الآخر ، وكان هذا الاثراء بلا سبب قانوني ، فإن المثرى يلتزم بتعويض المفقور بأقل القيمتين الاثراء او الافتقار ، ولما كان الاثراء والافتقار من الوقائع المادية فإنه يصح اثباتها بجميع وسائل الاثبات ومنها البيينة والقرائن ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى على سند من أنها تقوم على عقد مقاوله تزيد قيمته على عشرة جنيهات دون أن يثبت بالكتابة ورفض على هذا الاساس اجابة الطاعن - المقاتل - الى طلب الاحالة الى التحقيق لاثبات أنه هو الذي أقام المأوى - لمصالح المطعون عليه - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٥٠/٥/٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ - فقرة ٢٩٩) .

مادة ١٨٠ - تسقط دعوى التعويض عن الاثراء بلا سبب بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه من لحقته الخسارة بحقه فى التعويض ، وتسقط الدعوى ، كذلك فى جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذى ينشأ فيه هذا الحق .

١ - دفع غير المستحق

مادة ١٨١ - (١) كل من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده ^(١).

(٢) على أنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه ، إلا أن يكون ناقص الأهلية ، أو يكون قد أكره على هذا الوفاء .

مادة ١٨٢ - يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للالتزام لم يتحقق سببه أو لالتزام زال سببه بعد أن تحقق .

مادة ١٨٣ - (١) يصح كذلك استرداد غير المستحق ، إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً للالتزام لم يحل أجله وكان المولى جاهلاً بقيام الأجل .

(٢) على أنه يجوز للدائن أن يقتصر على رد ما استوفاه بسبب الوفاء المعجل فى حدود ما لحق المدين من ضرر . فإذا كان الالتزام الذى لم يحل أجله نقوداً ، التزم الدائن أن يرد للمدين فائدتها بسعرها القانونى أو الاتفاقى عن المدة الباقية لحلول الأجل .

١ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كان دفع غير المستحق المنصوص عليه فى المادة ١٨١ من القانون المدنى هو احدى تطبيقات قاعدة الاثراء بلا سبب المنصوص عليها فى المادة ١٧٩ من القانون المدنى ، إلا أن المشرع قد أفرد لكل منهما أحكاماً خاصة تتلاءم مع كل حالة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى استبعاد قاعدة دفع غير المستحق على أساس أنه لا يرى فيما فعله المطعون عليه وفاء للمبلغ المدعى بالاختلاس ، كما أن اعتقاده بذلك لا ينشأ حالة تجعل الدين مستحقاً فى أول الأمر ، ثم اعتنق بعد ذلك صراحة قاعدة الاثراء بلا سبب وخلص الى تحققها فى الدعوى بالنسبة للمطعون عليه على نحو ما سبق بيانه فى الرد على السبب الأول ، وإذا كان التناقض الذى يفسد الأحكام هو امتناعاً به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يقع فى أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة فى متطوئه فلا يكون فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه ثمة تناقض مما يكون النعى بهذا السبب فى غير محله (نقض مدنى ١٨/١١/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٧٤٦) .

مادة ١٨٤ - لاملح لاسترداد غير المستحق اذا حصل الوفاء من غير المدين وترتب عليه أن الدائن ، وهو حسن النية ، قد تجرد من سند الدين ، أو مما حصل عليه من التأمينات أو ترك دعواه قبل المدين الحقيقي تسقط بالتقادم . ويلتزم المدين الحقيقي في هذه الحالة بتعويض الغير الذي قام بالوفاء .
مادة ١٨٥ - (١) اذا كان من تسلم غير المستحق حسن النية فلا يلتزم أن يرد الا ما تسلم .

(٢) أما اذا كان سبب النية فانه يلتزم أن يرد أيضا الفوائد والأرباح التي جناها ، أو التي قصر في جنبها من الشيء الذي تسلمه بغير حق ، ذلك من يوم الوفاء أو من اليوم الذي أصبح فيه سبب النية .

(٣) وعلى أى حال يلتزم من تسلم غير المستحق برد الفوائد والثمرات من يوم رفع الدعوى^(١).

مادة ١٨٦ - اذا لم تتوافر اهلية التعاقد فيمن تسلم غير المستحق فلا يكون ملتزما الا بالقدر الذي أثرى به^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن الحائز وإن كان يعد سبب النية من الوقت الذي يعلم فيه بعيوب سند حيازته وهو يعتبر كذلك من تاريخ اعلانه بذلك في صحيفة الدعوى تطبيقا لنص المادتين ٣/١٨٥ ، ٣/٩٦٦ من القانون المدني ، الا انه اذا ما انتهت هذه الدعوى بالحكم بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني فإن الاثر المستمد من اعلان صحيفتها ينزل ولا يعتد به في مقام اثبات سوء النية (نقض مدني ١٩٨٣/١/٢٠ - مدينتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٨٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٢ من القانون المدني على أن ناقص الاهلية لا يلزم - اذا أبطل العقد لنقص اهليته - أن يرد غير ما عاد عليه من منفعة بسبب تنفيذ العقد . يعني أن الرد في هذه الحالة لا يكون واجبا الا وفقا لقواعد الاتراء بلا سبب وهو ما نصت عليه المادة ١٨٦ من ذات القانون بقولها انه اذا لم تتوافر اهلية التعاقد فيمن تسلم غير المستحق فلا يكون ملتزما الا بالقدر الذي أثرى به ، وهو يصبح عن أن المشرع تبرقصر التزام المشتري ناقص الاهلية بالرد على قدر النفع الحقيقي الذي عاد عليه فلا يلزم يرد ما أضاعه أو أنفقه في غير مصلحته (نقض مدني ١٩٧٩/٣/١٥ - المرجع السابق - العدد الاول - فقرة ١٢٨٨) .

مادة ١٨٧ - تسقط دعوى استرداد ما دفع بغير حق بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه من دفع غير المستحق بحقه في الاسترداد ، وتسقط الدعوى كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق ^(١)

٢ - الفضالة

مادة ١٨٨ - الفضالة هي أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر ، دون أن يكون ملزماً بذلك ^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن الدفع بالسقوط المبنى على نص المادة ١٨٧ من القانون المدني متعلق بموضوع الدعوى ولا يتصل بالنظام العام (نقض ١٩٨٣/١/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٥١) - وقضت أيضاً بأنه إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المبلغ المطالب برده يمثل عقوبة غرامة قضى بها على مورث المظنون عليهم ، وأنه بعد أن قام بدفعه صدر قرار رئيس الجمهورية بوقف تنفيذ هذه العقوبة فيكون المورث حين دفع هذا المبلغ تنفيذاً للحكم الصادر في تلك القضية قد وفى بدين كان مستحقاً عند الوفاء به ، ولما كان القرار المذكور ليس من شأنه أن يزيل الحكم الجنائي الذي قضى بالغرامة بل كان من أثره أن صار للمظنون عليهم وهم ورثة المحكوم عليه الحق في استرداد المبلغ المذكور ومن ثم فلا يصح أن يواجهوا بحكم المادة ١٨٧ من القانون المدني سאלفة الذكر ، ذلك أن المبلغ المحكوم به وقت أن حصلته النيابة العامة قد حصل بحق لكن بقاءه تحت يدها أصبح بعد صدور القرار سالف الذكر بغير سند ، ولذلك يصبح ديناً عادياً يسقط الحق في اقتضائه بمدة التقادم المنصوص عليها في المادة ٣٧٤ من القانون المدني ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن هذه المدة وهي خمس عشرة سنة لم تكن قد اكتملت من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية في ١٩٦٣/٩/٢٤ حتى رفع الدعوى في ١٩٧١/١٠/٢١ بأحقية المظنون ضدهم في صرف قيمة الغرامة المدفوعة من المورث - فإن الحق في المبلغ المطالب برده لا يكون قد سقط بالتقادم (نقض مدني ١٩٧٧/٤/٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٧٥٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٨٨ من القانون المدني على أن « الفضالة هي أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر دون أن يكون ملزماً بذلك » يدل على أنه يتعين أن يكون الفضولي غير ملزم بالعمل وبغير منهي عنه سواء من رب العمل أو بحكم القانون ومن ثم فلا يجوز القضاء للغير الذي تولى العمل المنهي عنه من رب الفضل على أساس قواعد الفضالة ، وإن كان يجوز استناد ذلك إلى دعوى الإثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها (نقض مدني ١٩٨٠/١٢/٨ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ١٩٥١) .

مادة ١٨٩ - تتحقق الفضالة ولو كان الفضولي ، في أثناء توليه شأنًا لنفسه ، قد تولى شأن غيره ، لما بين الشائنين من ارتباط لا يمكن معه القيام بأحدهما منفصلا عن الآخر .

مادة ١٩٠ - تسرى قواعد الوكالة إذا أقر رب العمل ما قام به الفضولي .
مادة ١٩١ - يجب على الفضولي أن يعضى في العمل الذي بدأه الى أن يتمكن رب العمل من مباشرته بنفسه ، كما يجب عليه أن يخطر بتدخله رب العمل متى استطاع ذلك .

مادة ١٩٢ - (١) يجب على الفضولي أن يبذل في القيام بالعمل عناية الشخص العادى ، ويكون مسئولًا عن خطئه . ومع ذلك يجوز للقاضى أن ينقص التعويض المترتب على هذا الخطأ ، إذا كانت الظروف تبرر ذلك .
(٢) وإذا عهد الفضولي الى غيره بكل العمل أو ببعضه كان مسؤولًا عن تصرفات نائبه ، دون اخلال بما لرب العمل من حق الرجوع مباشرة على هذا النائب .

(٣) وإذا تعدد الفضوليون في القيام بعمل واحد ، كانوا متضامنين في المسؤولية .

مادة ١٩٣ - يلتزم الفضولي بما يلتزم به الوكيل من رد ما استولى عليه بسبب الفضالة ، وتقديم حساب عما قام به .

مادة ١٩٤ - (١) إذا مات الفضولي التزم ورثته بما يلتزم به ورثة الوكيل طبقا لأحكام المادة ٧١٧ فقرة ٢ .

(٢) وإذا مات رب العمل بقى الفضولى ملتزمًا نحو الورثة بما كان ملتزمًا به نحو مورثهم .

مادة ١٩٥ - يعتبر الفضولى نائبًا عن رب العمل ، متى كان قد بذل في إدارته عناية الشخص العادى ، ولو لم تتحقق النتيجة المرجوة . وفى هذه الحالة يكون رب العمل ملتزمًا بأن ينفذ التعهدات التى عقدها الفضولى لحسابه ، وأن يعوضه عن التعهدات التى التزم بها ، وأن يرد له النفقات الضرورية والنافعة التى سوغتها الظروف مضافا إليها قوائدها من يوم دفعها ، وأن يعوضه عن الضرر الذى لحقه بسبب قيامه بالعمل ، ولا يستحق الفضولى أجرا على عمله الا ان يكون من أعمال مهنته .

٣٧٤ القانون المدني

مادة ١٩٦ - (١) إذا لم تتوافر في الفضولي أهلية التعاقد فلا يكون مسئولاً عن إدارته إلا بالقدر الذي أثرى به ، ما لم تكن مسؤوليته ناشئة عن عمل غير مشروع .

(٢) أما رب العمل فتبقى مسؤوليته كاملة ، ولو لم تتوافر فيه أهلية التعاقد .

مادة ١٩٧ - تسقط الدعوى الناشئة عن الفضالة بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي يعلم فيه كل طرف بحقه . وتسقط كذلك في جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من اليوم الذي ينشأ فيه هذا الحق^(١).

الفصل الخامس

القانون

مادة ١٩٨ - الالتزامات التي تنشأ مباشرة عن القانون وحده تسرى عليها النصوص القانونية التي أنشأتها .

الباب الثاني

أثار الالتزام

مادة ١٩٩ - (١) ينفذ الالتزام جبراً على المدين .

(٢) ومع ذلك إذا كان الالتزام طبيعياً فلا جبر في تنفيذه .

مادة ٢٠٠ - يقدر القاضي ، عند عدم النص ، ما إذا كان هناك التزام طبيعي .

وفي كل حال لا يجوز أن يقوم التزام طبيعي يخالف النظام العام^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن سقوط حق الفضول في استرداد المصروفات التي صرفها يدياً من وقت قيامه قصداً بالقبول الذي ترتب عليه منفعة رب العمل (نقض مدني ١٩٥٢/٢/١٢ - مجموعة الريع قرن ج٢ ص ٨٧٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لاعتبار الدين بعد سقوطه التزاماً طبيعياً أن لا يكون مخالفاً للنظام العام ، وأنه لما كان التقادم في المسائل الجنائية يعتبر من النظام العام فإنه إذا تكاملت مدته لا يتخلف عنه أي التزام طبيعي (نقض مدني ١٩٥٥/٢/٢٤ - مجموعة المكتب الفني ٦ ص ٨٦٦) .

- مادة ٢٠١ -** لا يسترد المدين ما آداه باختياره ، قاصدا أن يوفى التزاما طبيعيا .
- مادة ٢٠٢ -** الالتزام الطبيعى يصلح سببا لالتزام مدنى .

الفصل الأول التنفيذ العينى

- مادة ٢٠٣ -** (١) يجبر المدين بعد اذاره طبقا للمادتين ٢١٩ و ٢٢٠ على تنفيذ التزامه تنفيذا عينيا ، متى كان ذلك ممكنا^(١).
- (٢) على أنه اذا كان فى التنفيذ العينى ارهاق للمدين جازله أن يقتصر على دفع تعويض نقدى ، اذا كان ذلك لا يلحق بالدائن ضررا جسيما^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ٢٠٣/١ و ٢١٥ من القانون المدنى أن الاصل هو تنفيذ الالتزام تنفيذا عينيا ولايصار الى عوضه أى التنفيذ بطريق التعويض الا اذا استحال التنفيذ العينى فاذا لجأ الدائن الى طلب التعويض وعرض المدين القيام بتنفيذ التزامه عينا متى كان ذلك ممكنا فلا يجوز للدائن أن يرفض هذا العرض لأن التعويض ليس التزاما تقييريا او التزاما بدليا بجانب التنفيذ العينى (نقض مدنى ١٩٧٩/٦/٢٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٢٩٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لن كان الاصل أن الدائن المطالبة بتنفيذ التزام مدينه عينا الا أنه يرد على هذا الاصل استثناء تقضى به المادة ٢٠٣/٢ من القانون المدنى أساسه الا يكون هذا التنفيذ مرهقا للمدين اذ يجوز فى هذه الحالة أن يقتصر على دفع تعويض نقدى اذا كان ذلك لايلحق بالدائن ضررا جسيما فلذا كان الحكم قد أقام قضاة على أن تنفيذ المؤجرة التزامها بتركيب المصعد ليس من شأنه ارهاقها لانه سوف يعود عليها بالفائدة باضافته الى ملكها والارتفاع بأجرته الشهرية المتفق عليها وكان هذا القول من الحكم لايزيد الى انتفاء الارهاق عن المؤجرة (الطاعة) اذ يشترط لذلك ألا يكون من شأن تنفيذ هذا الالتزام على حسب الطاعة بذل نفقات باهظة لا تتناسب مع ماينجم من ضرر للمطعون عليه (المستاجر) من جراء التخلف عن تنفيذه ، واذ لم يحدد الحكم نوع المصعد المناسب للمبنى والثمن الذى سيتكلفه ومايستتبع ذلك من تحديد نفقات تركيبه وما إذا كان هذا الثمن يتناسب مع قيمة المبنى فقد حجب نفسه عن بحث مدى الارهاق الذى يصيب الطاعة بتركيب المصعد لمقارنته بالمصعد الذى يلحق المطعون عليه من عدم تركيبه مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والقصور فى التمييز (نقض مدنى ١٩٦٦/٢/١ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٣٢٠) . وقضت ايضا بأن التمسك بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٠٢ من القانون المدنى هو امر تخطئه

مادة ٢٠٤ - الالتزام بنقل الملكية أو أى حق عيني آخر ينقل من تلقاء نفسه هذا الحق ، اذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات يملكه الملتزم ، وذلك دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل^(١).

مادة ٢٠٥ - (١) اذا ورد الالتزام بنقل حق عيني على شيء لم يعين الا بنوعه فلا ينتقل الحق الا بافراز هذا الشيء .

(٢) فاذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه ، جاز للدائن ان يحصل على شيء من النوع ذاته على نفقة المدين بعد استئذان القاضى أو دون استئذانه في حالة الاستعجال ، كما يجوز له ان يطالب بقيمة الشيء من غير اخلال في الحاليتين بحقه في التعويض .

مادة ٢٠٦ - الالتزام بنقل حق عيني يتضمن الالتزام بتسليم الشيء والمحافظة عليه حتى التسليم .

مادة ٢٠٧ - (١) اذا التزم المدين ان ينقل حقاً عينياً او ان يقوم بعمل ، وتضمن التزامه ان يسلم شيئاً ولم يقم بتسليمه بعد ان اعذر ، فان هلك الشيء يكون عليه ولو كان الهلاك قبل الاعذار على الدائن .

(٢) ومع ذلك لا يكون الهلاك على المدين ، ولو اعذر ، اذا اثبت ان الشيء كان يهلك كذلك عند الدائن لو انه سلم اليه ، ما لم يكن المدين قد قبل ان يتحمل تبعه الحوادث المفاجئة .

(٣) على ان الشيء المسروق اذا هلك اوضاع بأية صورة كانت فإن تبعة الهلاك تقع على السارق .

عناصر واقعية ويقضى تحقيق اعتبارات موضوعية ومن ثم لاتجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٣٠ - المرجع السابق - جزء ٤ فقرة ١٤٤٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر بحكم المادتين ٢٠٤ و ٩٢٢ من القانون المدنى ان ملكية المنقول المعين بذاته تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد ودون توقف على تسليمه اليه ، مما مؤداه وعلى نحو ماورد بالذكرة الايضاحية للمادة ٩٢٢ انه اذا قام بائع هذا المنقول بعد ذلك ببيعه مرة أخرى الى مشرئان فان الملكية تبقى مع هذا للمشتري الاول الا ان يكون البائع قد قام بتسليم المنقول الى المشتري الثانى ، وكان هذا الاخير حسن النية ولا يعلم بسبق التصرف فى المنقول الى المشتري الاول ، فان الملكية تنتقل فى هذه الحالة الى المشتري الثانى لا عن طريق العقد بل عن طريق الحيازة وهى فى المنقول سند ملكية الحائز (نقض مدنى ١٩٨٠/٤/١٢ - مودنتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٠٧٨) .

مادة ٢٠٨ - في الالتزام بعمل ، اذا نص الاتفاق أو استوجبت طبيعة الدين أن ينفذ المدين الالتزام بنفسه . جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين .

مادة ٢٠٩ - (١) في الالتزام بعمل ، اذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه ، جاز للدائن أن يطلب ترخيصا من القضاء في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين اذا كان هذا التنفيذ ممكنا .

(٢) ويجوز في حالة الاستعجال أن ينفذ الدائن الالتزام على نفقة المدين ، دون ترخيص من القضاء .

مادة ٢١٠ - في الالتزام بعمل يقوم حكم القاضي مقام التنفيذ ، اذا سمحت بهذا طبيعة الالتزام .

مادة ٢١١ - (١) في الالتزام بعمل ، اذا كان المطلوب من المدين هو أن يحافظ على الشيء أو أن يقوم بإدارته أو أن يتوخى الحيلة في تنفيذ التزامه فإن المدين يكون قد وفى بالالتزام اذا بذل في تنفيذه من العناية كل ما يبذله الشخص العادى ، ولو لم يتحقق الغرض المقصود . هذا ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك .

(٢) وفى كل حال يبقى المدين مسئولاً عما يأتية من غش أو خطأ جسيم .

مادة ٢١٢ - اذا التزم المدين بالامتناع عن عمل وأخل بهذا الالتزام ، جاز للدائن أن يطلب ازالة ما وقع مخالفاً للالتزام . وله أن يطلب من القضاء ترخيصا في أن يقوم بهذه الازالة على نفقة المدين .

مادة ٢١٣ - (١) اذا كان تنفيذ الالتزام عيناً غير ممكن أو غير ملائم الا اذا قام به المدين نفسه ، جاز للدائن أن يحصل على حكم بالزام المدين بهذا التنفيذ ويدفع غرامة تهديدية أن امتنع عن ذلك .

(٢) واذا رأى القاضى أن مقدار الغرامة ليس كافياً لأكراه المدين الممتنع عن التنفيذ جاز له أن يزيد في الغرامة كلما رأى داعياً للزيادة .

مادة ٢١٤ - اذا تم التنفيذ العينى أو أصر المدين على رفض التنفيذ حدد القاضى مقدار التعويض الذى يلزم به المدين مراعى في ذلك الضرر الذى أصاب الدائن والعنت الذى بدا من المدين .

الفصل الثاني

التنفيذ بطريق التعويض

مادة ٣١٥ - اذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لايد له فيه . ويكون الحكم كذلك اذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه^(١).

مادة ٣١٦ - يجوز للقاضي أن ينقص مقدار التعويض أو الا يحكم بتعويض ما اذا كان الدائن بخطئه قد اشترك في احداث الضرر أو زاد فيه .

مادة ٣١٧ - (١) يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجيء والقوة القاهرة^(٢).

(٢) وكذلك يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسئولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى الا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجوز للمدين أن يشترط عدم مسئوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذى يقع من أشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه .

١ - قضت محكمة النقض بأن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى أو التأخير في تنفيذه يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسئولية التى لايدراها عنه الا اذا اثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع الى سبب أجنبي لايد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من المتعاقد الآخر وهو ما أشار اليه نص المادة ٢١٥ من القانون المدنى (نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٠٢)

٢ - قضت محكمة النقض بأن المسئولية العقدية عن تعويض الضرر الذى تسبب عن خطأ المدين متى تحلقت لارتفع عن هذا المدين بإقرار الغير بتحمل هذه المسئولية عنه ما دام الدائن المضرور لم يقل ذلك ولم يكن طرفا في الورقة التى أقر فيها الغير بتحمل تلك المسئولية . ولايعتبر هذا الاقرار من الغير اتفاقا على الاعفاء من المسئولية مما تجيزه المادة ٢١٧ من القانون المدنى لأن الاتفاق الذى تعنيه هذه المادة هو الاتفاق الذى يحصل بين الدائن المضرور وبين المدين المسئول بشأن تعديل أحكام المسئولية الواردة في القانون اعفاء أو تخفيفا أو تشديدا . اما حيث يتفق المسئول مع الغير ليحمل عنه المسئولية دون دخل للمضرور في هذا الاتفاق فإن هذا يكون اتفاقا على ضمان المسئولية لا يؤثر على حق المضرور في الرجوع على المسئول الاصل ولاينتقص من هذا الحق (نقض مدنى ١٩٦٨/٤/٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٣٥٨) .

(٢) ويقع باطلا كل شرط يقضى بالاغفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع^(١).

مادة ٢١٨ - لا يستحق التعويض إلا بعد اذار المدين ، ما لم ينص على غير ذلك .

مادة ٢١٩ - يكون اذار المدين بانذاره أو بما يقوم مقام الانذار ، ويجوز أن يتم الاذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات ، كما يجوز أن يكون مترتبا على اتفاق يقضى بأن يكون المدين معذرا بمجرد حلول الأجل دون حاجة الى أى اجراء آخر^(٢).

مادة ٢٢٠ - لا ضرورة لاذار المدين في الحالات الآتية :

- (أ) اذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين .
- (ب) إذا كان محل الالتزام تعويضا ترتب على عمل غير مشروع .
- (جـ) اذا كان محل الالتزام رد شيء يعلم المدين أنه مسروق أو شيء تسلمه دون حق وهو عالم بذلك .

(د) اذا صرح المدين كتابة أنه لا يريد القيام بالتزامه .

١ - قضت محكمة النقض بأن القاعدة المقررة لسنولية المتبوع عن أعمال التابع غير المشروعة من المسائل المتعلقة بالنظام العام (نقض مدنى ١١/٧/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١٦٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الاذار هو وضع المدين وضع المتأخر في تنفيذ التزامه ، وقد بينت المادة ٢١٩ من القانون المدني الاجراءات التى يتم بها الاذار فنصت على أن « يكون اذار المدين بانذاره أو بما يقوم مقام الانذار ، ويجوز أن يتم الاذار عن طريق البريد على الوجه المبين في قانون المرافعات » ، فالاضحى أن الاذار أن يكون بانذار المدين على يد محضر بالوفاء بالتزامه الذي تخلف عن تنفيذه ، ويقوم مقام الانذار كل ورقة رسمية يدعو فيها الدائن المدين الى الوفاء بالتزامه ويسجل عليه التأخير في تنفيذه . ولا يتطلب القانون أن تتضمن الورقة فوق ذلك تهديد المدين بطلب فسخ العقد في حالة عدم وفائه بالتزامه ، ذلك لأن الفسخ والتعويض كليهما جزءا يرتبه القانون على تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه في العقود الملزمة للجانبين وليس بالازم أن يبينه المدين اليهما قبل رفع الدعوى بطلب أيهما وإذا كان البروتستو عدم الدفع ورقة رسمية يقوم باعلانها المحضر الى المدين في السند لاثبات امتناعه البروتستو على حسب الأصول المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين كما تتطلب المادة ١٧٥ من هذا القانون أن تشتمل ورقة البروتستو على التنبيه الرسمى على المدين بدفع قيمة السند ، فإن البروتستو يعتبر اذارا للمدين بالمعنى الذي يطلبه القانون في الاذار (نقض مدنى ١١/٧/١٩٦٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ١٦٦١) .

مادة ٣١١ - (١) إذا لم يكن التعويض مقدرا في العقد أو بنص في القانون^(١)، فالقاضي هو الذي يقدره ، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاتته من كسب^(٢) ، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به ، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول .

(٢) ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدره العقد ، فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشا أو خطأ جسيما الا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد^(٣).

مادة ٣١٢ - (١) يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضا ، ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل الى الغير الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق ، أو طالب الدائن به أمام القضاء .

١ - قضت المحكمة الادارية العليا بأن الأصل أن القواعد العامة في المسؤولية - ادارية كانت أو مدنية - تجبها النصوص الواردة في القواعد الخاصة ، وهو الأمر الذي رده القانون المدني في المادة ٢٢١ منه بالنص على أن يقدر القاضي التعويض اذا لم يكن مقدرا في العقد أو بنص القانون . ومن ثم فإن المشرع اذا ماتدخل وقدر التعويضات المستحقة عن نوع خاص من الضرر - ايا كان هذا التعويض عينا أو نقدا فإنه يتعين على القاضي أن يتقيد به ولا يخرج عليه حتى ولو لم يكن من شأنه جبر كافة الاضرار التي لحقت بالمضروب (الادارية العليا ١٩٧٤/٢/٢٢ - مجموعة المكتب الفني ١٩ - ٩١ - ٢٥٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٢١ على أن يشمل التعويض مالحق الدائن من خسارة ومفاته من كسب يدل على أن القانون يوجب التعويض الجابر لكل ضرر متصل بالسبب ياصله الضرر ، ولامانع في القانون من أن يحسب في عناصر التعويض ما كان لطالبه من رجحان كسب نوته عليه وقوع فعل ضار أو تصرف ارادى خاطيء وضار كذلك (نقض مدني ١٩٠٢/١٢/١٢ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٠٦٥) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن المدين في المسؤولية العقدية - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يلزم طعنا لنص المادة ١/٢٢١ - ٢ من القانون المدني بتعويض الضرر الذي يمكن توقعه عادة وقت التعاقد وهو يقاس بمعيار موضوعي لابعيار شخصي أى بالضرر الذي يتوقعه الشخص المعتاد في مثل الظروف التي يوجد بها المدين لا الضرر الذي يتوقعه هذا المدين بالذات ، وهذا الضرر الموجب للتعويض هو ما كان محققا بأن يكون قد وقع بالفعل أو أن يكون وقوعه في المستقبل حتميا (نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢٩ - مدونتتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٥٦٩) .

(٢) ومع ذلك لايجوز الحكم بتعويض الا للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .
مادة ٢٢٢ - يجوز للمتعاقدين أن يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليها في العقد أو في اتفاق لاحق ، ويراعى في هذه الحالة احكام المواد من ٢١٥ الى ٢٢٠ .

مادة ٢٢٤ - (١) لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقا اذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أى ضرر^(١)

(٢) ويجوز للقاضي أن يخفض هذا التعويض اذا أثبت المدين أن التقدير كان مبالغا فيه الى درجة كبيرة ، أو أن الالتزام الاصيل قد نفذ في جزء منه .
 (٣) ويقع باطلا كل اتفاق يخالف احكام الفقرتين السابقتين .
مادة ٢٢٥ - اذا جاوز الضرر قيمة التعويض الاتفاقي فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة الا اذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشا أو خطأ جسيما .

مادة ٢٢٦ - اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء به ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية بها ، أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ، وهذا كله مالم ينص القانون على غيره^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه متى وجد شرط جزائي في العقد فإن تحققه يجعل الضرر واقعا في تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته وإنما يقع على المدين عبء اثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه الى درجة كبيرة (نقض مدنى ١٢/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٥٥٦) . كما قضت بأن التمسك بأن مقدار التعويض الاتفاقي مبالغ فيه الى درجة كبيرة وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات ذلك هو دفاع جوهري يتعين على المحكمة العناية بالرّد عليه (نقض مدنى ١٠/٢/١٩٨٣ - المرجع السابق - العدد الثانى - فقرة ١٠٧٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المقصود بكون المبلغ محل الالتزام معلوم المقدار وقت الطلب كشرط لسريان فوائد التأخير من تاريخ المطالبة القضائية وفقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون

مادة ٣٣٧ - (١) يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك في مقابل تأخير الوفاء أم في أية حالة أخرى تشترط فيها الفوائد ، على ألا يزيد هذا السعر على سبعة في المائة ، فإذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة في المائة وتعين رد ما دفع زائدا على هذا القدر^(١).

المدنى هو ألا يكون المبلغ المطالب به خاضعا في تحديده لطلق تقدير القضاء ، فإذا كان تحديد هذا المبلغ مستندا الى أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة في التقدير ، فإنه يكون معلوم المقدار وقت الطلب ولو تنازع المدين في مقداره إذ ليس من شأن هذه المنازعة إطلاق يد القضاء في التقدير بل تظل سلطته التقديرية محددة النطاق ومقصورة على حسم النزاع في حدود الأسس المتفق عليها (نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٠٠٥) . وقضت أيضا بأن من شروط استحقاق فوائد التأخير القانونية المطالبة القضائية بها ، وهذه الفوائد - على ما تنص به المادة ٢٢٦ من القانون المدنى - لاتسرى الا من تاريخ هذه المطالبة مالم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها ولا يقضى عن المطالبة القضائية بهذه الفوائد رفع الدائن الدعوى بطلب اصل الدين اذا لم تتضمن صحيفة الدعوى طلب الفوائد لانها لاتستحق الا من وقت المطالبة القضائية بها بالذات (نقض مدنى ١٩٨٢/١٠/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٠٧) .

ومن قضاء النقض فيما نحن بصده ان طلب التعويض عن نزع الملكية لا يعتبر معلوم المقدار في حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى (نقض مدنى ١٩٨١/٤/٣ - المرجع السابق - فقرة ٢٢١٩) ، وإن الجزء المالى المنصوص عنه في المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية لا يعد فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لاختلاف كل منهما عن الآخر مصدرا وسببا (نقض مدنى ١٩٨٢/٤/١١ - المرجع السابق - فقرة ٩٤٦) ، وإن طلب التعويض عن الاخلال بالالتزامات العقدية هو مما يخضع في تقديره للسلطة التقديرية للقضاء (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٢٠٠٦) ، وإن الرسوم الجمركية عبارة عن مبلغ معلوم المقدار محدد نسبته وأسس تقديره بمقتضى التعريفة الجمركية تنفيذا للمادة السادسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢ بما لم يعد معه للقضاء سلطة في التقدير وليس في شأن المنازعة في استحقاق مصلحة الجمارك لهذه الرسوم دون مقدارها ما يصح معه القول بأنها غير معلومة وقت الطلب ، ولا كانت الأوراق قد خلت من منازعة المطعون ضدهما في مقدار الرسوم المطالب بها ويكتفى فلن الفوائد القانونية المستحقة بشأنها تسرى طبقا للمادة ٢٢٦ مدنى من تاريخ المطالبة القضائية بها كما قضى بحق الحكم الابتدائى (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٢٢ - المرجع السابق - العدد الاول - فقرة ٩٥٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نقض المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد بتخفيض الفوائد

(٢) وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن إذا زادت هي والفائدة المتفق عليها على الحد الأقصى المتقدم ذكره تعتبر فائدة مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ، إذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة^(١).

مادة ٢٢٨ - لا يشترط لاستحقاق فوائد التأخير قانونية كانت أو اتفاقية أن يثبت الدائن ضررا لحقه من هذا التأخير^(٢).

الاتفاقية الى ٧٪ ولم يستثن هذا النص من تطبيقه الاتفاقات السابقة على صدوره كما فعل القانون ٢٠ لسنة ١٩٢٨ ولما كان تعيين الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها هو مما يتصل بالنظام العام ، فإن حكم هذه المادة ينطبق بآثر فوري من تاريخ العمل بالقانون الجديد في ١٥/١٠/١٩٤٩ ويسرى السعر المخفض من هذا التاريخ حتى على الاتفاقات السابقة عليه وذلك بالنسبة للفوائد التي تستحق منذ نفاذ ذلك القانون (نقض مدني ١٩٦٢/٦/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٥٥١) . وقضت أيضا بأنه لا يجوز للمحكوم له أن يتقاضى فائدة تزيد على سبعة في المائة من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدني التي استقر قضاء هذه المحكمة على سريانها من تاريخ صدور القانون على الاتفاقات السابقة على العمل به - ولا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم بالدين مع فوائده الاتفاقية بواقع ٩٪ حتى تمام الوفاء - على أساس هذا الاتفاق - قبل العمل بأحكام القانون المدني الجديد (نقض مدني ١٩٥٨/١٢/٢٥ - المرجع السابق - جزء ٨ فقرة ٥٥٠) . وقضت كذلك بأنه وأن كانت الفوائد التعويضية على ما يبين من المادة ٢٢٧ من القانون المدني ليس لها إلا سعر واحد هو السعر الاتفاقي الذي يحدده الطرفان إلا أن ذلك لا يمنع من اعتبار السعر القانوني معبرا عن إرادتهما إذا لم يفصح الطرفان عن ذلك (نقض مدني ١٩٦٦/٢/٢٢ - المرجع السابق - جزء ٨ فقرة ٥٥٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ مدني ، أن القانون لا يطر على الدائن أن يجمع بين تقاضي العمولة والفائدة المتفق عليها ، ولوراد مجموعهما عن الحد الأقصى المقرر قانونا للفائدة إلا إذا كانت العمولة المشترطة لا تقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها . وإذا كان الحكم قد انتهى إلى أن العمولة التي اقتضاها البنك المطعون ضده من الطاعن الأول كانت مقابل خدمات حقيقية ومشروعة قام بها بتنفيذ لعقد التوقيض بالبيع المجرم بينهما ولم تكن فوائد ربوية مستترة ، فإن ما ينهض الطاعنان في هذا الصدد يكون على غير أساس (نقض مدني ١٩٧٦/٦/١٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٢٢٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٢٢٨ من القانون المدني أن القانون افترض الضرر افتراضا غير قابل لإثبات العكس (نقض مدني ١٩٦٤/٦/١١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٥٦٤) .

مادة ٢٢٩ - اذا تسبب الدائن ، بسوء نية ، وهو يطالب بحقه ، في اطالة امد النزاع فللقاضي ان يخفض الفوائد القانونية كانت او اتفاقية او لايقضى بها اطلاقا عن المدة التي طال فيها النزاع بلا مبرر^(١).

مادة ٢٣٠ - عند توزيع ثمن الشيء الذي بيع جبرا لايكون الدائنون المقبولون في التوزيع مستحقين بعد رسو المزاed لفوائد تأخير عن الانصبه التي تقررت لهم في هذا التوزيع الا اذا كان الراسي عليه المزاed ملزما بدفع فوائد الثمن ، او كانت خزانه المحكمه ملزمة بهذه الفوائد بسبب ايداع الثمن فيها ، على الا يتجاوز ما يتقاضاه الدائنون من فوائد في هذه الحالة ما هو مستحق منها قبل الراسي عليه المزاed او خزانه المحكمه . وهذه الفوائد تقسم بين الدائنين جميعا قسمة غرما .

مادة ٢٣١ - يجوز للدائن ان يطالب بتعويض تكميلي يضاف الى الفوائد ، اذا اثبت ان الضرر الذي يجاوز الفوائد قد تسبب فيه المدين بسوء نية^(٢).

مادة ٢٣٢ - لايجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ، ولايجوز في أية حال ان يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن اكثر من رأس المال وذلك كله دون اخلال بالقواعد والعادات التجارية^(٣).

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يكتفى لعمال الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٢٩ من القانون المدني وقوع خطأ من الدائن في مسلكه في الدفاع في الخصومة ولو كان هذا الخطأ جسيما ، بل لابد من ثبوت نية وتعمد الضرر بالمدين حتى تتراكم عليه الفوائد ، ومن ثم فان مجرد ايداع الدائن دفاعا يخفق في اثباته لايدل بذاته على أنه كان سيء النية في اطالة امد التقاضي ، بل لابد اذلك من أن يثبت أن هذا الدفاع كيدى وان القصد من تقديمه اطالة امد التقاضي اضراارا بالمدين (نقض مدني ١٩٦٩/٧/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٣٨٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٢٣١ من القانون المدني انه يشترط للحكم بالتعويض التكميلي بالإضافة الى الفوائد ان يقيم الدائن الدليل على توفر أمرين أولهما حدوث ضرر استثنائي به لا يكون هو الضرر المألوف الذي ينجم عادة عن مجرد التأخير في وفاة المدين بالتزامه وبأنه ساء نية المدين بأن يكون قد تعمد عدم الوفاء بالتزامه وهو عالم بما يحدث ذلك لدائنه من الضرر (نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٢٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ فقرة ٦٢١) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٢٣٢ من القانون المدني على أنه « لايجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ولايجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها

مادة ٢٢٢ - الفوائد التجارية التي تسرى على الحساب الجارى يختلف سعرها القانونى باختلاف الجهات ، ويتبع في طريقة حساب الفوائد المركبة في الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى .

الفصل الثالث

مايكفل حقوق الدائنين من وسائل تنفيذ ووسائل ضمان

مادة ٢٢٤ - (١) أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بدينونه^(١)
(٢) وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان الا من كان له منهم حق التقديم طبقا للقانون .

١ - وسائل التنفيذ

مادة ٢٢٥ - (١) لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الاداء أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين ، الا ماكان منها متصلا بشخصه خاصة او غير قابل للحجز^(٢).

الدائن أكثر من رأس المال ... « دل على أن رأس المال المقصود بهذا النص هو رأس المال كله وليس مايتبقى منه (نقض مدنى ١٩٨١/١/٢٦ - مدونتنا المدنية - العدد الثانى - فقرة ١٠٥٤) . وقضت أيضا بأن الجزء المقرر في قوانين التأمينات الاجتماعية نتيجة تراخى الهيئة العامة للتأمينات في صرف استحقاقات المؤمن عليهم لا يعد فائدة قانونية مما نصت عليه المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، لاختلاف كل منهما عن الآخر مصدرا وسببا ولا يسرى عليه حكم المادة ٢٢٢ من هذا القانون (نقض مدنى ١٩٨٢/٤/٤ - المرجع السابق - فقرة ٩٤٤) .

١ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن مؤدى نص المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الملكية في المواد العقارية لا تنتقل - سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير - الا بالتسجيل ، ومالم يحصل هذا التسجيل تبقى الملكية على ذمة البائع ومن ثم وعملا بنص المادة ٢٢٤ من القانون المدنى يظل العقار المبيع باقيا ضمن أموال البائع الضامنة لالتزاماته (نقض مدنى ١٩٨٢/٣/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ١٠٤٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا اجاز التقنين المدنى في المادة ٢٢٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين الا ماكان منها متصلا بشخصه خاصة ، او غير قابل

(٢) ولا يكون استعمال الدائن لحقوق مدينه مقبولا الا اذا اثبت أن المدين لم يستعمل هذه الحقوق وأن عدم استعماله لها من شأنه أن يسبب اعساره أو أن يزيد في هذا الاعسار ، ولا يشترط اعدار المدين لاستعمال حقه ولكن يجب ادخله خصما في الدعوى .

مادة ٢٣٦ - يعتبر الدائن في استعماله حقوق مدينه نائبا عن هذا المدين ، وكل فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل في أموال المدين وتكون ضمانا لجميع دائنيه .

مادة ٢٣٧ - لكل دائن أصبح حقه مستحق الاداء ، وصدر من مدينه تصرف ضار به أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه ، وإذا كان التصرف قد انقص من حقوق المدين أو زاد في التزاماته وترتب عليه اعسار المدين أو الزيادة في اعساره ، وذلك متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة التالية .

مادة ٢٣٨ - (١) اذا كان تصرف المدين بعوض ، اشترط لعدم نفاذه في حق الدائن أن يكون منطويا على غش من المدين ، وأن يكون من صدر له التصرف على علم بهذا الغش ، ويكفي لاعتبار التصرف منطويا على الغش أن يكون قد صدر من المدين وهو عالم أنه معسر ، كما يعتبر من صدر له التصرف عالما بغش المدين اذا كان قد علم ان هذا المدين معسر^(١).

للحجز ، فقد اوجب على الدائن الذى يطلب بحق مدينه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يقيم الدعوى باسم المدين ليكون المحكوم به حقا لهذا المدين ويدخل في عموم أمواله ضمانا لحقوق دائنيه ويتقاسموه قسمة غرماء فإذا هو لم يرفعها بوصفه دائنا وانما رفعها استعمالا لحق مباشر له ، يطلب الحكم لمصلحته ، لا لمصلحة مدينه ، فانها تكون دعوى مباشرة أقامها باسمه ولمصلحته . (نقض مدنى ١٩٧٥/٤/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٤٤٣) . وقضت أيضا بأن الحق في الاجارة ليس من الحقوق المتصلة بشخص المستاجر خاصة ، وهو حق مالى يجوز التصرف فيه والحجز عليه ومن ثم يجوز لدائن المستاجر أن يستعمل هذا الحق نيابة عنه طبقا لما تنص به المادة ٢٣٥ من القانون المدنى (نقض مدنى ١٩٧٢/٥/١٠ - المرجع السابق - جزء ٣ فقرة ١١٨٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ٢٣٧ ، ١/٢٢٨ من القانون المدنى ان الغش الواقع من المدين وحده في عقود المعاوضات لا يكفي لابطال تصرفه ، بل يجب اثبات التواطؤ بينه وبين المتصرف له على الاضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الاركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها (نقض مدنى ١٩٧١/٤/٢٧ - المرجع السابق - جزء ٤ فقرة ٤٦٦) .

(٢) إما اذا كان التصرف تبرعا ، فإنه لا ينفذ في حق الدائن ، ولو كان من صدر له التبرع حسن النية ولو ثبت أن المدين لم يرتكب غشا .

(٣) وإذا كان الخلف الذي انتقل اليه الشيء من المدين قد تصرف فيه بعوض الى خلف آخر ، فلا يصح للدائن أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف الا اذا كان الخلف الثاني يعلم غش المدين ، وعلم الخلف الأول بهذا الغش ان كان المدين قد تصرف بعوض ، أو كان هذا الخلف الثاني يعلم اعسار المدين وقت تصرفه للخلف الأول ان كان المدين قد تصرف له تبرعا .

مادة ٢٢٩ - اذا ادعى الدائن اعسار المدين فليس عليه الا أن يثبت مقدار ما في ذمته من دين^(١) وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له مالا يساوي قيمة الدين أو يزيد عليها .

مادة ٢٣٠ - متى تقرر عدم نفاذ التصرف استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين صدر هذا التصرف اضرارا بهم .

مادة ٢٣١ - اذا كان من تلقى حقا من المدين المعسر لم يدفع ثمنه ، فإنه يتخلص من الدعوى متى كان هذا الثمن هو ثمن المثل ، وقام بإيداعه خزانة المحكمة .

مادة ٢٣٢ - (١) اذا لم يقصد بالغش الا تفضيل دائن على آخر دون حق ، فلا يترتب عليه الا حرمان الدائن من هذه الميزة ،

(٢) واذا وفى المدين المعسر احد دائنيه قبل انقضاء الاجل الذى عين اصلا للوفاء ، فلا يسرى هذا الوفاء في حق باقى الدائنين ، وكذلك لا يسرى في حقهم الوفاء ولو حصل بعد انقضاء هذا الاجل ، اذا كان قد تم نتيجة توافق بين المدين والدائن الذى استوفى حقه .

مادة ٢٣٣ - تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتسقط في جميع الاحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من الوقت الذى صدر فيه للتصرف المطعون فيه^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن عبء اثبات اعسار المدين عند الطعن بالدعوى البوليصية يقع على عاتق الدائن (نقض مدنى ١٩٣٦/١١/٩ - مجموعة الربع قرن ج ١ - ص ٢٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن العلم الذى يبدأ به سريان التقادم الثلاثى في دعوى عدم نفاذ التصرف هو علم الدائن بصدر التصرف المطعون فيه واعسار المدين والغش الواقع منه ،

مادة ٢٤٤ - (١) إذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين والخلف الخاص ، متى كانوا حسنى النية ، أن يتمسكوا بالعقد الصوري ، كما أن لهم أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم^(١).

(٢) وإذا تعارضت مصالح ذوي الشأن ، فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر ، كانت الأفضلية للأول^(٢).

مادة ٢٤٥ - إذا ستر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر ، فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي .

واستلزام هذا العلم هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى الذي تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفا (نقض مدني ١٩٧٧/١/١١ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٤ فقرة ١٧٥٢) . وقضت أيضا بأنه إذا لم يتمسك الدين بسقوط الدعوى البوليصة بالتقادم الثلاثي فإنه لا يجوز له التحدي بهذا التقادم لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني ١٩٦٨/٢/٢٩ - المرجع السابق - جزء ٤ فقرة ١٧٤١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الغير بالمعنى الذي تقصده المادة ٢٤٤ من القانون المدني هو من يكسب حقه بسبب يفاير التصرف الصوري - فيجوز لمن كسب من البائع حقا على المبيع كمشتري ثان - أن يتمسك بصورية البيع الصادر من سلفه صورية مطلقة ليزيل جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر عقده ، ولو كان العقد المظنون فيه مسجلا ، فالتسجيل ليس من شأنه أن يجعل العقد الصوري عقدا جديا كما أن التسجيل لا يكفي وحده لنقل الملكية بل يجب أن يرد على عقد جدي ، فالمشتري بصفته دائنا للبائع في الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له يكون له أن يتمسك بالصورية أيأ كان الباعث عليها ، وهذا المشتري يعتبر من الغير في احكام الصورية بالنسبة الى التصرف الصوري الصادر من البائع الى مشتري آخر وله وفقا لمصرح نص المادة ٢٤٤ من القانون المدني أن يثبت صورية العقد الذي اضر به بطرق الاثبات كافة (نقض مدني ١٩٨١/١١/٢٩ - جدولتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٥٥٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا تصرف الأب بصفته وليا شرعيا على ابنه القاصر في ذات العقار بقعود متعددة وللأشخاص مختلفين فإن المفاضلة بينهم تجري على أساس أسبقية تسجيل عقودهم ولا محل لأعمال حكم المادة ٢/٢٤٤ من القانون المدني بتفصيل المتمسك بالعقد الظاهر على المتمسك بالعقد المستتر ذلك أنه إذ نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من

٢ - إحدى وسائل الضمان : الحق في الحبس

مادة ٢٤٦ - (١) لكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومربط به ، أو ما دام الدائن لم يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا^(١) .

القانون المدني على أنه « إذا أبرم عقد فدانتي المتعاقدين والخلف الخاص ، متى كانوا حسن النية أن يتمسكوا بالعقد المستقر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي أضر بهم ، فقد دلت على أن مجال تطبيق هذا النص يكون عند اختلاف شخص المتصرف في كل من التعدين محل المفاضلة بحيث يكون أحدهما صاحب حق ظاهر والآخر صاحب الحق المستقر . ومن ثم فإنه إذا كان الشيء محل التصرف مملوكا لشخص واحد وتصرف فيه بعقود متعددة الى أشخاص مختلفين فإن المفاضلة بينهم تجرى على أساس اسبقية تسجيل عقودهم فحسب . (نقض مدني ١٩/٥/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٤٦٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن حق الحبس وفق المادة ٢٤٦ من القانون المدني يثبت للدائن الذي يكون ملتزما بتسليم شيء لمدينه فيمتنع عن تسليمه حتى يستوفي حقه قبل هذا المدين ، طالما أن التزامه بتسليم الشيء مرتبط بسبب الحق الذي يطلب الوفاء به ومترتب عليه ، وما دام أن حق الدائن حال ولو لم يكن بعد مقدرا . وحق الحبس بهذه المثابة يختلف عن المقاصة التي تكون سببا لانقضاء الدينين بقدر الأقل منهما . ذلك أن حق الحبس يظل مع بقاء الدينان قائمين ويعد وسيلة استيفاء (نقض مدني ١٧/٣/١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٦٠٨) . وقضت أيضا بأن حق الحائز في حبس العقار - مقرر تنفيذا للحق في الحبس الذي نصت عليه المادة ١/٢٤٦ من القانون المدني من أن لكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ، مادام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومربط به أو مادام الدائن لم يقم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا ومن ثم فإن للحائز أن يحتج بالحق في حبس العقار في مواجهة الغير ومن بينهم الخلف الخاص للباقي ، إلا أن هذا الحق لا يسرى على من يشهر حقه من أصحاب الحقوق العينية قبل أن يثبت للحائز الحق في حبس الغير لأن الحق في الحبس لا يحتل بالحقوق العينية ولا يشاركها في مقوماتها ولا يعطى لحائز الشيء الحق في التمتع والتقدم (نقض مدني ٢٠/٣/١٩٧٨ - المرجع السابق - جزء ٤ فقرة ١٦٢٠) . وقضت كذلك بأنه في الوديعة لا يكون للمودع لديه أن يحبس الشيء المودع إلا مقابل استيفائه المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون قد أنفقها على ذات هذا الشيء . أما المصروفات التي لا تتفق على ذات الشيء المودع فإن التزام المودع بها لا يكون مرتبطا بالتزام المودع لديه برد الوديعة وبالتالي لا يسوغ للمودع لديه أن يتمتع عن رد الوديعة عند طلبها بحجة اقتضاء مثل هذه المصروفات (نقض مدني ٢٧/٦/١٩٦٢ - المرجع السابق - جزء فقرة ٧٨٣)

(٢) ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه ، اذا هو اتفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فان له ان يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوى ما هو مستحق له ، الا ان يكون الالتزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع^(١).

مادة ٢٤٧ - (١) مجرد الحق في حبس الشيء لا يثبت حق امتياز عليه .
(٢) وعلى الحابس أن يحافظ على الشيء وفقاً لأحكام رهن الحيازة وعليه أن يقدم حساباً عن غلته .

(٢) وإذا كان الشيء المحبوس يخشى عليه الهلاك أو التلف ، فللحابس أن يحصل على إذن من القضاء في بيعه وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة ١١١٩ ، وينتقل الحق في الحبس من الشيء الى ثمنه .

مادة ٢٤٨ - (١) ينقضى الحق في الحبس بخروج الشيء من يد حائزه أو محرزه^(٢).

(٢) ومع ذلك يجوز لحابس الشيء ، اذا خرج الشيء من يده خفية أو بالرغم من معارضته ، أن يطلب استرداده ، اذا هو قام بهذا الطلب خلال ثلاثين يوماً من الوقت الذي علم فيه بخروج الشيء من يده ، وقبل انقضاء سنة من وقت خروجه .

٣ - الاعسار

مادة ٢٤٩ - يجوز أن يشهر اعسار المدين اذا كانت أمواله لا تكفي لوفاء دينه المستحق الأداء .

مادة ٢٥٠ - يكون شهر الاعسار بحكم تصدره المحكمة الابتدائية التي يتبعها موطن المدين ، بناء على طلب المدين نفسه أو طلب أحد دائنيه ، وتنتظر الدعوى على وجه السرعة .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون المدني أن لحائز الشيء الذي اتفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة حق حبسه حتى يستوى ما هو مستحق له يستوى في ذلك أن يكون الحائز حسن النية أو سيئها إذ أعطى القانون بهذا النص الحق في الحبس للحائز مطلقاً ، وبذلك يثبت لمن أقام منشآت على أرض في حيازته الحق في حبسها حتى يستوى التعويض المستحق له عن تلك المنشآت طبقاً للقانون (نقض مدني ١٩٧٣/١٢/١٨ - المرجع السابق - جزء ٣ فقرة ٤٤٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن التخلي عن الحيازة المسقط لحق الحبس واقعة مادية لمحكمة الموضوع أن تستخلصها من ظروف الدعوى وملابساتها ومن المستندات المقدمة فيها (نقض مدني ١٩٥٣/٤/٩ - مجموعة الربع قرن ج ١ ص ٣٩٥) .

مادة ٢٥١ - على المحكمة في كل حال . قبل أن تشهر اعسار المدين ، أن تراعى في تقديرها جميع الظروف التي احلطت به ، سواء اكانت هذه الظروف عامة ام خاصة . فتنظر الى موارده المستقبلية ومقدرته الشخصية ومسئوليته عن الاسباب التي أدت الى اعساره ، ومصالح دائنيه المشروعة . وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في حالته المالية .

مادة ٢٥٢ - مدة المعارضة في الأحكام الصادرة في شأن الاعسار ثمانية أيام ، ومدة استئنافها خمسة عشر يوما ، تبدأ من تاريخ اعلان تلك الأحكام .

مادة ٢٥٣ - (١) على كاتب المحكمة في اليوم الذي تقيد فيه دعوى الاعسار أن يسجل صحيفتها في سجل خاص يرتب بحسب أسماء المعسرين . وعليه أن يؤثر في هامش التسجيل المذكور بالحكم الصادر في الدعوى ، وبكل حكم يصدر بتأييده أو بالغائه ، وذلك كله يوم صدور الحكم .

(٢) وعلى الكاتب أيضا ان يرسل الى قلم كتاب محكمة مصر صورة من هذه التسجيلات والتاثيرات لاثباتها في سجل عام ، ينظم وفقا لقرار يصدر من وزير العدل .

مادة ٢٥٤ - يجب على المدين اذا تغير موطنه أن يخطر بذلك كاتب المحكمة التي يتبعها موطنه السابق ، و على هذا الكاتب بمجرد علمه بتغيير الموطن ، سواء أخطره المدين أم علم ذلك من أى طريق آخر ، أن يرسل على نفقة المدين صورة من حكم شهر الاعسار ومن البيانات المؤشر بها في هامش التسجيل الى المحكمة التي يتبعها الموطن الجديد . لتقوم بقيدها في سجلاتها .

مادة ٢٥٥ - (١) يترتب على الحكم بشهر الاعسار ان يحل كل ما في ذمة المدين من ديون مؤجلة ، ويخصم من هذه الديون مقدار الفائدة الاتفاقية او القانونية عن المدة التي سقطت بسقوط الأجل .

(٢) ومع ذلك يجوز للقاضي أن يحكم ، بناء على طلب المدين وفي مواجهة ذوى الشأن من دائنيه ، بإبقاء الأجل أو مده بالنسبة الى الديون المؤجلة . كما يجوز له أن يمنح المدين أجلا بالنسبة الى الديون الحالية ، اذا رأى ان هذا الاجراء تبرره الظروف ، وأنه خير وسيلة تكفل مصالح المدين والدائنين جميعا .

مادة ٢٥٦ - (١) لا يحول شهر الاعسار دون اتخاذ الدائنين لاجراءات فردية ضد المدين .

(٢) على انه لا يجوز أن يحتج على الدائنين الذين يكون لهم حقوق سابقة على تسجيل صحيفة دعوى الاعسار بأي اختصاص يقع على عقارات المدين بعد هذا التسجيل .

مادة ٢٥٧ • متى سجلت صحيفة دعوى الاعسار فلا يسرى في الدائنين أى تصرف للمدين يكون من شأنه أن ينقص من حقوقه أو يزيد في التزاماته ، كما لا يسرى في حقهم أى وفاء يقوم به المدين .

مادة ٢٥٨ • يجوز للمدين أن يتصرف في ماله ، ولو بغير رضا الدائنين ، على أن يكون ذلك ضمن المثل ، وأن يقوم المشتري بإيداع الثمن خزانة المحكمة حتى يوزع وفقا لاجراءات التوزيع .

(٢) فإذا كان الثمن الذى بيع به المال اقل من ثمن المثل ، كان التصرف غير سار في حق الدائنين ، الا اذا أودع المشتري فوق الثمن الذى اشترى به ما نقص من ثمن المثل .

مادة ٢٥٩ • اذا أوقع الدائنون الحجز على إيرادات المدين ، كان لرئيس المحكمة المختصة بشهر الاعسار أن يقرر للمدين ، بناء على عريضة يقدمها ، نفقة يتقاضاها من إيراداته المحجوزة ، ويجوز التظلم من الأمر الذى يصدر على هذه العريضة ، في مدة ثلاثة أيام من تاريخ صدوره ، ان كان الظلم من المدين ، وعن تاريخ اعلان الامر للدائنين ان كان التظلم منهم .

مادة ٢٦٠ • يعاقب المدين بعقوبة التبديد في الحالتين الآتيتين :

(أ) اذا رفعت عليه دعوى بدىن فتعتمد الاعسار ، بقصد الاضرار بدائنيه ، وانتهت الدعوى بصدور حكم عليه بالمدين وشهر اعساره .

(ب) ان كان بعد الحكم بشهر اعساره اخفى بعض امواله ليحول دون التنفيذ عليها ، أو اصطنع ديونا صورية أو مبالغيا فيها ، وذلك كله بقصد الاضرار بدائنيه .

مادة ٢٦١ • (١) تنتهى حالة الاعسار بحكم تصدره المحكمة الابتدائية التى يتبعها موطن المدين ، بناء على طلب ذى شأن في الحالتين الآتيتين :

(أ) متى ثبت ن ديون المدين أصبحت لا تزيد على أمواله .

(ب) متى قام المدين بوفاء ديونه التى حلت دون أن يكون لشهر الاعسار اثر في حلولها ، وفي هذه الحالة تعود أجل الديون التى حلت بشهر الاعسار الى ما كانت عليه من قبل وفقا للمادة ٢٦٢ .

(٢) ويؤشر كاتب المحكمة من تلقاء نفسه بالحكم الصادر بانتهاء حالة الاعسار يوم صدوره على هامش التسجيل المتخصص عليه في المادة ٢٥٣ وعليه أن يرسل صورة منه الى قلم كتاب محكمة مصر للتأشير به كذلك .

مادة ٢١٢ - تنتهى حالة الاعسار بقوة القانون متى انقضت خمس سنوات على تاريخ التأشير . بالحكم الصادر بشهر الاعسار .

مادة ٢١٣ - يجوز للمدين بعد انتهاء حالة الاعسار أن يطلب اعادة الديون التى كانت قد حلت بسبب شهر الاعسار ولم يتم دفعها الى أجلها السابق ، بشرط أن يكون قد وفى ديونه التى حلت دون أن يكون لشهر الاعسار اثر فى حلولها .

مادة ٢١٤ - انتهاء حالة الاعسار بحكم أو بقوة ال قانون لا يمنع الدائنين من المطعن فى تصرفات المدين ، ولا من التمسك باستعمال حقوقه وفقا للمواد من ٢٢٥ الى ٢٤٣ .

الباب الثالث

الأوصاف المعدلة لأثر الالتزام

الفصل الأول

الشرط والأجل

١ - الشرط

مادة ٢١٥ - يكون الالتزام مطلقا على شرط اذا كان وجوده أو زواله مقربتا على أمر مستقبل غير محقق الوقوع^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ٢٦٥ ، ٢٧١ / ١ من القانون المدني ، أنه وإن كان كل من الشرط والأجل وصفا يلحق الالتزام ، فانهما يختلفان فى قوامهما اختلافًا ينعكس اثره على الالتزام الموصوف ، فبينما لا يكون الالتزام المعلق على شرط محققا فى قيامه أو زواله اذا بالالتزام المضاف الى أجل يكون محققا فى وجوده ولكنه مؤجل النفاذ أو مؤجل الانقضاء . (نقض مدنى ١٨ / ١ / ١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٤٦١) .

مادة ٢٦٦ = (١) لا يكون الالتزام قائما اذا علق على شرط غير ممكن أو على شرط مخالف للأداب أو النظام العام ، هذا اذا كان الشرط واقفا . أما اذا كان فاسخا فهو نفسه الذى يعتبر غير قائم .

(٢) ومع ذلك لا يقوم الالتزام الذى علق على شرط فاسخ مخالف للأداب أو النظام العام ، اذا كان هذا الشرط هو السبب الدافع للالتزام .

مادة ٢٦٧ = لا يكون الالتزام قائما اذا علق على شرط واقف يجعل وجود الالتزام متوقفا على محض ارادة الملتزم^(١).

مادة ٢٦٨ = اذا كان الالتزام مطلقا على شرط واقف ، فلا يكون نافذا الا اذا تحقق الشرط . أما قبل تحقق الشرط ، فلا يكون الا لزام قابلا للتنفيذ القهرى ولا للتنفيذ الاختيارى ، على أنه يجوز للدائن أن يتخذ من الاجراءات ما يحافظ به على حقه^(٢)

مادة ٢٦٩ = (١) يترتب على تحقق الشرط الفاسخ زوال الالتزام ويكون الدائن ملزما برد ما أخذه ، فإذا استحال الرد لسبب هو مسئول عنه وجب عليه التعويض .

(٢) على أن أعمال الإدارة التى تصدر من الدائن تبقى نافذة رغم تحقق الشرط .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٢٦٧ من القانون المدنى وعلى ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون أن التطبيق بالشرط الواقف لا يكون باطلا الا اذا كان الشرط اراديا محضا وهو ما يكون رهينا بمشيئة المدين وحدها ، لما كان ذلك وكان البين من عقد الصلح المؤرخ ٢٩/١١/١٩٧٢ أن الشرط الذى تضمنته فى البند الرابع من أن « يقر الطاعن بإخلاء الشقة استجاره من المطعون ضده عند الانتهاء من بناء عمارته بمدينة نصر قسلايتها للسكنى » انه وإن كان يتضمن شرطا اراديا ، الا أنه ليس شرطا متوقفا على محض ارادة الطاعن بل كذلك على أمور لا يتحكم فيها تحكما مطلقا ، ومن ثم فهو صحيح (نقض مدنى ٢٢/٥/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٧١٥) .

٢ - انظر تطبيقا لحكم هذا النص : الإدارية العليا ٢٦/٢/١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى ٢٥ - ٧٦ .

٣ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٢٧٢ من القانون المدنى يدل على أن حق المدين فى الاجل لا يسقط اذا كان اصناف التأمينات يفعل الدائن نفسه (نقض مدنى ١١/٢/١٩٦٩ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٤ فقرة ٨٦٢) .

مادة ٢٧٠ - (١) إذا تحقق الشرط استند اثره الى الوقت الذى نشأ فيه الالتزام ، الا اذا تبين من ارادة المتعاقدين او من طبيعة العقد او وجود الالتزام ، او زواله ، انما يكون في الوقت الذى تحقق فيه الشرط .

(٢) ومع ذلك لا يكون للشرط اثر رجعى ، اذا اصبح تنفيذ الالتزام قبل تحقق الشرط غير ممكن لسبب اجنبى لا يد للمدين فيه .

٢ - الأجل

مادة ٢٧١ - (١) يكون الالتزام لاجل اذا كان نفاذه او انقضاؤه مترتبا على امر مستقبل محقق الوقوع .

(٢) ويعتبر الامر محقق الوقوع متى كان وقوعه محتما ، ولو لم يعرف الوقت الذى يقع فيه .

مادة ٢٧٢ - (١) اذا تبين من الالتزام أن المدين لا يقوم بوفائه الا عند المقدرة او الميسرة ، عين القاضى ميعادا مناسبا لحلول الاجل ، مراعى في ذلك موارد المدين الحالية والمستقبلية ، ومقتضيا منه عناية الرجل الحريص على الوفاء بالتزامه .

مادة ٢٧٣ - يسقط حق المدين في الاجل :

(١) اذا شهر افلاسه او اعساره وفقا لنصوص القانون .

(٢) اذا اضعف بفعله الى حد كبير ما اعطى الدائن من تأمين خاص^(١) ، ولو كان هذا التأمين قد اعطى بعقد لاحق او بمقتضى القانون ، هذا ما لم يؤثر الدائن ان يطلب بتكملة التأمين ، اما اذا كان اضعاف التأمين يرجع الى سبب لا دخل لارادة المدين فيه ، فإن الاجل يسقط ما لم يقدم المدين للدائن ضمانا كافيا .

(٣) اذا لم يقدم للدائن ما وعد في العقد بتقديمه من التأمينات .

مادة ٢٧٤ - (١) اذا كان الالتزام مقترنا باجل واقف ، فإنه لا يكون نافذا الا في الوقت الذى يتقضى فيه الاجل ، على أنه يجوز للدائن حتى قبل انقضاء الاجل ان يتخذ من الاجراءات ما يحافظ به على حقوقه ، وله بوجه خاص ان يطلب بتأمين اذا خشى افلاس المدين او اعساره واستند في ذلك الى سبب معقول .

(٢) ويترتب على انقضاء الاجل الفاسخ زوال الالتزام ، دون أن يكون لهذا الزوال اثر رجعى .

الفصل الثاني

تعدد محل الالتزام

١ - الالتزام التخييري

مادة ٢٧٥ - يكون الالتزام تخييرياً إذا شمل محلة أشياء متعددة تبرأ ذمة المدين برامة تامة إذا أدى واحدا منها ، ويكون الخيار للمدين ما لم ينص القانون أو يتفق المتعاقدان على غير ذلك .

مادة ٢٧٦ - (١) إذا كان الخيار للمدين وامتنع عن الاختيار ، أو تعدد المدينون ولم يتفقوا فيما بينهم ، جاز للدائن أن يطلب من القاضى تعيين أجل يختار فيه المدين أو يتفق فيه المدينون ، فإذا لم يتم ذلك تولى القاضى بنفسه تعيين الخيار إلى المدين .

مادة ٢٧٧ - إذا كان الخيار للمدين ، ثم استحال تنفيذ كل من الأشياء المتعددة التى اشتمل عليها محل الالتزام ، وكان المدين مسئولاً عن هذه الاستحالة ولو فيما يتعلق بواحدة من هذه الأشياء كان ملزماً بأن يدفع قيمة أخرى استحال تنفيذها .

٢ - الالتزام البدلى

مادة ٢٧٨ - (١) يكون الالتزام بدلياً إذا لم يشمل محله إلا شيئا واحداً ، ولكن تبرأ ذمة المدين إذا أدى بدلاً منه شيئاً آخر .

(٢) والشئ الذى يشمل محل الالتزام ، لا البدل الذى تبرأ ذمة المدين بإدائه ، هو وحده محل الالتزام وهو الذى يعين طبيعته .

الفصل الثالث

تعدد طرق الالتزام

١ - التضامن

مادة ٢٧٩ - التضامن بين الدائنين أو بين المدينين لا يفترض ، وإنما يكون بناء على إتفاق أو نص في القانون^(١) .

مادة ٢٨٠ - (١) إذا كان التضامن بين الدائنين ، جاز للمدين أن يوفي الدين لأى منهم ، إلا إذا مانع أحدهم في ذلك .

(٢) ومع ذلك لا يحول التضامن دون انقسام الدين بين ورثة أحد الدائنين المتضامنين ، إلا إذا كان الدين غير قابل للانقسام .

مادة ٢٨١ - (١) يجوز للدائنين المتضامنين ، مجتمعين أو منفردين ، مطالبة المدين بالوفاء ، ويراعى في ذلك ما يلحق رابطة كل دائن من وصف يعدل من أثر الدين .

(٢) ولا يجوز للمدين إذا طلبه أحد الدائنين المتضامنين بالوفاء أن يحتج على هذا الدائن بأوجه الدفع الخاصة بغيره من الدائنين ، ولكن يجوز له أن يحتج على الدائن المطالب بأوجه الدفع الخاصة بهذا الدائن ، وبأوجه الدفع المشتركة بين الدائنين جميعا .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن لا يقصد بنص المادة ٢٧٩ من القانون المدني - وهي من الأصول العامة في الالتزامات التي تسرى في مجال العقود الإدارية - الى وجوب اشتراط الاتفاق على التضامن بصريح العبارة ، فقد تنصرف اليه الارادة ضمنا ، ولكن ينبغي أن تكون دلالة الانضمام في مثل هذه الحالة واضحة لاخفاء فيها ، فإذا اكتنف الشك هذه الدلالة وجب أن يؤول لنفى التضامن لا لاثباته ، فليس يكفي إذن لقيام التضامن أن تكون الظروف موجهة لقيامه بل يجب أن تكون مؤكدة له بما لا يدع مجالاً للشك في توفره ، وعلى من يدعى قيام التضامن أن يقيم الدليل عليه ، وعند الشك يعتبر التضامن غير قائم (الإدارية العليا ١٩٦٧/١١/١٨ - مجموعة الكتب الفنية ١٣ - ١٥ - ٩٣) .

مادة ٢٨٧ - (١) إذا برئت ذمة المدين قبل أحد الدائنين المتضامنين بسبب غير الوفاء ، فلا تبرأ ذمته قبل باقي الدائنين إلا بقدر حصة الدائن الذي برئت ذمة المدين قبله .

(٢) ولا يجوز لأحد الدائنين المتضامنين أن يأتي عملاً من شأنه الأضرار بالدائنين الآخرين .

مادة ٢٨٨ - (١) كل ما يستوفيه أحد الدائنين المتضامنين من الدين يصير من حق الدائنين جميعاً ويتحصون فيه .

(٢) وتكون القسمة بينهم بالتساوى ، إلا إذا وجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٢٨٩ - إذا كان التضامن بين المدينين فإن وفاء أحدهم بالدين مبرئ لزمه الباقين .

مادة ٢٩٥ - (١) يجوز للدائن مطالبة المدينين المتضامنين بالدين مجتمعين أو منفردين ، ويراعى في ذلك ما يلحق رابطة كل مدين من وصف يعدل من أثر الدين .

(٢) ولا يجوز للمدين الذي يطالبه الدائن بالوفاء أن يحتج بأوجه الدفع الخاصة به وبالأوجه المشتركة بين المدينين جميعاً^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تفسير القواعد الخاصة بالتضامن السلبي والإيجابي منوط بفكرتين هما وحدة الدين ، وتعدد الروابط . ومن مقتضى الفكرة الأولى في التضامن السلبي أن يكون كل من المدينين المتضامنين ملتزماً في مواجهة الدائن بالدين كاملاً غير منقسم والدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهم على انفراد أو إليهم مجتمعين وإذا وجهها إلى أحدهم ولم يفلح في استيفاء الدين منه كله أو بعضه فله أن يعود لمطالبة المدينين الآخرين رأى واحد منهم يختاره بما بقي من الدين ، كما أن له إذا ما طالبهم مجتمعين أمام القضاء أن يتنازل عن بعضهم ويحصر مطالبته بجملة الدين في أحدهم أو في بعضهم دون أن يسوغ لهؤلاء أن يطالبوه باستنزال حصة من حصل التنازل عن مطالبتهم منهم . ومن مقتضى الفكرة الثانية أن كل مدين تربطه بالدائن رابطة مستقلة ومتميزة عن الروابط التي تربط المدينين الآخرين بهذا الدائن فإذا شابته رابطة أحد المتضامنين بالدائن عيوب خاصة بها مع بقاء الروابط الأخرى التي تربط هذا الدائن بالمدينين الآخرين سليمة فإن عيوب أي رابطة منها لا تتعداها إلى رابطة

مادة ٢٨٦ - يترتب على تجديد الدين بين الدائن وأحد المدينين المتضامنين أن تبرأ ذمة باقي المدينين ، إلا إذا احتفظ الدائن بحقه قبلهم .

مادة ٢٨٧ - لا يجوز للمدين المتضامن أن يتمسك بالمقاصة التي تقع بين الدائن ومدين متضامن آخر ، إلا بقدر حصة هذا المدين .

مادة ٢٨٨ - إذا اتحدت الذمة بين الدائن وأحد مدينيه المتضامنين ، فإن الدين لا ينقضى بالنسبة إلى باقي المدينين ، إلا بقدر حصة المدين الذي اتحدت ذمته مع الدائن .

مادة ٢٨٩ - (١) إذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين ، فلا تبرأ ذمة الباقين ، إلا إذا صرح الدائن بذلك .

(٢) فإذا لم يصدر منه هذا التصريح ، لم يكن له أن يطالب باقي المدينين المتضامنين إلا بما يبقى من الدين بعد خصم حصة المدين الذي أبرأه ، إلا أن يكون قد احتفظ بحقه في الرجوع عليهم بكل الدين ، وفي هذه الحالة يكون لهم حق الرجوع على المدين الذي صدر الإبراء لصالحه بحصته في الدين .

مادة ٢٩٠ - إذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين بقي حقه في الرجوع على الباقين بكل الدين ، ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢٩١ - (١) في جميع الأحوال التي يبرئ فيها الدائن أحد المدينين المتضامنين ، سواء أكان الإبراء من الدين أم من التضامن ، يكون لباقي المدينين أن يرجعوا عند الاقتضاء على هذا المدين بنصيبه في حصة المعسر منهم وفقاً للمادة ٢٩٨ .

(٢) على أنه إذا أخل الدائن المدين الذي أبرأه من كل مسئولية عن الدين ، فإن هذا الدائن هو الذي يتحمل نصيب هذا المدين في حصة المعسر .

أخرى وإذا زال الالتزام بالنسبة للمدين الذي اعترى رابطة الفساد فإن زوال هذا الالتزام لا يمس التزام المدينين الآخرين فيظل كل واحد منهم ملتزماً قبل الدائن بالدين بأسره ويكون للمدين الذي تعييت رابطة وحده الحق في التمسك بالعيب الذي شاب رابطة ولا يكون له أن يطالب باستئصال حصة المدين الذي تعييت رابطة فهذه الحصة لا تسترل مادام العيب قاصراً على رابطة دون غيرها - وكل هذا تطبيق لما نصت عليه المادة ٢٨٥ من القانون المدني (نقض مدني ١٦/٣/١٩٦١ - موسوعةنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٤٩٥)

مادة ٢٩٢ - (١) إذا إنقضى الدين بالتقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامين ، فلا يستفيد من ذلك باقى المدينين إلا بقدر حصة هذا المدين .
(٢) وإذا انقطعت مدة التقادم أو وقف سريانه بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامين ، فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقى المدينين^(١) .

مادة ٢٩٣ - (١) لا يكون المدين المتضامن مسئولاً في تنفيذ الالتزام إلا عن فعله .

(٢) وإذا أعذر الدائن أحد المدينين المتضامين أو قاضاه ، فلا يكون لذلك أثر بالنسبة إلى باقى المدينين . أما إذا أعذر أحد المدينين المتضامين الدائن ، فإن باقى المدينين يستفيدون من هذا الإعذار .

مادة ٢٩٤ - إذا تصالح الدائن مع أحد المدينين المتضامين وتضمن الصلح الإبراء من الدين أو براءة الذمة منه بأية وسيلة أخرى ، استفاد منه الباقيون .
 أما إذا كان من شأن هذا الصلح أن يرتب في ذمتهم التزاماً أو يزيد فيما هم ملتزمون به ، فإنه لا ينفذ في حقهم إلا إذا قبلوه .

مادة ٢٩٥ - (١) إذا أقر أحد المدينين المتضامين بالدين ، فلا يسرى هذا الإقرار في حق الباقيين .

(٢) وإذا نكل أحد المدينين المتضامين عن اليمين أو وجه إلى الدائن يمينا حلفها ، فلا يضار بذلك باقى المدينين .

(٣) وإذا اقتصر الدائن على توجيه اليمين إلى أحد المدينين المتضامين ، فحلف ، فإن المدينين الآخرين يستفيدون من ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن مطالبة المضرور للمتبرع بالتعويض مطالبة قضائية وإن كانت تقطع التقادم بالنسبة للمتبرع إلا أنها لا تقطعه بالنسبة للتابع وذلك أخذاً بما نصت عليه المادة ٢٩٢ من القانون المدني من أنه إذا انقطعت مدة التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامين فلا يجوز للدائن أن يتمسك بذلك قبل باقى المدينين . وإذا كان قطع التقادم بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامين لا يترتب عليه أثر بالنسبة لباقى المدينين فمن باب أولى لا يكون لقطع التقادم بالنسبة للكفيل ولو كان متضامناً مع المدين الأصلي أثر بالنسبة إلى هذا المدين (نقض مئى ١٩٦٩/١/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٥٠٣) .

مادة ٢٩٦ - (١) إذا صدر حكم على أحد المدينين المتضامنين فلا يحتج بهذا الحكم على الباقيين^(١).

(٢) أما إذا صدر الحكم لصالح أحدهم ، فيستفيد منه الباقيون إلا إذا كان الحكم مبنيا على سبب خاص بالمدين الذى صدر الحكم لصالحه .

مادة ٢٩٧ - (١) إذا وفى أحد المدينين المتضامنين كل الدين ، فلا يجوز له أن يرجع على أى من الباقيين إلا بقدر حصته فى الدين ، ولو كان بما له من حق الحلول قد رجع بدعوى الدائن .

(٢) وينقسم الدين إذا وفاه أحد المدينين حصصا متساوية بين الجميع ، ما لم يوجد إتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٢٩٨ - إذا أسر أحد المدينين المتضامنين تحمل تبعة هذا الاعسار المدين الذى وفى بالدين ، وسائر المدينين الموسرين ، كل بقدر حصته .

مادة ٢٩٩ - إذا كان أحد المدينين المتضامنين هو وحده صاحب المصلحة فى الدين فهو الذى يتحمل به كله نحو الباقيين .

٢ - عدم القابلية للانقسام

مادة ٣٠٠ - يكون الالتزام غير قابل للانقسام :

(أ) إذا ورد على محل لا يقبل بطبيعته أن ينقسم .

(ب) إذا تبين من الغرض الذى رعى إليه المتعاقدان أن الالتزام لا يجوز تنفيذه منقسما ، أو إذا انصرفت نية المتعاقدين إلى ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحكم الذى يصدر على الكفيل المتضامن لا يعتبر حجة على المدين إذا لم يكن مختصما فى الدعوى وذلك سواء فى القانون المدنى الملى أو فى القانون القائم فقد استقر قضاء محكمة النقض فى ظل القانون الملى على أن ، حكم المادة ١١٠ منه يقضى بأن مطالبة أحد الدينين ، المتضامنين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين بسرئانه على باقى الدينين هذا الحكم لايمسرى الا فيما بين المدينين المتضامنين بعضهم وبعض ولايجوز أن يسرى فى حكمه عن طريق القياس بين الكفيل المتضامن والمدين المتضامن

مادة ٢٠٩ - (١) إذا تعدد المدينون في التزام غير قابل للانقسام كان كل منهم ملزماً بوفاء الدين كاملاً .

(٢) وللمدين الذي وفي بالدين حق الرجوع على الباقيين ، كل بقدر حصته إلا إذا تبين من الظروف غير ذلك .

مادة ٢٠٢ - (١) إذا تعدد الدائنون في التزام غير قابل للانقسام ، أو تعدد وريثة الدائن في هذا الالتزام ، جاز لكل دائن أو وارث أن يطالب بأداء الالتزام كاملاً ، فإذا اعترض أحد الدائنين أو الورثة على ذلك ، كان المدين ملزماً بأداء الالتزام للدائنين مجتمعين أو إيداع الشيء محل الالتزام^(١) .

(٢) ويرجع الدائنون على الدائن الذي استوفى الالتزام ، كل بقدر حصته

لأن تضامن الكفيل مع المدين لا يصير مديناً أصلياً بل يبقى التزامه تبعياً . أما القانون القائم فقد نص في المادة ٢٩٦ منه على أنه إذا صدر حكم على أحد المدينين التضامنين فلا يحتج بهذا الحكم على الباقيين ومقتضى ذلك أنه حتى فيما بين المدينين التضامنين أنفسهم لا يعتبر الحكم الصادر ضد أحدهم حجة على باقيهم ومن باب أولى لا يكون الحكم الصادر على الكفيل التضامن حجة على المدين (نقض مدني ١٩٦٨/٢/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٨ لفقرة ١٤٨١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان موضوع الداعي التزاماً غير قابل للانقسام كما هو الشأن في طلب بطلان عقد فية لعدم استيفائه الشكل الرسمي فانه - طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٠٢ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا تعدد الدائنون أو تعدد وريثة الدائن جاز لكل منهم أن يطالب بأداء الالتزام كاملاً ومؤدي هذا أن الطاعنين وهم وريثة الدائن أي من له التمسك ببطلان الزامه بالعقد باعتباره هبة لم تتخذ الشكل الرسمي أن يتسكروا بهذا البطلان مجتمعين أو منفردين ويبنين على هذا أن بطلان الطعن من واحد أو أكثر منهم لا يحوّل دون قيامه متى صح بالنسبة لطاعن آخر أو أكثر منهم ، إذ كان ذلك فلا محل لما يثيره الحاضر عن المطعون ضدهما من بطلان الطعن برمته لبطلانه بالنسبة لبعض الطاعنين ويكون غير منتج البحث في بطلان الطعن بالنسبة لبعض الطاعنين لعدم إيداع المحامي توكيله عنهم عند تقديم صحيفة الطعن أو لصعوبة التوكيل له بعد ذلك طالما يكفي الطعن ممن صح الطعن منه (نقض مدني ١٩٧٨/٣/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٤ لفقرة ٨٦) . وأنظر أيضاً أحكام النقض المدني العديدة المنشورة في مجموعة الربع قرن ص ٢٧٦ وما بعدها) .

الباب الرابع

انتقال الالتزام

الفصل الاول

حوالة الحق

مادة ٢٠٢ - يجوز للدائن أن يحول حقه الى شخص آخر^(١) الا اذا حال دون ذلك نص القانون او اتفاق المتعاقدين او طبيعة الالتزام . وتتم الحوالة دون حاجة الى رضا المدين .

مادة ٢٠٤ - لا تجوز حوالة الحق الا بمقدار ما يكون منه قابلا للحجز .

مادة ٢٠٥ - لا تكون الحوالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير الا اذا قبلها المدين أو أعلن بها . على أن نفاذها قبل الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ^(٢)

(١) قضت محكمة النقض بأن حوالة الحق لا تنشئ التزاما جديدا في ذمة المدين وإنما هي تنقل الالتزام الثابت أصلا في ذمته من الدائن الى دائن آخر باعتبار هذا الالتزام حقا للدائن المحيل وينقل بها الالتزام ذاته بجميع مقوماته وخصائصه وينبني على ذلك أن يظل هذا الالتزام بعد حوالاته محكوما بذات القانون الذي نشأ في ظله من حيث طبيعته وصفاته واشباته وقابليته للحوالة والشروط اللازمة لذلك فهذا صدر قانون يغير من هذه الاحكام فلا يسرى على هذا الالتزام الا في نطاق ما يستحدثه من قواعد أمره تتصل بالنظام العام (نقض مدني ١٩٦٧/١٢/٢٢ - س ١٨ ص ١٧٤٤)

٢ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٢٠٥ من القانون المدني - على الا تكون حوالة الحق المدني نافذة قبل المدين الا اذا قبلها أو أعلن بها - أن القبول الذي يعتد به في هذا الخصوص هو الذي يصدر من المدين وقت الحوالة أو بعدها بحيث يتم عن علمه بها فيكف عن سداد الدين الى الدائن الاصلي ولا يعامل بشأنه الا الدائن الجديد . اما اذا تضمنت عبارة السند تحويلا للدائن بتحويل الحق موضوع السند لمن يشاء بغير توقف على

مادة ٢٠٦ = يجوز قبل اعلان الحوالة أو قبولها ان يتخذ الدائن المحال له من الاجراءات ما يحافظ به على الحق الذى انتقل اليه .

مادة ٢٠٧ = تشمل حوالة الحق ضماناته ، كالكفالة والامتياز والرهن ، كما تعتبر شاملة لما حل من فوائد وأقساط .

مادة ٢٠٨ = (١) اذا كانت الحوالة بعوض فلا يضمن المحيل الا وجود الحق المحال به وقت الحوالة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

(٢) اما اذا كانت الحوالة بغير عوض . فلا يكون المحيل ضامنا حتى لوجود الحق .

مادة ٢٠٩ = (١) لا يضمن المحيل يسار المدين الا اذا وجد اتفاق خاص على هذا الضمان .

(٢) واذا ضمن المحيل يسار المدين ، فلا ينصرف هذا الضمان الا الى اليسار وقت الحوالة ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٢١٠ = اذا رجع المحال له بالضمان على المحيل طبقا للمادتين السابقتين ، فلا يلزم المحيل الا يريد ما استولى عليه مع الفوائد والمصروفات ، ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك^(١)

رضا المدين فإن ذلك لا يعد قبولا بالمعنى الذى قصده المشرع بالمادة ٢٠٥ من القانون المدنى . اذا ان اطلاق عبارة السند على هذا النحو وورودها فيه سابقة على الحوالة لا يتحصل معه علم المدين بشخص المحال اليه ويتاريخ الحوالة ، فلا يفنى عن اعلانه بها وقت اتمامها أو بعده أو الحصول على قبوله لها ، حتى يتحقق الغرض الذى يستهدفه المشرع من وجوب اتخاذ هذين الاجراءين بما يرفع الشك لدى المدين بالنسبة للشخص الذى يجب ان يؤول له الدين عند حلول ميعاد الاستحقاق (نقض مدنى ١٩/١١/١٩٥٩ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٦ مقالة ٢٦) .

١- قضت محكمة النقض بأن قصد المشرع من نص المادة ٢١٠ من القانون المدنى هو تجسيد آتسى ما يرجع به المحال له على المحيل من تمويش عند تحقق الضمان . وهذا الحكم يغير الحكم الوارد بالمادة ٢٢٦ من القانون المدنى الذى يجرى سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية اذا كان موضوع الالتزام مبلغا من النقود تأخر المدين فى الوفاء به ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ان لم يعمل حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وقضى للمحال له بالفوائد من تاريخ دفعه مبلغ الحوالة للطاعن وهو المحيل فإنه لا يكون قد اخطأ فى تطبيق

مادة ٣١١ = يكون المحيل مسئولاً عن أفعاله الشخصية . ولو كانت الحوالة بغير عوض أو لو اشترط عدم الضمان^(١)

مادة ٣١٢ = للمدين أن يتمسك قبل المحال له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها قبل المحيل وقت نفاذ الحوالة في حقه ، كما يجوز له أن يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة .

مادة ٣١٣ = إذا تعددت الحوالة بحق واحد فضلت الحوالة التي تصبح قبل غيرها نافذة في حق الغير .

مادة ٣١٤ = (١) إذا وقع تحت يد المحال عليه حجز قبل أن تصبح الحوالة نافذة في حق الغير ، كانت الحوالة بالنسبة إلى الحاجز بمثابة حجز آخر .
(٢) وفي هذه الحالة ، إذا وقع حجز آخر بعد أن أصبحت الحوالة نافذة في حق الغير ، فإن الدين يقسم بين الحاجز المتقدم والمحال له والحاجز المتأخر قسمة غرماء ، على أن يؤخذ من حصة الحاجز المتأخر ما يستكمل به المحال له قيمة الحوالة .

القانون (نقش مدني ١١/١٩٦٦ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٦ فقرة ٤٢) .
١ - قضت محكمة النقض بأن حق المحال له في التعويض في حالة ضمان المحيل لأفعاله الشخصية وفقاً للمادة ٣١١ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يقتصر على استرداد ما دفعه للمحيل عوضاً عن الحق المحال به مع الفوائد والمصرفيات ، كما هو الحال عندما يتحقق الضمان طبقاً للمادتين ٢٠٨ ، ٢٠٩ من القانون المدني ، بل يكون التعويض كاملاً يشمل قيمة هذا الحق كلها ولو زادت على ما دفعه المحال له للمحيل ويشمل أيضاً التعويض عن أي ضرر آخر يلحق بالمحال له من جراء فعل المحيل (نقش مدني ٢٢/١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٦ فقرة ٥١) .

الفصل الثاني حوالة الدين

مادة ٢١٥ - تتم حوالة الدين باتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين .

مادة ٢١٦ - (١) لا تكون الحوالة نافذة في حق الدائن الا اذا اقرها .
(٢) واذا قام المحال عليه او المدين الاصيل باعلان الحوالة الى الدائن ، وعين له اجلا معقولا ليقر الحوالة ثم انقضى الاجل دون ان يصدر الاقرار ، اعتبر سكوت الدائن رفضا للحوالة .

مادة ٢١٧ - (١) مادام الدائن لم يحدد موقفه من الحوالة اقرارا او رفضا ، كان المحال عليه ملزما قبل المدين الاصيل بالوفاء للدائن في الوقت المناسب ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . ويسرى هذا الحكم ولو رفض الدائن الحوالة^(١)
(٢) على انه لا يجوز للمدين الاصيل ان يطالب المحال عليه بالوفاء للدائن ، مادام هو لم يقر بما التزم به نحو المحال عليه بمقتضى عقد الحوالة .
مادة ٢١٨ - (١) تبقى للدين المحال به ضماناته .

(٢) ومع ذلك لا يبقى الكفيل ، عينيا كان او شخصيا ، ملتزما قبل الدائن الا اذا رضى بالحوالة .

١ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كانت حوالة الدين غير نافذة في حق الدائن لعدم اعلانه بها وقبوله لها ، الا انها صحيحة ونافذة بين طرفيها ، ومن مقتضاها طبقا للمادة ٢١٧ من القانون المدني التزام المحال عليه بالوفاء بالمدين في الوقت المناسب ، وهو عادة وقت حلول الدين . وقد يتفق الطرفان على تحديد ميعاد آخر للوفاء فهذا خلت الحوالة من النص على شيء في هذا الخصوص فإنه يكون على المحال عليه ان يدرك عن المدين الاصيل كل مطالبة من الدائن ، سواء بوفائه الدين المحال به للدائن ، او بتسليمه للمدين الاصيل ليقوم بنفسه بالوفاء به لدائته ، ولازم ذلك ومقتضاه انه طالما كلف الدين قائما قبل المدين الاصيل ، فإنه للزام المحال عليه بظل قائما كذلك ولا يسقط بالتقادم (نقض مدني ١٩٧٢/١/٢٠ - موسوعتنا الذهبية جزء ٦ فقرة ٢٨) .

مادة ٣١٩ - يضمن المدين الاصلى أن يكون المحال عليه موسرا وقت اقرار الدائن للحوالة ، ما لم يتفق على غير ذلك .
مادة ٣٢٠ - للمحال عليه أن يتمسك قبل الدائن بالدفع التى كان للمدين الاصلى ان يتمسك بها . كما يجوز له ان يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة .

مادة ٣٢١ - (١) يجوز أيضا ان تتم حوالة الدين باتفاق بين الدائن والمحال عليه بتقرر فيه ان هذا يحل محل المدين الاصلى فى التزامه^(١) .
 (٢) وتسرى فى هذه الحالة احكام المادتين ٣١٢ و ٣٢٠
مادة ٣٢٢ - (١) لا يستتبع بيع العقار المرهون رهنا رسميا انتقال الدين المضمون بالرهن الى ذمة المشتري الا اذا كان هناك اتفاق على ذلك .
 (٢) فإذا اتفق البائع والمشتري على حوالة الدين ، وسجل عقد البيع ، تعين على الدائن متى اعلن رسميا بالحوالة أن يقرأها أو يرفضها فى ميعاد لا يجاوز ستة أشهر ، فإذا انقضى هذا الميعاد دون أن يبت برأى اعتبر سكوت اقرارا .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز تتم حوالة الدين وفقا لنص المادة ٣٢١ من القانون المدنى فى صورة اتفاق مباشر بين الدائن والمحال عليه يتحول الدين بمقتضاه من ذمة المدين القديم الى ذمة المدين الجديد دون حاجة الى رضا المدين القديم ، واذا كان القانون لم يتطلب فى هذا الاتفاق شكلا خاصا فإنه يكفى اى تعبير عن الارادة يدل على تراضى الطرفين ، واتجاه نيتهما الى أن يحل المدين الجديد محل المدين فى التزامه ولو كان هذا التراضى ضمنيا .
 (نقض مدنى ١٩٧٦/٥/٣١ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٦ فقرة ١٠)

الباب الخامس

انقضاء الالتزام

الفصل الأول

الوفاء

١ - طرفا الوفاء

مادة ٣٣٢ = (١) يصح الوفاء من المدين أو من نائبه أو من أى شخص آخر له مصلحة في الوفاء ، وذلك مع مراعاة ما جاء بالمادة ٢٠٨^(١) .

(٢) ويصح الوفاء أيضا مع التحفظ السابق ممن ليست له مصلحة في هذا الوفاء ، ولو كان ذلك دون علم المدين أو رغم إرادته على أنه يجوز للدائن أن يرفض الوفاء من الغير إذا اعترض المدين على ذلك وأبلغ الدائن هذا الاعتراض .

١ - قضت محكمة النقض بأن التزام المرسل اليه بإداء الضريبة الجمركية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على ما يستحق منها على البضائع التي يتم الإفراج عنها بعد مرورها بالحدود الجمركية الى داخل البلاد . فإذا أوفى المرسل اليه بكامل الضريبة الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها من نقص غير المبرر ومن ثم يجوز له استرداده ولا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بإداء تلك الضريبة الا اذا اتجهت ارادة المرسل اليه عند السداد الى الوفاء بها عن الناقل ذلك ان الوفاء بالدين عن الغير - وعلى ما يبين من نصوص المواد ٣٢٢ وما بعدها من القانون المدني - لا يبرئ ذمة المدين منه الا اذا اتجهت ارادة المولى له الى الوفاء بدين هذا الغير ، اما اذا ظن انه يدفع ديناً على نفسه فلا يعتبر وفاء لدين غيره بل وفاء لدين غير مستحق فيجوز للمولى المطالبة باسترداده اعمالا للقاعدة دفع غير المستحق وان خلت الاوراق مما يدل على ان المرسل اليه قد اتجهت ارادته عند السداد الى الوفاء عن الشركة المطعون ضدها - النافذة - بالرسوم الجمركية المستحقة عن العجز في الرسالة ، فإن الحكم المطعون فيه ان اعتبر هذا الوفاء مبرراً لذمة المطعون ضدها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (نقض مدنى ١٩٨٠/١/٢٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٢٠٢)

مادة ٣٢٤ = (١) إذا قام الغير بوفاء الدين ، كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه^(١)

(٢) ومع ذلك يجوز للمدين الذي حصل الوفاء بغير ارادته ان يمنع رجوع المولى بما وفاء عنه كلاً أو بعضاً ، اذا اثبت ان له أية مصلحة في الاعتراض على الوفاء .

مادة ٣٢٥ = (١) يشترط لصحة الوفاء أن يكون المولى مالكا للشيء الذي وفى به ، وأن يكون ذا اهلية للتصرف فيه .

(٢) ومع ذلك فالوفاء بالشيء المستحق ممن ليس اهلا للتصرف فيه ينقض به الالتزام ، اذا لم يلحق الوفاء ضرراً بالمولى .

مادة ٣٢٦ = اذا قام بالوفاء شخص غير المدين ، حل المولى محل الدائن الذي استوفى حقه في الاحوال الاتية :

- (أ) اذا كان المولى ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه .
- (ب) اذا كان المولى دائئاً وفى دائئاً آخر مقدماً عليه بما له من تأمين عيني ، ولو لم يكن للمولى أى تأمين .
- (ج) اذا كان المولى قد اشترى عقاراً ودفع ثمنه وفاء لدائئين خصص العقار لضمان حقوقهم .
- (د) اذا كان هناك نص خاص يقرر للمولى حق الحلول .

١ - قضت محكمة النقض بأن المتبوع يستطيع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مدني التي تقضى بأنه اذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه . وهذه الدعوى سواء كان ساسها الاثراء بلا سبب أو الفضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها اذا كان قد أوفى التعويض للدائئ المضروب بعد ان كان حق الدائئ فيه قد سقط بالنسبة للتابع لان هذا لم يفد شيئاً من هذا الوفاء وليس للمتبوع ان يرجع على تابعه بالتعويض الذي أوفاه عنه بالدعوى الشخصية التي قررها القانون في المادة ٨٠٠ من القانون المدني للكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى اذا كانت الكفالة لمصلحة الدائئ وحده . وضمان المتبوع لأعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائئ المضروب وحده .

(نقض مدني ١٩٧٩/٥/١٠ - المرجع السابق - فقرة ١٤٠٥)

مادة ٣٢٧ = للدائن الذى استوفى حقه من غير المدين أن يتفق مع هذا الغير على أن يحل محله^(١) ، ولو لم يقبل المدين ذلك ، ولا يصح أن يتأخر هذا الاتفاق عن وقت الوفاء^(٢)

مادة ٣٢٨ = يجوز أيضا للمدين إذا اقترض مالا وفى به الدين أن يحل المقرض محل الدائن الذى استوفى حقه ، ولو بغير رضا هذا الدائن ، على أن يذكر فى عقد القرض أن المال قد خصص للوفاء ، وفى المخالصة أن الوفاء كان من هذا المال الذى اقترضه الدائن الجديد .

مادة ٣٢٩ = من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص ، وما يلحقه من توابع ، وما يكفله من تأمينات ، وما يرد عليه من دفع ، ويكون هذا الحلو بالقدر الذى اداه من ماله من حل محل الدائن^(٣) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط فى الاتفاق على الحلو شكل خاص ، ويخضع فى اثباته للقواعد العامة ، والموئ يحل محل الدائن فى حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات عينية أو شخصية وما يرد عليه من دفع ، وهو ما تقضى به المادة ٣٢٩ من القانون المدنى ويقع الحلو فى التأمينات بحكم القانون دون حاجة لاتفاق الموئ مع الدائن على احلاله محله فى الرهن أو أى تأمين آخر (نقض مدنى ١٩٧٧/٣/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٢٤٢) .

٢ - المقصود بهذه الفقرة درء التحايل فقد يتواطأ الدائن مع المدين بعد أن يكون هذا قد استوفى حقه فيتلفان خطأ على حلو احد الاغيار لتقويت حق ذائن مرتتهن متأخر فى المرتبة فيما لو أقر النص صحة الاتفاق على الحلو بعد الوفاء (نقض مدنى ١٩٧٧/٣/٢٢ - المرجع السابق - جزء ٣ فقرة ٢٤٠)

٣ - قضت محكمة النقض بأن حائز العقار المرهون ملزم بالدين عن المدين ، وينبئ على وفائه بالمدين المضمون أو يجزه منه للدائن المرتهن ، حلوه محل هذا الدائن فى كافة حقوقه بمقدار ما اداه ، ويشمل الحلو الرهن الوارد على عقار الحائز ذاته ، ويترتب على الحلو ، انتقال حق الدائن الى الموئ فيكون له أن يرجع على المدين بهذا الحق بمقدار ما أوفاه (نقض مدنى ١٩٧١/٣/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - جزء ٣ فقرة ٥٦١) وقضت أيضا بأنه اذا كان اسلس دعوى رجوع الكفيل على المدين بما أوفاه عنه هو حلو الكفيل محل الدائن فى الرجوع على المدين - حلولا مستندا من عقد الحلو المبرم بين الدائن والكفيل ومستندا الى المادتين ٣٢٩/١ و ٣٢٩/٢ من القانون المدنى اللتين تقضيان بأنه اذا قام بالوفاء شخص غير المدين حل

مادة ٣٢٠ - (١) إذا وفى الغير الدائن جزءاً من حقه وحل محله فيه ، فلا يضار الدائن بهذا الوفاء ، ويكون فى استيفاء ما بقى له من حق مقدماً على من وفاه ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . (٢) فإذا حل شخص آخر محل الدائن فيما بقى له من حق رجع من حل أخيراً هو ومن تقدمه فى الحل كل بقدر ما هو مستحق له وتقاسماً قسمة الغرماء .

مادة ٣٢١ - إذا وفى حائز العقار المرهون كل الدين ، وحل محل الدائنين ، فلا يكون له بمقتضى هذا الحل أن يرجع على حائز لعقار آخر مرهون فى ذات الدين إلا بقدر حصة هذا الحائز بحسب قيمة ما حازه من عقار .

مادة ٣٢٢ - يكون الوفاء للدائن أو لنائبه ، ويعتبر ذا صفة فى استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن ، إلا إذا كان متفقاً على أن الوفاء يكون للدائن شخصياً .

مادة ٣٢٣ - إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه ، فلا تبرا ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه ، ويقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين فى حيالته^(١)

مادة ٣٢٤ - إذا رفض الدائن دون مجرد قبول الوفاء المعروض عرضاً صحيحاً ، أو رفض القيام بالأعمال التى لا يتم الوفاء بدونها ، أو أعلن أنه لن

المولى محل الدائن الذى استوفى حقه إذا كان المولى ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه وإن من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن كان له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع . وكان القرض - المكفول - عملاً تجارياً بالنسبة لطرفيه فإن الكفيل المولى يحل محل الدائن الاصلى فيه بما له من خصائصه ومنها صفة التجارية وبالتالي يكون للكفيل أن يرفع دعواه على المدين أمام المحكمة التجارية المتفق بين الدائن والمدين على اختصاصها (نقض مدنى ١٩٦٨/١/٢٥ - المرجع السابق جزء ٨ فقرة ١٤٧٩)

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - انه إذا كان الوفاء لغير الدائن أو نائبه فلا تبرا ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء . ويكون من اثر هذا الوفاء - على ما تخفى به المادة ٣٢٣ من القانون المدنى ومذكرته التفسيرية أن ينقلب الغير وكيلاً بعد أن كان فضولياً (نقض مدنى ١٩٨٢/٦/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٢٦) .

يقبل الوفاء اعتير انه قد تم اذاره من الوقت الذي يسجل المدين عليه هذا الرفض باعلان رسمى .

مادة ٣٣٥ - اذا تم اذار الدائن ، تحمل تبعة هلاك الشيء أو تلفه ، ووقف سريان الفوائد ، وأصبح للمدين الحق في ايداع الشيء على نفقة الدائن والمطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر .

مادة ٣٣٦ - اذا كان محل الوفاء شيئاً معيناً بالذات ، وكان الواجب ان يسلم في المكان الذى يوجد فيه ، جاز للمدين بعد أن ينذر الدائن بتسلمه ان يحصل على ترخيص من القضاء في ايداعه ، فإذا كان هذا الشيء عقاراً أو شيئاً معداً للبقاء حيث وجد ، جاز للمدين أن يطلب وضعه تحت الحراسة .

مادة ٣٣٧ - (١) يجوز للمدين بعد استئذان القضاء ان يبيع بالمزاد العلنى الاشياء التى يسرع اليها التلف ، أو التى تكلف نفقات باهظة في ايداعها أو حراستها ، وأن يودع الثمن خزانة المحكمة .

(١) فإذا كان الشيء له سعر معروف في الاسواق ، أو كان التعامل فيه مقدولاً في البورصات فلا يجوز بيعه بالمزاد الا اذا تعذر البيع ممارسة بالسعر المعروف .

مادة ٣٣٨ - يكون الايداع أو ما يقوم مقامه من اجراء جائزاً ايضاً ، اذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه ، أو كان الدائن عديم الاهلية أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء ، أو كان الدين متنازعا عليه بين عدة اشخاص ، أو كانت هناك اسباب جدية أخرى تبرر هذا الاجراء^(١)

مادة ٣٣٩ - يقوم العرض الحقيقى بالنسبة الى المدين مقام الوفاء ، اذا تلاه ايداع يتم وفقاً لاحكام قانون المرافعات^(٢) ، أو تلاه أى اجراء مماثل ، وذلك اذا قبله الدائن أو صدر حكم نهائى بصحته^(٣)

١ - انظر مثلاً لسببين جديين يبرران صحة ايداع الثمن في عقد البيع دون أن يسببه عرض حقيقى (نقض مدنى ١٥/١١/١٩٦٦) موسوعتنا الذهبية الجزء ٣ - فقرة ٤٥٣) .
٢ - انظر المواد من ٤٨٧ الى ٤٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
٣ - من تطبيقات القضاء على حكم المادة ٣٣٩ من القانون المدنى انه اذا كان المستأجر عنده عرض السيارة المؤجرة عرضاً رسمياً على المؤجر عند انتهاء مدة العقد ورفض المؤجر

مادة ٣٤٠ - (١) اذا عرض المدين الدين واتبع العرض بايداع او باجراء مماثل ، جاز له ان يرجع في هذا العرض ملادام الدائن لم يقبله ، او مادام لم يصدر حكم نهائى بصحته واذا رجع فلا تبرا ذمة شركائه في الدين ولا ذمة الضامنين .

(٢) فإذا رجع المدين في العرض بعد ان قبله الدائن ، او بعد ان حكم بصحته ، وقبل الدائن منه هذا الرجوع ، لم يكن لهذا الدائن ان يتمسك بعد ذلك بما يكفل حقه من تأمينات وتبرا ذمة الشركاء في الدين وذمة الضامنين .

٢ - محل الوفاء

مادة ٣٤١ - الشيء المستحق اصلا هو الذى به يكون الوفاء ، فلا يجبر الدائن على قبول شيء غيره ، ولو كان هذا الشيء مساويا له في القيمة او كانت له قيمة اعلى ^(١) .

استلامها قام بايداعها . جراجا ، معينا وانذر المؤجر بذلك على يد محضر وصرح له باستلامها بغير قيد ولا شرط ، فيجب على المحكمة ان تقول كلمتها في هذا الاجراء ، وهل يعتبر مماثلا للايداع في حكم المادة ٣٢٩ مدنى وهل هو يؤكد صحة العرض ويتوافر فيه شروط الايداع من تخل المدين وصلاحيه مكان الايداع . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت ان عرض السيارة في هذه الحالة كان ناقصا دون ان تبحث صحة الاجراء الذى اتخذه المستاجر وتطلب منه ان يكون قد حصل مبدئيا على حكم بايداع السيارة فان الحكم يكون قد خالف القانون اذ ان هذا الاجراء ليس من الشروط الحتمية لصحة الاجراء المماثل للايداع الذى يجب ان يعقب العرض . فكما يجوز ان يكون هذا الاجراء المماثل قد طلب ابتداء من القضاء في صورة دعوى حراسة يجوز ان يعرض على القضاء كدفع في دعوى المطالبة بالاجرة ليقول فيه كلمته من حيث استيفاء الشروط السابق بيانها (نقض مدنى ١٩٥٦/١٢/٢٧ - موسوعةنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ١٤٥١)

١ - قضت محكمة النقض بان الشيك وإن كان يعتبر اداة وفاء الا ان الالتزام المقرب في ذمة الساحب لا ينقضى بمجرد سحب الشيك بل بقيام المسحوب عليه بصرف قيمته للمستفيد (نقض مدنى ١٩٥٧/٦/١٢ - مجموعة المكتب الفنى ٨ ص ٥٧٦) وقضت ايضا بان ذمة الدين لا تبرا بمجرد ارسال حوالة بريدية بقيمة الدين بل بقبض قيمتها فعلا وعلى المدين اثبات ذلك (نقض مدنى ١٩٦٩/١/٢٠ - المرجع السابق ٢٠ ص ٢٢٢) .

مادة ٢٤٢ = (٢) لا يجوز للمدين أن يجبر الدائن على أن يقبل وفاء جزئيا لحقه ، ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

(٢) فإذا كان الدين متنازعا في جزء منه وقيل الدائن أن يستوى الجزء المعترف به ، فليس للمدين أن يرفض الوفاء بهذا الجزء .

مادة ٢٤٣ = إذا كان المدين ملزما بأن يوفى مع الدين مصروفات وفوائد وكان ما أداه لا يفي بالدين مع هذه الملحقات ، خصم ما أدى من حساب المصروفات ثم من الفوائد ، ثم من أصل الدين ، كل هذا ما لم يتفق على غيره^(١) .

مادة ٢٤٤ = إذا تعددت الديون في ذمة المدين ، وكانت لدائن واحد ومن جنس واحد ، وكان ما أداه المدين لا يفي بهذه الديون جميعا ، جاز للمدين عند الوفاء أن يعين الدين الذي يريد الوفاء به ، ما لم يوجد مانع قانوني أو اتفاقي يحول دون هذا التعيين^(٢) .

مادة ٢٤٥ = إذا لم يعين الدين على الوجه المبين في المادة السابقة كان الخصم من حساب الدين الذي حل ، فإذا تعددت الديون الحالة فمن حساب أشدها كلفة على المدين ، فإذا تساوت الديون في الكلفة فمن حساب الدين الذي يعينه الدائن .

مادة ٢٤٦ = (١) يجب أن يتم الوفاء فوراً بمجرد ترتيب الالتزام نهائيا في ذمة المدين . ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك .

(٢) على أنه يجوز للقاضي في حالات استثنائية ، إذا لم يمنعه نص في القانون ، أن ينظر المدين الى أجل معقول أو أجل ينفذ فيها التزامه ، إذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرر جسيم^(٣) .

١ - انظر تطبيقا لحكم المادة ٢٤٣ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٢٩) .

٢ - انظر : نقض مدني ١٩٥٦/٢/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ٥٤٢

٣ - قضت محكمة النقض بأن اعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن أجلا للوفاء به طبقا للمادتين ٢/١٥٧ و ٢/٢٤٦ من القانون المدني هو من الرخص التي اطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع الخيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف

مادة ٢٤٢ = (١) اذا كان محل الالتزام شيئاً معيناً بالذات وجب تسليمه فى المكان الذى كان موجوداً فيه وقت نشوء الالتزام ، ما لم يوجد اتفاق او نص يقضى بغير ذلك .

(٢) اما فى الالتزامات الاخرى فيكون الوفاء فى المكان الذى يوجد فيه موطن المدين وقت الوفاء ، او فى المكان الذى يوجد فيه مركز اعمال المدين اذا كان الالتزام متعلقاً بهذه الاعمال .

مادة ٢٤٨ = تكون نفقات الوفاء على المدين ، الا اذا وجد اتفاق او نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٢٤٩ = (١) لمن قام بوفاء جزء من الدين أن يطلب مخالصة بما وفاه مع التأشير على سند الدين بحصول هذا الوفاء ، فإذا وفى الدين كله كان له أن يطلب رد سند الدين او الغامه ، فإن كان السند قد ضاع كان له أن يطلب من الدائن أن يقر كتابة بضياع السند .

(٢) فإذا رفض الدائن القيام بما فرضته عليه الفقرة السابقة ، جاز للمدين أن يودع الشئ المستحق ايداعاً قضائياً .

كل دعوى بغير معقب عليه (نقض مدنى ١٦/٥/١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٤٢١) واقضت ايضاً بأن المهلة التى يجوز للمحكمة ان تمنحها للمدين لتنفيذ التزامه متى استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من وراء منحها ضرر جسيم إنما هى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الرخص التى خولها المشرع لقاضى الموضوع بالفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من القانون المدنى ان شاء اعلمها وانتظر المدين الى ميسرة وان شاء حبسها عنه بغير حاجة منه الى ان يسوق من الاسباب ما يبرر به ما استخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها (نقض مدنى ١١/١١/١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفنى ٢٠ ص ١١٩٣)

الفصل الثاني

انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء

١ - الوفاء بمقابل

مادة ٢٥٠ - إذا قبل الدائن في استيفاء حقه مقابلاً استعاض به عن الشيء المستحق قام هذا مقام الوفاء .

مادة ٢٥١ - يسرى على الوفاء بمقابل ، فيما إذا كان ينقل ملكية شيء أعطى في مقابلة الدين ، أحكام البيع ، وبالاخص ما تعلق منها بأهلية المتعاقدين وضمان الاستحقاق وضمان العيوب الخفية ، ويسرى عليه من حيث أنه يقضى الدين أحكام الوفاء ، وبالاخص ما تعلق منها بتعيين جهة الدفع وانقضاء التأمينات .

٢ - التجديد والانابة

مادة ٢٥٢ - يتجدد الالتزام :

(أولا) بتغيير الدين إذا اتفق الطرفان على أن يستبدلا بالالتزام الاصل التزاماً جديداً يختلف عنه في محله او في مصدره .

(ثانياً) بتغيير المدين إذا اتفق الدائن مع اجنبى على أن يكون هذا الاجنبى مديناً مكان المدين الاصل ، وعلى أن تبرا ذمة المدين الاصل دون حاجة لرضائه ، أو إذا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص اجنبى قبل أن يكون هو المدين الجديد .

(ثالثاً) بتغيير الدائن إذا اتفق الدائن والمدين واجنبى على أن يكون هذا الاجنبى هو الدائن الجديد .

مادة ٢٥٢ = (١) لا يتم التجديد الا اذا كان الالتزامان القديم والجديد قد خلا كل منهما من اسباب البطلان .

(٢) اما اذا كان الالتزام القديم ناشئا عن عقد قابل للإبطال ، فلا يكون التجديد صحيحا الا اذا قصد بالالتزام الجديد اجازة العقد ، وأن يحل محله .

مادة ٢٥٤ = (١) التجديد لا يفترض ، بل يجب أن يتفق عليه صراحة ، أو أن يستخلص بوضوح من الظروف^(١) .

(٢) وبوجه خاص لا يستفاد التجديد من كتابة سند بدين موجود قبل ذلك ، ولا مما يحدث في الالتزام من تغيير لا يتناول الا زمان الوفاء أو مكانه أو كميته ، ولا مما يدخل على الالتزام من تعديل لا يتناول الا التأمينات أو سعر الفائدة ، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

مادة ٢٥٥ = (١) لا يكون تجديدا مجرد تقييد الالتزام في حساب جار .

(٢) وإنما يتجدد الالتزام اذا قطع رهيد الحساب وتم اقراره ، على أنه اذا كان الالتزام مكفولا بتأمين خاص ، فإن هذا التأمين يبقى ما لم يتفق على غير ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن الوصف التجارى للدين يبقى ملازما له ولو اثبت في سند جديد ما لم يتفق الطرفان صراحة أو يستخلص بوضوح من الظروف أن القصد من تغيير السند هو تجديد الدين باستبدال دين مدنى به وفقا لما تنص المادة ١/٢٥٤ من القانون المدنى (نقض مدنى ١١/٢/١٩٦٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ٥٩٩) وقضت أيضا بأنه اذا كان الدائن قد اتفق مع الغير على حله محل المدين في الوفاء بالدين وعلى أنه اذا سدد جزءا من الدين تنازل الدائن عن الباقي تنازلا معلقا على شرط فاسخ هو سداد ذلك الجزء في ميعاد معين ، بحيث اذا لم يتم السداد في الميعاد عاد للدائن حقه في مطالبة المدين الاصلى بجميع الدين ، وكان هذا الاتفاق خلوا مما يدل دلالة واضحة على اتفاق اطرافه على تجديد الدين بتغيير الدين تجديدا من شأنه أن يبرئ ذمة المدين الاصلى فإن الاتفاق لا يكون منطويا على تجديد الدين وإنما على ائابة قاصرة انضم بمقتضاها مدين جديد الى المدين الاصلى ولا تبرأ به ذمة المدين الا اذا وفى اجمعهما الدين ، وللدائن أن يرجع على ايهما بكل الدين دون أن يتقيد في هذا الرجوع بترتيب معين ولا يجوز أن يحصل الرجوع عليه منهما أن يدفع بحق التجديد (نقض مدنى ٢٨/٤/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ٥٩٤) .

مادة ٢٥٦ = (١) يترتب على التجديد ان ينقضى الالتزام الاصل بتوابعه وأن ينشأ مكانه التزام جديد .

(٢) ولا ينتقل الى الالتزام الجديد التأمينات التي كانت تكفل تنفيذ الالتزام الاصل الا بنصر في القانون ، او الا اذا تبين من لاتفاق أو من الظروف ان نية المتعاقدين قد انصرفت الى ذلك .

مادة ٢٥٧ = (١) اذا كانت هناك تأمينات عينية قدمها المدين لكفالة الالتزام الاصل ، فإن الاتفاق على نقل هذه التأمينات الى الالتزام الجديد تراعى فيه الاحكام الآتية :

(ا) اذا كان التجديد بتغيير الدين ، جاز للدائن والمدين أن يتفقا على انتقال التأمينات للالتزام الجديد في الحدود التي لا تلحق ضررا بالغير .
(ب) اذا كان التجديد بتغيير المدين ، جاز للدائن والمدين الجديد أن يتفقا على استيفاء التأمينات العينية ، دون حاجة الى رضاء المدين القديم .
(ج) اذا كان التجديد بتغيير الدائن ، جاز للمتعاقدين ثلاثتهم أن يتفقوا على استبقاء التأمينات .

(٢) ولا يكون الاتفاق على نقل التأمينات العينية نافذا في حق الغير الا اذا تم مع التجديد في وقت واحد ، هذا مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالتسجيل .

مادة ٢٥٨ = لا ينتقل الى الالتزام الجديد الكفالة عينية كانت او شخصية ولا التضامن ، الا اذا رضى بذلك الكفلاء والمدينون المتضامنون .

مادة ٢٥٩ = (١) تتم الاتابة اذا حصل المدين على رضاء الدائن بشخص اجنبي يلتزم بوفاء الدين مكان المدين^(١) .

(٢) ولا تقتضي الاتابة ان تكون هناك مديونية سابقة ما بين المدين والاجنبي .

١ - قضيت محكمة النقض بأنه ليس من الضروري ان يكون النائب لديه طرفا في الاتفاق الذي يتم بين المنيب والنائب بل يكفي قبوله الاتابة وليس لهذا القبول شكل خاص او وقت معين (نقض مدني ١٩٥٩/٢/٧٢ - مجموعة المكتب الفني ١٠ ص ١٤٢)

مادة ٣٦٠ = (١) إذا اتفق المتعاقدون في الاتابة على أن يستبدلوا بالتزام سابق التزاما جديدا ، كانت هذه الاتابة تجديدا للالتزام بتغيير الدين ، ويترتب عليها أن تبرأ ذمة المنيب قبل المناب لديه ، على أن يكون الالتزام الجديد الذي ارتضاه المناب صحيحا وألا يكون المناب معسرا وقت الاتابة .

(٢) ومع ذلك لا يفترض التجديد في الاتابة ، فإذا لم يكن هناك اتفاق على التجديد قام الالتزام الجديد الى جانب الالتزام الاول .

مادة ٣٦١ = يكون التزام المناب قبل المناب لديه صحيحا ولو كان التزامه قبل المنيب باطلا أو كان هذا الالتزام خاضعا لدفع من الدفع ، ولا يبقى للمناب الا حق الرجوع على المنيب ، كل هذا ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

٣ - المقاصة

مادة ٣٦٢ = (١) للمدين حق المقاصة ، بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ، ولو اختلف سبب الدينين ، اذا كان موضوع كل منهما نقودا أو مثليات متحدة في النوع والجودة وكان كل منهما خاليا من النزاع مستحق الاداء ، صالحا للمطالبة به قضاء^(١)

(٢) ولا يمنع المقاصة ان يتأخر ميعاد الوفاء لمهلة منحها القاضى أو تبرع بها الدائن .

مادة ٣٦٣ = يجوز للمدين أن يتمسك بالمقاصة ولو اختلف مكان الوفاء في الدينين ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يعرض الدائن عما لحقه من ضرر لعدم تمكنه بسبب المقاصة من استيفاء ما له من حق أو الوفاء بما عليه من دين في المكان الذي عين لذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان مفاد نص المادة ٣٦٢ من القانون المدني أن وقوع المقاصة القانونية يستلزم اجتماع شرطين في الدين هما أن يكون خاليا من النزاع الجدى محققا لاشك في ثبوته في ذمة الدين وإن يكون معلوم المقدار ، وكان تقدير وجه الجد في المنازعة من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاها على أسباب سائفة (نقض مدنى ١٩٨٢/٦/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٤٠)

مادة ٣٦٤ - تقع المقاصة في الدين ايا كان مصدرها وذلك فيما عدا الاحوال الاتية (١):

- (١) اذا كان احد الدينين شيئا نزع دون حق من يد مالكه وكان مطلوبا رده .
- (ب) اذا كان احد الدينين شيئا مودعا أو معارا عارية استعمال وكان مطلوبا رده .
- (ج) اذا كان احد الدينين حقا غير قابل للحجز .

مادة ٣٦٥ - (١) لا تقع المقاصة الا اذا تمسك بها من له مصلحة فيها ، ولا يجوز النزول عنها قبل ثبوت الحق فيها .

(٢) ويترتب على المقاصة انقضاء الدينين بقدر الاقل منهما ، منذ الوقت الذي يصبحان فيه صالحين للمقاصة ، ويكون تعيين جهة الدفع في المقاصة كتعيينها في الوفاء (٣) .

١- قضت محكمة النقض بأن النص في المادتين ٥١ ، ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على وقوع المقاصة القانونية بين اجر العامل وبين دين صاحب العمل في حالتي الغرض أو تعويض الاتلاف لا يمنع من جواز تلك المقاصة وفقا للقاعدة العامة المقررة بالمادة ٣٦٤ من القانون المدني بين دين صاحب العمل الاخرى وبين اجر العامل بالقدر القابل للحجز عليه في هذا الاجر (نقض مدني ١٩٨٣/٢/٢٠ - الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٠ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٣٦) .

٢- قضت محكمة النقض بأن المقاصة القانونية وفق المادة ٣٦٥ من القانون المدني تقع بقوة القانون متى توافرت شرائطها ، وانها كالوفاء ينقضى بها الدينان بقدر الاقل منهما اذ يستوفى كل دائن حقه من الدين الذي في ذمته ، وان هذا الانقضاء ينصرف الى الوقت الذي يتلاقى فيه الدينان متوافرة فيهما شروطها ، ولما كانت المقاصة لا تتعلق بالنظام العام ويجوز النزول عنها صراحة أو ضمنا بعد ثبوت الحق فيها ، وأوجب القانون على ذي المصلحة التمسك بها ، فإنه لا يكون من شأن اجراء هذه المقاصة عند التمسك بها في الدعوى اى تأثير على ما تم من اجراءات استوجب القانون اتخاذها قبل رفع الدعوى بالاخلاء بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ (نقض مدني ١٩٧٧/١١/٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٦٢٠) .

مادة ٣٦٦ - اذا كان الدين قد مضى عليه مدة التقادم وقت التمسك بالمقاصة فلا يمنع ذلك من وقوع المقاصة به رغم التمسك بالتقادم مادامت هذه المدة لم تكن قد تمت في الوقت الذي أصبحت فيه المقاصة ممكنة .

مادة ٣٦٧ - (١) لا يجوز ان تقع المقاصة اضرارا بحقوق كسبها الغير .
(٢) فإذا وقع الغير حجزا تحت يد المدين ، ثم أصبح المدين دائنا لدائنه ، فلا يجوز له ان يتمسك بالمقاصة اضرارا بالحاجز .

مادة ٣٦٨ - (١) اذا حول الدائن حقه للغير وقبل المدين الحوالة دون تحفظ فلا يجوز لهذا المدين ان يتمسك قبل المحال له بالمقاصة التي كان له ان يتمسك بها قبل قبوله للحوالة ولا يكون له الا الرجوع بحقه على المحيل .
(٢) أما اذا كان المدين لم يقبل الحوالة ولكن أعلن بها ، فلا تمنعه هذه الحوالة من ان يتمسك بالمقاصة .

مادة ٣٦٩ - اذا وفي المدين ديناً وكان له ان يطلب المقاصة فيه بحق له ، فلا يجوز ان يتمسك اضرارا بالغير بالتأمينات التي تكفل حقه ، الا اذا كان يجهل وجود هذا الحق .

٤ - اتحاد الذمة

مادة ٣٧٠ - (١) اذا اجتمع في شخص واحد صفتا الدائن والمدين بالنسبة الى دين واحد ، انقضى هذا الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة^(١)

١ - قضت محكمة النقض بان اتحاد الذمة يقتضى وجود التزام واحد يخلف احد طرفيه الطرف الاخر فيه فيترتب على اجتماع صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين ومن ثم فإن اجتماع صفتي المستاجر والمشتري للعين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد الايجار فينقضى بها الا اذا كان قد ترتب على الشراء حلول المشتري محل المؤجر في هذا العقد بالذات لانه بذلك تجتمع في المشتري بالنسبة لهذا العقد صفتا المستاجر والمؤجر ، اما اذا كان شراء المظنون عليه (المستاجر من الباطن) واخوته من المالك الاصلية العين المؤجرة منها للطاعن (المستاجر الاصل) قد ترتب عليه حلولهم

(٢) وإذا زال السبب الذي أدى لاتحاد الذمة ، وكان لزواله اثر رجعى ، عاد الدين الى الوجود هو وملحقاته بالنسبة الى ذوى الشأن جميعا ، ويعتبر اتحاد الذمة كأن لم يكن .

محل المالكه الاصلية في الاجارة الصادرة منها الى الطاعن دون حلولهم محل الطاعن في الاجارة الصادرة منه الى المطعون عليه فإن هذا الشراء لا تنتشأ عنه حالة اتحاد ذمة تنتهى بها الاجارة الصادرة من الطاعن للمطعون عليه لانه لم يكن من مؤداه اجتماع صفتى المستأجر والمؤجر في هذه الاجارة بذاتها في شخص المشتري ومن اجل ذلك تبقى هذه الاجارة قائمة ولو كانت ملكية العين المؤجرة جميعها قد انتقلت الى المستأجر من الباطن وليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون المستأجر هو المالك وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر عقد الايجار من الباطن قد انفسخ بالنسبة الى ثلث العين المؤجرة استنادا الى قيام حالة اتحاد الذمة بشراء المطعون عليه ثلث العين المؤجرة فإنه يكون قد خالف القانون (نقض مدنى ١٩٦٢/٦/٢٧ - مجموعة المكتب الفنى ١٤ ص ٩٢٨)

الفصل الثالث

انقضاء الالتزام دون الوفاء به

١ - الإبراء

مادة ٣٧١ - ينقضى الالتزام إذا أبرأ الدائن مدينه مختاراً ، ويتم الإبراء متى وصل الى علم المدين ، ويرتد برده .

مادة ٣٧٢ - (١) يسرى على الإبراء الاحكام الموضوعية التى تسرى على كل تبرع .

(٢) ولا يشترط فيه شكل خاص ، ولو وقع على التزام يشترط لقيامه توافر شكل فرضه القانون أو اتفق عليه المتعاقدان .

٢ - استحالة التنفيذ

مادة ٣٧٣ - ينقضى الالتزام اذا اثبت المدين أن الوفاء به اصبح مستحيلا عليه لسبب اجنبى لا يد له فيه^(١)

١ - قضت محكمة النقض بأن قيام الحرب وصدور التشريعات الاستثنائية تعتبر قوة قاهرة وسببا اجنبيا يستحيل معه تنفيذ العقود (نقض مدنى ١٩/١١/١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفنى ١٠ ص ٦٧٧) وقضت ايضا بأن وضع الاطيان المبيعة تحت التحفظ ليس الا حادئا طارئا يترتب عليه فقط تأجيل تنفيذ ما لم يكن قد تم تنفيذه من التزامات الطرفين بصفة مؤقتة دون أن يتمخض ذلك عن استحالة قانونية دائمة تقضى الى انقضاء هذه الالتزامات ، وبزوال هذا الطارئ تستأنف الالتزامات المؤجلة سيرها (نقض مدنى ٢٠/١٢/١٩٦٢ - المرجع السابق ١٢ ص ١١٥٩) .

٣ - التقادم المسقط

مادة ٢٧٤ - يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة سنة^(١) فيما عدا الحالات التي ورد عنها نص خاص في القانون وفيما عدا الاستثناءات التالية .

مادة ٢٧٥ - (١) يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين ، كأجرة المبنى والأراضي الزراعية ومقابل الحكر ، وكالفوائد والإيرادات المترتبة والمهايا والأجور والمعاشات^(٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن مودى المواد ٥ ، ٨ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ من قانون نزاع الملكية الصادر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٠٧ المعدل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ - المنطبق على واقعة الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن نشر مرسوم نزاع الملكية في جريدتين رسميتين يترتب عليه نقل ملكية العقار المنزوعة ملكيته الى الدولة وإضافته الى المنافع العامة من تاريخ النشر ولكن يبقى في يد صاحبه حتى يدفع له الثمن المتفق عليه أو يودع ما يتم تقديره من ثمن بواسطة الخبير الذي يعينه رئيس المحكمة عند عدم الاتفاق عليه أو يصدر قرار من وزير الأشغال بعد إطلاعه على الشهادة الدالة على ايداع هذا الثمن بالاستيلاء على العقار المنزوعة ملكيته بالقوة إذا لم يتخل عنه صاحبه خلال خمسة عشر يوما من إعلانه بهذا القرار . ولذا يبقى صاحب العقار منتفعا به وبثمراته حتى ايداع الثمن أو صدور قرار وزير الأشغال انف البيان وله في سبيل حماية يده في تلك الفترة الحق في أن يدفع كل تعد على انتفاعا بالعقار ولو كان مصدره نازع الملكية ولذا يكون القانون هو مصدر هذا الحق في الانتفاع ولا يتقادم هذا الحق الا بانقضاء خمس عشرة سنة ولا يسرى عليه التقادم الخمسي المخصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٧٥ من القانون المدني كما انه لا يعد حقا بطبيعته مستمرا لا ينقطع ولا تلتزم الجهة نازعة الملكية بالوفاء بمقابل الانتفاع بالعقار المنزوعة ملكيته في مواعيد دورية متجددة (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٢٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مناط خضوع الحق للتقادم الخمسي وفقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٥ من القانون المدني هو اتصافه بالدورية والتجدد أي أن يكون الالتزام مما يتكرر ويستحق الاداء في مواعيد دورية أيا كانت مدتها ، وأن يكون الحق بطبيعته مستمرا لا ينقطع سواء كان ثابتا أو تغير مقداره من وقت لآخر . (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ١٠٩٢) . وقضت أيضا بأن الدورية أو التجدد هما صفتان لصيقتان بدين الاجر ، وهما مفترضان غيه ما بقي حافظا لوضعه ولو تجدد بانتهاه

(٢) ولا يسقط الربيع المستحق في ذمة الحائز سىء النية ، ولا الربيع الواجب على ناظر الوقف ادائه للمستحقين ، الا بانقضاء خمس عشرة سنة .

مادة ٢٦٦ - تتقدم بخمس سنوات حقوق الاطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين والخبراء وكلاء التفليسة والسماصرة والاساتذة والمعلمين ، على ان تكون هذه الحقوق واجبة لهم جزاء عما ادوه من عمل من أعمال مهنتهم وما تكبدوه من مصروفات^(١)

المدة المستحق عنها واصبح في الواقع مبلغا ثابتا في الذمة لا يدور ولا يتجدد (نقض مدنى ١٩٧٩/٥/٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٢٣٥) / وانه لما كانت المبالغ المطالب بها - وهى الاجر الاضافى وبديل السكن وبديل السفر - قد روى في تقريرها لمورث الطاعن ، ان تكون عوضا عما يتحمله من مشقة العمل والاقامة خارج البلاد ، وهى وان كانت قد انقطعت بانتهاء فترة انتدابه للعمل بفرع الشركة المطعون ضدها ياديس اياها الا انها ظلت تتجدد طالما ظل الانتداب قائما فتعتبر حقا دوريا منجذرا ولا تزول عنها هذه الصفة بانتهاء فترة الانتداب وصيرورتها مبلغا ثابتا في الذمة ومن ثم يخضع للتقدم الخمسى . (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/١ - المرجع السابق - فقرة ٨٩٢) وان الاشتراكات التى يلتزم رب العمل بتوريدها الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تتصف بالدورية والتجدد ومن ثم تتقدم بخمس سنوات مع ثوابعها من فوائد وغرامات (نقض مدنى ١٩٨٠/٣/١٥ - المرجع السابق - فقرة ٥٨٠) وان الالتزام بالتعويض - مقابل الانتفاع - يتصف بالدورية والتجدد ويجوز عليه حكم السقوط بالتقدم الخمسى (نقض مدنى ١٩٨١/٤/١٦ - المرجع السابق - العدد الثانى - فقرة ١٠٨٩) وان فروق اعانة غلاء المعيشة تخضع للتقدم الخمسى الذى يبدأ سريانها من تاريخ نشوء الحق في اقتضاؤها (نقض مدنى - المرجع السابق - فقرة ١٨١٩) وان الحكم باحقية عامل لفئة وظيفية معينة ينسحب اثره لتاريخ استحقاقه لتلك الفئة ، ولا يترأخى ثبوت الحق في حالة المنازعة الى تاريخ القضاء به ، وان لازم ذلك ان تقدم الحق في المطالبة بالاثار المالية المترتبة على الاحقية يبدأ من تاريخ الاستحقاق لامن تاريخ الحكم (نقض مدنى ١٩٨٢/٤/٢ - المرجع السابق - فقرة ١٩٩٢) . وقضت ايضا بان التبدير بكلمتى - المهاييا والاجور - في نص المادة ٢٧٥ المشار اليها قد ورد بصيغة عامة بحيث يشمل اجور جميع العاملين سواء كانوا من العمال او من الموظفين والمستخدمين فيكون قصره على اجور الاخيرين تخصيصا لمعوم النص بغير مخصص وهو ما لا يصح (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٦٦٣)

١ - قضت محكمة النقض بان تقديم طلب تقدير الاعتاب الى مجلس نقابة المحامين من المحامى او الوكيل عند الخلاف بينهما على قينتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها هو -

مادة ٢٧٧ = (١) يتقدم بثلاث سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة ،
ويبدأ سريان التقدم في الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي
تستحق عنها ، وفي الرسوم المستحقة عن الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء
المرافعة في الدعوى التي خربت في شأنها هذه الأوراق ، أو من تاريخ تحريرها
إذا لم تحصل مرافعة .

(٢) ويتقدم بثلاث سنوات أيضا الحق في المطالبة برد الضرائب والرسوم
التي دفعت بغير حق . ويبدأ سريان التقدم من يوم دفعها .

(٣) ولا تخل الأحكام السابقة بأحكام النصوص الواردة في القوانين
الخاصة^(١)

على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إعلان بخصومة تترتب عليه آثار المطالبة القضائية
ومنها قطع التقدم في مفهوم المادة ٢٨٢ من القانون المدني وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا
النظر مهورا الأثر القانوني المترتب على تقديم الطلب بتقدير الاعتاب الى نقابة المحامين في قطع
التقدم المنصوص عليه في المادة ٢٧٦ من القانون المدني فإنه يكون قد خالف القانون (نقض
مدني ١٩٦٦/١/٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٩٧٢)

١ - من تطبيقات محكمة النقض في هذا الشأن ما قضت به من أن الرسم الذي تعنيه المادة
٢٢ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٥٢ - الذي يتقدم بثلاث سنوات بالتطبيق لحكم المادة ٢٧٧
مدني - هو المبلغ الذي تستحقه الدولة مقابل ترخيصها بإجراء أي عمل من الأعمال المبينة
فيها داخل حدود الاملاك العامة ذات الصلة بالرى والمصرف ، وهو يختلف عن مقابل
الانتفاع الذي يستحق للدولة عن شغل جزء من الاملاك العامة بغير ترخيص الذي لا يتقدم
الا بالداة الطويلة كما انه ليس من الحقوق الدورية المتجددة التي تسقط بالتقدم الخمسي
(نقض مدني ١٩٦٢/٥/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٧٢٠) وأن الرسم
المفروض على اساس الإنتاج الفعلي يستحق للمجلس البلدي - وفقا لقرار وزارة الصحة
الصادر في ٥ ابريل سنة ١٩٤٩ - بمجرد حلق أية كمية من القطن وفي اليوم الذي يتم فيه
حلقها ومن ثم فلا يعتبر هذا الرسم من الرسوم السنوية التي يبدأ سريان التقدم بالنسبة
لها من نهاية السنة التي تستحق فيها طبقا لما تنص عليه المادة ٢٧٧ من القانون المدني . وإذ
كان الرسم يستحق بمجرد حلق القطن فإن دين الرسم المستحق على حلق أية كمية من القطن
يكون ديناً مستقلاً عن الرسم المستحق على كمية أخرى حُلِجت في يوم تال ومن ثم فإن المطالبة
القضائية برد الرسم المدفوع عن إحدى الكميتين لا تقطع التقدم بالنسبة للرسم المدفوع عن

مادة ٢٧٨ • (١) تتقدم بسنة واحدة الحقوق الآتية :

(أ) حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون في هذه الأشياء ، وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمر الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم .

(ب) حقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات .

(٢) ويجب على من يتمسك بأن الحق قد تقدم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً . وهذه اليمين يوجهها القاضي من تلقاء نفسه وتوجه إلى ورثة المدين أو أوصيائهم ، أن كانوا قصراً ، بأنهم لا يعلمون بوجود الدين أو يعلمون بحصول الوفاء .

مادة ٢٧٩ • (١) يبدأ سريان التقدم في الحقوق المذكورة في المادتين ٢٧٦ و ٢٧٨ من الوقت الذي يتم فيه الدائنون تقدماتهم ، ولم استمروا يؤدون تقدمات أخرى .

(٢) وإذا حرر سند بحق من هذه الحقوق فلا يتقدم الحق إلا بانقضاء خمس عشرة سنة .

مادة ٢٨٠ • تحسب مدة التقدم بالأيام لا بالساعات ولا يحسب اليوم الأول ، وتكمل المدة بانقضاء آخر يوم منها .

الكمية الأخرى إذ ولو أن مصدر الرسم في الحالتين هو القرار الوزاري القاضي بفرضه إلا أنهما لا يعتبران ديناً واحداً حتى يقال بأن المطالبة بجزء من هذا الدين تقطع التقدم بالنسبة لباقي المستحق منه (نقض مدني ١٩٦٦/٢/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٧٢٥) وأن الرسوم القضائية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي نوع من الرسوم المستحقة للدولة ، فتدخل في مدلولها وعمومها ، وإن تنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ على أنه « تتقدم بخمس سنوات الضرائب والرسوم المستحقة للدولة أو لأي شخص اعتباري عام ما لم ينص القانون على مدة أطول » فإنه يتعين القول بأن من تاريخ العمل بهذا القانون في ٢٦ ديسمبر ١٩٥٣ ويحكم عمومها وإطلاقه أصبحت الرسوم القضائية تتقدم بخمس سنوات بعد أن كانت تتقدم بثلاث سنوات طبقاً لنص المادة ٢٧٧ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٧/٣/١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٧٥٣) .

مادة ٢٨١ - (١) لا يبدأ سريان التقادم فيما لم يرد فيه نص خاص الا من اليوم الذي اصبغ فيه الدين مستحق الاداء^(١)

(٢) وبخاصة لا يسرى التقادم بالنسبة الى دين معلق على شرط واقف الا من الوقت الذي يتحقق فيه الشرط ، وبالنسبة الى ضمان الاستحقاق الا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق ، وبالنسبة الى الدين المؤجل الا من الوقت الذي ينقضى فيه الاجل .

(٣) واذا كان تحديد ميعاد الوفاء متوقفا على ارادة الدائن ، سرى التقادم من الوقت الذي يتمكن فيه الدائن من اعلان ارادته .

مادة ٢٨٢ - (١) لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن ان يطالب بحقه ولو كان المانع ادبيا^(٢) وكذلك لا يسرى التقادم فيما بين الاصيل والتائب .

(٢) ولا يسرى التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات في حق من لا تتوافر فيه الاهلية او في حق الغائب او في حق المحكوم عليه بعقوبة جنائية اذا لم يكن له نائب يمثله قانونا .

١ - قضت محكمة النقض بأن الالتزام بالتعويض عن قرار اداري مخالف للقانون بالمنع من البناء عن سنوات لاحقة لرفع دعوى التعويض يعتبر التزاما احتماليا ومن ثم فلا يسرى التقادم بالنسبة له الا اذا انقلب الى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له والمتجدد في كل عام نتيجة للقرار الاداري المذكور ، ويبدأ التقادم بالنسبة اليه منذ تحققه ، اذ من هذا التاريخ يصبح التعويض مستحق الاداء عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٢٨١ مدني - وانه وان اشترك طلب هذا التعويض مع التعويض المرفوعة به الدعوى اصلا من حيث المصدر باعتبارهما ناشئين عن قرار اداري مخالف للقانون فين مثل هذا الاتحاد في المصدر لا ينفي عنهما انهما طليان مستقلان من حيث احكام التقادم فلا يعتبر قطع التقادم بالنسبة لاحدهما قطعا له بالنسبة للآخر - نقض مدني ١٩٦٣/٤/١١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ١٧٢٥)

٢ - قضت محكمة النقض بأن نص الفقرة الاولى من المادة ٢٨٢ من القانون المدني يدل وعلى ما ورد بالاعمال التحضيرية للقانون المدني وجرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع نص بصفة عامة على وقف سريان التقادم أن كان ثمة مانع يستحيل معه على الدائن ان يطالب بحقه في الوقت المناسب ولو كان المانع ادبيا ولم ير المشرع ايراد المانع على سبيل الحصر بل

مادة ٢٨٢ = ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية^(١) ولو رفعت الدعوى الى محكمة غير مختصة وبالتنبيه ، وبالحجز ، وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تقليس او فى توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه اثناء السير فى احدى الدعاوى^(٢)

عم الحكم للمتشية مع ما يقضى به العقل . والمانع من المطالبة الذى يقف به سريان التقادم كما يكون مرجعه اسباب تتعلق بشخص الدائن قد يرجع الى ظروف عامة يتعذر معها عليه المطالبة بحقه ، وتقدير ذلك مما تستقل به محكمة الموضوع ولها ان تقرر قيام المانع ولو تضمن التشريع نصا يجيز للدائن الالتجاء الى القضاء للمطالبة بحقه مادامت قد اقامت قضاها بذلك على اسباب سائفة (نقض مدنى ١٧/٥/١٩٨٣ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١١٠) وان المانع الادبى وان كان من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع الا انه اذا اورد القاضى اسبابا لاثبات قيام هذا المانع او نفيه فإن هذه الاسباب تمتد اليها رقابة محكمة النقض (نقض مدنى ٢٦/١/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ١١١٣)

١ - قضت المحكمة الادارية العليا بأنه ولئن كان مفاد المادة ٢٨٢ من القانون المدنى ان المطالبة التى تقطع التقادم هى المطالبة القضائية دون غيرها ، الا ان مقتضيات النظام الادارى قد مالت بفقه القضاء الادارى الى تقرير قاعدة اكثر تيسيرا فى علاقة الادارة بموظفيها بمراعاة طبيعة هذه العلاقة والتدرج الرئاسى الذى تقوم عليه . ومؤدى هذه القاعدة ان يقوم مقام المطالبة القضائية فى قطع التقادم ، الطلب او التظلم الذى يوجهه الموظف الى السلطة المختصة متمسكا فيه بحقه وطالما ادأه . وغنى عن البيان ان اعمال هذه القاعدة التيسيرية ، للمبررات التى املتها اولى واوجب فى مجال تقادم حق الادارة قبل موظفيها (الادارية العليا ١٩٦٨/٦/٢ - مجموعة المكتب الفنى ١٣ - ١٣٧ - ١٠٢٩ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المطالبة القضائية التى تقطع التقادم طبقا للمادة ٢٨٢ من القانون المدنى هى التى ترفع ممن يسرى التقادم ضده على من يسرى التقادم لصالحه سواء فى صورة دعوى اصلية او فى صورة طلب عرض ، فإذا رفعت على غيره ليست له صفة فى تمثيله فلا تقطع التقادم بالنسبة له (نقض مدنى ٢٩/١١/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٠٤) وقضت ايضا بأن الشكوى المقدمة من العامل الى مكتب العمل لا تعتبر مطالبة قضائية بالمعنى الذى افصح عنه المشرع (نقض مدنى ١١/١١/١٩٨١ - المرجع السابق - فقرة ١١٠١) ، وانه ولئن كان الادعاء المدنى قاطعا للتقادم فى مفهوم نص المادة ٢٨٢ من القانون المدنى بيد ان عدم قبول تدخل المدعى المدنى فى الدعوى الصنائية يؤدى الى زوال اثر هذا الادعاء فى قطع التقادم (نقض مدنى

مادة ٢٨٤ = (١) ينقطع التقادم اذا اقر المدين بحق الدائن اقرارا صريحا ضمنيا .

(٢) ويعتبر اقرارا ضمنيا أن يترك المدين تحت يد الدائن مالا له مرهونا رهنا حيازيا تأمينا لوفاء الدين .

مادة ٢٨٥ = (١) اذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الاثر المترتب على سبب الانقطاع ، وتكون مدته هي مدة التقادم الاول .
 (٢) على انه اذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الامر المقضى او اذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه باقرار المدين ، كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة ، الا أن يكون الدين المحكوم به متضمنا للالتزامات دورية متجددة لا تستحق الاداء الا بعد صدور الحكم^(١) .

١٩٨١/١١/٨ - الحكم السابق) وان الذى يقطع التقادم هو اعلان السند التنفيذي المتضمن التكليف بالوفاء ولم يشترط المشرع عبارات معينة لهذا التكليف فيكفى اى عبارة بذاتها تدل على تصميم صاحبها على هذا التكليف (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٣١ - المرجع السابق - فقرة ١١٠٨) ، وان المقصود بأن التقادم ينقطع باى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه اثناء السير فى احدى الدعاوى والمقصود بهذا النص هو الطلب الذى يبيده الدائن فى مواجهة مدينه اثناء السير فى دعوى مقامة ضد الدائن أو تدخل خصما فيها ، ويبين منه تمسكه ومطالبته بحقه المهدد بالسقوط (نقض مدنى ١٩٧٩/٤ / ٣٠ - المرجع السابق - العدد الاول - فقرة ١٤٤٢) وإن للمحكمة ولو من تلقاء نفسها - ان تقر بانقطاع التقادم اذا طالعتها اوراق الدعوى بقيام سببه (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢٨ - المرجع السابق - العدد الثانى - فقرة ١١٠٧) وإن تقديم عريضة امر الاداء يعتبر قابلا للتقادم (الحكم السابق) وانه لايعتبر ندب مصلحة الشهر العقارى خبيرا لتقدير الرسوم اجراء قابلا للتقادم لانه ليس موجها الى المدين حتى يقطع التقادم لمصلحة الدائن كما انه لا يدعو ان يكون اجراء من اجراءات تقدير الرسوم وهو يعد لا يعتبر من اسباب قطع التقادم الواردة على سبيل الحصر فى المادتين ٢٨٢ من القانونين المدنى فانها اجراء صادر من المدين وليس من الدائن وطبقا لنص المادة ٢٨٤ من القانونين المدنى لا ينقطع التقادم باجراء صادر من المدين الا اذا كان ما هو صادر منه يعتبر اقرارا صريحا او ضمنيا بحق الدائن ، ولما كانت هذه المعارضة تتضمن انكارا لحق الدائن لا اقرارا به فانها لا تقطع التقادم وانما تعتبر موقفه لسريان التقادم عند حساب مدته باعتبارها مانعا يعتبر معه على الدائن ان يطالب بحقه (نقض مدنى ١٩٦٥/١٢/٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٧٩٢) .

١- قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٢٨٥ من القانونين المدنى فيما تنص عليه فقرتها الثانية من تقادم الدين بخمس عشرة سنة اذا صدر به حكم حائز لقوة الامر المقضى -

مادة ٢٨٦ = (١) يترتب على التقادم انقضاء الالتزام ومع ذلك يتخلف في ذمة المدين التزام طبيعي .

(٢) وإذا سقط الحق بالتقادم سقطت معه الفوائد وغيرها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة التقادم الخاصة بهذه الملحقات^(١)

مادة ٢٨٧ = (١) لا يجوز للمحكمة ان تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها ، بل يجب ان يكون ذلك بناء على طلب المدين أو بناء على طلب دائنيه ، أو أى شخص له مصلحة فيه ولو لم يتمسك به المدين .

(٢) ويجوز التمسك بالتقادم في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام المحكمة الاستئنافية^(٢)

تستبدل التقادم الطويل للدين بالتقادم القصير متى عززه حكم بثبته ويكون له من قوة الامر المقتضى فيه ما يحسنه ، وكان الحكم بالتعويض المؤقت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وأن لم يحدد الضرر في مداه ، يعرض للمسئولية التقصيرية بما يثبتها ولدين التعويض بما يرسيه غير معين المقدار مما يرتبط بالمنطوق أوثق ارتباطا فتمتد اليد قوة الامر المقتضى ، ومتى توافرت لاصل الدين هذه القوة فهي بظاهر النص حسب في استبدال التقادم الطويل بتقادمه القصير ولو لم يكن قابلا بعد للتنفيذ الجبرى ، ولا يسوغ أن يقصر الدين الذى ارساه الحكم على ما جرى به المنطوق رمزا له ودلالة عليه ، بل يمتد الى كل ما يتسع له محله من عناصر تقديره ولو بدعوى لاحقة لا يرفعها المضرور بدين غير الدين بل يرفعها بذات الدين يستكملة بتعيين مقداره ، فهي بهذه المثابة فرع من اصل تخضع لما يخضع له وتتقادم بما يتقادم به ومدته خمس عشرة سنة (نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٩ - المرجع السابق - فقرة ١١١٦)

١ - قضت محكمة النقض بأن المبالغ الاضافية لاشتراكات التامينات الاجتماعية من فوائد وغرامات تتقادم بخمس سنوات باعتبارها من الملحقات ولو لم تكتمل مدة التقادم الخاصة بها . (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/١٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٥٨٠)

٢ - قضت محكمة النقض بأن الدفع بالتقادم دفع موضوعى يجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف ، والنزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالنقض (نقض مدنى ١٩٨٢/٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٠٩٢) وقضت ايضا بأن الاصل ان دين الدولة قبل الغير ودين الغير قبل الدولة تخضع لقواعد التقادم الواردة في القانون المدنى ما لم يوجد تشريع خاص يقضى بغير ذلك . ولما كانت المادة ٢٨٧ من القانون المدنى بما تنص عليه من انه لا يجوز للمحكمة ان تقضى بالتقادم من تلقاء نفسها بل يجب

مادة ٢٨٨ - لا يجوز النزول عن التقادم قبل ثبوت الحق فيه ، كما لا يجوز الاتفاق على أن يتم التقادم في مدة تختلف عن المدة التي عينها القانون .
(٢) وإنما يجوز لكل شخص يملك التصرف في حقوقه أن ينزل ولو ضمنا عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه ، على أن هذا النزول لا ينفذ في حق الدائنين إذا صدر اضرازا بهم^(١)

التمسك به من كل ذى مصلحة ، قد أتت بحكم عام ودلت على أن التقادم لا يعتبر متعلقا بالنظام العام وكان لم يصدر تشريع على خلاف هذا الاصل فإن الطاعة (وزارة المالية) اذ لم تتمسك بالتقادم أمام محكمة الموضوع فلا يصح لها - سواء كان تكيف المبلغ المطالب به بأنه تعويض أو مرتب - أن تتمسك بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني ١٩٦٢/١١/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٧٢٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن النزول عن التقادم بسائر أنواعه عمل قانوني من جانب واحد يتم بمجرد ارادة المتنازل وحدها بعد ثبوت الحق فيه ولا يخضع لاي شرط شكلي ، فكما يقع صراحة بأي تعبير عن الارادة يفيد معناه يجوز أن يكون ضمنيا يستخلص من واقع الدعوى ومن كافة الظروف والملايسات المحيطة التي تظهر منها هذه الارادة بوضوح لا غموض فيه ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع هو الذي يقدر ما اذا كان يستتبط من موقف المدين ما يستقلد منه ضمنا نزوله عن التمسك بالتقادم بما لا يعقب عليه مادام استخلاصه سائغا وله سنده من الأوراق . (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢١ - الطعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٧ ق - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٨٤١) .

الباب السادس

اثبات الالتزام

المواد من ٣٨٩ إلى ٤١٧ (١)

الكتاب الثاني

العقود المسماة

الباب الأول

العقود التي تقع على الملكية

الفصل الأول

البيع

١ - البيع بوجه عام

أركان البيع :

مادة ٤١٨ = البيع عقد (٢) يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي (٣).

١ - المواد من ٣٨٩ إلى ٤١٧ ألغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الصادر بقانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الذي نص على إلغاء الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من القانون المدني - الجريدة الرسمية عدد ٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٠ .

٢ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن عقد البيع هو بطبيعته عقد رضائي يتم بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن إرادتين متطابقتين ، وأن الكتابة ليست شرطا لازما لانعقاده وإنما هي وسيلة لإثباته .. وأنه من ثم ليس صحيحا أن عدم توقيع البائع على عقد البيع محل التصرف المطلوب الاعتداد به ينفي بذاته قيام هذا التصرف متى قام دليل سائغ من الأوراق على أن إرادة البائع قد انصرفت إلى إبرام البيع بما اشتمل عليه من شروط (الإدارية العليا ١٩٨٠/٢/٢٦ - مجموعة المكتب الفني ٢٥ - ٧٥) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن يلتزم البائع - على ما تنص به المادة ٤١٨ من القانون المدني -

مادة ٤١٩ - (١) يجب أن يكون المشتري عالماً بالمبيع علماً كافياً ويعتبر العلم كافياً إذا اشتمل العقد على بيان المبيع وأوصافه الأساسية بيانا يمكن من تعرفه .

(٢) وإذا ذكر في عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع ، سقط حقه في طلب إبطال البيع بدعوى عدم علمه به إلا إذا أثبت تدليس البائع^(١)

مادة ٤٢٠ - (١) إذا كان البيع « بالعينة » ، يجب أن يكون المبيع مطابقاً لها .
(٢) وإذا تلفت « العينة » أو هلكت في يد أحد المتعاقدين ولودون خطأ ، كان على المتعاقد بائعاً أو مشترياً أن يثبت أن الشيء مطابق للعينة أو غير مطابق^(٢)

مادة ٤٢١ - (١) في البيع بشرط التجربة يجوز للمشتري أن يقبل المبيع أو يرفضه ، وعلى البائع أن يمكنه من التجربة ، فإذا رفض المشتري المبيع وجب أن يعلن الرفض في المدة المتفق عليها ، فإن لم يكن هناك اتفاق على المدة ففى مدة معقولة يعينها البائع ، فإذا انقضت هذه المدة وسكت المشتري مع تمكنه من تجربة المبيع اعتبر سكوته قبولاً .

(٢) ويعتبر البيع بشرط التجربة ملحقاً على شرط واقف هو قبول المبيع إلا إذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع مطلق على شرط فاسخ .

مادة ٤٢٢ - إذا بيع الشيء بشرط المذاق كان للمشتري أن يقبل المبيع أن شاء ، ولكن عليه أن يعلن هذا القبول في المدة التي يعينها الاتفاق أو العرف ولا ينقضي البيع إلا من الوقت الذي يتم فيه هذا الاعلان .

مادة ٤٢٣ - (١) يجوز أن يقتصر تقدير الثمن على بيان الاسس

بأن يقوم بما هو ضروري لنقل الحق المبيع الى المشتري ، وهذا الالتزام يشمل قيامه بشهر انتهاء الوقت وحقه فيه حتى يتسنى للمشتري تسجيل عقد البيع الصادر له (نقض مدني ١٧/٤/١٩٩٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٢٢٣)

١ - قضت محكمة النقض بأن مجال تطبيق المادة ٤١٩ من القانون المدني هو حالة حصول غلط في المبيع ، أما حالة ظهور المبيع الخفية فيحكمها نص المادة ٤٤٧ من القانون المذكور (نقض مدني ١٤/١/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٢٤٧)

٢ - انظر : الادارية العليا ٢٧/٥/١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفني ١٢ - ١٢٠ - ١١٠٠ ، ٢٨/٤/١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني ١٨ - ٤٩ - ٨٥ .

التي يحدد بمقتضاها فيما بعد^(١) .

(٢) وإذا اتفق على أن الثمن هو سعر السوق ، وجب عنه الشك ، أن يكون الثمن سعر السوق في المكان والزمان اللذين يجب فيهما تسليم المبيع للمشتري ، فإذا لم يكن في مكان التسليم سوق ، وجب الرجوع الى سعر السوق في المكان الذي يقضى العرف أن تكون أسعاره هي السارية .

مادة ٤٢٤ - إذا لم يحدد المتعاقدان ثمنا للمبيع ، فلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى تبين من الظروف ان المتعاقدين قد نويا اعتماد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذي جرى عليه التعامل بينهما .

مادة ٤٢٥ - (١) إذا بيع عقار مملوك لشخص لا تتوافر فيه الاهلية وكان في البيع غبن يزيد على الخمس فللبائع أن يطلب تكملة الثمن الى أربعة أخماس ثمن المثل .
(٢) ويجب لتقدير ما إذا كان الغبن يزيد على الخمس أو يقوم العقار بحسب قيمته وقت البيع .

مادة ٤٢٦ - (١) تسقط دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن اذا انقضت ثلاث سنوات من وقت توافر الاهلية أو من اليوم الذي يموت فيه صاحب العقار المبيع .

(٢) ولا تلحق هذه الدعوى ضررا بالغير حسن النية اذا كسب حقا عينيا على العقار المبيع .

مادة ٤٢٧ - لا يجوز الطعن بالغبن في بيع تم كنص القانون بطريق المزاة العلني .

١ - انظر : نقض مدني ١٩٨٠/١/٢٨ - الطعن رقم ١٠٥١ لسنة ٤٥ ق - مدينتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٤٤٨ .

التزامات البائع :

مادة ٤٢٨ - يلتزم البائع أن يقوم بما هو ضروري لنقل الحق المبيع الى المشتري وأن يكف عن أى عمل من شأنه أن يجعل نقل الحق مستحيلا أو عسير (١)

مادة ٤٢٩ - اذا كان البيع جزافا ، انتقلت الملكية الى المشتري على النحو الذى تنتقل به فى الشيء المعين بالذات . ويكون البيع جزافا ولو كان تحديد الثمن موقوفا على تقدير المبيع .

مادة ٤٣٠ - (١) اذا كان البيع مؤجل الثمن ، جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع . (٢) فإذا كان الثمن يدفع أقساطا ، جاز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يستبقى البائع جزءا منه تعويضا له عن فسخ البيع اذا لم توف جميع الأقساط . ومع ذلك يجوز للمقاضى تبعا للظروف أن يخفض التعويض المتفق عليه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ .

(٣) واذا وفيت الأقساط جميعا ، فإن انتقال الملكية الى المشتري يعتبر مستندا الى وقت البيع .
(٤) وتسرى احكام الفقرات الثلاث السابقة ولو سمي المتعاقدان البيع ايجارا .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت المادة ٤٢٨ من القانون المدني تلزم البائع بأن يقوم بما هو ضرورى لنقل الحق المبيع الى المشتري ومن ذلك تقديم الشهادات اللازمة للتسجيل اليه كمستندات الملكية وبين حدود العقار . الا انه متى كان هذا الالتزام يقابله التزام من جانب المشتري ولم يتم بتنفيذه جاز للبائع - وعلى ما تقضى به المادة ١٦١ من القانون المدني - ان يمتنع من جانبه عن القيام بالاجراءات اللازمة للتسجيل .
فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يستفاد منه ان البائعة لم تكن ملزمة طبقا لشروط عقد البيع أن تقدم الاوراق اللازمة لتسجيله . والتوقيع عليه من المشتريين الا بعد ان تحصل منهم على الرسم المطلوب سداده الى مصلحة الشهر العقارى وأن هؤلاء هم المأذونون بالمبادرة الى دفعه . وانتهى الحكم الى ان تقصير مورث الطاعنة وهم من بعده فى ذلك قد سوغ للبائعة ان تعتصم قبلهم بالدفع بعدم التنفيذ فإذن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون (نقض مدنى ١٩٦٧/٧/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ٣١٨) .

مادة ٤٣١ - يلتزم البائع بتسليم المبيع للمشتري بالحالة التي كان عليها وقت البيع .

مادة ٤٣٢ - يشمل التسليم ملحقات الشيء المبيع وكل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال هذا الشيء وذلك طبقا لما تقضى به طبيعة الاشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين .

مادة ٤٣٣ - (١) اذا عين في العقد مقدار المبيع كان البائع مسئولاً عن نقص هذا القدر بحسب ما يقضى به العرف ما لم يتفق على غير ذلك ، على أنه لا يجوز للمشتري أن يطلب فسخ العقد لنقص في المبيع الا اذا اثبت أن هذا النقص من الجسامة بحيث لو أنه كان يعلمه لما أتم العقد^(١)

(٢) اما اذا تبين أن القدر الذى يشتمل عليه المبيع يزيد على ما ذكر في العقد وكان الثمن مقدرا بحساب الوحدة ، وجب على المشتري ، اذا كان المبيع غير قابل للتبعض ان يكمل الثمن الا اذا كانت الزيادة جسيمة ، فيجوز له ان يطلب فسخ العقد وكل هذا ما لم يوجد اتفاق يخالفه^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص الفقرة الاولى من المادة ٤٣٣ من القانون المدني أن البائع يضمن للمشتري القدر الذى تعين للمبيع بالعقد ، وذلك دون تمييز بين ما اذا كان الثمن قد قدر بالعقد بسعر الوحدة أو تعين به جملة واحدة ، بل جعل المشرع للمشتري الحق في هذا الضمان اذا وجد عجز في المبيع بطلب انقاص الثمن أو فسخ البيع بحسب الاحوال طالما أن مقدار المبيع قد تعين في العقد (نقض مدنى ١١/٣ - ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٣٧٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه اذا وجدت زيادة بالمبيع المعين بالذات أو المعين المقدار في عقد البيع ، ولم يكن هناك اتفاق خاص بين الطرفين بخصوصهما أو عرف معين بشأنهما فإن العبرة في معرفة احقية المشتري في اخذ هذه الزيادة بلا مقابل أو عدم احقيته في ذلك على مقتضى حكم المادة ٤٣٣ من القانون المدني هي بما اذا كان ثمن المبيع قدر جملة واحدة ام انه قد حدد بحسب سعر الوحدة ، اما التمييز بين البيع الجزائى والبيع بالتقدير فامر يتعلق بتحديد الوقت الذى تنتقل فيه ملكية المبيع للمشتري في كل منهما وتعيين ما اذا كان البائع أو المشتري هو الذى يتحمل تبعه هلال المبيع قبل التسليم (نقض مدنى ١٩٦٢/٢/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٤١٥) .

مادة ٤٣٤ - اذا وجد في المبيع عجز أو زيادة فإن حق المشتري في طلب انقاص الثمن أو في طلب فسخ العقد وحق البائع في طلب تكملة الثمن يسقط كل منهما بالتقادم اذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً^(١).

مادة ٤٣٥ - (١) يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء مادياً

١ - قضت محكمة النقض بأن تطبيق المادة ٤٣٤ من القانون المدني بشأن تقادم حق البائع في طلب تكملة الثمن بانقضاء سنة من وقت تسليم المبيع تسليماً فعلياً ، إنما يكون وفقاً لما صرحته به المادة ٤٣٣ في صدرها في حالة ما اذا كان مقدار المبيع قد عين في العقد ، أما اذا لم يتمعن مقداره أو كان مبيناً به على وجه التقريب فإن دعوى البائع لا تتقادم بسنة ، بل تتقادم بخمس عشرة سنة (نقض مدني ١٩٧٥/١٢/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٧١٩) وقضت أيضاً بأن حكم المادة ٤٣٤ من القانون المدني لا ينطبق الا حيث يوجد عجز أو زيادة في المبيع بمعنى أن يكون البيع قد تناوله ، أما ما يضع المشتري يده عليه من اطمئنان البائع مما لا يدخل في عقد البيع فإنه يعد مقتصباً له ولا تتقادم دعوى المطالبة به بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة (نقض مدني ١٩٧٦/٥/١٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٦٩٨)

٢ - قضت محكمة النقض بأن وضع المبيع تحت تصرف المشتري الأمر الذي يتحقق به التسليم طبقاً لنص المادة ٤٣٥ من القانون المدني - يشترط فيه أن يكون بحيث يتمكن المشتري من حيازة المبيع والانتفاع به (نقض مدني ١٩٥٩/٦/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٢٩٥) وقضت أيضاً بأن مقتضى بيع البضاعة « فوب » أن تسليم البضاعة لا يتم الا بشحنها على ظهر السفينة ولا تغني عن ذلك مجرد اعدادها للشحن ، ومن ثم فلا محل للتحدث من جانب البائع - بما تنص عليه المادة ١/٤٣٥ من القانون المدني من أن التسليم يحصل على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع . (نقض مدني ١٩٧٤/١٢/٣ - المرجع السابق - فقرة ٦٤٤) . وقضت كذلك بأنه متى كان البيع جزافاً فإن الملكية فيه تنتقل الى المشتري بمجرد تملك العقد طبقاً للمواد ٤٢٩ و ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدني ولو كان تحديد الثمن موقوفاً على تقدير المبيع كما يتم تسليم المبيع فيه طبقاً للمادة ٤٣٥ بوضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء مادياً مادام البائع قد أغلظه بذلك (نقض مدني ١٩٦٧/٣/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٤٩٠)

مادام البائع قد أعلمه بذلك . ويحصل هذا التسليم على النحو الذى يتفق مع طبيعة الشيء المبيع .

(٢) ويجوز أن يتم التسليم بمجرد تراضى المتعاقدين اذا كان المبيع فى حيازة المشتري قبل البيع أو كان البائع قد استبقى المبيع فى حيازته بعد البيع لسبب آخر غير الملكية .

مادة ٤٣٦ = اذا وجب تصدير المبيع للمشتري ، فلا يتم التسليم الا اذا وصل اليه ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٤٣٧ = اذا هلك المبيع قبل التسليم لسبب لا يد للبائع فيه ، انفسخ البيع واسترد المشتري الثمن الا اذا كان الهلاك بعد اعدار المشتري لتسليم المبيع^(١)

مادة ٤٣٨ = اذا نقصت قيمة المبيع قبل التسليم لتلف اصابه جاز للمشتري اما ان يطلب فسخ البيع اذا كان النقص جسيما بحيث لو طرأ قبل العقد لما تم البيع ، واما أن يبقى البيع مع انقاص الثمن .

مادة ٤٣٩ = يضمن البائع عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه سواء كان التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبى يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتج به على المشتري ويكون البائع ملزما بالضمان ولو كان الأجنبى قد ثبت حقه بعد البيع اذا كان هذا الحق قد آل اليه من البائع نفسه^(٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن بيع البضاعة المتعاقدة عليها بأمر من القضاء المستعجل خشية تلفها حتى يفصل فى النزاع القائم بين الطرفين بشأن البيع الصادر بينهما لا يؤدي الى انفساخ هذا العقد ولا يسوغ فى ذاته الفسخ اذ أن بيع البضاعة على هذا الوجه لا يقاس بهلاك الشيء المبيع الموجب لانفساخ عقد البيع ذلك ان الهلاك الذى نصت عليه المادة ٢٩٧ من القانون المدنى القديم المقابلة للمادة ٤٣٧ من القانون : يد هو زوال الشيء المبيع من الوجود بمقوماته الطبيعية بسبب افة سماوية او حادث مادي بفعل انسان ، اما بيع الشيء بأمر القضاء المستعجل خشية التلف فهو اجراء وقضى قصد به صيانة الشيء المبيع من الهلاك وحفظ قيمته لحساب من يقضى بالتسليم اليه ونقل النزاع الذى كان دائرا حول عين معينة الى بديلها وهو الثمن المتحصل من بيعها وهو الذى ينصرف اليه اثر عقد البيع (نقض مدنى ١٩٥٧/٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٤٥١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن البائع وورثته يلتزمون بضمان عدم التعرض للمشتري فى الانتفاع بالمبيع او منازعته فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع اللهم الا اذا توافرت

مادة ٤٤٠ - (١) اذا رفعت على المشتري دعوى باستحقاق المبيع وأخطر بها البائع ، كان على البائع بحسب الأحوال ، ووفقا لقانون المرافعات أن يتدخل في الدعوى الى جانب المشتري أو أن يحل فيها محله .

(٢) فإذا تم الاخطار في الوقت الملائم ولم يتدخل البائع في الدعوى ، وجب عليه الضمان الا اذا اثبت ان الحكم الصادر في الدعوى كان نتيجة لتدليس من المشتري أو لخطأ جسيم منه .

(٣) واذا لم يخطر المشتري البائع بالدعوى في الوقت الملائم وصدر عليه حكم حاز قوة الامر المقضى ، فقد حقه في الرجوع بالضمان اذا اثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي الى رفض دعوى الاستحقاق .

لديهم اولدى مورثهم بعد تأريخ البيع - ووفق ما جرى به قضاء هذه المحكمة - شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية (نقض مدنى ١٩٨١/٦/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٥١)

كما قضت بأن التعرض الشخصى الذى يضمه البائع في مفهوم المادة ٤٣٩ من القانون المدنى هو كل عمل يعكر على المشتري حقه في حياة المبيع والانتفاع به ، فلا يدخل في ذلك ما يبيده البائع في دعوى صحة التعاقد التى يقيمها عليه المشتري من دفع او طلبات يهاجم بها اجراءات الخصومة سواء لعوار فيها او لسقوطها او انقضائها بمضى المدة ، اذ لا يعتبر هذا من قبيل التعرض لحقوق المشتري الناشئة عن عقد البيع . (نقض ١٩٨٠/١/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٧٥٢) . كما قضت بأن التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع او منازعته فيه - وفقا للمادتين ٢٦١ ، ٢٠٠ من القانون المدنى الملغى والمادة ٤٣٩ من القانون القائم - التزام ابدى يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر فيمتنع على البائع التعرض للمشتري لان من وجب عليه الضمان يحرم عليه التعرض . وينتقل هذا الالتزام من البائع الى ورثته فيمتنع عليهم منه منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بموجب عقد البيع الا اذا توافرت لديهم اولدى مورثهم بعد تأريخ البيع شروط وضع اليد على العين المبيعة المدة الطويلة المكسبة للملكية . ومن ثم فلن دفع وارث البائع بعدم تسجيل عقد المشتري وبسقوط حقوق الاخير ، المتولدة عن عقد البيع بالتقادم وطلب الوارث تثبيت ملكيته لبعض العقار المبيع انما هو من قبيل المنازعة المعتمدة عليه قانونا بمقتضى التزام مورثه بالضمان (نقض مدنى ١٩٦٦/١/١٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٣٥٧) ، وانه يشترط لقيام ضمان البائع عملا بحكم المادة ٤٣٩ من القانون المدنى ان يكون مصدر الحق العيني هو فعل البائع (نقض مدنى ١٩٧٢/٥/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٣٧٧)

مادة ٤٤١ = يثبت حق المشتري في الضمان ولو اعترف وهو حسن النية للأجنبي بحقه أو تصالح معه على هذا الحق دون أن ينتظر في ذلك صدور حكم قضائي متى كان قد أخطر البائع بالدعوى في الوقت الملائم ودعاه أن يحل محله فيها فلم يفعل . كل ذلك ما لم يثبت البائع أن الأجنبي له يكن على حق في دعواه .

مادة ٤٤٢ = إذا تولى المشتري استحقاق المبيع كله أو بعضه بدفع مبلغ من النقود أو بأداء شيء آخر ، كان للبائع أن يتخلص من نتائج الضمان بأن يرد للمشتري المبلغ الذي دفعه أو قيمة ما آداه مع الفوائد القانونية وجميع المصروفات .

مادة ٤٤٣ = إذا استحق كل المبيع كان للمشتري أن يطلب من البائع :
(١) قيمة المبيع وقت الاستحقاق^(١) مع الفوائد القانونية من ذلك الوقت .
(٢) قيمة الثمار التي ألزم المشتري بردها لمن استحق المبيع .
(٣) المصروفات النافعة التي لا يستطيع المشتري أن يلزم بها المستحق وكذلك المصروفات الكمالية إذا كان البائع سييء النية .

(٤) جميع مصروفات دعوى الضمان ودعوى الاستحقاق عدا ما كان المشتري يستطيع أن يتقيه منها لو أخطر البائع بالدعوى طبقا للمادة ٤٤٠ .
(٥) وبوجه عام ، تعويض المشتري عما لحقه من خسارة أو فاته من كسب بسبب استحقاق المبيع .

كل هذا ما لم يكن رجوع المشتري مبنيا على المطالبة بفسخ البيع أو إبطاله .
مادة ٤٤٤ = (١) إذا استحق بعض المبيع ، أو وجد مثقلا بتكليف وكانت خسارة المشتري من ذلك قد بلغت قدرا لو علمه لما أتم العقد ، كان له أن يطلب البائس بالمبالغ المبينة في المادة السابقة على أن يرد له المبيع وما آفاده منه .

١ - قضت محكمة النقض أن قيمة المبيع وقت الاستحقاق التي يحق للمشتري مطالبة البائع بها إذا استحق كل المبيع هي قيمة لا تأثير لمقدار الثمن عليها ، فقد تكل عنه أو تزيد (نقض مدني ١٩٧٨/٤/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ لفرقة ٢١١) .

(٢) فإذا اختار المشتري استبقاء المبيع ، أو كانت الخسارة التي لحقت له تبلغ القدر المبين في الفقرة السابقة ، لم يكن له إلا أن يطالب بالتعويض عما أصابه من ضرر بسبب الاستحقاق^(١).

مادة ٤٤٤ - (١) يجوز للمتعاقدين باتفاق خاص أن يزيدا ضمان الاستحقاق ، أو أن ينقصا منه ، أو أن يسقطا هذا الضمان^(٢).

(٢) ويفترض في حق الارتفاق أن البائع قد اشترط عدم الضمان إذا كان هذا الحق ظاهرا أو كان البائع قد أبان عنه للمشتري .

(٣) ويقع باطلا كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه إذا كان البائع قد تعدد إخفاء حق الأجنبي .

مادة ٤٤٦ - (١) إذا اتفق على عدم الضمان بقى البائع مع ذلك مسؤولا عن أى استحقاق ينشأ من فعله ، ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

(٢) أما إذا كان استحقاق المبيع قد نشأ من فعل الغير ، فإن البائع يكون مسؤولا عن رد قيمة المبيع وقت الاستحقاق ، إلا إذا اثبت أن المشتري كان يعلم وقت البيع سبب الاستحقاق ، أو أنه اشترى ساقط الخيار .

مادة ٤٤٧ - (١) يكون البائع ملزما بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسليم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه ، أو إذا كان بالمبيع عيب ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة مستفادة مما هو مبين

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا اختار المشتري - وفقا لحكم المادة ٤٤٤ - من القانون المدني استبقاء المبيع فإنه لا يكون له إلا أن يطالب البائع بالفرق بين قيمة المبيع سليما وقيمه معيба ومصروفات دعوى الضمان التي اضطره البائع إليها وبوجه عام ما لحقه من خسارة وما فاته من كسب بسبب العيب (نقض مدني ١٩٦٧/١/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٣٦٧)

٢ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كان اشتراط الضمان في عقد البيع بالفاظ عامة لا يعتبر تنديلا في الاحكام التي وضعها القانون لهذا الالتزام إلا انه إذا كان المشتري والبائع كلاهما عالين وقت التعاقد بسبب التعرض أو الاستحقاق فإنه في هذه الحالة يدل النص على شرط الضمان في العقد - وهو أصلا لا حاجة اليه - على أن الفرض منه هو تأمين المشتري من الخطر الذي يهدده تأميننا لا يكون إلا بالالتزام البائع بالتضمينات علارة على رد الثمن في حالة استحقاق المبيع (نقض مدني ١٩٦٤/٧/٧ - مجموعة المكتب الفني ١٥ ص ٩٢٢) .

في العقود مما هو ظاهر من طبيعة الشيء أو الغرض الذي أعد له ، ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن علما بوجوده^(١).

(٢) ومع ذلك لا يضمن البائع العيوب التي كان المشتري يعرفها وقت البيع ، أو كان يستطيع أن يتبينها بنفسه لو أنه فحص المبيع بعناية الرجل العادي ، إلا إذا أثبت المشتري أن البائع قد أكد له خلو المبيع من هذا العيب ، أو أثبت أن البائع قد تعدد إخفاء العيب غشا منه .

مادة ٤٤٨ = لا يضمن البائع عيبا جرى العرف على التسامح فيه .

مادة ٤٤٩ = (١) إذا تسلم المشتري المبيع ، وجب عليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك ، وفقا للمألوف في التعامل ، فإذا كشف عيبا يضمنه البائع وجب عليه أن يخطره به خلال مدة معقولة ، فإن لم يفعل اعتبر قابلا للمبيع .

١ - قضت محكمة النقض بأن ضمان البائع للمشتري أغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربح - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر كفالة من المشتري لصفة في المبيع بما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني بقولها يكون البائع ملزماً بالضمان إذا لم يتوافر في المبيع وقت التسلم الصفات التي كفل للمشتري وجودها فيه وإذا كان البائع - مورث الطاعنين - قد ضمن أغلال الدور الأول من العقار المبيع قدرا معيناً من الربح وقد روعى هذا التقدير في تحديد الثمن فإن تخلف هذه الصفة في المبيع يوجب إلزام البائع بالضمان .

(نقض مدني ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٣٨٢) . وقضت أيضاً بأن ضمان البائع للمشتري أغلال العقار المبيع قدرا معيناً من الربح يعتبر كفالة من البائع لصفة في المبيع مما تعنيه المادة ٤٤٧ من القانون المدني وتخلف الصفة التي كفل البائع وجودها في المبيع وإن لم تكن عيباً في المبيع بمعناها التقني لأن العيب الخفي كما عرفت هذه المحكمة هو الآفة الطارئة التي تخلو منها الفطرة السليمة للمبيع إلا أنه وقد أحق المشرع حالة تخلف الصفة بالعيب الخفي وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان فإن رجوع المشتري على البائع في حالة تخلف صفة في المبيع كفل له البائع وجودها فيه إنما يكون بدعوى ضمان العيوب الخفية وسواء كان المشتري يعلم بتخللها وقت المبيع أو لا يعلم يستطيع أن يتبينها أو لا يستطيع (نقض مدني ١٥ / ٥ / ١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني ٢٠ ص ٧٩٦)

(٢) أما إذا كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد ثم كشفه المشتري ، وجب عليه أن يخطر به البائع بمجرد ظهوره ، وإلا اعتبر قابلاً للمبيع بما فيه من عيب .

مادة ٤٥٠ - إذا أخطر المشتري البائع بالعيب في الوقت الملائم كان له أن يرجع بالضمان على النحو المبين في المادة ٤٤٤

مادة ٤٥١ - تبقى دعوى الضمان ولو هلك المبيع بأى سبب كان .
مادة ٤٥٢ - (١) تسقط بالتقادم دعوى الضمان إذا انقضت سنة من وقت تسليم المبيع ولو لم يكشف المشتري العيب إلا بعد ذلك ما لم يقبل البائع أن يلتزم بالضمان لمدة أطول^(١)

(٢) على أنه لا يجوز للبائع أن يتمسك بالسنة لتتمام التقادم إذا ثبت به تعدد إخفاء العيب غشاً منه^(٢)

مادة ٤٥٣ - يجوز للمتعاقدين باتفاق خاص أن يزيذا في الضمان أو أن ينقصا منه أو أن يسقطا هذا الضمان ، على أن كل شرط يسقط الضمان أو ينقصه يقع باطلاً إذا كان البائع قد تعدد إخفاء العيب في المبيع غشاً منه .
مادة ٤٥٤ - لا ضمان للعيب في البيوع القضائية ، ولا في البيوع الإدارية إذا كانت بالمزاد .

مادة ٤٥٥ - إذا ضمن البائع صلاحية المبيع للعمل مدة معلومة ثم ظهر خلل في المبيع ، فعلى المشتري أن يخطر البائع بهذا الخلل في مدة شهر من ظهوره وأن

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٤٥٢ من القانون المدني خاصة بضمان العيوب الخفية . أما دعوى ضمان الاستحقاق فإنها لا تتقادم إلا بخمس عشرة سنة . (نقض مدنى ١٩٧٨/٤/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ١٦٣١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المشرع قد الحق حالة تخلف الصفة بالعيب الخفى وأجرى عليها أحكامه فيما يختص بقواعد الضمان بأن جعل للمشتري الرجوع على البائع في هذه الحالة بدعوى ضمان العيوب الخفية تحقيقاً لاستقرار المعاملات فإن الحكم المطعون فيه إذا ألقا قضاؤه برفض الدفع بسقوط الدعوى على أساس تعدد البائع إخفاء هذا العيب غشاً منه فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ذلك أن مدة التقادم تكون في هذه الحالة ١٥ سنة أخذاً بالأصل العام المعمول به بشأن مدة التقادم (نقض مدنى ١٩٧٠/٤/٢٢ -

يرفع الدعوى في مدة ستة شهور من هذا الاخطار ، والا سقط حقه في الضمان ، كل هذا ما لم يتفق على غيره .

التزامات المشتري :

مادة ٤٥٦ - (١) يكون الثمن مستحق الوفاء في المكان الذي سلم فيه المبيع ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

(٢) فإذا لم يكن الثمن مستحقا وقت تسليم المبيع ، وجب الوفاء به في المكان الذي يوجد فيه موطن المشتري وقت استحقاق الثمن .

مادة ٤٥٧ - (١) يكون الثمن مستحق الوفاء في الوقت الذي يسلم فيه المبيع ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك .

(٢) فإذا تعرض احد للمشتري مستندا الى حق سابق على البيع أو ايل من البائع ، أو اذا خيف على المبيع ان ينزع من يد المشتري ، جاز له ما لم يمنعه شرط في العقد ان يحبس الثمن حتى ينقطع التعرض أو يزول الخطر ، ومع ذلك يجوز للبائع في هذه الحالة ان يطالب باستيفاء الثمن على ان يقدم كفيلا^(١) .

(٣) ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة ما اذا كشف المشتري عيبا في المبيع .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٤٥٧/٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع اجاز للمشتري حبس الثمن اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري يفول له الحق في ان يحبس ما لم يكن قد اداه من الثمن ولو كان مستحق الاداء حتى يزول الخطر الذي يتهدهده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لانه قد يكون محيطا بالخطر الذى يتهدهده ويكون في ذات الوقت معتمدا على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من الثمن - ولم يقصر المشرع في المادة المذكورة حق المشتري في حبس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل وانما اجاز له هذا الحق أيضا ولو لم يقع هذا التعرض اذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الامور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لحكمة النقض متى اقام قضاؤه على اسباب سائفة تكفى لحمله (نقض ١٩٨١/١٢/١٠ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٨٦٤) .

مادة ٤٥٨ - (١) لا حق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن الا اذا اعذر المشتري أو اذا سلم الشيء المبيع وكان هذا الشيء قابلا ان ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ، هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره^(١)

(٢) وللمشتري ثمر المبيع ونماؤه من وقت تمام البيع ، وعليه تكاليف المبيع من هذا الوقت أيضاً . هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغيره^(٢)

مادة ٤٥٩ - (١) اذا كان الثمن كله أو بعضه مستحق الدفع في الحال فللبائع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له ولو قدم المشتري رهنا أو كفالة . هذا ما لم يمنع البائع المشتري اجلا بعد البيع .

(٢) وكذلك يجوز للبائع ان يحبس المبيع ولو لم يحل الاجل المشترط لدفع الثمن اذا سقط حق المشتري في الاجل طبقا لاحكام المادة ٢٧٢

مادة ٤٦٠ - اذا هلك المبيع في يد البائع وهو حابس له كان الهلاك على المشتري ما لم يكن المبيع قد هلك بفعل البائع .

مادة ٤٦١ - في بيع العروض وغيرها من المنقولات اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسليم لمبيع يكون البيع مفسوخا دون حاجة الى اعدار ان لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد اذا اختار البائع ذلك ، وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره^(٣)

١ - انظر في تطبيق حكم هذه الفقرة : نقض مدني ١٩٨١/٣/٢٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٨٢٤ ، وأيضا : نقض مدني ١٩٨٢/٣/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ١٠٤٦ .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن من أثار عقد البيع نقل منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام البيع فيملك المشتري الثمرات ، والنماء في المنقول والعقار على السواء مادام المبيع شيئا معينا بالذات من وقت تمام العقد وذلك ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف ، يستوي في بيع العقار ان يكون مسجلا أو غير مسجل لان البائع يلتزم بتسليم المبيع الى المشتري ولو لم يسجل العقد - ومن ثم تكون للمشتري بعقد عري حصة المطالبة ببيع الأرض مدة الاستيلاء عليها (نقض مدني ١٩٨٢/١١/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٨٤٥)

٣ - قضت محكمة النقض بأن المشرع قد خرج بحكم المادة ٤٦١ من القانون المدني على القاعدة العامة القاضية بعدم إمكان فسخ العقود الا بعد الاعذار وبحكم من القاضي بأنه يوجد اتفاق صريح على الاعفاء من ذلك واشترط لاعمال هذا النص الاستثنائي ان يكون المبيع من

مادة ٤٦٢ = نفقات عقد البيع ورسوم « الدفعة » والتسجيل وغير ذلك من مصروفات تكون على المشتري ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضى بغير ذلك .

مادة ٤٦٣ = اذا لم يعين الاتفاق او العرف مكانا او زمانا لتسلم المبيع وجب على المشتري ان يتسلمه في المكان الذي يوجد فيه المبيع وقت البيع وأن ينقله دون ابطاء الا ما يقتضيه النقل من زمن .

مادة ٤٦٤ = نفقات تسليم المبيع على المشتري ما لم يوجد عرف او اتفاق يقضى بغير ذلك .

٢ - بعض أنواع البيوع

بيع الوفاء :

مادة ٤٦٥ = اذا احتفظ البائع عند البيع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة وقع البيع باطلا^(١)

العروض وغيرها من المنقولات وأن يكون كل من المبيع والثمن محددا تحديدا كافيا ومطلوما للمشتري عند التعاقد ، وأن يتخلف المشتري عن دفع الثمن في الميعاد المتفق عليه لتسلم المبيع ودفع الثمن ، وأن يختار البائع التمسك بانقضاء عقد البيع (نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٣١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٥٠٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٤٦٥ من القانون المدني انه يشترط في بيع الوفاء الذي يطله القانون ان تتجه ارادة الطرفين وقت ابرام العقد الى احتفاظ البائع بحق استرداد المبيع خلال مدة معينة ولا يلزم أن يندرج هذا الشرط في ذات عقد البيع بل يجوز اثباته في ورقة لاحقة بشرط توافر المعاصرة الذهنية التي تربطه بالبيع ، واستظهار شرط المعاصر الذهنية بين البيع وحق البائع في الاسترداد يعتبر من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض (نقض مدني ١٩٧٦/٢/١٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٦١٢) وقضت أيضا بأن عقد البيع الذي يخفى رهنا ويستطيع البائع فيه استرداد المبيع اذا هورد الثمن الى المشتري انما هو صورة من بيع الوفاء الذي حظره المشرع بالنص على بطلانه في المادة ٤٦٥ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٦٦/١٢/٦ - المرجع السابق فقرة ٥٤٢) وأن النص في عقد الصلح على اعتبار بيع الوفاء نهائيا لا رجوع فيه لا يعدو أن يكون مجرد نزول من جانب البائع عن شرط الاسترداد المتفق عليه عند التعاقد فهو لا يصحح

بيع ملك الغير :

مادة ٤٦٦ - (١) اذا باع شخص شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه ، جاز للمشتري ان يطلب ابطال البيع . ويكون الامر كذلك ولو وقع البيع على عقار ، سجل العقد أو لم يسجل .

(٢) وفي كل حال لا يسرى هذا البيع في حق المالك للعين المباعة ولو اجاز المشتري العقد^(١)

البيع الذي وقع باطلا طبقاً للمادة ٤٦٥ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٠/٥/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٤٦٢) وقضت كذلك بان الصورية النسبية التي تقوم على اخفاء الرهن وراء البيع تعد تحايلاً على القانون يترتب عليه بطلان البيع طبقاً للمادة ٤٦٥ من القانون المدني . وهذه الصورية النسبية لا تنتفي بانتفاق الصورية المطلقة أو بتخلف شروط الدعوى البولصية كلها أو بعضها لاختلافها عنهما اساساً وحكماً (نقض مدني ١٩٦٦/١٢/٦ - المرجع السابق جزء ٧ - فقرة ٥٠٦)

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المادة ٤١١ من القانون المدني تنص في فقرتها الاولى على انه « اذا باع ... » ويفقرتها الثانية على انه « وفي كل حال ... » وكانت عبارة النص واضحة في عدم سريان بيع ملك الغير في حق المالك ، فإنه لا يجوز الخروج عن صريح النص بدعوى استقرار المعاملات يؤكد هذا النظر أن القانون عندما أراد حماية الاوضاع الظاهرة وضع لها نصوصاً استثنائية تقتصر على الحالات التي وردت فيها ، فقد نص القانون المدني في المادة ٢٤٤ على انه « اذا أبرم عقد صوري فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسبي النية ان يتمسكوا بالعقد الصوري كما ان لهم ان يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صورية العقد الذي اضر بهم ، واذا تعارضت مصالح ذوى الشأن فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك آخرون بالعقد المستتر ، كانت الافضلية للأولين » وبالمادة ٢٢٢ على انه « اذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه ، فلا تبرأ ذمة المدين الا اذا اقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منقبة منه وقدر هذه المنفعة ، أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته » وفي المادة ١٠٢٤ على انه " يبقى قائماً لمصلحة الدائن المرتين الرهن الصادر من المالك الذي تقرّر ابطال سند ملكيته أو فسخ أو الغائه أو زواله لاي سبب آخر ، اذا كان هذا الدائن حسن النية في الوقت الذي أبرم فيه " ان كان ذلك وكان الحكم المعلن فيه قد اقام قضاؤه على ان بيع الوارث الظاهر صحيح نافذ في حق الوارث الحقيقي ، فإنه يكون قد خالف القانون (نقض مدني ١٩٧٩/٢/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٥١٥)

مادة ٢٦٩ = اذا اقر المالك البيع سرى العقد في حقه وانقلب صحيحا في حق المشتري^(١)

(٢) وكذلك ينقلب العقد صحيحا في حق المشتري اذا آلت ملكية المبيع الى البائع بعد صدور العقد .

مادة ٢٦٨ = اذا حكم للمشتري بابطال البيع وكان يجهل ان المبيع غير مملوك للبائع ، فله ان يطالب بتعويض ولو كان البائع حسن النية^(٢)

بيع الحقوق المتنازع عليها :

مادة ٢٦٩ = (١) اذا كان الحق المتنازع فيه قد نزل عنه صاحبه بمقابل الى شخص اخر فللمتنازل ضده ان يتخلص من المطالبة اذا هور د الى المتنازل له الثمن الحقيقي الذي دفعه مع المصروفات وفوائد الثمن من وقت الدفع .
(٢) ويعتبر الحق متنازعا فيه اذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى اوقام في شأنه نزاع جدى .

١ - قضت محكمة النقض بأن توقيع المالك على عقد البيع الصابر من زوجته كضامن متضامن لا يمكن تأويله الا بأنه اقرار لهذا البيع (نقض مدنى ١٩٥٠/٤/٢٠ - مجموعة الربع قرن ١ - ص ٢٦٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المقصود من المادة ٢٦٨ من القانون المدنى هو تقرير حق المشتري الذى حكم له بابطال البيع في التعويض متى كان حسن النية ، واذ جعل المشرع منط حسن نية المشتري هو جهله بأن المبيع غير مملوك للبائع له فهو يعنى الا يكون هذا المشتري عالما وقت شرائه بأن البائع له لا يملك المبيع ويأنه يستحيل عليه لذلك نقل الملكية اليه ، ومن ثم فلا ينتفى حسن النية عن المشتري لجرد علمه بأن سند البائع له عقد بيع ابتدائى لما يسجل ان في هذه الحالة لا يستحيل على البائع نقل الملكية اليه بل ان انتقالها يكون ممكنا بمجرد تسجيل البائع عقد تملكه اليه بل تسجيل العقد عينا فيه ، ذلك ان عقد البيع غير المسجل عقد منتج لجميع آثاره ومنها التزام البائع بنقل الملكية للمشتري وتسجيله تنتقل اليه الملكية فعلا متى كان البائع مالكا للمبيع (نقض مدنى ١٩٦٤/٦/١١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٣٥٥)

مادة ٤٧٠ = لا تسرى أحكام المادة السابقة في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان الحق المتنازع فيه داخلا ضمن مجموعة اموال بيعت جزاها بثمن واحد .

(ب) إذا كان الحق المتنازع فيه شائعا بين ورثة أو ملاك وباع احدهم نصيبه للآخر .

(ج) إذا نزل المدين للدائن عن حق متنازع فيه وفاء للدين المستحق في ذمته .

(د) إذا كان الحق المتنازع فيه يثقل عقارا وبيع الحق لحائر العقار .

مادة ٤٧١ = لا يجوز للقضاة ولا لأعضاء النيابة ولا للمحاميين ولا لكتبة المحاكم ولا للمحضرين أن يشتروا لا بأسمائهم ولا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان النظر في النزاع يدخل في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها والا كان البيع باطلا^(١).

مادة ٤٧٢ = لا يجوز للمحاميين أن يتعاملوا مع موكلهم في الحقوق المتنازع فيها إذا كانوا هم الذين يتولون الدفاع عنها سواء أكان التعامل بأسمائهم أو باسم مستعار والا كان العقد باطلا .

بيع التركة :

مادة ٤٧٣ = من باع تركة ، دون أن يفصل مشتملاتها ، لا يضمن الا ثبوت وراثته ما لم يتفق على غير ذلك .

١ - في تطبيق هذا النص قضت محكمة النقض ان نص المادتين ٤٧١ و ٤٦٩ من القانون المدني يدل على تحريم شراء القضاء وأعضاء النيابة والمحامين وغيرهم من أعوان القضاء الحقوق المتنازع عليها إذا كان النظر في النزاع يشتمل على دخول في اختصاص المحكمة التي يباشرون أعمالهم في دائرتها والا وقع البيع باطلا بطلانا مطلقا سواء اشتروه بأسمائهم ، أو باسم مستعار ويعتبر الحق المبيع متنازعا عليه في حالتين الأولى إذا رفعت به دعوى كانت مطروحة على القضاء ولم يفصل فيها بحكم نهائي وقت البيع والثانية أن يقدم في شأن الحق المبيع نزاع جدوى ويستوى أن يكون النزاع منصبا على أصل الحق أو انقضائه ، وإن فصل محكمة الموضوع في كون الوقائع التي أثبتتها وقدرتها مؤيدة أو غير مؤيدة الى اعتبار الحق المبيع متنازعا فيه خاضع لإزالة محكمة النقض باعتباره مسألة قانونية تتعلق بتوافر الأركان القانونية لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦٩ من القانون المدني آنفة البيان (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢١٢٠) .

مادة ٤٧٤ - إذا بيعت تركة فلا يسرى البيع في حق الغير إلا إذا استوفى المشتري الإجراءات الواجبة لنقل كل حق اشتملت عليه التركة ، فإذا نص القانون على إجراءات لنقل الحق فيما بين المتعاقدين ، وجب أيضا ان تستوفى هذه الإجراءات .

مادة ٤٧٥ - إذا كان البائع قد استوفى بعض ما للتركة من الدين أو باع شيئا مما اشتملت عليه ، وجب ان يرد للمشتري ما استولى عليه ما لم يكن عند البيع قد اشترط صراحة عدم الرد .

مادة ٤٧٦ - يرد المشتري للبائع ما وفاه هذا من دين التركة ويحسب للبائع كل ما يكون دائنا به للتركة ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

البيع في مرض الموت :

مادة ٤٧٧ - (١) إذا باع المريض مرض الموت^(١) لوارث ، أو لغير وارث بشمن يقل عن قيمة المبيع وقت الموت فإن البيع يسرى في حق الورثة إذا كانت زيادة قيمة المبيع على الثمن لا تجاوز ثلث التركة داخلا فيها المبيع ذاته .
(٢) أما إذا كانت هذه الزيادة تجاوز ثلث التركة فإن البيع فيما يجاوز الثلث لا يسرى في حق الورثة إلا إذا أقره أو رد المشتري للتركة ما يفى بتكملة الثلثين .

(٣) ويسرى على بيع المريض مرض الموت أحكام المادة ٩١٦ .

مادة ٤٧٨ - لا تسرى أحكام المادة السابقة اضراما بالغير حسن النية إذا كان هذا الغير قد كسب بعوض حقا عينيا على العين المبيعة .

١ - قضت محكمة النقض بأن قضاها قد جرى في تحديد مرض الموت بأن يكون المرض مما يقلب فيه الهلاك ويشعر المريض فيه يدنو أجله وينتهي بوفاته وأن العبرة في اعتبار المرض الذي يطول أمده عن سنة مرض موت هي بحصول التصرف خلال فترة تزايد واشتداد وطاقته على المريض للدرجة التي يقلب فيها الهلاك وشعوره بدنو أجله ثم انتهاء المرض بوفاته (نقض مدني ١٩٦٤/٤/٣٠ - مجموعة المكتب الفني ١٥ ص ٦٢٦) وقضت أيضا بأنه لا يشترط في مرض الموت لزوم صاحبه الفراش على وجه الاستمرار والاستقرار بل يكفي أن يلازمه وقت اشتداد الطلة به كما لا يشترط ألا يؤثر على سلامة ادراك المريض أو ينقص من أهليته للتصرف (نقض مدني ١٩٦٤/٣/٢٦ - المرجع السابق ١٥ ص ٣٦٥)

بيع النائب لنفسه :

مادة ٤٧٩ = لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى اتفاق أو نص أو امر من السلطات المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزايدة العلنية ما نيط به ببيعه بموجب هذه النيابة ما لم يكن ذلك باذن القضاء ومع عدم الإخلال بما يكون منصوصا عليه في قوانين أخرى .

مادة ٤٨٠ = لا يجوز للسماسرة ولا للخبراء أن يشتروا الأموال المعهود اليهم في بيعها أو في تقدير قيمتها سواء أكان الشراء بأسمائهم أم باسم مستعار .

مادة ٤٨١ = يصح العقد في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا أجازته من تم البيع لحسابه .

الفصل الثاني

المقايضة

مادة ٤٨٢ ■ المقايضة عقد به يلتزم كل من المتعاقدين ان ينقل الى الآخر ، على سبيل التبادل ، ملكية مال ليس من النقود .

مادة ٤٨٣ ■ اذا كان للاشياء المتقايض فيها قيم مختلفة في تقدير المتعاقدين ، جاز تعويض الفرق بمبلغ من النقود يكون معدلا .

مادة ٤٨٤ ■ مصروفات عقد المقايضة وغيرها من النفقات الاخرى يتحملها المتقايضان مناصفة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٤٨٥ ■ تسرى على المقايضة احكام البيع ، بالقدر الذي تسمح به طبيعة المقايضة ، ويعتبر كل من المتقايضيين بائعا للشيء الذي قايض به ومشتريا للشيء الذي قايض عليه .

الفصل الثالث

الهبة

١ - أركان الهبة

- مادة ٤٨٦ = (١)** الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض .
- (٢)** ويجوز للواهب ، دون أن يتجرد عن نية التبرع أن يفرض على الموهوب له القيام بالتزام معين .
- مادة ٤٨٧ = (١)** لا تتم الهبة الا اذا قبلها الموهوب له أو نائبه .
- (٢)** فإذا كان الواهب هو ولي الموهوب له أو وصيه ، ناب عنه في قبول الهبة وقبض الشيء الموهوب .
- مادة ٤٨٨ = (١)** تكون الهبة بورقة رسمية ، والا وقعت باطلا ما لم تتم تحت ستار عقد آخر^(١)
- (٢)** ومع ذلك يجوز في المنقول أن تتم الهبة بالقبض ، دون حاجة الى ورقة رسمية .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٤٨٨ من التقنين المدني تجيز حصول الهبة تحت ستار عقد آخر وهي تخضع في شكلها للقواعد الخاصة بالعقد الذي يستترها وكانت الهبة المستترة في صورة عقد بيع تصبح متى كان العقد جامعا في الظاهر لأركان البيع اللازمة لانعقاده . أي مذكورا فيه الثمن بطريقة غير نافية لوجوده ، وكان تحقق ذلك لا يغير منه . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وجود ورقة أو اكتشاف دليل بأى سبيل يكشف عن حقيقة اتجاه نية المتصرف الى التبرع طالما توافر الشكل الظاهري ، وكان الواقع في الدعوى ان العقد استوفى ظاهريا الاركان القانونية لعقد البيع المنجز من بيع بشئ ، وأنه صدر من الطاعن بصفته الشخصية الى نفسه بصفته وليا شرعيا على اولاده المطعون عليهم وقت ان كانوا قسرا وكانت المادة ٤٨٧ من القانون المدني تجيز للولي الشرعي أن ينوب عن الموهوب له في قبول الهبة ، ولو كان هو الواهب ، فيكون له أن يتعاقد مع نفسه ، فإن التصرف المعقود باعتباره هبة مستترة في صورة البيع تكون قد توافرت له شرائط الصحة (نقض مدني ١٩٧٩/٣/١٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ٥١٢) .

- مادة ٤٨٩ =** اذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعيب في الشكل ، فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه .
- مادة ٤٩٠ =** الوعد بالهبة لا ينعقد الا اذا كان بورقة رسمية .
- مادة ٤٩١ =** اذا وردت الهبة على شيء معين بالذات ، غير مملوك للواهب ، سرت عليها احكام المادتين ٤٦٦ ، ٤٦٧
- مادة ٤٩٢ =** تقع هبة الاموال المستقبلية باطلة .

٢ - آثار الهبة

- مادة ٤٩٣ =** اذا لم يكن الموهوب له قد تسلم الشيء الموهوب ، فان الواهب يلزم بتسليمه اياه ، وتسرى في ذلك الاحكام المتعلقة بتسليم المبيع .
- مادة ٤٩٤ = (١)** لا يضمن الواهب استحقاق الشيء الموهوب ، الا اذا تعمد اخفاء سبب الاستحقاق او كانت الهبة بعوض . وفي الحالة الاولى يقدر القاضي للموهوب له تعويضا عادلا عما اصابه من الضرر ، وفي الحالة الثانية لا يضمن الواهب الاستحقاق الا بقدر ما اداء الموهوب له من عوض . كل هذا ما لم يتفق على غيره .
- (٢)** واذا استحق الشيء الموهوب حل الموهوب له محل الواهب فيما له من حقوق ودعاوى .
- مادة ٤٩٥ = (١)** لا يضمن الواهب خلو الشيء الموهوب من العيب .
- (٢)** على أنه اذا تعمد الواهب اخفاء العيب ، أو ضمن خلو الشيء الموهوب من العيوب ، كان ملزما بتعويض الموهوب له عن الضرر الذي يسببه العيب . ويكون كذلك ملزما بالتعويض اذا كانت الهبة بعوض على الا يجاوز التعويض في هذه الحالة قدر ما اداء الموهوب له من هذا التعويض .
- مادة ٤٩٦ =** لا يكون الواهب مسئولاً إلا عن فعله العمد أو خطئه الجسيم .
- مادة ٤٩٧ =** يلتزم الموهوب له بأداء ما اشترط عليه من عوض سواء اشترط هذا العوض لمصلحة الواهب أم لمصلحة اجنبي أم للمصلحة العامة .
- مادة ٤٩٨ =** اذا تبين أن الشيء الموهوب اقل في القيمة من العوض المشروط ، فلا يكون الموهوب له ملزما بأن يؤدي من هذا العوض الا بقدر قيمة الشيء الموهوب .

مادة ٤٩٩ - (١) إذا اشترط الواهب عوضاً عن الهبة وفاء ديونه ، فلا يكون الموهوب له ملزماً إلا بوفاء الديون التي كانت موجودة وقت الهبة هذا ما لم يتفق على غيره .

(٢) وإذا كان الشيء الموهوب مثقلاً بحق عيني ضماناً لدين في ذمة الواهب ، أو في ذمة شخص آخر ، فإن الموهوب له يلتزم بوفاء هذا الدين ، ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

٣ - الرجوع في الهبة

مادة ٥٠٠ - (١) يجوز للواهب أن يرجع في الهبة إذا قبل الموهوب له ذلك .

(٢) فإذا لم يقبل الموهوب له جاز للواهب أن يطلب من القضاء الترخيص في الرجوع ، متى كان يستند في ذلك الى عذر مقبول ، ولم يوجد مانع من الرجوع .^(١)

مادة ٥٠١ - يعتبر بنوع خاص عذراً مقبولاً للرجوع في الهبة :

(١) أن يخل الموهوب له بما يجب عليه نحو الواهب ، أو نحو احد من أقاربه ، بحيث يكون هذا الاخلال جحوداً كبيراً من جانبه .

١ - قضت محكمة النقض بأن حق الخاطب والواهب في استرداد هدايا الخطبة يخضع لاحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ وما بعدها من القانون المدني (نقض ١٩٧٤/٥/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ فقرة ١٧٧٥) وقضت أيضاً بأن المادة ٥٠٠ من القانون المدني تشترط للرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع الى عذريته القاضية . فإذا كان ما تعلق به الطاعن لتبرير حقه في الرجوع عن تنازله عن الاجرة من وقوعه في غلط قد ثبت فساده كما أن ما يدعيه من أن دين الاجرة غير قابل للانقسام غير صحيح في القانون لأن دين الاجرة وإن كان أصلاً للمورث إلا أنه مادام بطبيعته قابلاً للانقسام فهو ينقسم بعد وفاته على الورثة كل بقدر حصته الميراثية ، إذا كان ذلك ، فإن العذر الذي استند اليه الطاعن لتبرير حقه في الرجوع في اقراره بالتنازل يكون منتفياً (نقض مدني ١٩٦٥/١٢/١٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ فقرة ١٧٥٩) .

(ب) ان يصبح الواهب عاجزا عن أن يوفر لنفسه اسباب المعيشة بما يتفق مع مكانته الاجتماعية ، أو أن يصبح غير قادر على الوفاء بما يفرضه عليه القانون من النفقة على الغير .

(ج) ان يرزق الواهب بعد الهبة ولدا يظل حيا الى وقت الرجوع ، أو أن يكون للواهب ولد يظنه ميتا وقت الهبة فإذا به حي .

مادة ٥٠٢ - يرفض طلب الرجوع في الهبة اذا وجد مانع من الموانع الآتية :

(أ) اذا حصل للشئ الموهوب زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمته فإذا زال المانع عاد حق الرجوع .

(ب) اذا مات أحد طرفي عقد الهبة .

(ج) اذا تصرف الموهوب له في الشئ تصرفا نهائيا . فاذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب جاز للواهب ان يرجع في الباقي .

(د) اذا كانت الهبة من أحد الزوجين للآخر ولو أراد الواهب الرجوع بعد انقضاء الزوجية .

(هـ) اذا كانت الهبة لذى رحم محرم^(١) .

(و) اذا هلك الشئ الموهوب في يد الموهوب له ، سواء كان الهلاك بفعله او بحادث اجنبى لا يد له فيه او بسبب الاستعمال ، فإذا لم يهلك الا بعض الشئ جاز الرجوع في الباقي .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز للواهب الرجوع في الهبة طبقا لنص المادة ٥٠٠ من القانون المدني الا اذا وجد مانع من الرجوع في الهبة وقد حددت المادة ٥٠٢ من القانون ذاته موانع الرجوع في الهبة ومن بينها ما نصت عليه الفقرة "هـ" وهو : اذا كانت الهبة لذى رحم محرم ، ولما كان نص هذه الفقرة قد جاء عاما بغير تخصيص ، مطلقا بغير قيد فيسرى على جميع الهبات التي تربط الواهب فيها بالموهوب له قرابة الرحم والمحرمية ومنها هبة الوالد لولده ، اذ هي هبات لازمة لتحقيق غرض الواهب منها وهو صلة الرحم بصدر الهبة ذاتها . فلا يجوز للواهب الرجوع فيها بغير التراضى مع الموهوب له ، اما القول باخراج هبة الوالد لولده من حكم الفقرة " هـ " سالفة الذكر بحيث يجوز الرجوع فيها طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية التي استمد منها القانون المدني الاحكام الموضوعية في الهبة فإنه يكون تقييدا . لطلق النص بدون قيد وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز (نقض مدنى ١٠/٢٩ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ - فقرة ١٧٦١) .

- (ز) اذا قدم الموهوب له عوضاً عن الهبة .
- (ح) اذا كانت الهبة صدقة أو عملاً من أعمال البر .
- مادة ٥٠٢** - (١) يترتب على الرجوع في الهبة بالتراضي أو بالتقاضي أن تعتبر الهبة كأن لم تكن . -
- (٢) ولا يرد الموهوب له الثمرات الا من وقت الاتفاق على الرجوع ، او من وقت رفع الدعوى ، وله ان يرجع بجميع ما أنفقه من مصروفات ضرورية ، أما المصروفات النافعة فلا يجاوز في الرجوع بها القدر الذي زاد في قيمة الشيء الموهوب .
- مادة ٥٠٤** - (١) اذا استولى الواهب على الشيء الموهوب ، بغير التراضي أو التقاضي ، كان مسئولاً قبل الموهوب له عن هلاك الشيء سواء كان الهلاك بفعل الواهب أو بسبب اجنبى لا يد له فيه أو بسبب الاستعمال .
- (٢) اما اذا صدر حكم بالرجوع في الهبة وهلك الشيء في يد الموهوب له بعد أعداره بالتسليم ، فيكون الموهوب له مسئولاً عن هذا الهلاك ، ولو كان الهلاك بسبب اجنبى .

الفصل الرابع الشركة

مادة ٥٠٥ = الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي ، بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة^(١)

مادة ٥٠٦ = (١) تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير الا بعد استيفاء اجراءات النشر التي يقررها القانون .

(٢) ومع ذلك للغير اذا لم تقم الشركة باجراءات النشر المقررة ان يتمسك بشخصيتها .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لقيام الشركة ان توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعه وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح أو الخسارة معا ومن ثم فإن فيصل التفرقة بين الشركة والقرض هو ما انتواء المتعاقدان وتوافر نية المشاركة وعدم توافرها لديهما وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام رايه على اسباب سائفة ، وإذا استند الحكم المطعون فيه في نفي نية المشاركة لدى المتعاقدين واعتبار العقد المبرم بينهما عقد قرض وليس شركة الى ما تضمنته بنود هذا العقد من اشتراط المطعون ضده الحصول في نهاية مدة العقد على ما دفعه لتحويل العمليات التي يقوم بها الطاعن ككاملا مهما كانت نتيجة هذه العمليات وعدم تحميله شيئا من الالتزامات التي تترتب عليها في ذمة الطاعن للغير واشترطه ايضا ان يقدم له الطاعن شهريا قدرا معيناً من المبلغ المدفوع كان مؤدى ذلك نفي قيام نية المشاركة وتكليف العقد بأنه قرض (نقض مدني ١٩٦٧/٧/٢٢ - مجموعة المكتب الفني ١٨ من ١٣٣١) وقضت ايضا بأن بطلان عقد الشركة لعدم توافر ركن من اركانه الموضوعية الخاصة بانتفاء نية المشاركة لدى عاقله لا تتخلف عند شركة فعلية .. وإن هذا البطلان ينصرف الى تكوين عقد الشركة كما ينصرف الى اثره سواء في الماضي أو في المستقبل (نقض مدني ١٩٨١/٣/٣٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ١٤٧٧) .

١ - أركان الشركة

مادة ٥٠٧ = (١) يجب أن يكون عقد الشركة مكتوباً ولا كان باطلاً ، وكذلك يكون باطلاً كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن تستوفى الشكل الذي أفرغ فيه ذلك العقد^(١).

(٢) غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركاء قبل الغير ، ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء انفسهم ، الا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان

مادة ٥٠٨ = تعتبر حصص الشركاء متساوية القيمة ، وانها واردة على ملكية المال لا على مجرد الانتفاع به ، ما لم يوجد اتفاق او عرف يقضى بغير ذلك .

مادة ٥٠٩ = لا يجوز أن تقتصر حصة الشريك على ما يكون له من نفوذ ، او على ما يتمتع به من ثقة مالية .

مادة ٥١٠ = إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصته في الشركة مبلغاً من النقود ، ولم يقدم هذا المبلغ ، لزمته فوائده من وقت استحقاقه من غير حاجة إلى مطالبة قضائية أو اعدلر ، وذلك دون اخلال بما قد يستحق من تعويض تكميلي عند الاقتضاء .

مادة ٥١١ = (١) إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو حق منفعة أو أي حق عيني آخر ، فإن احكام البيع هي التي تسري في ضمان الحصة إذا هلك ، أو استحقت ، أو ظهر فيها عيب أو نقص^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان القانون المدني قد أوجب في المادة ٥٠٧ منه أن يكون عقد الشركة مكتوباً والا كان باطلاً وأصبح بذلك عقد الشركة عقداً شكلياً فإنه لا يقبل في إثباته بين طرفيه غير الكتابة ولا يجوز لهما الاتفاق على إثباته بغير هذا الطريق (نقض مدني - ١٩٦٦/١/٢٧ - مجموعة المكتب الفني ١٧ ص ١٨٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مقتضى ما تنص عليه المادة ٥١١ من القانون المدني من تطبيق احكام البيع إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق عيني آخر ، أنه إذا كانت حصة الشريك الموصى هي ملكية عقاب أو أي حق عيني آخر فإن هذا الشريك يكون ملزماً بمجرد عقد الشركة بنقل حق ملكية أو الحق العيني إلى الشركة كما يلتزم البائع بنقل ملكية

(٢) أما إذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بالمال ، فإن أحكام الإيجار هي التي تسرى في كل ذلك .

مادة ٥١٢ (١) إذا تعهد الشريك بأن يقدم حصته في الشركة عملاً وجب عليه أن يقوم بالخدمات التي تعهد بها ، وأن يقدم حساباً عما يكون قد كسبه من وقت قيام الشركة بمزاولة العمل الذس قدمه حصة له .

(٢) على أنه لا يكون ملزماً بأن يقدم للشركة ما يكون قد حصل عليه من حق اختراع ، إلا إذا وجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٥١٣ إذا كانت الحصة التي قدمها الشريك هي ديون له في ذمة الغير ، فلا ينقضى التزامه للشركة إلا إذا استوفيت هذه الديون ، ويكون الشريك فوق ذلك مسئولاً عن تعويض الضرر ، إذا لم توف الديون عند حلول أجلها .

مادة ٥١٤ (١) إذا لم يبين عقد الشركة نصيب كل من الشركاء في الأرباح والخسائر ، كان نصيب كل منهم في ذلك بنسبة حصته في رأس المال . (٢) فإذا اقتصر العقد على تعيين نصيب الشركاء في الربح يجب اعتبار هذا النصيب في الخسارة أيضاً ، وكذلك الحل إذا اقتصر العقد على تعيين النصيب في الخسارة (١) .

(٣) وإذا كانت حصة أحد الشركاء مقصورة على عمله ، وجب أن يقدر نصيبه في الربح والخسارة تبعاً لما تفيده الشركة من هذا العمل . فإذا قدم فوق عمله نقوداً أو أى شيء آخر ، كان له نصيب عن العمل وآخر عما قدمه فوقه .

المبيع إلى المشتري ، ولا ينتقل هذا الحق إلا بالتسجيل سواء كان ذلك فيما بين الشريك أو بالنسبة للغير لأن عقد الشركة في هذه الحالة يعتبر عقداً ناقلاً فيجب تسجيله حتى تنتقل ملكية الحصة المبنية إلى الشركة (نقض مدني ١٩٦٩/٦/١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٥٥٦)

١ - قضت محكمة النقض بأن محل أعمال المادة ٥١٤ من القانون المدني بأنه إذا اقتصر عقد الشركة على تعيين نصيب الشركاء في الربح كان هذا النصيب هو المعتبر في الخسارة عند قيام الشركة بتوافر أركانها ونهاية المشاركة أما إذا امتنعت هذه النية باتجاه نية الشريك إلى عدم المساهمة في تحمل مخاطر الشركة وإلى المشاركة في الربح دون الخسارة فإنه لا محل لإعمال حكم تلك المادة (نقض مدني ١٩٦٨/٢/٢١ - مجموعة المكتب الفني ١٩ ص ٥٥٨)

مادة ٥١٥ = (١) إذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو في خسائرها ، كان عقد الشركة باطلا .

(٢) ويجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذي لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر ، بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله .

٢ - إدارة الشركة

مادة ٥١٦ = (١) للشريك المنتدب للإدارة بنص خاص في عقد الشركة أن يقوم ، بالرغم من معارضة سائر الشركاء ، بأعمال الإدارة والتصرفات التي تدخل في غرض الشركة ، متى كانت أعماله وتصرفاته خالية من الغش . ولا يجوز عزل هذا الشريك من الإدارة دون مسوغ ، مادامت الشركة باقية .

(٢) وإذا كان انتداب الشريك للإدارة لاحقا لعقد الشركة ، جاز الرجوع فيه كما جاز في التوكيل العادي .

(٣) أما المديرون من غير الشركاء فهم دائما قابلون للعزل .

مادة ٥١٧ = (١) إذا تعدد الشركاء المنتدبون للإدارة دون أن يعين اختصاص كل منهم ودون أن ينص على عدم جواز انفراد أى منهم بالإدارة ، كان لكل منهم أن يقوم منفردا بأى عمل من أعمال الإدارة ، على أن يكون لكل من باقى الشركاء المنتدبين أن يعترض على العمل قبل تمامه ، وعلى أن يكون من حق أغلبية الشركاء المنتدبين رفض هذا الاعتراض ، فإذا تساوى الجانبان كان الرفض من حق أغلبية الشركاء جميعا .^(١)

١ - قضت محكمة النقض بأن توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة من الالتزام وإنما يقوم قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة تقبل اثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها القرائن . (نقض مدنى ١٩٥٥/٧/٧ - مجموعة المكتب الفنى في ٢٥ علما ج - ١ ص ٦٩٢) وقضت أيضا بأن علاقة المدير الشريك بالتضامن

(٢) أما إذا اتفق على أن تكون قرارات الشركاء المنتدبين بالاجماع أو بالأغلبية ، فلا يجوز الخروج على ذلك ، الا أن يكون لأمر عاجل يترتب على تقويته خسارة جسيمة لا تستطيع الشركة تعويضها .

مادة ٥١٨ = إذا وجب أن يصدر قرار بالأغلبية ، تعين الأخذ بالأغلبية العديدة ما لم يتفق على غير ذلك .

مادة ٥١٩ = الشركاء غير المديرين ممنوعون من الادارة ولكن يجوز لهم ان يطلعوا بأنفسهم على دفاتر الشركة ومستنداتها ، وكل اتفاق على غير ذلك باطل .

مادة ٥٢٠ = إذا لم يوجد نص خاص على طريقة الادارة ، اعتبر كل شريك مفوضا من الآخرين في ادارة الشركة ، وكان له أن يباشر أعمال الشركة دون رجوع إلى غيره من الشركاء على أن يكون لهؤلاء أو لاي منهم حق الاعتراض على أى عمل قبل تمامه ، ولأغلبية الشركاء الحق في رفض هذا الاعتراض .

٣ - آثار الشركة

مادة ٥٢١ = (١) على الشريك أن يمتنع عن أى نشاط يلحق الضرر بالشركة ، أو يكون مخالفا للغرض الذى أنشئت لتحقيقه .
(٢) وعليه ان يبذل من العناية في تدبير مصالح الشركة ما يبذله في تدبير مصالحه الخاصة ، إلا إذا كان منتدبا للادارة بأجر فلا يجوز أن ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد .

مادة ٥٢٢ = (١) إذا أخذ الشريك أو احتجز مبلغا من مال الشركة ، لزمته فوائد هذا المبلغ من يوم أخذه أو احتجازه ، بغير حاجة إلى مطالبة قضائية أو أضرار وذلك دون اخلال بما قد يستحق للشركة من تعويض تكميلي عند الاقتضاء .

في شركة التضامن أو شركة التوصية ليست علاقة عمل وإن حقيقة الامر ما يأخذه مقابل عمله هو في الأصل حصّة ن الربح وليس اجرا مستحقا لأجير (نقض مدني ١٦/٥/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٤٩٢)

(٢) وإذا أمد الشريك الشركة من ماله ، أو أنفق في مصلحتها شيئا من المصروفات النافعة عن حسن نية وتبصر ، وجبت له على الشركة فوائد هذا المبالغ من يوم دفعها .

مادة ٥٢٣ . (١) إذا لم تف أموال الشركة بديونها ، كان الشركاء مسئولين عن هذه الديون في أموالهم الخاصة ، كل منهم بنسبة نصيبه في خسائر الشركة ، ما لم يوجد اتفاق على نسبة أخرى ، ويكون باطلا كل اتفاق يعفى الشريك من المسئولين عن ديون الشركة .

(٢) وفي كل حال يكون لدائتي الشركة حق مطالبة الشركاء ، كل بقدر الحصة التي تخصصت له في أرباح الشركة .

مادة ٥٢٤ . (١) لا تضامن بين الشركاء فيما يلزم كل منهم من ديون الشركة ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

(٢) غير أنه إذا أعسر أحد الشركاء ، وزعت حصته في الدين على الباقيين ، كل بقدر نصيبه في تحمل الخسارة .

مادة ٥٢٥ . إذا كان لأحد الشركاء دائنون شخصيون ، فليس لهم أثناء قيام الشركة أن يتقاضوا حقوقهم مما يخص ذلك الشريك في رأس المال ، وإنما لهم أن يتقاضوها مما يخصه في الأرباح ، أما بعد تصفية الشركة فيكون لهم أن يتقاضوا حقوقهم من نصيب مدينهم في أموال الشركة بعد استئزال ديونها . ومع ذلك يجوز لهم قبل التصفية توقيع الحجز التحفظي على نصيب هذا المدين .

٤ - طرق انقضاء الشركة

مادة ٥٢٦ . (١) تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها ، أو بانتهاء العمل الذي قامت من أجله .

(٢) فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة ، امتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها ،^(١)

(٣) ويجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الامتداد ويترتب على اعتراضه وقف أثره في حقه .

مادة ٥٢٧ « تنتهى الشركة بهلاك جميع مالها أو جزء كبير منه بحيث لا تبقى فائدة في استمرارها .

(٢) وإذا كان أحد الشركاء قد تعهد بأن يقدم حصته شيئاً معيناً بالذات وهلك هذا الشيء قبل تقديمه ، أصبحت الشركة منحلة في حق جميع الشركاء .

مادة ٥٢٨ « (١) تنتهى الشركة بموت أحد الشركاء أو بالحجز عليه أو بإعساره أو إفلاسه .

(٢) ومع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ، ولو كانوا قسراً .

(٣) ويجوز أيضاً الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجز عليه أو عسر أو أفلس أو انسحب وفقاً لأحكام المادة التالية ، تستمر الشركة فيما بين الباقين من الشركاء ، وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك أو ورثته إلا نصيب في أموال الشركة ، ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته يوم وقوع الحادث الذى أدى الى خروجه من الشركة ويدفع له نقداً . ولا يكون له نصيب فيما يستجد بعد ذلك من حقوق ، إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على ذلك الحادث .

١ - قضية محكمة النقض بأن الشركة تنتهى بقوة القانون بانقضاء الميعاد المعين لها إلا إذا امتدت بإرادة الشركاء الضمنية أو الصريحة . (نقض ١٨/٥/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٤٩٥) . وقضت أيضاً بأن شركات الأشخاص تنقضى بانقضاء المدة المعين لها بقوة القانون وإنه إذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد . أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تجديد

مادة ٥٢٩ - (١) تنتهى الشركة بانسحاب أحد الشركاء ، إذا كانت مدتها غير معينة ، على أن يعلن الشريك إرادته فى الانسحاب إلى سائر الشركاء قبل حصوله ، والا يكون انسحابه عن غش أو فى وقت غير لائق .

(٢) وتنتهى أيضا بإجماع الشركاء على حلها .

مادة ٥٣٠ - (١) يجوز للمحكمة أن تقضى بحل الشركة بناء على طلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لآى سبب آخر لا يرجع إلى الشركاء ، ويقدر القاضى ما ينطوى عليه هذا السبب من خطورة تسوغ الحل .

(٢) ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٥٣١ - (١) يجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل أى من الشركاء يكون وجوده فى الشركة قد أثار اعتراضا على مد أجلها أو تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة ، على أن تظل الشركة قائمة فيما بين الباقين^(١) .

(٢) ويجوز أيضا لأى شريك ، إذا كانت الشركة معينة المدة أن يطلب من القضاء إخراجها من الشركة متى استند فى ذلك إلى أسباب معقولة ، وفى هذه الحالة تحل الشركة ما لم يتفق باقى الشركاء على استمرارها .

٥ - تصفية الشركة وقسمتها

مادة ٥٣٢ - تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة فى العقد ، وعند خلوها من حكم خاص تتبع الأحكام الآتية :

واستمر الشركاء يقومون بالأعمال التى تآلفت من أجلها الشركة قامت شركة جديدة وامتد العقد ستة سنة وبالشروط ذاتها (نقض مدنى ١٩٨١/٥/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٤٨١)

١ - قضت محكمة النقض أن فصل الشريك من الشركة لا يكون إلا حال قيامها ولأسباب تهره ، ولا يقع بعد انتهائها بانقضاء الميعاد المعين لها بغير مد . (نقض مدنى ١٩٨١/٥/١٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٤٩٥)

مادة ٥٢٣ - تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين ، اما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهى هذه التصفية^(١) .

مادة ٥٢٤ - (١) يقوم بالتصفية عند الاقتضاء ، اما جميع الشركاء ، واما مصف واحد أو أكثر تعينهم أغلبية الشركاء .

(٢) وإذا لم يتفق الشركاء على تعيين المصفي ، تولى القاضى تعيينه بناء على طلب أحدهم .

(٣) وفي الحالات التى تكون فيها الشركة باطلة تعين المحكمة المصفي ، وتحدد طريقة التصفية ، بناء على طلب كل ذى شأن .

(٤) وحتى يتم تعيين المصفي يعتبر المديرين بالنسبة إلى الغير في حكم المصفين .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة ٥٢٣ من القانون المدني أنه إذا نقضت الشركة بتحقيق أى سبب من أسباب انقضاءها - ومنها ما نصت عليه المادة ٥٢٧ مدنى من هلاك أموالها - فإنها تدخل في دور التصفية حيث تنتهى سلطة المديرين فيها ويتولى المصفي أعمال التصفية وأجراء ما تقتضيه من القيام - باسم الشركة وحسابها - باستيفاء حقوقها ووفاء ما عليها من ديون وبيع ما لها منقولاً أو عقاراً - على نحو ما نصت عليه المادة ٥٤٥ مدنى - وهو ما يستوجب بقاء الشخصية المعنوية للشركة بالرغم من حلها تسهيلاً لعملية التصفية وحفظاً لحقوق الغير حتى يمكن للمصفي القيام بهذه الأعمال مما يقتضى بدوره قيامه العقود والعلاقات المستمرة المتعلقة بإدارة الشركة واللازمة لاستمرار عملية التصفية - ومنها عقود الأيجار الصادرة للشركة - وذلك لحين الانتهاء من التصفية بتمام كافة أعمالها وتحديد صافي الناتج منها وتقديم المصفي تقريره بذلك واعتماده من الشركاء ومؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وأن المصفي يصبح صاحب الصفة الوحيد في تمصيل الشركة في جميع الأعمال التى تستلزمها هذه التصفية (نقض مدنى ١٩٧٩/٢/٣١ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ١٣٦٢) وقضت أيضاً بأنه مادامت التصفية لم تتم ولم يكن منصوصاً في عقد الشركة على توقيت المدة المتفق عليها لاتمام التصفية فإن تقدير قيمة موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفية وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفي الذى يدخل في سلطاته تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك باستمرار استقلال موجودات الشركة للحفظ على قيمتها حتى البيع (نقض مدنى ١٩٨١/١/٢٦ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ١٤٨٠)

مادة ٥٢٥ = (١) ليس للمصطفى أن يبدأ أعمالا جديدة للشركة ، إلا أن تكون لازمة لاتمام أعمال سابقة .

(٢) ويجوز له أن يبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً أما بالمزاد ، وأما بالممارسة ، ما لم ينص في أمر تعيينه على تقييد هذه السلطة .

مادة ٥٢٦ = (١) تقسم أموال الشركة بين الشركاء جميعاً وذلك بعد استيفاء الدائنين لحقوقهم ، وبعد استئصال المبالغ اللازمة لوفاء الديون التي لم تحل أن الديون المتنازع فيها ، وبعد رد المصروفات أو القروض التي يكون أحد الشركاء قد باشرها في مصلحة الشركة .

(٢) ويختص كل واحد من الشركاء بمبلغ يعادل قيمة الحصة التي قدمها في رأس المال ، كما هي مبينة في العقد ، أو يعادل قيمة هذه الحصة وقت تسليمها إذا لم تبين قيمتها في العقد ، ما لم يكن الشريك قد اقتصر على تقديم عمله أو اقتصر فيما قدمه من شيء على حق المنفعة فيه أو على مجرد الانتفاع به .

(٣) وإذا بقي شيء بعد ذلك وجبت قسمته بين الشركاء بنسبة نصيب كل منهم في الأرباح .

(٤) أما إذا لم يكف صافي مال الشركة للوفاء بحصص الشركاء ، فإن الخسارة توزع عليهم جميعاً بحسب النسبة المتفق عليها في توزيع الخسائر .

مادة ٥٢٧ = تتبع في قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع .

الفصل الخامس

القرض والدخل الدائم

١ - القرض

مادة ٥٢٨ - القرض عقد يلتزم به المقرض أن ينقل إلى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أى شيء مثلى آخر ، على أن يرد اليه المقترض عند نهاية القرض شيئا مثله في مقداره ونوعه وصفته ^(١).

مادة ٥٢٩ - (١) يجب على المقرض أن يسلم الشيء موضوع العقد إلى المقترض ، ولا يجوز له أن يطالبه برد المثل إلا عند انتهاء القرض .
(٢) وإذا هلك الشيء قبل تسليمه إلى المقترض كان الهلاك على المقرض .

١ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ان علاقة البنك بالعمل الذى يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لدى البنك هي علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قرضا ، وإن يلتزم المقترض وفقا لحكم المادة ٥٢٨ من القانون المدنى بأن يرد للمقرض مثل ما اقترضه ، فان البنك يلتزم في مواجهة عميله بأن يرد اليه مبلغا نقديا مساويا لما قدم بإيداعه في حسابه لديه من مبالغ ، وإذا قام البنك ببناء على أمر عميله بسحب شيك على بنك آخر وتسليمه اليه مقابل كل أو بعض الرصيد لديه كان ذلك بالنسبة للبنك وفاء بالتزامه في هذا الصدد قبل العمل ، على أنه ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مجرد قبول الدائن شيكا من المدين استيفاء لدينه لا يعتبر وفاء ميراثا لذمة المدين من الالتزام المترقب في ذمته الذى لا ينقضى إلا بتحصيل قيمة الشيك ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية المصرف الطاعن على سند من أن الشيك الذى سحب على البنك الآخر لم يتم صرفه لعدم وجود حساب للمصرف الطاعن ومن ثم فإن مسئولية هذا الأخير تكون قد تحققت فانه لذلك يكون ما انتهى اليه قد صافح صحيح القانون (نقض مدنى ١٩٨٤/٣/٢٠ - دونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٧٧) .

٤٢٠ القانون المدني

مادة ٥٤٠ - إذا استحق الشيء ، فإن كان القرض بأجر سرت أحكام البيع ، وإلا فأحكام العارية .

مادة ٥٤١ - (١) إذا ظهر في الشيء عيب خفى وكان القرض بغير أجر واختار المقرض استبقاء الشيء ، فلا يلزمه أن يرد إلا قيمة الشيء معيبا .
(٢) أما إذا كان القرض بأجر أن كان بغير أجر ، ولكن المقرض قد تعمد إخفاء العيب ، فيكون للمقرض أن يطلب إما اصلاح العيب ، وإما استبدال شيء سليم بالشيء المعيب .

مادة ٥٤٢ - على المقرض أن يدفع الفوائد المتفق عليها عند حلول مواعيد استحقاقها ، فإذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد اعتبر القرض بفقر أجر .
مادة ٥٤٣ - ينتهى القرض بانتهاء الميعاد المتفق عليه .

مادة ٥٤٤ - إذا اتفق على الفوائد ، كان للمدين إذا انقضت ستة أشهر على القرض أن يعلن رغبته في إلغاء العقد ورد ما اقترضه ، على أن يتم الرد في أجل لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ هذا الاعلان ، وفي هذه الحالة يلزم المدين بأداء الفوائد المستحقة عن ستة الأشهر التالية للاعلان ، ولا يجوز بوجه من الوجوه الزامه بأن يؤدي فائدة أو مقابلا من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء ، ولا يجوز الاتفاق على اسقاط حق المقرض في الرد أو الحد منه .

٢ - الدخـل الدائـم

مادة ٥٤٥ - (١) يجوز أن يتعهد شخص بأن يؤدي على الدوام إلى شخص آخر وإلى خلفائه من بعده دخلا دوريا يكون مبلغا من النقود أو مقدارا معيناً من أشياء مثلية أخرى . ويكون هذا التعهد بعقد من عقود المعاوضة أو التبرع أو بطريق الوصية .

(٢) فإذا كان ترتيب الدخـل بعقد من عقود المعاوضة ، اتبع في شأنه من حيث سعر الفائدة القواعد التي تسرى على القرض ذي الفائدة .

مادة ٥٤٦ - (١) يشترط في الدخـل الدائم أن يكون قابلا للاستبدال في أى وقت شاء المدين ، ويقع باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

(٢) غير أنه يجوز الاتفاق على ألا يحصل الاستبدال ما دام مستحق الدخل حيا ، أو على ألا يحصل قبل انقضاء مدة لا يجوز أن تزيد على خمس عشرة سنة .

(٣) وفي كل حال لا يجوز استعمال حق الاستبدال إلا بعد اعلان الرغبة في ذلك ، وانقضاء سنة على هذا الاعلان .

مادة ٥٤٧ = يجبر المدين على الاستبدال في الأجل الآتية :

- (١) إذا لم يدفع الدخل سنتين متواليتين ، رغم اذاره .
- (ب) إذا قصر في تقديم ما وعد به الدائن من تأمينات أو إذا انقضت التأمينات ولم يقدم بديلا عنها .
- (ج) إذا افلس أو أعسر .

مادة ٥٤٨ = (١) إذا رتب الدخل مقابل مبلغ من النقود ، تم الاستبدال برد المبلغ بتمامه ، أو برد مبلغ أقل منه إذا اتفق على ذلك .

(٢) وفي الحالات اوىرى يتم الاستبدال بدفع مبلغ من النقود تكون فائدته محسوبة بالسعر القانونى مساوية للدخل .

الفصل السادس

الصلح

١ - أركان الصلح

مادة ٥٤٩ - الصلح عقد يحسم به الطرفان نزاعاً قائماً أو يتوقيان به نزاعاً محتملاً ، وذلك بأن ينزل كل منهما على وجه التقابل عن جزء من ادعائه^(١) .

مادة ٥٥٠ - يشترط فيمن يعقد صلحاً أن يكون أهلاً للتصرف يعوض في الحقوق التي يشملها عقد الصلح .

مادة ٥٥١ - لا يجوز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام^(٢) . ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية ، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٥٤٩ من القانون المدني أن من أركان عقد الصلح نزول كل من المتصالحين عن جزء مما يدعيه ، وأنه لا يشترط في الصلح أن يكون ما ينزل عنه أحد الطرفين مكافئاً لما ينزل عنه الطرف الآخر ومنه فلا محل لادعاء الغبن في الصلح . ذلك أن القانون المدني لم يجعل الغبن سبباً من أسباب الطعن في العقود إلا في حالات معينة ليس من بينها الصلح (نقض مدني ١٨/١٢/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ٢٤٩)

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني لا تجيز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية فإن التنازل عن طلب الحجر يكون عديم الأثر قانوناً ، ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأثبات سائغة في حدود سلطتها الموضوعية ، أن عقد البيع قد انعقد مقابل التنازل عن دعوى حجر وإن ثمناً لم يدفع ، فإنها تكون قد تحققت من صورية السبب الوارد في العقد ، والحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى بطلان عقد البيع لا يكون قد خالف القانون (نقض مدني ٢٧/١٢/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٧ فقرة ٤٨٨) وقضت أيضاً بأن الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل للأثبات لا للانتفاء ، وتبعا لذلك يجوز إثبات الصلح بالكتابة أو بالقرائن إذ وجد مبدأ بثبوت بالكتابة (الادارية العليا ١٠/٢/١٩٦٨ - مجموع الكتب الفني ١٣ - ٦٤ - ٤٦٤)

مادة ٥٥٢ = لا يثبت الصلح إلا بالكتابة أو بمحضر رسمي .

٢ - آثار الصلح

مادة ٥٥٢ = (١) تنحسم بالصلح المنازعات التي تناولها^(١) .

(٢) ويترتب عليه انقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أى من المتعاقدين نزولا نهائيا .

مادة ٥٥٤ = للصلح اثر كاشف بالنسبة إلى ما تناوله من الحقوق ويقتصر هذا الاثر على الحقوق المتنازع فيها دون غيرها .

مادة ٥٥٥ = يجب أن تفسر عبارات التنازل التي يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً ، وأياً كانت تلك العبارات فإن التنازل لا ينصب إلى على الحقوق التي كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع الذي حسمه الصلح .

١ - قضت محكمة النقض بأن عقد الصلح وإن كان يحسم بين طرفيه المنازعات التي تناولها ويفرض على كل منهما التزاماً بعد تجديد المنازعة قبل الطرف الآخر فيما تم التصالح عليه إلا أن الدفع بانقضاء المنازعة بالصلح هو حق مقرر لمصلحة كل من الطرفين يجوز له أن يتمسك به إذا جدد الطرف الآخر المنازعة في الحق المتصالح فيه ، كما يجوز التنازل عن الدفع صراحة أو ضمناً ، فإذا لم يتم أحدهما بما التزم به في عقد الصلح وجدد المنازعة في الأمر المتصالح عليه بأن استمر بعد الصلح في إجراءات الدعوى ولم يكن الطرف الآخر قد تمسك بالدفع بحسم المنازعة بالصلح حتى صدر فيها حكم حاز قوة الأمر المقضى فإنه لا يكون في استطاعة الطرف الذي أسقط حقه في هذا الدفع الاحتجاج بعقد الصلح الذي كان يجوز له تقديمه في المنازعة التي صدر فيها الحكم ولا يجوز الاستناد إليه في دعوى مستقلة كدليل لنقض حجبة الحكم الذي حاز قوة الأمر المقضى (نقض مدني ١٩٧٠/٦/١١ س ٢١ ص ١٠٢١) وعمله عن الحقوق الناشئة عن عقد العمل خلال سريانه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقع باطلاً إذا خالف أحكام قانون العمل (نقض مدني ١٩٨٢/٣/٢٨ - مودنتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٥٤٤)

٣ - بطلان الصلح

مادة ٥٥٦ - لا يجوز الطعن في الصلح بسبب غلط في القانون

مادة ٥٥٧ - (١) الصلح لا يتجزأ ، فبطلان جزء منه يقتضى بطلان العقد كله .

(٢) على أن هذا الحكم لا يسرى إذا تبين من عبارات العقد ، أو من الظروف ، أن المتعاقدين قد اتفقا على أن أجزاء العقد مستقلة بعضها عن بعض .

الباب الثاني

العقود الواجبة على الانتفاع بالشئ.

الفصل الأول

الايجار

١ - الايجار بوجه عام

اركان الايجار :

مادة ٥٥٨ - الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستاجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان مؤدى ما تنقضى به المادة ٥٥٨ من القانون المدني من ان الايجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه ان يمكن المستاجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ، ولا يشترط أن يكون المؤجر مالكا بما يعنى ان ايجار ملك الغير صحيح في حدود العلاقة بين المؤجر والمستاجر وأنه ليس لهذا الأخير التنصل من آثاره طالما مكن من الانتفاع بالشئ المؤجر ولم يدع تعرض المالك له فيه ، وحق لاي من طرفيه التقاضى بشأن المنازعات الناشئة عنه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعنين دفعا في صحيفة استئنافهما بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المَطعون ضدها لانهما لا يملكان المنزل الكائنة به شقة النزاع وكان الحكم قد رد على هذا الدفع في أسبابه من ان «المستأنف عليهما قد ادعيا حقا على العين المبينة بصحيفة الدعوى وهو كونهما مؤجرتين لها واقامتا هذه الدعوى تطلبان انتهاء عقد إيجارهما فتكون الدعوى قد توافر فيها شروط تقديمها مما مؤداه أن الحكم رتب على كون المَطعون ضدهما مؤجرتين للعين موضوع النزاع توافر صفتها في إقامة الدعوى بطلب إنها عقد الايجار الصادر منهما ، وهو ما يتفق وصحيح القانون . (نقض مدنى ١١ / ٦ / ١٩٨٤ - مدينتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٧٢٢) وقضت أيضا بأن مفاد المادة ٥٥٨ من القانون المدني أن حق المستاجر في طبيعته حق شخصي وليس حقا عينيا ، وهو بهذه المثابة يعتبر مالا منقولاً ولو كان محل الاجارة عقرا ، كما يعد عقد الايجار من أعمال الإدارة لا من أعمال التصرف (نقض مدنى ١٩٧٨/٦/٢١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٣٤٦) .

مادة ٥٥٩ - لا يجوز لمن لا يملك الا حق الادارة أن يعقد ايجارا تزيد مدته على ثلاث سنوات الا بترخيص من السلطة المختصة . فاذا عقد الايجار لمدة اطول من ذلك ، انقصت المدة الى ثلاث سنوات ، كل هذا مالم يوجد نص يقضى بغيره .

مادة ٥٦٠ - الاجارة الصادرة ممن له حق المنفعة تنقضى بانقضاء هذا الحق اذا لم يجزها مالك الرقبة ، على ان تراعى المواعيد المقررة للتنبيه بالاخلاء والمواعيد اللازمة لنقل محصول السنة .

مادة ٥٦١ - يجوز أن تكون الاجرة نقودا كما يجوز أن تكون أى مقدمة اخرى^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كان البين من الحكم المطعون فيه انه استخلص من التوكيل الصادر من الطاعة - المؤجرة - لزوجها ومن الاقرار الصادر منه للمطعون عليه - المستأجر - ان ما تضمنه الاقرار من تنازل عن اجرة عين النزاع لحين اقامة البناء الجديد بدلا من العقار المطلوب هدمه ، كان بمقابل تمثل في تنازل المطعون عليه عن عقد استجاره للشقة التي كان يشغلها بالعقار المذكور ليتمكن الوكيل من هدمه وبيع انقاضه واقامة بناء جديد يقل دخلا اكبر ، وإذ كان من الجائز وفقا للمادة ٥٦١ من القانون المدني ان تكون الاجرة تقدمه اخرى غير النقود ، فان النعي بان اقرار الوكيل تضمن تبرعا لا يملكه يكون على غير اساس (نقض مدني ٢٧/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٢٨٤)

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٥٦٣/١ من القانون المدني انه كلما تعذر معرفة الوقت الذي جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهي اليه العقد بان لم تحدد له مدة ينتهي بانتهائها ، او عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذي ينتهي اليه على وجه التحديد او ربط انتهائه بامر غير محقق الوقوع ، او استحالة معرفة التاريخ الذي قصد المتعاقدان ان يستمر اليه ، ففي هذه الحالات جميعا لا يمكن معرفة متى ينتهي العقد وحلا لا يمكن ان ينشأ عن هذا من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الاجرة وإذا كانت الطاعة - المستأجرة - لم تقدم ما يثبت صدور قرار بنزع ملكية الأرض المؤجرة فان ما ذهب اليه الحكم من أن الاتفاق على اعتبار مدة العقد معتمدة حتى صيرورة قرار نزع الملكية نهائيا ، هو امر مستقبل غير محقق الوقوع مما يعتبر معه عقد

مادة ٥٦٢ - إذا لم يتفق المتعاقدان على مقدار الأجرة أو على كيفية تقديرها ، أو إذا تعذر اثبات مقدار الأجرة ، وجب اعتبار أجرة المثل .

مادة ٥٦٣ - إذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعذر اثبات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة^(٣) وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين إذا هو نبه على المتعاقد الآخر بالاخلاء في المواعيد الآتى بيانها :

(أ) في الأراضى الزراعية والأراضى البور إذا كانت المدة المعينة لدفع الأجرة ستة أشهر أو أكثر ، يكون التنبيه قبل انتهائها بثلاثة أشهر ، فإذا كانت المدة أقل من ذلك ، وجب التنبيه قبل نصفها الأخير ، كل هذا مع مراعاة حق المستأجر في المحصول وفقا للعرف .

(ب) في المنازل والحوانيت والمكاتب والمتاجر والمصانع والمخازن وما الى ذلك إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة أربعة أشهر أو أكثر وجب التنبيه قبل انتهائها بشهرين ، فإذا كانت الفترة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

(ج) في المساكن والغرف المؤثثة وفي أى شيء غير ماتقدم إذا كانت الفترة المعينة لدفع الأجرة شهرين أو أكثر ، وجب التنبيه قبل نهايتها بشهر فإذا كانت أقل من ذلك ، وجب التنبيه قبل نصفها الأخير .

الإيجار في حكم المؤبد بمعنى أن مدته تصبح غير معروفة هذا الذى أورده الحكم يجعل العقد طبقا لنص المادة ١/٥٦٣ من القانون المدنى سالفة الذكر منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة وهى كل شهر ، ولا محل لافتراض مدة للعقد طالما كانت عباراته لا تدل عليها ولم يرد نص بشأنها ، أو القياس على نص خاص بحالة أخرى أو أخذا بنص ورد في مشروع التقنين المدنى ثم استبعد (نقض مدنى ١٩٨٠/٣/٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٢٨٤) .

أشار الإيجار :

مادة ٥٦٤ - يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها لأن تقي بما أعدت له من المنفعة ، وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين^(١).

مادة ٥٦٥ - (١) إذا سلمت العين المؤجرة في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي أوجرت من أجله أو إذا نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتين إذا كان لذلك مقتضى .

(٢) فإذا كانت العين المؤجرة في حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميهم أو عماله لخطر جسيم ، جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد ، ولو كان قد سبق له أن نزل عن هذا الحق .

مادة ٥٦٦ - يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام ، وعلى الأخص ما يتعلق منها بزمان التسليم ومكانه وتحديد مقدار العين المؤجرة وتحديد ملحقاتها^(٢).

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن التزام المؤجر في المادة ٥٦٤ من القانون المدني بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذي أوجرت له ليس من قبيل القواعد الأمرة المتصلة بالنظام العام وإنما هو من قبيل القواعد المفسرة لإرادة المتعاقدين ، فيجوز لهما الاتفاق على ما يخالفه بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاحات اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أوجرت من أجله ، ويجوز أن يصل التخفيف إلى حد أن يقبل المستأجر استلام العين بالحالة التي كانت عليها وقت العقد ، وإن مثل هذا الاتفاق متى كان قاطعا في الدلالة على اتجاه نية المتعاقدين إلى تعديل أحكام التزام المؤجر الواردة في المادة ٥٦٤ من القانون المدني . فإنه يكون واجب الإعمال دون نص المادة المذكورة (نقض مدني ١٠/٢/١٩٨١ - مبرمتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٥٨٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه يقصد وملحقات العين المؤجرة كل ما أعد بصفة دائمة لاستعمالها ، طبقا للغرض الذي قصد من الإيجار ، وبطريقة تنفيذ الإيجار في الماضي إذا كان قد بدى في تنفيذه ، ومطابقة لطبيعة الأشياء ، بالإضافة إلى العرف الساري ، طالما لم يبين

- مادة ٥٦٧^(١) - (١)** على المؤجر ان يتعهد العين المؤجرة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم في اثناء الاجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات « التأجيرية » .
- (٢)** وعليه أن يجرى الاعمال اللازمة للأسطح من تجصيص أو بياض وأن يقوم بنزع الآبار والمراحيض ومصارف المياه .
- (٣)** ويتحمل المؤجر التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة ويلزم بشئ المياه اذا قدر جزافا ، فاذا كان تقديره « بالعداد » كان على المستأجر . أما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصي فيتحمله المستأجر .
- (٤)** كل هذا مالم يقض الاتفاق بغيره .

العائدان الملحقان التي يشملها الاجار وهذا التحديد يترك لتقدير محكمة الموضوع باعتباره مسألة تتعلق بتفسير العقد وبما لها من سلطة في تفسيره توصلا إلى مقصود العاقدین (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢٠ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ١٠٢٠) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥٦٧ من القانون المدني على أنه «يتحمل المؤجر التكاليف و ويلتزم بشئ المياه إذا قدر جزافا فإذا كان تقديره بالعداد» كان على المستأجر أما ثمن الكهرباء و كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره يدل على أن الأصل في تحديد من يقع عليه عبء الالتزام بشئ المياه هو بما يتفق عليه المتعاقدان فإذا خلا العقد منه فإن المؤجر يلتزم بهذا الثمن متى كان مقدرا جزافا ويلتزم به المستأجر متى كان مقدرا بالعداد (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٢٨٠) وقضت أيضا بأنه وإن كان القانون الذى يفرض ضريبة معينة يعتبر قانونا أمرا فيما يتعلق بفرضها ، إلا أنه لا يعتبر كذلك فيما يتعلق بتصميته الشخص الذى يلزم بها فيجوز الاتفاق بين المؤجر والمستأجر على مخالفة هذا التصيين - وهو الاستفادة من حكم المادة ٥٦٧ من القانون المدني - طالما أن هذا الاتفاق لا يتعارض مع نص القانون أو قاعدة تعين حد أقصى للاجرة القانونية (نقض مدنى ١٩٨١/٦/٢٠ - المرجع السابق - العدد الثانى - فقرة ١٦٨١) .

مادة ٥٦٨^(١) - (١) اذا تأخر المؤجر بعد اعذاره عن القيام بتنفيذ الالتزامات المبينة في المادة السابقة ، جاز للمستأجر ان يحصل عل ترخيص من القضاء في اجراء ذلك بنفسه وفي استيفاء ما أنفقه خصما من الأجرة ، وهذا دون اخلال بحقه في طلب الفسخ أو انقاص الأجرة .

(٢) ويجوز للمستأجر دون حاجة الى ترخيص من القضاء ان يقوم باجراء الترميمات المستعجلة أو الترميمات البسيطة مما يلتزم به المؤجر ، سواء كان العيب موجودا وقت بدء الانتفاع أو طرأ بعد ذلك اذا لم يقم المؤجر بعد اعذاره بتنفيذ هذا الالتزام في ميعاد مناسب ، على أن يستوفي المستأجر ما أنفقه خصما من الأجرة .

مادة ٥٦٩ - (١) اذا هلكت العين المؤجرة أثناء الايجار هلاكا كلياً ، انفسخ العقد من تلقاء نفسه ^(٢)

(٢) اما اذا كان هلاك العين جزئياً ، أو اذا أصبحت العين في حالة لاتصلح معها للانتفاع الذي أوجرت من أجله ، أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ولم يكن للمستأجر يد في شيء من ذلك ، فيجوز له ، اذا لم يقم المؤجر في ميعاد

١ - قضت محكمة النقض بأن الحراسة في حكم المادة ١٧٧ من القانون المدني تكون في الأصل للمالك ولا تنتقل بالإيجارة أو الحيازة للمستأجر - ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك - إذ أن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير بهذا التقصير ، ومن ثم فلا يحق للطاعة مالكة العقار أن تنفى مسئوليتها التقصيرية عن تدهم العقار واحداث الضرر بقيام العلاقة التعاقدية بينها وبين المستأجر المضمن عليها الثالثة ، وأن ما نصت عليه المادة ٥٦٨ من القانون المدني من وجوب قيام المستأجر بإخطار المؤجر للقيام بإجراء أعمال الصيانة لا يسرى على أحوال المسئولية التقصيرية (نقض مدني ١٠/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٣٩٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الفقرة الأولى من المادة ١/٥٦٩ من القانون المدني تنفي بانه إذا هلكت العين المؤجرة أثناء الايجار هلاكا كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه ، وأيا كان سبب هذا الهلاك الكلي - أي سواء كان السبب يرجع إلى القوة القاهرة أو خطأ المؤجر أو خطأ المستأجر أو خطأ الغير - (نقض مدني ١٩٨١/٦/٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٧٥٣)

مناسب باعادة العين الى الحالة التي كانت عليها ان يطلب تبعاً للظروف اما انقاص الأجرة او فسخ الايجار ذاته دون اخلال بما له من حق في أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر وفقاً لأحكام المادة السابقة .
(٢) ولايجوز للمستأجر في الحالتين السابقتين أن يطلب تعويضاً اذا كان الهلاك أو التلف يرجع الى سبب لايد للمؤجر فيه .

مادة ٥٧٠ - (١) لايجوز للمستأجر أن يمنع المؤجر من اجراء الترميمات المستعجلة التي تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة ، على انه اذا ترتب على هذه الترميمات اخلال كلي أو جزئي بالانتفاع بالعين ، جاز للمستأجر أن يطلب تبعاً للظروف اما فسخ الايجار او انقاص الأجرة .
(٢) ومع ذلك اذا بقى المستأجر في العين المؤجرة الى أن تتم الترميمات ، سقط حقه في طلب الفسخ .

مادة ٥٧١ - (١) على المؤجر أن يمتنع عن كل مامن شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة ، ولايجوز له ان يحدث بالعين او بملحقاتها اى تغيير يخل بهذا الانتفاع .
(٢) ولايقتصر ضمان المؤجر على الأعمال التي تصدر منه أو من اتباعه ، بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض او اضرار مبنى على سبب قانونى يصدر من اى مستأجر آخر او من اى شخص تلقى الحق عن المؤجر^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه من المقرر انه وإن كان لا مسئولية على المؤجر عن التعرض المادى الواقع على المستأجر منه إذا كان صادراً من الغير إلا انه يكون مسئولاً عنه إذا كان هذا الغير مستأجراً منه ايضاً إذ يعتبر بذلك في حكم اتباعه المشار إليهم في المادة ٥٧١ من القانون المدنى باعتبار انه تلقى الحق في الايجار عنه وإن صلته به هي التي مكنت له من التعرض للمستأجر الآخر ، فيمتد ضمان المؤجر إلى هذا التعرض ، (نقض مدنى ١٩٨٠ / ١ - مدونتتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٢٢٢) .

مادة ٥٧٢ - (١) اذا ادعى اجنبى حقا يتعارض مع ما للمستأجر من حقوق بمقتضى عقد الايجار ، وجب على المستأجر ان يبادر باخطار المؤجر بذلك وكان له ان يخرج من الدعوى ، وفي هذه الحالة لا توجه الاجراءات الا الى المؤجر .
(٢) فاذا ترتب على هذا الادعاء ان حرم المستأجر فعلا من الانتفاع الذى له بموجب عقد الايجار ، جاز له تبعا للظروف ان يطلب الفسخ او انقاص الأجرة مع التعويض ان كان له مقتضى .

مادة ٥٧٣ - (١) اذا تعدد المستأجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش - فاذا كان مستأجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستأجر آخر يده على العقار المؤجر او قبل ان يتجدد عقد ايجاره ، فانه هو الذى يفضل^(٢) .
(٢) فاذا لم يوجد سبب لتفضيل احد المستأجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم الا طلب التعويض .

وقضت أيضا بأن النص في المادة ٥٧١ من القانون المدني على أنه «على المؤجر أن يمنع عن كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة» يدل على أن المؤجر يضمن للمستأجر تعرضه الشخصى في الانتفاع بالعين المؤجرة ، سواء كان التعرض ماديا أن مبنيًا على سبب قانونى ، فلا يجوز للمؤجر أن يحدث بالعين المؤجرة أو ملحقاتها أى تغيير يخل بانتفاع المستأجر بها وأنه لا محل للتحدى بحكم المادة ٨٠٢ من القانون المدني التى تنص على أن مالك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، والمادة ٤ من القانون المدني التى تنص على أن «من استعمل حقه استعمالا مشروعا لا يكون مسئولًا عما ينشأ من ذلك من ضرر» إذ أن استغلال الطاعن للممر المملوك له انطوى على تعرض للمطعون ضدهم في الانتفاع بالاعيان المؤجرة وفقا لاحكام المادة ٥٧١ من القانون المدني (نقض مدنى ١٩٨٢/٢٥/٢١ - المرجع السابق - العدد الثانى - فقرة ٥٩٠) .
 ٢ - قضية محكمة النقض بان نص المادة ٥٧٢/١ من القانون المدني يفيد تفضيل للمستأجر الأسبق في وضع يده على العين المؤجرة دون غش ، فان المطعون عليه الأول - المستأجر الأول - وقد سبق إلى وضع يده - ولا ترفع هذه اليد قانونا إذا انتزعت الحيازة منه بالتحايل أو بطريق الجبر ، وانما تعتبر قائمة ومستمرة وإن حال بين مباشرتها ماديا على العين المؤجرة ، مانع عارض من القوة أو التحايل مما لا يقره القانون ، وكان الحكم المستعجل

مادة ٥٧٤ - إذا ترتب على عمل من جهة حكومية في حدود القانون نقص كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز للمستأجر تبعا للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة ، وله أن يطلب المؤجر بتعويضه إذا كان عمل الجهة الحكومية قد صدر لسبب يكون المؤجر مسؤولا عنه ، كل هذا مالم يقض الاتفاق بغيره^(١)

مادة ٥٧٥ - (١) لا يضمن المؤجر للمستأجر التعرض المادي إذا صدر من اجنبى ما دام التعرض لا يدعى حقا ، ولكن هذا لا يخل بما للمستأجر من الحق

الابتدائي القاضى بطرد الملعون عليه 'الاول من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة قد الفى استئنافا فقد كان بمثابة عقبة مادية استعملها الملعون عليه الثانى لانتزاع حيازة الملعون عليه الاول من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة ويكون له الافضلية لسبقه في حيازة العين بصرف النظر عن حسن نية المستأجر الآخر أو المؤجر له (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٧٥٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٥٧٤ من القانون المدني يدل على أن مناط حق المستأجر في طلب فسخ عقد الايجار عن تعرض الحكومة للعين المؤجرة هو أن يكون من شأن هذا التعرض الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة حرمانا جسيما بحيث ما كان للمستأجر ليتعاقد لو علم به منذ البداية ، اما إذا لم يبلغ الحرمان من الانتفاع هذه الدرجة من الجسامه جاز للمستأجر أن يطلب انقاص الأجرة بشرط أن يكون هناك نقص كبير في الانتفاع بالعين يسوغ انقاص الأجرة ، اما إذا كان النقص في الانتفاع يسيرا فلا يكون هناك مبرر لا لفسخ عقد الايجار ولا لانقاص الأجرة ، ولما كان الطاعنان قد طلبا فسخ عقد الايجار والغاء امر الاداء الصادر بالزامهما بالأجرة ، وكان انقاص الأجرة يعتبر مندرجا ضمن هذه الطلبات ، فإن الحكم الملعون فيه إذ جعل منطلبا لفسخ عقد الايجار أو انقاص الأجرة هو النقص الكبير في الانتفاع بالعين المؤجرة دون أن يدرك الفرق بين درجة الجسامه المطلوبة في الحرمان من الانتفاع بالعين المؤجرة والتي تجيز طلب الفسخ وتلك التي تجيز طلب انقاص الأجرة فقط وسوى بينهما ، واعتبر أنه يجب في الحالتين أن يكون النقص في الانتفاع كبيرا وقضى برفض طلب الفسخ كما رفض طلب انقاص الأجرة ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتاويله ، ومعييا بالفساد في الاستدلال (نقض مدنى ١٩٧٨/١٢/١٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٥١٨) .

في ان يرفع باسمه على المتعرض دعوى المطالبة بالتعويض وجميع دعاوى وضع اليد^(١) .

(٢) على انه اذا وقع التعرض المادى لسبب لايد للمستأجر فيه ، وكان هذا التعرض من الجسامة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة جازله تبعا للظروف ان يطلب فسخ العقد او انقاص الأجرة .

مادة ٥٢٦ - (١) يضمن المؤجر للمستأجر جميع مايجد في العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها ، او تنقص من هذا الانتفاع انقاصا كبيرا ولكنه لا يضمن العيوب التي جرى العرف بالتسامح فيها . وهو مسئول عن خلو العين من صفات تعهد صراحة بتوافرها او عن خلوها من صفات يقتضيها الانتفاع بها ، كل هذا مالم يقض الاتفاق بغيره^(٢) .

(٢) ومع ذلك لا يضمن المؤجر العيب اذا كان المستأجر قد اخطره به او كان علم به وقت التعاقد .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا استأجر شخص مكانا لتشغله شركة فإنه طبقا للمادة ١٥٢ من القانون المدني يعتبر متعهدا بأن تقبل الشركة باعتبارها شخصا معنويا أن تستأجر المكان ، فإذا قيلت يعتبر المستأجر قد أوفى بالتزامه وينشأ عقد إيجار جديد بين المؤجر والشركة كشخص معنوي ولا يعود له بصفته الشخصية علاقة بالمكان المؤجر وأخذا بهذا فإن حيازة المطعون عليه - مستأجر المكان للشركة - للعين تنتفي ولا يملك الادعاء باستنجاه المكان لرفع دعاوى اليد ضد الأجنبي عن عقد الإيجار طبقا للمادة ٥٧٥ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٨٠/١/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٢٧٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن القانون المدني القديم لم ينص على ميعاد محدد لتقديم دعوى الضمان الناشئة عن وجود العيب الخفي في العين المؤجرة وإلا سقط الحق فيها ، كما نص عليه صراحة في حالة البيع في المادة ٣٢٤ ، وكذلك القانون المدني الجديد الذي وإن أورد نصا خاصا في المادة ٥٧٦ على ضمان المؤجر للعيوب الخفية في العين المؤجرة إلا أنه لم ينص على ميعاد معين لسقوط دعوى الضمان كما هو الشأن في حالة البيع الذي حدد فيها ميعادا لرفع الدعوى بنص المادة ٤٥٢ ومن ثم فإنه لا يجوز قياس حالة الإيجار على حالة البيع ذلك أن تحديد ميعاد لدعوى الضمان في حالة البيع هو إجراء خاص لا يجوز التوسع في تفسيره وتطبيقه بطريق القياس على حالة الإيجار ، كما أنه لا يتفق مع طبيعة عقد الإيجار الذي يفرض على المؤجر التزاما بضمان العيوب الخفية التي تظهر في الشيء المؤجر مدة عقد الإيجار (نقض مدني ١٩٥٥/٢/١٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ١٢٥٦) .

مادة ٥٧٧ - (١) اذا وجد بالعين المؤجرة عيب يتحقق معه الضمان ، جاز للمستأجر تبعا للظروف ان يطلب فسخ العقد او انقاص الاجرة ، وله كذلك ان يطلب اصلاح العيب او ان يقوم هو باصلاحه على نفقة المؤجر اذا كان هذا الاصلاح لا يبهظ المؤجر .

(٢) فاذا لحق المستأجر ضرر من العيب التزم المؤجر بتعويضه ، مالم يثبت انه كان يجهل وجود العيب .

مادة ٥٧٨ - يقع باطلا كل اتفاق يتضمن الاعفاء او الحد من ضمان التعرض او العيب اذا كان المؤجر قد اخفى عن غش سبب هذا الضمان .

مادة ٥٧٩ - يلتزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه ، فان لم يكن هناك اتفاق. التزم أن يستعمل العين بحسب ما عادت له ^(١) .

مادة ٥٨٠ - (١) لا يجوز للمستأجر ان يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون اذن المؤجر الا اذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر ^(٢) .
(٢) فاذا احدث المستأجر تغييرا في العين المؤجرة مجاوزا في ذلك حدود الالتزام الوارد في الفقرة السابقة ، جاز الزامه باعادة العين الى الحالة التي كانت عليها وبالتعويض ان كان له مقتضى .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحكم باخلاء المستأجر للتغيير في وجه استعمال العين المؤجرة المتفق عليه في العقد رهن بتوافر الضرر ، ولا يتوافر هذا الضرر بقيام المستأجر بتغيير سكته إلى مكتب للمحاماة (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢٣ - الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٤٣ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت التزامات المستأجر المتعلقة باستعمال العين المؤجرة له محكومة في الأصل بالقواعد العامة الواردة في شأنها بالقانون المدنى وذلك بما نصت عليه المادة ٥٨٠/١ منه من أنه لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييرا بدون اذن المؤجر إلا إذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمؤجر كما أن حق المؤجر في طلب الاخلاء وفقا لحكم المادة ٢٣/ج- من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ - المقلبة للمادة ٢١/ج-

مادة ٥٨٨ - (١) يجوز للمستأجر ان يضع بالعين المؤجرة أجهزة لتوصيل المياه والنور الكهربائي والغاز والتليفون والراديو وما الى ذلك ما دامت الطريقة التي توضع بها هذه الأجهزة لاتخالف الاصول المرعية ، وذلك ما لم يثبت المؤجر أن وضع هذه الأجهزة يهدد سلامة العقار .

من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - لا يقوم في صحيح القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لجرد التغير المحطور على المستأجر ، بل يشترط إلى جانب ذلك أن ينشأ عنه ضرر للمؤجر بحيث إذا انتفى هذا الضرر امتنع الحكم بالاخلاء ولا يغير من ذلك أن يتضمن العقد مفعلاً صريحاً من أجراء تغير في العين إذ أن تمسك المؤجر بهذا النص المانع رغم انتفاء الضرر يجعل تمسكه بطلب الاخلاء منطوياً على اساءة استعمال الحق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واشترط للحكم بالاخلاء المستند إلى تغير المستأجر وجه استعمال العين المؤجرة أن يرتب هذا التغير ضرراً بالمؤجر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس (نقض مدني ١٤/٦/١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٧٣٦) وقضت أيضاً بأن مؤدى نص المادة ٥٨٠ من التقنين المدني أن الشارح الزم المستأجر بالآ يحدث تغييراً ضاراً في العين المؤجرة بدون إذن المالك ورتب على الاخلال بهذا الالتزام قيام حق المؤجر في المطالبة بالزام المستأجر بإزالة ما يكون قد أحدثه بالعين المؤجرة من تغير فضلاً عن التعويض أن كان له مقتض ، وإذا كان ترتيب الأثر على هذا الاخلال يتوقف على إرادة المؤجر المنفردة فإن له النزول عن حقه فيه ، وليس لهذا النزول شكل خاص ، فكما يصح التعبير عنه صراحة يجوز أن يكون ضمنياً ، ولقاضي الموضوع استخلاص هذه الإرادة من الظروف والملايسات المحيطة بموقف المؤجر والتي تكشف عن نزوله عن الحق ، ولايصح للمؤجر متى ثبت في حقه هذا النزول أن يرجع فيه باعتباره تصرفاً قانونياً صادراً من جانب واحد لا حاجة فيه إلى قبول المستأجر (نقض مدني ٢٦/١/١٩٧٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٢٣٥)

وقضت أيضاً بأن مفاد المادة ٥٨٠ مدني أن المشرع حظر على المستأجر التغير المادي في كيان العين المؤجرة إذا كان ينشأ عنه ضرر إلا يذن المؤجر ويستوى أن يكون الآن صريحاً أو ضمنياً ، وإذا عين الآن نوعاً معيناً من التغير كان هذا التغير بالذات جائزاً وتعين التزام نطقه ومده ، أما إذا ورد الآن بصفة عامة تجيز للمستأجر اجراء التغييرات التي يرى أنها تليده في الانتفاع بالعين ، فإنه لا ينصرف إلا على التغييرات العادية المألوفة في الظروف العادية ، والتي تعينها طبيعة العين المؤجرة وما أعدت له بحسب تلك الطبيعة ، ولا ينصرف هذا الآن إلى التصيلات الجوهرية التي تمحو معالم العين وتتناول كيانها وتبدل شكلها (نقض مدني ٢٢/٢/١٩٧٨ - المرجع السابق - فقرة ١٢٤٤) .

(١) فإذا كان تدخل المؤجر لازماً لاتمام شيء من ذلك ، جاز للمستأجر أن يقضى منه هذا التدخل ، على أن يتكفل بما يتفق المؤجر .

مادة ٥٨٢ - يلتزم المستأجر بإجراء الترميمات « التأجيرية » التي يقضى بها العرف ، مالم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

مادة ٥٨٣ - (١) يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد .
(٢) وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً^(١).

مادة ٥٨٤ - (١) المستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة إلا إذا أثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه .
(٢) فإذا تعدد المستأجرون لعقار واحد ، كان كل منهم مسئولاً عن الحريق بنسبة الجزء الذى يشغله ، ويتناول ذلك المؤجر أن كان مقيماً في العقار . هذا مالم يثبت أن النار ابتدأ شويها في الجزء الذى يشغله احد المستأجرين فيكون وحده مسئولاً عن الحريق^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٥٨٣ من التقنين المدني على أنه يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد وهو مسئول عما يصيب العين أثناء انتفاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً يدل على أن المستأجر يلتزم بحفظ العين ورعايتها بأدنى ذلك عناية الرجل المعتاد فإن قصر في أداء التزامه وتنتج عن تقصيره تلف العين أو هلاكها كان مسئولاً ولئن أقام المشرع قرينة قانونية تفترض أن ما أصاب العين المؤجرة مرده إلى خطأ المستأجر إلا أن هذه القرينة قابلة لاثبات العكس بمعنى ألا يسأل إلا عما يحدث فعلاً بسبب تقصيره هو وتقصير من يسأل عنهم وإذا أثبت أن التلف أو الهلاك نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه كالكثرة القاهرة أو خطأ المؤجر أو عيب في ذات العين المؤجرة انتقلت مسئولية المستأجر . (نقض مدنى ١٦٧٨/١١/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ١٧٩٤) -
٢ - قضت محكمة النقض بأن المسئولية في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين

مادة ٥٨٥ - يجب على المستأجر ان يبادر الى اخطار المؤجر بكل امر يستوجب تدخله ، كأن تحتاج العين الى ترميمات مستعجلة ، او ينكشف عيب بها ، او يقع اغتصاب عليها ، او يعتدى اجنبى بالتعرض لها ، او باحداث ضرر بها^(١) .

مادة ٥٨٦ - (١) يجب على المستأجر ان يقوم بوفاء الأجرة في المواعيد المتفق عليها ، فإذا لم يكن هناك اتفاق وجب وفاء الأجرة في المواعيد التي يعينها عرف الجهة .
(٢) ويكون الوفاء في موطن المستأجر مالم يكن هناك اتفاق او عرف يقضى بغير ذلك .

مادة ٥٨٧ - الوفاء بقسط من الأجرة قرينة على الوفاء بالاقساط السابقة على هذا القسط حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

الخاصتين بالمادة ٥٨٤ من القانون المدني تقع على عاتق المستأجر تجاه المؤجر ولا تقع على عاتق المؤجر تجاه المستأجر فلا يكون المؤجر مسئولاً قبل المستأجر بمقتضى هذه المادة عن الضرر الذي يصيب الأخير بسبب احتراق امتعته الموجودة بالعين المؤجرة وإنما تكون مسئوليته تصيرية إذا توافرت أركانها (نقض مدني ١٩٦٧/١٠/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ١٢٧١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٥٨٥ من القانون المدني الجديد وإن أوجبت على المستأجر ان يبادر إلى اخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله كأن تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة أو ينكشف بها عيب ، فليس مؤدى هذا النص أن يكون لزاماً على المستأجر أن يرفع دعوى لإثبات حالة العين المؤجرة قبل قيامه بالاصلاحات (نقض مدني ١٩٥٥/٣/١٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ١٢٥٧) وقضت أيضاً بأنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التزام المستأجر باخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله وفقاً للمادة ٥٨٥ من القانون المدني يسقط عن عاتق المستأجر إذا كان المؤجر قد علم بالخطر المحدق بالعين المؤجرة في الوقت المناسب (نقض ١٩٧٥/١٢/١٠ - المرجع السابق فقرة ١٧٥٢) .

مادة ٥٨٨ - يجب على كل من استأجر منزلا أو مخزنا أو حانوتا أو مكانا مماثلا لذلك أو ارضا زراعية أن يضع في العين المؤجرة أثاثا أو بضائع أو محصولات أو مواشى أو ادوات تكون قيمتها كافية لضمان الأجرة عن سنتين ، أو عن كل مدة الايجار اذا قلت عن سنتين هذا ما لم تكن الأجرة قد عجلت ، ويعفى المستأجر من هذا الالتزام اذا تم الاتفاق على هذا الاعفاء او اذا قدم المستأجر تأمينا آخر .

مادة ٥٨٩ - (١) يكون للمؤجر ، ضمانا لكل حق ثبت له بمقتضى عقد الايجار ، أن يحبس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين المؤجرة ما دامت مثقلة بامتياز المؤجر ولو لم تكن مملوكة للمستأجر . وللمؤجر الحق في أن يمانع في نقلها ، فاذا نقلت رغم معارضته او دون علمه كان له الحق في استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية ، مع عدم الاخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق .

(٢) وليس للمؤجر أن يستعمل حقه في الحبس او في الاسترداد اذا كان نقل هذه الأشياء امرا اقتضته حرفة المستأجر أو المالكوف من شؤون الحياة ، او كانت المنقولات التى تركت في العين المؤجرة او التى تم استردادها تفى بضمان الأجرة وفاء تاما .

مادة ٥٩٠ - يجب على المستأجر ان يرد العين المؤجرة عند انتهاء الايجار ، فاذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزما أن يدفع للمؤجر تعويضا يراعى في تقديره القيمة الايجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يجب على المستأجر وفقا للمادة ٥٩٠ من القانون المدني ان يرد العين المؤجرة إلى المؤجر عند انتهاء الايجار . ولا يكفى اللوفاء بهذا الالتزام ان ينبه المستأجر على المؤجر بأنه سيقوم باخلاء العين المؤجرة بل يجب على المستأجر أن يضع العين المؤجرة تحت تصرف المؤجر بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها دون عائق ولو لم يستول عليها استيلاء ماديا فيخلها مما عساه يكون موجودا بها من منقولات وادوات مملوكة له ويتخلل هو عن حيازتها فإن أبقى فيها شيئا مما كان يشغلها به واحتفظ بملكته له فإنه لا

مادة ٥٩١ - (١) على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها ، الا مايكون قد اصاب العين من هلاك او تلف لسبب لايد له فيه .
(٢) فاذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر او دون بيان بأوصاف هذه العين افترض ، حتى يقوم الدليل على العكس ، أن المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة .

مادة ٥٩٢ - (١) اذا أوجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراسا أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار ، التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنفق في هذه التحسينات او ما زاد في قيمة العقار ، ما لم يكن هناك اتفاق يقضى بغير ذلك .
(٢) فاذا كانت تلك التحسينات قد استحدثت دون علم المؤجر أو رغم معارضته ، كان له أيضا أن يطلب من المستأجر ازلتها . وله أن يطلب فوق ذلك تعويضا عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الازالة ان كان للتعويض مقتضى .

(٣) فاذا اختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد احدى القيمتين المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظره الى أجل للوفاء بها^(١)

يكون قد اولى بالتزامه يرد العين المؤجرة وحق عليه وفقا للمادة ٥٩٠ سائلة الذكر أن يدفع للمؤجر تعريضا يراعى في تقديره القيمة الاجارية للعين المؤجرة وما اصاب المؤجر من ضرر (نفس عدنى ١/٢٦/١٩٦٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٢٢٧) .
١ - قضت محكمة النقض بأن الشارع خول في المادة ٥٩٢ من القانون المدني - الذي ينطبق على واقعة النزاع - المؤجر الحق في طلب ازالة البناء الذي يقيمه المستأجر في العين المؤجرة دون علمه أو رغم معارضته ، أو استبقائه ، فإن طلب ازالته وجب على المستأجر أن ينزعه من العين المؤجرة وأن يعيد العين إلى أصلها ، والمؤجر أن يطلب تعويضا عن الضرر الذي يصاب به العين ان كان له مقتضى ، وأن طلب استبقائه فعليه أن يرد للمستأجر احدى القيمتين ، ما أنفق في هذه المبانى أو ما زاد في قيمة العقار ، ومؤدى ذلك أن البناء الذي يقيمه المستأجر من ماله الخاص دون إذن من المؤجر يكون ملكا لمالك العين المؤجرة مطلقا على شرط وألف هو إعلان وغيت في تلك المبانى . ويعد مملوكا للمستأجر تحت شرط فاسخ هو ظهور رغبة المؤجر في تملكه . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المطعون عليهم -

التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن

مادة ٥٩٣ - للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن وذلك عن كل ما استأجره أو بعضه مالم يقض الاتفاق بغير ذلك^(١).

مادة ٥٩٤ - (١) منع المستأجر من أن يؤجر من الباطن يقتضى منعه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس .

(٢) ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق^{(١)،(٢)}.

المؤجرين - لم يبدوا رغبتهم في تملك المبنى التي أقامها الطاعن - المستأجر - من ماله الخاص ، فإن هذه المبنى تبقى مملوكة لهذا الأخير ولا يحق للمطعون عليهم أن يطالبوا بمقابل انتفاع عنها (نقض مدني ١٢/٢/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٢٨٧)

٣ - قضت محكمة النقض بأن التنازل عن الإيجار يتضمن حوالة حق بالنسبة إلى حقوق المستأجر وحوالة دين بالنسبة لالتزاماته ويعتبر المستأجر المتنازل - فيما يختص بحق الانتفاع بالعين المؤجرة الذي حوله إلى المتنازل له في مركز الحيل ومن ثم فإن ضمانه لهذا الحق ولو كان التنازل يعرض يخضع للقواعد المقررة للضمان في حوالة الحق وليس للقواعد المقررة ل ضمان البائع ، فإذا تحقق سبب الضمان وفقاً للمادة ٣٠٨ من القانون المدني فإن المستأجر المتنازل لا يلزم طبقاً للمادة ٣١٠ إلا يريد ما استولى عليه مقابل حق الانتفاع الذي حرم منه المتنازل له مع الفوائد والمصروفات ولو وجد اتفاق يقضى بغير ذلك (نقض مدني ١٦٦٦/٢/٨ - مجموعة المكتب الفني ١٧ ص ١٨٥٥) .

١ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني إنما هو استثناء من الأصل وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الإيجار ، كان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجاري متمثلاً في عدم توقف الاستثمار الصناعي أو التجاري في حالة اضطراب صاحبه إلى التوقف عنه ، وذلك

باب ٥٥٥ - في حالة التنازل عن الإيجار يبقى المستأجر ضامنا للمتنازل له في تنفيذ التزاماته .

بتشجيع الاستمرار في هذا الضرب من الاستثمار عينا بغض النظر عن شخص مالكه تقليدا للمصالح العام على المصلحة الخاصة للمؤجر . لما كان ما تقدم فإن الاستثناء انف الذكر يكون مقصورا على الأماكن التي تمارس فيها الأعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواهما من الأماكن التي تمارس فيها المهنة كعيادات الأطباء ، إذ تجرى فيها ممارسة مهنة لا تعتبر من قبيل الأعمال التجارية في مفهوم قانون التجارة ، وإنما تقوم أساسا على النشاط الذهني واستثمار الملكات الفكرية والمعلومات المكتسبة لصاحبها ولا تدر عليه ربحا وإنما يحصل من جهده المبذول فيها على أجر يدخل في تقديره ظروفه الشخصية وظروف عمله وظروف العامة التي تحيط بممارسته لأعمال المهنة . (نقض مدني ١٩٨٤/٦/٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٦٤٤) .

كما قضت بأن المقصود بالضرورة الملحة وفق حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هي التي تضع حدا لنوع النشاط الذي كان يزاوله المستأجر في العهن المؤجرة ولا يشترط أن تصل إلى حد القوة القاهرة التي لا سبيل إلى دفعها ، بل يكون بيع المتجر أو المصنع هو آخر عمل يقوم به في ميدان هذا النشاط (نقض مدني ١٩٨٤/٥/٢٢ - المرجع السابق - فقرة ٦٤٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني منقول معنوي يشمل مقومات معنوية منها حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية والحق في الاجارة والرخص والاجازات وحقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية ومقومات مادية أهمها المهام كآلات المصنع والأثاث التجاري والسلع كما يشمل الحقوق والالتزامات إذا اتفق على ذلك ويتحتم حتى يقوم بيع المتجر أن يتضمن حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية دون باقي المقومات المعنوية مما مؤداه أنه يجب أن يمارس المشتري ذات النشاط الذي كان يمارسه البائع حتى يتحقق القصد من اشتراط تضمن البيع لحق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية وإذا خلا عقد البيع من بيان العناصر التي يتضمنها تولت المحكمة تحديدها مراعية في ذلك ما يلزم للانتفاع بالحلل ، شريطة أن تشمل تلك العناصر حق الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية (نقض مدني ١٩٨٠/١/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٠٤٢) .

كما قضت بأن النص في المادة ٢٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه لا يجوز ان يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين لا ينصرف إلى الضمان الكاله الذي أوجبته المادة ٥٩٤ من القانون المدني ان يقدمه مشتري الجذك عندما

مادة ٥٩٦ - (١) يكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الأصلي وقت أن ينزله المؤجر^(١).
(٢) ولا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عجله من الأجرة للمستأجر الأصلي . مالم يكن ذلك قد تم قبل الانذار وفقاً للعرف أو لاتفاق ثابت تم وقت الإيجار من الباطن .

مادة ٥٩٧ - تبرأ ذمة المستأجر الأصلي قبل المؤجر سواء فيما يتعلق بضمانه للمتنازل له في حالة التنازل عن الإيجار لم فيما يتعلق بما يفرضه عقد الإيجار الأصلي من التزامات في حالة الإيجار من الباطن :
(أولا) إذا صدر من المؤجر قبول صريح بالتنازل عن الإيجار أو بالإيجار من الباطن .

(ثانياً) إذا استوفى المؤجر الأجرة مباشرة من المتنازل له أو من المستأجر من الباطن دون أن يبدي أى تحفظ في شأن حقوقه قبل المستأجر الأصلي .

تقضى المحكمة بإبقاء الإيجار بالرغم من وجود الشرط المانع إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار انشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر عندما يكون هذا الضمان مبلغاً من المال (نقض مدني ١٩٨٤/١/٢٣ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ٦٢١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥٩٦ ، ٥٩٧ من القانون المدني أنه في الإيجار من الباطن تبقى العلاقة بين المؤجر والمستأجر الأصلي خاضعة لأحكام عقد الإيجار الأصلي ، فيطالب كل منهما الآخر بحقوقه بمقتضى هذا العقد ، ويسرى على العلاقة بين المستأجر الأصلي والمستأجر من الباطن أحكام عقد الإيجار من الباطن ولا ينشئ هذا العقد الآخر علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلي إلا في شيء واحد هو الأجرة ، فيكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يكون ثابتاً في ذمته للمستأجر الأصلي من الأجرة وقت انذار المؤجر له عن المدة التي تلحق الانذار على نحو ما فصلته المادة ٥٩٧ من ذلك القانون ، ولا ينشئ عقد الإيجار من الباطن علاقة مباشرة بين المؤجر الأصلي وبين المستأجر من الباطن إلا إذا قبل المؤجر الأصلي الإيجار من الباطن دون تحفظ أيضاً . (نقض مدني ١٩٧٠/٦/١٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٤٠٠)

انتهاء الإيجار :

مادة ٥٩٨ - ينتهى الإيجار بانتهاء المدة المعينة في العقد دون حاجة الى تنبيه بالإخلاء^(١) .

مادة ٥٩٩ - (١) اذا انتهى عقد الإيجار وبقي المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة بعلم المؤجر ودون اعتراض منه ، اعتبر الإيجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة ، وتسرى على الإيجار اذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة ٥٦٣ .

(٢) ويعتبر هذا التجديد الضمى إيجارا جديدا لامتداد للإيجار الأصل ، ومع ذلك تنتقل الى الإيجار الجديد التأمينات العينية التى كان المستأجر قد قدمها في الإيجار القديم مع مراعاة قواعد الشهر العقارى ، أما الكفالة شخصية كانت أو عينية فلا تنتقل الى الإيجار الجديد الا اذا رضى الكفيل بذلك^(٢).

١ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن العبرة في الوقوف على طبيعة العين المؤجرة وما إذا كان تأجيرها تم خاليا أو مفروشا انما يرجع فيه إلى إرادة المتعاقدين الحقيقية التي انتظمها عقد الإيجار ، وكان البين من الأوراق وعقد الإيجار سند الدعوى وما استقر عليه دفاع الطرفين أن عين النزاع تم تأجيرها للمطعون ضده مفروشة ومن ثم لا تسرى عليها أحكام تحديد الأجرة أو الامتداد القانوني المنصوص عليهما في القانون المدني ومن بينها انتهاء عقد الإيجار بانتهاء مدته المتفق عليها عملا بالمادة ٥٩٨ من القانون المدني ، إلا إذا اشترط العقدان أن ينبه أحد الطرفين على الآخر قبل انقضاءها في ميعاد معين فلا ينتهى العقد إلا إذا تم التنبيه في الميعاد المتفق عليه ، أما إذا لم يتفقا على ميعاد التنبيه وجب أن يتم التنبيه في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٦٣ من القانون المدني ، ولما كان التنبيه يتم من جانب واحد فهو ينتج أثره بمجرد إظهار أحد المتعاقدين في التنبيه رغبته في إنهاء الإيجار باعتباره تصرفا قانونيا من جانب واحد ويجوز للطرفين أن يتفقا على خلاف ذلك بأن يكون الانتهاء قاصرا على أحدهما فقط دون الطرف الآخر فإنه يتعين في هذه الحالة أن يصدر التنبيه من الطرف صاحب الحق في ذلك (نقض مدي ١٣/٦/١٩٨٤ - مدينتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٣٦٩) .

٢ - من المقرر قانونا وفى نص المادة ٥٩٩ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه

مادة ٦٠٠ - إذا نهب أحد الطرفين على الآخر بالاخلاء واستمر المستأجر مع ذلك منتقما بالعين بعد انتهاء الإيجار فلا يفترض أن الإيجار قد تجدد ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك^(١).

موت المستأجر أو عساره :

مادة ٦٠١ - (١) لا ينتهى الإيجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر^(٢).
(٢) ومع ذلك إذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا إنهاء العقد إذا اثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها

المحكمة - أن التجديد الضمنى لعقد الإيجار يعتبر إيجارا جديدا متميزا عن الإيجار السابق إلا أنه متصل به أو بوق الصلة فهو ينعقد بنفس الشروط التى انعقد فيها الإيجار السابق فيما عدا المدة فلا ينعقد الإيجار لمثل مدة العقد المنتهى بل لمدة أخرى غير معينة ويسرى عليه حكم المادة ٥٦٢ من القانون المدنى ويعتبر هذا التجديد الضمنى للعقد استئجارا جديدا لا مجرد امتدادا للإيجار الأصيل (نقض مدنى ١٩٨٤/٦/١٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٧٩٦) . وقضت أيضا بأن التجديد الضمنى للإيجار يعد إيجارا جديدا متميزا عن الإيجار السابق وليس مجرد امتداد له ، كما وأن المدة فى التجديد الضمنى ليست هى مدة الإيجار السابق ، بل هى مدة غير معينة تسرى عليها أحكام المادة ٥٦٢ من القانون المدنى (نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٦ - المراجع السابق - فقرة ٧٥١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى المادة ٦٠٠ من القانون المدنى أن تجديد عقد الإيجار لا يفترض إذا نهب المؤجر على المستأجر بالاخلاء عند انتهاء مدته واستمر هذا الأخير مع ذلك منتقما بالعين ، ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك ، وثبتت تجديد الإيجار سواء كان تجديدا ضمنيا أم صريحا هو من المسائل الموضوعية التى يترك تقديرها لقاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، ما دام أقام قضاؤه على دليل مقبول مستمد من واقع الدعوى وأوراقها (نقض مدنى ١٩٧٩/٢/٢٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٢٢٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت المادة ١/٦٠١ من القانون المدنى تقضى بأن موت المستأجر ليس من شأنه أن ينهى عقد الإيجار ، وكان الغرض من إيجار العين موضوع الدعوى هو استعمالها مسكنا ومكثيا ، فإن الاجارة لا تنتهى بوفاة المستأجرة بالنسبة للمكان

مواردهم ، او اصبح الايجار مجاوزا حدود حاجتهم . وفي هذه الحالة يجب ان تراعى مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة في المادة ٥٦٢ ، وان يكون طلب انتهاء العقد في مدة ستة أشهر على الأكثر من وقت موت المستأجر .

مادة ٦٠٢ - اذا لم يعقد الايجار الا بسبب حرفة المستأجر او لاعتبارات اخرى تتعلق بشخصه ثم مات ، جاز لورثته او للمؤجر ان يطلبوا انتهاء العقد^(١)

مادة ٦٠٣ - (١) لا يترتب على اعسار المستأجر ان تحل اجرة لم تستحق .
(٢) ومع ذلك يجوز للمؤجر ان يطلب فسخ الايجار اذا لم تقدم له في ميعاد مناسب تأمينات تكفل الوفاء بالاجرة التي لم تحل . وكذلك يجوز للمستأجر اذا لم يرخّص له في التنازل عن الايجار او في الايجار من الباطن ان يطلب الفسخ على ان يدفع تعويضا عادلا .

المؤجر لغير السكن ، بل ينتقل الحق فيها إلى ورثته . (نقض مدني ١٩٨٠/٥/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٢٧٢) وقضت أيضا بأن المشرع قيد بنصوص قوانين ايجار الاماكن من اطلاق حكم الفقرة الأولى من المادة ٦٠١ من القانون المدني وعدد حالات استمرار العقد بعد وفاة المستأجر الأصل ، حصرا ، جاعلا القاعدة فيمن يستمر العقد لصالحه من ذويه الذين أوردتهم تعديدا هي الإقامة مع المستأجر الأصل ولم يجعل ركيزة هذه القاعدة علاقة الارث بين المستأجر الأصل وورثته بما مفاده ان دعوى الاخلاء للتأجير من الباطن التي يقيمها المؤجر لمخالفة المستأجر الأصل شروط عقد الايجار ، هي دعوى لا تتعلق - في حالة وفاة هذا الأخير - بتركته التي تكون محلا للتوريث (نقض مدني ١٩٨٤/٦/٢١ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ٦٨٦). وقضت كذلك بأن مفاد المواد ٦٠١ و ٦٠٢ من القانون المدني و ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر هو أن ورثة المستأجر وحدهم هم الذين يحق لهم طلب الانتهاء إذا كان الايجار معقودا بسبب حرفة مورثهم (نقض مدني ١٩٨٤/٥/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٦٧٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن حق المؤجر في انتهاء عقد الايجار المعقود لاعتبارات شخصية في المستأجر لوفاته عملا بالمادة ٦٠٢ من القانون المدني ، حق مقرر لمصلحته فيجوز له النزول عنه صراحة أو ضمنا (نقض مدني ١٩٨١/١٢/١٠ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٧٥٤) .

مادة ٦٠٤ - (١) اذا انتقلت ملكية العين المؤجرة اختيارا او جبرا الى شخص آخر ، فلا يكون الايجار نافذا في حق هذا الشخص اذا لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي نقل الملكية^(١).

(٢) ومع ذلك يجوز لمن انتقلت اليه الملكية ان يتمسك بعقد الايجار ولو كان هذا العقد غير نافذ في حقه .

مادة ٦٠٥ - (١) لايجوز لمن انتقلت اليه ملكية العين المؤجرة ولم يكن الايجار نافذا في حقه ان يجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد التنبيه عليه بذلك في المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣

(٢) فاذا نبه على المستأجر بالاخلاء قبل انقضاء الايجار فان المؤجر يلتزم بأن يدفع للمستأجر تعويضا مالم يتفق على غير ذلك ، ولايجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد ان يتقاضى التعويض من المؤجر او ممن انتقلت اليه الملكية نيابة عن المؤجر او بعد ان يحصل على تأمين كاف للوفاء بهذا التعويض .

مادة ٦٠٦ - لايجوز للمستأجر ان يتمسك بما عجله من الاجرة قبل من انتقلت اليه الملكية اذا اثبت هذا ان المستأجر وقت الدفع كان يعلم بانتقال الملكية او كان من المفروض حتما ان يعلم . فاذا عجز من انتقلت اليه الملكية عن الاثبات فلا يكون له الرجوع على المؤجر^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي تخضع له واقعة النزاع على انه «استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسرى عقود الايجار القائمة على الملك الجديد للمقار ولو لم يكن لسند الايجار تاريخ ثابت يوجه رسمى سابق على تاريخ انتقال الملكية» يدل على ان عقد الايجار يظل ساريا في حق الملك الجديد بذات شروطه دون حاجة بتحرير عقد ايجار جديد ، وان قيام الملك الجديد بتحرير عقد ايجار باسمه مع المستأجر لا يعنى قيام علاقة ايجارية جديدة ، بل يعتبر استمرارا للعلاقة الايجارية ذاتها (نقض مدنى ١٠/٥/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ٦٨٠).

٢ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى ما تنص عليه المواد ١٤٦ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ من

مادة ٦٠٢ - إذا اتفق على أنه يجوز للمؤجر أن ينهى العقد إذا وجدت له حاجة شخصية للعين ، وجب عليه في استعمال هذا الحق أن ينبه على المستأجر بالاخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٢ مالم يقض الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٦٠٨ - (١) إذا كان الإيجار معين المدة ، جاز لكل من المتعاقدين أن يطلب إنهاء العقد قبل انقضاء مدته إذا وجدت ظروف خطيرة غير متوقعة من شأنها أن تجعل تنفيذ الإيجار من مبدأ الأمر أو في أثناء سريانه مرهقا ، على أن يراعى من يطلب إنهاء العقد مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة بالمادة ٥٦٢ وعلى أن يعرض الطرف الآخر تعويضا عادلا^(١).

(٢) فإذا كان المؤجر هو الذي يطلب إنهاء العقد ، فلا يجبر المستأجر على رد العين المؤجرة حتى يستوفى التعويض أو يحصل على تأمين كاف .

القانون المدني أن أثر الإيجار يتصرف إلى الخلف بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر وفي جميع التزاماته نحوه ، غير أن انصراف عقد الإيجار إلى الخلف الخاص الذي يتلقى ملكية العين المؤجرة هو ما يترتب عليه من آثار ، وأن كان يعد تطبيقا للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدني إلا أنه وفقا للتنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة - في المواد الثلاث الأخرى سالف الذكر وبالشروط المبينة بها - لا يكون المتصرف إليه خلفا خاصا في هذا الخصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلا . وعلى ذلك فإنه يتعين على مشتري العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لانتقال إليه الملكية بموجبه ، أما قبل التسجيل فهو ليس إلا دائنا غاليا للبائع - مؤجر العقار - بحق المشتري في تسليم العقار المبيع وفي ثماره ونمااته المقرر له قانونا من مجرد البيع في ذاته انما هو حق شخصي مرتبط له في دمة البائع إليه كما أن علاقته بالبائع وعلاقة الأخير بالمستأجر منه علاقتان شخصيتان تستقل كل منهما عن الأخرى ولا يترتب عليها قيام أية علاقة بين مشتري العقار الذي لم يسجل والمستأجر لهذا العقار ومن ثم فليس لأحد هذين أن يطالب الآخر بشيء بالطريق المباشر (نقض مدني ١٩٦٥/١١/٢٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - ققرة ١٣٧٠) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذ خلت أوراق الدعوى مما يدل على أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بنقض المادة ٦٠٨ من القانون المدني على أساس أن تنفيذ عقد الإيجار كان مرهقا له بسبب منع السلطات المصرية للعمال من دخول المعسكرات البريطانية ، فإنه لا يجوز إثارة ذلك لأجل مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني ١٩٦٩/١١/٤ - المرجع السابق - ققرة ١٧٢٧)

مادة ٦٠٩ - يجوز للموظف أو المستخدم إذا اقتضى عمله أن يغير محل إقامته ، أن يطلب إنهاء إيجار مسكنه إذا كان هذا الإيجار معين المدة ، على أن يراعى المواعيد المبينة في المادة ٥٦٢ ، ويقع بإطلا كل اتفاق على غير ذلك .

٢ - بعض أنواع الإيجار

إيجار الأراضي الزراعية :

مادة ٦١٠ - إذا كانت العين المؤجرة أرضا زراعية ، فلا يكون المؤجر ملزما بتسليم المستأجر المواشى والأدوات الزراعية التي توجد في الأرض الا إذا كان الإيجار يشملها .

مادة ٦١١ - إذا تسلم المستأجر مواشى وأدوات زراعية مملوكة للمؤجر ، وجب عليه أن يراعها ويتعهدا بالصيانة بحسب المألوف في استغلالها .

مادة ٦١٢ - إذا ذكر في عقد إيجار الأرض الزراعية أن الإيجار قد عقد لسنة أو لعدة سنوات ، كان المقصود من ذلك أنه قد عقد لدورة زراعية سنوية أو لعدة دورات^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن الأراضي المؤجرة لزراعتها حقائق أو موزا تخضع لأحكام الإمتداد القانوني لعقود إيجار الأراضي الزراعية ، لا فرق في ذلك بين أن تكون الأرض قد أوجرت بما عليها من غراس أو أوجرت خالية لزراعتها حدائق (نقض ١٩٧٦/٣/٢ طعن ٢٢٤ من ٤٢ ق . لم ينشر) ويسرى هذا الحكم على الحالة التي تؤجر فيها الأرض ليفرس فيها المستأجر أشجارا تتحول الأرض بها إلى حديقة سواء كانت منزوعة بمحصولات عادية أو كانت خالية منها ، فشرط الإمتداد أن يقيم المستأجر حديقة بالأرض بموافقة المؤجر لما في ذلك من تفييع للعرض الذي أوجرت الأرض من أجله . أما إن كانت الأرض حولها مالكها إلى حديقة ثم لجر الحديقة فإن هذا الإيجار يخضع لأحكام القانون المدني من حيث تقدير الأجرة فتخضع لإرادة المتعاقدين وفقا للعرض والطلب كما يقتصر الإيجار على المدة المتفق عليها فلا يمتد إلى ما بعدها إلا باتفاق المتعاقدين وتسرى عموما لأحكام القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٤/٤/٧ - مجموعة المكتب الفني ٢٥ من ٦٤٢) .

مادة ٦١٣ - (١) يجب أن يكون استغلال المستأجر للأرض الزراعية موافقا لمقتضيات الاستغلال المكثف ، وعلى المستأجر بوجه خاص أن يعمل على أن تبقى الأرض صالحة للإنتاج .

(٢) ولايجوز له دون رضا المؤجر أن يدخل على الطريقة المتبعة في استغلالها أى تغيير جوهري يمتد اثره الى ما بعد انقضاء الإيجار .

مادة ٦١٤ - (١) على المستأجر أن يقوم بإجراء الإصلاحات التى يقتضيها الانتفاع المكثف بالأرض المؤجرة ، ويلتزم بوجه خاص بتطهير وصيانة الترع والمساقى والمرابى والمصارف ، وكذلك القيام بأعمال الصيانة المعتادة للطرق والجسور والقناطر والأسوار والآبار والمباني المعدة للسكنى أو للاستغلال ، كل هذا مالم يقض الاتفاق أو العرف بغيره .

(٢) أما إقامة المباني والإصلاحات الكبرى للمباني القائمة وغيرها من ملحقات العين ، فيلتزم بها المؤجر مالم يقض الاتفاق أو العرف بغير ذلك ، وكذلك يكون الحكم فى الإصلاحات اللازمة للآبار والترع ومجارى المياه والخزانات .

مادة ٦١٥ - إذا منع المستأجر من تهيئة الأرض للزراعة أو من بذرها أو هلك البذر كله أو أكثره وكان ذلك بسبب قوة قاهرة ، برئت ذمة المستأجر من الأجرة كلها أو بعضها بحسب الأحوال . كل هذا مالم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

مادة ٦١٦ - (١) إذا بذر المستأجر الأرض ثم هلك الزرع كله قبل حصاده بسبب قوة قاهرة ، جاز للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن حق المستأجر في طلب انقاص الأجرة وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦١٦ مشروط بشرطين الأول منهما أن يكون هلاك المحصول بسبب قوة قاهرة والآخر ألا يكون قد اشترط في العقد عدم مسئولية المؤجر عن الهلاك لهذا السبب . وإن فُتئى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن إصابة الزرع بدودة القطن لا يعتبر قوة قاهرة لأنه يشترط في القوة القاهرة أن تكون غير متوقعة - وهو قول صحيح في

(٢) اما اذا لم يهلك الا بعض الزرع ولكن ترتب على الهلاك نقص كبير في ريع الأرض ، كان للمستأجر ان يطلب انقاص الاجرة^(١)
(٣) وليس للمستأجر ان يطلب اسقاط الاجرة أو انقاصها اذا كان قد عوض عما اصابه من ضرر بما عاد عليه من ارباح في مدة الاجارة كلها أو بما حصل عليه من طريق التأمين أو من أى طرف آخر .

مادة ٦١٢ - يجوز للمستأجر اذا لم تنضج غلة الأرض عند انتهاء الايجار بسبب لايد له فيه ان يبقى بالعين المؤجرة حتى تنضج الغلة على ان يؤدي الاجرة المناسبة .

مادة ٦١٨ - لايجوز للمستأجر ان يأتى عملا يكون من شأنه ان ينقص او يؤخر انتفاع من يخلفه ، ويجب عليه بوجه خاص قبيل اخلاء الأرض ان يسمح لهذا الخلف بتهيئة الأرض وبزراها اذا لم يصبه ضرر من ذلك .

المزارعة :

مادة ٦١٩ - يجوز ان تعطى الأرض الزراعية والأرض المغروسة بالأشجار مزارعة للمستأجر في مقابل أخذ المؤجر جزءا معينا من المحصول .

القانون ، وكان لا نزاع في أن عقد الايجار تضمن اتفاقا بين الطرفين على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من تلف بسبب القوة القاهرة فان النعمى عليه خطأ في تطبيق القانون يكون غير قائم على أساس (نقص مدنى ١٢/١١/١٩٥٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٣١٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا ارتباط بين المادتين ٥٦٩ ، ٦١٦ من القانون المدنى ولا تلازم بينهما في التطبيق فلكل مجال خاص ذلك أن المادة الأولى منهما تنظم التزامات المؤجر نحو المستأجر في حالة هلاك العين المؤجرة ذاتها ويصفه عامة سواء اكانت أرضا زراعية أو غير ذلك ، بينما تعنى الثانية بوضع احكام لهلاك المحصول الناتج من الأرض الزراعية المؤجرة بصفة خاصة ، وأذن فمتى كان النزاع انما يدور حول هلاك بعض المحصول الناتج من الأرض المؤجرة ولا صلة للهلاك بالأرض ذاتها فهن المادة ٦١٦ سالفة الذكر تكون وحدها الواجبة التطبيق (نقص مدنى ١٢/١١/١٩٥٨ المرجع السابق - فقرة ١٢٥٩) .

مادة ٦٢٠- تسرى أحكام الإيجار على المزارعة مع مراعاة الأحكام الآتية إذا لم يوجد اتفاق او عرف يخالفها .

مادة ٦٢١- اذا لم تعين مدة المزارعة ، كانت المدة دورة زراعية سنوية .

مادة ٦٢٢- الإيجار في المزارعة تدخل فيه الأدوات الزراعية والمواشى التى توجد في الأرض وقت التعاقد اذا كانت مملوكة للمؤجر .

مادة ٦٢٣- (١) يجب على المستأجر ان يبذل في الزراعة وفي المحافظة على الزرع من العناية مايبذله في شؤون نفسه .

(٢) وهو مسئول عما يصيب الأرض من التلف في اثناء الانتفاع الا اذا اثبت انه بذل في المحافظة عليها وفي صيانتها ما يبذله الشخص المعتاد .

(٣) ولايلزم المستأجر ان يعرض ما نفق من المواشى ولا ما يبل من الأدوات الزراعية بلا خطأ منه :

مادة ٦٢٤- (١) توزع الغلة بين الطرفين بالنسبة المتفق عليها او بالنسبة التى يعينها العرف ، فاذا لم يوجد اتفاق او عرف كان لكل منهما نصف الغلة .

(٢) فاذا ملكت الغلة كلها او بعضها بسبب قوة قاهرة ، تحمل الطرفان معا ثمة هذا الهلاك ولا يرجع أحد منهما على الآخر .

مادة ٦٢٥- لايجوز ان ينزل المستأجر عن الإيجار او ان يؤجر من الباطن إلا برضاء المؤجر .

مادة ٦٢٦- لايتنقضى المزارعة بموت المؤجر ، ولكنها تنقضى بموت المستأجر .

مادة ٦٢٧- (١) اذا انتهت المزارعة قبل انقضاء مدتها ، وجب على المؤجر ان يرد للمستأجر أو لورثته ما أتلفه المستأجر على المحصول الذى لم يتم نضجه مع تعويض عادل عما قام به المستأجر من العمل .

(٢) ومع ذلك اذا انتهت المزارعة بموت المستأجر ، جاز لورثته عوضا عن استعمال حقهم في استرداد النفقات المتقدم ذكرها ان يحلوا محل مورثهم حتى ينضج المحصول ماداموا يستطيعون القيام بذلك على الوجه المرضي .

ايجار الوقف :

مادة ٦٢٨ - (١) للناظر ولاية اجارة الوقف^(١).

(٢) فلا يملكها الموقوف عليه ولو انحصر فيه الاستحقاق الا اذا كان متوليا من قبل الواقف او مأذونا ممن له ولاية الاجارة من ناظر او قاض .

مادة ٦٢٩ - ولاية قبض الاجرة للناظر لا للموقوف عليه الا ان اذن له الناظر في قبضها .

مادة ٦٣٠ - (١) لايجوز للناظر ان يستأجر الوقف ولو بأجره المثل^(٢).
(٢) ويجوز له ان يؤجر الوقف لأصوله وفروعه على ان يكون ذلك بأجر المثل .

مادة ٦٣١ - لاتصح اجارة الوقف بالغبن الفاحش الا اذا كان المؤجر هو المستحق الوحيد الذي له ولاية التصرف في الوقف ، فتجوز اجارته بالغبن الفاحش في حق نفسه لافي حق من يليه من المستحقين .

مادة ٦٣٢ - (١) في احارة الوقف تكون العبرة في تقدير اجر المثل بالوقت الذي أبرم فيه عقد الايجار ، ولايعتد بالتغيير الحاصل بعد ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ٦٢٨ ، ١/٦٢٠ من القانون المدني « ان ولاية اجارة الوقف تكون للناظر عليه الذي يتولى ادارته ولا يملكها المستحق ولو انحصر فيه الاستحقاق إلا باذن من القاضي او الناظر كما انه لا يجوز للناظر ان يستأجر الوقف لانه يكون في حكم المستأجر من نفسه فيقع العقد باطلا (نقض مدني ١٩٧٤/٢/١٨ - موسوعة القضاء المدنية - الجزء ٣ فقرة ١٥٧٠) .

٢ - انظر الحاشية السابقة .

(٢) وإذا أجر الناظر الوقف بالغبن الفاحش ، وجب على المستأجر تكملة الاجرة الى أجر المثل والا فسخ العقد .

مادة ٦٢٢ - (١) لا يجوز للناظر بغير إذن القاضي أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنوات ولو كان ذلك يعقود مترادفة ، فاذا عقدت الاجارة لمدة اطول ، انقصت المدة الى ثلاث سنين .

(٢) ومع ذلك اذا كان الناظر هو الواقف او المستحق الوحيد ، جاز له أن يؤجر الوقف مدة تزيد على ثلاث سنين بلا حاجة الى إذن القاضي ، وهذا دون اخلال بحق الناظر الذى يخلفه فى طلب انقاص المدة الى ثلاث سنين .

مادة ٦٢٤ - تسرى احكام عقد الايجار على اجارة الوقف الا اذا تعارضت مع النصوص السابقة .

الفصل الثاني

العارية

مادة ٦٢٥ - العارية عقد يلتزم به المعير أن يسلم المستعير شيئاً غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن يردّه بعد الاستعمال .

١ - التزامات المعير

مادة ٦٢٦ - يلتزم المعير أن يسلم المستعير الشيء المعار بالحالة التي يكون عليها وقت انعقاد العارية ، وأن يتركه للمستعير طول مدة العارية^(١).

مادة ٦٢٧ - (١) إذا اضطر المستعير الى الانفاق للمحافظة على الشيء أثناء العارية ، التزم المعير أن يرد اليه ما أنفقه من المصروفات .
(٢) اما المصروفات النافعة فتتبع في شأنها الأحكام الخاصة بالمصروفات التي ينفقها من يحوز الشيء وهو سئ النية .

١ - قضت محكمة النقض بأن الالتزامات المترتبة على عقد عارية استعمال عقار تعد من مستلزمات العقار لأنها تقيد من استعماله ، وهي لذلك تنتقل إلى الخلف الخاص بانتقال ملكية العقار اليه إذا كان يعلم بهذا المقد (العارية) وقت انتقال الملكية اليه (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٣ - مدينتا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٦٦٠) .

مادة ٦٢٨ - (١) لاضمان على المعير في استحقاق الشيء المعار الا ان يكون هناك اتفاق على الضمان او ان يكون المعير قد تعمد اخفاء سبب الاستحقاق .

(٢) ولاضمان عليه كذلك في العيوب الخفية ، غير انه اذا تعمد اخفاء العيب او اذا ضمن سلامة الشيء منه ، لزمه تعويض المستعير عن كل ضرر يسببه ذلك .

٢ - التزامات المستعير

مادة ٦٢٩ - (١) ليس للمستعير ان يستعمل الشيء المعار الا على الوجه المعين وبالقدر المحدد ، وذلك طبقا لما يبينه العقد او ثقيله طبيعة الشيء او عينه العرف . ولايجوز له دون اذن المعير ان ينزل عن الاستعمال للغير ولو على سبيل التبرع .

(٢) ولايكون مسئولاً عما يلحق الشيء من تغيير او تلف يسببه الاستعمال الذي تبيحه العارية .

مادة ٦٤٠ - (١) اذا اقتضى استعمال الشيء نفقة من المستعير فليس له استردادها ، وهو مكلف بالنفقة اللازمة لصيانة الشيء صيانة معتادة .

(٢) وله ان ينزع من الشيء المعار كل مايكون قد اضافه اليه ، على ان يعيد الشيء الى حالته الاصلية .

مادة ٦٤١ - (١) على المستعير ان يبذل في المحافظة على الشيء العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون ان ينزل في ذلك عن عناية الرجل المعتاد .

(٢) وفي كل حال يكون ضامناً لهلاك الشيء اذا نشأ الهلاك عن حادث مفاجئ او قوة قاهرة وكان في وسعه ان يتحاشاه باستعمال شيء من ملكه الخاص ، او كان بين ان ينقذ شيئاً مملوكاً له او الشيء المعار فاختر ان ينقذ مايملكه .

مادة ٦٤٢ - (١) متى انتهت العارية وجب على المستعير ان يرد الشيء الذى تسلمه بالحالة التى يكون عليها ، وذلك دون اخلال بمسئوليته عن الهلاك او التلف^(١).

(٢) ويجب رد الشيء فى المكان الذى يكون المستعير قد تسلمه فيه مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

٣ - انتهاء العارية

مادة ٦٤٣ - (١) تنتهى العارية بانقضاء الاجل المتفق عليه ، فاذا لم يعين لها اجل انتهت باستعمال الشيء فيما أعير من اجله .

(٢) فان لم يكن هناك سبيل لتعيين مدة العارية ، جاز للمعير طلب انهاءها فى اى وقت .

(٣) وفى كل حال يجوز للمستعير ان يرد الشيء المعار قبل انتهاء العارية ، غير انه اذا كان هذا الرد يضر المعير فلا يرغم على قبوله .

مادة ٦٤٤ - يجوز للمعير ان يطلب فى اى وقت انتهاء العارية فى الاحوال الاتية :

(١) اذا عرضت له حاجة عاجلة للشيء لم تكن متوقعة .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يلزم لسلامة الحكم ان تذكر المحكمة فيه القاعدة القانونية التى تبني عليها إذ العبرة فى صحتها هى بصورها موافقا للقانون ، فإذا كانت المحكمة قد بنت حكمها برء مبلغ «الدولة» على ان «الدولة» تدفعها الزوجة للزوج ليستغلها فى شؤون الزوجية مادامت قائمة فهذا انتقضت أصبحت واجبة الرد ، فإن حكمها يكون سليما قانونا ، إذ ان مبلغ الدولة يكون فى هذه الحالة مسلما على سبيل أنه عارية استعمال واجبة الرد عند حلول الطرف المتفق عليه وفقا للمادة ٤٦٤ من القانون المدنى القديم (نقض مدنى ١٩٤٣/٥/٢٧ - مجموع الربع قرن ج- ١ ص ١١٩) .

٤٥٨ القانون المدني

(ب) اذا أساء المستعير استعمال الشيء او قصر في الاحتياط الواجب للمحافظة عليه .

(ج) اذا اعسر المستعير بعد انعقاد العارية او كان معسرا قبل ذلك دون علم من المعير .

مادة ٦٤٥ - تنتهى العارية بموت المستعير مالم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول

المقولة والتزام المرافق العامة

١ - عقد المقولة

مادة ٦٤٦ - المقولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٦٤٦ مدني عرفت، المقولة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر. وإذا كان يبين مما تم الاتفاق عليه في العقد - موضع الدعويين الأصلية والفرعية - أن الطرفين قد أفرقا فيهما جميع عناصر عقد المقولة، إذ وقع التراضي بينهما على الشيء المطلوب من المَطْعُون عليه صنعه، وهو إقامة المبنى والأجر الذي تعهد به الطاعنان بوصفهما رب عمل، ولم يرد بأي منهما ما يدل على قيام المَطْعُون عليه بالعمل تحت إشراف الطاعنين، أو بوصفه تابعاً لهما أو نائباً عنهما وكان ما تعهد المَطْعُون عليه بالقيام به في كلا العقدین لم يتجاوز العمل المادي، وهو محل المقولة، في حين أن محل الوكالة هو دائماً تصرف قانوني - على ما أفصحت عنه المادة ٦٩٩ من القانون المدني - فإنه لا يصح إعتبار العقدین سالفی الذكر عقدي وكالة ولا يغير من ذلك كون الطرفين يملكان العقار على الشيوع، إذ ليس من شأن هذه المشاركة أن تغير من صفة العقدین وأن تضيف على المَطْعُون عليه صفة الوكيل مع ضراحة نصوصهما في أن نية الطرفين قد اتجهت إلى إبرام عقدي مقولة، وإذا خالف الحكم للمطعون فيه هذا التناظر، وكيف العقدین باتهما عقدا وكالة، وإقام قضاءه في الدعويين الأصلية والفرعية على هذا الأسس فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (نقض مدني ١٩٧٢/٣/٩ - مجموعة الكتب الفنى ٢٢ ص ٣٧٦).

التزامات المقاول :

مادة ٦٤٧ = (١) يجوز أن يقتصر المقاول على التعهد بتقديم عمله على أن يقدم رب العمل المادة التي يستخدمها أو يستعين بها في القيام بعمله .

(٢) كما يجوز أن يتعهد المقاول بتقديم العمل والمادة معا .

مادة ٦٤٨ = إذا تعهد المقاول بتقديم مادة العمل كلها أو بعضها ، كان مسئولا عن جودتها وعليه ضمانها لرب العمل .

مادة ٦٤٩ = (١) إذا كان رب العمل هو الذى قدم المادة ، فعلى المقاول أن يحرص عليها ويراعى أصول الفن في استخدامه لها وأن يؤدي حسابا لرب العمل عما استعملها فيه ويرد اليه ما بقى منها . فإذا صار شيء من هذه المادة غير صالح للاستعمال بسبب اهماله أو قصور كفايته الفنية ، التزم برد قيمة هذا الشيء لرب العمل .

(٢) وعلى المقاول أن يأتى بما يحتاج اليه في انجاز العمل من أدوات ومهمات اضافية ويكون ذلك على نفقته . هذا ما لم يقض الاتفاق أو عرف الحرفة بغيره .

مادة ٦٥٠ = (١) إذا ثبت أثناء سير العمل ان المقاول يقوم به على وجه معيب أو مناف للعقد ، جاز لرب العمل أن ينذره بأن يعدل من طريقة التنفيذ خلال أجل معقول يعينه له . فإذا انقضى الأجل دون أن يرجع المقاول إلى الطريقة الصحيحة ، جاز لرب العمل أن يطلب اما فسخ العقد واما أن يعهد إلى مقاول آخر بانجاز العمل على نفقة المقاول الاول طبقا لأحكام المادة ٢٠٩ .

(٢) على انه يجوز فسخ العقد في الحال دون حاجة إلى تعيين أجل اذا كان اصلاح ما في طريقة التنفيذ من عيب مستحيلا .

مادة ٦٥١ = (١) يضمن المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم كلي أو جزئي فيما شيده من مبان أو اقاموه من منشآت ثابتة أخرى وذلك ولو كان التهدم ناشئا عن عيب في الأرض ، أو كان رب العمل قد أجاز اقامة المنشآت المعنية ، ما لم يكن المتعاقدان في هذه الحالة قد أرادا أن تبقى هذه المنشآت مدة أقل من عشر سنوات .

- (٢) ويشمل الضمان المنصوص عليه في الفقرة السابقة ما يوجد في المباني والمنشآت من عيوب يترتب عليها تهديد متانة البناء وسلامته .
- (٣) وتبدأ مدة السنوات العشر من وقت تسلم العمل^(١) .

مادة ٦٥٢ - إذا اقتصر المهندس المعماري على وضع التصميم دون أن يكلف الرقابة على التنفيذ ، لم يكن مسئولاً إلا عن العيوب التي أتت من التصميم .

مادة ٦٥٣ - يكون باطلاً كل شرط يقصد به إعفاء المهندس المعماري والمقاول من الضمان أو الحد منه .

مادة ٦٥٤ - تسقط دعاوى الضمان المتقدمة بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حصول التهدم أو انكشاف العيب^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٤٠٩ من القانون المدني السابق والمادة ٦٥١ من القانون المدني الحالي المقابلة للمادة السابقة ، أن التزام المقاول هو التزام بنتيجة هي بقاء البناء الذي يشيده سليماً ومتيناً لمدة عشر سنوات بعد تسليمه ، وأن الإخلال بهذا الالتزام يقوم بمجرد إثبات عدم تحقق تلك النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما ، وأن الضمان الذي يرجع إلى تنفيذ المقاول أعمال البناء يتحقق إذا ظهر وجود العيب في البناء خلال عشر سنوات من وقت التسليم وأو لم تنكشف آثار العيب وتتفاقم أو يقوم التهدم بالفعل بعد انقضاء هذه المدة (نقض مدني ١٩٧٠/٦/٢٣ - موسوعةنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٤٢٩) وقضت أيضاً بأنه يكفي لقيام الضمان المقرر في المادة ٦٥١ مدني حصول تهدم بالمبنى وأو كان ناشئاً عن عيب في الأرض ذاتها وبحسب الحكم إقامة قضائه بمسئولية المقاول طبقاً لهذه المادة على حدوث هذا التهدم خلال مدة الضمان (نقض مدني ١٩٦٥/٦/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٤٢٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ٦٥١ ، ٦٥٤ من القانون المدني أن ميعاد سقوط دعاوى ضمان المهندس المعماري والمقاول يبدأ من تاريخ التهدم الفعلي الكلي أو الجزئي في حالة عدم انكشاف العيب الذي أدى إليه ، ومن تاريخ انكشاف العيب دون انتظار إلى تفاقمه حتى يؤدي إلى تهدم المبنى ، واضطرار صاحبه إلى هدمه (نقض مدني ١٩٧٣/٥/٣٩ - المرجع السابق - الجزء ٤ - فقرة ١٨٩١) : وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن المقرر في تفسير حكم المادة ٦٥٤ من القانون المدني أنه يكفي أن يظهر العيب خلال العشر سنوات حتى يمكن رفع دعوى الضمان وليس من الضروري أن ينتظر رب العمل تهدم

التزامات رب العمل :

مادة ٦٥٥ « متى أتم المفاوض العمل ووضعه تحت تصرف رب العمل ، وجب على هذا أن يبادر إلى تسلمه في أقرب وقت ممكن بحسب الجارى في المعاملات ، فإذا امتنع دون سبب مشروع عن التسليم رغم دعوته إلى ذلك بانذار رسمى ، اعتبر أن العمل قد سلم اليه .

مادة ٦٥٦ « يستحق دفع الأجر عند تسلم العمل ، إلا إذا قضى العرف أو الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٦٥٧ « (١) إذا أبرم عقد بمقتضى مقياسة على أساس الوحدة وتبين في أثناء العمل أن من الضروري لتنفيذ التصميم المتفق عليه مجاوزة المقياسة المقدرة مجاوزة محسوسة ، وجب على المفاوض أن يخطر في الحال رب العمل بذلك مبينا مقدار ما يتوقعه من زيادة في الثمن ، فإن لم يفعل سقط حقه في استرداد ما جاوز به قيمة المقياسة من نفقات .

(٢) فإذا كانت المجاوزة التى يقتضيها تنفيذ التصميم جسيمة جاز لرب العمل أن يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ على أن يكون ذلك دون ابطاء ، مع ايفاء المفاوض قيمة ما أنجزه من الأعمال ، مقدرة وفقا لشروط العقد ، دون أن يعرضه عما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل .

مادة ٦٥٨ « (١) إذا أبرم العقد بأجر اجمالى على أساس تصميم اتفق عليه مع رب العمل ، فليس للمفاوض أن يطالب بأية زيادة في الأجر ولو حدث في هذا

البناء ، وأنه يكفى أن ينكشف العيب أو يحصل التهدم حتى يستطيع العلم به ولو لم يتم العلم به فعلا ، وأن وقت انكشاف العيب أو حصول التهدم يثبت بجميع طرق الأدلة لأن المطلوب هو إثبات واقعة مادية . وأنه من المقرر كذلك أن مدة الثلاث سنوات هى مدة تقادم ترد عليها أسباب الانقطاع فتنتقطع برفع الدعوى الموضوعية - ولا يكفى لرفعها أن يرفع رب العمل دعوى مستعجلة بطلب تعيين خبير لإثبات حالة البناء - وتنتقطع أيضا بإقرار المفاوض أو المهندس بحق رب العمل في الضمان (الإدارية العليا ١٩٦٨/٤/٦ - مجموعة المكتب الفني ١٢ - ١٠١ - ٧٦٦) .

التصميم تعديل أو إضافة إلا أن يكون ذلك راجعاً إلى خطأ من رب العمل أو يكون مأثوماً به منه واتفق مع المفاوض على أجره .

(٢) ويجب أن يحصل هذا الاتفاق كتابة ، إلا إذا كان العقد الأصلي ذاته قد اتفق عليه مشافهة .

(٣) وليس للمفاوض إذا ارتفعت أسعار المواد الأولية وأجور الأيدي العاملة أو غيرها من التكاليف أن يستند إلى ذلك ليطلب زيادة الأجر ولو بلغ هذا الارتفاع حداً يجعل تنفيذ العقد عسيراً .

(٤) على أنه إذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات كل من رب العمل والمفاوض بسبب حوادث استثنائية عامة لم تكن في الحسبان وقت التعاقد ، وتداعى بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المفاوضة ، جاز للمفاوض أن يحكم بزيادة الأجر أو بفسخ العقد^(١) .

مادة ٦٥٩ - إذا لم يحدد الأجر سلفاً وجب الرجوع في تحديده إلى قيمة العمل ونفقات المفاوض .

مادة ٦٦٠ - (١) يستحق المهندس المعماري اجراً مستقلاً عن وضع التصميم وعمل المقايسة وآخر عن إدارة الأعمال .

(٢) فإن لم يحدد العقد هذه الأجر وجب تقديرها وفقاً للعرف الجاري .

(٣) غير أنه إذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذى وضعه المهندس ، وجب تقدير الأجر بحسب الزمن الذى استغرقه وضع التصميم مع مراعاة طبيعة هذا العمل .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ١٤٧/٢ و ٦٥٨/٤ من القانون المدني أنه إذا حدث بعد صدور العقد حوادث استثنائية عامة يترتب عليها ارتفاع أسعار المواد الأولية أو أجور العمال أو زيادة تكاليف العمل . وكان ذلك بسبب حادث استثنائي غير متوقع عند التعاقد وترتب عليه أن أصبح تنفيذ العقد مرهقاً ، فإنه يكون للمفاوض وبصفة خاصة في عقد المفاوضة ، فسخ هذا العقد أو زيادة أجر المفاوض المتفق عليه بما يؤدي إلى رد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول . (نقض مدني ٢٤ / ١١ / ١٩٧٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ - ٢١٩)

المقاول من الباطن :

مادة ٦٦١ = (١) يجوز للمقاول أن يكل تنفيذ العمل في جملته أو في جزء منه إلى مقاول من الباطن إذا لم يمنعه من ذلك شرط في العقد أو لم تكن طبيعة العمل تقتضى الاعتماد على كفايته الشخصية .

(٢) ولكنه يبقى في هذه الحالة مسئولاً عن المقاول من الباطن قبل رب العمل .

مادة ٦٦٢ = (١) يكون للمقاولين من الباطن وللعمال الذين يشتغلون لحساب المقاول في تنفيذ العمل ، حق مطالبة رب العمل مباشرة بما لا يجاوز القدر الذى يكون مديناً به للمقاول الأصيل وقت رفع الدعوى ، ويكون لعمال المقاولين من الباطن مثل هذا الحق قبل كل من المقاول الأصيل ورب العمل .

(٢) ولهم في حالة توقيع الحجز من أحدهم تحت يد رب العمل أو المقاول الأصيل امتياز على المبالغ المستحقة للمقاول الأصيل أو للمقاول من الباطن وقت توقيع الحجز ، ويكون الامتياز لكل منهم بنسبة حقه . ويجوز أداء هذه المبالغ اليهم مباشرة .

(٣) وحقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة ، مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٦٢ من القانون المدني على أن : «حقوق المقاولين من الباطن والعمال المقررة بمقتضى هذه المادة مقدمة على حقوق من ينزل له المقاول عن دينه قبل رب العمل» يقتضى أن تكون ذمة رب العمل مشغولة بدين المقاول الأصيل نالء عن عقد المقاول ، ولا يكون قد تم الوفاء به للمحال اليه . اما إذا كان هذا الأخير قد اقتضى الحق المحل ، عندئذ يجب التفرقة بين حالتين : (الاولى) أن يكون هذا الوفاء قد تم قبل أن يوقع المقاول من الباطن الحجز تحت يد رب العمل على المبالغ المستحقة للمقاول الأصيل وقبل أن ينزل المقاول من الباطن رب العمل بعدم الوفاء بدين المقاول المذكور ، ففي هذه الحالة يكون الوفاء للمحال اليه مبرراً لإذعة رب العمل وسأوليا في حق المقاول من الباطن ، والحالة الثانية أن يكون الوفاء لاحقا للحجز أو الانذار فلا يسرى - عندئذ - في حق المقاول

انقضاء المقاولة :

مادة ٦٦٣ = (١) لرب العمل أن يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ في أى وقت قبل اتمامه ، على أن يعرض المقاول عن جميع ما أنفقه من المصروفات ، وما أنجزه من الأعمال ، وما كان يستطيع كسبه لو أنه أتم العمل^(١) .

(٢) على أنه يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المستحق عما فات المقاول من كسب إذا كانت الظروف تجعل هذا التخفيض عادلا ، ويتعين عليها بوجه

من الباطن ، ويكون له - رغم ذلك - أن يستوفى حقه قبل المقاول الاصلى بما كان لهذا الاخير وقت الحجز أو الانذار في ذمة رب العمل - ولو كان نزول المقاول الاصلى عن حقه للغير سابقا على الحجز أو الانذار (نقض مدنى ١٩٧٩/٤/١٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٤٠٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن حكم المادة ١/٦٦٣ من القانون المدنى يدل على أن المشرع أجاز لرب العمل أن يتحلل بإرادته المنفردة من عقد المقاولة لأسباب قد تطرا في الفترة من الزمن التي لايد أن تمضى بين إبرام العقد وإتمام تنفيذه مقابل تعويض المقاول عما تكلفه من نفقات وما فاتته من كسب ولئن كان النص المشار اليه لم يعرض صراحة لحق المقاول في مطالبة رب العمل بتعويضه ادبيا عن تحلله بإرادته المنفردة من عقد المقاولة إلا انه لم يحرمه من هذا الحق الذي تقرره القواعد العامة المنصوص عليها في المادة ٢٢٢ من القانون المدنى ومن ثم يحق للمقاول أن يطالب رب العمل الذى تحلل بإرادته المنفردة من عقد المقاولة بتعويضه عما أصابه من ضرر ادبى إذا تبين له أن ثمة مصلحة أدبية كانت تعود عليه فيما لو اتاحت له فرصة اتمام أعمال المقاولة (نقض مدنى ١٩٧٩/٦/٢٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ٤٤٩) . وقضت أيضا بأن الاصل في عقد المقاولة أنه عقد لازم وأنه طبقا لنص المادة ٦٦٣ من القانون المدنى يجب على رب العمل إذا تحلل من العقد وأوقف التنفيذ قبل اتمامه أن يعرض المقاول ، ولكن يجوز الخروج على هذا الاصل المقرر لمصلحة المتعاقدين باتفاقهما على حق رب العمل في التحلل من تنفيذ العقد كله أو بعضه دون دفع تعويض للمقاول أو باتفاقهما على تحديد نطاق الالتزام في جزء من العمل ليخرج الجزء الباقي عن نطاق الالتزام بالتنفيذ العيني أو بطريق التعويض ، ويتعين أعمال هذه القواعد على التعاقد الذى يبرمه رب العمل مع المهندس المعماري باعتباره من عقود المقاولة (نقض مدنى ١٩٦٧/٥/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٤٢٢) .

خاص أن تنقص منه ما يكون المفاوض قد اقتصد به من جراء تحلل رب العمل من العقد وما يكون قد كسبه باستخدام وقته في أمر آخر^(٣).

مادة ٢١٤ - ينقضى عقد المعاولة باستحالة تنفيذ العمل المعقود عليه .

مادة ٢١٥ - (١) إذا هلك الشيء بسبب حادث مفاجيء قبل تسليمه لرب العمل ، فليس للمفاوض أن يطالب لا بثمن عمله ولا برد نفقاته ، ويكون هلاك المادة على من قام بتوريدها من الطرفين .

(٢) أما إذا كان المفاوض قد اعذر أن يسلم الشيء ، أو كان هلاك الشيء أو تلفه قبل التسليم راجعا إلى خطئه ، وجب عليه أن يعرض رب العمل عما يكون هذا قد ورده من مادة للعمل .

١ - قضت محكمة النقض بأن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى أو التأخير في تنفيذه يعتبر في ذاته خطأ يربط مسؤوليته التي لا يدرأها عنه إلا إذا أثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع الى سبب أجنبي لايد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من المتعاقد الآخر وهو ما أشار اليه نص المادة ٢١٥ من القانون المدنى من انه « إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه . ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه ، وإن كان البين من عقد المعاولة موضوع الدعوى أن الطاعنين تعهدوا بتنفيذ جميع أعمال البناء المتفق عليها وتسليم المبنى معدا للسكنى في ميعاد غايته سبعة شهور من وقت حصولهم على رخصة التنظيم كما التزموا بتعويض الماطون عليهم بواقع عشرة جنيهات عن كل يوم تأخير . وكان الالتزام بإقامة المبنى فيالموع المتفق عليه هو التزام بتحقيق غاية ، فإنه متى أثبت الماطون عليهم إخلال الطاعنين بهذا الالتزام فأنهم يكونون قد أثبتوا الخطأ الذى تتحقق به مسؤولية الطاعنين . ولما كان مفاد ما قرره الحكم الماطون فيه أنه استخلص من تقريرى الخبير المنتدب في الدعوى إخلال الطاعنين بالتزامهم التعاقدى بتسليم المبنى كاملا في الموعد المتفق عليه ، وهى أسباب سائفة تكفى لحمل الحكم والرد على دفاع الطاعنين الخاص بأعمال نص المادة ٢١٢ من القانون المدنى وبأن الزامهم بالتعويض لا يكون إلا إذا فسخ العقد أو انفسخ (نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٦ - مدونتتا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٠٢) ..

(٢) فإذا كان رب العمل هو الذى أعذر أن يتسلم الشيء ، أو كان هلاك الشيء أو تلفه راجعا إلى خطأ منه أو إلى عيب في المادة التي قام بتوريدها ، كان هلاك المادة عليه وكان للمقاول الحق في الأجر وفي التعويض عند الاقتضاء .

مادة ٦٦٦ « ينقضى عقد المقولة بموت المقاول إذا كانت مؤهلاته الشخصية محل اعتبار في التعاقد . فان لم تكن محل اعتبار فلا ينتهى العقد من تلقاء نفسه ولا يجوز لرب العمل فسخه في غير الحالات التي تطبق فيها المادة ٦٦٣ إلا إذا لم تتوافر في ورثة المقاول الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل .

مادة ٦٦٧ « (١) إذا انقضى العقد بموت المقاول ، وجب على رب العمل أن يدفع للتركة قيمة ما تم من الأعمال وما أنفق لتنفيذ ما لم يتم ، وذلك بقدر النفع الذي يعود عليه من هذه الأعمال والتنفقات .

(٢) ويجوز لرب العمل في نظير ذلك أن يطالب بتسليم المواد التي تم اعدادها والرسوم التي بدىء في تنفيذها ، على أن يدفع عنها تعويضا عادلا .

(٣) وتسرى هذه الأحكام أيضا إذا بدأ المقاول في تنفيذ العمل ثم أصبح عاجزا عن اتمامه لسبب لا يد له فيه .

٢ - التزام المرافق العامة

مادة ٦٦٨ « التزام المرافق العامة عقد الغرض منه ادارة مرافق عام ذي صفة اقتصادية ، ويكون هذا العقد بين جهة الادارة المختصة بتنظيم هذا المرفق وبين فرد أو شركة يعهد اليها باستغلال المرفق فترة معينة من الزمن^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الملتزم بإدارة المرفق العام - على ما يفيد نص المادة ٦٦٨ من القانون المدني - هو من يربطه بالحكومة عقد التزام يكون الغرض منه ادارة مرافق عام ذي صفة اقتصادية لفترة معينة من الزمن ، ومن ثم فلا يعد المجلس البلدى «ملتزما» اذا لم ادار المرفق ادارة مباشرة لأن المجلس البلدى شخص من أشخاص القانون العام وفرع من فروع السلطة العامة عهد اليه القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٥ ببعض اختصاصات الدولة في شأن المرافق العامة (نقض مدني ١١/٨/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ - فقرة ٦٤٠) . وقضت أيضا بأن الأصل في التزام المرافق العامة أن الملتزم يدير المرفق لحسابه

مادة ٦٦٩ - ملتزم المرفق العام يتعهد بمقتضى العقد الذى يبرمه مع عميله بأن يؤدي لهذا العميل على الوجه المالكف ، الخدمات المقابلة للأجر الذى يقبضه وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الالتزام وملحقاته ، وللشروط التى تقتضيها طبيعة العمل ويقتضيها ما ينظم هذا العمل من القوانين .

مادة ٦٧٠ - (١) إذا كان ملتزم المرفق محتكرا له احتكارا قانونيا أو فعليا ، وجب عليه أن يحقق المساواة التامة بين عملائه سواء فى الخدمات العامة أو فى تقاضى الأجور .

(٢) ولا تحول المساواة دون أن تكون هناك معاملة خاصة تنطوى على تخفيض الأجور أو الاعفاء منها ، على أن ينتفع بهذه المعاملة من يطلب ذلك ممن توافرت فيه شروط يعينها الملتزم بوجه عام . ولكن المساواة تحرم على الملتزم أن يمنح أحد عملائه ميزات يرفض منحها للآخرين .

(٣) وكل تمييز يمنح على خلاف ما تقضى به الفقرة السابقة ، يوجب على الملتزم أن يعرض الضمير الذى قد يصيب الغير من جراء ما يترتب على هذا التمييز من اخلال بالتوازن الطبيعى فى المنافسة المشروعة .

مادة ٦٧١ - (١٠) يكون لتعريفات الاسعار التى قررتها السلطة العامة قوة القانون بالنسبة إلى العقود التى يبرمها الملتزم مع عملائه فلا يجوز للمتعاقدين أن يتفقا على ما يخالفها .

(٢) ويجوز إعادة النظر فى هذه القوائم وتعديلها ، فإذا عدلت الاسعار المعمول بها وصدق على التعديل ، سرت الاسعار الجديدة دون أثر رجعى من

وتحت مسئوليته ، وجميع الالتزامات التى تترتب فى ذمته اثناء قيامه هو بإدارة المرفق تعتبر التزاما عليه وحده ، ولا شأن لجهة الادارة مانحة الالتزام بها ما لم ينص فى عقد الالتزام أو فى غيره على تسلمها بها ، واسقاط الالتزام أو انتهائه من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضع حدا فاصلا بين ادارة الملتزم أو الحراسة الادارية وبين ادارة الدولة للمرفق ومن ثم فإن الدولة لا تعتبر خلفا خاصا أو عاما للشركة التى اسقط عنها الالتزام أو انتهى التزامها . (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢ - مدونتقا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٥٢٨) .

الوقت الذي عينه قرار التصديق لسريانه . وما يكون جاريا وقت التعديل من اشتراكات في المرفق العام يسرى عليه هذا التعديل من زيادة أو نقص في الأجور وذلك فيما بقى من المدة بعد التاريخ المعين لسريان الأسعار الجديدة .

مادة ٦٧٢ = (١) كل انحراف أو غلط يقع عند تطبيق تعريفة الأسعار على العقود الفردية يكون قابلا للتصحيح .

(٢) فإذا وقع الانحراف أو الغلط ضد مصلحة العميل ، كان له الحق في استرداد ما دفعه زيادة على الأسعار المقررة . وإذا وقع ضد مصلحة الملتزم بالمرفق العام ، كان له الحق في استكمال ما نقص من الأسعار المقررة . ويكون باطلا كل اتفاق يخالف ذلك . ويسقط الحق في الحالين بانقضاء سنة من وقت قبض الأجور التي لا تتفق مع الأسعار المقررة^(١) .

مادة ٦٧٣ = (١) على عملاء المرافق المتعلقة بتوزيع المياه والغاز والكهرباء والقوى المحركة وما شابه ذلك ، أن يتحملوا ما يلزم أدوات المرافق عادة من عطل أو خلل لمدة قصيرة ، كهذا الذي تقتضيه صيانة الأدوات التي يدار بها المرفق .

(٢) ولملتزمى هذه المرافق أن يدفعوا مسئوليتهم عما يصيب المرفق من عطل أو خلل يزيد على المالكوف في مدته أو في جسامته ، إذا اثبتوا أن ذلك يرجع إلى قوة قاهرة خارجة عن إدارة المرفق ، أو إلى حادث مفاجيء وقع في هذه الإدارة دون أن يكون في وسع أية إدارة يقظة غير مقتررة أن تتوقع حصوله أو أن تدرا نتائج . ويعتبر الاضراب حادثا مفاجئا إذا استطاع الملتزم اقامة الدليل على أن وقوع الاضراب كان دون خطأ منه ، وأنه لم يكن في وسعه أن يستبدل بالعمال المضربين غيرهم أو أن يتلافى نتيجة اضرابهم بأية وسيلة أخرى .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٦٧٢ من القانون المدني أنه لا يطبق إلا على العلاقة بين الملتزم والمنتهق وإن حكم التقادم المنصوص عنه في المادة المذكورة استثناء من القواعد العامة في التقادم لا يجوز التوسع في تفسيره أو القيلس عليه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق حكم المادة ٦٧٢ من القانون المدني على العلاقة بين المنتفع بالتيار الكهربائي والمجلس البلدي - وهو لا يعد ملتزما - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٦٢/١١/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ٦٤١) .

الفصل الثاني

عقد العمل

مادة ٦٧٤ - عقد العمل هو الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر^(١).

مادة ٦٧٥ - (١) لا تسرى الأحكام الواردة فى هذا الفصل إلا بالقدر الذى لا يتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل .

(٢) وتبين هذه التشريعات طوائف العمال الذين لا تسرى عليهم هذه الأحكام .

مادة ٦٧٦ - (١) تسرى أحكام عقد العمل على العلاقة ما بين أرباب الأعمال وبين الطوائف والمثليين التجاريين والجوابين ومندوبى التأمين وغيرهم من الوسطاء ، ولو كانوا ماجورين بطريقة العمالة أو كانوا يعملون لحساب جملة من أرباب الأعمال ، ما دام هؤلاء الأشخاص تابعين لأرباب العمل وخاضعين لرقابتهم .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن-عنصر عقد العمل ثلاثة : أجر يدفعه رب العمل للعامل ، وعمل يؤديه العامل نظم الأجر ، وعلاقة تبعية يخضع فيها العامل لإدارة أو إشراف رب العمل ، وتعتبر علاقة التبعية العنصر الأساسى فى عقد العمل وهى التى تميز بينه وبين غيره من العقود الواردة على العمل مثل عقد المقاولة أو الوكالة . ويقصد بالتبعية ، التبعية القانونية أى التبعية التى فرضها القانون والتى تتمثل فى قيام العامل بتأدية العمل لحساب رب العمل وتحت إدارته وإشرافه ، ويكون لرب العمل توجيه العامل فيما يؤديه اليه من أعمال وفى طريقة أدائه ، فيصدر اليه التوجيهات ويلتزم العامل بتنفيذها وإلا اعتبر مقصرا فى عمله ، وغنى عن البيان أن سلطة رب العمل فى توجيهه تضيق كلما كان العمل المسند إلى العامل من الأعمال الفنية التى يخضع فى ممارستها لأصول المهنة وقواعدها وأدائها ، وفى مثل هذه الحالات تكون توجيهات رب العمل وإشرافه قاصرا على النواحي الإدارية أو التنظيمية فقط (الإدارية العليا ١٩٧٤/٤/٩ - مجموعة المكتب الفنى ٢٠ - ٢٠٠ - ٧) .

(٢) وإذا انتهت خدمات الممثل التجارى أو المندوب الجواب ولو كان ذلك بانتهاء المدة المعينة فى عقد استخدامه ، كان له الحق فى أن يتقاضى على سبيل الأجر العمالة أو الخصم المتفق عليه أو الذى يقضى به العرف عن التوصيات التى لم تبلغ رب العمل إلا بعد خروج الممثل التجارى أو المندوب الجواب من خدمته ، متى كانت هذه التوصيات نتيجة مباشرة لما قام به هؤلاء المستخدمون من سعى لدى العملاء أثناء مدة خدمتهم . على أنه لا يجوز لهم المطالبة بهذا الحق إلا خلال المدة المعتادة التى يقررها العرف بالنسبة إلى كل مهنة .

١ - أركان العقد

مادة ٦٧٧ - لا يشترط فى عقد العمل أى شكل خاص ، ما لم تنص القوانين واللوائح الإدارية على خلاف ذلك .

مادة ٦٧٨ - (١) يجوز أن يبرم عقد العمل لخدمة معينة أو لمدة معينة ، كما يجوز أن يكون غير معين المدة .

(٢) فإذا كان عقد العمل لمدة حياة العامل أو رب العمل أو لأكثر من خمس سنوات ، جاز للعامل بعد انقضاء خمس سنوات أن يفسخ العقد دون تعويض على أن ينذر رب العمل إلى ستة أشهر .

مادة ٦٧٩ - (١) إذا كان عقد العمل معين المدة انتهى من تلقاء نفسه بانقضاء مدته^(١) .

(٢) فإذا استمر طرفاه فى تنفيذ العقد بعد انقضاء مدته ، اعتبر ذلك منهما تجديدًا للعقد لمدة غير معينة .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٩٤ من القانون المدني على أنه : «ينتهى عقد العمل بانقضاء مدته أو بانتهاء العمل الذى أبرم من أجله» والنص فى الفقرة الأولى من المادة ٦٧٩ من ذات القانون على أنه «لا يجوز لأى من طرفى العقد أن يستقل بإنهائه قبل انقضاء المدة المحددة له» يدل على أن الأصل فى العقد المحدد المدة سواء كان مبرما لمدة معينة أو لانتهاء عمل معين أنه ينتهى بانقضاء المدة المعينة أو بانتهاء العمل الذى أبرم من أجله ، ولا يجوز لأى من طرفيه أن يستقل بإنهائه قبل انقضاء مدته وإلا اعتبر ذلك

مادة ٦٨٠ = (١) إذا أبرم العقد لتنفيذ عمل معين انتهى بانقضاء العمل المتفق عليه .

(٢) فإذا كان العمل قابلاً بطبيعته لأن يتجدد ، واستمر تنفيذ العقد بعد انتهاء العمل المتفق عليه ، اعتبر العقد قد تجدد تجديداً ضمنياً المدة اللازمة للقيام بالعمل ذاته مرة أخرى .

مادة ٦٨١ يفترض في أداء الخدمة أن يكون بأجر إذا كان قوام هذه الخدمة عمال لم تجر العادة بالتبرع به أو عمالاً داخلياً في مهنة من أداءه .

مادة ٦٨٢ = (١) إذا لم تنص العقود الفردية أو العقود الجماعية أو لوائح المصنع على الأجر الذي يلتزم به صاحب المصنع ، أخذ بالسعر المقرر لعمل من ذات النوع أن وجد ، وإلا قدر الأجر طبقاً لعرف المهنة وعرف الجهة التي يؤدي فيها العمل ، فإن لم يوجد عرف تولى القاضي تقدير الأجر وفقاً لمقتضيات العدالة^(١) .

انتهاء غير مشروع للعقد يعطى للطرف الآخر الحق في التعويض عما أصابه من ضرر بسببه ولو توافر لدى الطرف الذي استقل بانتهاء العقد بارادته المنفردة قبل مدته ما يدعوه إلى ذلك وهو ما يعتبر تطبيقاً للقاعدة العامة المقررة في المادة ١/١٤٧ من القانون المدني والتي تنص على أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقرها القانون ، وإذا انتهى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه إلى هذه النتيجة الصحيحة في الثقلين وطبقها على واقعة الدعوى معتبراً انتهاء عقل عمل المطعون ضده المحدد المدة ، بإرادة رب العمل المنفردة ، انتهاء غير مشروع يوجب تعويضه عما أصابه من ضرر بسببه دون حاجة إلى اثبات أي تعسف آخر ، فإن ذلك يتضمن بذاته سبب عدول المحكمة عن تنفيذ التحقيق الذي أمرت به ، ويضحي معه دفاع الطاعن بشأن مبررات انتهاء العقد ونفي التعسف عنه دفاعاً غير جوهري لا تلتزم المحكمة بالرد عليه (نقض مدني ١٩٨٢/٤/١٠ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٨٠٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه من المقرر إعمالاً للالتزام رب العمل بأن يدفع للعامل أجراً مقابل ما أداه من عمل ، أنه يجب في حالة تجديد أجر العامل بنسبة مئوية من الأرباح وثبتت أن المنشأة التي يعمل بها لم تحقق أي ربح أي يقدر للعامل أجره وفقاً للأسس الواردة في المادة ١/١٨٢ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٢/٢/٢ - مجموعة المكتب الفني ٢٤ ص ٢٧٢) .

(٢) ويتبع ذلك أيضا في تحديد نوع الخدمة الواجب على العامل أدائها وفي تحديد مداها .

مادة ٦٨٢ - تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الأجر تحسب في تعيين القدر الجائز الحجز عليه :

- ١ - العمالة التي تعطى للطوافين والمندوبين والجوابين والممثلين التجاريين .
- ٢ - النسب المئوية التي تدفع إلى مستخدمى المحال التجارية عن ثمن ما يبيعونه والعلاوات التي تصرف لهم بسبب غلاء المعيشة .
- ٣ - كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزءا امانته أو في مقابل زيادة اعبائه العائلية وما شابه ذلك ، إذا كانت هذه المبالغ مقررة في عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا ، على أن تكون هذا المبالغ معلومة المقدار قبل الحجز .

مادة ٦٨٤ (١) لا يلحق بالأجر ما يعطى على سبيل الوهبة إلا في الصناعة أو التجارة التي جرى فيها العرف بدفع وهبة وتكون لها قواعد تسمح بضبطها .

(٢) وتعتبر الوهبة جزءا من الأجر ، إذا كان ما يدفعه منها العملاء إلى مستخدمى المتجر الواحد يجمع في صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت اشرافه .

(٣) ويجوز في بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهي والمشارب ، ألا يكون للعامل أجر سوى ما يحصل عليه من وهبة وما يتناول من طعام .

٢ - أحكام العقد

التزامات العامل :

مادة ٦٨٥ = يجب على العامل :

(أ) أن يؤدي العمل بنفسه ، وأن يبذل في تأديته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد ^(١) .

(ب) أن ياتمر بأوامر رب العمل الخاصة بتنفيذ العمل المتفق عليه أو العمل الذي يدخل في وظيفة العامل ، إذا لم يكن في هذه الأوامر ما يخالف العقد أو القانون أو الآداب ، ولم يكن في اطاعتها ما يعرض للخطر .

(ج) أن يحرس على حفظ الأشياء المسلمة اليه لتأدية عمله .

(د) أن يحتفظ بأسرار العمل الصناعية والتجارية حتى بعد انقضاء العقد .

مادة ٦٨٦ = (أ) إذا كان العمل الموكول إلى العامل يسمح له بمعرفة عملاء

رب العمل - أو بالأحرى على سر أعماله ، كان للطرفين أن يتفقا على ألا يجوز للعامل بعد انتهاء العقد أن يناقش رب العمل ، ولا أن يشترك في أى مشروع يقوم بمناقسته .

١ - قضت محكمة النقض بأن حكم المادة ٦٨٥ من القانون المدني مقتضاه وجوب تحمل العامل بالامانة طوال خدمته وعدم الخروج على مقتضيات الواجب في أعمال وتليفاته فكلها من الالتزامات الجوهرية التي يربتها عقد العمل .. وأنه متى ثبت إخلال العامل بواجب الامانة في تأدية عمله على نحو يزعزع ثقة رب العمل فيه ، وكانت الثقة في العامل غير قابلة للتجزئة ، فإن فقد صاحب العمل الثقة في العامل في إحدى الوظائف فإنه يفقدها في أى وظيفة أخرى مما يستتبع معه لصاحب العمل فصل العامل دون تعويض (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٩ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - لفرة ١٨١١) .

(٢) غير أنه يشترط لصحة هذا الاتفاق أن يتوافر فيه ما يأتى :

- (١) أن يكون العامل بالغا رشده وقت إبرام العقد .
- (ب) أن يكون القيد مقصورا من حيث الزمان والمكان ونوع العمل ، على القدر الضرورى لحماية مصالح رب العمل المشروعة .
- (٢) ولا يجوز أن يتمسك رب العمل بهذا الاتفاق إذا فسخ العقد أو رفض تجديده دون أن يقع من العامل ما يببر ذلك ، كما لا يجوز له التمسك بالاتفاق إذا وقع منه هو ما يببر فسخ العامل للعقد .

مادة ٦٨٧ - إذا اتفق على شرط جزائى فى حالة الإخلال بالامتناع عن المنافسة وكان فى الشرط مبالغه تجعله وسيلة لإجبار العامل على البقاء فى صناعة رب العمل مدة أطول من المدة المتفق عليها ، كان هذا الشرط بطلانه وينسحب باطلانه أيضا إلى شرط عدم المنافسة فى جملته .

مادة ٦٨٨ - (١) إذا وفق العامل إلى اختراع جديد فى أثناء خدمة رب العمل ، فلا يكون لهذا أى حق فى ذلك الاختراع ولو كان العامل قد استنبطه بمناسبة ما قام به من أعمال فى خدمة رب العمل .

(٢) على أن ما يستنبطه العامل من اختراعات فى أثناء عمله يكون من حق رب العمل ، إذا كانت طبيعة الأعمال التى تعهد بها العامل تقتضى منه إفراف جهده فى الابتداء ، أو إذا كان رب العمل قد اشترط فى العقد صراحة أن يكون له الحق فيما يهتدى إليه من المخترعات .

(٣) وإذا كان الاختراع ذا أهمية اقتصادية جدية ، جاز للعامل فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة السابقة أن يطالب بمقابل خاص يقدر وفقا لمقتضيات العدالة .. ويرأى فى تقدير هذا المقابل مقدار المعونة التى قدمها رب العمل وما استخدم فى هذا السبيل من منشأته .^(١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت محكمة الموضوع قد اقتنعت بما جاء بتقريرى الخبيرين المقدمين فى الدعوى من أن ما ادخله الطاعن على الملكية هو مجرد تحسينات ولا يعتبر اختراعا ، فلا عليها أن هى رتبته على هذا النظر قضاها برفض دعواه .. لأن مناط

مادة ٦٨٩ = يجب على العامل- إلى جانب الالتزامات المبينة في المواد السابقة ، أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة .
الالتزامات رب العمل :

مادة ٦٩٠ = يلتزم رب العمل أن يدفع للعامل أجرته في الزمان والمكان اللذين يحددتهما العقد أو العرف مع مراعاة ما تقضى به القوانين الخاصة في ذلك .

مادة ٦٩١ = (١) إذا نص العقد على أن يكون للعامل فوق الأجر المتفق عليه أو بدلا منه حق في جزء من أرباح رب العمل ، أو في نسبة مئوية من جملة الأيراد أو من مقدار الانتاج أو من قيمة ما يتحقق من وفر أو ما شاكل ذلك وجب على رب العمل أن يقدم إلى العامل بعد كل جرد بيان بما يستحقه من ذلك .

(٢) ويجب على رب العمل فوق هذا أن يقدم إلى العامل أو إلى شخص موثوق به يغنيه ثلوثا لشأن أو يعينه القاضى ، المعلومات الضرورية للتحقق من صحة هذا البيان ، وأن يأنذ له في ذلك بالاطلاع على دفاتره .

مادة ٦٩٢ = إذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله في الفترة اليومية التي يلزمه بها عقد العمل ، أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله في هذه الفترة ولم يمنعه من العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل ، كان له الحق في أجر ذلك اليوم^(١) .

استحقاق المقابل الخاص المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٨ من القانون المدني أن يوفق العامل إلى اختراع ذي أهمية اقتصادية - كما أن الأصل في هذا الصدد أنه لا يجوز للعامل في غير هذه الحالة الرجوع على رب العمل بدعى الإثراء بلا سبب لوجود رابطة عقدية بينهما تمنع من تطبيق هذه القاعدة (نقض مدنى ١٦/١٢/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ - فقرة ٣١١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لاستحقاق الأجر أن يكون عقد العمل قائما ، غل اعتبار أن الأجر من الالتزامات المنبثقة عنه وإن لحكم المادة ٦٩٢ من القانون المدني تنحصر عن حالة صدور قرار بفصل العامل طالما أن فصله ينهى عقد عمله ويزيل الالتزامات الناتجة عنه ومنها الالتزام بدفع الأجر (نقض مدنى ١٩/١/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٨٩٢) . وقضت أيضا بأن العامل الموقوف عن العمل مركزا قانونيا خاصا إذ يفترض التعسف في جانب صاحب العامل إذا رفض إعادته إلى عمله بعد الحكم ببرأته حتى

مادة ٦٩٢ - يجب على رب العمل إلى جانب التزاماته المبينة في المواد السابقة أن يقوم بالالتزامات التي تفرضها القوانين الخاصة .

٣ - انتهاء عقد العمل

مادة ٦٩٤ (١) ينتهي عقد العمل بانقضاء مدته أو بانجاز العمل الذي أبرم من أجله ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادتين ٦٧٨ و ٦٧٩^(١) .

(٢) فإن لم تعين مدة العقد بالاتفاق أو بنوع العمل أو بالغرض منه ، جاز لكل من المتعاقدين أن يضع حدا لعلاقته مع المتعاقد الآخر .
ويجب في استعمال هذا الحق أن يسبقه إخطار . وطريقة الإخطار ومدته تبينهما القوانين الخاصة .

مادة ٦٩٥ (١) إذا كان العقد قد أبرم لمدة غير معينة ، ونقضه أحد المتعاقدين دون مراعاة لميعاد الإخطار ، أو قبل انقضاء هذا الميعاد ، لزمه أن يعرض المتعاقد الآخر عن مدة هذا الميعاد أو عن المدة الباقية منه . ويشمل

يقيم الدليل على توافر المبرر المشروع لانتهاء العقد غير المحدد المدة لأنه هو الذي يدعى خلال الثابت حكماً ، وإن حضور العامل لمزاولة عمله أو اعلانه استعداده لذلك بعد الحكم ببراءته ينفي انقطاعه عن العمل إذا امتنع صاحب العمل عن اعادته إليه (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٢ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ١٨٣٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان المستقر في قضاء المحكمة أن الأصل طبقاً لأحكام المواد ٦٩٤ من القانون المدني و ٧٢ و ٧٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أن لصاحب العمل انتهاء العقد غير المحدد المدة بإرادته المنفردة وإن هذا الانتهاء تنقضى به الرابطة العقدية ولو اتسم بالتعسف غاية الأمر أنه يترتب للعامل الذي أصابه ضرر في هذه الحالة الحق في التعويض ، وكان المشرع استثناء من هذا الأصل إجازة إعادة العامل إلى عمله رغم إنهاء صاحب العمل للعقد ، وذلك في حالة واحدة ضمنتها نص المادة ٧٥ من قانون العمل المشار إليه ، وهي إذا كان الفصل بسبب النشاط النقابي المكون للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣١ من هذا القانون ، لما كان ذلك ، وكان إنهاء خدمة الطعون ضدهم يمتنقضي قرار الشركة الطاعة لا يدخل في نطاق ذلك الاستثناء ، فإن الحكم بالطعون فيه إذ قضى بإلغاء هذا القرار يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدني ١٩٨٢/١٢/١٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٨١٢) .

التعويض فوق الأجر المحدد الذي كان يستحق خلال هذه المدة جميع ملحقات الأجر التي تكون ثابتة ومعينة ، مع مراعاة ما تقتضيه القوانين الخاصة .

(٢) وإذا فسخ العقد بتعسف من أحد المتعاقدين كان للمتعاقد الآخر ، إلى جانب التعويض الذي يكون مستحقاً له بسبب عدم مراعاة ميعاد الأخطار ، الحق في تعويض ما أصابه من ضرر بسبب فسخ العقد فسخاً تعسفياً . ويعتبر الفصل تعسفياً إذا وقع بسبب حجوز أوقعت تحت يد رب العمل ، أو وقع هذا الفصل بسبب ديون يكون العامل قد التزم بها للغير .

مادة ٦٩٦ = (١) يجوز الحكم بالتعويض عن الفصل ، ولو لم يصدر هذا الفصل من رب العمل ، إذا كان هذا الأخير قد دفع العامل بتصرفاته ، وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو مخالفته شروط العقد ، إلى أن يكون هو في الظاهر الذي أنهى العقد .

(٢) ونقل العامل إلى مركز أقل ميزة أو ملامعة من المركز الذي كان يشغله لغير ما ذنب جناه ، لا يعد عملاً تعسفياً بطريق غير مباشر إذا ما اقتضته مصلحة العمل ، ولكنه يعد كذلك إذا كان الغرض منه إساءة العامل^(١) .

مادة ٦٩٧ = (١) لا يفسخ عقد العمل بوفاة رب العمل ، ما لم تكن شخصيته قد روعيت في إبرام العقد ، ولكن يفسخ العقد بوفاة العامل .

(٢) ويراعى في فسخ العقد لوفاة العامل أو لمرضه مرضاً طويلاً أو لسبب قاهر آخر من شأنه أن يمنع العامل من الاستمرار في العمل الأحكام التي نصت عليها القوانين الخاصة .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد ترمز المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن وضع العامل المنقول في مركز أقل ميزة إنما يتسم بالتعسف متى استهدف منه صاحب العمل الإساءة للعامل مما يخوله الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت من جراء ذلك ، كما أنه يحق له الامتناع عن تنفيذ قرار نقله إلى المركز الأقل ميزة طالما لم يتسبب إليه خطأ ولم تكن مصلحة العمل تقتضيه (نقض مدني ١٩٨٢/١/١٦ - مودنتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٩٧٦) .

مادة ٦٩٨ = (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل^(٢) بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد^(٣) ، إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المئوية في جملة الأرباح ، فإن المدة فيها لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد^(٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن حق العامل في حصة صندوق الادخار أو حقه في المكافأة أو فيهما معا هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعد في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ منه (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٢ - المرجع السابق - فقرة ١٨٢١) ، وقضت أيضاً بأن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني يسرى على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل (نقض مدني ١٩٨٤/٢/٢٦ - المرجع السابق - فقرة ١٨٢٢) كما قضت بأن النص في المادة ٨٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ يدل على أن حق العامل في قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٢ من قانون العمل ، هو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده من عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، أما مصيحات الزمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، فتخضع للتقادم الخمسي ، المنصوص عليه في المادة ١١٩ من هذا القانون (نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٩ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ١٣٩٥) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني هي مدة تقادم يرد عليها الواليف والانتقاط ، وإن رفع دعوى التعويض أمام محكمة غير مختصة يقطع مدة التقادم (نقض مدني ١٩٨٠/١/١ - المرجع السابق - فقرة ٩٢٠) .

٤ - قضت محكمة النقض بأن المشرع في المادة ١/٦٩٨ من القانون المدني وضع قاعدة عامة للتقادم السقط في شأن الدعاوى الناشئة عن عقد العمل تقضي ببده هذا التقادم من وقت انتهاء العقد ، واستنتى من هذه القاعدة دعاوى مصينة رأى فيها أن العامل قد لا يتسنى له العلم بمستحقته وقت انتهاء العقد - وهي الدعاوى المتعلقة بالعمالة والمشاركة في الأرباح

(٢) . ولا يسري هذا التقادم الخاص على الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الأسرار التجارية أو بتنفيذ نصوص عقد العمل التي ترمي إلى ضمان احترام هذه الأسرار .

والنسب المثوية في جملة الأيراد - فجعل بدء سريان تقادمها من الوقت الذي يسلم فيه صاحب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد قاصداً من ذلك تحقق علم العامل بمسئلاته قبل أن يبدأ سريان تقادم هذه الدعاوى ، واتخذ المشرع من البيان الذي يسلمه صاحب العمل إلى العامل قرينة على توافر هذا العلم حتى ولو كان ما تضمنه هذا البيان محل منازعة من جانب العامل ، ولازم ذلك أن تحقق علم العامل بمسئلاته بالنسبة لهذه الدعاوى إما كان مصدره وقت انتهاء العقد أو بعده . يجب بدء سريان تقادمها من تاريخ هذا العلم - (نقض مبدئي ١٩٨٤/١٢/٩ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ١٨١٨) .

الفصل الثالث

الوكالة

١ - أركان الوكالة

مادة ٦٩٩ - الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل^(١).

مادة ٧٠٠ - يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة ، ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك^(٢).

مادة ٧٠١ - (١) الوكالة الواردة في الفأظ عامة لا تخصيص فيها حتى لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل ، لا تخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة .

(٢) ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزيد مدته على ثلاث سنوات .
(٣) وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون . ويدخل فيها أيضاً كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة كبيع المحصول وبيع البضاعة أو المنقول الذي يسرع اليه التلف وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدوات لحفظه ولاستغلاله .

١ - صبت محكمة النقض بأن التوكيل عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل فإذا لم يثبت هذا القبول من إجراء العمل الموكل فيه أو من أي دليل آخر مقبول قانوناً إنتقت الوكالة ولم يبق إلا مجرد إيجاب بها من الموكل لم يقتزن بقبول من الوكيل (نقض مدني ١٩٥٤/٦/٧٤ - مجموعة الربيع قرن ج- ٢ ص ١٢٣٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن قانون تنظيم الشهر العقاري فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضيف على هذا العقد شكلاً رسمياً معيناً فهو لم يغير شيئاً من طبيعته من حيث كونه من عقود التراخي التي تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق إرادة الطرفين وإنما قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل مترخياً إلى ما بعد حصول التسجيل ، ولذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدني يوجب أن

مادة ٧٠٢ = (١) لا بد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة ، ويوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والاقرار والتحكيم وتوجيه اليمين والمرافعة أمام القضاء^(١) .

(٢) والوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصبح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص ، إلا إذا كان العمل من التبرعات^(٢) .

يتوفر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة فإن الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضا رضائية ولا يستوجب القانون شكلا رسميا لانعقادها ، وهذا الأمر يستوى سواء أكانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة (نقض مدني ١٩٨٠/٤/٢٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٢٣٠) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المشرع اشترط في المادة ٧٠٢ من القانون المدني وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء ولم يكتف بالوكالة العامة ، ومن ثم فلا يكفي القول بقيام فضالة في التقاضي إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة . وإذا كانت لجنة الطعن تختص بالفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فإنه لا يكفي لاعتبار الخصومة قائمة أمامها تمثيل الممول فيها بطريقة الفضالة . (نقض مدني ١٩٦٣/١/١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ فقرة ١٨٨٠) وقضت أيضا بأن حق التقاضي غير المرافعة أمام القضاء ، وحق التقاضي رخصة لكل فرد في الالتجاء إلى القضاء أما المرافعة أمام القضاء التي تستلزم وكالة خاصة - وفقا للمادة ١/٧٠٢ من القانون المدني - فهي النيابة في الخصومة للدفاع أمام القضاء وقد أختص بها المشرع أشخاصا معينين حسبما تنص المادة ٢٥ من قانون المحاماة (نقض مدني ١٩٦٥/٥/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ١٨٨١) وقضت كذلك بأن مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني أنه إذا كان الاتفاق بين الوكيل والغير منظوبا على تصرف قانوني هو النزول عن حق للموكل أو الإقرار بحق للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانوني أو وكالة عامة ينص فيها صراحة على تفويضه بإجراء التصرف المذكور (نقض مدني ١٩٦٩/٥/١٥ - المرجع السابق - فقرة ١٨٥٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه طبقا لحكم المادة ٥١٧ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٤/٧٠٢ من القانون المدني الحالي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تصبح الوكالة الخاصة لأعمال التبرعات إذا كان المال محل التبرع معيناً في سند التوكيل (نقض مدني ١٩٦٨/٣/١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ - فقرة ١٨٤٧) وقضت أيضاً بأن

(٣) والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها ، وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقا لطبيعة كل أمر وللعرف الجارى^(١) .

٢ - آثار الوكالة

مادة ٧٠٣ . (١) الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة^(٢) .

(٢) على أن له أن يخرج عن هذه الحدود متى كان من المستحيل عليه أخطار الموكل سلفا وكانت الظروف يغلب معها الظن بأن الموكل ما كان إلا ليوافق على هذا التصرف . وعلى الوكيل في هذه الحالة أن يبادر بإبلاغ الموكل خروجه عن حدود الوكالة .

النص في المادة ٧٠٢/٢ من القانون المدني على أن الوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع الأعمال القانونية تصح ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات يدل على أن الوكالة الخاصة في المعاملات يصح أن تصدر دون تحديد لمحل التصرف (نقض مدنى ١٠/٢٢/١٩٧٤ - المرجع السابق - فقرة ١٨٥٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن سعة الوكالة تختلف باختلاف الصيغة التي يفرغ فيها التوكيل ويمؤدى نص المادة ٧٠٢ من القانون المدني أن الوكالة الخاصة تجدد بعمل أو أعمال قانونية معينة وترد على أعمال التصرف وأعمال الإدارة على السواء وهى وأن اقتصر على عمل معين فهى تشمل كذلك توابعه ولوازمه الضرورية وفقا لطبيعة الأشياء والعرف السارى ، وتحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاض الموضوع بما له من السلطة في تعرف حقيقة ما أراده العاقدان مستعينا بعبارة التوكيل وبطريق الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائفا (نقض مدنى ١٦/٢١/١٩٧٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ - فقرة ١٨٦٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لئن كان الأصل طبقا للمادة ٧٠٣/١ من القانون المدني أن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة إلا أن إقرار أو إجازة الموكل أو ورثته من بعده للتصرف أو العمل المجاوز لحدود الوكالة يقيد الموكل والفخر من وقت حصول التعاقد لا من وقت الإقرار أو الإجازة (نقض مدنى ٢٥/٦/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٤٨) .

مادة ٧٠٤ = (١) إذا كانت الوكالة بلا أجر وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد^(١) .

مادة ٧٠٥ = على الوكيل أن يوافي الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل اليه في تنفيذ الوكالة ، وأن يقدم له حسابا عنها .

مادة ٧٠٦ = (١) ليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه .
(٢) وعليه فوائد المبالغ التي استخدمها لصالحه من وقت استخدامها ، وعليه أيضا فوائد ما تبقى في ذمته من حساب الوكالة من وقت أن يعذر^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٧٠٤ من القانون المدني قد نصت على أنه «إذا كانت الوكالة بلا أجر وجب على الوكيل أن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد» وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في شأن الوكالة بين الطرفين قوله بأنها وكالة تبرعية أي غير مأجورة ، وفيها لا يكون الوكيل مسئولاً إلا عن بذل عناية في شئون نفسه بالمعيار الشخصي إذا كانت هذه العناية هي دون عناية الشخص المعتاد بالمعيار الموضوعي ، فإذا كانت عناية الشخص هي أعلى من عناية الشخص المعتاد لم يكن مسئولاً إلا عن عناية الشخص المعتاد بالمعيار الموضوعي ، دون عناية الشخص بالمعيار الشخصي ، والسبب في ذلك واضح ، فإنه وكيل غير مأجور وهو مفضل بتبرعه ، فلا يجوز أن يكون مسئولاً إلا عن أدنى العنايةين .. ثم انتهى إلى وجوب أن يدفع الموكل للوكيل جميع المصاريف والتنفقات المشروعة التي استلزمها تنفيذ الوكالة للتنفيذ المعتاد ، وهي تقريرات موضوعية سائغة تكفي لحمل النتيجة التي انتهت إليها ، بما يتفق عنه قالة القصور في التسبب (نقض مدني ١٢/٤/١٩٨٠ - المرجع السابق - العدد الأول - فقرة ١٢٣٦) .

واقضت أيضا بأن مفاد المادة ٧٠٤/٢ من القانون المدني هو أن التزام الوكيل في تنفيذ الوكالة هو التزام يبذل عناية لا التزام بتحقيق غاية إلا أنه لا شيء يمنع من الالتئق على أن يكون التزام الوكيل بتحقيق غاية ومن ذلك أن يتفق الموكل مع المحامي على ألا يستحق الأتعاب أو على ألا يستحق المخرج منها إلا إذا كسب الدعوى (نقض مدني ٢٢/٢/١٩٧٧ - موسوعة الفقهية - الجزء ١٠ - فقرة ١٩٦٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن قرار محكمة الأحوال الشخصية بالزام الوصي بإيداع المتبقي في ذمته للقاصر في الميعاد المحدد بهذا القرار ، لا يعدو أن يكون - على ما يستفاد من

مادة ٧٠٢ = (١) إذا تعدد الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للانقسام ، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك . على أن الوكلاء ولو كانوا متضامنين لا يسألون عما فعله أحدهم مجاوزا حدود الوكالة أو متعسفا في تنفيذها .

(٢) وإذا عين الوكالة في عقد واحد دون أن يرخص في انفرادهم في العمل ، كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه .

مادة ٧٠٨ = (١) إذا اتاب الوكيل عنه غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصا له في ذلك ، كان مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية^(١) .

(٢) أما إذا رخص للوكيل في إقامة نائب عنه دون أن يعين شخص النائب ، فإن الوكيل لا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه ، أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات .

نص المادة ١٠١٤ من قانون المرافعات - أمرا بالزام الوصي بالأداء مقررا حق القاصر في ذمته وقاطعا للنزاع بشأنه فيما بين الوصي والقاصر ومنشأ لسند رسمي قابل للتنفيذ الجبري على الوصي المحكوم عليه ، فإن القرار بهذه المثابة لا يتضمن اعذارا للوصي بالمعنى المقصود بالاعذار الذي تجرى من تاريخه الفوائد طبقا للمادة ٢/٧٠٦ من القانون المدني ذلك لأنه لم يوجه من الدائن أو نائبه ولم يعلن إلى المدين كما أنه مهما كان لمحكمة الأحوال الشخصية من سلطة الاشراف على أموال القاصر - فإنه ليس من وظيفتها اتخاذ مثل هذا الاجراء نيابة عنه (نقض مدني ١٩٦٦/٤/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٨ - فقرة ٥٦٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادتين ٧٠٨ و ٧١٠ من القانون المدني مرتبطتين انه لا يجوز لنائب الوكيل أن يرجع بدعوى مباشرة على الموكل يطالبه فيها بما التزم به نحو الوكيل الاصلى .. ذلك سواء اكان الموكل قد رخص للوكيل الاصلى بتوكيل غيره في تنفيذ الوكالة او لم يرخص له بذلك ويكون رجوع نائب الوكيل على الموكل شأنه في ذلك شأن ما يرجع به الوكيل الاصلى على الموكل - في المطالبة بالمصروفات الضرورية المشروعة التي أنفقها من ماله الخاص والتي استلزمها تنفيذ الوكالة (نقض مدني ١٩٦٨/١١/١٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ - فقرة ١٩٥٣) .

(٣) ويجوز في الحالتين السابقتين للموكل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما مباشرة على الآخر .

مادة ٢٠٩ = (١) الوكالة تبرعية ، ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمنا من حالة الوكيل .

(٢) فإذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الأجر خاضعا لتقدير القاضي ، إلا إذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة^(١) .

مادة ٢١٠ = على الموكل أن يرد للوكيل ما أنفق في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد مع الفوائد من وقت الاتفاق وذلك مهما كان حظ الوكيل من النجاح في تنفيذ الوكالة . فإذا اقتضى تنفيذ الوكالة أن يقدم الموكل للوكيل مبالغ للاتفاق منها في شئون الوكالة ، وجب على الموكل أن يقدم هذه المبالغ إذا طلب الوكيل ذلك^(٢) .

مادة ٢١١ = يكون الموكل مسؤولا عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا^(٣) .

١ - قضت محكمة النقض بأن اتعاب المحاماة التي يتفق عليها قبل تنفيذ الوكالة ، تعد أجر وكيل يخضع لتقدير المحكمة ولا عليها أن هي خفضته (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٢٢٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الموكل يلتزم بأن يؤدي لوكيله وفقا للمادة ٧١٠ من القانون المدنى - جميع المصروفات التي أنفقتها في تنفيذ الوكالة التنفيذ المعتاد ، وأيا كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه . لأن التزامه التزام ببذل عناية وليس التزام بتحقيق غاية (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/٤ - المرجع السابق - فقرة ١٢٢٥) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن الشارع المصرى إذ أوجب على الموكل في المادة ٢٨٨ مدنى - قديم - أن يؤدي المصاريف المنصرفة من وكيله المقبولة قانونا أيا كانت نتيجة العمل إذا لم يحصل من الوكيل تقصير فيه كان يعنى حتما تعويض الوكيل تعويضا كاملا ويرمى إلى تحقيق هذا الغرض الذى لن يتوافر إلا بأحاطة الوكيل بسياسج من الضمان يكفل له الحصول على مقابل الضرر الذى يتحمله في شخصه وفي ماله . ولئن كانت هذه المادة منقولة عن المادة ١٩٩٩ من المجموعة المدنية الفرنسية التي نلها المادة ٢٠٠٠ وفيها نص صريح على أن الموكل عليه تعويض الوكيل عن الخسارة التي يتحملها بغير تقصير منه بسبب قيامه بأعمال الوكالة ، إلا أنها في الواقع شاملة لكلتا الحالتين فالمصاريف نوع من الخسائر وخروجها من

- مادة ٧١٢** • إذا وكل أشخاص متعددون وكيلا واحدا في عمل مشترك كان جميع الموكلين متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك .
- مادة ٧١٣** • تطبيق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل^(١) .

٣ - انتهاء الوكالة

- مادة ٧١٤** • تنتهي الوكالة بتمام العمل الموكل فيه أو بانتفاء الاجل المعين للوكالة وتنتهي أيضا بموت الموكل أو الوكيل^(٢) .

مال الوكيل من شأنه أن ينقص هذا المال ويلحق به خسارة تعادل النقص الذي حل به وإذا كان المشرع الفرنسي قد عمد إلى الأسباب والايضاح فقد نحا المشرع المصري في القانون المدني القديم منحى طابعه الأيجاز فقرر مبدأ التعويض وترك الباب مفتوحا أمام القاضى في مجال التطبيق العملي ليسعر بالمبدأ إلى غايته ويحمل الموكل تبعة تعويض الوكيل ما دام هذا الآخر يعمل في حدود الوكالة ، ومادام الضرر لم يكن ناشئا عن خطئه وتقصيره ، وإيراد المشرع المصري لهذا المبدأ في المادة ٧١١ - مدنى جديد - التى تنص على أن الموكل يكون مسئولا عما أصاب الوكيل من ضرر دون خطأ منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا لم يقصد به الاستحداث بل زيادة الايضاح (نقض مدنى ١٩٥١/٢/١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ - فقرة ١٨٢٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نصوص المادتين ٧١٣ و١٠٦ من القانون المدني انه يجوز للوكيل ان يبرم العقد الذى تخوله الوكالة اصداره لا بصفته وكيلا ولكن بصفته أصيلا وذلك إذا لم يعلن وقت التعاقد عن صفته ككاتب ، ويعتبر وكأنه قد أعار اسمه للأصيل الذى وكله في ابرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة انها ترتب قبل الاصيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة ، فينصرف أثر العقد المبرم إلى الاصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر (نقض مدنى ١٩٧٠/٥/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء السابع - فقرة ١٦٢٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٧١٤ من القانون المدني قد ورد في حدود الاستثناء الذى قررته المادة ١٤٥ من القانون المدني ، فلا ينصرف أثر عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفا عاما لأن المشرع افترض أن ارادة المتعاقدين

مادة ٢١٥ = (١) يجوز للموكل في أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيدھا ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الموكل يكون ملزما بتعويض الوكيل عن الضرر الذى لحقه من جراء عزله في وقت غير مناسب أو بغير عذر مقبول .

(٢) على أنه إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبى ، فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيدھا دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه^(٢) .

مادة ٢١٦ = (١) يجوز للوكيل أن ينزل في أى وقت عن الوكالة ولو وجد اتفاق يخالف ذلك ، ويتم التنازل باعلانه للموكل . فإذا كانت الوكالة بأجر فإن الوكيل يكون ملزما بتعويض الموكل عن الضرر الذى لحقه من جراء التنازل في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول .

(٢) غير أنه لا يجوز للوكيل أن ينزل عن الوكالة متى كانت صادرة لصالح أجنبى إلا إذا وجدت أسباب جدية تبرر ذلك على أن يخطر الأجنبى بهذا التنازل ، وأن يمهله وقتا كافيا ليتخذ ما يلزم لصيانة مصالحه .

مادة ٢١٧ = (١) على أى وجه كان انتهاء الوكالة ، يجب على الوكيل أن يصل بالأعمال التى بدأها إلى حالة لا تتعرض معها للتلف .

(٢) وفي حالة انتهاء الوكالة بموت الوكيل يجب على ورثته ، إذا توافرت فيهم الأهلية وكانوا على علم بالوكالة ، أن يبادروا إلى إخطار الموكل بموت مورثهم وأن يتخذوا من التدابير ما تقتضيه الحال لصالح الموكل .

الضمنية اتجهت إلى انقضاء عقد الوكالة بوفاء أيهما اعتبارا بأن هذا العقد من العقود النسي تراعى فيها شخصية كل متعاقد (نقض مدنى ١٣/٢/١٩٦٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ١٠ - فقرة ١٨٤٦) .

الفصل الرابع الوديعة

مادة ٧١٨ - الوديعة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئاً من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردده عينا^(١).

١ - التزامات المودع عنده

مادة ٧١٩ - (١) على المودع عنده أن يتسلم الوديعة .

(٢) وليس له أن يستعملها دون أن يأتين له المودع في ذلك صراحة أو ضمناً .

مادة ٧٢٠ - (١) إذا كانت الوديعة بغير أجر وجب على المودع عنده أن يبذل من العناية في حفظ الشيء ما يبذله في حفظ ماله ، دون أن يكلف في ذلك أزيد من عناية الرجل المعتاد .

(٢) أما إذا كانت الوديعة بأجر فيجب أن يبذل في حفظ الوديعة عناية الرجل المعتاد .

١ - قضت محكمة النقض بأن مصلحة الجمارك إذ تتسلم البضائع المستوردة وإذ تستقبلها تحت يدها حتى يولى المستورد الرسوم المقررة لا تضع اليد على هذه البضائع كمودع لديه متبرع بخدماته لمصلحة المودع ، بل تحتفظ بها بناء على الحق المخول للقانونين ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها وهي وفاء الرسوم المستحقة ، ومن ثم فإنه في حالة فقد البضائع لا يجوز لها التحدى بأحكام عقد الوديعة وبأن مسئوليتها لا تعدو مسئولية المودع لديه بلا أجر ، وذلك لانتفاء قيام هذا العقد الذي لا يقوم إلا إذا كان القصد من تسليم الشيء أساساً هو المحافظة عليه ورده للمودع عند طلبه . فإذا كانت المحافظة على الشيء متفرقة عن أصل آخر كما هو الشأن في الرهن الحيازي انتفى القول بوجوب تطبيق أحكام الوديعة (نقض مدني ١٩٥٥/١٢/٨ - مجموعة الربيع قرن جـ ٢ ص ٩١) .

مادة ٧٣١ = ليس للمودع عنده أن يحل غيره محله في حفظ الوديعة دون إذن صريح من المودع الا أن يكون مضطرا إلى ذلك بسبب ضرورة لجنة عاجلة .

مادة ٧٣٢ = يجب على المودع عنده أن يسلم الشيء إلى المودع بمجرد طلبه إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع عنده . وللمودع عنده أن يلزم المودع بتسليم الشيء في أى وقت ، إلا إذا ظهر من العقد أن الأجل عين لمصلحة المودع .

مادة ٧٣٣ = إذا باع وارث المودع عنده الشيء المودع وهو حسن النية ، فليس عليه للمالكه إلا رد ما قبضه من الثمن ، أو التنازل له عن حقوقه على المشتري .
وأما إذا تصرف فيه تبرعا فإنه يلتزم بقيمته وقت التبرع .

٢ - التزامات المودع

مادة ٧٣٤ = الأصل في الوديعة أن تكون بغير أجر ، فإذا اتفق على أجر وجب على المودع أن يؤديه وقت انتهاء الوديعة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٧٣٥ = على المودع أن يرد إلى المودع عنده ما أئفقه في حفظ الشيء ، وعليه أن يعرضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة .

٣ - بعض أنواع الوديعة

مادة ٧٣٦ = إذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى شيء آخر مما يهلك بالاستعمال ، وكان المودع عنده مأذونا له في استعماله اعتبر العقد قرضا^(١) .

مادة ٧٣٧ = (١) يكون أصحاب الفنادق والحانات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الأشياء التي يأتى بها المسافرين والزلاء ، مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفندق أو الخان .

١ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ان علاقة البنك بالعمل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لدى البنك هي علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٢٦ من القانون المدني قرضا (نقض مدنى ١٩٨٤/٣/٢٠ - مودتتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٢٧) .

(٢) غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقد والاوراق المالية والأشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين جنيها ، ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الأشياء وهم يعرفون قيمتها ، أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ أن يتسلموها عهدة في ذمتهم ، أو يكونوا قد تسببوا في وقوع الضرر بخطر جسيم منهم أو من أحد تابعيهم .

مادة ٧٧٨ = (١) على المسافر أن يخطر صاحب الفندق أو الخان بسرقة الشيء أو ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع شيء من ذلك ، فإن إبطاً في الإخطار دون مسوغ سقطت حقوقه .

(٢) وتسقط بالتقادم دعوى المسافر قبل صاحب الفندق أو الخان بانقضاء ستة أشهر من اليوم الذي يغادر فيه الفندق أو الخان .

الفصل الخامس

الحراسة

مادة ٧٢٩ - الحراسة عقد يعهد الطرفان بمقتضاه إلى شخص آخر بمتنول أو عقار أو مجموع من المال يقوم في شأنه نزاع أو يكون الحق فيه غير ثابت ، فيتكفل هذا الشخص بحفظه وإدارته وبرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه .

مادة ٧٣٠ - يجوز للقضاء أن يأمر بالحراسة :

١ - في الأحوال المشار إليها في المادة السابقة إذا لم يتفق ذوو الشأن على الحراسة .

٢ - إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه^(١) .

٣ - في الأحوال الأخرى المنصوص عليها في القانون .

١ - قضت محكمة النقض بأنه من المقرر وفقا لنص المادة ٧٣٠ من القانون المدني أن للقضاء أن يأمر بالحراسة إذا كان صاحب المصلحة في منقول أو عقار قد تجمع لديه من الأسباب المعقولة ما يخشى منه خطرا عاجلا من بقاء المال تحت يد حائزه ، والبيع ينعقد صحيحا بالعقد غير المسجل كما ينعقد بالعقد المسجل ومن آثار هذا الاعتقاد الصحيح أن من حق المشتري أن يطلب البائع بالتسليم على اعتبار أنه التزام شخصي وأثر من آثار البيع الذي لا يحول دونه عدم حصول التسجيل ومن شأن هذه الآثار أيضا أن يكون للمشتري إذا ما خشى على العين المباعة من بقائها تحت يد البائع طيلة النزاع أن يطلب إلى المحكمة وضعها تحت الحراسة عملا بنص المادة أنفة الذكر (نقض مدني ١٧/١ - ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٤٥٣) .

مادة ٧٣٦ - تجوز الحراسة القضائية على الأموال الموقوفة في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الوقف شاغرا أو قام نزاع بين نظاره أو نزاع من أشخاص يدعون حق النظر عليه أو كانت هناك دعوى مرفوعة يعزل الناظر ، وكل هذا إذا تبين أن الحراسة إجراء لا بد منه للمحافظة على ما قد يكون لذوى الشأن من الحقوق ، وتنتهى الحراسة في هذه الأحوال إذا عين ناظرا على الوقف سواء أكان بصفة مؤقتة أم كان بصفة نهائية .

٢ - إذا كان الوقف مدينا .

٣ - إذا كان أحد المستحقين مدينا معسرا ، وتكون الحراسة على حصته وحدها من أمكن فرزها ولو بقسمة مؤقتة ، وإلا فعلى الوقف كله . ويشترط أن تكون الحراسة في الحالين هي الوسيلة الوحيدة لعدم ضياع حقوق الدائنين بسبب سوء إدارة الناظر أو سوء نيته .

مادة ٧٣٧ - يكون تعيين الحارس سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم كانت قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعا ، فإذا لم يتفقوا تولى القاضي تعيينه .

مادة ٧٣٨ - يحدد الاتفاق أو الحكم القاضي بالحراسة ما على الحارس من التزامات وماله من حقوق وسلطة ، وإلا فتطبق أحكام الوديعة وأحكام الوكالة بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع الأحكام الآتية :

مادة ٧٣٩ - (١) يلتزم الحارس بالمحافظة على الأموال المعهودة اليه حراستها وبإدارة هذه الأموال ، ويجب أن يبذل في كل ذلك عناية الرجل المعتاد^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحارس يلتزم أعمالا لنص المادة ٧٣٤/١ من القانون المدني بالمحافظة على الأموال المعهودة اليه حراستها وإدارة هذه الأموال ويتعين عليه أن يبذل عناية الرجل المعتاد . فإذا لم يبذل هذه العناية ونجم عن ذلك ضرر ، كان مسئولا عن تعويض ذلك الضرر حتى ولو ثبت أن العناية الأقل التي بذلها فعلا هي العناية التي يبذلها في حفظ مال نفسه لأنه ملزم ببذل عناية الرجل المعتاد ولو كانت هذه العناية تزيد على عنايته الشخصية (نقض مدنى ١٩٨١/٦/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١١٨٤) .

(٢) ولا يجوز له بطريق مباشر أو غير مباشر أن يحل محله في اداء مهمته كلها أو بعضها أحد ذوى الشأن دون رضاء الآخرين^(١) .

مادة ٧٢٥ - لا يجوز للحارس في غير أعمال الادارة أن يتصرف إلا برضاء ذوى الشأن جميعا أو بترخيص من القضاء^(٢) .

مادة ٧٢٦ - للحارس أن يتقاضى اجرا ما لم يكن قد نزل عنه .

مادة ٧٢٧ - (١) يلتزم الحارس باتخاذ دفاتر حساب منظمة ويجوز للقاضي إلزامه باتخاذ دفاتره موقع عليها من المحكمة .

(٢) ويلتزم أن يقدم لذوى الشأن كل سنة على الأكثر حسابا بما تسلمه وبما أنفقه ، معززا بما يثبت ذلك من مستندات . وإذا كان الحارس قد عينته المحكمة وجب عليه فوق ذلك أن يودع صورة من هذا الحساب قلم كتابها .

مادة ٧٢٨ - (١) تنتهى الحراسة باتفاق ذوى الشأن جميعا أو بحكم القضاء .

وقضت أيضا بأن الالتزام الملقى على علق الحارس لا يقتصر على حفظ الأموال مما قد يصيبها من أعمال مادية ، بل يوجب عليه أيضا أن يتقاضى بشأنها ما قد يعثر بها من اضرار باتخاذ ما تستدعيه من اجراءات ادارية أو قضائية في صددها وكانت طبيعة هذا الالتزام وانصيابه على مال مشمول بالحراسة وموجود حكما أو فعلا في حوزة الحارس ، يقتضى ان ترفع منه أو عليه - دون الملك للمال - كافة الدعاوى المتعلقة بأعمال الحفظ والصيانة الداخلة في سلطته (نقض مدني ١٦/٥/١٩٨١ - المرجع السابق - فقرة ١١٨٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تصرف الحارس بإحلال غيره محله في ادارة المال المحروس لا يجعل هذا التصرف باطلا وإنما يجعله غير نافذ في حق الاصيل ما لم يقره (نقض مدني ١٢/١٢/١٩٨٢ - المرجع السابق - فقرة ١١٧٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لا يجوز للحارس - عملا بنص المادة ٧٢٥ من القانون المدني - إبرام الصلح لأن مسؤوليته وقتية لا تتعدى أعمال الادارة العادية وأعمال الصيانة (نقض مدني ١/٢٨/١٩٨١ - المرجع السابق - فقرة ١١٧٧) .

(٢) وعلى الحارس حينئذ أن يبادر إلى رد الشيء المعهود إليه حراسته إلى من يختاره ذوو الشأن أو من يعينه القاضي^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحارس لا يستطيع بمجرد الفاء الحكم أن ينسحب من تلقاء نفسه من العين التي هو حارس قضائي عليها ولا أن يسلمها إلى غير ذي صفة في تسليمها وإلا عرض نفسه للمسئولية ، فإن التزامه بالتسليم لا ينشأ إلا بالمطالبة الصحيحة بتنفيذ الحكم القاضي بإلغاء الحراسة .. (نقض مدني ١٢/٤/١٩٤٥ - مجموعة الأربع قرين ج- ١ ص ١٠١) ..

الباب الرابع عقود الغرر

الفصل الأول المقامرة والرهان

- مادة ٢٣٩** - (١) يكون باطلا كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان .
- (٢) وإن خسر في مقامرة أو رهان أن يسترد ما دفعه خلال ثلاث سنوات من الوقت الذى أدى فيه ما خسره ولو كان هناك اتفاق يقضى بغير ذلك . وله أن يثبت ما أداه بجميع الطرق .
- مادة ٢٤٠** - (١) يستثنى من أحكام المادة السابقة الذى يعقده فيما بينهم المتبارون شخصا فى الألعاب الرياضية . ولكن للقاضى أن يخفض قيمة هذا الرهان إذا كان مبالغا فيه .
- (٢) ويستثنى أيضا ما رخص فيه قانوننا من أوراق النصيب^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الجائزة فى الواقع هى موضوع التعاقد والغرض الملحوظ فيه عند مشترى الورقة وعند الهيئة التى أصدرت ورقة النصيب على السواء ، أما الورقة الراضية فهى سند الجائزة ومظهرها الوحيد ، فلا تكون الجائزة مستحقة إلا بها ، والقيمة المدفوعة ثمتا لها لا يكون لها عندئذ وجود إذ هى قد صارت مستهلكة فى الجوائز وفى الأغراض التى من أجلها أصدرت أوراق النصيب ، ولما كانت أوراق النصيب غير اسمية فإن

الورقة الراجعة تكون سنداً لحامله بالجائزة ، وإذا كانت العبرة في ملكية السندات التي من هذا النوع هي الحيازة ، فإن صاحب الحق في المطالبة بالجائزة هو من تكون بيده الورقة الراجعة ، فإذا ما ادعى شخص استحقاق الجائزة كلها أو بعضها ، فإنه في غير حالتي السرقة والضياع ، يتعين اعتبار القيمة المطلوبة ، لا بالنسبة إلى المحكمة المختصة فقط بل بالنسبة إلى قواعد الإثبات أيضاً ، بحيث إذا كانت قيمة المدعى به تزيد على ألف قرش (عشرين جنيهاً في القانون الحالي) كان الإثبات بالكتابة (نقض مدني ١٩٤٢/١/٨ - مجموعة عمر ٣ ص ٤٠٢) .

الفصل الثاني

المرتب مدى الحياة

مادة ٧٤١ = (١) يجوز للشخص أن يلتزم بأن يؤدي إلى شخص آخر مرتبا دوريا مدى الحياة بعوض أو بغير عوض .

(٢) ويكون هذا الالتزام بعقد أو بوصية .

مادة ٧٤٢ = (١) يجوز أن يكون المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له أو مدى حياة الملتزم أو مدى حياة شخص آخر .

(٢) ويعتبر المرتب مقررا مدى حياة الملتزم له إذا لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ٧٤٣ = العقد الذي يقرر المرتب لا يكون صحيحا إلا إذا كان مكتوبا وهذا دون أخلاط بما يتطلبه القانون من شكل خاص لعقود التبرع

مادة ٧٤٤ = لا يصح أن يشترط عدم جواز الحجز على المرتب إلا إذا كان قد قرر على سبيل التبرع .

مادة ٧٤٥ = (١) لا يكون للمستحق حق في المرتب إلا عن الأيام التي عاشها من قرر المرتب مدى حياته .

(٢) على أنه إذا اشترط الدفع مقدما كان للمستحق حق في القسط الذي حل .

مادة ٧٤٦ = إذا لم يقم المدين بالتزامه كان للمستحق أن يطلب تنفيذ العقد ، فإن كان العقد يعرض جاز له أيضا أن يطلب فسخه مع التعويض أن كان له محل .

الفصل الثالث

عقد التأمين

١ - أحكام عامة*

مادة ٧٤٧ : التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتباً أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٧٤٧ من القانون المدنى أن الضرر المؤمن منه والذي يجب تغطيته هو نشوء الدين فى ذمة المؤمن له بسبب يحقق مسئوليته أى كان نوعها تقصيرية كانت أم تعاقدية إلا أن المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات قد نصت على أنه «يجوز للمؤمن إذا التزم أداء التعويض فى حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارة أن يرجع على المسئول عن الأضرار لاسترداد ما يكون قد أداه من تعويض، كما قررت المادة ١٩ منه أن «لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاثة السابقة أى مساس بحق المضرور ، فإن مفادها أن نطاق التأمين من المسئولية فى ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على فعل المؤمن له وتابعه وجدهما وإنما يمتد التزام المؤمن إلى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور بقولها «ويجب أن يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه امتداد تغطية المسئولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم من الأشخاص على حد سواء وترتباً على ذلك فإنه لا يشترط لالتزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر مع تحديد مقدار التعويض (نقض مدنى ١٩٧٧/٥/٣٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٨٢٦) .

مادة ٢٤٨ - الأحكام المتعلقة بعقد التأمين التي لم يرد ذكرها في هذا القانون تنظمها القوانين الخاصة^(١).

مادة ٢٤٩ - يكون محلا للتأمين كل مصلحة اقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وقوع خطر معين .

مادة ٢٥٠ - يقع باطلا ما يرد في وثيقة التأمين من الشروط الآتية :
(١) الشرط الذي يقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين واللوائح^(٢) إلا إذا انطوت هذه المخالفة على جنائية أو جنحة عمدية .

(٢) الشرط الذي يقضى بسقوط حق المؤمن له بسبب تأخره في إعلان الحادث المؤمن منه إلى السلطات أو في تقديم المستندات إذا تبين من الظروف أن التأخر كان لعذر مقبول .

(٣) كل شرط مطبوع لم يبرز بشكل ظاهر وكان متعلقا بحالة من الأحوال التي تؤدي إلى البطلان أو السقوط .

(٤) شرط التحكيم إذا ورد في الوثيقة بين شروطها العامة المطبوعة لا في صورة اتفاق خاص منفصل عن الشروط العامة .

(٥) كل شرط تعسفي آخر يتبين أنه لم يكن لمخالفته أثر في وقوع الحادث المؤمن منه .

١ - انظر على سبيل المثال : القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الشرط الذي يرد في عقد التأمين بسقوط الحق في التأمين بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوي على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها في قانون المرور من نطاق التأمين ومبناه الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الحادث المؤمن منه أكثر احتمالا ، مما ينأى بذلك الشرط قانونا عن البطلان الذي تجرى به المادة ٧٥٠ فقرة أولى مدني على الشروط التي تقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها (نقض مدني ١٩٦٥/٢١٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٨٠٨) .

مادة ٧٥١ = لا يلتزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن من بشرط ألا يجاوز ذلك قيمة التأمين .

مادة ٧٥٢ = (١) تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى^(١) .

(٢) ومع ذلك لا تسرى هذه المدة :

(١) في حالة إخفاء بيانات متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو تقديم بيانات غير صحيحة أو غير دقيقة عن هذا الخطر إلا من اليوم الذي علم فيه المؤمن بذلك .

(ب) في حالة وقوع الحادث المؤمن منه إلا من اليوم الذي علم فيه ذوو الشأن بوقوعه .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت مدة سقوط دعوى المؤمن له قبل المؤمن تبدأ - عملاً بالمادة ٧٥٢ من القانون المدني - من وقت مطالبة المضرور للمؤمن له ودياً أو قضائياً بعد وقوع الحادث المؤمن منه إلا أنه لما كان التقادم المقرر للمؤمن له قبل المؤمن تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها فإنه إذا كانت الواقعة التي يستند إليها المؤمن له في دعواه قبل المؤمن هي جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحداً ممن يعتبر المؤمن له مسؤولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المؤمن له قبل المؤمن يقف طوال المدة التي تستغرقها المحاكمة الجنائية ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائي أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر (نقض مدني ١٩٨٢/١/١٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٨٨١) وقضت أيضاً بأنه لما كانت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض وعلى ما جرى عليه قضاء محكمة النقض هي الواقعة التي يسرى بحديثها التقادم المسقط بالنسبة إلى دعوى المؤمن له قبل المؤمن فإن هذا التقادم المنصوص عنه بالمادة ١/٧٥٢ من القانون المدني يبدأ سريانه من وقت الادعاء مدنياً في محضر تحقيق النيابة . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد احتسب سريان التقادم من تاريخ رفع دعوى التعويض باعتبارها الواقعة المنشئة لحق الرجوع ورفض احتسابه من تاريخ الادعاء مدنياً في محضر تحقيق النيابة فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه (نقض مدني ١٩٧٩/٥/١٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٨٠٣) وقضت أيضاً بأنه من المقرر وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥٢ من القانون المدني أن الدعاوى

مادة ٧٥٢ = يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في هذا الفصل ، إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو لمصلحة المستفيد^(١) .

٢ - بعض أنواع التأمين

التأمين على الحياة :

مادة ٧٥٤ = المبالغ التي يلزم المؤمن في التأمين على الحياة بدفعها إلى المؤمن له أو إلى المستفيد عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين ، تصبح مستحقة من وقت وقوع الحادث أو وقت حلول الأجل دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد .

الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى ، ولما كانت دعوى المستفيد من التأمين هي من الدعاوى الناشئة مباشرة عن عقد التأمين تأسيسا على الاشتراط لمصلحة الغير ، فإنه يسرى عليها التقادم الثلاثي الذي يبدأ من تاريخ الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى وهي واقعة وفاة المؤمن له التي لا يجادل المطعون عليها في علمها بها منذ حدوثها . (نقض مدني ١٢/٤/١٩٧٩ - المرجع السابق فقرة ٨٠٢) ، كما قضت بأن الدعاوى المباشرة التي أنشأها المشرع للمضروب قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خاضعة للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني والذي تبدأ مدته من وقت وقوع الفعل غير المشروع الذي سبب الضرر (نقض مدني ٨/١/١٩٧٠ - المرجع السابق - فقرة ٨١٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٧٦٧ من القانون المدني تقضي بأن يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه . وإذا كان هذا النص مطلقا يتناول - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - كل عيب في الشيء المؤمن عليه أيا كان هذا العيب وسواء كان ناجما عن طبيعة الشيء أو كان عرضيا وكان القانون في المادة ٧٥٢ مدني صريحا في بطلان كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة في عقد التأمين إلا أن يكون ذلك لمصلحة المؤمن له أو المستفيد ، فإنه يتأدى من هذا أن الشرط الوارد في وثيقة التأمين والذي ينص على أن عقد التأمين لا يضمن الخسارة أو الإضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها بسبب احتراق ذاتي إلا بنص صريح في الوثيقة ، يكون قد وقع باطلا (نقض مدني ٢٨/١٢/١٩٦٥ - المرجع السابق فقرة ٨٠٥) .

مادة ٧٥٥ = (١) يقع باطلا التأمين على حياة الغير ما لم يوافق الغير عليه كتابة قبل ابرام العقد . فإذا كان هذا الغير لا تتوافر فيه اهلية فلا يكون العقد صحيحا إلا بموافقة من يمثله قانونا .

(٢) وتكون هذه الموافقة لازمة لصحة حوالة الحق في الاستفادة من التأمين أو لصحة رهن هذا الحق .

مادة ٧٥٦ = (١) تبرأ ذمة المؤمن من التزامه بدفع مبلغ التأمين إذا انتحر الشخص المؤمن على حياته . ومع ذلك يلتزم المؤمن أن يدفع لمن يؤول اليهم الحق مبلغا يساوي قيمة احتياطي التأمين .

(٢) فإذا كان سبب الانتحار مرضا أفقد المريض ارادته ، بقي التزام المؤمن قائما بأكمله . وعلى المؤمن أن يثبت أن المؤمن على حياته مات منتحرا . وعلى المستفيد أن يثبت أن المؤمن على حياته كان وقت انتحاره فاقد الإرادة .

(٣) وإذا اشتملت وثيقة التأمين على شرط يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين ولو كان انتحار الشخص عن اختيار وإدراك ، فلا يكون هذا الشرط نافذا إلا إذا وقع الانتحار بعد سنتين من تاريخ العقد .

مادة ٧٥٧ = (١) إذا كانت التأمين على حياة شخص غير المؤمن له ، برئت ذمة المؤمن من التزاماته متى تسبب المؤمن له عمدا في وفاة ذلك الشخص ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه .

(٢) وإذا كان التأمين على الحياة لصالح شخص غير المؤمن له ، فلا يستفيد هذا الشخص من التأمين إذا تسبب عمدا في وفاة الشخص المؤمن على حياته ، أو وقعت الوفاة بناء على تحريض منه . فإذا كان ما وقع من هذا الشخص مجرد شروع في أحداث الوفاة ، كان للمؤمن له الحق في أن يستبدل بالمستفيد شخصا آخر ، ولو كان المستفيد قد قبل ما اشترط لمصلحته من تأمين .

مادة ٨٥٨ = (١) يجوز في التأمين على الحياة الاتفاق على أن يدفع مبلغ التأمين ، أما إلى أشخاص معينين^(١) ، وأما إلى أشخاص يعينهم المؤمن له فيما بعد .

(٢) ويعتبر التأمين معقوداً لمصلحة مستفيدين معينين إذا ذكر المؤمن له في الوثيقة أن التأمين معقود لمصلحة زوجة أو أولاده أو فروعه من ولد منهم ، ومن لم يولد ، أو لورثته دون ذكر أسمائهم . فإذا كان التأمين لصالح الورثة دون ذكر أسمائهم كان لهؤلاء الحق في مبلغ التأمين كل بنسبة نصيبه في الميراث . ويثبت لهم هذا الحق ولو نزلوا عن الإرث .

(٣) ويقصد بالزوج الشخص الذى تثبت له هذه الصفة وقت وفاة المؤمن له ، ويقصد بالأولاد الفروع الذين يثبت لهم في ذلك الوقت حق الإرث .

مادة ٧٥٩ - يجوز للمؤمن له الذى التزم بدفع أقساط دورية ، أن يتحلل في أى وقت من العقد بإخطار كتابى يرسله إلى المؤمن قبل إنتهاء الفترة الجارية ، وفي هذه الحالة تبرأ ذمته من الأقساط اللاحقة .

مادة ٧٦٠ - (١) في العقود المبرمة مدى الحياة دون اشتراط بقاء المؤمن على حياته حيا مدة معينة ، وفي جميع العقود المشترط فيها دفع مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، يجوز للمؤمن له متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل أن يستبدل بالوثيقة الأصلية وثيقة مدفوعة في مقابل تخفيض في قيمة مبلغ التأمين ولو اتفق على غير ذلك . كل هذا بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

(٢) ولا يكون قابلاً للتخفيض التأمين على الحياة إذا كان مؤقتاً .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٧٥٨ من القانون المدني انه إذا كان المؤمن له قد عين المستفيد بالاسم على نحو لا غموض فيه فان ذلك يدل على تمام تعيين المستفيد بذاته ، فإذا عين المؤمن له المستفيد بصفة تميزه تمييزاً تاماً فيجب الاعتماد بهذه الصفة في تحديد ذات المستفيد عند استحقاق مبلغ التأمين . أما إذا قرن المؤمن له اسم المستفيد بصفة معينة فعندئذ يكون على القاضى أن يستخلص نية المؤمن له بيانا لذاتية المستفيد عند الخلاف بشأنها (نقض مدنى ١٢/٤/١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٨٢٩) .

مادة ٧١١ - إذا خفض التأمين فلا يجوز أن ينزل عن الحدود الآتية :

(أ) في العقود المبرمة مدى الحياة لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن القيمة التي كان يستحقها المؤمن له لو كان قد دفع ما يعادل احتياطي التأمين في تاريخ التخفيض مخصوصا منه ١٪ من مبلغ التأمين الأصلي ، بإعتبار أن هذا المبلغ هو مقابل التأمين الذي يجب دفعه مرة واحدة في تأمين من ذات النوع وطبقاً لتعريف التأمين التي كانت مرعية في عقد التأمين الأصلي .

(ب) في العقود المتفق فيها على مبلغ التأمين بعد عدد معين من السنين ، لا يجوز أن يقل مبلغ التأمين المخفض عن جزء من مبلغ التأمين الأصلي بنسبة ما دفع من أقساط .

مادة ٧١٢ - (١) يجوز أيضاً للمؤمن له ، متى كان قد دفع ثلاثة أقساط سنوية على الأقل ، أن يصفى التأمين بشرط أن يكون الحادث المؤمن منه محقق الوقوع .

(٢) ولا يكون قابلاً للتصفية ، التأمين على الحياة إذا كان مؤقتا .

مادة ٧١٣ - تعتبر شروط التخفيض والتصفية جزءاً من الشروط العامة للتأمين ويجب أن تذكر في وثيقة التأمين .

مادة ٧١٤ - (١) لا يترتب على البيانات الخاطئة ولا على الغلط في سن الشخص الذي عقد التأمين على حياته بطلان التأمين ، إلا إذا كانت السن الحقيقية للمؤمن عليه تجاوز الحد المعين الذي نصت عليه تعريفية التأمين^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان البيان - الخاص بالمرض - في وثيقة التأمين قد جعله المؤمن محل سؤال مجدّد مكتوب فإنه يعتبر جوهرياً في نظره ولازماً لتقدير الخطر المؤمن منه ، فإذا أقر المؤمن له بعدم سبق أصابته بمرض الكل مع ثبوت أصابته به وعلمه بذلك - على ما سجله الحكم المطعون فيه - فإن هذا الإقرار من شأنه أن ينتقص من تقدير الشركة المؤمنة لجسامة الخطر المؤمن منه ، ومن ثمّ فإذا لم يعمل الحكم الشرط الوارد في عقد التأمين والذي مقتضاه بطلان العقد أو سقوط حق المؤمن له في مبلغ التأمين في حالة ادلائه ببيانات خاطئة في إقراراته الواردة في طلب التأمين والتي أبرم التأمين على أساسها وهو شرط جائز قانوناً وواجب الأعمال حتى ولو لم يكن البيان الكاذب يدخل في وقوع الخطر المؤمن منه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون بمخالفة شروط العقد مما يستوجب نقضه .

(نقض مدني ١٦٧/١١/٣٠ - مجموعة المكتب الفني ١٨ ص ١٧٧٣).

(٢) وفي غير ذلك من الأحوال ، إذا ترتب على البيانات الخاطئة أو الغلط ، أن القسط المتفق عليه أقل من القسط الذي كان يجب أدائه ، وجب تخفيض مبلغ التأمين بما يتعادل مع النسبة بين القسط المتفق عليه والقسط الواجب أدائه على أساس السن الحقيقية .

(٣) أما إذا كان القسط المتفق على دفعه أكبر مما كان يجب دفعه على أساس السن الحقيقية للمؤمن على حياته ، وجب على المؤمن أن يرد دون فوائد ، الزيادة التي حصل عليها ، وأن يخفض الأقساط التالية إلى الحد الذي يتناسب مع السن الحقيقية للمؤمن علي .

مادة ٢١٥ - في التأمين على الحياة لا يكون للمؤمن الذي دفع مبلغ التأمين حق في الحل محل المؤمن له أو المستفيد في حقوقه قبل من تسبب في الحادث المؤمن منه أو قبل المسئول عن هذا الحادث .

التأمين من الحريق :

مادة ٢١٦ - (١) في التأمين من الحريق يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق ، أو عن بداية حريق يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً ، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق .

(٢) ولا يقتصر التزامه على الأضرار الناشئة مباشرة عن الحريق ، بل يتناول أيضاً الأضرار التي تكون نتيجة حتمية لذلك ، وبالأخص ما يلحق الأشياء المؤمن عليها من ضرر بسبب إتخاذ وسائل الإنقاذ أو لمنع إمتداد الحريق .

(٣) ويكون مسئولاً عن ضياع الأشياء المؤمن عليها أو اختفائها أثناء الحريق ما لم يثبت أن ذلك كان نتيجة سرقة ، كل هذا ولو اتفق على غيره .

مادة ٢١٧ - يضمن المؤمن تعويض الأضرار الناجمة عن الحريق ولو نشأ هذا الحريق عن عيب في الشيء المؤمن عليه^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض الدعوى على التفرقة في شأن التأمين على الحريق بين حالتين . حالة التأمين على الشيء حسب ظاهر تكوينه وموقعه بحيث لا تكون العيوب التي به واضحة للمعاقدین . وحالة التأمين على الشيء

مادة ٢١٨ - (١) يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد . وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة .

(٢) أما الخسائر والأضرار التي يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً ، فلا يكون المؤمن مسئولاً عنها ولو اتفق على غير ذلك .

مادة ٢١٩ - يسأل المؤمن عن الأضرار التي تسبب فيها الأشخاص الذين يكون المؤمن له مسئولاً عنهم مهما يكون نوع خطئهم ومداه .

مادة ٢٢٠ - (١) إذا كان الشيء المؤمن عليه مثقلاً برهن حيازى أو رهن تأمینی أو غير ذلك من التأمينات العينية ، انتقلت هذه الحقوق إلى التعويض المستحق للمدين بمقتضى عقد التأمين .

(٢) فإذا شهرت هذه الحقوق أو أعلنت إلى المؤمن ولو بكتاب موصى عليه فلا يجوز له أن يدفع ما في ذمته للمؤمن له إلا برضاء الدائنين .

(٣) فإذا حجز على الشيء المؤمن عليه أو وضع هذا الشيء تحت الحراسة فلا يجوز للمؤمن إذا أعلن بذلك على الوجه المبين في الفقرة السابقة أن يدفع للمؤمن له شيئاً مما في ذمته .

الذى له طبيعة معينة هي في ذاتها مصدر خطر مستقل للشيء المؤمن عليه مما يجعل عوامل تعرضه للحريق معلومة للعائدين . ففي الحالة الأولى يكون مسئولاً عن ضمان أضرار الحريق باعتباره خطراً مؤمناً ضده بصرف النظر عن العيب الخفية في ذات الشيء التي أدت إلى الحريق أو ساعدت عليه . أما في الحالة الثانية فللمؤمن أن يستثنى من التأمين حالات معينة تؤدي إلى الخطر المؤمن ضده كحالة التخمير والغوران والاشتغال الذاتي لأنها حالات متوقعة ومعروفة فنية وتنتج عن طبيعة الشيء ويعتبر كل منها خطراً مستقلاً في حد ذاته له أثره في تحديد قسط التأمين ، فإن هذا الذي قرره الحكم يكون غير صحيح في القانون ذلك لأن هذه التفرقة التي أوردها نقلاً عن الفقه الفرنسي لا محل لها في التشريع المصري في شأن التأمين على الحريق ذلك أنه كان في المادة ١١١ من مشروع القانون المدني نص على كون المؤمن مسئولاً عن هلاك الشيء المؤمن عليه أو نقله عن عيب فيه إلا أن هذا النص عدل في لجنة المراجعة وأخذ بقاعدة أخرى تضمنتها المادة ٧٦٧ مدني (نقض مدني ١٨ / ٢ / ١٩٦٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٨٠٤) .

مادة ٧٧١ - يحل المؤمن قانونا بما دفعه من تعويض عن الحريق في الدعاوى التي تكون للمؤمن له قبل من تسبب بفعله في الضرر الذي تجمعت عنه مسئولية المؤمن ، ما لم يكن من أحدث الضرر قريبا أو صهرا للمؤمن له ممن يكونون معه في معيشة واحدة ، أو شخصا يكون المؤمن له مسئولاً عنه

الباب الخامس

الكفالة

الفصل الأول

أركان الكفالة

مادة ٧٧٢ = الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه^(١)

مادة ٧٧٣ = لا تثبت الكفالة إلا بالكتابة ، ولو كان من الجائز اثبات الالتزام الأصل بالبين^(٢).

مادة ٧٧٤ = إذا التزم المدين بتقديم كفيل ، وجب أن يقدم شخصا موسرا ومقيما في مصر ، وله أن يقدم عوضا عن الكفيل تأمينا عينيا كافيا .

مادة ٧٧٥ = تجوز كفالة المدين بغير علمه ، وتجوز أيضا رغم معارضته .

١ - قضت محكمة النقض بأن الكفالة يمكن أن ترد على أى التزام متى كان صحيحا وأيا كان نوعه أو مصدره مادام يمكن تقديره نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتعويضات وليس في أحكام الكفالة ما يمنع من أن يكفل شخص واحد تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد في ذمة عاقدية كليهما بأن يتعهد لكل منهما بأن يفي له بالالتزام المتعاقد الآخر في حالة تخلف هذا المدين عن الوفاء به وفي هذه الحالة يتعقد عقد الكفالة بين الكفيل وبين كل من المتعاقدين بوصف كل منهما دائنا للآخر بالالتزامات المترتبة له في ذمته بمقتضى العقد الأصلي المبرم بينهما (نقض مدني ١٧/٤/١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني ٢٠ ص ٦١٦).

٢ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن مقتضى نص المادة ٧٧٢ - من القانون المدني أن يكون رضا الكفيل بكفالة المدين رضام واضحا لا غموض فيه (الإدارية العليا ٢١/٦/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني ٣٠ - ١٣٣ - ٤٥٢).

- مادة ٧٧٦** - لا تكون الكفالة صحيحة الا اذا كان الالتزام المكفول صحيحا .
- مادة ٧٧٧** - من كفل التزام ناقص الاهلية وكانت الكفالة بسبب نقص الاهلية ، كان ملزما بتنفيذ الالتزام اذا لم ينفذه المدين المكفول .
- مادة ٧٧٨** - (١) تجوز الكفالة في الدين المستقبل اذا حدد مقدما المبلغ المكفول^(١) كما تجوز الكفالة في الدين الشرطي .
- (٢) على انه اذا كان الكفيل في الدين المستقبل لم يعين مدة للكفالة ، كان له في اى وقت أن يرجع فيها مادام الدين المكفول لم ينشأ .
- مادة ٧٧٩** - (١) كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ولو كان الكفيل تاجرا .
- (٢) على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه الأوراق ، تعتبر دائما عملا تجاريا .
- مادة ٧٨٠** - (١) لا تجوز الكفالة في مبلغ اكبر مما هو مستحق على المدين ، ولا بشرط أشد من شروط الدين المكفول .
- (٢) ولكن تجوز الكفالة في مبلغ أقل وبشروط أهون .
- مادة ٧٨١** - اذا لم يكن هناك اتفاق خاص ، فإن الكفالة تشمل ملحقات الدين ، ومصرفات المطالبة الأولى ، وما يستجد من المصرفات بعد اخطار الكفيل .

١ - قضت محكمة ائتنس بأن كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى هي كفالة لدين مستقل لا يتعين مقداره الا عند قفل الحساب وتصفيته واستخراج الرصيد ، ومن ثم فلا تصبح هذه الكفالة - وفقا لنص المادة ٧٧٨ من القانون المدنى - الا اذا حدد الطرفان مقدما في عقد الكفالة قدر الدين الذى يضمته الكفيل . واذ كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه وانتهى الى ان العقد المبرم بين الطرفين قد تضمن كفالة المدين في التوريد في حدود المبلغ الذى تسلمه وقد ورد المدين اقطانا تزيد قيمتها على هذا المبلغ ، ولم يتضمن العقد تحديدا لاي مبلغ يكفله المطعون ضده عن رصيد الحساب الجارى للعمليات الاخرى مما يجعله غير مسئول عن كفالة هذا الرصيد ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه (نقض مدنى ١٥/٣/١٩٧٦ - موسوعتنا النهائية - الجزء ٨ فقرة ١٤٩٠)

الفصل الثاني

آثار الكفالة

١ - العلاقة ما بين الكفيل والدائن

مادة ٧٨٢ = (١) يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين ، وله أن يتمسك بجميع الأوجه التي يحتج بها المدين .

(٢) على أنه إذا كان الوجه الذي يحتج به المدين هو نقص أهليته وكان الكفيل علماً بذلك وقت التعاقد ، فليس له أن يحتج بهذا الوجه .

مادة ٧٨٣ = إذا قبل الدائن أن يستوفي في مقابل الدين شيئاً آخر برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء .

مادة ٧٨٤ = (١) تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضاعه الدائن بخطئه من الضمانات^(١)

(٢) ويقصد بالضمانات في هذه المادة كل تأمين يخصص لضمان الدين ولو تقرر بعد الكفالة ، وكل تأمين مقرر بحكم القانون .

مادة ٧٨٥ = (١) لا تبرأ ذمة الكفيل بمجرد أن الدائن تأخر في اتخاذ الاجراءات أو لمجرد أنه لم يتخذها .

(٢) على أن ذمة الكفيل تبرأ إذا لم يقم الدائن باتخاذ الاجراءات ضد المدين خلال ستة أشهر من انذار الكفيل للدائن ، ما لم يقدم المدين للكفيل ضماناً كافياً .

١ - قضت محكمة النقض بأن الضرر يعتبر متوافراً - في حالة المادة ٧٨٤ من القانون المدني - بمجرد اضاعة تأمين خاص دون أن يستبدل به تأمين آخر لا يقل عنه في قيمته ، ولا على الحكم المطعون فيه ان هو لم يستعرض هذا الضرر او الدليل عليه بعد أن اوضح ان الدائن هو الذي اضاع الامتياز الخاص المقرر له (نقض مدني ١٩٦٩/٦/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٨٢٣) .

مادة ٧٨٦ = إذا افلس المدين وجب على الدائن أن يتقدم في التفليسة بالدين ، والا سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما أصاب هذا الأخير من ضرر بسبب اهمال الدائن .

مادة ٧٨٧ = (١) يلتزم الدائن بأن يسلم الكفيل وقت وفائه الدين المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع .

(٢) فإذا كان الدين مضمونا بمنقول مرهون أن محبوس ، وجب على الدائن أن يتخلى عنه للكفيل .

(٣) أما إذا كان الدين مضمونا بتأمين عقارى ، فإن الدائن يلتزم أن يقوم بالاجراءات اللازمة لنقل هذا التأمين ، ويتحمل الكفيل مصروفات النقل على أن يرجع بها على المدين .

مادة ٧٨٨ = (١) لا يجوز للدائن أن يرجع على الكفيل وحده الا بعد رجوعه على المدين .

(٢) ولا يجوز له أن ينفذ على أموال الكفيل الا بعد تجريده المدين من أمواله ، ويجب على الكفيل في هذه الحالة أن يتمسك بهذا الحق .

مادة ٧٨٩ = (١) إذا طلب الكفيل التجريد ، وجب عليه أن يقوم على نفقته بارشاد الدائن الى أموال للمدين تفى بالدين كله .

(٢) ولا عبء بالاموال التى يدل عليها الكفيل اذا كانت هذه الاموال تقع خارج الاراضى المصرية او كانت اموالا متنازعا فيها .

مادة ٧٩٠ = فى كل الأحوال التى يدل فيها الكفيل على أموال المدين يكون الدائن مسئولاً قبل الكفيل عن اعسار المدين الذى يترتب على عدم اتخاذه الاجراءات اللازمة فى الوقت المناسب .

مادة ٧٩١ = إذا كان هناك تأمين عينى خصص قانونا أو اتفاقا لضمان الدين وقدمت كفالة بعد هذا التأمين أو معه ولم يكن الكفيل متضامنا مع المدين ، فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل الا بعد التنفيذ على الاموال التى خصصت لهذا التأمين .

مادة ٧٩٢ = (١) إذا تعدد الكفلاء لدين واحد ويعقد واحد وكانوا غير متضامنين فيما بينهم ، قسم الدين عليهم ، ولا يجوز للدائن أن يطالب كل كفيل الا بقدر نصيبه فى الكفالة .

(٢) أما إذا كان الكفلاء قد التزموا بعقود متوالية ، فإن كل واحد منهم يكون مسئولاً عن الدين كله ، إلا إذا كان قد احتفظ لنفسه بحق التقسيم .

مادة ٢٩٣ = لا يجوز للكفيل المتضامن مع المدين أن يطلب التجريد .

مادة ٢٩٤ = يجوز للكفيل المتضامن أن يتمسك بما يتمسك به الكفيل غير المتضامن من دفعات متعلقة بالدين .

مادة ٢٩٥ = في الكفالة القضائية أو القانونية يكون الكفلاء دائماً متضامنين^(١).

مادة ٢٩٦ = إذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم ووفى أحدهم الدين عند حلوله ، كان له أن يرجع على كل من الباقيين بحصته في الدين وبنصيبه في حصة المعسر منهم .

١ - قضت محكمة النقض بأن الكفيل القانوني يكون بنص القانون متضامناً مع المدين ، والكفيل القانوني هو الذي يلزم المدين بتقديمه نفاذاً لنصوص القانون . ومتى قدم المدين لدائنه هذا الكفيل ، فإن هذا الكفيل القانوني يكون متضامناً مع المدين . لما كان ذلك وكانت جمهورية مصر العربية قد وافقت بمقتضى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ المنشور بالوقائع المصرية في ١٩٥٦/٥/٦ عدد ٣٦ مكرج على الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات الموقع عليها في نيويورك في ١٩٥٤/٦/٤ وقد صارت هذه الاتفاقية تشريعاً نافذاً في مصر يطبق على المنازعات الخاضعة لها بوصفها قانوناً داخلياً كما هو الحال بالنسبة لاسائر للماهدات الدولية التي تمت الموافقة عليها ، وإذ نصت تلك الاتفاقية في المواد ١٠ ، ١٢ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ على أن تجديد تراخيص الاستيراد المؤقت يكون بناء على طلب تتقدم به الهيئة الضامنة للترخيص الأمر الذي مفاده أن صاحب الترخيص ملزم بتقديم كفيل اسمه الاتفاقية بالهيئة الضامنة والزمّت بنصوص تلك الاتفاقية هذه الهيئة الضامنة بالتزامات عديدة منها ما نصت عليه المادة ٢٧ من وجوب تقديم دليل على إعادة تصدير المركبات أو الأجزاء المكونة لها خلال سنة من تاريخ إخطارها بعدم الوفاء بشرط تراخيص الاستيراد المؤقت والا التزمّت بإيداع رسوم وضرائب الاستيراد الواجب أدائها وذلك بصفة مؤقتة ويصير الإيداع نهائياً بعد سنة من تاريخه . لما كان ذلك فإن الضمان الذي قدمه المطعون ضده لطلب الترخيص بشأن بقاء السيارة التي استوردها الأخير لدة عام يعد كفالة قانونية مصدرها نصوص الاتفاقية سالفة الذكر والتي توجب تقديم هيئة ضامنة . ومن ثم يكون المطعون ضده كفلاً متضامناً بحكم القانون نقلاً لنص المادة ٢٩٥ مدنى (نقض مدنى ١٦/٢/١٩٨٤ - مدونتاً الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢١١٢)

مادة ٢٩٢ = تجوز كفالة الكفيل ، وفي هذه الحالة لا يجوز للدائن أن يرجع على كفيل الكفيل قبل رجوعه على الكفيل الا اذا كان كفيل الكفيل متضامنا مع الكفيل .

٢ - العلاقة ما بين الكفيل والمدين

مادة ٢٩٨ = (١) يجب على الكفيل أن يخطر المدين قبل أن يقوم بوفائه الدين ، والا سقط حقه في الرجوع على المدين اذا كان هذا قد وفي الدين او كانت عنده وقت الاستحقاق اسباب تقضى ببطالان الدين او بانقضائه .

(٢) فإذا لم يعارض المدين في الوفاء ، بقي للكفيل حقه في الرجوع عليه ولو كان المدين قد دفع الدين او كانت لديه أسباب تقضى ببطالانه او بانقضائه .

مادة ٢٩٩ = اذا وفي الكفيل الدين ، كان له أن يحل محل الدائن في جميع ماله من حقوق قبل المدين . ولكن اذا لم يوف الا بعض الدين ، فلا يرجع بما وفاه الا بعد أن يستوفى الدائن كل حقه من المدين^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن للمتبوع عند وفائه بالتعويض للدائن المضرور أن يرجع على التابع بدعوى الحلول المنصوص عليها في المادة ٧٩٩ من القانون المدني والتي ليست الا تطبيقا للقاعدة العامة في الحلول القانوني المنصوص عليها في المادة ٣٢٦ من القانون المذكور والتي تقضى بأن الموف يحل محل الدائن الذي استوفى حقه اذا كان الموف ملزما بوفاء الدين عن المدين . واذا كان للمدين في حالة الرجوع عليه بهذه الدعوى ان يتمسك في مواجهة الكفيل بالدفع التي كان له ان يتمسك بها في مواجهة الدائن ، فإن من حق التابع ان يتمسك قبل المتبوع الذي أوفى التعويض عنه للمضرور بانقضاء حق هذا الدائن المضرور قبله بالتقادم الثلاثي المقرر في المادة ١٧٢ من القانون المدني يدعى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع ، على أساس أنه انقضى على علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه اكثر من ثلاث سنوات دون أن يرفع المضرور عليه الدعوى بطلب التعويض على أساس ان رفعه الدعوى على المتبوع لا يقطع التقادم بالنسبة اليه ، والتقدم هنا لا يرد على حق المتبوع في الرجوع على التابع ، وانما على حق الدائن الاصل الذي انتقل الى المتبوع بحلوله محل الدائن « المضرور » ذلك بأن المتبوع حين يوفى بالتعويض للدائن المضرور فإنه يحل محل هذا الدائن في نفس حقه وينتقل اليه هذا الحق بما يريد عليه من دفع (نقض مدني ١٩٧٩/٥/١٠ - مدينتنا المدنية - العدد الاول - فقرة ١٣٩٩)

مادة ٨٠٠ = (١) للكفيل الذى وفى الدين أن يرجع على المدين سواء كانت الكفالة قد عقدت يعلمه أو يغير علمه (١).

(٢) ويرجع بأصل الدين وبالفوائد والمصروفات ، على أنه فى المصروفات لا يرجع الا بالذى دفعه من وقت اخباره المدين الاصلى بالاجراءات التى اتخذت ضده .

(٣) ويكون للكفيل الحق فى الفوائد القانونية عن كل ما قام بدفعه ابتداء من يوم الدفع .

مادة ٨٠١ = اذا تعدد المدينون فى دين واحد وكانوا متضامنين ، فللكفيل الذى ضمنهم جميعا أن يرجع على أى منهم بجميع ما وقاه من الدين .

١ - قضت محكمة النقض بأن يستطيع المتبوع الرجوع على تابعه بالدعوى الشخصية المنصوص عليها فى المادة ٢٢٤ مدنى التى تقضى بأنه اذا قام الغير بوفاء الدين كان له حق الرجوع على المدين بقدر ما دفعه وهذه الدعوى سواء كان أساسها الاثراء بلا سبب او الفاضالة فإن المتبوع لا يستطيع الرجوع بها اذا كان قد اوفى التعويض للدائن المضروب بعد أن كان حق الدائن فيه قد سقط بالنسبة للتابع لان هذا لم يقد شيئا من هذا الوفاء وليس للمتبوع أن يرجع على تابعه بالتعويض الذى اوفاه عنه بالدعوى الشخصية التى قررها القانون فى المادة ٨٠٠ من القانون المدنى للكفيل قبل المدين ، وذلك لما هو مقرر من عدم جواز رجوع الكفيل بهذه الدعوى اذا كانت الكفالة لمصلحة الدائن وحده ، وضمان المتبوع لاعمال تابعه هو ضمان قرره القانون لمصلحة الدائن المضروب وحده (نقض مدنى ١٠/٥/١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١٧٦)

القسم الثاني

الحقوق العينية

المطلب الثالث

الحقوق العينية الأصلية

الباب الأول

حق الملكية

الفصل الأول

حق الملكية بوجه علم

١ - نطاقه ووسائل حمايته

مادة ٨٠٢ « مالک الشيء وحده٠٠ في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٥٧١ من القانون المدني على انه « على المؤجر ان يمتنع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة » يدل على ان المؤجر يضمن للمستأجر تعرضه الشخصي في الانتفاع بالعين المؤجرة ، سواء كان هذا التعرض ماديا او مبنيا على سبب قانوني ، فلا يجوز للمؤجر ان يحدث بالعين المؤجرة او ملحقاتها اى تغيير يخل بانتفاع المستأجر بها ، لما كان ذلك وكان يشترط في تعرض الاخير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان يكون غير مستند الى حق له ، وكان استظهار هذا الخطأ الذى يترتب عليه نقص انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة هو تقدير موضوعى تستقل به محكمة الموضوع ، مادام استخلاصها سلفا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى وجود نقص في انتفاع المظنون ضدهم بالمحلات المؤجرة بمقدار ٢٠٪ استنادا لتقرير الخبير وجاء في اسبابه ان الممر الذى كانت تطل عليه محلات المستأجرين قد ضلّق من ناحية عرضه ونقص الانتفاع به بمقدار ٢٠ في المائة بسبب ان الممر ان يجدوا فراغا لمشاهدة معروضات

- مادة ٨٠٢ - (١)** مالك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية بحيث لا يمكن فصله عنه دون أن يهلك أو يتلف أو يتغير .
- (٢)** وملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها الى الحد المفيد في التمتع بها ، علواً أو عمقا .
- (٣)** ويجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها أو ما تحتها^(١).
- مادة ٨٠٤ -** لمالك الشيء الحق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته ما لم يوجد نص أو اتفاق يخالف ذلك .

المستأجرين وأن الفترينة المقامة تؤثر على نشاطها التجارى .. وانتهى الحكم الى ان تعرض المؤجر غير مشروع ، فيكون قد استظهر خطأ المؤجر عند تعرضه في الانتفاع الى غير حق له - في استخلاص سائغ له ما يسأده من الأوراق ، ويكون قد اعمل صحيح حكم القانون . لما كان ما تقدم فإنه لا محل للتحدي بحكم المادة ٨٠٢ من القانون المدني التى تنص على ان ملك الشيء وحده في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف فيه ، والمادة ٤ من القانون المدني اذ ان استغلال الطاعن للممر المملوك له انطوى على تعرض للمطعون ضدهم في الانتفاع بالاعيان المؤجرة وفقا لاحكام المادة ٥٧١ من القانون المدني (نقض مدنى ١٩٨٢/١١/٢٥ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٥٩٠)

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت ملكية الأرض طبقا للمادة ٨٠٢/٢ من القانون المدني تشمل ما فوقها وما تحتها الا ان الفقرة الثالثة من هذه المادة نصت على انه يجوز بمقتضى القانون أو الاتفاق أن تكون ملكية سطح الأرض منفصلة عن ملكية ما فوقها وما تحتها وهو ما اكده المشرع في المادة ٩٢٢ من القانون المدني بتقريره ان كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت اخرى يكون ملكا لصاحب الأرض وانه مع ذلك يجوز أن يقام الدليل على أن اجنبيا قد اقام هذه المنشآت على نفقته . ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان آلات المطحن الثابتة في الأرض على سبيل القرار تعتبر عقارا لا تنتقل ملكيته الا بتسجيل الا انه في نطاق ضريبة التركات تدخل ضمن اصول التركة العقارات التى خلفها المتوفى ، ويكون قد اشترها قبل وفاته بعقود عرفية لم تسجل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في ملكية مورث الطاعنين لثلاثة ارباع ماكينات الطحن الى عقد البيع العرق والى قرائن اخرى اوردها في اسبابه فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (نقض مدنى ١٩٧٤/٥/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٢٦٠)

مادة ٨٠٥ - لا يجوز أن يحرم أحد من ملكه الا في الأحوال التي يقرها القانون ، وبالطريقة التي يرسمها ، ويكون ذلك في مقابل تعويض عادل^(١)

٢ - القيود التي ترد على حق الملكية

مادة ٨٠٦ - على المالك أن يراعى في استعمال حقه ما تقضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة أو بالمصلحة الخاصة^(٢) وعليه أيضا مراعاة الأحكام الآتية :

مادة ٨٠٧ - (١) على المالك ألا يخلو في استعمال حقه الى حد يضر بملك الجار .

١ - انظر القانون رقم ٥٧٧ ل سنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الاصل ان مالك الشيء وحده - في حدود القانون - حق استعماله واستغلاله والتصرف به ، مراعى في ذلك ما تقضى به القوانين والمراسيم واللوائح المتعلقة بالمصلحة العامة او بالمصلحة الخاصة عملا بالمادتين ٨٠٢ و ٨٠٦ من القانون المدني ، مما مؤداه ان يكون للمالك ان يؤجر الاماكن التي يملكها ، وأن يطلب اخلاء المكان المؤجر اذا انتهت المدة المتفق عليها او لفسخ العقد الذي نشأ صحيحا ولم يبطل او يفسخ بقوة القانون أثناء مدته الا للاسباب التي نص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يحكم واقعة الدعوى لنفاذه قبل أن تستقر المراكز القانونية للخصوم بصور حكم نهائى ولتطهه بالنظام العام فيما اوردته من توصي امره ، فتسرى بأثر فوري على آثار العقود حتى اذا كانت قد أبرمت قبل سريان القانون (نقض مدني ١٤/٥/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٣٥٩)

وقضت ايضا بأن النص في المادتين ٨٠٢ ، ٨٠٦ من القانون المدني على ان ا مالك الشيء في حدود القانون حق استعماله واستغلاله والتصرف به ، وأن يراعى في ذلك ما تقضى به القوانين والمراسيم واللوائح ... يدل على ان استعمال حق الملكية كان ولايزال مقيدا بمراعاة احكام القانون ومن ثم فلا يكون للقيود التي اوجبتها قانون اصلاح النزاعى اى تأثير على عقود بيع الاراضى الزراعية القائمة وقت صدوره (نقض مدني ٢٠/١٢/١٩٧٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٦٤٣)

(٢) وليس للجار أن يرجع على جاره في مضر الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف ، على أن يراعى في ذلك التعرف وطبيعة العقارات وموقع كل منها بالنسبة الى الآخر ، والقرض الذي خصصت له . ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال هذا الحق .

مادة ٨٠٨ = (١) من انشأ مسقاة أو مصرفاً خصوصياً طبقاً للوائح الخاصة بذلك له وحده حق استعمالها .

(٢) ومع ذلك يجوز للمالك المجاورين أو يستعملوا المسقاة أو المصرف فيما تحتاجه أراضيهم من رى أو صرف ، بعد أن يكون مالك المسقاة أو المصرف قد استوفى حاجته منها . وعلى الملاك المجاورين في هذه الحالة أن يشتركوا في نفقات انشاء المسقاة أو المصرف وصيانتهما بنسبة مساحة أراضيهم التي تنتفع منها .

مادة ٨٠٩ = يجب على مالك الأرض أن يسمح بأن تمر بأرضه المياه الكافية لرى الأراضي البعيدة عن مورد المياه ، وكذلك مياه الصرف الآتية من الأراضي المجاورة لتصب في أقرب مصرف عمومي بشرط أن يعوض عن ذلك تعويضاً عادلاً^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ - الذي صدر استناداً اليه قرار وزارة الري بإنشاء المسقاة محل النزاع بأنه « إذا رأى أحد ملاك الاطيان انه يستحيل أو يتعذر عليه رى أرضه رياً كافية أو صرفها صرفاً كافياً الا بإنشاء مسقاة أو مصرف في أرض ليست ملكه أو باستعمال مسقاة أو مصرف موجود في أرض الغير وتعذر عليه الترافى مع اصحاب الاراضى ذوى الشأن فيرفع شكواه لفتش الرى ليأمر بإجراء تحقيق فيها ... وترفع نتيجة هذا التحقيق الى المفتش الذى يصدر قراراً مسبباً بإجابة الطلب أو رفضه .. مفاده أن الحق الذى يتولد من ترخيص جهة الادارة بإنشاء مسقاة في أرض الغير ليجرى بها المياه توفيراً لاستعمالها في رى أرض الجار هو حق المجرى والشرب وهو الحق المقرر بالمادتين ٨٠٨ و ٨٠٩ من القانون المدنى ، وتقدير هذا الحق يختلف عن حق الملكية فالمحافظة باستعمال المسقاة في الرى ركوناً الى ذلك الحق تعتبر حييزة بسبب معلوم غير اسباب الملكية مما تقتضى معه نية تملك أرض المسقاة ، وتبقى هذه الحييزة المتجردة من هذه النية غير صالحة للتمسك بالتملك مهما طال أمدها الا اذا حصل تغير في سببها (نقض مدنى ١٩٨٠ / ٢ / ٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٥٢)

مادة ٨١٠ - اذا اصاب الارض ضرر من مسقة او مصرف يمر بها سواء كان ذلك ناشئا عن عدم التطهير ام عن سوء حالة الجسور ، فإن لملك الارض أن يطلب تعويضا كافيا عما اصابه من ضرر .

مادة ٨١١ - اذا لم يتفق المتفقون بمسقة او مصرف على القيام بالاصلاحات الضرورية ، جاز الزامهم بالاشتراك فيها بناء على طلب اى واحد منهم .

مادة ٨١٢ - (١) مالك الارض المحبوسة عن الطريق العام ، او التى لا يصلها بهذا الطريق ممر كاف اذا كان لا يتيسر له الوصول الى ذلك الطريق الا بنفقة باهظة او مشقة كبيرة ، له حق المرور فى الاراضى المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال أرضه واستعمالها على الوجه المألوف ، مادامت هذه الارض محبوسة عن الطريق العام ، وذلك فى نظير تعويض عادل . ولا يستعمل هذا الحق الا فى العقار الذى يكون المرور فيه أخف ضررا وفى موضع منه يتحقق فيه ذلك^(١) .

(٢) على أنه اذا كان الحيس عن الطريق العام ناشئا عن تجزئة عقار تمت بناء على تصرف قانونى ، وكان من المستطاع ايجاد ممر كاف فى اجزاء هذا العقار ، فلا تجوز المطالبة بحق المرور الا فى هذه الاجزاء^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط حتى تعتبر الارض محبوسة عن الطريق العام الا يكون لها اى منفذ يؤدى الى هذا الطريق ، بل يكفى لتحقيق هذه الحالة وفقا لنص المادة ٨١٢/١ من القانون المدنى أن يكون للأرض ممر الى الطريق العام ولكنه غير كاف بحيث لا يتيسر للكلها الوصول الى ذلك الطريق الا بنفقة باهظة او مشقة كبيرة ، وهو أمر يستقل لقاضى الموضوع بتقديره متى اقام قضاؤه على اسباب سائفة (نقض مدنى ١٩٧٤/١٢/٢١ - موسومتنا الذميمة الجزء ٩ - فقرة ٦٤٦) . وقضت ايضا بأن مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٨١٢ - من القانون المدنى انه اذا كان للأرض منفذ الى الطريق العام ، ثم تصرف فيها صاحبها تصرفا قانونيا أدى الى جعل جزء منها محبوسا عن هذا الطريق فيجب أن يتقرر حق المرور فى الاجزاء الاخرى دون العقارات المجاورة . كما كان الامر قبل تجزئة العقار ويشترط أن يكون هذا مستطاعا ، فإذا لم يكن مستطاعا اما لأن العقار كله كان من مبدأ الامر محبوسا عن الطريق العام او لانه لم يتيسر الحصول على ممر كاف فى اجزاء العقار الاخرى ، فإنه يكون لملك العقار عندئذ الحق فى الحصول على الممر الكاف فى احد العقارات المجاورة وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٨١٢ سالفة الذكر (نقض مدنى ١٩٧٤/١٢/٢١ - المرجع السابق فقرة ٦٤٧) .

مادة ٨١٢ = لكل مالك أن يجبر جاره على وضع حدود لأملكهما المتلاصقة ، وتكون نفقات التحديد شركة بينهما .

مادة ٨١٤ = (١) للمالك الحائط المشترك أن يستعمله بحسب الغرض الذى أعد له ، وأن يضع فوقه عوارض ليسند عليها السقف دون أن يحمل الحائط فوق طاقته .

(٢) فإذا لم يعد الحائط المشترك صالحا للغرض الذى خصص له عادة فنفقة اصلاحه أو تجديده على الشركاء كل بنسبة حصته فيه .

مادة ٨١٥ = (١) للمالك اذا كانت له مصلحة جدية في تغطية الحائط المشترك أن يعليه ، بشرط ألا يلحق بشريكه ضررا بليغا ، وعليه وحده أن ينفق على التغطية وصيانة الجزء المعلق ، وعمل ما يلزم لجعل الحائط يتحمل زيادة العبء الناشئ عن التغطية دون أن يفقد شيئا من متانته .

(٢) فإذا لم يكن الحائط المشترك صالحا لتحمل التغطية ، فعلى من يرغب فيها من الشركاء أن يعيد بناء الحائط كله على نفقته ، بحيث يقع ما زاد من سمكه في ناحية هوبقدر الاستطاعة ، ويظل الجائط المجدد في الجزء المعلق مشتركا ، دون أن يكون للجار الذى أحدث التغطية حق في التعويض .

مادة ٨١٦ = للجار الذى لم يساهم في نفقات التغطية أن يصبح شريكا في الجزء المعلق اذا هو دفع نصف ما انفق عليه بقيمة نصف الارض التى تقوم عليها زيادة السمك ان كانت هناك زيادة .

مادة ٨١٧ = الحائط الذى يكون في وقت انشائه فاصلا بين بنائين يعد مشتركا حتى مفرقهما ، ما لم يقر دليل على العكس .

مادة ٨١٨ = ليس لجار أن يجبر جاره على تحويط ملكه ولا على النزول عن جزء من حائط أو من الأرض التى عليها الحائط الا في الحالة المذكورة في المادة ٨١٦ . (٢) ومع ذلك فليس للمالك الحائط أن يهدمه مختارا دون عذر قوى أن كان هذا يضر الجار الذى يستتر ملكه بالحائط .

مادة ٨١٩ = (١) لا يجوز للجار أن يكون له على جاره مطل مواجه على مسافة تقل عن متر ، وتقاس المسافة من ظهر الحائط الذى فيه المطل أو من حافة المشربة أو الخارجة .

(٢) وإذا كسب أحد بالتقادم الحق في مطل مواجه لملك الجار عل مسافة تقل عن متر ، فلا يحق لهذا الجار أن يبني على أقل من متر يقاس بالطريقة السابق بيانها ، وذلك على طول البناء الذي فتح فيه المطل^(١).

مادة ٨٢٠ - لا يجوز أن يكون للجار على جاره مطل منحرف على مسافة تقل عن خمسين سنتيمترا من حرف المطل . ولكن يرتفع هذا الحظر اذا كان المطل المنحرف على العقار المجاور هو في الوقت ذاته مطل مواجه للطريق العام .
مادة ٨٢١ - لا تشترط أية مسافة لفتح المناور ، وهي التي تعلق قاعدتها عن قمة الانسان المعتادة^(٢) ، ولا يقصد بها الا مرور الهواء ونفاذ النور ، دون أن يستطاع الاطلاع منها على العقار المجاور .

مادة ٨٢٢ - المصانع والآلات البخارية وجميع المحال المضرة بالجيران يجب أن تنشأ على المسافات الميينة في اللوائح وبالشروط التي تفرضها .

١ - قضت محكمة النقض بأن المطل اذا كان مفتوحا على مسافة اقل من متر وظل على هذا النحومة مدة خمس عشرة سنة وكانت الحيازة مستوفية لشرائطها وليست على سبيل التسامح ، فإن صاحب المطل يكسب حق ارتفاع بالمطل بالتقادم ويكون له الحق في استبقاء مطله مفتوحا على أقل من مسافة القانونية كما هو وليس لصاحب العقار المجاور أن يعترض ، حتى لو كان المطل مفتوحا في حائط مقام على الخط الفاصل بين العقارين ، بل ليس له في هذه الحالة أن يقيم حائطا في ملكه الا بعد أن يبتعد عن الخط الفاصل بمسافة متر وذلك حتى لا يسد المطل المكتسب بالتقادم (نقض مدني ١٢/٤ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٥٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٨٢١ من القانون المدني على انه « لا يشترط أية مسافة لفتح المناور وهي التي تعلق قاعدتها عن قمة الانسان المعتادة » دون تخصيص هذا المعيار بارتفاع معين - يدل على أن المشرع قد ترك لمحكمة الموضوع تقدير الارتفاع المطلوب وفقا لذلك المعيار . وإذا كان الثابت بتقرير الخبير المنتخب أن العرف جرى على احتساب القائمة المعتادة للانسان بـ ١٨٠ سم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعن برفع قاعدة الفتحات - موضوع الدعوى - الى العلو المشار اليه استنادا الى ما جاء بتقرير الخبير ، فإنه لا يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٧٤/١/٢١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٦٤٤) .

مادة ٨٢٣ (١) إذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضى بمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنيا على باعث مشروع ، ومقصورا على مدة معقولة .

(٢) ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للمتصرف اليه أو الغير .

(٣) والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه أو الغير .

مادة ٨٢٤ إذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحاً طبقاً لأحكام المادة السابقة ، فكل تصرف مخالف له يقع باطلاً^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٨٢٤ من القانون المدني وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تتعرض للعقد الاصيل الوارد فيه هذا الشرط ، الا أن ذلك لا يمنع المتعاقد الذي اشترط هذا الشرط من طلب فسخ هذا العقد استناداً الى الاحكام العامة المقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين متى كان شرط المنع من التصرف من الشروط الاساسية للمتعاقد والتي بدونها ما كان يتم اذ تكون مخالفة المتعاقد الآخر له في هذه الحالة اخلالاً منه بأحد التزاماته الجوهرية مما يجيز للمتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقاً للمادة ١/١٥٧ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٦٨/٦/٢٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ٤٥٦) . وقضت أيضاً بأن ألفقه والقضاء قد استقر في فرنسا ومصر في ظل القانون المدني القديم الذي لم يتناول الشرط المانع من التصرف وجزاء مخالفته وكان القصد منه حماية مصلحة جديّة مشروعة وإذا خولف بعد استيفاء شروط صحته حكم بفسخ التصرف الاصيل أو ابطال التصرف المخالف بناء على طلب من وضع الشرط المانع لمصلحته ، لما كان ذلك ، وكان النص في القانون المدني الجديد في المادة ٨٢٣ على انه « ١ - إذا تضمن العقد أو الوصية شرطاً يمنع التصرف في مال ، فلا يصح هذا الشرط ما لم يكن مبنياً على باعث مشروع ومقصوداً عن مدة معقولة » ٢ - ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف اليه أو الغير . والنص في المادة ٨٢٤ منه على انه « إذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحاً طبقاً لأحكام المادة السابقة فكل تصرف مخالف له يقع باطلاً » يفيد ان المشرع - وعلى ما افصحته عنه المذكرة الايضاحية - قد قنن ما استقر عليه ألفقه والقضاء من قبل ولم يضيف شيئاً الا حسم الخلاف بين ما تردّد فيه القضاء من الحكم ببطلان التصرف المخالف أو فسخ التصرف الاصيل عند مخالفة الشرط المانع فأثر أن تكون طبيعة الجزاء هو بطلان التصرف المخالف

٣ - الملكية الشائعة

احكام الشيوع :

مادة ٨٢٥ - اذا ملك اثنان أو أكثر شيئاً غير مفرزة حصّة كل منهم فيه ، فهم شركاء على الشيوع وتحسب الحصص متساوية اذا لم يقدّم دليل على غير ذلك .

مادة ٨٢٦ - (١) كل شريك في الشيوع يملك حصته ملكاً تاماً ، وله أن يتصرف فيها وأن يستولى على ثمارها وإن يستعملها بحيث لا يلحق الضرر بحقوق سائر الشركاء .

(٢) وإذا كان التصرف منصّباً على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في نصيب المتصرف ، انتقل حق المتصرف اليه من وقت التصرف الى الجزء الذي آل الى المتصرف بطريق القسمة وللمتصرف اليه ، اذا كان يجهل أن المتصرف لا يملك العين المتصرف فيها مفرزة ، الحق في ابطال التصرف^(١).

دون حاجة الى فسخ التصرف الاصلى أما نوع الجزء فقد ابقى عليه وهوليس بطلاناً مطلقاً بل هو بطلان يتلق مع الغاية من تقرير المنع وهى حماية مصلحة خاصة مشروعة لاحد الاشخاص وهو ما صحرت به المذكرة الايضاحية بقولها « ان الذى يطلب بطلان التصرف المخالف هو المتصرف اذ له دائماً مصلحة في ذلك ويطلبه كذلك المتصرف له أو الغير اذا كان الشرط المانع اريد به أن يحى مصلحة مشروعة لاحد منهما ، ومن ثم يتحتم ضرورة لصح المطالبة بهذه الحماية أو التنازل عنها على صاحب المصلحة وحده ويمتنع على المحكمة الحكم بالبطلان من تلقاء نفسها ولا محل بعد ذلك للتحدى بما ورد بصدر المذكرة الايضاحية من تحديد لنوع هذا البطلان من انه « بطلان مطلق لعدم قابلية المال للتصرف » لما فيه من خروج عن المعنى الصحيح الواضح للنص الذى اقتصر على بيان طبيعة الجزء وهو البطلان دون نوعه الذى يتحدد بمدلوله اخذاً بالغاية التى تفيها المشرع منه وهى حماية المصلحة الخاصة المشروعة لا المصلحة العامة (نقض مدنى ١٩٧٥/١٢/٢١ - المرجع السابق - الجزء ٧ - فقرة ١٧٢٢ انظر أيضاً ، الادارية العليا ١٩٧٤/٥/٢٨ - مجموعة المكتب الفنى ١٩ - ١٦٦ - ٢٩٠ ؛ و ١٩٧٦/٤/١٢ - مجموعة المكتب الفنى ٢١ - ٤٧ - ١٢٩) .

١ - قضت محكمة النقض بأن القسمة غير المسجلة يحتج بها على من اشترى جزءاً مفرزاً من أحد المتقاسمين ويترتب عليها في شأنه ما يترتب عليها في شأن المتقاسمين من انتهاء حالة

مادة ٨٢٧ - تكون إدارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

مادة ٨٢٨ - (١) ما يستقر عليه رأى أغلبية الشركاء في أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزماً للجميع ، وتحسب الأغلبية على أساس قيمة الانصباء فإن لم تكن ثمة أغلبية فللمحكمة بناء على طلب أحد الشركاء أن تتخذ من التدابير ما تقتضيه الضرورة ، ولها أن تعين عند الحاجة من يدير المال الشائع^(١) .

(٢) وللأغلبية أيضاً أن تختار مديراً ، كما أن لها أن تضع للإدارة ولحسن الانتفاع بالمال الشائع نظاماً يسرى حتى على خلفاء الشركاء جميعاً سواء أكان الخلف علماً أم كان خاصاً .

(٣) وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم^(٢) .

الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا الجزء المفرد الذى وقع في نصيبه بموجب القسمة (نقض مدنى ١٩٨٠/١١/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٥٥٠) وقضت ايضا بأن للمالك على الشيوع اذا وضع يده على جزء مفرد من العقار يوازى حصته الحق في حماية وضع يده وليس من حق احد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ما له أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع وأن الثمار التي تنتج من المال الشائع اثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعاً بنسبة حصة كل منهم وللشريك على الشيوع أن يرجع ببيع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد على حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة (نقض مدنى ١٩٨١/٢/١٨ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ٨٢٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأن حق تأجير المال الشائع لا يثبت الا للأغلبية المطلقة للشركاء محسوبة على أساس الانصباء وأن الاجبار الصادر من أحد الشركاء دون أن تكون له أغلبية الانصباء لا يسرى في حق الباقين اصحاب الأغلبية الا اذا ارتضوه صراحة أو ضمناً ، اعتباراً بأن الاجبار يقع في جزء منه على ملك الغير فيحقق لهؤلاء الشركاء طلب اخراج المستاجر من أحدهم باعتباره متعرضاً لهم فيما يملكون (نقض مدنى ١٩٨١/١١/٢٦ - المرجع السابق - العدد الثاني - فقرة ٢٢٤٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ٢/٨٢٨ من القانون المدني أن تعتبر هناك وكالة ضمنية قد صدرت الى الشريك الذى تطوع لإدارة المال الشائع من باقى الشركاء ويعد هذا الشريك أصيلاً عن نفسه ووكيلاً عن باقى الشركاء في إدارة المال الشائع إدارة معتادة فتتخذ

مادة ٨٣٩ = (١) للشركاء الذين يملكون على الاقل ثلاثة ارباع المال الشائع ، ان يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الاساسية والتعديل في الغرض الذى اعد له ما يخرج عن حدود الادارة المعتادة ، على ان يعلنوا قراراتهم الى باقى الشركاء . ولان خالف من هؤلاء حق الرجوع الى المحكمة خلال شهرين من وقت الاعلان .

(٢) وللمحكمة عند الرجوع اليها اذا وافقت على قرار تلك الاغلبية ، ان تقرر مع هذا ما تراه مناسباً من التدابير . ولها بوجه خاص ان تأمر باعطاء المخالف من الشركاء كفالة تضمن الوفاء بما قد يستحق من التعويضات .

مادة ٨٤٠ = لكل شريك في الشبوع الحق في ان يتخذ من الوسائل ما يلزم لحفظ الشيء ، ولو كان ذلك بغير موافقة باقى الشركاء .

مادة ٨٤١ = نفقات ادارة المال الشائع وحفظه والضرائب المفروضة عليه وسائر التكاليف الناتجة عن الشبوع او المقررة على المال ، يتحملها جميع الشركاء ، كل بقدر حصته ، ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

مادة ٨٤٢ = للشركاء الذين يملكون على الاقل ثلاثة ارباع المال الشائع ان يقرروا التصرف فيه اذا استندوا في ذلك الى اسباب قوية على ان يعلنوا قراراتهم الى باقى الشركاء ، ولان خالف من هؤلاء حق الرجوع الى المحكمة خلال شهرين من وقت الاعلان . وللمحكمة عندما تكون قسمة المال الشائع ضارة بمصالح الشركاء ، ان تقدر تبعا للظروف ما اذا كان التصرف واجبا .

مادة ٨٤٣ = (١) للشريك في المنقول الشائع او في المجموع من المال ان يسترد قبل القسمة الحصة الشائعة التى باعها شريك غيره لاجنبى بطريق الممارسة^(١) وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ علمه بالبيع او من تاريخ اعلانه به ، ويتم

للأعمال التى تصدر منه في حق الشركاء الباقين سواء ما كان منها عملا ماديا او تصرفا قانونيا تقتضيه الادارة مما يعتبر معه هذا الشريك في مفهوم المادة ٢/٧٠١ من القانون المدنى وكلاهما عن باقى الشركاء وكالة عامة بالادارة ، وهى تشمل الاجارة ابتداء ومن باب أولى الموافقة على التنازل عنها الى مستأجر اخر في ذات العقار او الى شخص اخر (نقض مدنى ١٧/١/١٩٨١ - المرجع السابق - فقرة ٢٢٤١) .

١ - قضت محكمة النقض بانه متى كان الحكم قد قضى برفض طلب الطاعن استرداد الحصة الشائعة في العقار الذى طلب المطعون عليه بيعه عند عدم امكان قسمته عينا ، اقام

الاسترداد باعلان يوجه الى كل من البائع والمشتري ، ويحل المسترد محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته اذا هو عوضه عن كل ما انفق .
(٢) واذا تعدد المستردون فلكل منهم أن يسترد بنسبة حصته .

انقضاء الشبوع بالقسمة :

مادة ٨٣٤ : لكل شريك أن يطالب بقسمة المال الشائع ما لم يكن مجبرا على البقاء في الشبوع بمقتضى نص أو اتفاق ، ولا يجوز بمقتضى الاتفاق أن تمنع القسمة الى أجل يتجاوز خمس سنين ، فاذا كان الأجل لايجاوز هذه المدة نفذ الاتفاق في حق الشريك وفي حق من يخلفه^(١).

قضاه على أن دعوى استرداد الحصة الشائعة المبيعة لا توجه الا الى مشتري هذه الحصة متى كان اجنبيا عن الشركاء الاصليين ومن ثم لا يجوز رفعها على المطعون عليه لانه من جهة ليس مشتريا ومن جهة أخرى لم يصدر بيع بعد وانه لا يغير من هذا النظر ان يطلب حق الاسترداد اثناء اجراءات البيع بالمزاد لعدم امكان القسمة عينا لأن الحكمة في تحول هذا الحق للشركاء هو منع تدخل الاجنبي في الملكية الشائعة وهذه الحكمة تتوفر بطبيعتها في البيع بالمزاد اذ لهم ان يشتروا فيه ويشتروا الحصة المعروضة للبيع ويمنعوا الاجنبي من التدخل في الشركة كما ان طلب المطعون عليه قسمة العين المشتركة وبيعها بالمزاد وتحديد ثمن اساس لهذا البيع لا يعتبر عرضا ملزما له ببيع حصته بالثمن الذي حددته اذا طلب منه الشريك الآخر الشراء استنادا الى ان له افضلية على الغير باسترداد الحصة الشائعة وذلك لان هذا الحق لا يكون الا في حالة البيع التام وهو لم يتم لان تحديد ثمن البيع عند عدم امكان القسمة عينا انما هو للزيادة وليس مؤداه ان يتخلل طالب القسمة عنها وهي حق من حقوقه وليس معناه ان يجبر على بيع حصته لاحد الشركاء ، فحين هذا الذي اقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ولا يشوبه قصور (نقض مدني ١٩٥٢/١٠/٢٠ - مجموعة الريع قرن ج١ ص ٢١٥)

١ - قضت محكمة النقض بأن المشتري لحصة شائعة في عقار بمقد مسجل هو صاحب الشأن في القسمة التي تجرى لهذا العقار ، فالقسمة التي تجرى مع الشريك البائع لنصيبه في هذه الحالة لا يحتج بها على المشتري الذي سجل عقده قبل تسجيل حكم القسمة (نقض مدني ١٩٧٥/١٢/٢٤ - الطعن رقم ٧٩ لسنة ٤١ ق).

مادة ٨٢٥ = للشركاء اذا انعقد اجماعهم ان يقتسموا المال الشائع بالطريقة التي يرونها . فاذا كان بينهم من هو ناقص الاهلية وجبت مراعاة الاجراءات التي يفرضها القانون^(١).

مادة ٨٢٦ = (١) اذا اختلف الشركاء في اقتسام المال الشائع ، فعلى من يريد لخروج من الشيوع ان يكلف باقى الشركاء الحضور امام المحكمة الجزئية . (٢) وتندب المحكمة ان رأت وجها لذلك ، خبيراً او اكثر لتقويم المال الشائع وقسمته حصصاً ان كان المال يقبل القسمة عينا دون ان يلحقه نقص كبير في قيمته .

مادة ٨٢٧ = (١) يكون الخبير الحصص على أساس اصغر نصيب حتى لو كانت القسمة جزئية ، فإذا تعذرت القسمة على هذا الأساس جاز للخبير ان يجنب لكل شريك حصته .

(٢) واذا تعذر ان يختص أحد الشركاء بكامل نصيبه عينا عوض بمعدل عما نقص من نصيبه .

مادة ٨٢٨ = (١) تفصل المحكمة الجزئية في المنازعات التي تتعلق بتكوين الحصص وفي كل المنازعات الاخرى التي تدخل في اختصاصها^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن اجراء القسمة بالتراضي جائز ولو كان بين الشركاء من هو ناقص الاهلية على ان يحصل الوصى او القيم على اذن من الجهة القضائية المختصة باجراء القسمة على هذا الوجه وعلى ان تصدق هذه الجهة على عقد القسمة بعد تمامه حتى يصبح نافذاً في حق ناقص الاهلية ، واذا كان البطلان المترتب على عدم مراعاة هذه الاجراءات قد شرع لمصلحة القاصر ومن في حكمه حتى لا يتعاقد الوصى او القيم على تصرف ليس له في الاصل ان يستقل به ، فإن هذا البطلان يكون نسبياً لا يحتاج به الا ناقص الاهلية الذي يكون له عند بلوغه سن الرشد ان كان قاصراً او عند رفع الحجر عليه ان كان محجوراً عليه التنازل عن التمسك بهذا البطلان واجازة القسمة الحاصلة بغير اتباع هذه الاجراءات (نقض مدنى ١٩٦٤/١/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى ١٥ ص ١٢٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٨٢٨ من القانون المدنى ان اختصاص محكمة المواد الجزئية الاستثنائى في دعاوى القسمة قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص اما غير ذلك من المنازعات الاخرى فلا تختص به الا اذا كان يدخل في اختصاصها العادى ،

(٢) فإذا قامت منازعات لا تبخل في اختصاص تلك المحكمة كان عليها أن تحيل الخصوم الى المحكمة الابتدائية ، وأن تعين لهم الجلسة التي يحضرون فيها وتقف دعوى القسمة الى ان يفصل نهائيا في تلك المنازعات .

مادة ٨٣٩ = (١) متى انتهى الفصل في المنازعات وكانت الحصص قد عينت بطريق التجنيب ، أصدرت المحكمة الجزئية حكما باعطاء كل شريك النصيب المفرز الذي آل اليه .

(٢) فإذا كانت الحصص لم تعين بطريق التجنيب ، تجرى القسمة بطريق الاقتراع ، وتثبت المحكمة ذلك في محضرها وتصدر حكما باعطاء كل شريك نصيبه المفرز .

مادة ٨٤٠ = اذا كان بين الشركاء غائب أو كان بينهم من لم تتوافر فيه الاهلية ، وجب تصديق المحكمة على حكم القسمة بعد ان يصبح نهائيا ، وذلك وفقا لما يقرره القانون .

مادة ٨٤١ = اذا لم تمكن القسمة عينا ، أو كان من شأنها لحدوث نقص كبير في قيمة المال المراد قسّمته ، بيع هذا المال بالطريق المبينة في قانون المرافعات ، وتقتصر الزايدة على الشركاء اذا طلبوا هذا بالاجماع .

مادة ٨٤٢ = (١) لدائني كل شريك ان يعارضوا في أن تتم القسمة عينا أو ان يباع المال بالمزاد بغير تدخلهم ، وتوجه المعارضة الى كل الشركاء ، ويترتب عليها الزامهم ان يدخلوا من عارض من الدائنين في جميع الاجراءات ، والا كانت

ومتى كان النزاع الذي اثر في الدعوى امام محكمة الموضوع يدور حول طبيعة الشيوع في السلم المشترك ، وما اذا كان هذا الشيوع عاليا او اجباريا وحول تحديد نطاق الصلح المعقود بين الطرفين بشأن هذا السلم ، فهو بهذه المثابة نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص ويخرج بحسب قيمته من اختصاص قاضي المرافعة الجزئية نوعيا اذا كانت قيمة السلم المتنازع عليه - كما قدرها للخبير المنتدب في دعوى القسمة ويتعلق الطرفين - تجاوز نصيب تلك المحكمة مما كان يتعين معه أن تحيل هذا النزاع الى المحكمة الابتدائية للفصل فيه عملا بالفقرة الثانية من المادة ٨٢٨ من القانون المدني - وانما هو لم يحل فيها تكون قد جاوزت اختصاصها وخالفت القانون (نكض عدني ١٩٦٢/١/٢٥ - مجموعة المكتب الفني ١٢ ص ١٠٤)

القسمة غير نافذة في حقهم ويجب على كل حال ادخال الدائنين المقيدة حقوقهم قبل رفع دعوى القسمة .

(٢) أما اذا تمت القسمة ، فليس للدائنين الذين لم يتدخلوا فيها أن يطعنوا عليها الا في حالة الفس .

مادة ٨٤٣ = يعتبر المتقاسم مالكا للحصة التي آلت اليه منذ أن تملك في الشيوع وأنه لم يملك غيرها شيئا في بقية الحصص^(١).

مادة ٨٤٤ = (١) يضمن المتقاسمون بعضهم لبعض ما قد يقع من تعرض أو استحقاق لسبب سابق على القسمة ويكون كل منهم ملزما بنسبة حصته أن يعرض مستحق الضمان ، على أن تكون العبرة في تقدير الشيء بقيمته وقت القسمة . فإذا كان أحد المتقاسمين معسرا ، وزع القدر الذي يلزمه على مستحق الضمان وجميع المتقاسمين غير المعسرين .

(٢) غير أنه لا محل للضمان اذا كان هناك اتفاق صريح يقضى بالاعفاء منه في الحالة الخاصة التي نشأ عنها ، ويمتنع الضمان أيضا اذا كان الاستحقاق راجعا الى خطأ المتقاسم نفسه .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٨٤٣ من القانون المدني تقضي باعتبار المتقاسم مالكا للحصة التي آلت اليه منذ أن تملك في الشيوع لأن علة تقرير هذا الاثر الرجعي للقسمة هو حماية المتقاسم من الحقوق التي يربتها غيره من الشركاء على المال الشائع اثناء قيام الشيوع بحيث يخلص لكل متقاسم نصيبه المبرز الذي خصص له في القسمة مطهرا من هذه الحقوق ويجب قهر أعمال الاثر الرجعي للقسمة في هذا النطاق واستبعاده في جميع الحالات التي لا يكون الامر فيها متعلقا بحماية المتقاسم من تصرفات شركائه الصادرة قبل القسمة . ولما كان سند الطاعة في طلب الحكم لها بملكية الاطيان محل النزاع هو وضع اليد المدة الطويلة ، وهو يعد بذاته سببا لكسب الملكية مستقلا عن غيره من اسباب اكتسابها فلا وجه من بعد لأعمال حكم الاثر الرجعي للقسمة على واقعة الدعوى (نقض مدني ١٩٧٩/٥/٢٩ - مدينتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٤٠٩) . وقضت المحكمة الادارية العليا بأن قسمة المال الشائع - صلا بنص المادة ٨٤٣ من القانون المدني - تعود نتائجها الى الشريك باعتباره مالكا للجزء المبرز الذي اختص به من تاريخ تملكه للحصة الشائعة (الادارية العليا ١٩٨٠/٢/١٢ - مجموعة المكتب الفني ٢٥ - ٦٣) .

مادة ٨٤٥ - (١) يجوز نقض القسمة الحاصلة بالتراضي اذا اثبت احد المتقاسمين انه قد لحقه منها غبن يزيد على الخمس ، على ان تكون العبرة في التقدير بقيمة الشيء وقت القسمة^(١).

(٢) ويجب ان ترفع الدعوى خلال السنة التالية للقسمة والمدعى عليه ان يقف سيرها ويمنع القسمة من جديد اذا اكمل للمدعى نقدا او عينا ما نقص من حصته .

مادة ٨٤٦ - (١) في قسمة المهايأة يتفق الشركاء على ان يختص كل منهم بمنفعة جزء مفرز يوازي حصته في المال الشائع ، متنازلا لشركائه في مقابل ذلك عن الانتفاع بباقي الاجزاء ، ولا يصح هذا الاتفاق لمدة تزيد على خمس سنين . فإذا لم تستطع لها مدة او انتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل اتفاق جديد ، كانت مدتها سنة واحدة تتجدد اذا لم يعطى الشريك الى شركائه قبل انتهاء السنة الجارية بثلاثة اشهر انه لا يرغب في التجديد .

(٢) واذا دامت هذه القسمة خمس عشرة سنة ، انقضت قسمة نهائية^(٢)، ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك . واذا حاز الشريك على الشيوع جزءا مفرزا من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة ، افترض ان حيازته لهذا الجزء تستند الى قسمة مهايأة .

١ - قضت محكمة النقض بان المادة ٨٤٥ من القانون المدني قد جعلت من الغبن الذي يزيد على الخمس عيبا في عقد القسمة يجيز بذاته للشريك المغبون طلب نقضها ولهذا الشريك ان يجيز القسمة التي لحقه منها غبن فتصبح بعد ذلك غير قابلة للنقض وهذه الاجازة كما تكون صريحة يجوز ان تكون ضمنية اذ القانون لم يشترط لتحققها صورة معينة ، وتصرف الشريك المغبون في كل اقل بعض نصيبه بعد علمه بالغبن الذي لحقه وظروفه يمكن ان يعتبر اجازة ضمنية للقسمة ونزولا منه عن حقه في طلب نقضها اذا بلت ظروف الحال على ان نيته قد اتجهت الى التجاوز عن هذا العيب وإلى الرضاء بالقسمة رغم وجوده وتقدير تلك الظروف وتعرف هذه النية من شئون محكمة الموضوع (نقض مدني ١٩٦٨/١٢/٥ - مجموعة المكتب الفني ١٩ ص ١٤٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بضرورة تسجيل القسمة العقارية النهائية التي تحول اليها قسمة المهايأة حتى يمكن الاحتجاج بالملكية على الفسخ (نقض مدني ١٩٦٩/٦/٢٦ - مجموعة المكتب الفني ٢٠ ص ١٠٨٤) .

مادة ٨٩٧ = تكون قسمة المهايأة أيضا بأن يتفق الشركاء على ان يتناوبوا الانتفاع بجميع المال المشترك ، كل منهم لمدة تتناسب مع حصته .

مادة ٨٩٨ = تخضع قسمة المهايأة من حيث جواز الاحتجاج بها على الغير ومن حيث أهلية المتقاسمين وحقوقهم والتزاماتهم وطرق الاثبات لاحكام عقد الإيجار ، ما دامت هذه الاحكام لا تتعارض مع طبيعة هذه القسمة .

مادة ٨٩٩ = (١) للشركاء أن يتفقوا أثناء اجراءات القسمة النهائية على أن يقسم المال الشائع مهايأة بينهم وتظل هذه القسمة نافذة حتى تتم القسمة النهائية .

(٢) فإذا تعذر اتفاق الشركاء على قسمة المهايأة ، جاز للقاضي الجزئي اذا طلب منه ذلك أحد الشركاء أن يأمر بها ، بعد الاستعانة بخبير اذا اقتضى الأمر ذلك .

الشيوع الإجبارى :

مادة ٨٩٠ = ليس للشركاء في مال شائع أن يطلبوا قسمته اذا تبين من الغرض الذى أعد له هذا المال ، أنه يجب ان يبقى دائما على الشيوع^(١)

ملكية الأسرة :

مادة ٨٩١ = لاعضاء الاسرة الواحدة الذين تجمعهم وحدة العمل او المصلحة ، أن يتفقوا كتابة على انشاء ملكية للأسرة . وتتكون هذه الملكية أما من تركة ورثوها واتفقوا على جعلها كلها أو بعضها ملكا للأسرة ، واما من أى مال آخر مملوك لهم اتفقوا على ادخاله في هذه الملكية .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الثابت من الاوراق ان الشارع المطلوب سد المطلات المفتوحة عليه كان قد انشاء مالك الارض في أرضه واعده لمنفعة المبانى التى تقام فيها على جانبيه فإن هذا الشارع يكون من الملحقات الضرورية لتلك المبانى مقصدا لمنفعتها المشتركة وبالتالي فإنه يكون مملوكا لاصحابها على الشيوع الإجبارى أى معدا للبقاء مؤبدا ولا تجوز فيه القسمة (نقض مدنى ١١/٢/١٩٤٢ - مجموعة الربع قرن جـ ١ ص ٦٩٧) .

مادة ٨٥٢ = (١) يجوز الاتفاق على إنشاء ملكية الاسرة لمدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ، على أنه يجوز لكل شريك أن يطلب من المحكمة الاذن له في اخراج نصيبه من هذه الملكية قبل انقضاء الاجل المتفق عليه اذا وجد مبرر قوى لذلك .

(٢) واذا لم يكن للملكية المذكورة اجل معين كان لكل شريك أن يخرج نصيبه منها بعد ستة اشهر من يوم أن يعلن إلى الشركاء رغبته في اخراج نصيبه .

مادة ٨٥٣ = (١) ليس للشركاء أن يطلبوا القسمة مادامت ملكية الاسرة قائمة ، ولا يجوز لأى شريك أن يتصرف في نصيبه لاجنبى عن الاسرة الا بموافقة الشركاء جميعا .

(٢) واذا تملك اجنبى عن الامرة حصة أحد الشركاء برضاء هذا الشريك أو جبرا عليه ، فلا يكون هذا الاجنبى شريكا في ملكية الاسرة الا برضائه ورضاء باقى الشركاء .

مادة ٨٥٤ = (١) للشركاء اصحاب القدر الاكبر من قيمة الحصص أن يعينوا من بينهم للادارة واحدا أو أكثر ، وللمدير أن يدخل على ملكية الاسرة من التغيير في الغرض الذى اعد له المال المشترك ما يحسن به طرق الانتفاع بهذا المال ، ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

(٢) ويجوز عزل المدير بالطريقة التى عين بها ولو اتفق على غير ذلك ، كما يجوز للمحكمة أن تعزله بناء على طلب أى شريك اذا وجد سبب قوى يبرر هذا العزل .

مادة ٨٥٥ = فيما عدا الاحكام السابقة تنطبق قواعد الملكية الشائعة وقواعد الوكالة على ملكية الاسرة .

ملكية الطبقات :

مادة ٨٥٦ = (١) اذا تعدد ملاك طبقات الدار أو شققها المختلفة فإنهم يعدون شركاء في ملكية الأرض وملكية لجزاء البناء المعدة للاستعمال المشترك بين الجميع ، وبوجه خاص الاساسات والجدران الرئيسية والمداخل والاقنية والاسطح والمصاعد والممرات والدهاليز وقواعد الارضيات وكل انواع الانابيب

الا ما كان منها داخل الطبقة أو الشقة ، كل هذا ما لم يوجد في سندات الملك ما يخالفه .

(٢) وهذه الأجزاء المشتركة من الدار لا تقبل القسمة ، ويكون نصيب كل مالك فيها بنسبة قيمة الجزء الذى له في الدار ، وليس لذلك أن يتصرف في نصيبه هذا مستقلا عن الجزء الذى يملكه .

(٣) والحوالز الفاصلة بين شقتين تكون ملكيتها مشتركة بين اصحاب هاتين الشقتين .

مادة ٨٥٧ = (١) كل مالك في سبيل الانتفاع بالجزء الذى يملكه في الدار حر في أن يستعمل الاجزاء المشتركة فيما أعدت له على الا يحول دون استعمال باقى الشركاء لحقوقهم .

(٢) ولا يجوز أحداث أى تعديل في الاجزاء المشتركة بغير موافقة جميع الملاك حتى عند تجديد البناء ، الا اذا كان التعديل الذى يقوم به احد الملاك على نفقته الخاصة ، من شأنه أن يسهل استعمال تلك الاجزاء ، دون ان يغير من تخصيصها أو يلحق الضرر بالملاك الآخرين .

مادة ٨٥٨ = (١) على كل مالك أن يشترك في تكاليف حفظ الاجزاء المشتركة وصيانتها وإدارتها وتجديدها ، ويكون نصيبه في هذه التكاليف بنسبة قيمة الجزء الذى له في الدار ما لم يوجد اتفاق على غير ذلك .

(٢) ولا يحق للمالك أن يتخلى عن نصيبه في الاجزاء المشتركة للتخلص من الاشتراك في التكاليف المتقدمة الذكر .

مادة ٨٥٩ = (١) على صاحب السفلى أن يقوم بالاعمال والترميمات اللازمة لمنع سقوط العلو .

(٢) فإذا امتنع عن القيام بهذه الترميمات ، جاز للقاضى أن يأمر ببيع السفلى . ويجوز في كل حال لقاضى الامور المستعجلة أن يأمر بإجراء الترميمات العاجلة .

مادة ٨٦٠ = اذا تهدم البناء وجب على صاحب السفلى أن يعيد بناء سفله ، فاذا امتنع جاز للقاضى أن يأمر ببيع السفلى الا اذا طلب صاحب العلو أن يعيد هو بناء السفلى على نفقة صاحبه .

(٢) وفي الحالة الأخيرة يجوز لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفلى من

السكنى والانتفاع حتى يؤدي بما في ذمته ، ويجوز له أيضا ان يحصل على اذن في ايجار السفلى أو سكناه استيفاء لحقه .
مادة ٨٦١ = لا يجوز لصاحب العلو أن يزيد في ارتفاع بنائه بحيث يضر بالسفل .

اتحاد ملاك طبقات البناء الواحد :

مادة ٨٦٢ = (١) حيثما وجدت ملكية مشتركة لعقار مقسم الى طبقات أو شقق جاز للملاك أن يكونوا اتحادا فيما بينهم .
 (٢) ويجوز أن يكون الغرض من تكوين الاتحاد بناء العقارات أو مشتراها لتوزيع ملكية أجزائها على أعضائها .
مادة ٨٦٣ = للاتحاد أن يضع بموافقة جميع الأعضاء نظاما لضمان حسن الانتفاع بالعقار المشترك وحسن إدارته .
مادة ٨٦٤ = إذا لم يوجد نظام للإدارة أو إذا خلا النظام من النص على بعض الأمور ، تكون إدارة الأجزاء المشتركة من حق الاتحاد ، وتكون قراراته في ذلك ملزمة ، بشرط أن يدعى جميع ذوي الشأن بكتاب موصى عليه الى الاجتماع ، وأن تصدر القرارات من أغلبية الملاك محسوبة على أساس قيمة الانصباء .

مادة ٨٦٥ = للاتحاد بأغلبية الأصوات المنصوص عليها في المادة السابقة ، أن يفرض أى تأمين مشترك من الأخطار التي تهدد العقار أو الشركاء في جملتهم ، وله أن يأذن في إجراء أية أعمال أو تركيبات مما يترتب عليها زيادة في قيمة العقار كله أو بعضه ، وذلك على نفقة من يطلبه من الملاك وبما يضعه الاتحاد من شروط وما يفرضه من تعويضات والتزامات أخرى لمصلحة الشركاء .

مادة ٨٦٦ = (١) يكون للاتحاد مأمور يتولى تنفيذ قراراته ، ويعين بالأغلبية المشار إليها في المادة ٨٦٤ ، فإن لم تتحقق الأغلبية عين يأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار بناء على طلب أحد الشركاء بعد اعلان الملاك الآخرين لسماع أقوالهم . وعلى المأمور إذا اقتضى الحال أن يقوم

من تلقاء نفسه بما يلزم لحفظ جميع الأجزاء المشتركة وحراستها وصيانتها ، وله أن يطالب كل ذى شأن بتنفيذ هذه الالتزامات . كل هذا ما لم يوجد نص فى نظام الاتحاد يخالفه .

(٢) ويمثل المأمور الاتحاد امام القضاء فى مخاصمة الملاك اذا اقتضى الأمر .

مادة ٨٦٧ • (١) أجر المأمور يحدده القرار أو الأمر الصادر بتعيينه .
(٢) ويجوز عزله بقرار تتوافر فيه الاغلبية المشار اليها فى المادة ٨٦٤ أو بأمر يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار بعد اعلان الشركاء لسماع أقوالهم فى هذا العزل .

مادة ٨٦٨ • (١) اذا هلك البناء بحريق أو بسبب آخر ، فعلى الشركاء أن يلتزموا من حيث تجديده ما يقرره الاتحاد بالاغلبية المنصوص عليها فى المادة ٨٦٤ ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك .

(٢) فإذا قرر الاتحاد تجديد البناء خصص ما قد يستحق من تعويض بسبب هلاك العقار لأعمال التجديد ، دون اخلال بحقوق اصحاب الديون المقيدة .

مادة ٨٦٩ • (١) كل قرض يمنحه الاتحاد احد الشركاء لتمكينه من القيام بالتزاماته يكون مضمونا بامتياز على الجزء المفروز الذى يملكه وعلى حصته الشائعة فى الأجزاء المشتركة من العقار .

(٢) وتحسب مرتبة هذا الامتياز من يوم قيده .

الفصل الثانى

اسباب كسب الملكية

١ - الاستيلاء

الاستيلاء على منقول ليس له مالك :

- مادة ٨٧٠** = من وضع يده على منقول لا مالك له بنية تملكه ، ملكه^(١).
- مادة ٨٧١** = (١) يصبح المنقول لا مالك له اذا تخلى عنه مالكه بقصد النزول عن ملكيته^(٢).
- (٢) وتعتبر الحيوانات غير الأليفة لا مالك لها مادامت طليقة . واذا اعتقل حيوان منها ثم أطلق عاد لا مالك له اذا لم يتبعه المالك فوراً او اذا كف عن تتبعه . وما يروض من الحيوانات وألف الرجوع إلى المالك المخصص له ثم فقد هذه العادة يرجع لا مالك له .
- مادة ٨٧٢** = (١) الكنز المدفون أو المخبوء الذى لا يستطيع أحد أن يثبت ملكيته له ، يكون لمالك العقار الذى وجد فيه الكنز أو لمالك رقبته .
- (٢) والكنز الذى يعثر عليه فى عين موقوفة يكون ملكاً خاصاً للواقف ولورثته .
- مادة ٨٧٣** = الحق فى صيد البحر والبر واللقطة والأشياء الأثرية تنظمه لوائح خاصة .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة للمحاجر لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة وملكيتها الحكومية لها هى من قبيل الملكية السياسية لتأطيا لا الملكية المدنية التى يحذر اختلاسها سرقة (نقض جنائى ١٩٢٢/٢/١٤ - مجموعة الأربع قرن جـ - ٢ ص ١٢٥٥)

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لا يكفى لأعتبار الشيء متروكاً أن يسكت المالك عن المطالبة به أو يقعد عن الصمى لاستردادها بل لابد أن يكون تخليه واضحاً من عمل إيجابى يقوم به مقروناً بقصد النزول عنه (نقض جنائى ١٩٥٩/٤/٢٧ - مجموعة المكتب الفنى ١٠ ص ٤٩٥) .

الاستيلاء على عقار ليس له مالك :

مادة ٨٧٤ = (١) الأراضى غير المزروعة التى لا مالك لها تكون ملكا للدولة .
(٢) ولا يجوز تملك هذه الأراضى أو وضع اليد عليها إلا بترخيص من الدولة وفقا للوائح^(١).

٢ - الميراث وتصفية التركة

مادة ٨٧٥ = (١) تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم فى الإرث وانتقال اموال التركة اليهم تسرى فى شأنها أحكام الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها .
(٢) وتتبع فى تصفية التركة الاجكام الآتية :

تعيين مصف للتركة :

مادة ٨٧٦ = اذا لم يعين المورث وصيا لتركته وطلب أحد ذوى الشأن تعيين مصف لها ، عينت المحكمة ، اذا رأت موجبا لذلك ، من تجمع الورثة على اختياره فإن لم تجمع الورثة على أحد تولى القاضى اختيار المصفى على أن يكون بقدر المستطاع من بين الورثة ، وذلك بعد سماع أقوال هؤلاء .

١ - الفقرة الثالثة من المادة ٨٧٤ الفيت بمقتضى المادة ٨٦ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، وقد قضت محكمة النقض بأن الأراضى الداخلة فى زمام البلاد تخرج عن نطاق الأراضى غير المزروعة التى كان يجوز تملكها بالاستيلاء طبقا للمادة ٨٧٤ من القانون المدنى وبالتالي فلا يرد عليها التملك بالاستيلاء سواء كانت وسائله هى الترخيص أو التعمير (نقض مدنى ١٩٦٩/٢/٢٠ مجموعة المكتب الفنى ٢٠ ص ٣٦٩)

مادة ٨٧٧ = (١) لمن عين مصفيا أن يرفض تولي هذه المهمة أو أن يتنحى عنها بعد توليها وذلك طبقا لأحكام الوكالة .

(٢) وللقاضى أيضا ، إذا طلب اليه أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة أو دون طلب ، عزل المصفى واستبدال غيره به ، متى وجدت أسباب تبرر ذلك^(١) .

مادة ٨٧٨ = (١) إذا عين المورث وصيا للتركة ، وجب أن يقر القاضى هذا التعيين .

(٢) ويسرى على وصى التركة ما يسرى على المصفى من أحكام .

مادة ٨٧٩ = (١) على كاتب المحكمة أن يقيد يوما فيوما الأوامر الصادرة بتعيين المصفين ويتبثيت أوصياء التركة ، في سجل عام تدون فيه أسماء المورثين بحسب الأوضاع المقررة للفهارس الأبجدية ويجب أن يؤشر في هامش السجل بكل أمر يصدر بالعزل ويكل ما يقع من تنازل .

(٢) ويكون لقيد الأمر الصادر بتعيين المصفى من الأثر في حق الغير الذى يتعامل مع الورثة في شأن عقارات التركة ما للتأشير المنصوص عليه في المادة ٩١٤ .

مادة ٨٨٠ = (١) يتسلم المصفى أموال التركة بمجرد تعيينه ويتولى تصفيتها برقابة المحكمة . وله أن يطلب منها اجرا عادلا على قيامه بمهمته^(٢) .

(٢) ونفقات التصفية تتحملها التركة ، ويكون لهذه النفقات حق امتياز في مرتبة امتياز المصروفات القضائية .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يوجد في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصفى أو استبدال غيره به ، بل تكفل القانون المدني بما استحدثه من أحكام نظم فيها تصفية التركات وأجراءاتها بصيانة حقوق الدائنين وإظهارها بعد تمام التصفية وجعل لهم باعتبارهم من ذوى الشأن الحق في طلب عزل المصفى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مبررة (نقض مدنى ١٦/٥/١٩٦٦ - المرجع السابق ١٤ ص ٦٧٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٨٨٠ من القانون المدني أجازت لمصفى التركة أن يطلب من المحكمة الابتدائية التى عينته اجرا على قيامه بمهمته . وأن ذلك لا يحجب اختصاص قاضى الأمور الوقتية بإصدار أمر على عريضة بتقدير نفقات التصفية والاجر الذى يستحقه

مادة ٨٨١ = على المحكمة أن تتخذ عند الاقتضاء جميع ما يجب من الاحتياطات المستعجلة للمحافظة على التركة ، وذلك بناء على طلب أحد ذوي الشأن أو بناء على طلب النيابة العامة أو دون طلب ما . ولها بوجه خاص أن تأمر بوضع الاختام وايداع النقود والأوراق المالية والأشياء ذات القيمة .

مادة ٨٨٢ = (١) على المصفي أن يقوم في الحال بالصرف من مال التركة لتسديد نفقات تجهيز الميت ونفقات مآتمه بما يناسب حالته ، وعليه أيضا أن يستصدر أمرا من قاضي الأمور الوقتية بصرف نفقة كافية بالقدر المقبول من هذا المال الى من كان المورث يعولهم من ورثته حتى تنتهي التصفية ، على أن تخصص النفقة التي يستولى عليها كل وارث من نصيبه في الارث^(١) .

(٢) وكل منازعة تتعلق بهذه النفقة يفصل فيها قاضي الأمور الوقتية .

جرد التركة :

مادة ٨٨٢ = (١) لا يجوز من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصفي أن يتخذ الدائنون أى إجراء على التركة ، كما لا يجوز لهم أن يستعروا في أى إجراء اتخذوه الا في مواجهة المصفي .

(٢) وكل توزيع فتح ضد المورث ولم تقفل قائمته النهائية يجب وقفه حتى تتم تسوية جميع ديون التركة متى طلب ذلك أحد ذوي الشأن .

المصفي عن الأعمال التي قام بها ، وهو اختلاص مقرر بصريح نص الفقرة الخامسة من المادة ٩٥٠ من قانون المرافعات (بخصوص تصفية التركات) الواردة في الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الرابع المصنف بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية (نقض مدني ١٩٨٠/٣/٢٦ - مدونتتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٠٨٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن لقاضي الأمور المستعجلة تقدير النفقة المؤقتة للوارث الذي كان يعوله المورث حتى تصفي ديون التركة وذلك سواء كان الحجز الموقع من أحد دائني التركة على أموالها الموجودة تحت يد الغير تحفظيا أو تنفيذيا ، متى كان الدين المحجوز من أجله متنازعا فيه ولم يفصل نهائيا في هذا النزاع وكان الثالث أن ليس للوارث مورد آخر يعيش منه سوى المال المحجوز (نقض مدني ١٩٥١/١٢/٢٠ - مجموعة الريع قرن ج - ٢ ص ٨٩٨) ..

مادة ٨٨٤ = لا يجوز للوارث قبل أن تسلم اليه شهادة التوريث المنصوص عليها في المادة ٩٠١ أن يتصرف في مال التركة ، كما لا يجوز له أن يستوفى ما للتركة من ديون أو أن يجعل ديناً عليه قصاصاً بدين التركة .

مادة ٨٨٥ = (١) على المصفي أن أثناء التصفية أن يتخذ ما تتطلبه أموال التركة من الوسائل التحفظية ، وأن يقوم بما يلزم من أعمال الإدارة ، وعليه أيضاً أن يتوب عن التركة في الدعاوى وأن يستوفى مالها من ديون قد حلت . (٢) ويكون المصفي ، ولولم يكن مأجوراً ، مسئولاً مسئولية الوكيل المأجور وللقاضى أن يطالبه بتقديم حساب عن ادارته في مواعيد دورية .

مادة ٨٨٦ = (١) على المصفي أن يوجه تكليفاً علنياً لدائني التركة ومدينيها يدعوه فيهم لأن يقدموا بياناً بما لهم من حقوق وما عليهم من ديون ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من التاريخ الذي ينشر فيه التكليف آخر مرة .

(٢) ويجب أن يلصق التكليف على الباب الرئيسي لمقر العدة في المدينة أو القرية التي توجد بها أعيان التركة ، أو على الباب الرئيسي لمركز البوليس في المدن التي تقع في دائرتها هذه الأعيان ، وفي لوحة المحكمة الجزئية التي تقع في دائرتها آخر موطن المورث ، وفي صحيفة من الصحف اليومية الواسعة الانتشار .

مادة ٨٨٧ = على المصفي أن يودع قلم كتاب المحكمة ، خلال أربعة أشهر من يوم تعيينه ، قائمة تبين ما للتركة وما عليها وتشتمل على تقدير لقيمة هذه الأموال ، وعليه أيضاً أن يخطر بكتاب موسى عليه في الميعاد المتقدم كل ذي شأن يحصل هذا الإيداع .

(٢) ويجوز أن يطلب إلى القاضي مد هذا الميعاد إذا وجدت ظروف تبرر ذلك .

مادة ٨٨٨ = (١) للمصفي أن يستعين في الجرد وفي تقدير قيمة أموال التركة بغيره أو بمن يكون له في ذلك لراية خاصة .

(٢) ويجب على المصفي أن يثبت ما تكشف عنه أوراق المورث وما هو ثابت في السجلات العامة من حقوق وديون وما يصل الى علمه عنها من أى طريق كان ، وعلى المورث أن يطلع المصفي على بكمونه من ديون على التركة وحقوق لها .

مادة ٨٨٩ = وعلى بغيره والتبعية التهديد كل من امتنع عن غشاً على شيء من مال التركة ولو كان وارثاً .

مادة ٨٩٠ = (١) كل منازعة في صحة الجرد ، وبخاصة ما كان متعلقا باغفال اعيان أو حقوق للتركة أو عليها أو باثباتها ، ترفع بعريضة للمحكمة بناء على طلب كل ذي شأن خلال الثلاثين يوما التالية للاخطار بإيداع قائمة الجرد^(١).
(٢) وتجرى المحكمة تحقيقا ، فإذا رأت أن الشكوى جدية أصدرت أمرا بقبولها ويصلح التظلم من هذا الأمر وفقا لاحكام قانون المرافعات .
(٣) وأن لم يكن النزاع قد سبق رفعه الى القضاء عينت المحكمة أجلا يرفع فيه ذو الشأن دعواه أمام المحكمة المختصة ، وتقضى فيها هذه المحكمة على وجه الاستعجال .

تسوية ديون التركة :

مادة ٨٩١ = بعد انقضاء الميعاد المعين لرفع المنازعات المتعلقة بالجرد يقوم المصفي بعد استئذان المحكمة بوفاء ديون التركة التي لم يقم في شأنها نزاع ، أما الديون التي نوزع فيها فتسوى بعد الفصل في النزاع نهائيا .
مادة ٨٩٢ = على المصفي في حالة افسار التركة أو في حالة احتمال افسارها ، أن يقف تسوية أي دين ، ولو لم يقم في شأنه نزاع ، حتى يفصل نهائيا في جميع المنازعات المتعلقة بديون التركة .

١ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كان القانون قد أوجب رفع المنازعة في صحة الجرد في ميعاد ثلاثين يوما ، إلا أنه جعل انفتاح هذا الميعاد رهنا بقيام المصفي باخطار المنازع بإيداع القائمة محل المنازعة ، أما ذوو الشأن الذين لم يخطرأ بإيداع القائمة فلا يتقيدون بداهة بهذا الميعاد لتوقف الالتزام به على حصول الاخطار بإيداع القائمة ، ومن ثم فإن هؤلاء أن يرفعوا منازعاتهم في صحة الجرد إلى المحكمة في أي وقت إلى ما قبل تمام التصفية ، ونص المادة ٨٩٧ من القانون المدني من العموم بحيث يشمل جميع الدائنين العاديين الذين لم ينازعوا في قائمة الجرد قبل تمام التصفية ولا يدع مجالا لاستثناء من لم يخطر منهم بإيداع تلك القائمة ، هذا إلى أن استثناء هؤلاء يترتب عليه اهدار الصفة الجماعية للتصفية وتقويت ما هدفه المشرع منها من تحقيق المساواة بين الدائنين العاديين وتأمين الفع الذي يتعامل مع الورثة في أموال التركة بعد تمام التصفية من ظهور دلائل للتركة ينلزعهم (نقض مدني ١٩٦٩/٢/٢٠ - مجموعة المكتب الفني ٢٠ ص ٤٤٤)

مادة ٨٩٣ = (١) يقوم المصطفى بوفاء ديون التركة مما يحصله من حقوقها ،
ومما تشتمل عليه من نقود ومن ثمن ما يكون قد باعه بسعر السوق من أوراق
مالية ، ومن ثمن ما في التركة من منقول . فإن لم يكن ذلك كافيا فمن ثمن ما في
التركة من عقار .

(٢) وتباع منقولات التركة وعقاراتها بالمزاد العلني وفقا للأوضاع وفي
المواعيد المنصوص عليها في النصوص الجبرية ، الا اذا اتفق جميع الورثة على أن
يتم البيع بطريقة أخرى أو على أن يتم ممارسة . فإذا كانت التركة معسرة لزم
أيضا موافقة جميع الدائنين . وللورثة في جميع الأحوال الحق في أن يدخلوا في
المزاد .

مادة ٨٩٤ = للمحكمة بناء على طلب جميع الورثة أن تحكم بحلول الدين
المؤجل ويتعيين المبلغ الذي يستحقه الدائن مراعية في ذلك حكم المادة ٥٤٤ .

مادة ٨٩٥ = (١) اذا لم يجمع الورثة على طلب حلول الدين المؤجل ، تولت
المحكمة توزيع الديون المؤجلة وتوزيع أموال التركة ، بحيث يختص كل وارث
من جملة ديون التركة ومن جملة أموالها بما يكون في نتيجته معادلا لصافي
حصته في الارث .

(٢) وترتب المحكمة لكل دائن من دائني التركة تأمينا كافيا على عقار أو
منقول ، على أن تحتفظ لمن كان له تأمين خاص بنفس هذا التأمين ، فإن
استحال تحقيق ذلك ، ولو باضافة ضمان تكميلي يقدمه الورثة من مالهم الخاص
أو بالاتفاق على أية تسوية أخرى ، رتب المحكمة التأمين على أموال التركة
جميعها .

(٣) وفي جميع هذه الأحوال اذا ورد تأمين على عقار ولم يكن قد سبق
شهره ، يجب أن يشهر هذا التأمين وفقا للاحكام المقررة في شهر حق
الاختصاص .

مادة ٨٩٦ = يجوز لكل وارث بعد توزيع الديون المؤجلة ان يدفع القدر الذي
اختص به قبل أن يحل الاجل طبقا للمادة ٨٩٤ .

مادة ٨٩٢ - دائنو التركة الذين لم يستوفوا حقوقهم لعدم ظهورها في قائمة الجرد ولم تكن لهم تأمينات على أموال التركة ، لا يجوز لهم أن يرجعوا على من كسب بحسن نية حقا عينيا على تلك الاموال وانما لهم الرجوع على الورثة بسبب اثرائهم .

مادة ٨٩٨ - يتولى المصفي بعد تسوية ديون التركة تنفيذ الوصايا وغيرها من التكاليف .

تسليم أموال التركة وقسمة هذه الاموال :

مادة ٨٩٩ - بعد تنفيذ التزامات التركة يؤول ما بقى من اموالها الى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعى .

مادة ٩٠٠ - (١) يسلم المصفي الى الورثة ما آل اليهم من أموال التركة .
(٢) ويجوز للورثة ، بمجرد انقضاء الميعاد المقرر للمنازعات المتعلقة بالجرد ، المطالبة بأن يتسلموا ، بصفة مؤقتة الاشياء او النقود التى لا يحتاج لها في تصفية التركة ، او ان يتسلموا بعضا منها وذلك مقابل تقديم كفالة أو بدون تقديمها .

مادة ٩٠١ - تسلم المحكمة ال كل وارث يقدم اعلاما شرعيا بالورثة او ما يقوم مقام هذا الاعلام ، شهادة تقرر حقه في الارث وتبين ما آل اليه من أموال التركة^(١).

مادة ٩٠٢ - لكل وارث أن يطلب ممن المصفي أن يسلمه نصيبه في الارث مفرزا . الا اذا كان هذا الوارث ملزما بالبقاء في الشيوخ بناء على اتفاق أو نص في القانون .

١ - قضت محكمة النقض بأن تحقيق الوفاة والورثة حجة في هذا الخصوص ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق (نقض مدنى ١٩٦٦/٦/٢٩ - مجموعة المكتب الفنى ١٧ ص ١٤٨٠) وقضت ايضا بأنه يجوز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة في الطعن على الاشهاد ان يطلبوا بطلانه سواء اكان ذلك في صورة دعوى مبتدأة أم في صورة دفع (نقض مدنى ١٩٦٤/٣/١١ - المرجع السابق ١٥ ص ٢٤٠) .

مادة ٩٠٣ = (١) إذا كان طلب القسمة واجب القبول ، تولى المصنف إجراء القسمة بطريقة ودية على ألا تصبح هذه القسمة نهائية إلا بعد أن يقرها الورثة بالاجماع .

(٢) فإذا لم ينعقد اجماعهم على ذلك ، فعلى المصنف أن يرفع على نفقة الشركة دعوى بالقسمة وفقاً لأحكام القانون ، وتستتزل نفقات الدعوى من انصباء المتقاسمين .

مادة ٩٠٤ = تسرى على قسمة التركة القواعد المقررة في القسمة ، وبوجه خاص ما يتعلق منها بضمان التعرض والاستحقاق وبالغبين وبامتياز المتقاسم ، وتسرى عليها أيضاً الأحكام الآتية :

مادة ٩٠٥ = إذا لم يتفق الورثة على قسمة الأوراق العائلية أو الأشياء التي تحصل بعاطفة الورثة نحو المورث ، أمرت المحكمة أما ببيع هذه الأشياء أو باعطائها لأحد الورثة مع استئزال قيمتها من نصيبه في الميراث أو دون استئزال . ويراعى في ذلك ما جرى عليه العرف وما يحيط بالورثة من ظروف شخصية .

مادة ٩٠٦ = إذا كان بين أموال التركة مستقل زراعى أو صناعى أو تجارى مما يعتبر وحدة اقتصادية قائمة بذاتها ، وجب تخصيصه برمته لمن يطلبه من الورثة إذا كان أقدرهم على الاضطلاع به . وثمن هذا المستقل يقوم بحسب قيمته ويستئزل من نصيب الوارث في التركة فإذا تساوت قدرة الورثة على الاضطلاع بالمستقل خصص لمن يعطى من بينهم أعلى قيمة بحيث لا تقل عن ثمن المثل .

مادة ٩٠٧ = إذا اختص أحد الورثة عند القسمة بدين للتركة^(١) ، فإن باقى الورثة لا يضمنون له المدين إذا هو أصر بعد القسمة مالم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن دين الأجرة وإن كان أصلاً للمورث إلا أنه مادام بطبيعته قابلاً للتقسام فهو يتقسم بعد وفاته على الورثة كل بقدر حصته الميراثية .
(نقض مدنى ١٦/١٢/١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى ١٦ ص ١٢٨٠) .

مادة ٩٠٨ - تصح الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى ، بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه ، فإن زادت قيمة ما عين لأحدهم على استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية .

مادة ٩٠٩ - القسمة المضافة الى ما بعد الموت يجوز الرجوع فيها دائما .
وتصبح لازمة بوفاة الموصى .

مادة ٩١٠ - اذا لم تشمل القسمة جميع أموال المورث وقت وفاته ، فإن الأموال التي لم تدخل في القسمة تؤول شائعة الى الورثة طبقا لقواعد الميراث .

مادة ٩١١ - اذا مات قبل وفاة المورث واحد أو أكثر من الورثة المحتملين الذين دخلوا في القسمة ، فإن الحصة المفترزة التي وقعت في نصيب من مات تؤول شائعة الى الورثة طبقا لقواعد الميراث .

مادة ٩١٢ - تسرى في القسمة المضافة الى ما بعد الموت أحكام القسمة عامة عدا أحكام الغبن .

مادة ٩١٣ - اذا لم تشمل القسمة ديون التركة ، أو شملتها ولكن لم يوافق الدائنون على هذه القسمة ، جاز عند عدم تسوية الديون بالاتفاق مع الدائنين أن يطلب أى وارث قسمة التركة طبقا للمادة ٨٩٥ ، على أن تراعى بقدر الامكان القسمة التي أوصى بها المورث والاعتبارات التي بنيت عليها .

أحكام التركات التي لم تصف :

مادة ٩١٤ - اذا لم تكن التركة قد صفيت وفقا لأحكام النصوص السابقة ، جاز لدائني التركة العاديين أن ينفذوا بحقوقهم أو بما أوصى به لهم على عقارات التركة التي حصل التصرف فيها ، أو التي رتبتم عليها حقوق عينية لصالح الغير ، اذا اشروا بدينهم وفقا لأحكام القانون^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرتين الأولى والثانية للمادة ١٢ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع لم يجعل شهر حق الإرث شرطا لانتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لعين شهر حق الإرث وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان التركة بما

٣ - الوصية

مادة ٩١٥ = تسرى على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها .

مادة ٩١٦ = (١) كل عمل قانوني يصدر من شخص في مرض الموت ويكون مقصودا به التبرع ، يعتبر تصرفا مضاعفا الى ما بعد الموت ، وتسرى عليه أحكام الوصية ايا كانت التسمية التي تعطى لهذا التصرف^(١) .
(٢) وعلى وريثة من تصرف أن يثبتوا أن العمل القانوني قد صدر من مورثهم وهو في مرض الموت ، ولهم اثبات ذلك بجميع الطرق . ولا يحتج على الورثة بتاريخ السند اذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا .

فيها الحقوق العينية المقاربة من المورث إلى الوارث اثر يترتب على واقعة الوفاة ، واكتفى المشرع في مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الارث بمنع شهر أى تصرف يضر من الوارث في أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته (نقض مدنى ١٩٦٦/١١/١ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٧ ص ١٥٩٩) وقضت ايضا بأن مؤدى قاعدة " أن لا تركة إلا بعد سداد الدين " أن تركة المدين تنشغل بمجرد وفاته بحق عيني لدائني المتوفى يخول لهم تتبعها واستيفاء ديونهم منها تحت يد أى وارث أو من يكون الوارث . قد تصرف اليهم مادام أن الدين قائم دون أن يكون لهذا الوارث حق الدفع بانقسام الدين على الورثة ، أما اذا كان الدين قد انقضى بالنسبة الى أحد الورثة بالتقادم فإن لهذا الوارث - اذا ما طالبه الدائن قضائيا - أن يدفع بانقضاء الدين بالنسبة اليه كما لا تمنع المطالبة بالدين من تركة المدين المورث من سريان التقادم بالنسبة الى بعض وريثة المدين دون البعض الآخر الذين انقطع التقادم بالنسبة اليهم متى كان محل الالتزام طبيعته قابلاً للانقسام . (نقض مدنى ١٩٦٢/٦/٧ - مجموعة المكتب الفنى ١٢ ص ٧٧٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المشرع في المادتين ٤٧٧ و ٩١٦ من التقنين المدني لم يستلزم لاعتبار التصرف وصية سوى أن يصدر في مرض الموت وأن يكون مقصودا به التبرع ولم يستوجب المشرع في هذه الحالة أن يحتفظ المتصرف بحياته المبيع والانتفاع به طوال حياته على نحو ما اشترط في المادة ٩١٧ من التقنين المدني .
(نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٢٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٢٥) .

(٣) وإذا اثبت الورثة أن التصرف صدر من مورثهم في مرض الموت ، أعتبر التصرف صادرا على سبيل التبرع ، ما لم يثبت من صدر له التصرف عكس ذلك . كل هذا ما لم توجد احكام خاصة تخالفه .

مادة ٩١٢ - اذا تصرف شخص لآخر ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، أعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه احكام الوصية ما لم يقد دليل يخالف ذلك^(١).

٤ - الالتصاق

الالتصاق بالعقار :

مادة ٩١٨ - الأرض التي تتكون من طمي يجلبه النهر بطريقة تدريجية غير محسوسة تكون ملكا للملاك المجاورين .

مادة ٩١٩ - (١) الأرض التي يتكشف عنها البحر تكون ملكا للدولة .
(٢) ولا يجوز التعدي على أرض البحر الا اذا كان ذلك لاعادة حدود الملك الذي طمي عليه البحر .

١ - قضت محكمة النقض بأن القرينة القانونية التي تنص عليها المادة ٩١٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوامها اجتماع شرطين . أولهما احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وثانيهما احتفاظه بحق الانتفاع - على أن يكون الاحتفاظ بالأميرين مدى الحياة ، ومؤدى هذه القرينة - على ما هو ظاهر من نص المادة - اعتبار التصرف مضافا الى ما بعد الموت فتسرى عليه احكام الوصية ما لم يقد دليل يخالف ذلك ، وأن تحقيق القرينة المذكورة بشرطيهما وجواز التخليل على تمسكها من أمور الواقع تستقل به محكمة الموضوع ، وأنه لا يجوز التحدي بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٢٥٢٢) .

وقضت المحكمة الادارية العليا بأن المناط في اعمال القرينة القانونية التي شرعتها المادة ٩١٧ من القانون المدني ان يكون التصرف صادرا من شخص لأحد ورثته ، ومن ثم فلا قيام لتلك القرينة ولا عمل لها في غير المجال الذي شرعت له ، وعلى هذا المقتضى فإن مجرد احتراء عقد البيع على شرط احتفاظ البائع بالانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته وشرط منع

مادة ٩٢٠ = ملك الأراضي الملاصقة للمياه الراكدة كمياه البحيرات والبرك ، لا يملكون ما تنكشف عنه هذه المياه من أراض ولا تزول عنهم ملكية ما تغطي عليه هذه المياه .

مادة ٩٢١ = الأراضي التي يحولها النهر من مكانها أو ينكشف عنها ، والجزائر التي تتكون في مجراه ، تكون ملكيتها خاضعة لأحكام القوانين الخاصة بها^(١) .

مادة ٩٢٢ = (١) كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى .. يعتبر من عمل صاحب الأرض اقام على نفقته ويكون مملوكا له .
(٢) ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن اجنبيا قد اقام هذه المنشآت على نفقته ، كما يجوز أن يقام الدليل على أن مالك الأرض قد خول اجنبيا ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في اقامة هذه المنشآت وتملكها^(٢) .

التصرف اليه من التصرف في هذه المعين حال حياة البائع لا يكفى في ذاته لتقيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني ، بل ينبغي أن يتوافر لهذه القرينة الى جانب شرطيتها المتقدمين مجال عملها في القانون حسبما رسمه الشارع وذلك بأن يكون المنصرف اليه وارثا فعلا للمتصرف ، اذ لا جدال في أن تلك القرينة القانونية انما قررت اساسا لصالح الوارث بقصد اعطائه من اثبات أن التصرف الذي صدر من مورث لأحد الورثة اضارارا بحقه في الارث انما هو في حقيقته وبحسب طبيعته وصية (الادارية العليا ١٩٧٦/١٢/١٤ - مجموعة المكتب الفني ٢٢ - ١٠) .

١ - جدد قضت محكمة النقض بأن وضع اليد على الأموال المملوكة لمها طالت مدته لا يكسب الملكية ما لم يقع بعد زوال صفة المال العام عنها كما في أرض طرح النهر التي استقرت واصبحت ثابتة (نقض مدني ١٩٧٤/١/١٧ - الطعن ١٨٤ - السنة ٢٨ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٩٢٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع في الفقرة الأولى قرينة لصالح صاحب الأرض هي أنه ملك لما فوقها وما تحتها وأجازه في الفقرة الثانية للاجنبي أن يثبت عكس القرينة فمن اثبت أنه اقام المنشآت من ماله ، ولكن بغير اتفاق مع المالك على مبيعها تملك المالك هذه المنشآت بالاتصاف مقابل تعويض من اقامها ولهذا للأحكام التي اوردتها المشرع بهذا الخصوص وأن اثبت أنه خول من المالك في اقامتها وتملكها باتفاق امتنع التحدى عندئذ بقواعد الاتصاف - (د نقض مدني ١٩٨٠/٢/١٢ - مودنتا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٠٧٤) وقضت

مادة ٩١٣ = (١) يكون ملكا خالصا لصاحب الأرض ما يحدثه فيها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى بقيمتها بمواد مملوكة لغيره ، إذا لم يكن ممكنا نزاع هذه المواد دون أن يلحق هذه المنشآت ضرر جسيم ، أو كان ممكنا نزاعها ولكن لم ترفع الدعوى باستردادها خلال سنة من اليوم الذى يعلم فيه مالك المواد أنها اندمجت في هذه المنشآت .

(٢) فإذا تملك صاحب الأرض المواد ، كان عليه أن يدفع قيمتها مع التعويض إن كان له وجه . أما إذا استرد المواد صاحبها فإن نزاعها يكون على نفقة صاحب الأرض .

مادة ٩١٤ = (١) إذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضا صاحب الأرض ، كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت على نفقة من أقامها مع التعويض إن كان له وجه ، وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذى يعلم فيه باقامة المنشآت أو أن يطلب استبقاء المنشآت مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة ، أو دفع مبلغ يساوى ما زاد في ثمن الأرض بسبب هذه المنشآت .

(٢) ويجوز لمن أقام المنشآت أن يطلب نزاعها إن كان ذلك لا يلحق بالأرض ضررا ، إلا إذا اختار صاحب الأرض أن يستبقى المنشآت طبقا لأحكام الفقرة السابقة .

مادة ٩١٥ = (١) إذا كان من أقام المنشآت المشار إليها في المادة السابقة يعتقد بحسن نية أن له الحق في إقامتها ، فلا يكون لصاحب الأرض أن يطلب الإزالة ، وإنما يخير بين أن يدفع قيمة المواد وأجرة العمل أو أن يدفع مبلغا يساوى ما زاد في ثمن الأرض بسبب هذه المنشآت ، هذا ما لم يطلب صاحب المنشآت نزاعها^(١) .

أيضا بأن التمسك بالقرينة النصوص عليها في المادة ٩٢٢ من القانون المدنى هو دفاع يقوم على واقع ينفي التمسك به أمام محكمة الموضوع لا يمكن بحثه وتحقيقه أمام محكمة النقض (نقض مدنى ١٦ / ١٢ / ١٩٨٠ المرجع السابق - فقرة ٧٤٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن ملكية المنشآت لا تنتقل الى المشتري البائى بمجرد صدور الترخيص له بالبناء من مالك الأرض وإنما بتسجيل عقد البيع غير المسجل والذي وإن كان

(٢) إلا أنه إذا كانت المنشآت قد بلغت حداً من الجسامه يرهق صاحب الأرض أن يؤدي ما هو مستحق عنها ، كان له أن يطلب تملك الأرض لمن أقام المنشآت نظير تعويض عادل .

مادة ٩٦٦ - إذا أقام اجنبي منشآت بمواد من عنده بعد الحصول على ترخيص من مالك الأرض ، فلا يجوز لهذا المالك إذا لم يوجد اتفاق في شأن هذه المنشآت أن يطلب ازلتها ، ويجب عليه إذا لم يطلب صاحب المنشآت نزعها أن يؤدي اليه احدى القيمتين المنصوص عليهما في الفقرة الاولى من المادة السابقة .

مادة ٩٦٧ - تسري أحكام المادة ٩٨٢ في أداء التعويض المنصوص عليه في المواد الثلاث السابقة .

مادة ٩٦٨ - إذا كان مالك الأرض وهو يقيم عليها بناء قد جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة ، جاز للمحكمة إذا رأت محلاً لذلك أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل لجاره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء ، وذلك في نظير تعويض عادل .

يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه أن تكون للمشتري حياة المبيع والانتفاع به إلا أن هذا العقد لا ينتج أثراً بشأن تملك المشتري لما يقيمه من مبان لأن حق القرار حق عيني فلا ينشأ ولا ينتقل وفقاً لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الاتصال مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة لمزاد في ثمن الأرض بسبب المنشآت وفقاً لما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٨١/٢/٢٥ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٧٦) وقضت أيضاً بأن مفاد نص المادتين ٩٢٤ و ٩٢٥ من القانون المدني أنه إذا كان صاحب الأدوات هو الباني في أرض غيره فيجب التفريق بين ما إذا كان سء النية أو حسن النية ، فإذا كان سء النية أي يعلم أن الأرض ليست مملوكة له ويبني دون رضا صاحب الأرض كان لهذا - إذا أثبت ذلك - أن يطلب الإزالة على نفقة الباني وإعادة الشيء إلى أصله مع التعويض إن كان له محل وذلك في ميعاد سنة من اليوم الذي يعلم فيه بوقامة المنشآت ، فإذا مضت سنة أو إذا لم يجر الإزالة تملك صاحب الأرض المنشآت بالاتصال ويقع أقل القيمتين قيمة البناء مستحقاً الإزالة أو ما زاد في ثمن الأرض بسبب البناء ، أما إذا كان الباني حسن النية بأن كان يعتقد أن الأرض مملوكة له - وهو أمر مفترض إلا إذا قام الدليل على عكسه - فلا يجوز لصاحب الأرض طلب الإزالة (نقض مدني ١٩٦٨/٦/١١ - مجموعة المكتب الفني ١٩ ص ١٦٥٥)

مادة ٩٢٩ - المنشآت الصغيرة كالاكشاك والحوانيت والمآوى التى تقام على أرض الغير دون أن يكون مقصودا بقاؤها على الدوام تكون ملكا لمن أقامها .

مادة ٩٣٠ - اذا أقام اجنبى منشآت بمواد مملوكة لغيره ، فليس لملك المواد أن يطلب استردادها ، وانما يكون له أن يرجع بالتعويض على هذا الاجنبى كما له أن يرجع على مالك الأرض بما لا يزيد على ما هو باق فى ذمته من قيمة تلك المنشآت .

الالتصاق بالمنقول :

مادة ٩٣١ - اذا التصق منقولان للمالكين مختلفين بحيث لا يمكن فصلهما دون تلف ولم يكن هناك اتفاق بين المالكين ، قضت المحكمة فى الامر مسترشدة بقواعد العدالة ومراعية فى ذلك الضرر الذى حدث وحالة الطرفين وحسن نية كل منهما .

٥ - العقد

مادة ٩٣٢ - تنتقل الملكية وغيرها من الحقوق العينية فى المنقول والعقار بالعقد ، متى ورد على محل مملوك للمتصرف طبقا للمادة ٢٠٤ وذلك مع مراعاة النصوص الآتية^(١).

مادة ٩٣٣ - المنقول الذى لم يعين الا بنوعه لا تنتقل ملكيته الا بافرازه طبقا للمادة ٢٠٥ .

١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر بحكم المادتين ٢٠٤ و ٩٣٢ من القانون المدنى أن ملكية المنقول المعين بذاته تنتقل الى المشتري بمجرد التعاقد ودون توقف على تسليمه اليه ، مما مؤداه وعلى نحو ما ورد بالذاكرة الايضاحية للمادة ٩٣٢ أنه اذا قام بائع هذا المنقول بعد ذلك ببيعه مرة أخرى الى مشتر ثان فإن الملكية تبقى مع هذا للمشتري الاول الا ان يكون البائع قد قام بتسليم المنقول الى المشتري الثانى ، وكان هذا الاخير حسن النية ولا يعلم سبق التصرف فى المنقول الى المشتري الاول ، فإن الملكية تنتقل فى هذه الحالة الى المشتري الثانى لا عن طريق العقد بل عن طريق الحيازة وهى فى المنقول سند ملكية الحائز (نقض مدنى ١٢/٤/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٤٦٤) .

مادة ٩٢٤ = (١) في المواد العقارية لا تنتقل الملكية ولا الحقوق العينية الأخرى سواء اكان ذلك فيما بين المتعاقدين أم كان في حق الغير ، الا اذا روعيت الأحكام المبينة في قانون تنظيم الشهر العقاري .

(٢) ويبين قانون الشهر المتقدم الذكر التصرفات والأحكام والسندات التي يجب شهرها سواء اكانت نافذة للملكية أم غير نافذة ، ويقرر الأحكام المتعلقة بهذا الشهر .

٦ - الشفعة

شروط الأخذ بالشفعة :

مادة ٩٢٥ = الشفعة رخصة تجيز في بيع العقار ^(١) الحلول محل المشتري في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في المواد التالية .

مادة ٩٢٦ = يثبت الحق في الشفعة :

- (أ) لملك الرقبة اذا بيع كل حق الانتفاع الملابس لها او بعضه .
- (ب) للشريك في الشيوع اذا بيع شيء من العقار الشائع الى اجنبي .
- (ج) لصاحب حق الانتفاع اذا بيعت كل الرقبة الملايسة لهذا الحق او بعضها .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط في البيع الذي تجوز فيه الشفعة أن يكون يعقد مسجل ولا محل للترقية في هذا الخصوص بين حالتي البيع الواحد والبيع المتتالية (نقض مدني ١١٠/١١/١٩٧٠ - مجموعة المكتب الفني ٢١ ص ١١٣١) وقضت ايضا بأنه اذا كان المشتري قد تمسك بعدم جواز الشفعة في أرض اشتراها بطريق الممارسة من مصلحة الاملاك يثبت روعي في تقديره اعتبارات خاصة وكان الحكم اذ قضى بالشفعة لم يرد على هذا الدفاع الجوهري فإنه يتمتع بنفسه ذلك انه متى كُن البيع مقصورا على اشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما لحت عليهم الحاجة في شرائها ومهما زايادوا على اثمانها ويعتبر البيع في هذه الأحوال متراوفا بين البيع والهبة والصلح لان تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية وبمصلح عليا اجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى وكل ذلك لا يمكن تقديره بتمن .

(نقض مدني ١٦/٢/١٩٥٦ - مجموعة المكتب الفني ٧ ص ٢٢٠)

(د) مالك الرقبة في الحكر اذا بيع حق الحكر ، والمستحكر اذا بيعت الرقبة .
(هـ) للجار المالك في الاحوال الآتية^(١) :

١ - اذا كانت العقارات من المباني أو من الاراضى المعدة للبناء سواء اكانت في المدن أم في القرى .

٢ - اذا كان للأرض المبيعة حق ارتفاق عل أرض الجار او كان حق الارتفاق لأرض الجار على الأرض المبيعة .

٣ - اذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المبيعة من جهتين وتساوى من القيمة نصف ثمن الأرض المبيعة على الأقل .

مادة ٩٢٧ = (١) اذا تزامم الشفعاء يكون استعمال حق الشفعة على حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة السابقة .

(٢) وإذا تزامم الشفعاء من طبقة واحدة ، فاستحقاق كل منهم للشفعة يكون على قدر نصيبه^(٢)

١ - قضت محكمة النقض بأن الفقرة (هـ) من المادة ٩٢٦ من القانون المدني إذ نصت على ثبوت الحق في الشفعة للجار في احوال ثلاث ، فقد دلت على أنه يكفي للاخذ بالشفعة في الحال الاولى حيث يكون العقاران المشفوع به والشفوع فيه من المباني أو من الارض المعدة للبناء ان يكونا متجاورين أى متلاصقين من جهة واحدة دون أى شرط آخر ، ومن ثم لا يثبت الحق في الشفعة للجار المالك لأرض زراعية اذا كان العقار المجاور المبيع من المباني أو من الاراضى المعدة للبناء ، ذلك ان الاراضى غير المعدة للبناء لا يكفي فيها للاخذ بالشفعة مجرد التلاصق بل يجب أن يكون للأرض أو عليها حق ارتفاق أو يكون التلاصق من جهتين مع اشتراط قيمة معينة للعقار المشفوع به كما هو الحال في الحالتين الثانية والثالثة فقرة (هـ) من المادة ٩٢٦ سالفة البيان (نقض مدنى ١٥/٤/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٧٩١) . وقضت المحكمة العليا في الدعوى رقم ٢ لسنة ١ قضائية برفض الدعوى بعدم دستورية الحالة الثانية من الفقرة (فـ) من المادة ٩٢٦ من القانون المدني (الجريدة الرسمية في ١٨/٣/١٩٧١ - للعدد ١١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المعبرة في مجال المفاضلة بين الجيران المتزاحمين في طلب الشفعة انما هي بالمقابلة التي تعود من الاخذ بالشفعة على ملك كل منهم المشفوع به دون اعتداد بالشفعة التي قد تعود على ملك كسبه بعد البيع اسلئ الشفعة ودون اعتبار للفوائد التي قد تعود عليه شخصيا من الاخذ بالشفعة (نقض مدنى ٢٣/١١/١٩٥٠ - مجموعة الريع قرن جـ ١ ص ٧١٩) .

(٣) فإذا كان المشتري قد توافرت فيه الشروط التي كانت تجعله شفيعا بمقتضى نص المادة السابقة ، فإنه يفضل على الشفعاء الذين هم من طبقته أو من طبقة أدنى . ولكن يتقدمه الذين هم من طبقة أعلى .

مادة ٩٢٨ - إذا اشترى شخص عينا تجوز الشفعة فيها ثم باعها قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة طبقا للمادة ٩٤٢ ، فلا يجوز الأخذ بالشفعة الا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٩٢٨ من القانون المدني أنه اذا صدر بيع من مشتري العقار المشفوع فيه لمشتري آخر قبل أن تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإن هذا البيع يسرى في حق الشفيع - فإذا ما ثبت حصول البيع من المشتري الأول لثان فإنه يتعين على الشفيع أن يستعمل حقه قبل المشتري الثاني بالشروط وبالثمن الذي تم به ذلك البيع الثاني ولا عبرة بعد ذلك بما اذا كان طرفا العقد الأول قد انذرا الشفيع بحصول البيع الأول من عدمه لأن هذا الانذار قد شرع لاختار الشفيع بوقوع البيع الذي يجوز الأخذ فيه بالشفعة وبالثمن وشروط البيع حتى اذا ما رأى الأخذ بالشفعة أعلن رغبته في ذلك في خلال الميعاد الذي يبدأ سريانه من تاريخ الانذار الرسمي فإذا بادر الشفيع بإعلان رغبته في الأخذ بالشفعة دون انتظار الانذار الرسمي بالبيع فإن مناط سريان البيع الثاني في حقه موهون بثبوت حصول هذا البيع قبل اعلان الرغبة في الشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة ولا يحق للشفيع أن يتدخل من اختصاص المشتري الثاني على أي وجه طالما قد ثبت حصول البيع الثاني على الوجه السالف (نقض مدني ١٩٨٤/٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٥٢٩) وقضت ايضا بأن الالتزام بأحكام المادة ٩٢٨ من القانون المدني مشروط بالألا يكون البيع الثاني سوريا فإذا ادعى الشفيع صوريته وأطلق في اثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائما وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني الذي لا وجود له بما يغني عن توجيه طلب الشفعة الى المشتري الثاني ، الا انه يجب ان يتم اثبات الصورية في مواجهة المشتري الثاني لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفى الصورية واثبات جدية عقده ليكون الحكم الذي يصدر بشأن عقده حجة له أو عليه (نقض مدني ١٩٨٢/١/٥ - المرجع السابق - فقرة ١٥٠٩) .

كما قضت بأن البيع الثاني في حكم المادة ٩٢٨ من القانون المدني يسرى في حق الشفيع

مادة ٩٣٩ = (١) لا يجوز الأخذ بالشفعة :

- (١) اذا حصل البيع بالمزاد العلنى وفقا لاجراءات رسمها القانون .
(ب) اذا وقع البيع بين الاصول والفروع أو بين الزوجين أو بين الاقارب لغاية الدرجة الرابعة أو بين الاصهار لغاية الدرجة الثانية .
(ج) اذا كان العقار قد بيع ليجعل محل عبادة أو ليلحق بمحل عبادة .
(٢) ولا يجوز للوقف أن يأخذ بالشفعة .

اجراءات الشفعة :

مادة ٩٤٠ = على من يريد الأخذ بالشفعة أن يعلن رغبته فيها الى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمى الذى يوجه اليه البائع أو المشتري والا سقط حقه ويزاد على تلك المدة ميعاد المسافة اذا اقتضى الأمر ذلك .

مادة ٩٤١ = يشتمل الانذار الرسمى المنصوص عليه فى المادة السابقة على البيانات الآتية والا كان باطلا^(١):

- (١) بيان العقار الجائز اخذه بالشفعة بيانا كافيا .
(ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه .

مادة ٩٤٢ = (١) اعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة يجب ان يكون رسميا والا كان باطلا . ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير الا اذا سجل .

اذا كان قد تم فعلا قبل تسجيل رغبته فى الأخذ بالشفعة فلا يشترط أن يكون ثابت التاريخ أو أن يكون قد انذر به رسميا أو علم به علما واقعيا وإن كان لا يتصور طلبه الأخذ بالشفعة من المشتري الثانى على أساسه الا بعد علمه به فذلك مما يتعلق بالإمكان الواقعى لا بتوافر الشروط التى يتطلبها القانون فى طلبه أخذ العين بالشفعة (نقض مدنى ١٩٨٢/٦/١٢ - المرجع السابق - فقرة ١٥٢٥) .

١ - انظر : نقض مدنى ١٩٧١/٤/٨ - مجموعة المكتب الفنى ٢٢ ص ٤٤٤) .

(٢) وخلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ هذا الاعلان يجب أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ، مع مراعاة أن يكون هذا الايداع قبل رفع الدعوى بالشفعة ، فإن لم يتم الايداع في هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الاخذ بالشفعة^(١).

مادة ٩٤٢ - ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري امام المحكمة الكائن في دائرتها العقار وتقيد بالجدول . ويكون كل ذلك في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان المنصوص عليه في المادة السابقة والا سقط الحق فيها ويحكم في الدعوى على وجه السرعة.

١ - قضت محكمة النقض بأن ايداع الثمن خزانة المحكمة في خلال الموعد الذي حددته المادة ٩٤٢ من القانون المدني هو من اجراءات دعوى الشفعة بما يوجب اتخاذها - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - امام المحكمة المختصة قانونا بنظرها والا سقط حق الاخذ بالشفعة (نقض مدني ١٩٨٤/٢/٢٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٥٢٨) كما قضت بأن المادة ٩٤٢ من القانون المدني عندما اوجبت على الشفيع ايداع كامل الثمن الذي حصل به البيع اغلقت ملفقات الثمن (نقض مدني ١٩٨١/١١/٤ - المرجع السابق - فقرة ١٥١٦) وإن اشترط ايداع الثمن المسمى في العقد ولو كان صوريا بعد قبلا لا يحتمله نص المادة ٩٤٢ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٨٠/٤/١ - المرجع السابق - العدد الاول - فقرة ٧٩٠) وإن عبارة « كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع » لا تتسع لأن يكون المستحق للمشتري مقابل البناء أو الفراس هو ما يجب على الشفيع ايداعه .

(نقض مدني ١٩٨٠/٦/٣ - المرجع السابق فقرة ٧٩٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدني قد اكتفت بالنص على رفع دعوى الشفعة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة دون أن تميز صراحة الى قواعد رفع الدعوى التي كان معمولا بها وقت صدور القانون المدني أو ترسم طريقا معيناً لرفعها فإن دعوى الشفعة تعتبر مرفوعة من تاريخ ايداع صحتها قلم كاتب المحكمة وفق قانون المرافعات الحالي المنطبق على واقعة الدعوى (نقض مدني ١٩٨٠/٦/٣ - المرجع السابق - فقرة ١٠٩٦) كما قضت بأنه اذا رفعت دعوى الشفعة امام محكمة غير مختصة ، فإن من شأن ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تنقطع مدة السقوط المذكورة ظالما أن الدعوى قائمة (نقض مدني ١٩٨٢/٢/١٧ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٥٢٠)

مادة ٩٤٤ = الحكم الذى يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا ملكية الشفع، وذلك دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل^(١).

أثار الشفعة :

مادة ٩٤٥ = (١) يحل الشفع قبل البائع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته .

١- قضت محكمة النقض بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة انه لئن كان حق الشفع فى طلب الاخذ بالشفعة انما ينشأ بالبيع مع قيام المسوغ الا ان العين المشفوعة لا تصير على ملك الشفع - فى غير حالة التراضى - الا بالحكم النهائى القاضى بالشفعة - اذ أن المشرع عندما نظم احكام الشفعة فى القانون المدنى الحالى انتهى الى ترك الامر فى تحديد بدء تاريخ ملكية الشفع الى ما كان عليه الحكم قبل صدور هذا التشريع فجاء نص المادة ٩٤٤ منه مطابقا فى هذا الصدد لنص المادة ١٨ من قانون الشفعة القديم ، وهو اذ كان ينص فى هذه المادة على أن حكم الشفعة يعتبر سندا ملكية الشفع انما اراد السبب القانونى المنشئ لحق الملكية لا دليل الملكية او حجتها . ومقتضى هذا النظر ولازمه ان العقار المشفوع فيه لا يصير الى ملك الشفع الا بعد هذا الحكم ، اما قبله فلا ، لان السبب لا يوجد قبل سببه ، ولأن ما جعله المشرع من الاحكام منشئا للحقوق لا ينسحب على الماضى . ولا يفيد ان لحكم الشفعة اثرا رجعيا ما جاء فى المادة ٩٤٦ من القانون المدنى من ان للمشتري الحق فى البناء والفراس فى العين المشفوعة بولا ما جاء فى المادة ٩٤٧ من انه لا يسرى فى حق الشفع أى رهن رسمى او أى حق اختصاص اخذ ضد المشتري ولا أى بيع صدر من المشتري ولا أى حق عينى رتبته او ترتب ضده اذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة فى الشفعة ، لان المشرع انما اخذ احكام هاتين المادتين جملة من فقه الحنفية وهى مفرجة فيه ، لا على فكرة الآثار الرجعية ، بل على فكرة العدل والبعد عن الجور والتوفيق بالقدر المستطاع بين ما تمارض من مصلحتى المشتري والشفع ، وكذلك لا يتعارض القول بتملك الشفع من وقت الحكم بالشفعة مع ما نص عليه فى المادة ١/٩٤٥ مدنى من حلول الشفع محل المشتري فى جميع حقوقه والتزاماته بالنسبة الى البائع ، ولا مع ما نص عليه فى فقرتها الثالثة من ان الشفع ليس له فى حالة استحقاق العقار للغير بعد اخذه بالشفعة ان يرجع الا على البائع - فلو هذا لا يدل على ان الشفع يحل محل المشتري من وقت طلب الشفعة (نقض مدنى ١٩٨٤/١/١٩٨٤ - المرجع السابق - فقرة ١٥٤٠) .

(٢) وإنما لا يحق له الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع .

(٣) وإذا استحق العقار للغير بعد أخذه بالشفعة فليس للشفيع أن يرجع إلا على البائع .

مادة ٩٤٦ = (١) إذا بنى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجارا قبل اعلان الرغبة في الشفعة ، كان الشفيع ملزما تبعا لما يختاره المشتري أن يدفع له اما المبلغ الذى أنفقه أو مقدرا ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس .

(٢) وأما اذا حصل البناء أو الغراس بعد اعلان الرغبة في الشفعة ، كان للشفيع أن يطلب الإزالة . فإذا اختار أن يستبقى البناء أو الغراس فلا يلتزم الا بدفع قيمة أدوات البناء وأجرة العمل أو نفقات الغراس^(١).

مادة ٩٤٧ = لا يسرى في حق الشفيع أى رهن رسمى أو أى حق اختصاص اخذ ضد المشتري ولا أى بيع صدر من المشتري ولا أى حق عينى رتبته أو ترتب ضده اذا كان كل ذلك قد تم بعد التاريخ الذى سجل فيه اعلان الرغبة في الشفعة . ويبقى مع ذلك للدائنين المقيدين ما كان لهم من حقوق الأولوية فيما آل للمشتري من ثمن العقار .

سقوط الشفعة :

مادة ٩٤٨ = يسقط الحق في الأخذ بالشفعة في الأحوال الآتية :

(١) إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن العبارة في الشفعة هي بحالة العقار المشفوع فيه وقت بيعه ، فإذا أقام المشتري عليه بناء سواء قبل أو بعد اعلان الرغبة فإن ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يحول دون الحكم للشفيع بأحقية في الشفعة طالما قد توافرت لديه اسبابها واستوفى اجراءاتها القانونية (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ١٥٤٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز للشفيع أن ينزل عن الحق في الأخذ بالشفعة بعد ثبوت هذا الحق او قبل ثبوته صراحة أو ضمنا والنزول عن الشفعة قبل البيع - على ما هو مقدر في قضاء هذه المحكمة - ان هو الا تعهد من الشفيع بالامتناع عن استعمال حق الشفعة عند

- (ب) اذا انقضت أربعة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع
(جـ) في الأحوال الأخرى التى نص عليها القانون .

٧ - الحيابة

كسب الحيابة وانتقالها وزوالها :

مادة ٩٤٩ • (١) لا تقوم الحيابة على عمل يأتيه شخص على أنه مجرد رخصة من المباحات أو عمل يتحملة الغير على سبيل التسامح .
(٢) وإذا اقترنت باكره أو حصلت خفية أو كان فيها لبس فلا يكون لها أثر قبل من وقع عليه الاكره أو أخفيت عنه الحيابة أو التبس عليه أمرها ، الا من الوقت الذى تزول فيه هذه العيوب .

حصول البيع مما يجب أن يكون صريحا ، اما النزول الضمنى عن حق الشفعة فيفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشقيق بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة (نقض مدنى ١٩٨١/٢/١٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ١٢٠٩)
وقضت أيضا بأنه لما كانت المادة ٩٤٨ من القانون المدنى قد أجازت النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قبل البيع الذى يترتب هذا الحق وكان قيام مالك الأرض باقامة مبان عليها بقصد تملك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع يعد نزولا منه عن حقه في أخذ الطوابق أو الشقق عند اعادة بيعها باعتباره المفهوم الصحيح لارادة المالك الاصلى في نظام تملك الطوابق أو الشقق ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بتنازل المطعون عليها الاولى ضمنا عن حقه في أخذ الشقة مثار النزاع بالشفعة ببيعها الى البائع له (مورث باقى المطعون عليهم) واشتراطها عليه النزول عن حقه في أخذ أى شقة أخرى في العمارة بالشفعة عند بيعها وكان الثابت أن اليائن للطاعن قد اشترى الشقة محل الطلب من المطعون ضدها الاولى واشترطت عليه صراحة تنازله عن حقه في أخذ شقة أخرى في العقار بالشفعة عند بيعها وهو ما يفيد انصراف نية المطعون ضدها الاولى الى تملك الطوابق والشقق للغير بطريق البيع ونزولا في ذات الوقت عن حقه في أخذ أى منها بالشفعة عند اعادة بيعها من مشتريها مما يجعل دعوى الشفعة غير مقبولة (نقض مدنى ١٩٨١/٣/١٩ - المرجع السابق - فقرة ١٥٠٤)

مادة ٩٥٠ - يجوز لغير المميز أن يكسب الحيازة عن طريق من ينوب عنه نيابة قانونية .

مادة ٩٥١ - (١) تصح الحيازة بالوساطة متى كان الوسيط يباشرها باسم الحائز وكان متصلا به اتصالا يلزمه الائتمار بأوامره فيما يتعلق بهذه الحيازة .
(٢) وعند الشك يفترض أن مباشر الحيازة إنما يحوز لنفسه فإن كانت استمرا الحيازة سابقة افترض أن هذا الاستمرار هو لحساب البادئ بها .
مادة ٩٥٢ - تنتقل الحيازة من الحائز الى غيره اذا اتفقا على ذلك وكان في استطاعة من انتقلت اليه الحيازة أن يسيطر على الحق الواردة عليه الحيازة ، ولو لم يكن هناك تسليم مادي للشيء موضوع هذا الحق .

مادة ٩٥٣ - يجوز أن يتم نقل الحيازة دون تسليم مادي اذا استمر الحائز واضعا يده لحساب من يخلفه في الحيازة او استمر الخلف واضعا يده ولكن لحساب نفسه .

مادة ٩٥٤ - (١) تسليم السندات المعطاة عن البضائع المعهود بها الى أمين النقل أو المودعة في المخازن يقوم مقام تسليم البضائع ذاتها .
(٢) على أنه اذا تسلم شخص هذه المستندات وتسلم آخر البضاعة ذاتها وكان كلاهما حسن النية فإن الأفضلية تكون لمن تسلم البضاعة .
مادة ٩٥٥ - (١) تنتقل الحيازة للخلف العام بصفتها على أنه اذا كان السلف سيء النية واثبت الخلف أنه كان في حيازته حسن النية جازله أن يتمسك بحسن نيته .

(٢) ويجوز للخلف الخاص أن يضم الى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون على الحيازة من اثر^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه يجوز للمشتري باعتباره خلفا خاصا للبائع له أن يضم الى حيازته حيازة سلفه في كل ما يرتبه القانون من آثار ومنها التملك بالتقدم المكسب (نقض مدني ١٩٦٨/٢/٢٩ - مجموعة المكتب الفني ١٩ ص ٤٥٤) ، وقضت ايضا بأنه يجب لضم مدة حيازة الخلف الى مدة حيازة السلف أن يبين الحكم الرابطة القانونية التي تربط الخلف بالسلف والتي تجيز ضم مدة الحيازتين والا كان الحكم مشوباً بالقصور (نقض مدني ١٩٧١ ١٢/٢٢ - مجموعة المكتب الفني ٢٢ ص ١١٠٧) وقضت ايضا بأن كل ما اشترطه

مادة ٩٥٦ = تزول الحيازة اذا تخلى الحائز عن سيطرته الفعلية على الحق أو إذا فقد هذه السيطرة بأيّة طريقة أخرى .

مادة ٩٥٧ = (١) لا تنقضى الحيازة اذا حال دون مباشرة السيطرة الفعلية على الحق مانع وقّتي .

(٢) ولكن الحيازة تنقضى اذا استمر هذا المانع سنة كاملة ، وكان ناشئا من حيازة جديدة وقعت رغم ارادة الحائز أو دون علمه ، وتحسب السنة ابتداء من الوقت الذي بدأت فيه الحيازة الجديدة . اذا بدأت علنا ، أو من وقت علم الحائز الأول بها اذا بدأت خفية .

حماية الحيازة (دعوى الحيازة الثلاث) :

مادة ٩٥٨ = (١) لحائز العقار اذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدائها ردها اليه^(١) . فاذا كان فقد الحيازة خفية بدأ سريان السنة من وقت أن ينكشف ذلك .

(٢) ويجوز أيضا أن يسترد الحيازة من كان حائزا بالنيابة عن غيره .

القانون لكسب الملكية بوضع اليد هو شئوث قيامه مستوفيا لشرائطه مدة خمسة عشر عاما يستوى أن تكون كلها في وضع يد مدعى الملكية أو في وضع يد سلفه أو بالاشتراك بينهما بحيث لا يقل مجموع مدتيهما عن الخمسة عشر عاما دون حاجة لبيان مدة وضع يد كل واحد منهما وبغير حاجة الى النظر في عقود ملكيتهم ولا يهم أن تكون هذه العقود مسجلة أم غير مسجلة ، رسمية أم عرفية ، كما لا يهم أن تقدم هذه العقود الى المحكمة أو لا تقدم لسبب أو لآخر (نقض مدني ١٧/١١/١٩٥٥ - مجموعة المكتب الفني ٦ ص ٧٩٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المتصرف اليه بالبيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون خلفا خاصا في خصوص انصراف اثر الايجار اليه وفقا للمواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدني الا اذا انتقلت اليه الملكية فعلا بتسجيل عقد شرائه أو اذا قام البائع بتحويل عقد الايجار اليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها لأنها بهذا القبول أو الاعلان تكون نافذة في حقه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدني ، وبالتالي فإنه يجوز للمطهر عليهم رفع دعوى استرداد الحيازة المنصوص عليها في المادتين ٩٥٨ و ٩٥٩ من القانون المدني ضد مورث الطاعنين مادامت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد

مادة ٩٥٩ - (١) إذا لم يكن من فقد الحيابة قد انتقضت على خيأزته سنة وقت فقدها فلا يجوز أن يسترد الحيابة إلا من شخص لا يستند الى حيابة أحق بالتفضيل . والحيابة الأحق بالتفضيل هى الحيابة التى تقوم على سند قانونى . فإذا لم يكن لدى أى من الحائزين سند أو تعادلت سنداتهم كانت الحيابة الأحق هى الأسبق فى التاريخ .

(٢) أما إذا كان فقد الحيابة بالقوة فللحائز فى جميع الأحوال أن يسترد خلال السنة التالية خيأزته من المعتدى .

مادة ٩٦٠ - للحائز أن يرفع فى الميعاد القانونى دعوى استرداد الحيابة على من انتقلت اليه حيابة الشئ المغتصب منه ولو كان هذا الأخير حسن النية .

مادة ٩٦١ - من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة ثم وقع له تعرض فى خيأزته جاز أن يرفع خلال السنة التالية دعوى بمنع هذا التعرض^(١) .

مادة ٩٦٢ - (١) من حاز عقارا واستمر حائزا له سنة كاملة وخشى لأسباب معقولة التعرض له من جراء أعمال جديدة تهدد خيأزته ، كان له أن يرفع الأمر الى القاضي طالبا وقف هذه الأعمال ، بشرط ألا تكون قد تمت ولم ينقض عام على البدء فى العمل الذى يكون من شأنه أن يحدث الضرر .

أن عقد شراء الاطيان المؤجرة للمطعمون عليهم قد سجل أو سجل الحكم القاضى بصحته ونفاذه كما لم يقم الطاعنون بحالة عقود الإيجار الى مورثهم (نقض مدنى ١٩٨١/١١/٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٨٦٥) وقضت أيضا بأنه لا يشترط لقبول دعوى استرداد الحيابة أن يكون سلب الحيابة مصحوبا باعتداء أو تعدى على شخص الحائز أو غيره بل يكفى أن يثبت الحكم أن المقتصب وعالقه قد استولوا على العقار ولم يقو خضر الحائز على رد اعتدائهم (نقض مدنى ١٩٥٥/١٠/٢٠ - مجموعة الريع قرن جـ ١ من ٦٤٨) .

٧- قضت محكمة النقض بأن التعرض المستند الى امر ادارى اقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساسا لرفع دعوى حيابة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتما على الحكم لمصلحة واقعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه وهو ما يتمتع على المحاكم بنص المادة ١٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ (نقض مدنى ١٩٦٨/٢/٧ - مجموعة المكتب الفنى ١٩ من ٥٢٨) .

(٢) وللقاضى أن يمنع استمرار الأعمال أو أن يأذن في استمرارها ، وفي كلتا الحالتين يجوز للقاضى أن يأمر بتقديم كفالة مناسبة تكون في حالة الحكم بوقف الأعمال ضماناً لأصلاح الضرر الناشئ من هذا الوقف ، متى تبين بحكم نهائى أن الاعتراض على استمرارها كان على غير أساس ، وتكون في حالة الحكم باستمرار الأعمال ضماناً لازالة هذه الأعمال كلها أو بعضها اصلاً للضرر الذى يصيب الحائز اذا حصل على حكم نهائى في مصلحته .

مادة ٩١٣ - اذا تنازع أشخاص متعددون على حيازة حق واحد اعتبر بصفة مؤقتة أن الحائز هو من له الحيازة المادية ، إلا إذا ظهر أنه قد حصل على هذه الحيازة بطريقة معينة .

مادة ٩١٤ - من كان حائزاً للحق اعتبر صاحبه حتى يقوم الدليل على العكس .

مادة ٩١٥ - (١) يعد حسن النية من يحوز الحق وهو يجهل أنه يعتدى على حق الغير ، الا اذا كان هذا الحق ناشئاً عن خطأ جسيم .

(٢) فإذا كان الحائز شخصاً معنوياً فالعبرة بنية من يمثله .

(٣) وحسن النية يفترض دائماً ما لم يعم الدليل على العكس .

مادة ٩١٦ - (١) لا تزول صفة حسن النية لدى الحائز الا من الوقت الذى يصبح فيه علماً أن حيازته اعتداء على حق الغير .

(٢) ويزول حسن النية من وقت اعلان الحائز بعيوب حيازته في صحيفة الدعوى^(١) ، ويعد سوء النية من اغتصب بالاكراه الحيازة من غيره .

مادة ٩١٧ - تبقى الحيازة محتققة بالصفة التى بدأت بها وقت كسبها ، ما لم يعم الدليل على عكس ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحائز وان كان يعد سوء النية من الوقت الذى يعلم فيه بعيوب سند حيازته وهو يعتبر كذلك من تاريخ اعلانه بذلك في صحيفة الدعوى تطبيقاً لنص المادتين ٣/١٨٥ ، ٢/٩٦٦ من القانون المدنى ، الا انه اذا ما انتهت هذه الدعوى بالحكم بعدم قبولها لرقعها بغير الطريق القانونى فإن الاثر المستمد من اعلان صحيفتها يزول ولا يعتد به في مقام اثبات سوء النية (نقض مدنى ١٩٨٣/١/٢٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى فقرة (٢٢٨٥) .

أثار الحيازة : التقادم المكسب :

مادة ٩٦٨ - من جاز منقولا أو عقارا^(١) دون أن يكون مالكا له ، أو حاز حقا عينيا على منقول أو عقار دون أن يكون هذا الحق خاصا به ، كان له أن يكسب ملكية الشيء أو الحق العيني إذا استمرت حيازته دون انقطاع خمس عشرة سنة .

مادة ٩٦٩ - (١) إذا وقعت الحيازة على عقار أو على حق عيني عقارى وكانت مقترنة بحسن النية ومستندة في الوقت ذاته الى سبب صحيح فإن مدة التقادم المكسب تكون خمس سنوات .

(٢) ولا يشترط توافر حسن النية الا وقت تلقى الحق .

(٣) والسبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء أو صاحباً للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحصة الشائعة كالنصيب المفرز يصح كلاهما - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون محلا لأن يحوزه حائز على وجه التخصيص والانفراد ولا فارق بينهما إلا من حيث أن الحائز للنصيب المفرز تكون يده بريئة من المخالطة ، أما حائز الحصة الشائعة فيده بحكم الشيوع تخالط يد غيره من المشتاعين ، وليست هذه المخالطة عيباً لذاتها ، وإنما العيب فيما ينشأ عنها من غموض وإيهام ، فإذا انتقت واستقرت الحيازة على مناهضة حق باقى المالكين ومناقضتهم بما لا يترك مجالاً لشبهة الغموض أو مظلة التسامح فإن الحيازة تصلح عندئذ لأن تكون أساساً لتملك الحصة الشائعة بالتقادم (نقض مدنى ١٩٧٤/٦/٩ - مجموعة المكتب الفنى ٢١ ص ٩٩٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٩٦٩ من القانون المدنى على أن السبب الصحيح الذى تكسب به ملكية العقار بحيازته خمس سنوات مع حسن النية هو المصد الذى يصدر من شخص لا يكون مالكا للشيء الذى يراد كسبه بالتقادم يدل على أنه متى كان البائع للمشتريين المتزاحمين يعقوبهم واحدا فلا وجه لتمسك أحدهم في وجه الآخرين بتملك المبيع بالتقادم الخمسى . (نقض مدنى ١٩٨٢/٦/٣ - مدينتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٦٦) .

مادة ٩٧٠ - ^(١) في جميع الأحوال لا تكسب حقوق الارث بالتقادم الا اذا دامت الحيازة مدة ثلاث وثلاثين سنة .

ولا يجوز تملك الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذلك اموال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو للهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لأيهما والأوقاف الخيرية أو كسب أى حق عيني على هذه الاموال بالتقادم .

ولا يجوز التعدى على الاموال المشار اليها بالفقرة السابقة وفي حالة حصول التعدى يكون للوزير المختص حق ازالته اداريا^(٢).

١ - معدلة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ - الجريدة الرسمية العدد ٣٣ الصادر في ١٣ اغسطس ١٩٧٠

وقد سبق تعديل المادة ٩٧٠ بالقرار الجمهورى بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ والقرار الجمهورى بالقانون ٣٩ لسنة ١٩٥٩ .

ومن القرارات الوزارية الصادرة تنفيذا للفقرة الاخيرة من المادة ٩٧٠ : ١ - قرار نائب رئيس الوزراء للشؤون الدينية ووزير الاوقاف رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس مجلس ادارة هيئة الاوقاف المصرية في الاختصاص المنصوص عليه في المادة ٩٧٠ مدنى ، ب - قرار وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ بتفويض بعض المحافظين بالازالة الادارية للتعديت وفقا للمادة ٩٧٠ من القانون المدنى ، ج - قرار وزير الصحة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٧٩ بتفويض السادة المحافظين في اصدار قرارات ازالة التعديت على الاملاك المملوكة لوزارة الصحة وفروعها ملكية خاصة بالطريق الادارى .

٢ - جاء في حكم المحكمة الادارية العليا الصادر في الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠ ق انه يبين من استعراض التعديلات التى طرأت على نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى - وفى ضوء الاعمال التحضيرية لهذه التعديلات - ان المشرع استهدف غايتين هما : ١ - حماية الاموال الخاصة المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وكذا اموال القطاع العام الخيرية من تملكها أو كسب حق عيني عليها بالتقادم عن طريق وضع اليد عليها . ٢ - حماية هذه الاموال من التعدى عليها بحظر هذا التعدى وتحويل الوزير المختص حق دفع هذا التعدى بازالته بالطريق الادارى تقاديا من الدخول مع واضعى اليد أو المفتصين في دعاوى وأشكالات اذا ما ترك امر تقدير الازالة لجهات القضاء وعلى من يدعى ملكية هذه الاموال ان يلجأ الى القضاء لاثبات ملكيته لها (الادارية العليا ١٩٧٨/٥/٦ - مجموعة المكتب الفنى ٢٣ - ١٣١) .

مادة ٩٧١ - إذا ثبت قيام الحيازة في وقت سابق معين وكانت قائمة حالا ، فإن ذلك يكون قرينة على قيامها في المدة ما بين الزمنين ، ما لم يقدّم الدليل على العكس .

مادة ٩٧٢ - (١) ليس لاحد أن يكسب بالتقادم على خلاف سنده . فلا يستطيع أحد أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذي تقوم عليه هذه الحيازة .

(٢) ولكن يستطيع أن يكسب بالتقادم إذا تغيرت صفة حيازته أما بفعل الغير وأما بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك . ولكن في هذه الحالة لا يبدأ سريان التقادم الا من تاريخ هذا التغيير^(١).

مادة ٩٧٣ - تسرى قواعد التقادم المسقط على التقادم المكسب فيما يتعلق بحساب المدة ووقف التقادم وانقطاعه والتمسك به أمام القضاء والتنازل عنه والاتفاق على تعديل المدة وذلك بالقدر الذي لا تتعارض فيه هذه القواعد مع طبيعة التقادم المكسب ، ومع مراعاة الاحكام الآتية .

مادة ٩٧٤ - أيا كانت مدة التقادم المكسب فإنه يقف متى وجد سبب الوقف .

١ - قضت محكمة النقض بأن تغيير سبب الحيازة لا يكون - وعلى ما تنص به المادة ٩٧٢/٢ من القانون المدني وما جرى به قضاء هذه المحكمة - الا بأحدى اثنتين ان يتلقى ذو اليد الوقتية ملك العين من شخص من الاغيار يعتقد هو انه المالك لها أو ان يجابه ذو اليد الوقتية مالك العين مجابهة صريحة بصفة فعلية قضائية أو غير قضائية تدل على انه مزعم انكار الملكية على المالك والاستئثار بها دونة (نقض مدني ١٩٨٠/٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول فقرة ٣٠٧٦) وقضت ايضا بأنه لا يكفي في تغيير الحائز صفة وضع يده مجرد تغيير نيته . بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل ايجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار السامع والمعارضة العلنية ويبدل دلالة جازمة على اعتزاه انكار الملكية على صاحبها واستئنثاره بها دونة عملا بنص المادة ٩٧٢/٢ من القانون المدني . ويتعين حينئذ على الحكم المثبت للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهي أن يكون مقرونا بنية التملك باستمراراً وهادئاً وظاهراً ويبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي الى توافرها بحيث تبين منه انه تحرهما وتحقق من وجودها .

(نقض مدني ١٩٨١/٢/١٩ - المرجع السابق - العدد الثاني فقرة ٢٢٤٢)

مادة ٩٧٥ = (١) ينقطع التقادم المكسب اذا تخلى الحائز عن الحيازة او فقدها ولو بفعل الغير .

(٢) غير أن التقادم لا ينقطع بفقد الحيازة اذا استردها الحائز خلال سنة او رفع دعوى باستردادها في هذا الميعاد .

تملك المنقول بالحيازة :

مادة ٩٧٦ = (١) من حاز بسبب صحيح منقولاً او حقاً عينياً على منقول او سنداً لحامله فإنه يصبح مالكا له اذا كان حسن النية وقت حيازته^(١) .

(٢) فإذا كان حسن النية والسبب الصحيح قد توافر لدى الحائز في اعتباره الشيء خالياً من التكاليف والقيود العينية ، فإنه يكسب الملكية خالصةً منها .
(٣) والحيازة في ذاتها قرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يقم الدليل على عكس ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان بيع المحل التجارى بمحتوياته ومقوماته بما في ذلك حق الايجار يعتبر بيع منقول وتسرى في شأنه المادة ٩٧٦/١ من القانون المدني ، الا ان النص في هذه المادة على أن « من حاز منقولاً او حقاً عينياً على منقول او سند لحامله فإنه يصبح مالكا له اذا كان حسن النية وقت حيازته » يدل على انه لتطبيق هذه القاعدة في المنقول يتمين أن تنتقل حيازة المنقول بسبب صحيح وأن يكون الحائز قد تلقى الحيازة وهو حسن النية من غير مالك اذ التصرف لا ينقل الملكية مادام قد صدر من غير مالك ، ولكن تنقلها الحيازة في هذه الحالة وتعتبر سبباً لكسب ملكية المنقول ، اما اذا كان التصرف صادراً من مالك المنقول امتنع تطبيق القاعدة لان التصرف هو الذى يحكم العلاقة بين المالك والمتصرف اليه ، ولما كان في البيع بالمزاد يعتبر المدين في حكم البائع والراسى عليه المزاد في حكم المشتري . ولما كان ذلك ، وكان البين من اوراق الدعوى ان الراسى عليه المزاد (ابراهيم الشابورى) قد تلقى حيازة المنقولات الراسى مزادها عليه من مالك - هو المدين مورث الطاعنين - فإنه لا يجوز له التمسك بقاعدة الحيازة سند الملكية في هذا المقام ولا تصلح سنداً لكسب ملكية المنقولات المتنازع عليها ويبقى بعد ذلك البيع كتصرف جبرى هو الذى يحكم علاقة طرفيه . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه - كما سلف البيان - قد انتهى صحيحاً الى بطلان اجراءات البيع ومن مقتضى ذلك عودة الطرفين (المدين والراسى عليه المزاد) الى الحالة التى كانا عليها قبل رسو المزاد أى بقاء ملكية المنقولات للمدين وورثته من

مادة ٩٧٧ - (١) يجوز لمالك المنقول أو السند لحامله إذا فقد أو سرق منه ، أن يسترده ممن يكون حائزا له بحسن نية وذلك خلال ثلاث سنوات من وقت الضياع أو السرقة .

(٢) فإذا كان من يوجد الشيء المسروق أو الضائع في حيازته قد اشتراه بحسن نية في سوق أو مزاد علني أو اشتراه ممن يتجر في مثله ، فإن له أن يطلب ممن يسترد هذا الشيء أن يعجل له الثمن الذي دفعه .

تملك الثمار بالحيازة :

مادة ٩٧٨ - (١) يكسب الحائز ما يقبضه من ثمار مادام حسن النية^(١).

(٢) والثمار الطبيعية أو المستحدثة تعتبر مقبوضة من يوم فصلها ، أما الثمار المدنية فتعتبر مقبوضة يوما فيوما .

مادة ٩٧٩ - يكون الحائز سء النية مسئولاً من وقت أن يصبح سء النية عن جميع الثمار التي يقبضها والتي قصر في قبضها . غير انه يجوز أن يسترد ما أنفق في انتاج هذه الثمار^(٢).

بعده (الطاعنين) فإن قضاءه برفض طلب رد المنقولات الى الطاعنين استنادا الى القول بتملك الراى عليه المزااد هذه المنقولات بالحيازة القائمة على السبب الصحيح وحسن النية يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ومستوجبا نقضه (نقض مدنى ١٩٨٣/١١/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٢٢٦٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأن تطبيق المادتين ٩٧٨ ، ٩٧٩ من القانون المدنى يقتضى حتما التفريق بين الحائز حسن النية والحائز سء النية عند بحث تملك ثمار العين التى يضع يده عليها فإن لكل حكما . فالثمرة وهى الربيع تكون واجبة الرد اذا كان أخذها حائزا سء النية والحق فى المطالبة بها لا يسقط الا بالتقادم الطويل عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٥ من القانون المدنى ، اما اذا كان أخذها حائزا للعين واقتربت حيازته بحسن نية فلا رد للثمرة (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٢٠ - موديتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٨٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الحائز يعتبر سء النية من الوقت الذى يعلم فيه بمعيوب سند حيازته ، وهو يعتبر كذلك من تاريخ رفع الدعوى عليه فى خصوص استحقاق العقار لان الحكم الذى يصدر فى هذه الدعوى يستند الى تاريخ رفعها (نقض مدنى ١٩٦٤/٢/٦ - مجموعة المكتب الفنى ١٥ ص ١٠٩) .

استرداد المصروفات :

مادة ٩٨٠ (١) على المالك الذى يرد اليه ملكه أن يؤدي الى الحائز جميع ما أنفقه من المصروفات الضرورية .

(٢) أما المصروفات النافعة فيسرى في شأنها احكام المادتين ٩٢٤ و ٩٢٥ (٣) فإذا كانت المصروفات كمالية فليس للحائز أن يطالب بشيء منها ، ومع ذلك يجوز له أن ينزع ما استحدثه من منشآت على أن يعيد الشيء الى حالته الأولى الا اذا اختار المالك أن يستبقبها مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة .

مادة ٩٨١ اذا تلقى شخص الحيابة من مالك أو حائز سابق واثبت أنه أدى الى سلفه ما أنفق من مصروفات فإن له أن يطالب بها المسترد .

مادة ٩٨٢ يجوز للقاضي بناء على طلب المالك أن يقرر ما يراه مناسباً للوفاء بالمصروفات المنصوص عليها في المادتين السابقتين . وله أن يقضى بأن يكون الوفاء على أقساط دورية بشرط تقديم الضمانات اللازمة ، وللمالك أن يتحلل من هذا الالتزام اذا هو عجل مبلغاً يوازي قيمة هذه الاقساط مخصوماً منها فوائدھا بالسعر القانوني لغاية مواعيد استحقاقها .

المسئولية عن الهلاك :

مادة ٩٨٣ (١) اذا كان الحائز حسن النية وانفق بالشيء وفقاً لما يحسبه من حقه . فلا يكون مسئولاً قبل من هو ملزم برد الشيء اليه عن أى تعويض بسبب هذا الانتفاع .

(٢) ولا يكون الحائز مسئولاً عما يصيب الشيء من هلاك أو تلف الا بقدر ما عاد اليه من فائدة ترتبت على هذا الهلاك أو التلف .

مادة ٩٨٤ اذا كان الحائز سيئ النية فإنه يكون مسئولاً عن هلاك الشيء أو تلفه ولو كان ذلك ناشئاً عن حادث مفاجيء . الا اذا ثبت أن الشيء كان يهلك أو يتلف ولو كان باقياً في يد من يستحقه .

الباب الثاني

الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

الفصل الأول

حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى

١ - حق الانتفاع^(١)

مادة ٩٨٥ - (١) حق الانتفاع يكسب بعمل قانوني أو بالشفعة أو بالتقادم
(٢) ويجوز أن يوصى بحق الانتفاع لأشخاص متعاقبين إذا كانوا موجودين
على قيد الحياة وقت الوصية ، كما يجوز للحمل المستكن .
مادة ٩٨٦ - يراعى في حقوق المنتفع والتزاماته السند الذي انشأ حق
الانتفاع . وكذلك الأحكام المقررة في المواد الآتية .
مادة ٩٨٧ - تكون ثمار الشيء المنتفع به من حق المنتفع بنفسه مدة انتفاعه
مع مراعاة أحكام الفقرة الثانية من المادة ٩٩٢ .
مادة ٩٨٨ - (١) على المنتفع أن يستعمل الشيء بحالته التي تسلمه بها
ويحسب ما أعد له وأن يديره إدارة حسنة .

١ - قضت محكمة النقض بأن حق الانتفاع في نظر القانون المصري هو حق مالي قائم في ذاته
ولا يعتبر من القيود الواردة على حق الملكية وبالتالي فهو مما يجوز الإيضاء به ويمكن تقويمه
(نقض مدني ١٩٦٠/٥/٢٦ - مجموعة المكتب الفني ١١ ص ٤٢١) .

(٢) وللمالك أن يعترض على أى استعمال غير مشروع أو غير متفق مع طبيعة الشئ ، فإذا اثبت أن حقوقه فى خطر جاز له أن يطالب بتقديم تأمينات ، فإن لم يقدمها المنتفع أو ظل على الرغم من اعتراض الملك يستعمل العين استعمالا غير مشروع أو غير متفق مع طبيعتها ، فللقاضى أن ينزع هذه العين من تحت يده وأن يسلمها الى آخر يتولى ادارتها ، بل له تبعا لخطورة الحال أن يحكم بانتهاء حق الانتفاع دون اخلال بحقوق الغير .

مادة ٩٨٩ (١) المنتفع ملزم اثناء انتفاعه بكل ما يفرض على العين المنتفع بها من التكاليف المعتادة ، وبكل النفقات التى تقتضيها أعمال الصيانة . (٢) أما التكاليف غير المعتادة والاصلاحات الجسيمة التى لم تنشأ عن خطأ المنتفع فإنها تكون على الملك ، ويلتزم المنتفع بأن يؤدى للمالك فوائد ما أنفقه فى ذلك ، فإن كان المنتفع هو الذى قام بالاتفاق كان له استرداد رأس المال عند انتهاء حق الانتفاع .

مادة ٩٩٠ (١) على المنتفع أن يبذل من العناية فى حفظ الشئ ما يبذله الشخص المعتاد .

(٢) وهو مسئول عن هلاك الشئ ولو بسبب اجنبى اذا كان قد تأخر عن رده الى صاحبه بعد انتهاء حق الانتفاع .

مادة ٩٩١ اذا هلك الشئ أو تلف أو احتاج الى اصلاحات جسيمة مما يجب على الملك أن يتحمل نفقاته ، أو الى اتخاذ اجراء يقيه من خطر لم يكن منظورا ، فعلى المنتفع ان يبادر باخطار الملك وعليه أخطاره أيضا اذا استمسك اجنبى بحق يدعيه على الشئ نفسه .

مادة ٩٩٢ (١) اذا كان المال المقرر عليه حق الانتفاع منقولا ، وجب جرده ولزم المنتفع تقديم كفالة به . فإن لم يقدمها بيع المال المذكور ووظف ثمنه فى شراء سندات عامة يستولى المنتفع على ارباحها . (٢) وللمنتفع الذى قدم الكفالة أن يستعمل الأشياء القابلة للاستهلاك ، وانما عليه أن يرد بدلها عند انتهاء حقه فى الانتفاع ، وله نتاج المواشى بعد أن يعوض منها ما نفق من الأصل بحدوث مفاجر

مادة ٩٩٣ = (١) ينتهى حق الانتفاع بانقضاء الأجل المعين ، فان لم يعين له أجل عد-مقرزا لحياة المنتفع - وهو ينتهى على أى حال بموت المنتفع حتى قبل انقضاء الأجل المعين .

(٢) وإذا كانت الأرض المنتفع بها مشغولة عند انقضاء الأجل أو موت المنتفع بزرع قائم ، تركت الأرض للمنتفع أو لورثته الى حين ادراك الزرع ، على أن يدفعوا أجرة الأرض عن هذه الفترة من الزمن .

مادة ٩٩٤ = (١) ينتهى حق الانتفاع بهلاك الشيء ، الا انه ينتقل من هذا الشيء الى ما قد يقوم مقامه من عوض .

(٢) وإذا لم يكن الهلاك راجعا الى خطأ المالك ، فلا يجبر على إعادة الشيء لأصله ولكنه اذا أعاده رجع للمنتفع حق الانتفاع اذا لم يكن الهلاك بسببه ، وفى هذه الحالة تطبق المادة ٩٨٩ الفقرة الثانية .

مادة ٩٩٥ = ينتهى حق الانتفاع بعدم الاستعمال مدة خمس عشرة سنة .

٢ - حق الاستعمال وحق السكنى

مادة ٩٩٦ = نطاق حق الاستعمال وحق السكنى يتحدد بمقدار ما يحتاج اليه صاحب الحق هو وأسرته لخاصة انفسهم ، وذلك دون اخلال بما يقرره السند المنشئ للحق من أحكام .

مادة ٩٩٧ = لا يجوز النزول للغير عن حق الاستعمال أو عن حق السكنى الا بناء على شرط صريح أو مبرر قوى .

مادة ٩٩٨ = فيما عدا الأحكام المتقدمة تسرى الأحكام الخاصة بحق الانتفاع على حق الاستعمال وحق السكنى متى كانت لا تتعارض مع طبيعة هذين الحقين .

الفصل الثاني

حق الحكر^(١)

- مادة ٩٩٩** - لا يجوز التحكير لمدة تزيد على ستين سنة . فإذا عينت مدة أطول أو أغفل تعيين المدة اعتبر الحكر معقودا لمدة ستين سنة .
- مادة ١٠٠٠** - لا يجوز التحكير الا لضرورة أو مصلحة وبإذن من المحكمة الابتدائية الشرعية التي تقع في دائرتها الارض كلها أو أكثرها قيمة ، ويجب أن يصدر به عقد على يد رئيس المحكمة أو من يحيله عليه من القضاة أو الموثقين ، ويجب شهره وفقا لاحكام قانون تنظيم الشهر العقاري .
- مادة ١٠٠١** - للمحتكر أن يتصرف في حقه وينتقل هذا الحق بالميراث .

١- قضت محكمة النقض بأن القول بأن المحكر حق عيني بل هو حق متداخل مع ملكية المالك الاصل والتحدى بنصوص المادتين ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ من مشروع القانون المدني الجديد ، مردود بأنه يبين مما ورد بالاعمال التحضيرية في باب الحكر ان المشرع انما اراد تقنين احكام الشريعة الاسلامية على الوجه الذي اقره القضاء كما يبين منها أن لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ لم توافق على نصوص المادتين ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ من المشروع واستبدلت بهما في بادئ الامر نص المادة ١٠١٢ من مشروعه وكان هذا النص يجعل الاستبدال اجباريا على صاحب الرقبة نظير كل قيمة الارض المحكرة لا نظير ثلث قيمتها ثم قدم اقتراح بحذف المادة ١٠١٢ وإعادة النصوص التي وردت في المادتين ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ من المشروع كما اقره مجلس النواب وقد ورد بتقرير اللجنة الاضائي مايلي « ولم تر اللجنة الاخذ بهذا الاقتراح على اطلاقه وانما اقرت حذف المادة المقترحة حذفها دون أن تستمضي عنها بنص آخر حتى لا تقطع بالرأى في مسألة تعارضه فيها المصالح والحقوق تعارضاً يستعصى على التوفيق ويحسن أن تترك هذه الحقوق والمصالح على حالها الى أن يصدر في شأنها تشريع خاص (نقض مدني ٢٥/١٢/٢٩٥٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ٦٥٦)

مادة ١٠٠٢ - يملك المحترک ما أحدثه من بناء أو غراس أو غيره ملكا تاما . وله أن يتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحکر^(١).

مادة ١٠٠٣ - (١) على المحترک أن يؤدي الأجرة المتفق عليها الى المحکر . (٢) وتكون الأجرة مستحقة الدفع في نهاية كل سنة ما لم ينص عقد التحکر على غير ذلك .

مادة ١٠٠٤ - (١) لا يجوز التحکر بأقل من أجرة المثل . (٢) وتزيد هذه الأجرة أو تنقص كلما بلغ التغير في أجرة المثل حدا يجاوز الخمس زيادة أو نقصا ، على أن يكون قد مضى ثماني سنوات على آخر تقدير . **مادة ١٠٠٥** - يرجع في تقدير الزيادة أو النقص الى ما للارض من قيمة ايجارية وقت التقدير ، ويراعى في ذلك صقع الارض ورغبات الناس فيها بغض النظر عما يوجد فيها من بناء أو غراس ودون اعتبار لما أحدثه المحترک فيها من تحسين أو اتلاف في ذات الارض أو في صقع الجهة ، ودون تأثر بما للمحترک على الارض من حق القرار .

مادة ١٠٠٦ - لا يسرى التقدير الجديد الا من الوقت الذي يتفق الطرفان عليه ، والا فمن يوم رفع الدعوى .

مادة ١٠٠٧ - على المحترک أن يتخذ من الوسائل ما يلزم لجعل الارض صالحة للاستغلال مراعيًا في ذلك الشروط المتفق عليها ، وطبيعة الارض ، والغرض الذي أعدت له ، وما يقضى به عرف الجهة .

مادة ١٠٠٨ - (١) ينتهى حق الحکر بحلول الأجل المعين له . (٢) ومع ذلك ينتهى هذا الحق قبل حلول الأجل اذا مات المحترک قبل أن يبني أو يغرس الا اذا طلب جميع الورثة بقاء الحکر .

(٣) وينتهى حق الحکر أيضا قبل حلول الأجل اذا زالت صفة الوقف عن الارض المحكرة ، الا اذا كان زوال هذه الصفة بسبب رجوع الواقف في وقفه أو انقاصه لمدته ، ففي هذه الحالة يبقى الحکر الى انتهاء مدته .

١ - قضت محكمة النقض بأن التمسك بحکم المادة ١٠٠٢ مدني هو دفاع يقوم على واقع ينبغي التمسك به امام محكمة الموضوع لامكان بحثه وتحقيقه امام محكمة النقض (نقض مدني ١٦/١٢/٢٩٨٠ - مودنتا الذهبية العدد الاول - فقرة ٧٤٤) .

مادة ١٠٠٩ = يجوز للمحتكر اذا لم تدفع له الأجرة ثلاث سنين متوالية أن يطلب فسخ العقد .

مادة ١٠١٠ = عند فسخ العقد أو انتهائه يكون للمحتكر أنه يطلب إما ازالة البناء والغراس أو استبقامهما مقابل دفع أقل قيمتهما مستحقى الازالة أو البقاء ، وهذا كله ما لم يوجد اتفاق يقضى بغيره .

(٢) وللمحكمة أن تمهل المحتكر في الدفع اذا كانت هناك ظروف استثنائية تبرر الإهمال ، وفي هذه الحالة يقدم المحتكر كفالة لضمان الوفاء بما يستحق في ذمته .

مادة ١٠١١ = ينتهى حق الحكر بعدم استعماله مدة خمس عشرة سنة ، الا اذا كان حق الحكر موقوفا فينتهى بعدم استعماله مدة ثلاث وثلاثين سنة .

مادة ١٠١٢ = (١) من وقت العمل بهذا القانون لا يجوز ترتيب حق حكر على أرض غير موقوفة ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ١٠٠٨ الفقرة الثالثة .
(٢) والأحكام القائمة على أرض غير موقوفة وقت العمل بهذا القانون تسرى في شأنها الأحكام المبينة في المواد السابقة .

بعض أنواع الحكر :

مادة ١٠١٣ = (١) عقد الاجارتين هو أن يحكر الوقف أرضا عليها بناء في حاجة الى الإصلاح مقابل مبلغ منجذ من المال مساو لقيمة هذا البناء وأجرة سنوية للأرض مساوية لأجر المثل .

(٢) وتسرى عليه أحكام الحكر الا فيما نصت عليه الفقرة السابقة .

مادة ١٠١٤ = (١) خلو الانتفاع عقد يؤجر به الوقف عينا ولو بغير إذن القاضى مقابل أجرة ثابتة لزمن غير معين .

(٢) ويلتزم المستأجر بمقتضى هذا العقد أن يجعل العين صالحة للاستغلال ، ويحق للوقف أن يفسخ العقد في أى وقت بعد التنبيه في الميعاد القانونى طبقا للقواعد الخاصة بعقد الاجارة على شرط أن يعرض الوقف المستأجر عن النفقات طبقا لأحكام المادة ١٧٩

(٣) وتسرى عليه الأحكام الخاصة بايجار العقارات الموقوفة دون اخلال بما نصت عليه الفقرتان السابقتان .

الفصل الثالث

حق الارتفاق

مادة ١٠١٥ - الارتفاق حق يحد من منفعة عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر ويجوز أن يترتب الارتفاق على مال عام أن كان لا يتعارض مع الاستعمال الذى خصص له هذا المال .

مادة ١٠١٦ - (١) حق الارتفاق يكسب بعمل قانونى أو بالميراث .
(٢) ولا يكسب بالتقادم الا الارتفاقات الظاهرة بما فيها حق المرور .
مادة ١٠١٧ - (١) يجوز فى الارتفاقات الظاهرة أن ترتب أيضا بتخصيص من المالك الاصلى .

(٢) ويكون هناك تخصيص من المالك الاصلى اذا تبين بأى طريق من طرق الاثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علامة ظاهرة ، فانشأ بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود ارتفاق لو أن العقارين كانا مملوكين لملك مختلفين . ففى هذه الحالة اذا انتقل العقاران الى أيدي ملك مختلفين دون تغيير فى حالتهم ، عد الارتفاق مرتباً بين العقارين لهما وعليهما ما لم يكن ثمة شرط صريح يخالف ذلك^(١) .

١- قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٠١٧ من القانون المدنى هو أن حق الارتفاق بتخصيص المالك الاصلى - لا ينشأ فى وقت تملك المالك الاصلى العقارين وجعله احدهما يخدم الآخر واقامته بينهما علامة ظاهرة من شأنها ان تنشئ علاقة تبعية بينهما ، وانما ينشأ هذا الحق من وقت أن يصبح العقاران مملوكين للمالكين مختلفين مع بقائهما على هذا الوضع ، الا فى استثناء

المالكين لهذا الوضع ما يدل على إتهما أرادا أن العقارين مملوكان لملك واحد ، أما وقد أصبحا مملوكين للمالكين مختلفين فلم يعد هناك ما يمنع من ظهوره ، وأن هذا الارتفاق يعتبر بعد انفصال ملكية العقارين مرتباً بينهما لهما وعليهما بموجب اتفاق ضمنى بين المالكين المختلفين لا يلغيه الا شرط صريح بأن يذكر المالكان صراحة أنهما لا يريدان الإبقاء على

مادة ١٠١٨ = (١) اذا فرضت قيود معينة تحد من حق مالك العقار في البناء عليه كيف شاء كأن يمنع من تجاوز حد معين في الارتفاع بالبناء أو في مساحة رقعته ، فإن هذه القيود تكون حقوق ارتفاق على هذا العقار لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها هذه القيود . هذا ما لم يكن هناك اتفاق يقضى بغيره .

(٢) وكل مخالفة لهذه القيود تجوز المطالبة باصلاحها عينا ، ومع ذلك يجوز الاقتصار على الحكم بالتعويض اذا رأت المحكمة ما يبرر ذلك^(١).

مادة ١٠١٩ = تخضع حقوق الارتفاق للقواعد المقررة في سند انشائها ولما جرى به عرف الجهة والاحكام الآتية .

علاقة التبعية القائمة بين العقارين ومن ثم لا يعتبر شرطا صريحا خلو عقد البيع من النص على شموله حق الارتفاق ، او تضمن عقد بيع أحد العقارين أن البائع يضمن خلو العقار المبيع من كافة الحقوق العينية اصلية كانت أو تبعية وظاهرة أو خفية (نقض مدني ١٩٨٠/٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ١٥٤)

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٠١٨/٢ من القانون المدني أن القانون وقد اعتبر قيود البناء الاتفاقية حقوق ارتفاق ، جعل للمالك العقارات المرتفعة أن يطالبوا بها مالك العقار المرتفع به ، وفي حالة مخالفة لتلك القيود فإن الأصل أن يطالبوه بتنفيذها عينا عن طريق طلب الاصلاح العيني للمخالفة غير أن المشرع رأى أنه قد يترتب على ذلك إرهاق صاحب العقار المرتفع به اذا طلب منه ازالة بناء ضخم أقامه مخالفا لما فرض عليه من القيود ، فاجاز في هذه الحالة الاكتفاء بالتعويض اذا وجد القاضي أن هذا جزء عادل فيه الكفاية وذلك على غرار ما قرره المشرع في المادة ٢٠٢ في شأن تنفيذ الالتزام اذا كان في التنفيذ العيني إرهاق للمدين (نقض مدني ١٩٦٨/٢/١٩ - مجموعة المكتب الفني ١٩٦٨ ص ٤٢٨) وقضت ايضا بأن قيود البناء الاتفاقية تعتبر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - حقوق ارتفاق متبادلة مقررة لفائدة جميع العقارات الكائنة في الحى والتي فرضت لمصلحتها تلك القيود فإذا خالفها أغلب أهل الحى أصبح صاحب العقار المرتفع به في حل من الالتزام بها لإنقضاء سبب هذا الالتزام (نقض مدني ١٩٦٨/٢/١٩ - مجموعة المكتب الفني ١٩٦٨ ص ٤٢٨) كما قضت بأنه ليس في القانون ما يمنع التنازل عن قيود البناء الاتفاقية المقررة لمنفعة كافة العقارات في منطقة معينة ممن يملك التنازل عنها سواء كان هذا التنازل صريحا أو ضمنيا اذا لم يشترط القانون لتحقيقه صورة معينة (نقض مدني ١٩٦٢/١/٢٥ - مجموعة المكتب الفني ١٩٦٢ ص ١٣)

مادة ١٠٢٠ - ملك العقار المرتفق أن يجرى من الاعمال ما هو ضروري لاستعمال حقه في الارتفاق . وما يلزم للمحافظة عليه ، وأن يستعمل هذا الحق على الوجه الذي لا ينشأ عنه الا أقل ضرر ممكن .
(٢) ولا يجوز أن يترتب على ما يجد من حاجات العقار المرتفق أية زيادة في عبء الارتفاق .

مادة ١٠٢١ - لا يلزم ملك العقار المرتفق به أن يقوم بأى عمل لمصلحة العقار المرتفق الا ان يكون عملا اضافيا يقتضيه استعمال الارتفاق على الوجه المألوف ما لم يشترط غير ذلك .

مادة ١٠٢٢ - (١) نفقة الاعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاق والمحافظة عليه تكون على مالك العقار المرتفق ما لم يشترط غير ذلك .
(٢) فاذا كان ملك العقار المرتفق به هو المكلف بأن يقوم بتلك الاعمال على نفقته ، كان له دائما أن يتخلص من هذا التكليف بالتخلي عن العقار المرتفق به كله أو بعضه لملك العقار المرتفق .

(٣) واذا كانت الاعمال نافعة أيضا لملك العقار المرتفق به ، كانت نفقة الصيانة على الطرفين . كل بنسبة ما يعود عليه من الفائدة .

مادة ١٠٢٣ - (١) لا يجوز لملك العقار المرتفق به أن يعمل شيئا يؤدي الى الانتقاص من استعمال حق الارتفاق او جعله أكثر مشقة . ولا يجوز له بوجه خاص أن يغير من الوضع القائم أو أن يبدل بالموضع المعين أصلا لاستعمال حق الارتفاق موضعاً آخر .

(٢) ومع ذلك اذا كان الموضع الذى عين اصلا قد أصبح من شأنه أن يزيد في عبء الارتفاق ، أو أصبح الارتفاق مانعا من أحداث تحسينات في العقار المرتفق به ، فلمالك هذا العقار أن يطلب نقل الارتفاق الى موضع آخر من العقار ، أو الى عقار آخر يملكه هو أو يملكه أجنبي اذا قبل الأجنبي ذلك . كل هذا متى كان استعمال الارتفاق في وضعه الجديد ميسورا لملك العقار المرتفق بالقدر الذى كان ميسورا به في وضعه السابق^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بجواز تعديل حق الارتفاق الاصل في الاحوال المبينة بالمادة ١٠٢٣ مدني ومن باب أولى جواز تعديل حق الارتفاق التبعي في تلك الاحوال كذلك (نقض مدني ١٤/١٢/١٩٦١ - مجموعة الكتب الفنى ١٢ ص ٧٨٦) .

مادة ١٠٢٤ = (١) اذا جزئ العقار المرتفق بقى الارتفاق لكل جزء منه على الا يزيد ذلك في العبء الواقع على العقار المرتفق به .
(٢) غير انه اذا كان حق الارتفاق لا يفيد في الواقع الا جزءا من هذه الاجزاء ، فلمالك العقار المرتفق به ان يطلب زوال هذا الحق عن الاجزاء الاخرى .

مادة ١٠٢٥ = (١) اذا جزئ العقار المرتفق به بقى حق الارتفاق واقعا على كل جزء منه .

(٢) غير انه اذا كان حق الارتفاق لا يستعمل في الواقع على بعض هذه الاجزاء ولا يمكن ان يستعمل عليها ، فلمالك كل جزء منها ان يطلب زوال هذا الحق عن الجزء الذي يملكه .

مادة ١٠٢٦ = تنتهى حقوق الارتفاق بانقضاء الاجل المعين وبهلاك العقار المرتفق به او العقار المرتفق هلاكاً تاماً وباجتماع العقارين في يد مالك واحد ، الا انه اذا زالت حالة الاجتماع هذه زوالاً يرجع اثره الى الماضى فإن حق الارتفاق يعود .

مادة ١٠٢٧ = (١) تنتهى حقوق الارتفاق بعدم استعمالها مدة خمس عشرة سنة ، فإن كان الارتفاق مقراً لمصلحة عين موقوفة كانت المدة ثلاثاً وثلاثين سنة . وكما يسقط التقادم حق الارتفاق يجوز كذلك بالطريقة ذاتها ان يعدل من الكيفية التي يستعمل بها .

(٢) واذا ملك العقار المرتفق عدة شركاء على الشيوع فانارتفاع احدهم بالارتفاق يقطع التقادم لمصلحة الباقين ، كما ان وقف التقادم لمصلحة أحد هؤلاء الشركاء يجعله موقوفاً لمصلحة سائرهم .

مادة ١٠٢٨ = (١) ينتهى حق الارتفاق اذا تغير وضع الاشياء بحيث تصبح في حالة لا يمكن فيها استعمال هذا الحق .

(٢) ويعود اذا عادت الاشياء الى وضع يمكن معه استعمال الحق ، الا ان يكون قد انتهى بعدم الاستعمال^(١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه من المقرر انه اذا انهمم العقار القديم وأعيد بناؤه فإن حق الارتفاق بالطلل يعود للعقار الجديد . مادة ١٠٢٨ مدنى . الا ان هذه العودة يجب ان تقدر

مادة ١٠٣٩ - مالك العقار المرتفق به أن يحرر من الارتفاق كله أو بعضه إذا فقد الارتفاق كل منفعة للعقار المرتفق ، أو لم تبق له غير فائدة محدودة لا تتناسب البتة مع الاعباء الواقعة على العقار المرتفق به .

بقدرها وأن تنقيد بمضمون الاتفاق الاصل . واذ كان الثابت ان الاتفاق الاصل بالمحل لا يجاوز الدور الارضى من العقار القديم ، فإن الحكم المطعون فيه بتقريره حق المحل لكافة الطوايق التي تملو الدور الارضى من عقار المطعون ضده الجديد يكون قد خالف القانون (نقض مدنى ١٩٧٢/٤/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ٦٤٢)

الكتاب الرابع

الحقوق العينية التبعية

أو

التأمينات العينية

الباب الأول

الرهن الرسمي

مادة ١٠٣٠ : الرهن الرسمي عقد به يكسب الدائن على عقار مخصص لوفاء دينه حقا عينيا ، يكون له بمقتضاه ان يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في استيفاء حقه من ثمن ذلك العقار في أى يد يكون .

الفصل الأول انشاء الرهن

مادة ١٠٣١ = (١) لا ينعقد الرهن الا اذا كان بورقة رسمية .

(٢) ونفقات العقد على الراهن الا اذا اتفق على غير ذلك .

مادة ١٠٣٢ = (١) يجوز أن يكون الراهن هو نفس المدين كما يجوز أن يكون

شخصاً آخر يقدم رهناً لمصلحة المدين .

(٢) وفي كلتا الحالتين يجب أن يكون الراهن مالكا للعقار المرهون وأهلا

للتصرف فيه .

مادة ١٠٣٣ = (١) اذا كان الراهن غير مالك للعقار المرهون فان عقد الرهن

يصبح صحيحاً اذا أقره المالك الحقيقي بورقة رسمية ، واذا لم يصدر هذا

الاعتراف فان حق الرهن لا يترتب على العقار الا من الوقت الذي يصبح فيه هذا

العقار مملوكاً للراهن^(١)

(٢) ويقع باطلا رهن المال المستقبل .

مادة ١٠٣٤ = يبقى قائماً لمصلحة الدائن المرتهن الرهن الصادر من المالك

الذي تقرر ابطال سند ملكيته أو فسخه أو الغائه أو زواله لأي سبب آخر ، اذا

كان هذا الدائن حسن النية في الوقت الذي أبرم فيه الرهن^(٢).

١ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ١٠٣٣/١ من القانون المدني لا يمنع رهن ملك الفير أو رهن المشتري بعقد عرفي لما اشتراه قبل أن يشهر عقد شرائه ، ولكن هذا الرهن يكون قابلاً للإبطال لمصلحة الدائن المرتهن لا لمصلحة الراهن له ، واذا كان ذلك فإن عدم شهر الطاعنين لعقد شرائهما أرض المنزل المرهون لا يحول دون الحكم للدائن المطعون ضده الأول بصحة عقد الرهن الجائز الصادر له (نقض مدني ١٠/٥/١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية - جزء ١٦٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن حسن النية الذي تقتضيه الحماية التي أضفها المشرع في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني على الدائن المرتهن في حالة ابطال أو فسخ سند ملكية الراهن

مادة ١٠٢٥ = (١) لا يجوز أن يرد الرهن الرسمي الا على عقار ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

(٢) ويجب أن يكون العقار المرهون مما يصح التعامل فيه وبيعه بالمزاد العلني ، وأن يكون معيناً بالذات تعييناً دقيقاً من حيث طبيعته وموقعه ، وأن يرد هذا التعيين إما في عقد الرهن ذاته أو في عقد رسمي لاحق ، والا وقع الرهن باطلا .

مادة ١٠٣٦ = يشمل الرهن ملحقات العقار المرهون التي تعتبر عقارا ويشمل بوجه خاص حقوق الارتفاق والعقارات بالتخصيص^(١) والتحسينات والانشاءات التي تعود بمنفعة على المالك ، ما لم يتفق على غير ذلك ، مع عدم الإخلال بامتياز المبالغ المستحقة للمقاولين أو المهندسين المعمارين المنصوص عليه في المادة ١١٤٨

ينتفى متى كان هذا الدائن يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم بأن ملكية الراهن للعين المرهونة مهددة بالزوال لأي سبب من الأسباب . واستخلاص قاضي الموضوع لسوء النية لا يخضع لرقابة محكمة النقض الا من جهة مطابقته للتعريف القانوني لسوء النية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من تضمن عقد البيع المسجل سند ملكية الراهن - وجود باق من الثمن قدره أربعة آلاف من الجنيهات لم يدفع - أن البنك المرتهن كان في مكنته أن يعلم بأن هذا العقد مهدد بالزوال عن طريق الفسخ اذا ما تخلف المشتري (الراهن) عن الوفاء بهذا المبلغ وأنه لذلك يعتبر البنك ساء النية غير جدير بالحماية المقررة في المادة ١٠٣٤ من القانون المدني فإن الحكم يكون قد أقام استخلاصه لسوء نية البنك المرتهن على أسباب من شأنها أن تؤدي عقلا الى ما انتهى اليه في هذا الخصوص (نقض مدني ١٢/١١/١٩٦٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٧٨٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأن العقارات بالتخصيص تعتبر ضمن ملحقات العقار ما لم يتفق صراحة على خلاف ذلك ، ويقع عبء اثبات هذا الاتفاق على من يدعيه ، فالراهن هو المكلف بإثبات أن المنقولات موضوع النزاع لا يشملها عقد الرهن (نقض مدني ١٤/١/١٩٥٤ - مجموعة احكام النقض ٥ - ٢ - ٤٢٠) .

مادة ١٠٢٧ - يترتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية أن يلحق بالعقار ما يفله من ثمار وايراد عن المدة التى أعقبت التسجيل . ويجرى فى توزيع هذه الغلة ما يجرى فى توزيع ثمن العقار^(١).

مادة ١٠٢٨ - يجوز للمالك المبانى القائمة على أرض الغير أن يرهنها وفى هذه الحالة يكون للدائن المرتهن حق التقدم فى استيفاء الدين من ثمن الانقضاء اذا هدمت المبانى ، ومن التعويض الذى يدفعه مالك الأرض اذا استبقى المبانى وفقا للاحكام الخاصة بالاتصاق .

مادة ١٠٢٩ - (١) يبقى نافذا الرهن الصادر من جميع الملاك لعقار شائع ، أيا كانت النتيجة التى تترتب على قسمة العقار فيما بعد أو على بيعه لعدم امكان قسمته .

(٢) وإذا رهن أحد الشركاء حصته الشائعة فى العقار أو جزءا مفردا من هذا العقار ، ثم وقع فى نصيبه عند القسمة اعيان غير التى رهنها ، انتقل الرهن بمرتبته الى قدر من هذه الأعيان يعادل قيمة العقار الذى كان مرهونا فى الأصل ، ويعين هذا القدر بأمر على عريضة . ويقوم الدائن المرتهن بإجراء قيد جديد بين فيه القدر الذى انتقل اليه الرهن خلال تسعين يوما من الوقت الذى يخطر فيه أى ذى شأن بتسجيل القسمة . ولا يضر انتقال الرهن على هذا الوجه برهن صدر من جميع الشركاء ولا بامتياز المتقاسمين .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٠٢٧ من القانون المدنى والمادة ٦٢٢ من قانون المرافعات السابق الذى تمت اجراءات نزع الملكية فى ظله - أن الدائن المرتهن وأصحاب الحقوق العينية يتعلق لهم حق فى ثمرات وايرادات العقار الذى تم تسجيل تنبيه نزع ملكيته ، وأوجب المشرع عليهم المبادرة بتكليف مستأجرى العقار بعدم دفع ما يستحق من الاجرة بعد تسجيل التنبيه اذ يقوم هذا التكليف مقام الحجز تحت يد هؤلاء المستأجرين ، فإذا تراخى - الدائن المرتهن - فى القيام بهذا التكليف تحمل نتيجة تقصيره ، ولا الزام على الطاعن بصفته وكيلًا لدائنى المفسد بتحصيل اجرة العقار المنزوع ملكيته طالما أن دين البنك المطعون ضده المضمون بالرهن قد استغرق باقراره ثمن العقار وايراداته فانعدمت مصلحة جماعة الدائنين - التى يمثلها الطاعن - فى تحصيل اجرة العقار المنزوع ملكيته (نقض مدنى ١/٢١ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٦٠١)

مادة ١٠٤٠ - يجوز أن يترتب الرهن ضمنا لدين معلق على شرط أو دين مستقبل أو دين احتمالي ، كما يجوز أن يترتب ضمنا لاعتماد مفتوح أو لفتح حساب جار على أن يتحدد في عقد الرهن مبلغ الدين المضمون أو الحد الأقصى الذي ينتهي إليه هذا الدين .

مادة ١٠٤١ - كل جزء من العقار أو العقارات المرهونة ضامن لكل الدين ، وكل جزء من الدين مضمون بالعقار أو العقارات المرهونة كلها ، ما لم ينص القانون أو يقض الاتفاق بغير ذلك^(١).

مادة ١٠٤٢ - (١) لا ينفصل الرهن عن الدين المضمون بل يكون تابعا له في صحته وفي انقضائه ، ما لم ينص القانون على غير ذلك
(٢) وإذا كان الرهن غير المدين كان له إلى جانب تمسكه بأوجه الدفع الخاصة به أن يتسكك بما للمدين التمسك به من أوجه الدفع المتعلقة بالدين ، ويبقى له هذا الحق ولو نزل عنه المدين .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٠٤١ من القانون المدني أن الرهن الرسمي على العقار حق غير قابل للتجزئة ، سواء بالنسبة إلى العقار المرهون أو بالنسبة إلى الدين المضمون فإذا انتقض جزء من هذا الدين بقي العقار المرهون ضامنا لما بقي من الدين فلا يخلص منه ما يقابل ما انتقض من الدين (نقض مدني ١١/٧/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ - فقرة ٤٦٦) .

الفصل الثاني أثار الرهن

١ - أثر الرهن فيما بين المتعاقدين

بالنسبة إلى الراهن :

مادة ١٠٤٣ = يجوز للراهن أن يتصرف في العقار المرهون وأى تصرف يصدر منه لا يؤثر في حق الدائن المرتهن .
مادة ١٠٤٤ = للراهن الحق في إدارة العقار المرهون وفي قبض ثماره الى وقت التحاقها بالعقار .

مادة ١٠٤٥ = (١) الإيجار الصادر من الراهن لا ينفذ في حق الدائن المرتهن الا اذا كان ثابت التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية . أما اذا لم يكن الإيجار ثابت التاريخ على هذا الوجه ، أو كان قد عقد بعد تسجيل التنبيه ولم تعجل فيه الأجرة ، فلا يكون نافذا الا اذا امكن اعتباره داخلا في أعمال الإدارة الحسنة .
(٢) وإذا كان الإيجار السابق على تسجيل التنبيه تزيد مدته على تسع سنوات ، فلا يكون نافذا في حق الدائن المرتهن إلا لمدة تسع سنوات ما لم يكن قد سجل قبل قيد الرهن .

مادة ١٠٤٦ = (١) لا تكون المخالصة بالأجرة مقدما لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ولا الحوالة بها كذلك نافذة في حق الدائن المرتهن الا اذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية .

(٢) أما اذا كانت المخالصة أو الحوالة لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، فإنها لا تكون نافذة في حق الدائن المرتهن ما لم تكن مسجلة قبل قيد الرهن ، والا خفضت المدة الى ثلاث سنوات مع مراعاة الحكم الوارد في الفقرة السابقة .

مادة ١٠٤٧ = يلتزم الراهن بضمان سلامة الرهن ، والدائن المرتهن أن يعترض على كل عمل أو تقصير يكون من شأنه انقاص ضمانه انقاصا كبيرا ، وله في حالة الاستعجال أن يتخذ ما يلزم من الوسائل التحفظية وأن يرجع على الراهن بما ينفق في ذلك .

مادة ١٠٤٨ = (١) إذا تسبب الراهن بخلطه في هلاك العقار المرهون أو تلفه ، كان الدائن المرتهن مخيرا بين أن يقتضى تأمينا كافيا أو أن يستوفى حقه فورا . (٢) فإذا كان الهلاك أو التلف قد نشأ عن سبب أجنبي ولم يقبل الدائن بقاء الدين بلا تأمين ، كان المدين مخيرا بين أن يقدم تأمينا كافيا أو أن يوفى الدين فورا قبل حلول الأجل . وفي الحالة الأخيرة إذا لم يكن للدائن فوائد فلا يكون للدائن حق الا في استيفاء مبلغ يعادل قيمة الدين منقوصا منها الفوائد بالسعر القانوني عن المدة ما بين تاريخ الوفاء وتاريخ حلول الدين .

(٣) وفي جميع الأحوال إذا وقعت أعمال من شأنها أن تعرض العقار المرهون للهلاك أو التلف أو تجعله غير كاف للضمان ، كان للدائن أن يطلب الى القاضي وقف هذه الأعمال واتخاذ الوسائل التي تمنع وقوع الضرر .

مادة ١٠٤٩ = إذا هلك العقار المرهون أو تلف لى سبب كان ، انتقل الرهن بمرتبة الى الحق الذي يترتب على ذلك كالتعويض أو مبلغ التأمين أو الثمن الذي يقرر مقابل نزع ملكيته للمنفعة العامة^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه من المقرر طبقا للمادتين ١٠٤٩ ، ١١٠٢/٢ من القانون المدني أن هلاك الشيء المرهون يترتب عليه انتقال حق الدائن المرتهن الى ما حل محله من حقوق ليستوفى دينه منها فإذا كانت البضاعة المرهونة والمؤمن عليها قد احترقت وتقرر حق الدائن المرتهن في مبلغ التأمين المستحق وكان مقتضى ذلك حلول مبلغ التأمين محل البضاعة المرهونة - فإنه ليس هناك محل لرجوع المدين الراهن على الدائن المرتهن وحسبه أن تجرى المحاسبة بينهما على أساس عقد القرض المضمون بالرهن واذ قضى الحكم المطعون فيه مع ذلك بمسئولية الدائن المرتهن عن هلاك البضاعة المرهونة فإنه يكون قد خالف القانون (نقض مدني ١٩٦٥/١٢/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٧٨٦) .

بالنسبة إلى الدائن المرتهن :

مادة ١٠٥٠ = إذا كان الرهن شخصا آخر غير المدين فلا يجوز التنفيذ على ماله إلا ما رهن من هذا المال ، ولا يكون له حق الدفع بتجريد المدين ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك .

مادة ١٠٥١ = (١) للدائن بعد التنبيه على المدين بالوفاء أن ينفذ بحقه على العقار المرهون ويطلب بيعه في المواعيد ووفقا للأوضاع المقررة في قانون المرافعات .

(٢) وإذا كان الرهن شخصا آخر غير المدين ، جاز له أن يتفادى أى إجراء موجه إليه إذا هو تخلى عن العقار المرهون وفقا للأوضاع وطبقا للأحكام التى يتبعها الحائز في تخلية العقار .

مادة ١٠٥٢ = (١) يقع باطلا كل اتفاق يجعل للدائن الحق عند عدم استيفاء الدين وقت حلول أجله في أن يملك العقار المرهون في نظير ثمن معلوم أيا كان ، أو في أن يبيعه دون مراعاة للإجراءات التى فرضها القانون ولو كان هذا الاتفاق قد أبرم بعد الرهن .

(٢) ولكن يجوز بعد حلول الدين أو قسط منه الاتفاق على أن ينزل المدين لدائنته عن العقار المرهون وفاء لدينه .

٢ - أثر الرهن بالنسبة إلى الغير

مادة ١٠٥٣ = (١) لا يكون الرهن نافذا في حق الغير إلا إذا قيد العقد أو الحكم المثبت للرهن قبل أن يكسب هذا الغير حقا عينيا على العقار ، وذلك دون إخلال بالأحكام المقررة في الإفلاس .

(٢) لا يصح التمسك قبل الغير بتحويل حق مضمون بقيد ، ولا التمسك بالحق الناشئ من حلول شخص محل الدائن في هذا الحق بحكم القانون أو بالاتفاق ، ولا التمسك كذلك بالتنازل عن مرتبة القيد لمصلحة دائن آخر إلا إذا حصل التناضح بذلك في هامش القيد الاصل^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ١٠٥٣/٢ من القانون المدني هو أن من يحل محل الدائن المرتين في الحق المضمون لا يجوز له أن يتمسك بالرهن في مواجهة الغير إلا

مادة ١٠٥٤ - يتبع في اجزاء القيد وتجديده ومحوه والغاء المحو والآثار المترتبة على ذلك كله . الأحكام الواردة بقانون تنظيم الشهر العقاري .

مادة ١٠٥٥ - مصروفات القيد وتجديده ومحوه على الراهن ما لم يتفق على غير ذلك .

حق التقدم وحق التتبع :

مادة ١٠٥٦ - يستوفى الدائنون المرتهنون حقوقهم قبل الدائنين العاديين من ثمن العقار المرهون ، أو من المال الذى حل محل هذا العقار ، بحسب مرتبة كل منهم ولو كانوا قد اجروا القيد في يوم واحد .

مادة ١٠٥٧ - تحسب مرتبة الرهن من وقت قيده ، ولو كان الدين المضمون بالرهن معلقا على شرط أو كان ديناً مستقبلاً أو احتمالياً .

مادة ١٠٥٨ - (١) يترتب على قيد الرهن ادخال مصروفات العقد والقيد والتجديد ادخالاً ضمنياً في التوزيع وفي مرتبة الرهن نفسها .

(٢) وإذا ذكر سعر الفائدة في العقد فإنه يترتب على قيد الرهن أن يدخل في التوزيع مع أصل الدين وفي نفس مرتبة الرهن فوائد السنتين السابقتين على تسجيل تنبيه نزع الملكية والفوائد التى تستحق من هذا التاريخ الى يوم رسو المزاو دون مساس بالقيود الخاصة التى تؤخذ ضماناً لفوائد اخرى قد استجقت والتى تحسب مرتبتها من وقت اجرائها ، وإذا سجل أحد الدائنين تنبيه نزع الملكية انتفع سائر الدائنين بهذا التسجيل .

مادة ١٠٥٩ - للدائن المرتهن أن ينزل عن مرتبة رهنه في حدود الدين المضمون بهذا الرهن لمصلحة دائن آخر له رهن مقيد على نفس العقار ، ويجوز التمسك قبل هذا الدائن الآخر بجميع أوجه الدفع التى يجوز التمسك بها قبل الدائن الأول ، عدا ما كان منها متعلقاً بانقضاء حق هذا الدائن الأول اذا كان هذا الانقضاء لاحقاً للتنازل عن المرتبة .

بالتشير على هامش القيد الاصل بما يفيد هذا الطول . ولا شأن لذلك بتفاد الطول في مواجهة الغير (نقض مدنى ١٩٧٧/٣/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ - فقرة ٢٤١) .

مادة ١٠٦٠ = (١) يجوز للدائن المرتهن عند حلول أجل الدين أن ينزع ملكية العقار المرهون في يد الحائز لهذا العقار ، إلا إذا اختار الحائز أن يقضى الدين أو يظهر العقار من الرهن أو يتخلى عنه .

(٢) ويعتبر حائزا للعقار المرهون كل من انتقلت اليه بأى سبب من الأسباب ملكية هذا العقار أو أى حق عيني آخر عليه قابل للرهن دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين المضمون بالرهن^(١).

مادة ١٠٦١ = يجوز للحائز عند حلول الدين المضمون بالرهن أن يقضيه هو وملحقاته بما في ذلك ما صرف في الإجراءات من وقت انذاره . ويبقى حقه هذا قائماً الى يوم رسو المزايا . ويكون له في هذه الحالة أن يرجع بكل ما يوفيه على المدين ، وعلى المالك السابق للعقار المرهون ، كما يكون له أن يحل محل الدائن الذى استوفى الدين فيما له من حقوق الا ما كان منها متعلقاً بتأمينات قدمها شخص آخر غير المدين .

مادة ١٠٦٢ = يجب على الحائز أن يحتفظ بقيد الرهن الذى حل فيه محل الدائن وإن يجدده عند الاقتضاء ، وذلك الى أن تمحى القيود التى كانت موجودة على العقار وقت تسجيل سند هذا الحائز .

مادة ١٠٦٣ = (١) اذا كان في ذمة الحائز بسبب امتلاكه العقار المرهون مبلغ مستحق الاداء حالا يكفى لوفاء جميع الدائنين المقيدة حقوقهم على العقار ، فلكل من هؤلاء الدائنين أن يجبره على الوفاء بحقه بشرط أن يكون سند ملكيته قد سجل .

١ - قضت محكمة النقض بأن الحائز في التنفيذ العقارى الذى اوجبت المادة ٦٢٦ من قانون المرافعات السابق انذاره بدفع الدين أو تخليه للعقار هو - كما عرفته المادة ١٠٦٠/٢ من القانون المدنى - كل من انتقلت اليه بأى سبب من الأسباب ملكية العقار المرهون أو أى حق عيني آخر عليه قابل للرهن دون أن يكون مسئولاً مسئولية شخصية عن الدين ، مما مؤداه - وعلى ما قرره الأعمال التحضيرية للقانون المدنى أن الوارث لا يعتبر حائزاً للعقار المرهون من المورث لأن أليداً القاضى يالا تركه الا بعد سداد الدين من شأنه الا يجعل ملكية العقار المرهون تنتقل اليه من المورث الا بعد سداد الدين المضمون ونوال الرهن .
(نقض مدنى ١٠/٢٢ / ١٩٧٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٨٧٩) .

(٢) فإذا كان الدين في ذمة الحائز غير مستحق الأداء حالا ، أو كان أقل من الدين المستحق للدائنين ، أو مغايرا لها ، جاز للدائنين إذا اتفقوا جميعا أن يطالبوا الحائز بدفع ما في ذمته بقدر ما هو مستحق لهم ، ويكون الدفع طبقا للشروط التي التزم الحائز في اصل تعهده أن يدفع بمقتضاها وفي الأجل المتفق على الدفع فيه .

(٣) وفي كلتا الحالتين لا يجوز للحائز أن يتخلص من التزامه بالوفاء للدائنين بتخليه عن العقار ، ولكن إذا هو وفي لهم فإن العقار يعتبر خالصا من كل رهن ويكون للحائز الحق في طلب محو ما على العقار من القيود .

مادة ٩٦٤ = (١) يجوز للحائز إذا سجل سند ملكيته أن يطهر العقار من كل رهن تم قيده قبل تسجيل هذا السند .

(٢) وللحائز أن يستعمل هذا الحق حتى قبل أن يوجه الدائنون المرتهنون التنبيه الى الدين أو الانذار الى هذا الحائز ، ويبقى هذا الحق قائما الى يوم ايداع قائمة شروط البيع .

مادة ٩٦٥ = إذا أراد الحائز تطهير العقار وجب عليه أن يوجه الى الدائنين المقيدة حقوقهم في مواطنهم المختارة المذكورة في القيد اعلانات تشتمل على البيانات الآتية .

(١) خلاصة من سند ملكية الحائز تقتصر على بيان نوع التصرف وتاريخه واسم المالك السابق للعقار مع تعيين هذا المالك تعيينا دقيقا ومحل العقار مع تعيينه وتحديد به بالدقة ، وإذا كان التصرف بيعا يذكر أيضا الثمن وما عسى أن يوجد من تكاليف تعتبر جزءا من هذا الثمن .

(ب) تاريخ تسجيل ملكية الحائز ورقم هذا التسجيل .

(جـ) المبلغ الذي يقدره الحائز قيمة للعقار ولو كان التصرف بيعا ويجب ألا يقل هذا المبلغ عن السعر الذي يتخذ أساسا لتقدير الثمن في حالة نزاع الملكية ، ولا أن يقل في أى حال عن الباقي في ذمة الحائز من ثمن العقار إذا كان التصرف بيعا . وإذا كانت أجزاء العقار مثقلة برهون مختلفة وجب تقدير قيمة كل جزء على حدة .

(د) قائمة بالحقوق التي تم قيدها على العقار قبل تسجيل سند الحائز تشتمل على بيان تاريخ هذه القيود ومقدار هذه الحقوق واسماء الدائنين .

مادة ١٠٦٦ - يجب على الحائز أن يذكر في الاعلان أنه مستعد أن يوفى الديون المقيدة الى القدر الذى قوم به العقار ، وليس عليه أن يصحب العرض بالمبلغ نقدا بل ينحصر العرض في اظهار استعدادده للوفاء بمبلغ واجب الدفع في الحال ايا كان ميعاد استحقاق الديون المقيدة .

مادة ١٠٦٧ - يجوز لكل دائن قيد حقه ولكل كفيل لحق مقيد أن يطلب بيع العقار المطلوب تطهيره ، ويكون ذلك في مدى ثلاثين يوما من آخر اعلان رسمى يضاف اليها مواعيد المسافة ما بين الموطن الاصلى للدائن وموطنه المختار ، على ألا تزيد مواعيد المسافة على ثلاثين يوما أخرى .

مادة ١٠٦٨ - (١) يكون الطلب باعلان يوجه الى الحائز والى المالك السابق ويوقعه الطالب أو من يوكله في ذلك توكيلا خاصا . ويجب أن يودع الطالب خزانة المحكمة مبلغا كافيا لتغطية مصروفات البيع بالمزاد ، ولا يجوز أن يسترد ما استغرق منه في المصروفات اذا لم يرس المزاد بثمن أعلى من المبلغ الذى عرضه الحائز ويكون الطلب باطلا اذا لم تستوف هذه الشروط .
(٢) ولا يجوز للطالب أن يتنحى عن طلبه الا بموافقة جميع الدائنين المقيدين وجميع الكفلاء .

مادة ١٠٦٩ - (١) اذا طلب بيع العقار وجب اتباع الاجراءات المقررة في البيوع الجبرية ، ويتم البيع بناء على طلب صاحب المصلحة في التطهير من طالب أو حائز . وعلى من يباشر الاجراءات أن يذكر في اعلانات البيع المبلغ الذى قوم به العقار .

(٢) ويلتزم الراعى عليه المزاد ان يرد الى الحائز الذى تزعت ملكيته المصروفات التى انفقها في سند ملكيته ، وفى تسجيل هذا السند ، وفيما قام به من الاعلانات ، وذلك الى جانب التزاماته بالثمن الذى رسا به المزاد ويللمصروفات التى اقتضتها اجراءات التطهير .

مادة ١٠٧٠ - اذا لم يطلب بيع العقار في الميعاد وبالأوضاع المقررة استقرت ملكية العقار نهائيا للحائز خالصة من كل حق مقيد اذا هو دفع المبلغ الذى قوم به العقار للدائنين الذين تسمح مرتبتهم باستيفاء حقوقهم منه ، او اذا هو أودع هذا المبلغ خزانة المحكمة :

مادة ١٠٧١ - (١) تكون تخلية العقار المرهون بتقرير يقدمه الحائز الى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة ، ويجب عليه أن يطلب التأشير بذلك في هامش تسجيل التنبيه بنزع الملكية ، وأن يعلن الدائن المباشر للاجراءات بهذه التخلية في خلال خمسة ايام من وقت التقرير بها .

(٢) ويجوز لمن له مصلحة في التعجيل أن يطلب الى قاضي الأمور المستعجلة تعيين حارس تتخذ في مواجهته اجراءات نزع الملكية . ويعين الحائز حارسا اذا طلب ذلك .

مادة ١٠٧٢ - اذا لم يختر الحائز أن يقضى الديون المقيدة او يطهر العقار من الرهن أو يتخلى عن هذا العقار ، فلا يجوز للدائن المرتهن أن يتخذ في مواجهته اجراءات نزع الملكية وفقا لاحكام قانون المرافعات الا بعد انذاره بدفع الدين المستحق أو تخلية العقار ، ويكون الانذار بعد التنبيه على المدين بنزع الملكية أو مع هذا التنبيه في وقت واحد .

مادة ١٠٧٣ - (١) يجوز للحائز الذى سجل سند ملكيته ولم يكن طرفا في الدعوى التى حكم فيها على المدين بالدين ، أن يتمسك بأوجه الدفع التى كان للمدين أن يتمسك بها ، اذا كان الحكم بالمدين لاحقا لتسجيل سند الحائز .

(٢) ويجوز للحائز في جميع الأحوال أن يتمسك بالدفع التى لايزال للمدين بعد الحكم بالمدين حق التمسك بها^(١).

مادة ١٠٧٤ - يحق للحائز أن يدخل في المزاد على شرط الا يعرض فيه ثمنا اقل من الباقي في ذمته من ثمن العقار الجارى بيعه .

مادة ١٠٧٥ - اذا نزع ملكية العقار المرهون ولو كان ذلك بعد اتخاذ اجراءات التطهير أو التخلية ورسا المزاد على الحائز نفسه ، اعتبر هذا مالكا للعقار بمقتضى سند ملكيته الاصلى ، ويتطهر العقار من كل حق مقيد اذا دفع الحائز الثمن الذى رسا به المزاد أو اودعه خزانة المحكمة .

١ - قضت محكمة النقض بأن دفع المدين التى يجوز للحائز التمسك بها بالشروط المبينة بالمادة ١٠٧٣ من القانون المدني هي الدفع المتعلقة بوضع الدين ذاته وجوبه ولا علاقة له بالجراءات التنفيذ الشكلية التى نص عليها قانون المرافعات (نقض مدنى ١٩٥٩/١١/١٩ - مجموعة المكتب الفنى السنة ١٠ ص ٦٨٨) .

مادة ٩٧٦ = إذا رسا المزايد في الأحوال المتقدمة على شخص آخر غير الحائز فإن هذا الشخص الآخر يتلقى حقه عن الحائز بمقتضى حكم مرسى المزايد .

مادة ٩٧٧ = إذا زاد الثمن الذي رسا به المزايد على ما هو مستحق للدائنين المقيدة حقوقهم ، كانت الزيادة للحائز وكان للدائنين المرتهنين أن يطلبوا من الحائز أن يستوفوا حقوقهم من هذه الزيادة .

مادة ٩٧٨ = يعود للحائز ما كان له قبل انتقال ملكية العقار اليه من حقوق ارتفاق وحقوق عينية أخرى .

مادة ٩٧٩ = على الحائز أن يرد ثمار العقار من وقت انذاره بالدفع أو التخلية . فإذا تركت الاجراءات مدة ثلاث سنوات ، فلا يرد الثمار الا من وقت أن يوجه اليه انذار جديد .

مادة ٩٨٠ = (١) يرجع الحائز بدعوى الضمان على المالك السابق في الحدود التي يرجع بها الخلف على من تلقى منه الملكية معاوضة أو تبرعا .

(٢) ويرجع الحائز أيضا على المدين بما دفعه زيادة على ما هو مستحق في ذمته بمقتضى سند ملكيته أيا كان السبب في دفع هذه الزيادة ، ويحل محل الدائنين الذين وفاهم حقوقهم . ويوجه خاص يحل محلهم فيما لهم من تأمينات قدمها المدين دون التأمينات التي قدمها شخص آخر غير المدين .

مادة ٩٨١ = الحائز مسئول شخصيا قبل الدائنين عما يصيب العقار من تلف يخطئه .

الفصل الثالث انقضاء الرهن

مادة ١٠٨٢ « ينقضى حق الرهن الرسمي بانقضاء الدين المضمون ويعود معه اذا زال السبب الذى انقضى به ، دون اخلال بالحقوق التى يكون الغير حسن النية قد كسبها فى الفترة ما بين انقضاء الحق وعودته .

مادة ١٠٨٣ « اذا تمت اجراءات التطهير انقضى حق الرهن الرسمى نهائيا ، ولو زالت لاي سبب من الاسباب ملكية الحائز الذى طهر العقار .

مادة ١٠٨٤ « اذا بيع العقار المرهون بيعا جبريا بالمزاد العلنى سواء كان ذلك فى مواجهة مالك العقار او الحائز او الحارس الذى سلم اليه العقار عند التخلية ، فإن حقوق الرهن على هذا العقار تنقضى بايداع الثمن الذى رسا به المزاد ، او بدفعه الى الدائنين المقيدين الذين تسمح مرتبتهم باستيفاء حقوقهم من هذا الثمن .

الباب الثاني حق الاختصاص

الفصل الأول انشاء حق الاختصاص

مادة ١٠٨٥ - (١) يجوز لكل دائن بيده حكم واجب التنفيذ صادر في موضوع الدعوى يلزم المدين بشيء معين أن يحصل ، متى كان حسن النية^(١) . على حق اختصاص بعقارات مدينه ضمانا لأصل الدين والفوائد والمصروفات .
(٢) ولا يجوز للدائن بعد موت المدين أخذ اختصاص على عقار في التركة .

١ - قضت محكمة النقض بأن شرط حسن النية الوارد في المادة ١٠٨٥ من القانون المدني ، انما يعنى كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، حسن نية الدائن بالنسبة للتصرفات السابقة على الاختصاص والتي لم تسجل طبقاً لأحكام الشهر العقارى . (نقض مدنى ١٩٦٢/٤/٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٧٨١) وقضت أيضاً بأن مؤدى نص المادة ١٠٨٥ من القانون المدني أنه يجب أن يكون الحكم الذى يستصدر به الاختصاص واجب التنفيذ عند استصدار الأمر بالاختصاص ومن ثم فإنه اذا كان الحكم أو أمر الأداء الذى صدر على اساسه الأمر بالاختصاص لم يكن مشمولاً بالفقار عند استصدار هذا الأمر فإن الاختصاص يكون قد وقع باطلاً لفقدان شرط الحكم واجب التنفيذ ولا يصححه القضاء بعد ذلك بشمول الحكم أو أمر الأداء بالتنفيذ (نقض مدنى ١٩٦٢/٤/٤ - المرجع السابق - فقرة ٧٨٢) كما قضت بأن مفاد نص الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٤٦ والمادة ٤٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماة أمام المحاكم والمادة ١٠٨٥ من القانون المدني أنه يشترط لى يحصل المحامى على أمر بالاختصاصه بعقارات من صدر ضده أمر التقدير أن يكون هذا الأمر واجب التنفيذ أسوة بالحكم الذى يصدر فى الطعن فى أمر التقدير أو محضر الصلح المصدق عليه (نقض مدنى ١٩٧٠/١١/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٨٨٧)

مادة ١٠٨٦ - لا يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم صادر من محكمة أجنبية ، أو على قرار صادر من محكمين إلا إذا أصبح الحكم أو القرار واجب التنفيذ .

مادة ١٠٨٧ - يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم يثبت صلحا أو اتفاقا تم بين الخصوم ، ولكن لا يجوز الحصول على حق اختصاص بناء على حكم صادر بصحة التوقيع .

مادة ١٠٨٨ - لا يجوز أخذ حق الاختصاص إلا على عقار أو عقارات معينة مملوكة للمدين وقت قيد هذا الحق وجائز بيعها بالمزاد العلني^(١).

مادة ١٠٨٩ - (١) على الدائن الذي يريد أخذ اختصاص على عقارات مدينه أن يقدم عريضة بذلك الى رئيس المحكمة الابتدائية التى تقع فى دائرتها العقارات التى يريد الاختصاص بها .

(٢) وهذه العريضة يجب أن تكون مصحوبة بصورة رسمية من الحكم أو بشهادة من قلم الكتاب مدون فيها منطوق الحكم ، وأن تشمل على البيانات الآتية :

(أ) اسم الدائن ولقبه وصناعته وموطنه الأصلي والموطن المختار الذى يعينه فى البلدة التى يقع فيها مقر المحكمة .

(ب) اسم المدين ولقبه وصناعته وموطنه .

(ج) تاريخ الحكم وبيان المحكمة التى أصدرته .

(د) مقدار الدين ، فإذا كان الدين المذكور فى الحكم غير محدد المقدار ، تولى رئيس المحكمة تقديره مؤقتا وعين المبلغ الذى يؤخذ به حق الاختصاص .

(هـ) تعيين العقارات تعيينا دقيقا وبيان موقعها مع تقديم الأوراق الدالة على قيمتها .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت العين موقوفة وانتهى الوقف فيها وألّت ملكيتها الى من عساه يكون صاحب الحق فيها طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فإنها تظل بمنأى عن التنفيذ عليها وفاء للدين السابقة على تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون ولا يجوز بالتالى لأرباب هذه الدين أن يستصحبوا ضد من ألّت اليه ملكية هذه العين أمرا باختصاصهم بها اعمالا لمقتضى المادة الخامسة مكررا من ذلك القانون والمادة ١٠٨٨ من القانون المدنى (نقض مدنى ١٩٥٧/٥/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٨٨٦) .

مادة ١٠٩٠ = (١) يدون رئيس المحكمة في ذيل العريضة أمره بالاختصاص .
(٢) وإنما يجب عليه عند الترخيص به أن يراعى مقدار الدين وقيمة العقارات المبينة بالعريضة بوجه التقريب وعند الاقتضاء يجعل الاختصاص مقصوراً على بعض هذه العقارات أو على واحد منها فقط أو على جزء من أحدها إذا رأى أن ذلك كاف لتأمين دفع أصل الدين والفوائد والمصروفات المستحقة للدائنين .

مادة ١٠٩١ = على قلم الكتاب إعلان المدين بالأمر الصادر بالاختصاص في نفس اليوم الذى يصدر فيه هذا الأمر ، وعليه أيضاً أن يؤثر بهذا الأمر على صورة الحكم أو على الشهادة المرفقة بالطلب المقدم لأخذ الاختصاص ، وأن يخطر قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم للتأشير بذلك على كل صورة أو شهادة أخرى يسلمها للدائن^(١) ..

مادة ١٠٩٢ = (١) يجوز للمدين أن يتظلم من الأمر الصادر بالاختصاص أمام الأمر ، كما يجوز له أن يرفع هذا التظلم الى المحكمة الابتدائية .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٣٠ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى تنص على أنه اذا كان شهر المحرر بطريق القيد يجب أن يقرن عند تقديمه لكتاب الشهر المختص بقائمة تشتمل على بيانات معينة ليس من بينها ما يفيد إعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس يوم صدوره وفقاً لما تقضى به المادة ١٠/١٠٩١ من القانون المدنى مما مفاده أن إجراء القيد يتم كقاعدة عامة في أى وقت بعد صدور الأمر بالاختصاص لمداومت ملكية العقار المتخذ عليه حق الاختصاص للمدين دون انتظار لإعلان المدين بأمر الاختصاص وفقاً للمادة ١٠٩١ من القانون المدنى . اذا أن مصلحة صاحب حق الاختصاص تقتضى إجراء القيد في أقرب وقت حتى لا يتقدم عليه في المرتبة من يتوصل الى قيد حقه قبله ، كما أن المقصود من إعلان المدين بأمر الاختصاص في نفس اليوم الذى صدر فيه هو - على ما جاء بمجموعة الأعمال التحضيرية - إخطار المدين بما تم حتى يتظلم منه وفقاً لنص المادة ١٠٩٢ من القانون المدنى أن كان هناك وجه للتظلم إذ أن المدين لم يكن حاضراً وقت صدور الأمر بالاختصاص ، ومن ثم فالإخطار غير لازم للقيد مما لا يترتب على اغفاله بطلان قيد الاختصاص . (نقض مدنى ١٠/١٩٨ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٥٢٨) .

(٢) ويجب أن يؤشر على هامش القيد بكل أمر أو حكم قضى بالقضاء الأمر الصادر بالاختصاص .

مادة ٩٠٩٣ « إذا رفض رئيس المحكمة طلب الاختصاص المقدم من الدائن ، سواء كان الرفض من بادئ الأمر أو بعد تظلم المدين ، جاز للدائن أن يتظلم من أمر الرفض الى المحكمة الابتدائية .

الفصل الثاني

آثار حق الاختصاص وانقاصه وانقضائه

مادة ١٠٩٤ (١) يجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب انقاص الاختصاص الى الحد المناسب اذا كانت الأعيان التي رتب عليها هذا الحق تزيد قيمتها على ما يكفي لضمان الدين .

(٢) ويكون انقاص الاختصاص اما بقصره على جزء من العقار أو العقارات التي رتب عليها ، أو بنقله الى عقار آخر تكون قيمته كافية لضمان الدين .
(٣) والمصروفات اللازمة لاجراء الانقاص ولو تم بموافقة الدائن تكون على من طلب الانقاص .

مادة ١٠٩٥ يكون للدائن الذي حصل على حق الاختصاص نفس الحقوق التي للدائن الذي حصل على رهن رسمي ، ويسرى على الاختصاص ما يسرى على الرهن الرسمي من أحكام وبخاصة ما يتعلق بالقيد وتجديده ومحوه وعدم تجزئة الحق واثره وانقضائه ، وذلك كله مع عدم الإخلال بما ورد من أحكام خاصة .

الباب الثالث

الرهن الحيازي

الفصل الأول

أركان الرهن الحيازي

مادة ١٠٩٦ - الرهن الحيازي عقد به يلتزم شخص ، ضمانا لدين عليه أو على غيره أن يسلم الى الدائن أو الى أجنبي يعينه المتعاقدان ، شيئا يرتب عليه الدائن حقا عينيا يخوله حبس الشيء لحين استيفاء الدين ، وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التاليين له في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشيء في أي يد يكون .

مادة ١٠٩٧ - لا يكون محلا للرهن الحيازي إلا ما يمكن بيعه استقلالاً بالمراد العلني من منقول وعقار .

مادة ١٠٩٨ - تسرى على الرهن الحيازي أحكام المادة ١٠٣٣ وأحكام المواد من ١٠٤٠ الى ١٠٤٢ المتعلقة بالرهن الرسمي^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت من مدونات الحكم أن الرهن الحيازي موضوع الدعوى رهن تجاري وأن الراهن تاجر قدم الموثورات للبنك الطاعن ضمانا لدينه ، وكانت حيازة الراهن للموثورات قرينة قانونية على ملكيته لها ، وكان رهنا حيازيا لا يتطلب وثيقة رهن خاصة تشتمل على أرقامها وأوصافها لما هو مقرر من جواز اثبات هذا الرهن سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير بكافة طرق الاثبات المقبولة في المواد التجارية عملاً بالمادة ٧٦ من قانون التجارة بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ إذ كان ذلك وكان حسن النية يفترض دائما في الحائز الى أن يقوم الدليل على العكس الذي يقع عبء اثباته على من يدعيه ، والذي عليه أن يثبت أن الدائن المرتهن كان يعلم وقت إبرام الرهن أو كان في مقدوره أن يعلم أن الراهن غير مالك للشيء المرهون أو أن ملكيته له مهددة بالزوال ، فإن استدلال الحكم على سوء نية الطاعن بالقرائن التي أوردها ، والتي لا تؤدي الى ما استخلصه منها يكون فاسداً ومخالفاً للقانون .

(نقض مدني ١٩/٤/١٩٧٣ - مجموعة المكتب الفني ٢٤ ص ٦٤٤).

الفصل الثاني

آثار رهن الحيازة

١ - فيما بين المتعاقدين

التزامات الراهن :

مادة ١٠٩٩ - (١) على الراهن تسليم الشيء المرهون الى الدائن أو الى الشخص الذي عينه المتعاقدان لتسلمه .

(٢) ويسرى على الالتزام بتسليم الشيء المرهون أحكام الالتزام بتسليم الشيء المبيع .

مادة ١١٠٠ - اذا رجع المرهون الى حيازة الراهن انقضى الرهن ، الا اذا اثبت الدائن المرتهن ان الرجوع كان بسبب لا يقصد به انقضاء الرهن . كل هذا دون اخلال بحقوق الغير .

مادة ١١٠١ - يضمن الراهن سلامة الرهن ونفاذه ، وليس له ان يأتي عملا ينقص من قيمة الشيء المرهون أو يحول دون استعمال الدائن لحقوقه المستمدة من العقد ، وللدائن المرتهن في حالة الاستعجال ان يتخذ على نفقة الراهن كل الوسائل التي تلزم للمحافظة على الشيء المرهون .

مادة ١١٠٢ - (١) يضمن الراهن هلاك الشيء المرهون أو تلفه اذا كان الهلاك أو التلف راجعا لخطئه أو ناشئا عن قوة قاهرة .

(٢) وتسمى على الرهن الحيازي أحكام المادتين ١٠٤٨ و ١٠٤٩ المتعلقة بهلاك الشيء المرهون رهنا رسميا أو تلفه ، ويانتقال حق الدائن من الشيء المرهون الى ما حل محله من حقوق .

القرارات الدائن المرتهن :

مادة ١١٠٣ : إذا تسلم الدائن المرتهن الشيء المرهون فعليه أن يبذل في حفظه وصيانته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد ، وهو مسئول عن هلاك الشيء أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب اجنبي لا يد له فيه .

مادة ١١٠٤ : (١) ليس للدائن أن ينتفع بالشيء المرهون دون مقابل . (٢) وعليه أن يستثمره استثمارا كاملا ما لم يتفق على غير ذلك . (٣) وما حصل عليه الدائن من صافي الربح وما استفاده من استعمال الشيء يخصم من المبلغ المضمون بالرهن ولو لم يكن قد حل أجله ، على أن يكون الخصم أولا من قيمة ما انفق في المحافظة على الشيء وفي الاصلاحات ثم من المصروفات والفوائد ثم من أصل الدين .

مادة ١١٠٥ : (١) إذا كان الشيء المرهون ينتج ثمارا أو إيرادا وافق الطرفان على أن يجعل ذلك كله أو بعضه في مقابل الفوائد ، كان هذا الاتفاق نافذا في حدود أقصى ما يسمح به القانون من الفوائد الاتفاقية .

(٢) فإذا لم يتفق الطرفان على أن تجعل الثمار في مقابل الفوائد وسكتا مع ذلك عن تحديد سعر الفائدة ، حسبت الفائدة على أساس السعر القانوني دون أن تتجاوز قيمة الثمار . فإذا لم يعينا ميعادا لحلول الدين المضمون ، فلا يجوز للدائن أن يطالب باستيفاء حقه الا من طريق استنزاه من قيمة الثمار ، دون اخلال بحق المدين في الوفاء بالدين في أي وقت أراد .

مادة ١١٠٦ : (١) يتولى الدائن المرتهن إدارة الشيء المرهون وعليه أن يبذل في ذلك من العناية ما يبذله الرجل المعتاد ، وليس له أن يغير من طريقة استغلال الشيء المرهون الا برضاء الراهن ، ويجب عليه أن يبادر بإخطار الراهن عن كل أمر يقتضي تدخله .

(٢) فإذا أساء الدائن استعمال هذا الحق أو أدار الشيء إدارة سيئة أو ارتكب في ذلك إهمالا جسيما ، كان للراهن الحق في أن يطلب وضع الشيء تحت الحراسة أو أن يسترده مقابل دفع ما عليه . وفي الحالة الأخيرة إذا كان المبلغ المضمون بالرهن لا تسرى عليه فائدة ولم يكن قد حل أجله . فلا يكون للدائن الا ما يبقى من هذا المبلغ بعد خصم قيمة الفائدة منه بسعرها القانوني عن المدة ما بين يوم الوفاء ويوم حلول الدين .

مادة ١١٠٧ = يرد الدائن الشيء المرهون الى الراهن بعد أن يستوفى كامل حقه ، وما يتصل بالحق من ملحقات ومصروفات وتعويضات .

مادة ١١٠٨ = يسرى على رهن الحيازة أحكام المادة ١٠٥٠ المتعلقة بمسئولية الراهن غير المدين وأحكام المادة ١٠٥٢ المتعلقة بشرط التملك عند عدم الوفاء وبشرط البيع دون اجراءات .

٢ - بالنسبة الى الغير

مادة ١١٠٩ = (١) يجب لنفاذ الرهن في حق الغير ان يكون الشيء المرهون في يد الدائن او الأجنبي الذي ارتضاه المتعاقدان .

(٢) ويجوز أن يكون الشيء المرهون ضمنا لعدة ديون .

مادة ١١١٠ = (١) يخول الرهن الدائن المرتهن الحق في حبس الشيء المرهون عن الناس كافة ، دون اخلال بما للغير من حقوق تم حفظها وفقا للقانون .

(٢) وإذا خرج الشيء من يد الدائن دون ارادته او دون علمه كان له الحق في استرداد حيازته من الغير وفقا لأحكام الحيازة .

مادة ١١١١ = لا يقتصر الرهن الحيازي على ضمان أصل الحق وإنما يضمن أيضا وفي نفس المرتبة ما يأتي :

(أ) المصروفات الضرورية التي انفقتم للمحافظة على الشيء .

(ب) التعويضات عن الأضرار الناشئة عن عيوب الشيء .

(ج) مصروفات العقد الذي أنشأ الدين ومصروفات عقد الرهن الحيازي وقبضه عند الاقتضاء .

(د) المصروفات التي اقتضاها تنفيذ الرهن الحيازي .

(هـ) جميع الفوائد المستحقة مع مراعاة ما جاء في المادة ٢٣٠ .

الفصل الثالث

انقضاء الرهن الحيازي

مادة ١١١٢ • ينقضى حق الرهن الحيازي بانقضاء الدين المضمون ويعود معه اذا زال السبب الذي انقضى به الدين دون اخلال بالحقوق التي يكون الغير حسن النية قد كسبها قانونا في الفترة ما بين انقضاء الحق وعودته .

مادة ١١١٣ • ينقضى ايضا حق الرهن الحيازي بأحد الأسباب الآتية^(١).

(١) اذا نزل المرتهن عن هذا الحق وكان ذا اهلية في ابراء ذمة المدين من الدين ويجوز أن يستفاد التنازل ضمنا من تخلي الدائن باختياره عن الشيء المرهون أو من موافقته على التصرف فيه دون تحفظ على أنه اذا كان الرهن مثقلا بحق تقرر لمصلحة الغير فإن تنازل الدائن لا ينفذ في حق هذا الغير الا اذا اقره .

(ب) اذا اجتمع حق الرهن الحيازي مع حق الملكية في يد شخص واحد .

(ج) اذا هلك الشيء أو انقضى الحق المرهون .

١ - نصت المادة ٤٥٠ من قانون المرافعات على الرهن الحيازية ضمن الحقوق العينية التبعية التي يطهر منها العقار المبيع جيرا وهذا النص اذا كان يتعارض مع نص المادة ١١١٣، منى التي لم تذكر البيع الجبري كسبب لانقضاء الرهن الحيازي كما فعلت المادة ١٠٨٤ مدني بشأن الرهن الرسمي الا ان حكم قانون المرافعات - باعتباره القانون الاحد - يعتبر معذرا لحكم القانون المدني فيما نحن بصدده ، ويكون البيع الجبري مطهرا ايضا للرهن الحيازي .

الفصل الرابع

بعض أنواع الرهن الحيازي

١ - الرهن العقاري

مادة ١١١٤ - يشترط لنفاذ الرهن العقاري في حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يقيد الرهن ، وتسرى على هذا القيد الاحكام الخاصة بقيد الرهن الرسمي^(١).

مادة ١١١٥ - يجوز للدائن المرتهن لعقار أى يؤجر العقار الى الراهن دون ان يمنع ذلك من نفاذ الرهن في حق الغير ، فإذا اتفق على الايجار في عقد الرهن وجب ذكر ذلك في القيد . اما اذا اتفق عليه بعد الرهن وجب ان يؤشر به في هامش القيد ، إلا أن هذا التأشير لا يكون ضروريا اذا جدد الايجار تجديدا ضمنيا .

١ - قضت محكمة النقض بأن هدف المشرع بالاحكام الواردة في المادتين ١٢ ، ٥٨ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ والمادتين ١١١٤ ، ١٠٥٤ من التقنين المدني الجديد بتنظيم شهر التصرفات العقارية حماية للائتمان العقاري ، فتعتبر هذه الاحكام لذلك متعلقة بالنظام العام ، ومن ثم تكون القواعد التي قررتها قواعد امرية واجبة التطبيق حتما ولا تسوغ مخالفتها بمقولة « ان من شرعت لمصلحة قد تنازل عن التمسك بها » ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألأم قضاءه على أنه وان كان الطاعن من فريق الغير الا أنه ليس له أن يستفيد من عدم قيد الرهن وفقا للقانون لتنازله عن حقه في ذلك وقبوله سريان الرهن بالنسبة له فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٦٠/٦/٩ - موسوعة القضاء - الجزء ٤ - فقرة ٨٦١) .

مادة ١١١٦ • (١) على الدائن المرتتهن لعقار أن يتعهد العقار بالصيانة وأن يقوم بالنفقات اللازمة لحفظه ، وأن يدفع ما يستحق سنوياً من ضرائب وتكاليف ، على أن يستنزل من الثمار التي يحصلها قيمة ما أنفق أو يستوفى هذه القيمة من ثمن العقار في المرتبة التي يخولها له القانون .
(٢) ويجوز للدائن أن يتحلل من هذه الالتزامات إذا هو تخلي عن حق الرهن .

٢ - رهن المنقول

مادة ١١١٧ • يشترط لتنفيذ رهن المنقول في حق الغير الى جانب انتقال الحيازة أن يدون العقد في ورقة ثابتة التاريخ يبين فيها المبلغ المضمون بالرهن^(١) . والعين المرهونة بياناً كافياً . وهذا التاريخ الثابت يحدد مرتبة الدائن المرتتهن .
مادة ١١١٨ • (٩) الأحكام المتعلقة بالآثار التي تترتب على حيازة المنقولات المادية والسندات التي لحاملها تسرى على رهن المنقول .

١ - قضت محكمة النقض بأن ما يتطلبه القانون المدني لنفاذ الرهن العياري للمنقول في حق الغير من تدوين العقد في ورقة ثابتة التاريخ يحدد فيها مبلغ الدين المضمون بالرهن أو الحد الأقصى الذي ينتهي اليه هذا الدين إذا لم يكن تحديده وقت الرهن ممكناً كحالة ترتيبه ضمانات لاعتماد مفتوح أو بفتح حساب جار هذا الذي يتطلبه القانون المدني لا يسرى على الرهن التجاري ذلك أنه طبقاً للمادة ٧٦ من القانون التجاري بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٥٤ يثبت الرهن الذي يعقد ضماناً لدين تجاري بكافة طرق الإثبات المقبولة في المواد التجارية سواء بالنسبة للمتعاقدين أو للغير ومن ثم فإن القانون التجاري يكتفى لنفاذ الرهن في حق الغير بانتقال حيازة الشيء المرهون الى الدائن المرتتهن أو من يعينه المتعاقدون وفقاً للمادة ٧٧ من القانون التجاري ولا يستلزم ثبوت تاريخ عقد الرهن ولا تدوين هذا العقد في أية ورقة ومعنى كائن لا يلزم وجود عقد مكتوب أصلاً فإن تحديد الدين المضمون وهو ما اشترط القانون المدني اشتغال العقد المكتوب عليه لا يكون لازماً للاحتجاج بالرهن على الغير (نقض مدني ١٩٦٦/١٢/٢٩ - مجموعة المكتب الفني ١٧ ص ٢٠٢٠) .

(٢) وبوجه خاص يكون للمرتهن اذا كان حسن النية أن يتمسك بحقه في الرهن ولو كان الراهن لا يملك التصرف في الشيء المرهون . كما يجوز من جهة اخرى لكل حائز حسن النية أن يتمسك بالحق الذي كسبه على الشيء المرهون ولو كان ذلك لاحقا لتاريخ الرهن .

مادة ١١١٩ (١) اذا كان الشيء المرهون مهددا بالهلاك او التلف او نقص القيمة بحيث يخشى أن يصبح غير كاف لضمان حق الدائن ولم يطلب الراهن رده اليه مقابل شيء آخر يقدم بدله ، جاز للدائن أو للراهن أن يطلب من القاضى الترخيص له في بيعه بالمزاد العلنى أو يسعره في البورصة او السوق .
(٢) ويفصل القاضى في امر ايداع الثمن عند الترخيص في البيع ، وينتقل حق الدائن في هذه الحالة من الشيء الى ثمنه^(١) ..

مادة ١١٢٠ يجوز للراهن اذا عرضت فرصة لبيع الشيء المرهون وكان البيع صفقة رابحة ، أن يطلب من القاضى الترخيص في بيع هذا الشيء ، ولو كان ذلك قبل حلول أجل الدين ، ويحدد القاضى عند الترخيص شروط البيع ويفصل في امر ايداع الثمن .

مادة ١١٢١ (١) يجوز للدائن المرتهن اذا لم يستوف حقه ان يطلب من القاضى الترخيص له في بيع الشيء المرهون بالمزاد العلنى أو يسعره في البورصة او السوق .

(٢) ويجوز له ايضا ان يطلب من القاضى ان يأمر بتمليك الشيء وفاء للدين على أن يحسب عليه بقيمته بحسب تقدير الخبراء .

مادة ١١٢٢ تسرى الاحكام المتقدمة بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع احكام القوانين التجارية والاحكام الخاصة ببيوت التسليف المرخص لها في الرهن واحكام القوانين واللوائح المتعلقة باحوال خاصة في رهن المنقول .

٣ - رهن الدين

مادة ١١٢٣ (١) لا يكون رهن الدين نافذا في حق الدين الا باعلان هذا الرهن اليه أو بقبوله له وفقا للمادة ٣٠٥ .

١- انظر التقضى المدني ١٥/١٢/١٩٦٦ - مجموعة الكتب الفنى ١٧ ص ١٩٢٦ ..

(٢) ولا يكون نافذاً في حق الغير إلا بحيازة المرتهن لسند الدين المرهون ،
وتد ب للرهن مرتبته من التاريخ الثابت للإعلان أو القبول .
مادة ١١٢٤ : السندات الاسمية والسندات الاذنية يتم رهنها بالطريقة
الخاصة التي رسمها القانون لحالة هذه السندات على أن يذكر أن الحوالة قد
تمت على سبيل الرهن ، ويتم الرهن دون حاجة الى اعلان .

مادة ١١٢٥ : إذا كان الدين غير قابل للحالة أو للحجز فلا يجوز رهنه .
مادة ١١٢٦ : (١) للدائن المرتهن أن يستولى على الفوائد المستحقة عن الدين
المرهون والتي تحل بعد الرهن ، وكذلك له أن يستولى على كل الاستحقاقات
الدورية التي لهذا الدين على أن يخصم ما يستولى عليه من المصروفات ثم من
الفوائد ثم من أصل الدين المضمون بالرهن ، كل هذا ما لم يتفق على غيره .
(٢) ويلتزم الدائن المرتهن بالمحافظة على الدين المرهون ، فإذا كان له أن
يقتضى شيئاً من هذا الدين دون تدخل من الراهن ، كان عليه أن يقتضيه في
الزمان والمكان المعينين للاستيفاء وأن يبادر بأخطار الراهن بذلك .

مادة ١١٢٧ : يجوز للمدين في الدين المرهون أن يتمسك قبل الدائن المرتهن
بأوجه الدفع المتعلقة بصحة الحق المضمون بالرهن ، وكذلك بأوجه الدفع التي
تكون له هو قبل دائته الأصلي ، كل ذلك بالقدر الذي يجوز فيه للمدين في حالة
الحوالة أن يتمسك بهذه الدفع قبل المحال اليه .

مادة ١١٢٨ : (١) إذا حل الدين المرهون قبل حلول الدين المضمون بالرهن ،
فلا يجوز للمدين أن يورث الدين إلا للمرتهن والراهن معاً ، ولكل من هذين أن
يطلب الى المدين ايداع ما يؤديه . وينتقل حق الراهن الى ما تم ايداعه .
(٢) وعن المرتهن والراهن أن يتعاونوا على استغلال ما أداء المدين ، وأن
يكون ذلك على انفع الوجوه للراهن دون أن يكون فيه ضرر للدائن المرتهن ، مع
المبادرة الى انشاء رهن جديد لمصلحة هذا الدائن .

مادة ١١٢٩ : إذا أصبح كل من الدين المرهون والدين المضمون بالرهن
مستحق الاداء ، جاز للدائن المرتهن إذا لم يستوف حقه أن يقتضى من الدين
المرهون ما يكون مستحقاً له أو أن يطلب بيع هذا الدين أو تملكه وفقاً للمادة
١١٢٩ الفقرة الثانية .

الباب الرابع

حقوق الامتياز

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١١٢٠ = (١) الامتياز أولوية يقررها القانون لحق معين مراعاة منه لصفته .

(٢) ولا يكون للحق امتياز الا بمقتضى نص في القانون^(١).

مادة ١١٢١ = (١) مرتبة الامتياز يحددها القانون ، فإذا لم ينص صراحة في حق ممتاز على مرتبة امتيازه ، كان هذا الحق متأخرا في المرتبة عن كل امتياز ورد في هذا الباب .

(٢) وإذا كانت الحقوق الممتازة في مرتبة واحدة ، فإنها تستوفى بنسبة قيمة كل منها ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

مادة ١١٢٢ = ترد حقوق الامتياز العامة على جميع أموال المدين من منقول وعقار . أما حقوق الامتياز الخاصة فتكون مقصورة على منقول أو عقار معين .

مادة ١١٢٣ = (١) لا يحتج بحق الامتياز على من حاز المنقول بحسن نية^(٢).

(٢) ويعتبر حائزا في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة الى المنقولات الموجودة في العين المؤجرة ، وصاحب الفندق بالنسبة الى الامتعة التي يودعها الخلاء في فندقه .

١ - قضت محكمة النقض بأن اشتراط المتعادل امتيازاً لوجه في التعويض لا يعتد به وبالتالي يكون النص عليه في العقد لغوا (نقض مدني ١٩٦٤/٥/٢١ مجموعة المكتب الفني ٩٥ ص ٧٠٦) انظر أيضا نقض مدني ١٩٥٥/٥/٥ مجموعة الرابع قرن جـ ١ ص ٣٩٥ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١١٢٣ من القانون المدني على انه « لا يحتج بحق الامتياز على من حاز للمنقول بحسن نية ويعتبر حائزا في حكم هذه المادة مؤجر العقار بالنسبة الى المنقولات الموجودة في العين المؤجرة ... » مفاده أن جميع حقوق الامتياز سواء

(٢) وإذا خشى الدائن لأسباب معقولة تبديد المنقول المثقل بحق امتياز لمصلحته جاز له أن يطلب وضعه تحت الحراسة .

مادة ١١٣٤ (١) تسرى على حقوق الامتياز الواقعة على عقار أحكام الرهن الرسمى بالقدر الذى لا تتعارض فيه مع طبيعة هذه الحقوق ، وتسرى بنوع خاص أحكام التطهير والقيود وما يترتب على القيد من آثار وما يتصل به من تجديد ومحو .

(٢) ومع ذلك فإن حقوق الامتياز العامة ولو كان محلها عقار لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع ، ولا حاجة للشهر أيضا فى حقوق الامتياز العقارية الضامنة لمبالغ مستحقة للخزانة العامة . وهذه الحقوق الممتازة جميعا تكون اسبق فى المرتبة على أى حق امتياز عقارى آخر أو أى حق رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده أما فيما بينها ، فالامتياز الضامن للمبالغ المستحقة للخزانة يتقدم على حقوق الامتياز العامة^(١).

كانت حقوق امتياز عامة فى جميع أموال المدين أم كانت حقوق امتياز خاصة على منقول معين ، لا يحتج بها على الحائز حسن النية لأنه بالإضافة الى أن عبارة (حق الامتياز) جاءت بهذا النص عامة دون تخصيص فإن هذا النص ورد فى الفصل الاول من الباب الرابع من الكتاب الرابع من القانون المدنى الخاص بالأحكام العامة فى حقوق الامتياز . هذا فضلا عن أن هذا النص قصد به تغليب قاعدة الحيابة بحسن نية على حق الامتياز سواء كان خاصا أم عاما وإذ كانت المادة ١٢٤ من القانون ٦٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن المبالغ المستحقة للهيئة الطاعنة - للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يكون لها امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار فإن ذلك لايعنى أنه يحتج بها على الحائز حسن النية شأنها فى ذلك شأن سائر حقوق الامتياز سواء كانت عامة أو خاصة (نقض مدنى ١٩٧٩/٥/١٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٩٠١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن نص المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، يقدر للخزانة العامة - مصلحة الضرائب - حق امتياز عام على أموال المدينين بها أن الزامين بتوريدها ، فيجبرى فى شأنها ما تنص به الفقرة الثانية من المادة ١٢٤ من القانون المدنى ، من أن حقوق الامتياز العامة ولو كان محلها عقارا ، لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التتبع وإنما تكون اسبق فى المرتبة على أى حق امتياز عقارى أو أى حق رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده (نقض مدنى ١٩٧٢/٥/١٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ - فقرة ٨٩٦) .

مادة ١١٢٥ « يسرى على الامتياز ما يسرى على الرهن الرسمى من أحكام متعلقة بهلاك الشيء أو تلفه .

مادة ١١٢٦ « ينقضى حق الامتياز بنفس الطرق التى ينقضى بها حق الرهن الرسمى وحق رهن الحياة ووفقا لأحكام انقضاء هذين الحقين ، ما لم يوجد نص خاص يقضى بغير ذلك .

الفصل الثاني أنواع الحقوق الممتازة

مادة ١١٣٧ - الحقوق المبينة في المواد الآتية تكون ممتازة الى جانب حقوق الامتياز المقررة بنصوص خاصة .

١ - حقوق الامتياز العامة وحقوق الامتياز الخاصة الواقعة على منقول

مادة ١١٣٨ = (١) المصروفات القضائية التي انفقت لمصلحة جميع الدائنين في حفظ أموال المدين وبيعها لها امتياز على ثمن هذه الاموال .
(٢) وتستوفى هذه المصروفات قبل اى حق آخر ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى بما في ذلك حقوق الدائنين الذين انفقت المصروفات في مصلحتهم ، وتتقدم المصروفات التي انفقت في بيع الاموال على تلك التي انفقت في اجراءات التوزيع .

مادة ١١٣٩ = (١) المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من اى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة في القوانين والامامر الصادرة في هذا الشأن^(١).

١ - نصت المادة ٨٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف على ان « جميع البالغ التي تستحق للدولة بمقتضى احكام هذا القانون يكون لها امتياز على اموال المدين وبفعل لاحكام المادة ١١٣٩ من القانون المدني على ان تأتي في الترتيب بعد المصروفات القضائية وتحصل بطريق الحجز الادارى »

(٢) وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المنقولة بهذا الامتياز في أية يد كانت قبل أي حق آخر ، ولو كان تمتازا أو مضمونا برهن رسمي عدا المصروفات القضائية^(١).

مادة ١١٤٠ = (١) المبالغ التي صرفت في حفظ المنقول وفيما يلزم له من ترميم يكون لها امتياز عليه كله .

(٢) وتستوفى هذه المبالغ من ثمن هذا المنقول المثقل بحق الامتياز بعد المصروفات القضائية والمبالغ المستحقة للخزانة العامة مباشرة ، أما فيما بينها فيقدم بعضها على بعض بحسب الترتيب العكسي لتواريخ صرفها .

مادة ١١٤١ = (١) يكون للحقوق الآتية امتياز على جميع أموال المدين من منقول وعقار .

(١) المبالغ المستحقة للخدم والكتابة والعمال وكل أجير آخر من أجرهم ورواتبهم من أي نوع كان عن السنة الأشهر الأخيرة .

(ب) المبالغ المستحقة عما تم توريده للمدين ولبن يعوله من مآكل وملبس في السنة الأشهر الأخيرة .

١ - قضت محكمة النقض أنه بالرجوع الى القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم يبين انه كلما أراد الشارع ان يخلو الخزانة العامة حق تتبع أموال مدينيتها استيفاء لحق من حقوقها الممتازة ويصرف النظر عن عدم شهره ، نص على هذا الامتياز الخاص ورسم معاملة ونظما ولم يبسط يد الخزانة العامة في تتبعها تحت أي يد كانت . بل تخفف وبالقدر اللازم لكفالة حقوقها . وهو ما نصت عليها القوانين الخاصة بضرائب الاطباء والمباني والرسوم الجمركية والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم ايلولة على التركات . وخلا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض ضريبة على الارباح التجارية والصناعية ولا يغير من هذا الوضع ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٢٩ من القانون المدني في قولها « وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المنقولة بهذا الامتياز في أية يد كانت » اذ هي مقيدة بما تقرره القوانين والأوامر الخاصة بمختلف أنواع الضرائب والرسوم محكومة بها بحيث اذا قررت هذه القوانين والأوامر امتيازاً خاصاً على بعض أموال مدينيتها وبعض أنواع الضرائب والرسوم فتستوفى مبالغها « من ثمن الأموال المنقولة بهذا الامتياز في أية يد كانت » وان لم تكن مشهورة وفقاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١٢٤ من القانون المدني (نقض مدني ١٩٧٢/٦/٢٧ - موسوعتنا الذهبية الجزء ٤ - فقرة ٨٩٩) .

(ج) النفقة المستحقة في ذمة المدين لأقاربه عن ستة الأشهر الأخيرة .
(٢) وتستوفى هذه المبالغ مباشرة بعد المصروفات القضائية . والمبالغ المستحقة للخزانة العامة ومصروفات الحفظ والترميم ، أما فيما بينها فتستوفى بنسبة كل منها .

مادة ١١٤٢ = (١) المبالغ المنصرفة في البذر والسماد وغيره من مواد التخصيب والمواد المقاومة للحشرات والمبالغ المنصرفة في أعمال الزراعة والحصاد يكون لها امتياز على المحصول الذي صرفت في إنتاجه وتكون لها جميعا مرتبة واحدة .

(٢) وتستوفى هذه المبالغ من ثمن المحصول مباشرة بعد الحقوق المتقدمة الذكر .

(٣) وكذلك يكون للمبالغ المستحقة في مقابل الات الزراعة حق امتياز في نفس المرتبة على هذه الآلات .

مادة ١١٤٣ = (١) اجرة المبانى والأراضي الزراعية لسنتين أو لمدة الإيجار ان قلت عن ذلك ، وكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الإيجار ، يكون لها جميعا امتياز على ما يكون موجودا بالعين المؤجرة ومملوكا للمستأجر من منقول قابل للحجز ومن محصول زراعى^(١).

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ١١٤٣ من القانون المدني أن امتياز دين الاجرة على المنقولات الموجودة بالعين المؤجرة قلصر على اجرة سنتين وأنه لما كان دين الاجرة المستحق للمطعون عليهم الخمسة الاول هو مبلغ ٥٥٩٢ جنيها فقط ، وكان الحكم المطعون فيه قد خصهم بكامل دين الاجور المستحقة لهم وقدره ٧٥٠٥ جنيها على سند من القول بأن دين الهيئة الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١١٤٣ من القانون المدني لا ينفذ في حقهم . مع أن ذلك النص فيما فرضه من استبعاد حقوق الامتياز التي تتقدم امتياز المؤجر ومن بينها المبالغ المستحقة للخزانة العامة والتي اعتبر المشرع مستحقات الهيئة الطاعة في مرتبتها بالمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، لا يكون بالنسبة للاجرة على اطلاقها ، وإنما يعنى الاجرة التي حددتها الفقرة الاولى من ذات المادة بستتين فقط ، ومن ثم فإن امتياز المؤجر باعتباره حسن النية - طبقا للمادة ١١٣٣ مدنى - لا يتقدم على امتياز الهيئة الطاعة الا في حدود سنتين ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (نقض مدنى ١٠/٥/١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ١٧٩٨) .

(٧) ويثبت الامتياز ولو كانت المنقولات مملوكة لزوجة المستأجر او كانت مملوكة للغير ولم يثبت ان المؤجر كان يعلم وقت وضعها في العين المؤجرة بوجود حق للغير عليها ، وذلك دون اخلال بالاحكام المتعلقة بالمنقولات المسروقة او الضائعة .

(٣) ويقع الامتياز ايضا على المنقولات والمحصولات المملوكة للمستأجر من الباطن اذا كان المؤجر قد اشترط صراحة عدم الايجار من الباطن ، فإذا لم يشترط ذلك فلا يثبت الامتياز الا للمبالغ التي تكون مستحقة للمستأجر الاصل في ذمة المستأجر من الباطن في الوقت الذي ينذر فيه المؤجر .

(٤) وتستوفى هذه المبالغ الممتازة من ثمن الاموال المثقلة بالامتياز بعد الحقوق المتقدمة الذكر الا ما كان من هذه الحقوق غير نافذ في حق المؤجر باعتباره حائزا حسن النية .

(٥) واذا نقلت الاموال المثقلة بالامتياز من العين المؤجرة على الرغم من معارضة المؤجر او على غير علم منه ولم يبق في العين اموال كافية لضمان الحقوق الممتازة بقي الامتياز قائما على الاموال التي نقلت دون ان يضر ذلك بالحق الذي كسبه الغير حسن النية على هذه الاموال ، ويبقى الامتياز قائما ولو اضر بحق الغير لمدة ثلاث سنوات من يوم نقلها اذا اوقع المؤجر عليها حجزا استحقاقيا في الميعاد القانوني . ومع ذلك اذا بيعت هذه الاموال الى مشتر حسن النية في سوق عام او في مزاد علني او ممن يتجر في مثلها ، وجب على المؤجر ان يرد الثمن الى هذا المشتري .

مادة ١١٤٤ = (١) المبالغ المستحقة لصاحب الفندق في ذمة النزيل عن اجرة الإقامة والمؤونة وما صرف لحسابه ، يكون لها امتياز على الامتعة التي احضرها النزيل في الفندق او ملحقاته .

(٢) ويقع الامتياز على الامتعة ولو كانت غير مملوكة للنزيل اذا لم يثبت ان صاحب الفندق كان يعلم وقت ادخالها عنده بحق الغير عليها بشرط الا تكون تلك الامتعة مسروقة او ضائعة ، ولصاحب الفندق ان يعارض في نقل الامتعة من فندقه مادام لم يستوف حقه كاملا ، فإذا نقلت الامتعة رغم معارضته او دون علمه ، فإن حق الامتياز يبقى قائما عليها دون اخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية .

(٣) ولا امتياز صاحب الفندق نفس المرتبة التي لامتياز المؤجر . فإذا تزامن الحقان قدم الأسبق في التاريخ ، ما لم يكن غير نافذ بالنسبة الى الآخر .
مادة ١١٤٥ = (١) ما يستحق لبائع المنقول من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على الشيء المبيع ، ويبقى الامتياز قائما مادام المبيع محتفظا بذاتيته ، وهذا دون اخلال بالحقوق التي كسبها الغير بحسن نية ، مع مراعاة الاحكام الخاصة بالمواد التجارية .

(٢) ويكون هذا الامتياز تاليا في المرتبة لما تقدم ذكره من حقوق الامتياز الواقعة على منقول ، الا انه يسرى في حق المؤجر وصاحب الفندق اذا ثبت انهما كانا يعلمان به وقت وضع المبيع في العين المؤجرة او الفندق .
مادة ١١٤٦ = (١) للشركاء الذين اقتسموا منقولا ، حق امتياز عليه تأمينا لحق كل منهم في الرجوع على الآخرين بسبب القسمة ، وفي استيفاء ما تقرر لهم فيها من معدل .

(٢) وتكون لامتياز المتقاسم نفس المرتبة التي لامتياز البائع فإذا تزامن الحقان قدم الاسبق في التاريخ .

٢ - حقوق الامتياز الخاصة الواقعة على عقار

مادة ١١٤٧ = (١) ما يستحق لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المبيع^(١).

١ - قضت المحكمة الادارية العليا بان قول الشركة بان القرار المطعون عليه قد يضر بمصالحها لانه امتنع عليها استيفاء الثمن من المشتري استنادا للاحكام الصادرة ببطالان العقود بما جاوز النصاب كما امتنع عليها استرداد الارض استنادا للقرار المطعون فيه . هذا القول فضلا عن انه اثر من اثار التصرفات التي تمت ولا يؤثر على التكليف القانوني لها فإذن ايلولة ملكية الاراضى المستولى عليها طبقا لاحكام القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعنى سقوط حق الشركة في تلقاض حقا في ثمن هذه الاطيان اذ ان هذه الاراضى تؤول ملكيتها الى الدولة محملة بما عليها من حقوق عينية تبعية منها حق الامتياز المقرر لبائنة العقار بالنسبة للثمن وملحقاته طبقا للمادة ١١٤٧ من القانون المدني (الادارية العليا ١٩٧٤/٤ - ١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني ١٩ - ١١٣ - ٢٩٨) .

(٢) ويجب أن يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا ، وتكون مرتبته من وقت القيد .

مادة ١١٤٨ (١) المبالغ المستحقة للمقاولين والمهندسين المعماريين الذين عهد إليهم في تشييد أبنية أو منشآت أخرى أو في إعادة تشييدها أو في ترميمها أو في صيانتها ، يكون لها امتياز على هذه المنشآت ، ولكن بقدر ما يكون زائدا بسبب هذه الاعمال في قيمة العقار وقت بيعه .

(٢) ويجب أن يقيد هذا الامتياز ، وتكون مرتبته من وقت القيد .

مادة ١١٤٩ « للشركاء الذين اقتسموا عقارا ، حق امتياز عليه تأميننا لما نخوله القسمة من حق في رجوع كل منهم على الآخرين بما في ذلك حق المطالبة بمعدل القسمة . ويجب أن يقيد هذا الامتياز وتكون مرتبته من وقت القيد .

تعديلات القانون المدني

السطور	النص المعدل	مكان الشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				الملحق	الصفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					

تعديلات القانون المدني

السطور	النص المبدل	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				الموقع	الصفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					

تعديلات القانون المدني

الطور	النص المعدل	مكان النشر	أداة التعديل	مكان النشر	
				الملحق	الصفحة
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					

« تم الجزء الاول بحمد الله وتوفيقه »

فهرس الجزء الاول

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
خطة ترتيب موضوعات الموسوعة	١٥

(اولا)

عرض موضوعي لمجموعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا في مادة « التشريع »

٢٠	الفصل الاول : ماعية التشريع وسنه ونفاذه
٣١	الفصل الثاني : دستورية التشريع
٣٩	الفصل الثالث : تطبيق التشريع
٣٩	لولا - تطبيق التشريع من حيث الموضوع
	لغنيا - تطبيق التشريع من حيث الاشخاص
٤٧	(عدم جواز الاعتذار بالجهل بالتشريع)
٥٣	ثالثا : تطبيق التشريع من حيث الزمان
٥٣	١ - الاثر المباشر للتشريع
٩٥	٢ - الاثر الرجعي للتشريع
١١٣	٣ - تشريعات التقادم
١١٩	٤ - تشريعات المرافعات
١٣٥	٥ - التشريعات الجنائية
١٤٧	رابعا : تطبيق التشريع من حيث المكان
١٦٦	الفصل الرابع : تفسير التشريع
١٨٩	الفصل الخامس : إلغاء التشريع

(ثانيا)

نصوص التشريعات الأساسية

(المدنى ، التجارى ، البحرى ، الاثبات ،
المرافعات ، العقوبات والإجراءات الجنائية)
يتقدمها

« دستور جمهورية مصر العربية »

ومعلقا عليها بأهم

المبادئ القانونية التى قررتها

المحكمة الدستورية العليا

ومحكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا

الدستور

يشتمل على

الموضوع

- الباب الأول : الدولة (م ١ - ٦) ٢١٣
 الباب الثانى : المقومات الأساسية للمجتمع تلغى ٢١٥
 الفصل الأول : المقومات الاجتماعية والوطنية (تلغى) ٢١٥
 الفصل الثانى : المقومات الاقتصادية (تلغى) ٢١٩
 الباب الثالث : الحريات والحقوق والواجبات الوطنية (تلغى) ٢١٩
 الباب الرابع : سيادة القانون (م ٦٤ - ٧٢) ٢١٩

الصفحة

الموضوع

٢٣٥	الباب الخامس : نظام الحكم
٢٣٥	الفصل الأول : رئيس الدولة (م ٧٣ - ٨٥)
	الفصل الثاني : السلطة التشريعية مجلس
٢٣٧	الشعب (م ٨٦ - ١٣٦)
٢٤٨	الفصل الثالث : السلطة التنفيذية
	الفرع الأول : رئيس الجمهورية (م ١٣٧ -
٢٤٨	(١٥٢)
٢٥١	الفرع الثاني : الحكومة (م ١٥٣ - ١٦٠)
	الفرع الثالث : الادارة المحلية (م ١٦١ - ١٦٣)
٢٥٣	
	الفرع الرابع : المجالس القومية المتخصصة
٢٥٤	(م ١٦٤)
	الفصل الرابع : السلطة القضائية (م ١٦٥ - ١٧٣)
٢٥٤	
	الفصل الخامس : المحكمة الدستورية العليا
٢٥٦	(م ١٧٤ - ١٧٨)
	الفصل السادس : المدعى العام الاشتراكي (م ١٧٩)
٢٥٨	
	الفصل السابع : القوات المسلحة ومجلس الدفاع
٢٥٨	الوطني (م ١٨٠ - ١٨٣)
٢٥٩	الفصل الثامن : الشرطة (م ١٨٤)
٢٦٠	الباب السادس : احكام عامة وانتقالية (م ١٨٥ - ١٩٣)
٢٦٣	الباب السابع : احكام جديدة
٢٦٣	الفصل الاول : مجلس الشورى (م ١٩٤ - ٢٠٥)
٢٦٦	الفصل الثاني : سلطة الصحافة (م ٢٠٦ - ٢١١)
٢٦٧	تعديلات الدستور

القانون المدني

الصفحة	الموضوع
٢٧٢	قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدني

باب تمهيدى أحكام عامة

٢٧٤	الفصل الأول : القانون وتطبيقه
٢٧٤	١ - القانون والحق (م ١ - ٥)
٢٧٥	٢ - تطبيق القانون
٢٧٥	● تنازع القوانين من حيث الزمان (م ٦ - ٩)
٢٧٦	● تنازع القوانين من حيث المكان (م ١٠ - ٢٨)
٢٨١	الفصل الثانى : الأشخاص (م ٢٩ - ٨٠)
٢٨١	١ - الشخص الطبيعى (م ٢٩ - ٥١)
٢٨٤	٢ - الشخص الاعتبارى (م ٥٢ - ٥٣)
٢٨٥	٣ - الجمعيات (المواد من ٥٤ إلى ٨٠ ألغيت بالقانون ٢٨٤ لسنة ١٩٥٤)
٢٨٦	الفصل الثالث : تقسيم الأشياء والأموال (م ٨١ - ٨٨)

القسم الأول

الالتزامات أو الحقوق الشخصية

الكتلب الأول

الالتزامات بوجه عام

الباب الأول

مصادر الالتزام

٢٨٨	الفصل الأول العقد
٢٨٨	١ - أركان العقد

الصفحة

الموضوع

٢٨٨	● الرضاء (م ٨٩ - ١٣٠)
٢٩٨	● المحل (م ١٣١ - ١٣٥)
٢٩٩	● السبب (م ١٣٦ - ١٣٧)
٣٠٠	● البطلان (م ١٢٨ - ١٤٤)
٣٠٣	٢ - آثار العقد (م ١٤٥ - ١٥٦)
٣٠٨	٣ - إنحلل العقد (م ١٥٧ - ١٦١)
٣١١	الفصل الثاني : الارادة المنفردة (م ١٦٢)
٣١٢	الفصل الثالث : العمل غير المشروع
٣١٢	١ - المسئولية عن الاعمال الشخصية (م ١٦٣ - ١٧٢)
٣١٥	٢ - المسئولية عن عمل الغير (م ١٧٣ - ١٧٥)
٣١٧	٣ - المسئولية الناشئة عن الأشياء (م ١٧٦ - ١٧٨)
٣١٩	الفصل الرابع : الاثراء بلا سبب
٣٢٠	١ - دفع غير المستحق (م ١٨١ - ١٨٧)
٣٢٢	٢ - الفضلة (م ١٨٨ - ١٩٧)
٣٢٤	الفصل الخامس : القانون (م ١٩٨)

الباب الثاني

آثار الالتزام

٣٢٥	الفصل الاول : التنفيذ العيني (م ٢٠٣ - ٢١٤)
٣٢٨	الفصل الثاني : التنفيذ بطريق التعويض (م ٢١٥ - ٢٣٣)
٣٣٥	الفصل الثالث : ما يكفل حقوق الدائنين من وسائل تنفيذ ووسائل ضمان
٣٣٥	١ - وسائل التنفيذ (م ٢٢٥ - ٢٤٥)
٣٣٩	٢ - احدى وسائل الضمان : الحق في الحبس (م ٢٤٦ - ٢٤٨)
٣٤٠	٣ - الاضمار (م ٢٤٩ - ٢٦٤)

الباب الثالث

الأوصاف المعدلة لأثر الالتزام

٢٤٢	الفصل الأول : الشرط والاجل
٢٤٣	١ - الشرط (م ٢٦٥ - ٢٧٠)
٢٤٥	٢ - الاجل (م ٢٧١ - ٢٧٤)
٢٤٦	الفصل الثاني : تعدد محل الالتزام
٢٤٦	١ - الالتزام التخييري (م ٢٧٥ - ٢٧٧)
٢٤٦	٢ - الالتزام البديلي (م ٢٧٨)
٢٤٧	الفصل الثالث : تعدد طرق الالتزام
٢٤٧	١ - التضامن (م ٢٧٩ - ٢٩٩)
٢٥١	٢ - عدم القابلية للانقسام (م ٢٠٠ - ٢٠٢)

الباب الرابع

انتقال الالتزام

٢٥٣	الفصل الأول : حوالة الحق (م ٢٠٣ - ٢١٤)
٢٥٦	الفصل الثاني : حوالة الدين (م ٢١٥ - ٢٢٢)

الباب الخامس

انقضاء الالتزام

٢٥٨	الفصل الأول : الوفاء
٢٥٨	١ - طرفا الوفاء (م ٢٢٣ - ٢٤٠)
٢٦٢	٢ - محل الوفاء (م ٢٤١ - ٢٤٩)
٢٦٦	الفصل الثاني : إنقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء
٢٦٦	١ - الوفاء بمقابل (م ٢٥٠ - ٢٥١)
٢٦٦	٢ - التجديد والائابة (م ٢٥٢ - ٢٦١)
٢٦٩	٣ - المقاصة (م ٢٦٢ - ٢٦٩)
٢٧١	٤ - إتحاد الذمة (م ٢٧٠)

٢٣١ مهرس

الموضوع الصفحة

٢٧٢ الفصل الثالث : إنقضاء الالتزام دون الوفاء به

٢٧٢ ١ - الإبراء (م ٢٧١ - ٢٧٢)

٢٧٢ ٢ - استحالة التنفيذ (م ٢٧٢)

٢٧٤ ٣ - التقادم المسقط (م ٢٧٤ - ٢٨٨)

الباب السادس

اثبات الالتزام

(المواد من ٢٨٩ الى ٤١٧ الغيت بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٨)

الكتاب الثاني

العقود المسماة

الباب الأول

العقود التي تقع على الملكية

٢٨٢ الفصل الأول : البيع

٢٨٢ ١ - البيع بوجه عام (م ٤١٨ - ٤٦٤)

٢٨٢ ● أركان البيع (م ٤١٨ - ٤٢٧)

٢٨٦ ● التزامات البائع (م ٤٢٨ - ٤٥٥)

٢٩٥ ● التزامات المشتري (م ٤٥٦ - ٤٦٤)

٢٩٧ ٢ - بعض أنواع البيوع

٢٩٧ ● بيع الوفاء (م ٤٦٥)

٢٩٨ ● بيع ملك الغير (م ٤٦٦ - ٤٦٨)

٢٩٩ ● بيع الحقوق المتنازع عليها (م ٤٦٩ - ٤٧٢)

٤٠٠ ● بيع التركة (م ٤٧٣ - ٤٧٦)

٤٠١ ● البيع في مرض الموت (م ٤٧٧ - ٤٧٨)

٤٠٢ ● بيع الخائب لنفسه (م ٤٧٩ - ٤٨١)

٤٠٣ الفصل الثاني : المقايضة (م ٤٨٢ - ٤٨٥)

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث : الهبة	٤٠٤
١ - أركان الهبة (م ٤٨٦ - ٤٩٢)	٤٠٤
٢ - آثار الهبة (م ٤٩٢ - ٤٩٩)	٤٠٥
٣ - الرجوع في الهبة (م ٥٠٠ - ٥٠٤)	٤٠٦
الفصل الرابع : الشركة	٤٠٩
١ - أركان الشركة (م ٥٠٧ - ٥١٥)	٤١٠
٢ - إدارة الشركة (م ٥١٦ - ٥٢٠)	٤١٢
٣ - آثار الشركة (م ٥٢١ - ٥٢٥)	٤١٣
٤ - طرق إنقضاء الشركة (م ٥٢٦ - ٥٣١)	٤١٤
٥ - تصفية الشركة وقسمتها (م ٥٣٢ - ٥٣٧)	٤١٦
الفصل الخامس : القرض والدخل الدائم	٤١٩
١ - القرض (م ٥٣٨ - ٥٤٤)	٤١٩
٢ - الدخل الدائم (م ٥٤٥ - ٥٤٨)	٤٢٠
الفصل السادس : الصلح	٤٢٢
١ - أركان الصلح (م ٥٤٩ - ٥٥٢)	٤٢٢
٢ - آثار الصلح (م ٥٥٢ - ٥٥٥)	٤٢٣
٣ - بطلان الصلح (م ٥٥٦ - ٥٥٧)	٣٢٤

الكتاب الثاني

العقود الواردة على الانتفاع بالشيء

الفصل الأول : الإيجار	٤٢٥
١ - الإيجار بوجه علم	٤٢٥
● أركان الإيجار (م ٥٥٨ - ٥٦٣)	٤٢٥
● آثار الإيجار (م ٥٦٤ - ٥٩٢)	٤٢٨
● التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن (م ٥٩٣ - ٥٩٧)	٤٤١
● إنتهاء الإيجار (م ٥٩٨ - ٦٠٠)	٤٤٤
● موت المستأجر أو إعساره (م ٦٠١ - ٦٠٩)	٤٤٥

الموضوع	الصفحة
٢ - بعض انواع الايجار	٤٤٩
● ايجار الاراضى الزراعية (م ٦١٠ - ٦١٨)	٤٤٩
● المزارعة (م ٦١٩ - ٦٢٧)	٤٥١
● ايجار الوقف (م ٦٢٨ - ٦٣٤)	٤٥٣
الفصل الثماني : العارية	٤٥٥
١ - التزامات المعير (م ٦٣٦ - ٦٣٨)	٤٥٥
٢ - التزامات المستعير (م ٦٣٩ - ٦٤٢)	٤٥٦
٣ - انتهاء العارية (م ٦٤٣ - ٦٤٥)	٤٥٧

الباب الثالث

العقود الواردة عن العمل

الفصل الاول : المقاوله والتزام المرافق العامة (م ٦٤٦ - ٦٧٢)	٤٥٩
١ - عقد المقاوله	٤٥٩
● التزامات المقاول (م ٦٤٧ - ٦٥٤)	٤٦٠
● التزامات رب العمل (م ٦٥٥ - ٦٦٠)	٤٦٢
● المقاوله من الباطن (م ٦٦١ - ٦٦٢)	٤٦٤
● انقضاء المقاوله (م ٦٦٣ - ٦٦٧)	٤٦٥
٢ - التزام المرافق العامة (م ٦٦٨ - ٦٧٢)	٤٦٧
الفصل الثماني : عقد العمل	٤٧٠
١ - اركان العقد (م ٦٧٧ - ٦٨٤)	٤٧٠
٢ - احكام العقد	٤٧٤
● التزامات العامل (م ٦٨٥ - ٦٨٩)	٤٧٤
● التزامات رب العمل (م ٦٩٠ - ٦٩٣)	٤٧٦
٣ - إنتهاء عقد العمل (م ٦٩٤ - ٦٩٨)	٤٧٧
الفصل الثالث : الوكالة	٤٨١
١ - اركان الوكالة (م ٦٩٩ - ٧٠٢)	٤٨١
٢ - آثار الوكالة (م ٧٠٣ - ٧١٣)	٤٨٣
٣ - إنتهاء الوكالة (م ٧١٤ - ٧١٧)	٤٨٧

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع : الوديعة	٤٨٩
١ - التزامات المودع عنده (م ٧١٩ - ٧٢٣)	٤٨٩
٢ - التزامات المودع (م ٧٢٤ - ٧٢٥)	٤٩٠
٣ - بعض أنواع الوديعة (م ٧٢٦ - ٧٢٨)	٤٩٠
الفصل الخامس : الحراسة (م ٧٢٩ - ٧٣٨)	٤٩٢

الباب الرابع

عقود الغرر

الفصل الأول : المقامرة والرهان (م ٧٣٩ - ٧٤٠)	٤٩٦
الفصل الثاني : المرتب مدى الحياة (م ٧٤١ - ٧٤٦)	٤٩٨
الفصل الثالث : عقد التأمين (م ٧٤٧ - ٧٧١)	٤٩٩
١ - أحكام عامة (م ٧٤٧ - ٧٥٣)	٤٩٩
٢ - بعض أنواع التأمين	٥٠٢
● التأمين على الحياة (م ٧٥٤ - ٧٦٥)	٥٠٢
● التأمين من الحريق (م ٧٦٦ - ٧٧١)	٥٠٦

الباب الخامس

الكفالة

الفصل الأول : أركان الكفالة (م ٧٧٢ - ٧٨١)	٥٠٩
الفصل الثاني : آثار الكفالة	٥١١
١ - العلاقة بين الكفيل والدائن (م ٧٨٢ - ٧٩٧)	٥١١
٢ - العلاقة ما بين الكفيل والمدين (م ٧٩٨ - ٨٠١)	٥١٤

القسم الثاني
الحقوق العينية
الكتاب الثالث
الحقوق العينية الأصلية
الباب الأول
حق الملكية

٥١٧	الفصل الأول : حق الملكية بوجه عام
٥١٧	١ - نطاقه ووسائل حمايته (م ٨٠٢ - ٨٠٥)
٥١٩	٢ - القيود التي ترد على حق الملكية (م ٨٠٦ - ٨٢٤)
٥٢٥	٣ - الملكية الشائعة
٥٢٥	● أحكام الشيوع (م ٨٢٣ - ٨٢٥)
٥٢٨	● إنتضاء الشيوع بالقسمة (م ٨٢٤ - ٨٤٩)
٥٢٣	● الشيوع الإجباري (م ٨٥٠)
٥٢٣	● ملكية الاسرة (م ٨٥١ - ٨٥٥)
٥٢٤	● ملكية الطبقات (م ٨٥٦ - ٨٦١)
٥٢٦	● اتحاد ملاك طبقات البناء الواحد (م ٨٦٢ - ٨٦٩)
٥٢٨	الفصل الثاني : أسباب كسب الملكية
٥٢٨	١ - الاستيلاء
٥٢٨	● الاستيلاء على منقول ليس له مالك (م ٨٧٠ - ٨٧٣)
٥٢٩	● الاستيلاء على عقار ليس له مالك (م ٨٧٤)
٥٢٩	٢ - الميراث وتصفية التركة
٥٢٩	● تعيين مصنف للتركة (م ٨٧٦ - ٨٨٢)
٥٤١	● جرد التركة (م ٨٨٣ - ٨٩٠)
٥٤٣	● تسوية ديون التركة (م ٨٩١ - ٨٩٨)
٥٤٥	● تسليم أموال التركة وقسمة هذه الأموال (م ٨٩٩ - ٩١٣)
٥٤٧	● أحكام التركات التي لم تصف (م ٩١٤)

٥٤٨	٣ - الوصية (م ٩١٥ - ٩١٧)
٥٤٩	٤ - الاتصال
٥٤٩	● الاتصال بالعقار (م ٩١٨ - ٩٣٠)
٥٥٣	● الاتصال بالمنقول (م ٩٣١)
٥٥٣	٥ - العقد (م ٩٣٢ - ٩٣٤)
٥٥٤	٦ - الشفعة
٥٥٤	● شروط الأخذ بالشفعة (م ٩٣٥ - ٩٣٩)
٥٥٧	● إجراءات الشفعة (م ٩٤٠ - ٩٤٤)
٥٥٩	● آثار الشفعة (م ٩٤٥ - ٩٤٧)
٥٦٠	● سقوط الشفعة (م ٩٤٨)
٥٦١	٧ - الحيازة (م ٩٤٩ - ٩٨٤)
٥٦١	● كسب الحيازة وانتقالها وزوالها (م ٩٤٩ - ٩٥٧)
٥٦٣	● حماية الحيازة دعوى الحيازة الثلاث (م ٩٥٨ - ٩٦٧)
٥٦٦	● آثار الحيازة التقادم المكسب (م ٩٦٨ - ٩٧٥)
٥٦٩	● تملك المنقول بالحيازة (م ٩٧٦ - ٩٧٧)
٥٧٠	● تملك الثمار بالحيازة (م ٩٧٨ - ٩٧٩)
٥٧١	● استرداد المصروفات (م ٩٨٠ - ٩٨٢)
٥٧١	● المسؤولية عن الهلاك (م ٩٨٣ - ٩٨٤)

الكتاب الثاني

الحقوق المتفرعة عن حق الملكية

٥٧٢	الفصل الأول : حق الانتفاع وحق الاستعمال وحق السكنى
٥٧٢	١ - حق الانتفاع (م ٩٨٥ - ٩٩٥)
٥٧٤	٢ - حق الاستعمال وحق السكنى (م ٩٩٦ - ٩٩٨)
٥٧٥	الفصل الثاني : حق الحكر (م ٩٩٩ - ١٠١٤)
٥٧٧	● بعض أنواع الحكر (م ١٠١٣ - ١٠١٤)
٥٧٨	الفصل الثالث : حق الارتفاق (م ١٠١٥ - ١٠٢٩)

الكتاب الرابع
الحقوق العينية التبعية
أو
التأمينات العينية
الباب الأول
الرهن الرسمي

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : إنشاء الرهن (م ١٠٣١ - ١٠٤٢)	٥٨٤
الفصل الثاني : آثار الرهن	٥٨٨
١ - الرهن فيما بين المتعاقدين	٥٨٨
● بالنسبة إلى الراهن (م ١٠٤٣ - ١٠٤٩)	٥٨٨
● بالنسبة إلى الدائن المرتهن (م ١٠٥٠ - ١٠٥٢)	٥٩٠
٢ - أثر الرهن بالنسبة إلى الغير (م ١٠٥٣ - ١٠٥٥)	٥٩٠
● حق التقدم وحق التتبع (م ١٠٥٦ - ١٠٨١)	٥٩١
الفصل الثالث : إنقضاء الرهن (م ١٠٨٢ - ١٠٨٤)	٥٩٧

الباب الثاني
حق الاختصاص

الفصل الأول : إنشاء حق الاختصاص (م ١٠٨٥ - ١٠٩٣)	٥٩٨
الفصل الثاني : آثار حق الاختصاص وإنقاصه وإنقضائه (م ١٠٩٤ - ١٠٩٥)	٦٠٢

الباب الثالث
الرهن الحيازي

الفصل الأول : أركان الرهن الحيازي (م ١٠٩٦ - ١٠٩٨)	٦٠٣
---	-----

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني : آثار رهن الحيازة	٦٠٤
١ - فيما بين المتعاقدين	٦٠٤
● التزامات الراهن (م ١٠٩٩ - ١١٠٢)	٦٠٤
● التزامات الدائن المرتهن (م ١١٠٢ - ١١٠٨)	٦٠٥
٢ - بالنسبة إلى الغير (م ١١٠٩ - ١١١١)	٦٠٦
الفصل الثالث : إنتضاء الرهن الحيازي (م ١١١٢ - ١١١٣)	٦٠٧
الفصل الرابع : بعض أنواع الرهن الحيازي	٦٠٨
١ - الرهن العقاري (م ١١١٤ - ١١١٦)	٦٠٨
٢ - رهن المنقول (م ١١١٧ - ١١٢٢)	٦٠٩
٣ - رهن الدين (م ١١٢٣ - ١١٢٩)	٦١٠

الباب الرابع

حقوق الامتياز

الفصل الأول : أحكام عامة (م ١١٣٠ - ١١٣٦)	٦١٢
الفصل الثاني : أنواع الحقوق الممتازة (م ١١٣٧ - ١١٤٩)	٦١٥
١ - حقوق الامتياز العامة وحقوق الامتياز الخاصة الواقعة على منقول (م ١١٣٨ - ١١٤٦)	٦١٥
٢ - حقوق الامتياز الخاصة الواقعة على عقار (م ١١٤٧ - ١١٤٩)	٦١٩
تعديلات القانون المدني	٦٢١
فهرس الجزء اول	٦٢٥

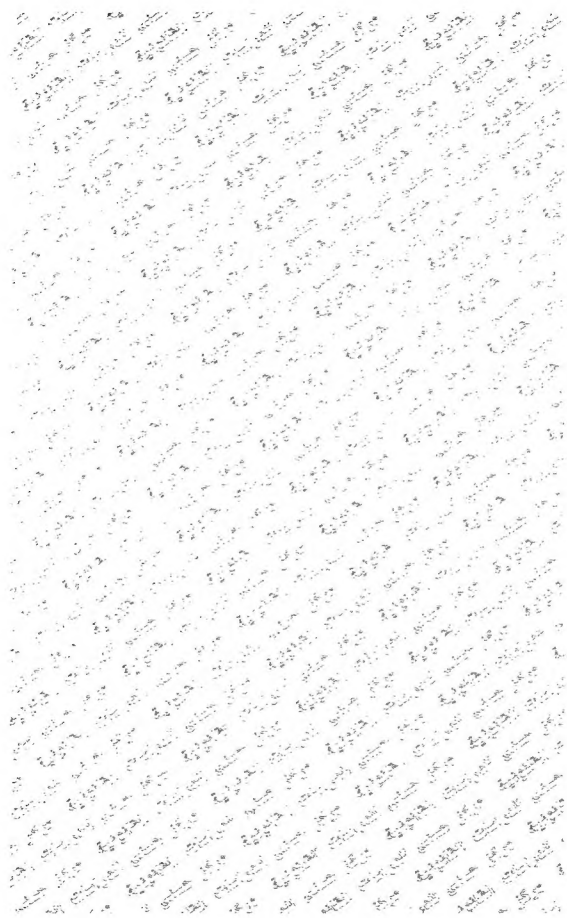
المؤلف

- ١ - الحجز تحت يد البنوك
٢ - الحجز الإداري علما وعملا
٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية
٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية
٥ - الحجز الإداري علما وعملا (طبعة ثانية)
٦ - الحجز الإداري علما وعملا (طبعة ثالثة)
٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية)
٨ - الوجيز في النظرية العامة للالتزام
٩ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية (مدنى - تجارى - مرافعت - إثبات) مجموعة يتم تزويدها دوريا بال جديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاسرى) .
١٠ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية - إصلاح زراعى - تأمينات إجتماعية - حجز إدارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص) - عمل بالقطاع العام - إيجار الأملاك - عمل بمجموعة يتم تزويدها دوريا بال جديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاسرى) ٧/١ ت
١١ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية - بدائيتها الجنائية والمدنية - منذ انشائها فى عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدا و ٢ فهرس) .
١٢ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية - بدائيتها الجنائية والمدنية - صدر منها حتى الآن :
أ - العدد الأول من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
ب - العدد الأول من الإصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
ج - العدد الثانى من الإصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخرهين عام ١٩٨١ .
د - العدد الثانى من الإصدار الجنائى : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨١ .
٣٠٠٧٣٦٥

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٥٥٨ لسنة ١٩٨٦

المركز الدولي للجمع التصويري
٣ ش المراغي بالمجوزة
٥ : ٣٤٨٣٦١٧

مطابع سجل العرب
٩ عماد الدين - القاهرة
تليفون : ٩٣٢٧٠٦



Handwritten text in Urdu script, appearing to be a list or index of names and titles, possibly related to a library or collection. The text is written in a cursive style and is organized into columns.

